

# صعود الصين

تحرير:

مايكل اي. براون  
أوين آر. كوتى  
شين إم. لين -چونز  
ستيفين اي. ميلار

ترجمة:  
مصطفى قاسم

مراجعة وتقديم:  
السيد يسین

أعلن نمو الصين الاقتصادي القوي، في الثمانينيات والتسعينيات، عن ظهورها كقوة عظمى في السياسة الدولية. ومع اتساع اقتصادها، بدت الصين مهيئة لأن تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وفي غضون ذلك شرعت الصين في تحديد جيشه وفى تبني موقف دبلوماسي أكثر توكيدياً. ونتيجة لذلك انبرى كثير من المراقبين في الجدل حول النتائج الدولية لصعود الصين. فأخذ البعض يدفع بأن الصين سوف تشكل تهديداً للسلام والأمن في شرق آسيا، بل ذهب نفر غير قليل من هؤلاء إلى أن حرباً باردة جديدة ستتشكل بالتأكيد بين بكين وواشنطن. وفي المقابل يدفع آخرون بأن الصين القوية ستكون مسلمة ولن تشكل خطراً على الأمن الدولي. ويتفق الطرفان مع ذلك على أن الصين لا يمكن تجاهلها. يقدم هذا الكتاب تقييماً لقدرات الصين المتامية ونواياها ويعرض الجدل حول التأثير الذي سيترتب على صعود الصين على الأمن في منطقة شرق آسيا - المحيط الهادئ ويقدم سياسات للتعامل مع الصين.

ويأخذ المؤلفون النقاش حول الصين بعيداً عن الشعارات والقوالب النمطية التي ميزت معالجة هذا الموضوع من قبل، وتلك المراجعة الواقعية الصارمة لقدرات الصين العسكرية والدبلوماسية تساعد في تبديد التصريحات التي لا تخلو من شطط من جانب أولئك الذين "يشيطنون" الصين لكنها تحذر، في الوقت نفسه، من أن الصين قد تصبح قوة مزعجة، وهو ما يؤكّد ضرورة التخطيط السياسي المتأني.

صعود الصين

المركز القومى للترجمة  
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1488  
- صعود الصين  
- نخبة  
-- مصطفى قاسم  
- السيد يسین  
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب :

The Rise of China

Edited by Michael E. Brown, Owen R. Cote,

Sean M. Lynn-Jones and Steven E. Miller

The contents of this book were first published in International Security (ISSN 0162-2889), a Publication of The MIT Press under sponsorship of the Belfer center for Science and International Affairs at Harvard

University Copyright articles is owned jointly by the President and Fellows of Harvard College and the Massachusetts Institute of Technology.

The Arabic language edition was Licensed from the MIT PRESS. Arabic translation © 2010 The National Center for Translation.

---

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة - الفاكس: ٢٧٣٥٤٥٢٦-٢٧٣٥٤٥٢٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo ,

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

# صعود الصين

تحرير : مايكل إي. براون  
أوبن آر. كوتى  
شين إم. لين-جونز  
ستيفين إي. ميلر  
ترجمة : مصطفى قاسم  
مراجعة وتقديم : السيد يسون



2010

**بطاقة الفهرسة**  
**إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية**  
**إدارة الشئون الفنية**

صعود الصين / تحرير: مايكل إي. براون، أوين آر. كوتى  
شين إم. بين - جونز، ستيفين إي. ميلر، ترجمة: مصطفى قاسم  
مراجعة وتقديم: السيد يسین .  
ط ١ - القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠  
٤٨٠ ص، ٢٤ سم  
١ - الصين - تاريخ - العصر الحديث - القرن العشرين  
(أ) إي. براون؛ مايكل (تأليف)  
(ب) قاسم؛ مصطفى (مترجم)  
(ج) يسین؛ السيد (مراجعة ومقدم)  
(د) العنوان  
٩٥١٠٤

رقم الإيداع: ١٧٥٦٠ / ٢٠٠٩  
الترقيم الدولى: ٤- ٩٧٨- ٤٣٧- ٥٦٤- ٤  
طبع بالهيئة العامة لشئون المطبع الأmirية

---

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

## **المحتويات**

### **الصفحة**

15	تقديم الأستاذ السيد يسین
23	مقدمة سین لین - جونز
49	هوامش المقدمة
51	<b>الجزء الأول : تقديم قدرات الصين ونواياها</b>
	<b>الفصل الأول : مستقبل باهر تقسيم وصیول الصين</b>
53	أفیری جولد شتاين
56	أ- تقسيم قوة الصين
57	ب- القوة المحسوبة
59	ج- حساب قوة الصين العسكرية
65	د - قوات الصواريخ الباليستية
67	ر - التوازنات العسكرية
71	ز - القوة المدركة
75	س - إدراك الذات لدى الصين
	ش - التطابق بين القوة المحسوبة والقوة المدركة
78	والواقع
80	ص - قوة الصين المت坦مية : توقعات نظرية

81	ض - منظورات القوة
85	ط - منظورات النظام
86	ظ - المنظور المؤسسي
87	ع - منظور الاعتماد المتبادل
88	غ - منظور السلام النووي
89	<b>خاتمة الفصل الأول</b>
92	<b>هوامش الفصل الأول</b>
	<b>الفصل الثاني :</b>
	<b>الشرعية وحدود النزعـة القومـية</b>
	<b>الصين وجزر ديابـو</b>
115	"إريكاـستـريـكـر دـاـونـز فـيلـيـب سـى . سـاـونـدرـز"
118	أ - الشرعـية وـالنـزعـة الـقـومـية وـالـاقـتصـاد
121	ب - الشرعـية الدـاخـلـية وـالـسـلـوك الـدـولـى
125	ج - الـادـعـاءـات الـمـتـافـسـة عـلـى جـزـر دـيـابـو
127	د - نـزـاع 1990
133	ر - نـزـاع 1996
141	ز - حدود النـزعـة الـقـومـية : نـتـائـج وـتـحـديـات
144	س - الشرعـية وـبـقاء الـنـظـام : سـبـعة سـيـنـارـيوـهـات

148	خاتمة الفصل الثاني
149	هوامش الفصل الثاني
<b>الفصل الثالث : بحث الصين عن قوات جوية حديثة "جون ويلسون لويس ، زوليتاي"</b>	
165	أ - السير في المكان
167	ب - اختيار الأولويات : القوات الجوية في الثمانينيات
174	ج - نقطة التحول وظهور استراتيجية للقوات الجوية
180	د - التأثير على توفير السلاح
187	ر - تايوان باعتبارها النقطة المركزية : جعل الردع التقليدي موثوقاً
191	ز - حجة البحث عن قوات جوية حديثة
197	هوامش الفصل الثالث
<b>الفصل الرابع : رؤى العالم لدى الجيش الصيني الأمن المتراافق</b>	
202	"ديفيد شامبو"
213	أ - تسلیط الضوء على مدرکات مبهمة
215	ب - الإحسان المتراافق بالأمن
218	ج - الدروين الذى استقادها جيش التحرير الشعبي من كوسوفو
219	د - القلق من الهيمنة
224	ر - شمال شرق آسيا
235	

ز - عدم اليقين حول الجيران إلى الشمال  
س - رابطة شعوب جنوب شرق آسيا والأمن الإقليمي متعدد الأطراف

235  
239  
241  
242  
246  
259

ش - المخاوف حول جنوب آسيا  
ص - مضامين واستنتاجات سياسية  
هوامش الفصل الرابع  
الجزء الثاني :

الصين وأمن آسيا - المحيط الهادى  
الفصل الأول :  
الصين والتحالف الأمريكي - اليابانى  
والمعضلة الأمنية فى شرق آسيا

261  
264  
265  
267  
269  
270

"توماس جى . كرستنسن"  
أ - لماذا تخاف الصين من يابان أكثر قوة  
ب - الإرث التاريخى  
ج - التقييمات الصينية لقوة العسكرية اليابانية  
وإمكانات تطورها  
د - العوامل التى يمكن أن تشجع أو تمنع التعزيزات العسكرية اليابانية  
ر - المعضلة الأمنية الصينية - اليابانية  
وتحديات السياسة الأمريكية

	ز - تايوان والتحالف الامريكي - الياباني
277	وعامل الهجوم - الدفاع
	س - اتجاهات التحالف الامريكي - الياباني
280	ومشكلات إدارة الأزمات الممكنة
	ش - الاتجاهات الصينية وفرص بناء النفة الإقليمية
	ص - رؤى الصين حول النظم الأمنية متعددة
284	الأطراف
	ض - الخيارات المتاحة للسياسة الأمريكية في المثلث
287	الأمني الأمريكي الصيني - الياباني
294	خاتمة الفصل الأول
296	هوامش الفصل الأول
	<b>الفصل الثاني : جغرافية السلام شرق آسيا في القرن الحادى والعشرين زوبرت روس"</b>
313	
315	أ - بنية القوى العظمى في شرق آسيا المعاصرة
319	ب - القوى الصاعدة في شرق آسيا ؟
	ج - الاستسلام للمناخ : روسيا كقوة في شمال شرق
319	آسيا
323	د - اليابان : أمة جزرية وقوة من الدرجة الثانية
	ر - الصين والولايات المتحدة الأمريكية :
326	القوتان العظميان المتنافسان في المستقبل

- 326 ز - الصين: الجغرافية الميسرة للهيمنة  
س - الولايات المتحدة الأمريكية :
- 328 إمكانات الهيمنة الدائمة
- 331 ش - السلام والاستقرار في شرق آسيا ثنائية القطبية
- 332 ص - الثنائية القطبية والتوازن والجغرافيا
- 334 ض - الثنائية القطبية والجغرافيا والمصالح الأمنية القومية
- 335 ط - المصالح الأمريكية البحرية والاستقرار في المنطقة
- 338 ظ - المصالح القارية الصينية والاستقرار في المنطقة
- 344 ع - الثنائية القطبية والجغرافيا والمعضلة الأمنية في شرق آسيا
- غ - المناطق الملتهبة الممكنة :
- 347 جزر سبراتلی وكوريا وتايوان
- 351 ف : نتائج الانسحاب الأمريكي
- 354 خاتمة الفصل الثاني
- 357 خريطة سياسية للصين وجوارها الإقليمي
- 358 هوماش الفصل الثاني
- الجزء الثالث :
- 375 اختيارات السياسة نحو الصين

## **الفصل الأول :**

	احتواء الصين أم إشراكها؟ حساب ردود بكين " ديفيد شامبو "
377	
379	أ - الجدل حول الصين
387	ب - السياسة الداخلية
387	ج - سياسة الخلافة
390	د - هشاشة النظام
394	ر - تفويض السيطرة المركزية
396	ز - بيئة صنع القرار
396	س - المؤسسات والأفراد
401	ش - رؤى العالم
401	ص - تنشئة صناع السياسة
403	ض - التأثير الدائم لعام 1989
404	ط - تأثير النزعه القومية
	ظ - التعامل مع الصين : ارتباطات الخارجي -
406	الداخلي
406	ع - تأثير السياسات الداخلية
409	غ - صنع القرار المركزي
410	ف - المدركات

- 410 خاتمة الفصل الأول
- 412 هوامش الفصل الأول
- الفصل الثاني :
- 423 شرق آسيا وكبح الصين " جيرالد سيجال "
- 424 أ - الصين وشرق آسيا : غرفة التوازن ؟
- 429 ب - هل ستتوازن منطقة شرق آسيا ؟
- 433 ج - هل الاعتماد المتبادل يكبح الصين ؟
- 434 د - حالة بحر الصين الجنوبي
- 443 ر - هل تعلم أحد الدرعين ؟
- 443 ز - الولايات المتحدة الأمريكية
- 445 س - اليابان
- 447 ش - إستراليا
- 448 ص - تايوان
- 448 ض - رابطة شعوب جنوب شرق آسيا
- 450 ط - الفلبين
- 451 ظ - ماليزيا
- 451 ع - سنغافورة
- 452 غ - إندونيسيا
- 453 ف - والصين مجدداً

454	خاتمة : بناء استراتيجية للكبح
458	هوامش الفصل الثاني
467	<b>الفصل الثالث : قراءات أخرى</b>
	أ - مراجعات عامة لسياسة الصين الخارجية وموقعها
467	الدولى
468	ب - تقييم الصين . الفرات والنوايا
470	ج - مستقبل الصين الاقتصادي
470	د - السياسات الداخلية في الصين
471	ر - التزععنة القومية الصينية
471	ز - الصين والأمن الإقليمي في شرق آسيا
472	س - الرؤى الصينية للمنطقة والعالم
473	ش - تايوان
473	ص - السياسات نحو الصين الصاعدة



## تقديم

### السيد يسین

ليس هناك أدنى مبالغة لو أكدنا أن صعود الصين إلى ذروة التقدم الاقتصادي، وقمة التطور المعرفي المدعوم بقوة عسكرية حديثة، تمثل إحدى القصص المؤثرة التي ترقى إلى مستوى الأساطير السياسية المعاصرة، والنماذج البارزة للتحديث المبهر.

ولا يمكن الحديث عن الصين باعتبارها صعدت إلى قمة من قم النظم الدولي المعاصر بغير استحضار كتاب "صعود وسقوط القوى العظمى من عام ١٥٠٠ حتى عام ٢٠٠٠" للمؤرخ الأمريكي "بول كيندى".

لقد نشر "كيندى" كتابه عام ١٩٨٧، أي قبل أحداث سبتمبر الإرهابية بسنوات، وتتبأ فيه بسقوط الإمبراطورية الأمريكية بالمعنى التاريخي للكلمة، بما يعني اضمحلال قوتها تدريجياً نتيجة عوامل داخلية بنوية من ناحية، ونظرًا لصعود قوى عظمى منافسة مثل الصين.

والواقع أن العالم لم يك يفيف من صدى أحداث يوم الهول العظيم، ونعني أحداث سبتمبر الإرهابية التي ألمت بالولايات المتحدة الأمريكية شعباً وحكومة، حتى تصاعدت عديد من الأسئلة التي سبق لها أن ترددت مع نهاية القرن العشرين، حول استمرار القوة الأمريكية أو اضمحلالها في العقود القادمة، بالمعنى التاريخي لكلمة الاضمحلال، الذي هو المصير الحتمي لأى إمبراطورية!

صيغت هذه التساؤلات في بداية القرن الحادى والعشرين حين أشار بعض الباحثين هذا السؤال: هل سيكون هذا القرن أمريكيًا، أم أن هناك من الشواهد ما يدل على أن مرحلة الاضمحلال النسبي للإمبراطورية الأمريكية قد بدأت لأسباب شتى؟

ولفت النظر أولاً أن "بول كيندي" إذا نظرنا للعنوان الفرعى لكتابه، يشير إلى أن مؤلفه أراد أن يعطى لنفسه مجالاً تاريخياً واسعاً لاختبار أطروحته الرئيسية، والتي مفادها أنه إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للدولة العظمى على إمكانياتها الاقتصادية فإنها تسقط، بالمعنى التاريخي للكلمة، بمعنى الأض migliori التدريجي لقوتها. وقد دل "كيندي" على صدق مقولته حين اختبرها بالنسبة لامبراطوريات متعددة، سبق لها في عصور متعددة صعوداً بارزاً، ومارست هيمنتها على العالم، ثم ما لبثت أن لحقتها عوامل التفكك.

غير أن "كيندي" في تحديد الفترة الزمنية لبحثه من عام ١٩٠٠ حتى عام ٢٠٠٠، مع أن كتابه صدر عام ١٩٧٨، (ومعنى ذلك أنه انتهى من كتابه حوالي عام ١٩٧٥)، يكون في الواقع قد تحول بوعى من كونه مؤرخاً مقتداً بقى التعامل مع الحقيقة التاريخية، إلى باحث مستقبلى أراد أن يمد بصر استشرافه لكي يتحدث عن خمسة عشر عاماً تلت انتهائه من كتابه. وأهمية هذا المسلك أنه يسمح له بأن يستخلص من خيوط التفاعلات الدولية المتشابكة تبؤاً باضمحلال القوة الأمريكية في العقود التالية، وهو التنبؤ الذي أثار عليه الدوائر الرسمية في واشنطن! ولم يكن هذا غريباً، فها هو مؤرخ معترف به يحترف تدريس التاريخ في جامعة "بيل" العريقة، يفاجئ زعماء الإدارة الأمريكية بأن القوة العظمى المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية إلى زوال! وينبغي أن نلتفت إلى أن كيندي صاغ تنبؤه المثير في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتى قائماً، وإن كانت بوادر التفكك كانت قد بدأت تتعقد فعلها في جسده المتزوج. ولكنه استخلص تنبؤه بعد دراسة دقيقة مقارنة للإمكانيات والقدرات السوفيتية والصينية واليابانية والأمريكية، واعتمد في ذلك على مؤشرات كمية وكيفية.

وقد يكون مناسباً أن نثير السؤال التقليدي: هل يصلح المؤرخ لكي يكون باحثاً مستقبلاً يصوغ الفروض والاحتمالات عن فترات مقبلة لم تتضح ملامحها وسماتها بعد؟ هناك إجابة معروفة على السؤال، مفادها أن المؤرخ بحكم دراسته المنهجية للماضي هو أقدر الناس على التنبؤ بالمستقبل، على أساس استخلاصه للدلائل المهمة من عبر التاريخ. غير أن هناك إجابة مضادة مبنা�ها أن المؤرخ ليس مؤهلاً لتحليل الحاضر الراهن بالتقاعلات، لأن تربيته الأكاديمى لا يسمح له إلا بتطبيق المنهج التارىخي، معتمداً في ذلك أساساً على الوثائق، لاستخلاص ما يطلق عليه وإن كان مختلفاً بشأنه "الحقيقة التاريجية". غير أن هناك عدداً من المؤرخين اللامعين تحدوا في الواقع – بحكم القدرة النافذة على الاستبصار والاستشراف – هذه الحدود التي أراد المعترضون أن يقيمواها لمنع حركة المؤرخ وامتداد بصره إلى المستقبل.

ولعل من أبرزهم جميـعاً المؤرخ الإنجـليـزـى الشـهـير "إـريك هـوبـزاـوم" صـاحـب المـرـجـعـ المـثـير "عـصـرـ النـهـاـياتـ القـصـوىـ": وجـيزـ القرـنـ العـشـرـينـ ١٩١٤ـ -ـ ١٩٩١ـ،ـ وـالـذـىـ صـدرـ فـيـ لـنـدـنـ عـامـ ١٩٩٤ـ،ـ وـتـرـجـمـهـ تـرـجـمـةـ رـائـعةـ هـشـامـ الدـجـانـىـ،ـ وـصـدرـ فـيـ عـدـدـ أـجـزـاءـ عـنـ مـنـشـورـاتـ وـزـارـةـ التـقـاـفـةـ السـوـرـيـةـ عـامـ ١٩٩٧ـ.

هـذاـ المرـجـعـ الفـريـدـ عـنـ تـارـيخـ القرـنـ العـشـرـينـ،ـ الزـاخـرـ بـالـاستـبـصـارـاتـ العـمـيقـةـ،ـ يـعـدـ مـثـالـاـ نـموـذـجاـ لـلـتـارـيخـ التـأـوـيلـىـ،ـ الذـىـ لـاـ يـقـنـعـ فـيـ المؤـرـخـ بـسـرـدـ الـأـحـدـاثـ التـارـيجـيـةـ،ـ كـمـاـ تـقـعـلـ عـدـيدـ مـنـ الـكـتـبـ فـرـنـسـيـةـ وـإـنـجـليـزـيـةـ الـتـىـ صـدـرـتـ لـتـؤـرـخـ لـلـقـرـنـ العـشـرـينـ،ـ وـإـنـماـ هوـ يـتـجـاـوزـ ذـلـكـ بـمـراـحلـ لـأـنـهـ يـتـعـقـبـ "ـدـهـاءـ التـارـيخـ"ـ فـيـ كـلـ مـنـعـطـ،ـ وـيـسـتـخـلـصـ الـمـعـنـىـ وـالـدـلـالـةـ لـكـلـ حدـثـ،ـ لـيـسـ ذـلـكـ فـحـسـبـ وـإـنـماـ يـعـطـىـ الـحـكـمـ التـقـيـيـمـيـ الإـجـمـالـىـ لـلـقـرـنـ العـشـرـينـ،ـ حـينـ يـقـارـنـهـ بـالـقـرـونـ السـابـقـةـ.ـ وـيـصـلـ "ـهـوبـزاـومـ"ـ إـلـىـ ذـرـوـةـ الـإـبـدـاعـ الـفـكـرـىـ حـينـ يـضـعـ يـدـهـ عـلـىـ الـمـلـامـحـ الـأـسـاسـيـةـ الـتـىـ سـتـسـمـ فـيـ رـأـيـهـ بـدـايـاتـ الـقـرـنـ الـوـاحـدـ الـعـشـرـينـ.

وقد أتيح له على كل حال أن يلعب دور الباحث المستقبلي في الحوار الممتد الذي أجراه معه الكاتب الإيطالي "أنطونيو بوليتتو" والذي صدر في باريس عام ١٩٩٩ بعنوان "رهنات القرن الواحد والعشرين" عن دار نشر كومبل肯. في هذا الكتاب يستند هو براوم إلى معرفته التاريخية العميقه لكي يمد بصره الثاقب إلى المستقبل.

وهكذا فعل بإبداع حقيقي "بول كيندي" في نهاية كتابه الشهير. ففي الفصل الثامن والأخير نجد عنوانه الدال' إلى القرن الحادى والعشرين" ويببدأ بفقرة ممتعة فكريأً حقا، يعطى لها عنواناً هو "التاريخ والتأمل".

يقول كيندي مفتتحاً هذا الفصل المثير الذي ضمنه تتبؤاته بشأن اضمحلال القوة الأمريكية "إن عنوان الفصل بذلك يتضمن ليس فقط تغييراً في نمط سرد الأحداث، ولكن أيضاً تغييراً في منهج البحث" ويدلل على رأيه بأنه حتى الماضي القريب بعد تاريخاً، على الرغم من أن مشكلات التحيز والرجوع إلى المصادر تؤدي إلى أن مؤرخ الحقبة السابقة يجد أحياناً صعوبة التمييز بين العرضي والأساسي من الأحداث، فإنه يعد ما يزال يبحث في حدود تخصصه الأكاديمى وهو التاريخ.

ولكن - يقول كيندي - أن يخوض المؤرخ في موضوع كيف يمكن للحاضر أن يتطور في المستقبل، حتى لو اعتمد في ذلك على اتجاهات بارزة مازالت تشق طريقها لتشكيل الأحداث، فإن ذلك لا يعطيه الحق في أن يزعم أنه يتحدث عن "حقيقة تاريخية".

لأن مثل هذه الكتابات لم تعد تستند - كما هو الحال في الكتابة التاريخية - على الدراسات والأبحاث والوثائق المؤرشفة، وإنما تنتقل إلى مجال التنبؤات الاقتصادية والاستشرافات السياسية، مما يطرح قضية مدى صدقها Validity، هذا الصدق الذي يفترض في الكتابات التاريخية التقليدية الموثقة، والمعتمدة على المنهج التاريخي بمعنىه الدقيق. ذلك لأنه ليس هناك من يستطيع الحديث بتقة عن المستقبل. فالأحداث غير المتوقعة، وتجمد تيار معين كان قد بدأ يشق طريقه ويشكل الأحداث، يمكن له أن يدمر أي تنبؤات مهما بدت في وقتها لها منطقها ووجاهتها.

كل هذا كان مقدمة أشبه ما تكون باعتذار ضمنى للقارئ، يقرر فيه المؤرخ "بول كيندى" أن مادة هذه الفصل التى تقوم على التنبؤ بالمستقبل، ليست سوى اجهادات مؤقتة تقوم على استخلاصات سائغة فى مجال الاقتصاد والاستراتيجية، بناء على مؤشرات كمية وكيفية، بدون الزعم أن هناك ضمانات تؤكد أنها ستحدث.

ويحدد "كيندى" من بعد معالم منهجه، فيقرر أن أفضل طريقة للنظر إلى ملامح المستقبل هي أن تنظر للخلف بشكل مركز، لكي تتبع عملية صعود وسقوط القوى العظمى عبر القرون الخمسة الأخيرة. والفكرة الأساسية التي يصدر عنها الباحث هو أن هناك ديناميكية خاصة بالتغيير تقودها أساساً التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، تؤثر لا محالة على الأبنية الاجتماعية والأنظمة السياسية، والقوة العسكرية، وعلى وضع الدول والأمبراطوريات. غير أن سرعة هذا التغيير الاقتصادي الكوني الشامل ليست لها صيغة واحدة، وذلك لسبب بسيط مفاده أن مراحل التجديد التكنولوجي والنمو الاقتصادي هي بذاتها غير منتظمة، وأنه يحكمها ظروف المخترع الفرد، والمنظم الاقتصادي المبادر، وكذلك ظروف المناخ وشیوع الأمراض، ووقوع الحروب، واعتبارات الجغرافيا والإطار الاجتماعي، وغيرها من العوامل المشابكة. وقد لوحظ أيضاً أن المناطق والمجتمعات المختلفة عبر العالم، لها معدلات في التغير قد تكون سريعة أو بطيئة. وينوّف ذلك ليس فقط على تأثير الأنماط المتغيرة للتكنولوجيا والإنتاج والتجارة، ولكن أيضاً على درجة استقبالها وتلقّيها لهذه الأنماط الجديدة، التي تؤدي إلى زيادة المخرجات وتنمية الثروة. ويكفى في هذا الصدد للتأليل على صدق هذه المقوله المقارنة بين مصر واليابان اللتين بدأتا التحديث في نفس الحقبة التاريخية تقريباً، لنعرف كيف استطاعت اليابان التمثيل السريع للتكنولوجيا وطريقة التنظيم الاقتصادي الغربية، في حين تخلفت مصر في مضمار سرعة التمثيل والتأسيس والتطوير.

والأطروحة الثانية "لبول كيندى" أن اختلاف معدلات النمو الاقتصادي عادة ما يكون لها آثار طويلة المدى على القوة العسكرية النسبية والموقع الاستراتيجي للدول المنظمة في إطار نظام عالمي.

لم تكن هذه الإشارات المهمة إلا مقدمات لنظرية بول كيندى في صعود وسقوط القوة العظمى، التي تحتاج إلى مناقشة في ضوء نظريات أخرى أحدث، حاولت أن تتجاوز حدود وقصور نظريته، ولعل أبرزها أنه ركز على عوامل قوة الدولة العظمى، غير أنه أغفل المصداقية الأخلاقية للامبراطورية، والتي حين تختلط بها أن تؤدي بها إلى الأضلال، بالمعنى التاريخي الكلمة.

وإذا كان "كيندى" قد تباً باضمحلال الامبراطورية الأمريكية، فإن هذه النبوءة هي الوجه الآخر لصعود الصين في سلم النظام الدولي. والسؤال المحوري هو كيف استطاعت الصين أن تخوض محيط التحديات الراهن بالتحديات والمشكلات، وأن تنجح في أن تصبح في مقدمة القوى الاقتصادية في العالم.

للإجابة على هذا السؤال المهم يمكن أن نطالع مرجعاً بالغ الأهمية كتبه مفكر صيني مرموق هو "ووبين" وعنوانه "الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي" (انظر الكتاب المنشور في سلسلة عالم المعرفة رقم ٢١٠، ١٩٩٦) وترجمه من الصينية إلى العربية ترجمة ممتازة د. عبد العزيز حمدى أستاذ اللغة الصينية.

في هذا الكتاب وهو أشمل دراسة معاصرة عن الصين، لأنه تناول مختلف الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية، نجد في المبحث الثاني من الباب الثالث وعنوانه "القرن العشرون يعيد رسم الصورة النموذجية للصينيين" مبحثاً مهماً بعنوان التحدي: الموضوع الرئيسي للصين في القرن العشرين".

في هذا البحث بطرح "ووبن" سؤالاً محورياً الإجابة عليه يمكن أن تساعدنا في فهم ظاهرة صعود الصين.

وهو "ما معنى التحديث؟ وكيف نستطيع استخدام هيكل مفاهيم التحديث لتفسير مغزى القيم التاريخية والمستقبلية وإدراكيها والتمكن منها في " الصين" القرن العشرين؟

أو نقول: كيف نتمكن من الاتجاه الكبير لحركة التحديث وسط تطورات الثقافة الصينية الاجتماعية وتغييراتها في القرن العشرين؟"

وفي إجابة عن السؤال يقرر:

"أن التحديث هو عملية استخدام الناس للعلوم والتكنولوجيا الحديثة، والتحسن الشامل لأحوال حياتهم المادية والمعنوية، إنها عملية التغيرات الاجتماعية العميقه والتحولات الثقافية الاجتماعية التي تتسم بالمضمون الثري والاتجاهات والمستويات المتعددة، كما أنها عملية تقدم مجتمع من ما قبل التحديث إلى مجتمع التحديث".

وينقل المؤلف إلى تعداد سبع سمات رئيسية لمضمون التحديث وهي التصنيع والفاعلية والديمقراطية والمشاركة العامة، ومدينة الريف وإقامة نظام إدارة متعدد الطبقات، وإحداث تغييرات في الهيكل الاجتماعي، ونشر الثقافة وتحديث البشر، وأخيراً تحديث أسلوب الحياة.

وقد وفقت الصين توفيقاً شديداً في تحقيق هذه الأهداف السبعة للتحديث، وهذا ما يفسر لنا الصعود الصيني في مضمون التنمية، وفي سلم النفوذ الدولي.

أردنا مما سبق أن يكون مدخلاً لتقديم كتاب "صعود الصين الذي حرره" مايكل براون" وأخرون، وقام بترجمته ترجمة ممتازة ناصعة المترجم القدير الدكتور مصطفى قاسم صاحب الترجمات المتميزة في موضوعات شتى. وهذا الكتاب في الواقع دراسة استراتيجية متميزة للصين، وهو منقسم إلى ثلاثة أجزاء.

**الجزء الأول وعنوانه "تقييم قدرات الصين ونواياها" والجزء الثاني وعنوانه "الصين وأمن آسيا-المحيط الهادئ".**

**والجزء الثالث عنوانه "اختيارات لسياسة نحو الصين" وينقسم كل قسم إلى فصول وكتب كل فصل خبير متخصص.**

وتبدو أهمية الكتاب في كونه يرسم صورة واقعية للوضع الاستراتيجي للصين، مما يسمح بالتقدير بصعودها التدريجي في سلم النظام الدولي، مما سيساعد في العملية التاريخية الكبرى التي تتمثل في الانتقال من النظام الأحادي القطبي الذي تفرد فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة بمفردها على العالم، إلى عالم ثانوي القطبي ستتصبح الصين أحد مراكزه الكبرى.

ومما يلفت النظر حقاً أن الفكر الاستراتيجي الصيني قد بلور نظرية متكاملة عن تعددية الأقطاب، ويرى أن هذا النظام الدولي القائم سيتشكل من سبع دول كبيرة بالإضافة إلى عدة دول في المستوى الوسيط، ستتشكل من دول بارزة في كل قارة من قارات العالم، ثم مجموعة من الدول الصغرى.  
إن كتاب "صعود الصين" يعد إضافة قيمة للمكتبة العربية.

السيد يسرين

أستاذ علم الاجتماع السياسي

القاهرة في ٦ يونيو ٢٠٠٩

## مقدمة

سين لين - جونز

Sean M. Lynn-Jones

كانت الطفرات المفاجئة في قوة الصين الاقتصادية والسياسية من بين أهم التغيرات في السياسة الدولية في عقدي الثمانينيات والتسعينيات. فيلم الصين الشاسع وعدد سكانها الضخم جعلا منها قوة عظمى ممكنة على مدى عقود، فيما لم تقترب هذه الإمكانية من التحقق على أرض الواقع إلا عندما بدأت الصين برنامجاً طموحاً للإصلاح الاقتصادي والتحديث في السبعينيات والثمانينيات. فقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي GDP للصين أكثر من أربعة أضعاف بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٩. وثمة مؤشرات اقتصادية أخرى، مثل مستويات التجارة واحتياطي العملات الأجنبية، قفزت هي الأخرى لأعلى. وفي غضون ذلك شرعت الصين في تحديد قواتها المسلحة وشراء أسلحة متقدمة من دول أخرى.

وقد أثار صعود الصين الجلىً جدلاً كبيراً بين الدارسين وصناع السياسات والصحفيين. وبرزت أربعة موضوعات، على الأقل، في هذا الجدل حول مضامين ونتائج صعود الصين.

أولاًً كم تبلغ قدرات الصين الاقتصادية والعسكرية؟ إزاء هذا السؤال استقرأ بعض المراقبين الاتجاهات الحديثة وخلصوا إلى أن الصين ستصبح قوة عظمى بدرجات غير مسبوقة في أوائل القرن الحادى والعشرين. من ذلك مثلاً أن لي كوان يو Lee Kuan Yew رئيس وزراء سنغافورة السابق صرخ بأنه "من

غير الممكن أن ندعى أنها [الصين] مجرد لاعب آخر كبير فحسب. إنها اللاعب الأكبر في تاريخ الإنسان<sup>(١)</sup>. بينما يدفع آخرون بأن ثمة خطرًا من أن تصبح الصين قوة مهيمنة في شرق آسيا<sup>(٢)</sup>. وفي المقابل يشكك بعض المحللين في حجم الزيادة في قوة الصين. فجيرالد سيجال Gerald Segal مثلاً يدفع بأن نمو الصين الاقتصادي يبلغ فيه بفعل الإحصاءات المضللة، مؤكداً أن الصين في الحقيقة "قوة متوسطة من الصنف الثاني" لا يجب النظر إليها كقوة عظمى ممكنة. ويجادل سيجال بأنه "في الحقيقة يمكن النظر إلى الصين بدلاً من ذلك بوصفها قوة نظرية، أي دولة وعدت بالكثير على مدى السنوات الـ ١٥٠ الأخيرة، لكن أملها كان يخيب دائمًا"<sup>(٣)</sup>. يكشف هذا الجدل أن كثيراً من تقييمات القدرات الصينية تعتمد على تقديرات الاتجاهات الاقتصادية الحالية التي قد تستمر أو لا تستمر.

ثانياً على ما ينطوي نمو القوة الصينية (إذا كانت تنمو فعلاً) بالنسبة للسلام واستقرار النظام الدولي؟ يدفع بعض منظري العلاقات الدولية بأن صعود قوة عظمى جديدة يؤدي في غالب إلى حرب، سواء لأن القوة الصاعدة تستخدم القوة لتعزيز النظام الدولي لبنسجم مع مصالحها أو لأن القوة العظمى القائمة تشن حرباً وقائية للحفاظ على مكانتها وهي ما تزال قادرة على ذلك<sup>(٤)</sup>. ينطوي هذا المنظور النظري على أن صراعاً، وربما حرباً، يحصل أن يحدث بين الولايات المتحدة والصين. بينما يشير مراقبون آخرون إلى النهاية السلمية للتنافس الأمريكي السوفييتي كدليل على أن القوى العظمى يمكن أن تصعد وتنهي دون إثارة حروب كبرى.

ثالثاً ما هي نوايا الصين؟ هل تسعى الصين بقوة لأن تتحدى وتغير النظام الدولي؟ ليس ثمة إجماع على هذين التساؤلين، إذ يرى بعض المراقبين أن الصين سوف تسعى على الأغلب لأن يكون لها تأثير أكبر في شرق آسيا. فعلى خلاف الاتحاد السوفييتي لن تدخل الصين في منافسة أيديولوجية عالمية مع الولايات المتحدة. وفي المقابل يدفع المراقبون الأكثر تشاوئاً بأن الصين أظهرت ميلاً إلى

استخدام القوة، وتعتقد أنها كانت مراضاً ضحية لأعمال عدوانية ومذلة، وسوف يؤكد بقوة ادعاءاتها بضم تايوان وجزر سبراتلّي<sup>\*</sup>. وجزر دياويو أو سنكاكيو<sup>\*\*</sup>. يذهب هذا التحليل المتشائم إلى أن الصين ستدخل في صراع مع الولايات المتحدة لأن واشنطن ستحاول حماية تايوان من التهديدات الصينية وسوف تصطدم مع الصين بسبب ادعاءات بكين في المناطق الأخرى.

رابعاً كيف يجب أن تعامل الولايات المتحدة والدول الأخرى مع تسامي قوة الصين؟ في منتصف التسعينيات كان المعلقون الأميركيون يتجادلون حول ما إذا كان يجب على الولايات المتحدة أن تبني سياسة احتواء أم إشراك نحو الصين. ومع أن محتوى هذين البديلين لم يكن واضحًا في أغلب الأحيان فقد كان الاحتواء containment ينطوي عادة على التعامل مع الصين باعتبارها خصماً عسكرياً

---

\* جزر سبراتلّي Spratly Islands مجموعة من أكثر من 550 جزيرة في بحر الصين الجنوبي تقع بين الفلبين وفيتنام وتكون معاً ما لا يزيد على خمسة كيلومترات مربع من اليابسة تنتشر على أكثر من 400 ألف كيلو متر مربع. تلك الجزر قليلة القيمة الاقتصادية، لكنها مهمة في ترسیخ الحدود الدولية وهي غير مأهولة، لكنها تمتلك مصادر أسماك غنية وتشير المسوح الأولية إلى احتمال وجود بترول وغاز طبيعي فيها. تقع 45 من هذه الجزر تحت سيطرة قوات عسكرية محدودة من الصين ومالزيا والفلبين، بينما أست برونای منطقة صيد في مواجهة الجزر لكنها لم تعبر عن أي ادعاءات بأي منها. وعموماً فإن مجموعة جزر سبراتلّي محل نزاع بين سلطنة برونای ومالزيا والصين والفلبين وفيتنام [المترجم].

\*\* جزر دياويو أو سنكاكيو Diaoyu (Senkaku) Islands مجموعة من الجزر غير المأهولة المتنازع عليها تقع في شمال شرق تايوان غرب أوكيناوا مباشرة وشمال نهاية جزر ريوكيو في بحر الصين الشرقي مباشرة. تسيطر اليابان على هذه الجزر وتطالب بها الصين. [المترجم].

مكناً، ولذلك تحاول هذه السياسة أن تحد من نموها الاقتصادي، وتقيد حصولها إلى التكنولوجيا العسكرية، وتعاقب الصين على انتهاك حقوق الإنسان، وتقوى تحالفات أمريكا وقدراتها العسكرية الموجهة ضد الصين. وعلى الجانب الآخر تستلزم سياسة الإشراك engagement التفاعل الاقتصادي المتواصل مع الصين وجهود إعطاء الصين "مقعداً على الطاولة" في المؤسسات الدولية المهمة. ويأمل أنصار الإشراك أن تشجع هذه السياسات الصين على أن تتحرر داخلياً وأن تتجنب السلوك الدولي العدواني. على الرغم من تأكيد الدارسين والمحللين على مزايا كل من هذين المدخلين تضمنت السياسة الأمريكية عناصر من كليهما.

يضم هذا الكتاب مقالات تعالج هذه الموضوعات بالتفصيل. تقدم المقالات الأربع الأولى منظورات حول قوة الصين واتجاهاتها نحو العالم، إذ تعمل النظر في قدرات الصين الإجمالية، وقوتها العسكرية ونواياها الظاهرة ومدركاتها للعالم. وهذه المقالات معًا تقدم تقديراً دقيقاً لصعود الصين ونتائجها.

في "توقعات باهرة: تفسير وصول الصين" يبحث أفيرى جولدشتاين مسامين ونتائج تسامي قوة الصين السياسية والاقتصادية والعسكرية، دافعاً بأن المقايس الموضوعية تكشف أن الزيادة في قدرات الصين ما زالت، متواضعة وأن الزيادات المستقبلية ربما لن تكون بالحجم الذي يتوقعه كثير من المراقبين. ويدرك جولدشتاين أيضاً إلى أن قوة الصين الصاعدة ليس من الحتمي أن تهدد الاستقرار الدولي.

تكشف الإحصاءات أن قوة الصين تنامت بشكل مثير. فالنتائج المحلي الإجمالي للصين تضاعف في الثمانينيات، وزاد أكثر من ضعفين في التسعينيات. كما نما فائضها التجاري واحتياطياتها من العملات الأجنبية مع توسيع صادراتها من المنتجات الاستهلاكية. وبينه جولدشتاين إلى أن قوة الصين العسكرية لم تتم بشكل واضح. فعلى مدار التسعينيات كانت الزيادة في الإنفاق العسكري تذهب في أغلب الأحيان إلى تمويل العمليات والصيانة، وليس امتلاك أسلحة أكثر تقدماً.

علاوة على أن معظم القوات الصينية ليست مدربة أو مجهزة لحرب حديثة متقدمة تكنولوجياً. صحيح أن الصين بدأت في استيراد أسلحة متقدمة، لكنها ربما لا تستطيع أن تدمجها في قواتها وستستخدمها بشكل فعال.

ويجادل جولدشتاين بأن قدرات الصين العسكرية يجب أن تُقيّم في ضوء خصوم بقين المحتملين: رابطة شعوب جنوب شرق آسيا ASEAN وتايوان واليابان والولايات المتحدة. وتلك الدول لها خبرة أكبر مع الأسلحة المتقدمة، وفي غالب الحالات طورت قدراتها العسكرية ردًا على نمو الصين العسكري. ومع أن رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وتايوان قد لا تستطيع هزيمة الصين، فإن قواتها تجعل من الصعب والمكلف جدًا على الصين أن تشن عمليات عسكرية هجومية في بحر الصين الجنوبي أو عبر مضيق تايوان. وبالنسبة للولايات المتحدة فإن قدرات الصين مختلفة جدًا، مع أن التحديث الصيني حرم واشنطن من خيار التدخل العسكري الحاسم والخالى من المخاطر في شرق آسيا.

وعلى اعتبار القيود التي تحد من قوة الصين لماذا إذن يستنتج كثير من المرافقين أن الصين تصعد بسرعة كبيرة إلى مصاف القوة العظمى؟ عن هذا التساؤل يقدم جولدشتاين خمس إجابات.

أولاً: كانت الصين تاريخيًا توضع في مكانة القوة العظمى، حتى عندما كانت تققر إلى القدرة اللازمة لذلك. وقد صُورت الصين كقوة عظمى في أثناء الحرب العالمية الثانية وال الحرب الباردة، وهو ما خلق إحساساً بتوقعات غير قابلة للتحقق.

ثانياً: يبدو نمو الصين الأخير مثيراً بشكل خاص وذلك لأنها بدأت من موقع منخفض. فقد كانت الصين دولة فقيرة جدًا في نهاية السبعينيات وظلت قواتها المسلحة مختلفة. وربما بدا نمو الصين أكثر سرعة لأنها بدأت من نقطة بدائية منخفضة، وهو ما خلق انطباعاً بأن هذا النمو يمكن أن يتواصل إلى أن تصل الصين إلى مصاف القوى الكبرى.

ثالثاً: يشير برامج التحديث العسكري الصيني إلى أن الصين تخطط لإظهار قوتها وتأثيرها. فبكلين تمتلك صواريخ بالستية ورؤوساً حربية نووية استراتيجية وقوات جوية وبحرية تعد أدوات تقليدية للقوى العظمى الساعية إلى إظهار قوتها.

رابعاً: أدى التغيير في طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى المغالاة في زيادة قوة الصين الاقتصادية. ففي عام ١٩٩٣ بدأ صندوق النقد الدولي في حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية purchasing power parity (PPP) بدلاً من أسعار الصرف الحالية. ونتيجة لذلك قفزت الصين من الترتيب العاشر إلى الثالث في قائمة الاقتصادات الأكبر في العالم، لا يسبقها في ذلك إلا اليابان والولايات المتحدة. على الرغم من أن هذا التغيير لم يكن انعطافاً إحصائياً فحسب، لأن طريقة تعادل القوة الشرائية عكست بدقة أكبر حيوية الصين الاقتصادية، فقد أعطى هذا التغيير انطباعاً بصعود سريع جداً من جانب الصين.

وأخيراً فإن عودة دبلوماسية المواجهة والتهديدات العسكرية بين الصين وไตيwan في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ أضاف إلى الانطباع بأن الصين حل محل الاتحاد السوفييتي بوصفها التهديد العسكري الرئيسي للولايات المتحدة.

ومع نمو اقتصادها في الثمانينيات والتسعينيات بدأت الصين تنظر إلى نفسها كلاعب رئيسي في الدبلوماسية الاقتصادية الدولية. ويشير جولدشتاين في ذلك إلى أن الصين سعت لأن تضم إلى منظمة التجارة العالمية WTO بشروطها وقاومت الضغوط الاقتصادية الأمريكية. كما أخذت بكين تنظر إلى نفسها على أنها آمنة عسكرياً بدرجة أكبر منذ نهاية الحرب الباردة، إذ لم تعد في حاجة إلى مصادقة إحدى القرتين العظميين كحليف ضد الأخرى.

وقد ازداد تَعَقُّد تقييم الصين قدرات الصين الفعلية، في مقابل قدراتها المدركة، بسبب غياب "اختبارات القوة" في الفترة الأخيرة، أي الأزمات والحروب التي تعطى الفرصة لتقدير القوى والإرادة. كانت أمثل هذه الاختبارات متواترة في بدايات الحرب الباردة (مثل ذلك الحرب الكورية والأزمات في مضيق تايوان)، لكنها أصبحت نادرة منذ احتلال الصين لفيتنام في ١٩٧٩. والطبع العسكري الذي مارسته الصين ضد تايوان عام ١٩٩٦ يكشف أنها مستعدة لأن تستخدم القوة لمنع استقلال تايوان، لكنه يكشف أيضاً أن قدرات الصين على إظهار القوة ضعيفة.

ومن أجل تقييم نتائج ومضامين تنامي قوة الصين يفحص جولدشتاين مزاعم خمس منظورات نظرية: نظريات علاقات القوة المتغيرة، أهمية نوع النظام، دور المؤسسات الدولية، تأثيرات الاعتماد الاقتصادي المتبادل، النتائج الاستراتيجية للثورة النووية. وتلك المنظورات النظرية تقدم تنبؤات متعارضة. فبعض نظريات علاقات القوة المتغيرة، مثلاً، تتوقع حدوث حرب كبيرة بين الصين والولايات المتحدة، بينما تذهب نظريات الاعتماد الاقتصادي المتبادل إلى أن صعود الصين المتواصل ربما يمر في سلام.

ويخلص جولدشتاين إلى أن قدرات الصين العسكرية ستظل متخلفة عن قدرات الدول الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة. على الرغم من أن تحديها الاقتصادي السريع لن تكون الصين، لعدة عقود، قادرة على نشر قوات متقدمة تكنولوجياً، وذلك لأنها تفتقر إلى البنية التحتية العلمية الضرورية. لكن الصين، مع ذلك، ستزيد من قدراتها، ومن المحتمل أن تدخل في صراع مع دول أخرى. والسؤال المفتوح هو عما إذا كانت هذه الصراعات ستؤدي إلى حروب أم لا. على الرغم من أن نظريات كثيرة تتوقع حدوث صراع بين الصين ودول قوية أخرى، فإن هذه النظريات لا تحدد شدة هذا الصراع، وكثير منها يقترح طرقاً لتهدئة

الصراع. وعلى ضوء ذلك يصرح جولدشتاين بأن معظم المراقبين كانوا يؤكدون أكثر من اللازم على صعود الصين، ويؤكد أن سيناريو أسوأ الحالات قد يكون "حربياً باردة يسهل التعامل معها وإن كانت غير مرغوبة".

لقد ساءل الكثير من المراقبين عما إذا كان الشعور القومي المتتصاعد في الصين سيقود بكين إلى تبني سياسة خارجية أكثر توكيداً. في مقالهما "الشرعية وحدود النزعة القومية: الصين وجزر ديابيو" تبحث إريكا ستريكر داونز وفيليب ساوندرز ما إذا كانت الصين تتحول على نحو متزايد إلى النزعة القومية. يتقصى الباحثان سلوك الصين في صراعيها عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦ مع اليابان حول جزر ديابيو (سينكاكيو)، ويخلصان إلى أن الصين تبنّت سياسات منضبطة وأعطت الأولوية للتنمية الاقتصادية على الأهداف القومية الحادة.

يلاحظ داونز وساوندرز أن الحكومة الصينية تعتمد الآن على النزعة القومية والأداء الاقتصادي للحافظ على شرعيتها، وذلك لأن الأيديولوجيا الشيوعية قد انهارت بوصفها قوة مانحة للشرعية. وقد دخلت هذه المصادر للشرعية في بعض الأحيان في صراع. فمن شأن النزعة القومية المفرطة أن تدفع الصين إلى دخول الأسواق الدولية، بينما من شأن الاعتماد المفرط على الأسواق الخارجية والاستثمار الأجنبي أن يقوض أوراق الاعتماد القومية للحزب الشيوعي. وعلى الحكومة الصينية أن تدير هذه المعضلة بعنابة فائقة.

إن جزر ديابيو التي تطالب بها الصين وتايوان واليابان غير مأهولة، لكنها مجاورة لاحتياطيات نفطية محتملة في بحر الصين الشرقي. تقول بكين إن هذه الجزر كان يجب أن تعاد إلى السيطرة الصينية بعد الحرب العالمية الثانية، لكن اليابان استعادت "الحقوق الإدارية" على الجزر عندما أعادت الولايات المتحدة أوكيانوا إلى اليابان عام ١٩٧٢. والولايات المتحدة من جانبها لم تأخذ موقفاً من قضية السيادة.

في عام ١٩٩٠ ثارت أزمة على جزر ديايو عندما استعدت وكالة الأمن البحري اليابانية للاعتراف رسميًا بفنار نصبه على الجزر جماعة يابانية يمينية. عندئذ احتجت الصين بأن هذا الاعتراف يخل بسيادتها على الجزر. وفي أثناء الحرب الكلامية الناتجة حاولت مراكب تايوانية الوصول إلى الجزر، وسيئر المحتجون الصينيون مظاهرات معادية للإيابان في هونج كونج وتايوان والولايات المتحدة. لكن الحكومة الصينية حظرت المظاهرات وانخرطت في دبلوماسية منضبطة مع اليابان التي كانت من أوائل الدول التي أعادت روابطها الاقتصادية مع الصين بعد اضطرابات ميدان تيانمرين عام ١٩٨٩.

كانت جماعة يمينية يابانية قد نصبّت في عام ١٩٩٦ فنارًا ثانًيا ورفعت العلم الياباني على جزر ديايو. وقد كرر وزير الخارجية الياباني مطالبة الإيابان بالجزر. وقد أصدرت الصين تحذيرات صارمة ودعت الإيابان إلى السيطرة على الجماعات اليمينية، لكنها رفضت أن يجعل الصراع يؤثر على العلاقات والتجارة الصينية-الإيابانية. انفجرت مظاهرات معادية للإيابان في هونج كونج وتايوان، لكن الحكومة الصينية منعت المظاهرات في الصين. فكتب كثير من الصينيين خطابات ووّقعوا التماسات تطالب بموقف صيني أكثر حزماً، لكن الحكومة هنا أيضًا أولت التنمية الاقتصادية على النزعة القومية المتقدة.

يدفع داونز وساوندرز بأن مصالح الصين الاقتصادية ستقود بكين إلى اتباع سياسات ضبط النفس فيما يخص تايوان وجزر سبراتل. ومع أن تطورات من نوع الفشل الاقتصادي الكبير أو المحاولات الإيابانية والأمريكية لاحتواء الصين قد تدفع الحكومة الصينية إلى استنتاج أنه ليس ثمة ما تخسره بتبني نزعة قومية شديدة بدلاً من الأداء الاقتصادي، فإلى الآن، على الأقل، ما تزال "النزعة القومية الصينية تدعى للمتابعة، لكنها بعد لا تدعو إلى القلق والحذر".

إن من علامات القوة العظمى قدرتها على نشر أسلحة متقدمة. والصين من جانبها قضت نصف قرن وهي تحاول أن تبني قوة جوية حديثة فعالة، لكن تلك الجهود كان مصيرها حتى الآن هو الفشل. في مقالهما "بحث الصين عن قوة جوية حديثة" يراجع جون ويلسون لويس وزو ليتاي تاريخ القوات الجوية الصينية لتحديد الأسباب وراء فشل جهود الصين والسياسات التي يمكن أن تتبعها الصين في المستقبل. وقد وجدا أن فشل الصين المتكرر كان ناتجاً عن أسباب مختلفة في الفترات المختلفة، وهو ما يجعل من الصعب على الصين أن تستخلص وتنطبق الدروس المستفادة. وقد أكدت الصين مجدداً رغبتها في نشر قوات جوية حديثة، لكنها قد لا تتمكن من بلوغ ذلك الهدف.

حاولت الصين لأول مرة أن تمتلك قوات جوية جاهزة للقتال في أثناء الحرب الكورية التي تكبدت القوات الصينية فيها خسائر جسيمة بسبب الغارات الجوية الأمريكية. وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين التالية واصلت الصين محاولة صناعة وتشغيل طائرات سوفيتية التصميم. وقد فشلت تلك الجهود نتيجة للتخطيط السيئ وقلة الموارد وإعطاء الأولوية لبناء قوة نووية استراتيجية. كما أهملت الجوية الصينية تدريب الطيارين في ظل الفوضى التي خلقتها الثورة الثقافية، إذ أنه في غضون الثورة الثقافية تم اضطهاد مصممي ومهندسي الطائرات باعتبارهم أعداء أيديولوجيين. تتمثل نتيجة ذلك في أن الصين في منتصف السبعينيات كانت تمتلك أسطولاً من الطائرات سيئة التصميم تعانى من مشكلات تقنية حادة، وكذلك طيارين يطيرون بشكل سيئ ونادرًا ما يصيرون أهدافهم.

وفي ظل قيادة دينج زياوبنج Deng Xiaoping في آخر السبعينيات حاولت الصين أن تجدد قواتها الجوية. فأعلن دينج أن القوات الجوية ستأخذ أولوية أعلى، لكن هذه الجهود فشلت هي الأخرى. فالالتزام الصين الدائم بالاعتماد على

الذات كان يجعلها ترفض شراء طائرات متقدمة من الدول الأخرى. وحتى عام ١٩٨٨ تقريناً كان نصف طائرات الصين وصواريختها وأنظمة الرادار التابعة لها غير جاهزة للعمل.

جاءت حرب الخليج ضد العراق في عام ١٩٩١ لتفع الصين لأن تعبد النظر في عقيدتها في الحرب الجوية وأن تبذل بهذا أكبر للحاق بالولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة الأخرى. تبنت القوات الجوية الصينية مفاهيم هجومية أكثر للعمليات الجوية، جنباً إلى جنب مع تأسيس شبكة وطنية للدفاع الجوي. هذه التغييرات في العقيدة الحربية كانت مصحوبة بخوض في عدد الطائرات والأفراد. فتم الاستغناء عن كثير من الطائرات القديمة. وتحاول الصين الآن أن تبني قاعدة تقنية وتحتية للارتفاع بقواتها الجوية، في الوقت الذي تشتري فيه طائرات أجنبية متقدمة من روسيا. لكن حتى الآن لم تدرب بكين طيارين قادرين على خوض حروب متقدمة تكنولوجياً، ذلك أن ٢٠,٧٪ من ضباطها الجويين فقط من خريجي الجامعات. وبعد عام ١٩٩٦، عندما أصبحت تايوان بؤرة التخطيط العسكري الصيني، أعطت بكين أولوية إضافية إلى تحديث قواتها الجوية وتحسين قواتها التقليدية عموماً.

لماذا تواصل الصين محاولة تطوير قوات جوية حديثة في الوقت الذي يمتلك فيه خصومها المحتملون مزايا ضخمة في إنتاج واستخدام الطائرات المقاتلة المتقدمة؟ يشير لويس وزو إلى أن قادة الصين يشعرون بأن الصين يجب أن تمتلك قوات جوية حديثة لكي تصبح قوة عسكرية حديثة، وأن الصين يجب أن تتجاوب مع التهديدات الجوية، وأن امتلاك سلاح جوى قوى يعزز الردع النووي، وأن وجود قوات جوية فعالة سيكون ضروريًا في أية مواجهات مستقبلية مع تايوان أو أي حرب أخرى متقدمة تكنولوجياً. وبظل من غير الواضح ما إذا كانت هذه الحاجة والتطلعات إلى قوات جوية حديثة ستترجم إلى واقع على الأرض.

في مقالة "رؤى الجيش الصيني للعالم: الأمن المتقاض" يفحص ديفيد شامبو معتقدات واتجاهات جيش التحرير الشعبي People's Liberation Army (PLA) الصيني. فعلى اعتبار قوة الصين المتمامية يكون من الأهمية الكبيرة بمكان أن نفهم كيف يدرك الجيش الصيني الموقف الدولي الحالي. ويجد شامبو أن جيش التحرير الشعبي ما زال يرى تهديدات أمنية كامنة كثيرة، مع أن الصين تعيش فترة من السلام غير المسبوق. ومعاقو جيش التحرير الشعبي قلقون بشكل خاص من هيمنة الولايات المتحدة.

يبدا شامبو بالتبني إلى صعوبة جمع معلومات حول رؤى العالم لدى جيش التحرير الشعبي. فالجنرالات الكبار نادراً ما يقابلون الأجانب وغالبيتهم تفاعلهم محدود مع العالم الخارجي. لكن هناك، على أية حال، فرصنا أكثر للتفاعل مع الجيل القادم من القادة العسكريين الصينيين، فكثيرون منهم قضوا فترات في الخارج ويتكلمون لغات أجنبية. ونظرًا لاستحالة مقابلة كثير من الضباط العسكريين الصينيين الكبار تعد كتب جيش التحرير الشعبي ونشراته الدورية مصدر المعلومات الأهم حول رؤى جيش التحرير الشعبي للعالم. كما أن من الممكن أيضًا مقابلة بعض ضباط المخابرات والملحقين العسكريين والموظفين بالkläيات العسكرية.

يجد شامبو أن الجيش الصيني متقاض جدًا حول الأمان القومي للصين. فمن ناحية أصبح للصين الآن علاقات دبلوماسية طبيعية مع جيرانها وأصبحت حدودها آمنة. والعلاقات مع روسيا في أفضل حالاتها منذ الخمسينيات. كما أن نمو الصين الاقتصادي المتواصل والتحديث العسكري فيها من شأنهما أن يجعلها أكثر أمناً. لكن من الناحية الأخرى ينظر الجيش الصيني بعين القلق إلى تراجع تأثير الصين على كوريا الشمالية وأمتلكان الهند لأسلحة نووية والتوترات السياسية مع تايوان، وقبل كل ذلك القدرات والاستعداد الأمريكيين لاستخدام القوة العسكرية على المستوى العالمي.

كان مراقبو جيش التحرير الشعبي قلقين بشكل خاص من الأسلحة الأمريكية المتقدمة التي استخدمت في حرب كوسوفو ١٩٩٩. فقد أذهلهم التحسن الذي حدث في دقة الأسلحة الأمريكية المتقدمة بعيدة المدى منذ حرب الخليج ٩١/١٩٩٠. فهذه القدرات يمكن أن تستخدم ضد الجيش الصيني الذي أعد تاريخياً للحرب البرية التقليدية مع أعدائه. وعلى الجانب الآخر لاحظ المراقبون الصينيون أيضاً أن يوغسلافياً استطاعت أن تخفي كثيراً من قواتها، وأن الصين ربما تكون في وضع أفضل يمكنه من تقليل الدمار وامتصاص الضربات الأمريكية. ومع ذلك فمن الدروس الأخرى المتعلمة من صراع كوسوفو أن تايوان تستطيع أن تخفي قواتها من الهجوم الصيني.

إن الولايات المتحدة هي الشاغل الأكبر لقادة جيش التحرير الشعبي. فالقادة العسكريون الصينيون يعتبرون الولايات المتحدة دولة توسيعية تمارس الهيمنة، وهو نفس ما يراه أغلب القادة الصينيين المدنيين. ويأمل القادة العسكريون الصينيون وبি�تقعون أن تقاوم دول أخرى الهيمنة الأمريكية وتتصدى لها. وهم يرون أن الولايات المتحدة تحاول منع إيه إعادة توحيد بين تايوان والصين. كما أنهم مستمتعون من التحالفات الأمريكية ويعتبرونها موجبة ضد الصين.

وازاء منطقة شمال شرق آسيا ما زال الجيش الصيني لا يثق في اليابان ويرتاب في الميول العسكرية اليابانية الممكنة. ويعتقد معلقون الجيش الصيني أن التحالف الأمريكي-الياباني ليس إلا محاولة لاحتواء الصين، وهو قلقون بشكل خاص من اشتراك اليابان في البرامج الأمريكية للدفاع عن المسرح ضد الصواريخ (TMD) theater missile defense حافة الانهيار، وتعرض المحاولات الأمريكية للضغط على نظام بيونج يانج.

وإلى الشمال أبطلت الصين الطابع العسكري لحدودها مع روسيا، ورست الحدود، وزادت من التعاون الصيني- الروسي الموجه ضد الولايات المتحدة. صحيح أن جل هذا التعاون لا يزيد على البيانات البلاغية التي تشجب "الهيمنة" الأمريكية، لكن روسيا زادت من مبيعات السلاح إلى الصين. ومع ذلك فما يزال بعض المحللين العسكريين الصينيين يرتابون في أهداف روسيا طويلة المدى.

وازاء منطقة جنوب شرق آسيا لم يجد المعلقون العسكريون الصينيون إلا اهتماماً ضئيلاً بمنتدى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الإقليمي ASEAN. فأمثال هذه المؤسسات لا يتم النظر إليها كمحاولات لتعزيز الأمن التعاوني، وإنما فحسب كأدوات ممكنة لعرقلة الهيمنة الأمريكية والتحالف الأمريكي - الياباني.

قليلون فقط من محلى جيش التحرير الشعبي كتبوا حول جنوب آسيا، لكن اختبارات الهند النووية في مايو ١٩٩٨ دفعت ضباط الجيش الصيني إلى انتقاد الهند بسبب طموحاتها إلى الهيمنة والتربية إلى أن قوات الهند التقليدية نمت وأصبحت أكثر قوة.

ويخلص شامبو إلى أن الجيش الصيني ما زال يدرك مصادر كثيرة لعدم الاستقرار والتهديد، مع أن موقف الصين الأمني لم يكن أفضل من ذلك على مدى ٥٠ عاماً. وعلى الولايات المتحدة أن تحاول أن تتدخل مع ضباط جيش التحرير الشعبي على جميع المستويات بغرض فهم وتغيير وجهات نظرهم إن أمكن. وعلى أيّة حال لا يجب أن يذهب الأميركيون بعيداً حول عمق الشك الصيني في الولايات المتحدة. فـ"التعايش التناصفي" هو العلاقة الأكثر واقعية التي يمكن أن تتجزأها الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين.

ينقصى القسم التالي من المقالات في هذا الكتاب الطرق التي ستؤثر بها قوة الصين المتزايدة وتوكيديتها الدبلوماسية على استقرار منطقة آسيا-المحيط

الهادى وال العلاقات بين بكين وواشنطن. لقد أثارت هذه القضايا مجادلات حدة، ودفع كثير من الدارسين والمحالين بأن صعود الصين ليس إلا واحدا من عوامل كثيرة ستزعزع أمن منطقة آسيا-المحيط الهادى على نحو متزايد<sup>(٢)</sup>.

في مقاله "الصين والتحالف الأمريكي-الياباني والمعضلة الأمنية في شرق آسيا" يذهب توماس كرستنسن إلى أن هناك معضلة أمنية حادة جداً بين القوى الكبيرة في منطقة آسيا-المحيط الهادى<sup>(٦)</sup>. تزيد الذكريات التاريخية والكراهية العرقية من المعضلة الأمنية بين الصين واليابان. والعلاقة بين الصين وتايوان تخلق موقفاً يتم فيه النظر إلى الاستعدادات العسكرية الدفاعية على أن أغراضها هجومية، وهو ما يزيد من المعضلة الأمنية. في هذه الظروف سيؤدي أي تغيير في التحالف الأمريكي-الياباني إلى إثارة معارضة صينية، وربما إلى زعزعة استقرار المنطقة.

إن المخاوف الصينية من اليابان تعكس شكلاً عميقاً في النوايا اليابانية. فالمرأبون الصينيون يرون بقلق أن فشل اليابان في أن تتعزز وتقبل الذنب عن مذبحة نانجينج ١٩٣٧ وغيرها من الأعمال الوحشية الأخرى سيسجع الأجيال اليابانية الأصغر على زيادة قوة اليابان العسكرية. هذه المخاوف الصينية تقاعدها الكراهية القومية الصينية لليابان والدور الذي لعبته النزعنة القومية المعادية لليابان في إضعاف الشرعية على الحزب الشيوعي الصيني. ومع أن تقريراتهم لا تتسع في التعبيرات العاطفية أو القومية ينظر المحلون الدافعون الصينيون بعين القلق إلى قوة اليابان العسكرية المت坦مية وإمكانية تعزيزها في المستقبل.

ووفقاً لكرستنسن تعتقد الصين أن التحالف الأمني الأمريكي-الياباني هو العامل الحاسم في كبح نمو القوة العسكرية اليابانية. ويخشى خبراء الدفاع الصينيون البارزون من حدوث أي تغيير في هذا التحالف. فإذا انهار التحالف فقد تقرر اليابان أن تتصرف بشكل أحادى وتوسيع قواتها المسلحة. وفي المقابل فإذا

تطبّق تقوية التحالف الأمريكي - الياباني من اليابان أن تتوّلى قدرًا أكبر من أعبائها الدفاعية فإن الصين ستقلق من أن الجيش الياباني الموسع سيهدّد الأمن الصيني. وعلى وجه الخصوص تخشى الصين من أن تفرض تقوية التحالف الأمريكي - الياباني على اليابان أن تقدم دعماً أكبر للعمليات العسكرية الأمريكية بالقرب من تايوان. لذلك تعاملت الصين أيضًا بشكل سلبي مع الخطط اليابانية لإرسال قوات حفظ سلام إلى دول أخرى ومن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD.

ويدفع كرستنسن بأن العلاقة بين الصين وتايوان تخلق معضلة أمنية خطيرة وغير عادلة في شرق آسيا. ويتفق معظم الدارسين على أن المعضلات الأمنية تصبح أكثر حدة عندما تنشر دولتان متعاديتان قوات هجومية، وتصبح أقل حدة عندما تستخدم قدرات دفاعية. بيد أنه في علاقة الصين - تايوان يثير نشر تايوان للقوات الدفاعية معضلة أمنية وذلك لأن بكين تتظر إلى مثل هذه القدرات الدفاعية بوصفها محاولة للاستعداد لاستقلال تايوان.

وشواغل الصين حول تايوان تؤثر على علاقة الأولى الأمنية مع اليابان، وفقاً لكرستنسن، لأن بكين تخشى من أن يقلل نشر نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية - الياباني من قدرة الصين على قمع تايوان بالصواريخ الباليستية. ففي أية أزمة مستقبلية في مضيق تايوان قد تطلب واشنطن من طوكيو أن تنشر أنظمة نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ محمولة على السفن لحماية تايوان ضد التهديد من الصواريخ الصينية. والصين ستعارض بشكل خاص الدور الياباني في أمثل هذه الأزمات على اعتبار ميراث الشك بين بكين وطوكيو. ولدى القادة الصينيين مخاوف مماثلة من أن تساعد اليابان في عمليات كسر الألغام ردًا على أية محاولة صينية ممكنة لمحاصرة تايوان بزرع الألغام حول الجزيرة.

ويجادل كرستنسن بأن المعضلة الأمنية الصينية-اليابانية سيكون من الصعب تهدئتها لأن القادة والمحالين الصينيين لا يدركون أن السياسات العسكرية اليابانية ربما تعكس مخاوف من الصين. بل ويؤكد محللون صينيون آخرون أن قوة الصين المتamatية قد تمكنتها من إجبار اليابان على قبول الصين. وكلا الاتجاهين يعتقدان حل المعضلة الأمنية بين البلدين. وعلى أية حال يتبعه كرستنسن إلى أن اهتمام الصين البازغ بالمتدييات الأمنية متعددة الأطراف من نوع منتدى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الإقليمي يعطي حججاً لقدر متواضع من التفاؤل حول إمكانية تحسين المعضلة الأمنية الصينية-اليابانية.

ويوصى كرستنسن بأن تحافظ الولايات المتحدة على وجودها في اليابان لأن ذلك يدعم الاستقرار في شرق آسيا. واليابان يجب أن تتولى مسؤوليات جديدة في التحالف مثل الدعم اللوجستي وعمليات كسر الألغام، لكن على الولايات المتحدة أن تحفظ بقدرات كافية لكي لا تضطر للاعتماد على المساعدة اليابانية. ولا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أن تستبعدا تايوان من نطاق التحالف الأمريكي-الياباني. فهذا المدخل من شأنه أن يساعد في الحيلولة دون أية أعمال عسكرية صينية ضد تايوان. ويجب على الولايات المتحدة أيضاً ألا تشجع اليابان على تطوير نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ لأن ذلك يثير الصين. وبدلأ من ذلك يتبعى على الولايات المتحدة أن تطور هذا النظام بمفردها وأن تحفظ نفسها بإمكانية إعادة النظر مستقبلاً في العمل المشترك مع اليابان.

ويلاحظ كرستنسن أن المعضلات الأمنية في شرق آسيا ربما تخف في العقود القادمة. فطوكيو وبكين ربما تحسنان روابطهما الثنائية، خاصة مع وصول أجيال جديدة إلى السلطة في البلدين. ومن شأن إجراءات بناء الثقة الإقليمية أن تزيد من الشفافية وتقلل الشك. لكن على المدى القريب فإن السياسات الأمريكية القائمة على التحالف الأمريكي-الياباني دون إثارة الصين ستكون الأفضل للحفاظ على استقرار منطقة شرق آسيا.

يقدم روبرت روس تحليلاً أكثر تفاؤلاً لمكانت السلام بين الصين والدول الأخرى. ففي مقاله "جغرافية السلام: شرق آسيا في القرن الحادى والعشرين" يدفع روس بأن الجغرافيا ستلعب دوراً رئيسياً في تشكيل التناقض بين القوى العظمى فى منطقة آسيا-المحيط الهادى، وأن هذا التناقض سيظل سلبياً. ويدعى روس إلى أن الجغرافيا تضمن أن تظل منطقة آسيا-المحيط الهادى ثانية القطبية وتعيش فى سلام، وأن الولايات المتحدة والصين هما القوتان العظميان.

يؤكد روس أن شرق آسيا منطقة ثانية القطبية لأن الصين قوة إقليمية راسخة والولايات المتحدة قوة عظمى عالمية لكنها مجرد قوة إقليمية في شرق آسيا. فالصين تهيمن على شرق آسيا القارية والولايات المتحدة تهيمن على شرق آسيا البحرية. ولا يمكن لدولة أخرى أن تكون قوة عظمى في شرق آسيا. فسكان روسيا يقعون بعيداً إلى الغرب من مناطقها الواقعة في شرق آسيا، كما تجد روسيا صعوبة في إظهار قوتها الاستراتيجية في منطقة آسيا-المحيط الهادى. وبالإبان تفتقر إلى الحجم والموارد التي تجعلها قوة عظمى إقليمية، فضلاً عن أنها تعتمد على قوى عظمى أخرى، خاصة الولايات المتحدة، في طموحها للوصول إلى مكانة القوة العظمى.

ووفقاً لروس فإن الصين والولايات المتحدة سوف تتنافسان في شرق آسيا ثانية القطبية على مدار القرن الحادى والعشرين. وهو يدفع بأن من المضلل أن نطلق على الصين قوة "صاعدة" لأن الصين قوة عظمى بالفعل في منطقة شرق آسيا. فالصين يمكنها أن تزعزع استقرار المنطقة عن طريق تحدي التفوق البحري الأمريكي، وهو ما لا يمكن لدول أخرى في شرق آسيا أن تقوم به. فمساحة الصين الشاسعة ومواردها الطبيعية (كالفحم والبترول) وعدد سكانها يعطيها الشروط اللازمة للاستقلال الاستراتيجي.

وحيث إن المحيط الهادى يفصل الولايات المتحدة عن شرق آسيا، ونظرًا لأنها محاطة بجيران ضعفاء فإنها تستطيع أن تطور قوة عسكرية بمفردها وفي عزلة عن الآخرين وتبرزها في شرق آسيا. وهي تتمتع بموارد طبيعية هائلة واقتصاد مزدهر لا يعتمد كثيراً على التجارة الخارجية.

ويجادل روس بأن التناقض الأمريكي-الصيني في شرق آسيا يشبه التناقض الأمريكي-السوفيتى في أثناء الحرب الباردة. ففي كلتا الحالتين كانت قوة أرضية تتنافس مع قوة بحرية للتأثير على منطقة ما لأسباب سياسية-طبيعية عالمية. وفي كلتا الحالتين كانت كل دولة تمتلك القدرات لتحدي مصالح الدولة الأخرى.

ويرى روس أن التناقض الأمريكي-الصيني يحتمل أن يظل تناقضاً ثائماً القطبية مستمراً. فهذا التناقض يظهر الخصائص التي نعرفها في النظام ثانى القطبية. والصين من جانبها تأهبت للولايات المتحدة بالتخلي عن أيديولوجيتها الاقتصادية الماركسية لتبني سياسات اقتصادية براغماتية. وقد حسنَ الصين علاقتها مع أغلب جيرانها وتقاومت مع الولايات المتحدة على كثير من القضايا. ومن جانبها ما تزال الولايات المتحدة تحفظ بقوات كبيرة في شرق آسيا وتعزز تحالفها مع اليابان. وما يزال الإنفاق العسكري الأمريكي عند مستويات عالية على الرغم من انتهاء الحرب الباردة. وبسبب بنية النظام الإقليمي ثانى القطبية فإن كثيراً من الدول الأصغر لا تشغله نفسها كثيراً بالأمر. فالصين والولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تتحملا تكاليف حلفائهما. ونظرًا لأن دوائر النفوذ الأمريكية والصينية متمايزه ومنفصلة جغرافياً بالمياه يمكن لكل منها أن تتدخل في دائرةها الخاصة دون أن يمثل ذلك تهديداً للأخرى. بينما في أثناء الحرب الباردة في أوروبا كانت التدخلات السوفيتية في أوروبا الشرقية، على خلاف ذلك، تهدد أوروبا الغربية المجاورة وتزيد التوترات.

إن استقرار المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تعززه أكثر حقيقة أن الدولتين بفضل الجغرافيا لهما مصالح متكاملة في شرق آسيا. فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى السيطرة على طرق الممرات البحرية بالمنطقة بما يمكنها من الوصول إلى الأسواق والموارد الإقليمية. وبإمكان الولايات المتحدة أن تحقق ذلك دون تهديد الصين لأن شرق آسيا بها دول جزرية كثيرة توفر للولايات المتحدة حلفاء وقواعد. فضلاً عن أن هامش التفوق البحري الأمريكي على الصين كبير ويسعى باستمرار، لكنه لا يسعى إلى إمكانية أو الرغبة في حروب بحرية كبيرة في آسيا. ولذلك فإن الولايات المتحدة تستفيد من الوضع الراهن، ويمكنها أن تدافع عنه بسيطرة نسبية، وليس لديها دوافع لأن تتحداه مثلاً عن طريق محاولة استخدام قوتها البرية على آسيا القارية.

إن مصلحة الصين السياسية-الطبيعية الأساسية هي أن تؤمن حدودها البرية. ومؤخراً كانت الصين ناجحة تماماً في خفض التهديدات البرية، لكن حقيقة أن للصين حدوداً مع روسيا تعنى أن هذه المشكلة لا يمكن أن تنتهي إلى الأبد. فعلى مر التاريخ كانت التهديدات الرئيسية للصين تأتي من اليابسة، صحيح أن القوى البحرية مثل بريطانيا فرضت واقعاً مذلاً على الصين لكنها لم تهدد بغزوها أو احتلالها. لذلك ستواصل الصين تبني استراتيجية قارية أو برية. وستجد صعوبة في تحدي السيادة البحرية الأمريكية.

ويجادل روس بأن المعضلة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يحتمل أن تظل معتدلة وغير حادة. فتفوق الولايات المتحدة الأمريكية في البحر وتفوق الصين على البر يعطى كل قوة منها ميزة دفاعية في مسرحها ويصعب القيام بأى عمل هجومي في مسرح القوة الأخرى. فالصين والولايات المتحدة الأمريكية يمكن لكل منهما أن تزيد أنها الخاصة دون أن تقلل أمن الأخرى.

ثمة ثلاثة مناطق ملتهبة في شرق آسيا يمكن أن تسبب الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين: جزر سبراتلی وكوريا وتايوان. ومن بين هذه المناطق تعد جزر سبراتلی الأقل أهمية لأن الصين تفتقر إلى الوسائل أو المصلحة في احتلال هذه الجزر في بحر الصين الجنوبي. بيد أن كوريا وتايوان يمكن أن يصبحا مصادر رئيسية للتوتر. وهاتان الحالتان تمثلان استثناء لاستقرار العام للتنافس البحري-القاري الأمريكي-الصيني. إن شبه الجزيرة الكورية هي المكان الوحيد على البر الآسيوي الذي تحفظ فيه الولايات المتحدة بقوات برية. ومن حسن الحظ أن الوضع الحالي الذي عززه الردع النووي الأمريكي ظل مستقرًا لنصف قرن تقريبًا. والمشكلة يمكن أن تحل بتوحيد الكوريتين وانسحاب القوات الأمريكية. كذلك تمثل تايوان حالة شاذة جغرافيًا لأنها تقع في المسرح القاري الصيني والمسرح البحري الأمريكي. لكن تايوان، على أية حال، لا تمثل مصلحة استراتيجية حيوية للولايات المتحدة، ومن المحتمل أن تتمكن واشنطن وبكين من موصلة إدارة هذه القضية.

يخلص روس إلى أنه إذا تجنبت الولايات المتحدة إغراء الانسحاب من شرق آسيا، وإذا استمرت الصين في السعي وراء أهداف محدودة، فلن يكون هناك مبرر لعدم استقرار النظام الثنائي القطبي في شرق آسيا في القرن الحادى والعشرين. صحيح أنه ليس ثمة ما يضمن أن تصل الدولتان إلى هذه النتيجة، لكن الجغرافية تخلق إمكانية تجنب حرب باردة جديدة في شرق آسيا.

تفحص المقالتين الأخيرتين في الكتاب الجدل حول الطريقة الممكنة للتعامل مع قوة وسياسات الصين المتغيرة. طرفا هذا الجدل يوصفان عادة بأنصار "الاحتواء" أو "الإشراك". تؤيد المدرسة الأولى خطًا متشددًا تجاه الصين، بينما تفضل الثانية التسوية والتوفيق.

فى مقالة "احتواء الصين أم إشراكها؟ حساب ردود فعل بكين" يبحث ديفيد شامبو كيف يمكن للصين أن ترد على سياسات الاحتواء والإشراك، فيفحص العوامل المحلية التي سوف تشكل السياسات الصينية، ويخرج بأن أفضل خيار، وإن لم يكن خياراً كاملاً، للحكومات الآسيوية والغربية هو الإشراك.

يذكر شامبو أن الولايات المتحدة حاولت احتواء الصين بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧١ عندما تبنى الرئيس ريتشارد نيكسون سياسة الإشراك مع أنه لم يستخدم تلك الكلمة. وهنا أيضاً يجادل المطلون والمعلقون حول ذهني البديلين. وفي هذا الجدل يفترض كل المشاركون تقريباً أن الصين ستصبح حتماً قوة عظمى. لكن معظم هؤلاء يخفقون أيضاً في الوقوف على الطرق التي ستتعاطى الصين من خلالها مع السياسة التي ستختارها الولايات المتحدة. يشير شامبو إلى أن كلنا وجئنا النظر مثيرة للجدل. فعدم الاستقرار الداخلي أو التباطؤ الاقتصادي يمكن أن يعيق مسيرة الصين إلى مكانة القوة العظمى. ومن المؤكد أن بيئة الصين الدولية ستؤثر على تطور سياسة الصين الداخلية والمجتمع الصيني.

يقر شامبو بأن صعود الصين قد يتسبب في عدم الاستقرار والصراع الدوليين. فصعود قوى عظمى جديدة ومستاءة أشعل حرباً كبرى على مر التاريخ. والصين ينطبق عليها وصف القوة العظمى الطموحة الصاعدة التي تزيد أن تغير الوضع الدولي الراهن. علاوة على أنها أظهرت استعدادها لاستخدام القوة ضد جيرانها وخاضت حرباً حدودية أكثر من أي بلد آخر منذ ١٩٤٥.

وفقاً لرؤية شامبو فإن إمكانية تحدي الصين للوضع الدولي الراهن أو التزامها بالقواعد والمعايير المؤسسة سوف تعتمد على العوامل الداخلية في الصين. ويميز شامبو ثلاثة مجموعات من العوامل المهمة: سياسات الصين الداخلية، وبينما صنع القرار، ورؤى العالم لدى النخبة.

ويذهب شامبو إلى أن ثمة ثلاثة عناصر في سياسة الصين الداخلية ستؤثر على سياسة بكين الخارجية. سياسة الخلافة بعد موت دينج زياوبنج سوف تتضمن صراعات فرعية يصعب على القادة الصينيين معها أن يقدموا تنازلات خارجية أو تسويات دولية. فانسياسيون الصينيون وهم يصارعون من أجل الاحتفاظ بمكانتهم السياسية أو تحسينها بعد موت دينج لن يتمكنوا من تبني موقف معتدل ضد "اليمينة" أو "الإمبريالية". وعلى ذلك ستكون الصين غير مستعدة لأن تكون مرنة حول قضايا مثل هونج كونج وتايوان وبحر الصين الجنوبي.

ستؤدي هشاشة النظام السياسي الصيني وعجزه عن التعامل مع المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتولدة عن التحديات الاقتصادية السريع إلى زيادة شرك القادة الصينيين في المطالب الخارجية بالتغيير الداخلي في مجالات مثل حقوق الإنسان والملكية الفكرية. ففي الوقت الذي يطالب فيه المواطن الصيني بالنمو الاقتصادي المتواصل وتحسين الخدمات الاجتماعية ستطرأ بicken إلى المطالب الخارجية بالتغيير الداخلي بوصفها دعوة للفتنة.

جاء تفويض السيطرة السياسية المركزية إلى الممثلين والوحدات ما دون القومية ليضعف من قدرة الصين على الامتثال للاتفاقيات الدولية. فالاستقلال المتمامي للهيئات المحلية والإقليمية يجعل من الصعب على الصين أن تفرض الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة مثلًا بالتجارة ونقل الأسلحة وقرصنة البرامج. ومع ذلك فما تزال السلطات المركزية تحتفظ بسيطرة قوية على الجيش وصنع سياسة الأمن القومي.

يجد شامبو أيضًا أن المؤسسة التي يعمل فيها القادة الصينيون تمثل مصدرًا مهمًا لسياسة الصين الخارجية. فالقوة مركزية في أيدي بضعة قادة في المكتب السياسي Politburo للحزب الشيوعي واللجنة العسكرية المركزية. ولا

تُوجِد إلَّا فرَصَ ضئِيلَةً لِلضَّغْطِ أَوِ المُدْخَلَاتِ الْمَحْليَّةِ مِنْ مؤتمرِ الشَّعْبِ الْقَوْمِيِّ. وَنَتْيَاجٌ لِذَلِكَ فَإِنَّ الضَّغْطَ مِنَ الْبَيْرُوقَاطِيَّةِ وَجَمَاعَاتِ الْمَصَالِحِ لَا تَشَكُّلُ السِّيَاسَاتِ الْصِّينِيَّةِ، لَكِنَّ الْخِيَارَاتِ السِّيَاسِيَّةِ رَبِّما تَضَيِّقُ.

وَفِي بَيْئَةِ صَنْعِ الْقَرْأَرِ فِي الصِّينِ يَتَضَعَّجُ بِجَلَاءِ أَنَّ رَؤْيَةَ الْعَالَمِ لَدِيِ الْقَادِهِ السِّيَاسِيِّينَ تَلْعَبُ دُورًا حَاسِمًا فِي تَشْكِيلِ السِّيَاسَةِ الْخَارِجيَّةِ الْصِّينِيَّةِ. وَكَمَا يَرِى شَامِبُو فِي رَؤْيَةِ الْعَالَمِ الْمَهِيمَنَهُ هُنَاكَ تَقْوُمُ عَلَى تَشْكِيلِ صَنَاعَ سِيَاسَاتِ رَئِيْسِيِّينَ وَتَأْثِيرِ مَظَاهِرَاتِ مِيدَانِ تِيَانِمِنْ ١٩٨٩ وَالنَّزَعَةِ الْقَوْمِيَّةِ الْصِّينِيَّةِ. وَيُشَيرُ شَامِبُو إِلَى أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَعْصَاءِ النَّخْبَةِ الْصِّينِيَّةِ الْحَالِيَّةِ تَدْرِبُوا فِي الْإِتَّحَادِ السُّوفِيَّيِّ فِي الْخَمْسِينِيَّاتِ. وَهُؤُلَاءِ لَا يَنْظَرُونَ إِلَى رُوسِيَا عَلَى أَنَّهَا تَهْدِي وَيَسْعَونَ دَائِمًا إِلَى تَحْسِينِ الْعَلَاقَاتِ الْصِّينِيَّةِ-الْرُّوسِيَّةِ. وَقَدْ أَدَتْ مَظَاهِرَاتِ مِيدَانِ تِيَانِمِنْ ١٩٨٩ وَكَذَلِكَ الْأَهْيَارِ الْعَالَمِيِّ لِلْحُكُومَاتِ الشِّيَوُونِيَّةِ خَلَالَ تِلْكَ السَّنَةِ إِلَى زِيَادَهِ خَوْفِ النَّخْبَةِ الْصِّينِيَّةِ مِنْ زَعْزَعَةِ الْاسْتِقْرَارِ وَجَعَلَتْ عَقْلَيَّةَ الْحَصَارِ تَسْبِيْطَهُ عَلَيْهَا. لَكِنَّ رَبِّما تَكُونُ النَّزَعَةُ الْقَوْمِيَّةُ أَهْمَعْنَصِرَ يَشَكُّلُ رَؤْيَةَ الْعَالَمِ لَدِيِ الْقَادِهِ الصِّينِيِّينَ. وَيَجَادِلُ شَامِبُو بِأَنَّ النَّزَعَةَ الْقَوْمِيَّةَ فِي الصِّينِ تَجَمَّعُ بَيْنَ الْكَبْرِيَاءِ وَالْإِحْسَانِ بَعْدِ الْآمَانِ حَوْلَ مَكَانَهُ الصِّينِ فِي الْعَالَمِ. وَهِيَ لِذَلِكَ تَنْتَجُ رَؤْيَةً لِلْعَالَمِ تُوكِيَّيَّةً وَإِنْ كَانَتْ دَفَاعِيَّةً.

كَيْفَ إِذْنَ تَشَكُّلُ هَذِهِ الْعَوْاَمِ الدَّاخِلِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ سِيَاسَةَ الصِّينِ الْخَارِجيَّةِ؟ يَخلُصُ شَامِبُو إِلَى أَنَّ الصِّينَ سَتَنْتَظِلُ مَشْغُولَةً بِالْقَضَايَا الدَّاخِلِيَّةِ وَلَنْ تَشْرَعْ فِي مَبَادِرَاتِ دُولِيَّةِ كَبِيرَةٍ. وَسَوْفَ تَكُونُ بَكِينَ فِي الْغَالِبِ مُشَاكِسَةً وَمُرْتَابَةً فِي تَعَالَمَاتِها مَعَ الغَربِ. وَسَوْفَ تَنْتَظِرُ الصِّينَ إِلَى سِيَاسَاتِ الإِشْرَاكِ الْأَمْرِيكِيَّةِ باِعْتِبارِهَا مَحاوِلَاتِ خَفِيَّةِ لِلَاِحْتِواَءِ. وَسَوْفَ يَقاومُ قَادِهِ الصِّينِ مَحاوِلَاتِ الْوَلَيَّاتِ الْمُتَّحِدةِ لِإِقْنَاعِ الصِّينِ بِقَبْوِلِ الْمَعَيَّبِرِ الدُّولِيِّ وَالْمُؤْسَسَاتِ مُتَعَدِّدَةِ الأَطْرَافِ إِلَّا إِذَا حَصَلتِ الصِّينُ عَلَى حَوَافِرِ مَالِيَّةِ كَبِيرَةٍ. لَكِنَّ سِيَاسَةَ الْاِحْتِواَءِ، عَلَى أَيَّهَا حَالٌ، سَتَكُونُ تِكَالِيفِها أَفْحَرَ.

فمن شأن هذه السياسة أن تؤكّد الشكوك الصينية حول الدوافع الأمريكية وتدفع الصين إلى رفض التعاون في معظم القضايا. والاحتواء لا يحسن من حالة حقوق الإنسان ولا يشجع المجتمع المدني في الصين. ويدركنا شامبو بأن الولايات المتحدة حاولت أن تحتوي الصين من 1949 حتى 1971. وقد فشلت هذه السياسة عندئذ ولا يجب إحياؤها الآن. وحتى لو كان الإشراك صعبا، فليس ثمة اختيار آخر.

وفي المقال المعنون "شرق آسيا وكبح الصين" يحل جيرالد سيجال كيف يمكن لشرق آسيا أن تتعامل مع قوة الصين المتامنة. حتى الآن ما يزال الجدل حول هذه القضية موزعاً بين أنصار "الإشراك" وأنصار "الاحتواء". ويدفع سيجال بأن هذه التصنيفات غير كافية. ويقترح أن إشراك الصين بعد خطوة أولى ضرورية ولكن غير كافية. فغيران الصين والقوى الأخرى يجب أيضًا أن تدفع عن مصالحها بكبح الصين. والسؤال هو عما إذا كان لدى هذه القوى الإرادة لتبني سياسة "الكبح" constraintment هذه أم لا؟

يبرهن سيجال أن الصين أضعف مما تبدو للوهلة الأولى. فالإحصاءات حول مساحتها وسكانها ونموها الاقتصادي تخفي مشكلاتها الاجتماعية الهائلة وقيادتها الضعيفة. فالاقتصاد الصيني يعتمد على إمكانية الوصول المستمرة إلى الأسواق والتكنولوجيا الخارجيتين. وثمة دول أخرى في شرق آسيا، خاصة اليابان، يمكنها أن تتعامل مع الصين الأخذة في النمو.

وأيًّا كانت التوقعات الموضوعية لا يرى سيجال أدلة قوية على أن دول شرق آسيا لديها الإرادة لأن تقف في مواجهة الصين. فشرق آسيا منطقة ممزقة. في بعض الدول قد تميل إلى الركون إلى الصين لأن عندها سكاناً كثريين من العرق الصيني. وتنتظر الكوريتان إلى علاقتهما مع الصين من خلال المنظور الضيق لقضية توحيدهما. وفي شمال شرق آسيا ترتبط قضية الأسلحة النووية الكورية

الشمالية بشكل وثيق بالسياسة إزاء الصين. وفي جنوب شرق آسيا لا تحظى القضية بحضور واضح. وليس ثمة مؤسسات أمن إقليمية قوية يمكنها أن تعمل كأساس لسياسات مشتركة ضد الصين.

ويذهب أنصار إشراك الصين إلى أن موازنة الصين غير ضرورية لأن الصين سيكبحها الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وتقترح هذه المدرسة الفكرية أن اعتماد الصين على الاقتصاد الدولي سيمعنها من أن تصبح توكيدية أو عدوانية أكثر من اللازم نحو جيرانها. ويشير سيجال إلى أن الإشراك من رابطة شعوب جنوب شرق آسيا مع الصين لم يحل دون الأعمال العسكرية الصينية ضد الفلبين في جزر سبراتل. ويقترح سيجال أن الدرس الذي يجب تعلمه من هذه الأحداث هو أن الإشراك ليس كافياً لکبح الصين. وثمة دول في شرق آسيا تشارك في هذا الاستنتاج. وقد هدأت الصين من سلوكها في بحر الصين الجنوبي في أواخر ١٩٩٥ بعد أن اتضح أن الدول الأخرى ربما تتوحد ضدها.

ويخلص سيجال إلى أن الصين ستتابع سياسة خارجية معقدة ومشكوكاً فيها بسبب الانقسامات الداخلية ودعوات النزعية القومية الحادة لإقامة وحدة داخلية. والصين لن يکبحها الاعتماد الاقتصادي المتبادل، لكن سلوكها يمكن أن يلطف عن طريق الضغط الخارجي المنسق. وثمة دول أخرى في شرق آسيا وما بعدها يجب عليها أن تستمر في هذا الضغط لكي يكون فعالاً ومؤثراً.

إن المقالات في هذا الكتاب لا تغطي كل الموضوعات المتعلقة بصعود الصين. ففي وقت طباعة هذا الكتاب أصبح انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية والتوتر المستمر حول طموحات تايوان الواضحة إلى الاستقلال محط الاهتمام في العلاقات الصينية-الأمريكية. وثمة قضايا أخرى سيتوالصل ظيورها مع تأكيد الصين على قوتها الجديدة. وعلى أية حال فإننا نأمل أن نقدم مراجعة الكتاب لكثير من جوانب صعود الصين مدخلاً مفيدة إلى هذه الموضوعات.

---

### **هــامش المقدمة**

1 - Lee Kuan Yew, as quoted in Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996), p. 231.

2 - Denny Roy, "Hegemon on the Horizon? China's Threat to East Asian Security," *International Security*, Vol. 19, No. 1 (Summer 1995), pp. 149-168.

3 - Gerald Segal, "Does China Matter?" *Foreign Affairs*, Vol. 78, No. 5 (September/October 1999), p. 24.

٤ - توجد فملاج مهمة لنظريات "الانتقال القدرة" power transition و "الانتقال العيمنة" في hegemonic transition

A.F.K. Organski and Jacek Kugler, *The War Ledger* (Chicago: University of Chicago Press, 1980; Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981); and Jacek Kugler and Douglas Lemke, eds., *Parity and War: Evaluations and Extensions of The War Ledger* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1996).

٥ - انظر مثلًا:

Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia," and Richard K. Betts, "Wealth, Power, and Instability: East Asia and the United States after the Cold War," both in *International Security*, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 5-33; 34-77.

٦ - يوجد نقـل لحجـج كـرسـتنـسـون وـرـدـهـ على هـذـهـ الـانتـقادـاتـ فـيـ:

Jennifer M. Lind and Thomas J. Christensen, "Correspondence: Spirals, Security, and Stability in East Asia," *International Security*, Vol. 24, No. 4 (Spring 2000), pp. 190-200.



## **الجزء الأول**

**تقييم قدرات الصين ونواياها**



## الفصل الأول

مستقبل باهر

تفسير وصول الصين

أفيروى جولدشتاين

لقد أصبح في عداد المسلمين تقريرًا أن الصين هي القوة العظمى الصاعدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يطرح نساؤً لات صعبة للغاية حول مستقبل الأمان الدولي. فسواء أكنا دارسين أو متلقين أو صناع سياسات، وسواء أكنا نهتم بالتأثير على البيئة أو حقوق الإنسان أو الشؤون الاقتصادية أو القضايا العسكرية - الأممية التقليدية، فإن غالبية من يتصدرون للتفكير في ديناميات النظام الدولي في القرن الحادى والعشرين يعتقدون أن من الضروري الوقوف على صعود الصين وتدرك نتائجه ومضامينه<sup>(١)</sup>. ترکز هذه المقالة بشكل أساسى على الأبعاد العسكرية - الأمنية لهذا الموضوع وتحاول أن تتقى الأسس التي تقوم عليها الإدعاءات حول قوة الصين المتامية والتوقعات حول مغزاها، تلك التوقعات التي ترجع بجذورها إلى المسارب ذات الصلة في نظرية العلاقات الدولية.

ربما لا يكون الاهتمام بدور الصين الدولي مفاجئاً، فلطالما كانت الصين دولة تمتلك ثلاثة، على الأقل، من السمات المطلوبة للعضوية في نادي القوى العظمى: الإقليم الواسع والموارد الغنية وعدد السكان الكبير. وعلى مدار القرن الماضي أضاف إلى ذلك متطلبات أساسية أخرى للتأثير الدولي. فمع حلول منتصف القرن العشرين أنهى انتصار الحزب الشيوعي الصيني CCP نمطاً عمره

قرن من التمزق السياسي الداخلي وأنهى سلسلة من الانتهاكات الأجنبية المختلفة للسيادة الصينية. في أثناء الحرب الباردة عزز قادة النظام الجديد مكانتهم الدولية تدريجياً وتغلبوا في النهاية على محاولات العزلة الدبلوماسية ليتوّلوا دوراً هم يوصيهم الممثلين الشرعيين الوحديين للدولة الصينية في البيئات الدولية الرئيسية، خاصة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك ففي أثناء الحرب الباردة استمر الحزب الشيوعي الصيني بكلّافته في التطوير السريع لشارات مكانة القوى العظمى التي يتطلّبها العصر الحديث العسكري: الرؤوس الحربية النووية والصواريخ الباليستية اللازمّة لحملها.

حتى العقد الأخير من الحرب الباردة ظلت الصين "مرشحة" قوة عظمى فحسب، وذلك لأنّ النظام الشيوعي فشل في جهوده لتعزيز التنمية المحليّة القدرة على توفير القاعدة لتنفيذ الاقتصادي وال العسكري الشامل على المستوى العالمي. فيبيش جرار مجهز بأسلحة تقليدية بالية وأسلحة نووية غير متقدمة ترك الصين في مكانة قوى الصف الثاني، بل وربما الأقل قدرة بينها<sup>(١)</sup>. لكن بداية من عام ١٩٧٩، وعندما كان الاتحاد السوفياتي يتراجع عالمياً وبعد ذلك ينفجر، دشن القادة الجدد في بكين سلسلة من الإصلاحات الكاسحة ستؤدي لاحقاً إلى نمو سريع: توسيع كمّي وتحسين كيفي في ذات الوقت<sup>(٢)</sup>. فمع نهاية الحرب الباردة كانت الصين قد قضت أكثر من عقد في انتلاقها الاقتصادية، وهو ما جعل الكثريين يصلون إلى استنتاج حتمي بأن هذه الدولة قدر لها أخيراً أن تضيف الأجزاء الأخيرة في لغز قوتها العظمى. فبكين ستمتلك الثروة والخبرة اللازمّة لكي تكون لاعباً أساسياً في الشّئون الاقتصادية الدوليّة، وكذلك الأصول اللازمّة لتأسيس قدرة عسكريّة ضخمة من الدرجة الأولى. وباختصار فإن من كانوا يتّحدّثون بارتياح حول القوّة العظمى الصينية المستقبليّة بدأت تُورّقِيم نتائج امتلاك الصين للقدرة على متابعة مصالحها بقوّة. وفي الغالب كان هؤلاء يرون أن ذلك سيفرض مشكلة على الأمان الدولي. على الأقل في منطقة شرق آسيا وربما فيما هو أبعد منها<sup>(٣)</sup>.

سأधب للتخليل فى هذه المقالة المسلمة واسعة الانتشار حول صعود الصين. أولاً سوف أفحص الأساس الذى تقوم عليه. فبأى معنى ازدادت قوة الصين؟ وإلى أى مدى تعكس مزاعم الصين سريعة الصعود الواقع فى مقابل المدركات؟ وما تفسير التباعد بين المؤشرات الموضوعية والأحكام حول قوة الصين؟ بعد ذلك سأنظر فى التساؤل التفسيري الرئيسي: ما النتائج المتوقعة لقوة الصين الصاعدة، أيًا كانت سرعة صعودها، على الأمن الدولى؟ ويوضح تحليلي (١) أن الزيادات الأخيرة فى قدرات الصين الأكثر أهمية للأمن الدولى، خاصة القوة العسكرية، كانت متواضعة للغاية، (٢) ويشرح لماذا يبلغ فى التوقعات حول المكاسب الكبيرة فى المستقبل المنظور، (٣) ويقر بأنه على الرغم من أن نظرية العلاقات الدولية توفر أسباباً مقنعة لتوقع أن تزيد قوة الصين المتباينة من تواتر وشدة الصراعات الدولية فإنها تقترح أيضاً طرقاً لإدارة مثل هذه الصراعات، وتقترح، وهو الأهم، لماذا تعد السيناريوهات المروعة التى تتضمن حرباً كبرى مبالغ فيها أكثر من اللازم؟

ثمة تحذيرات كثيرة يجب وضعها فى الاعتبار. أولاً موضوع هذه المقالة - "القوة" - مصطلح محل نزاع، والجدل حول معناه لا يمكن حسمه فى هذا المكان<sup>(١)</sup>. ثانياً، ولعله من دواعى السخرية، أنه من الأسهل فى هذه الحالة أن نتعامل مع القضايا النظرية-التفسيرية أكثر منها مع القضايا الإمبريقية. فقد تغير الحزب الشيوعى الصينى كثيراً على طول الطريق الذى حكم فيه الصين منذ أن بدأ برنامجه الإصلاحي، لكنه لم يتبن بصدق فكرة الشفافية فى مجال الجيش -  
الامن<sup>(٢)</sup>. ثالثاً تعتمد دقة تقديرات قوة الصين المتباينة، وبالتالي أهميتها الممكنة فى الأمن الدولى، على متغير يرتبط بشكل فضفاض حسب بالأنماط الحالية للنمو الاقتصادى والعسكرى: التماسك السياسى المستقبلى للدولة. حتى القمع العنيف للمنظاريين فى عام ١٩٨٩ كان قليلاً من خبراء الصين يهتمون بالانبهار الممكن للنظام الشيوعى أو تقكك الدولة القومية. لكن بعد أحداث ميدان تيانمن تواترت

التأملات حول هذه النتائج المتطرفة. لكن نجاح الحزب الشيوعي الصيني في تجاوز الضغوط الداخلية والدولية التي واجهها في ١٩٨٩ و ١٩٩٠ حول الميزان الثانية، حتى أنه بنهاية التسعينيات بات الجميع يتوقعون تغييراً سياسياً تدريجياً وليس تشنجياً للصين وهي تتحرك في عصر ما بعد دينج زياوبنج. فالخبرة الواقعية للأنبياء غير المتوقع للإمبراطورية السوفيتية، على أية حال، أضعفَ ثقة علماء السياسة في قدرتهم على توقع نطور النظم المتحضنة بشكل جيد. وبذلك غدت التنبؤات جيدة الإعداد وليس القوية هي موضعه العصر<sup>(١٧)</sup>. ومع أن دراسة السياسة الداخلية الصينية عن قرب يخرج عن نطاق هذه المقالة فلا بد من الإقرار بأن تحليلاً للنظام الدولي الذي تلعب فيه الصين القوية دوراً أساسياً ربما يأخذ مأخذ المسلمات إجابات للتساؤلات حول التماسک السياسي للدولة، وهي تساؤلات لا تقل إرباكاً في أحسن الأحوال عن نظيراتها حول قدراتها العسكرية الاقتصادية.

### أ- تفسير قوة الصين

مع أن تقييم قوة الصين قد يبدو من الناحية المنهجية عملاً مباشرًا وبسيطاً، حتى وإن كان يواجه مشكلات عملية حقيقة، توجد اختلافات مهمة في المعنى الذي تطلقه المراجع حول القوة الصينية الاقتصادية والعسكرية في نهاية القرن العشرين. فالبعض ينافسون قوتها بطريقة مطلقة. وأمثال هذه التقييمات تقدم لقطة حول كم أو نوع القدرات الصينية الحالية (مثل مستوى المعيشة وحجم التجارة والأصول العسكرية). وعلى اعتبار عدد سكان الصين الهائل كان من السهل لفترة طويلة أن تقترح الأرقام وحدها أهمية أنماط الاستهلاك أو الإنفاق أو عدد أفراد الجيش دون حاجة ماسة إلى مزيد من الإسهاب. لكن بالنسبة للمحللين الذي تأثر اهتمامهم بالصين بالتطورات الأخيرة لا يُعد هذا النوع من القياس الاستاتيكي المطلق للقدرات بتقديم فائدة ترجى. وبالنسبة لأولئك المهتمين بالتغييرات في قوة الصين تعدد التقييمات النسبية أساسية.

بوجه عام تُوجَد طرائقتان لتمييز الأعمال التي تناوش القوة بطريقة نسبية وليس مطلقة. الأولى تتعلق بما إذا كان التحليل قومياً أو دولياً في نطاقه. والتقييم القومي هو ذلك الذي يقوم المحلل فيه بعد مقارنات بين قدرات الدولة الحالية والماضية، وهو ذلك النوع من القصة التطورية التي تحكم في الغالب في أدبيات دراسات المناطق. أما التقييم الدولي فيو ذلك الذي يقوم المحلل فيه بعد مقارنات بين قدرات الدولة وقدرات الدول الأخرى، وهو ذلك النوع من قصة "اللعبة الكبيرة" great game التي تحكم في الغالب في الأشكال المختلفة من أدبيات العلاقات الدولية. وثمة تمييز واسع آخر يمكن أن يجري في مجال التقييمات الدولية. فتلك التقييمات إما تستلزم مقارنة متزامنة synchronic لقدرارات الحالية نسبة إلى الدول الأخرى (تصور توازن القوة الحالي مثلاً) أو مقارنة تاريخية diachronic تتبع التغيرات في هذه العلاقات على مر الزمن (تصور صعود وانهيار القوى العظمى).

## بـ- القوة المحسوبة

إن الملمين بالأدبيات حول "المعجزة" الصينية يدركون أنه على الرغم من استثناءات مهمة قليلة ستناقشها فيما يلى، تؤرخ هذه الأدبيات لقوة الصين المتمامية بوصف قدرات الصين الحالية والإشادة بها ضمناً، أو في الغالب بتحديد التغيرات الهامة مقارنة بماضي الصين نفسها. وقد وضعت تلك التقديرات مقاييس لما يسميه وليام وهلفورث Wohlforth "القوة المحسوبة" estimated power التي تقوم على النظر إلى المؤشرات التي يرى الكثيرون أنها تمثل وحدات البناء للتأثير الدولي<sup>(١٤)</sup>. ومجموعنا المؤشرات الأكثر أهمية في الحالة الصينية هي الإحصاءات الاقتصادية والعسكرية.

إن الإحصاءات الاقتصادية التي تصف حجم أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين ككل أو لكل فرد، وكذلك الحجم المتزايد والتركيب المتغير لتجارة الصين الدولية، تقدم صورة مذهلة للتحول منذ عام ١٩٧٨. ففي الثمانينيات تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للصين، ثم تضاعف ثانية في منتصف التسعينيات<sup>(١٥)</sup>. ومع أن مستويات الدخل لكل فرد ظلت منخفضة، تكشف الإحصاءات هنا أيضاً زيادات تعكس جزئياً فحسب التحسنات الأساسية في مستوى معيشة معظم مواطني الصين، وهي تلك التغييرات التي تسجلها على نحو أفضل الإحصاءات التي تُفضل أنماط السلوك الاستهلاكي<sup>(١٦)</sup>. وفي نفس الفترة الزمنية زاد حجم تجارة الصين من ٣٨,٢ مليار دولار إلى أكثر من ٢٥٠ مليار دولار<sup>(١٧)</sup>. وما لا يقل عن ذلك إثارة تكوين الواردات وال الصادرات الذي تغير أثناء عصر الإصلاح، حيث انتقلت الصين من مصدر للمواد الأولية ومستورد للمواد الغذائية إلى مصدر للسلع الاستهلاكية كثيفة العمالة ومستورد للمنتجات الصناعية<sup>(١٨)</sup>. وعلاوة على ذلك أدت سلسلة من الفوائض التجارية إلى زيادات مذهلة في احتياطيات الدولة من النقد الأجنبي<sup>(١٩)</sup>. باختصار تشير الإحصاءات إلى زيادة مثيرة في مقدار مشاركة الصين في التجارة الدولية وتغيير لا يقل إثارة في نوعية هذه المشاركة، حيث تحولت الدولة من فاعل اقتصادي دولي خامل وضيق النطاق إلى مشارك أوسع نطاقاً ومتلهفاً يلعب الدور الذي كانت تقوم به اقتصادات شرق آسيا الأخرى التي يقود التصدير نموها.

إن التركيز على قدرات الصين العسكرية الصاعدة أضعف بكثير من التركيز على أدائها الاقتصادي. صحيح أن المختصين في الجيش الصيني كتبوا حول التغييرات الأساسية في بنية وعقيدة القوة التي بدأت في أوائل الثمانينيات<sup>(٢٠)</sup>، لكن فقط في أوائل التسعينيات بدأت جماعة أوسع تلقت إلى المؤشرات التي تكشف عن زيادات كمية وتحسينات نوعية في قدرات الصين العسكرية.

**ج- حساب قوة الصين العسكرية:** بعد عقد ظلت ميزانيات جيش التحرير الشعبي PLA خلاله منخفضة نسبياً، حيث كانت التنمية الاقتصادية المحلية تستأهل أولوية أعلى، أعلنت الحكومة الصينية بداية من عام ١٩٨٩ سلسلة من الزيادات الكبيرة في وقت السلم في الإنفاق العسكري<sup>(٢٠)</sup>. وعلى الرغم من أن جزءاً من الزيادة كان مخصصاً، كما قال بkin، لمعادلة تأثيرات التضخم وعقد من الإهمال النسبي، خلص معظم المحللين إلى أن الزيادة الرسمية، إضافة إلى الموارد الكثيرة الخفية لجيش التحرير الشعبي التي تشكل قاعدة تمويله، كانت تعكس جيداً جاداً لتحديث القوات المسلحة الصينية<sup>(٢١)</sup>.

وعلى أية حال فإن مقدار الزيادة في الموارد المخصصة لتحديث الجيش يتم المبالغة فيها في بعض الأحيان بسبب تقديرات العائدات المختلفة غير الرسمية مثل العوائد من مبيعات السلاح الصينية الدولية ومشاريع جيش التحرير الشعبي التجارية. فقد انخفضت القيمة النقدية السنوية ل الصادرات السلاح الصينية في النصف الأول من التسعينيات بشكل ملحوظ عن المستويات المعلن عنها في أواخر الثمانينيات (من حوالي ٣,١ مليار دولار) إلى مستوى حوالي ١,٢ مليار دولار<sup>(٢٢)</sup>. أما العوائد من أنشطة جيش التحرير الشعبي التجارية فربما تولد ما بين ١,٢ و ١,٨ مليار دولار سنوياً أكثر من الرقم المعلن رسمياً (أقل من مليار دولار واحد)، لكن أقل كثيراً من مبلغ ٢٠-٥ مليارات دولار المستخدم لإعلان ميزانية جيش التحرير الشعبي الكلية التي تزيد على ٥٠ مليار دولار<sup>(٢٣)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن المجمع التجارى العسكرى المزدهر، ومع أنه يوفر عائدات خفية، فإنه ينزع تكاليف خفية أيضاً وينشر الفساد داخل الجيش ويحول انتباه جيش التحرير الشعبي عن مسئوليته الرئيسية وهى الاستعداد لأى صراع مسلح ممكن ويحول تركيز صناعة الدفاع الصينية بعيداً عن الإنتاج العسكرى الهام استراتيجياً إلى الإنتاج المدنى المرجع اقتصادياً<sup>(٢٤)</sup>. وأيضاً كان المستوى الدقيق لإنفاق الصين العسكرى في أواخر التسعينيات، وحتى الآن على الأقل، فإن معظم الزيادات السنوية لتعويض التضخم والبالغة ٤% تقرينا أنفاق على العمليات والصيانة وليس توفير أسلحة<sup>(٢٥)</sup>.

لكن التحديات في قدرات جيش التحرير الشعبي المنتشرة وكذلك الزيادات في ميزانيته تشيران في نفس الاتجاه. فإنفاق الصين العسكري يدعم برنامجاً لتحديث القوات يتفق مع التحول في العقيدة الذي بدأ في أوائل الثمانينيات عندما استبعدت بكين إمكانية قيام حرب كبرى، وربما نووية، مع القوة العظمى السوفيتية المعادية. وقد شددت الرواية الجديدة التي وضعتها رسمياً اللجنة العسكرية المركزية في ١٩٨٥ بدلاً من ذلك على الحاجة إلى الاستعداد لخوض حروب محلية محدودة لا تصلح فيها العقيدة الحربية الشعبية التي تستند إلى المقاومة الوطنية المطلولة ولا ترسانة الصين النووية الصغيرة<sup>(٢٧)</sup>. وفي أواخر الثمانينيات شرع جيش التحرير الشعبي في تجديد نفسه انسجاماً مع هذا التغيير في المنظور الاستراتيجي. بيد أنه لم تظهر النتائج الملحوظة والمثيرة لذلك إلا في التسعينيات عندما وفر الاستخدام المثير للتكنولوجيا العسكرية الغربية المتقدمة في حرب الخليج وتكثف الصراعات الإقليمية في موقع أبعد من نطاق العمل القاري لجيش التحرير الشعبي، وفر دوافع قوية لتسريع برنامج التحديث الذي أكد على نحو متزايد على أهمية "الвойندة المحدودة تحت شروط التكنولوجيا المتطورة"<sup>(٢٨)</sup>. وفي نفس الوقت وفرت القوة المتواصلة للاقتصاد الصيني وأمتلك الأسلحة المتقدمة من الصناعة العسكرية الروسية الواقعة في ضائقة اقتصادية، وفرت فرصة ذهبية للتصريف بناءً على هذه الدوافع<sup>(٢٩)</sup>. وقد تمثلت نتيجة ذلك في ظهور ما سمي بـ"جيوب الذكاء" في القوات البرية والجوية والبحرية بجيش التحرير الشعبي.

إن موجة التحديث التي بدأت في الثمانينيات ركزت في البداية على تنظيم وحدات خاصة أو ما يسمى بالرد السريع rapid-response أو قوات القبضة forces جيدة التجهيز التي تأخذ المبادرة في استخدام المعدات الأكثر تقدماً لإتقان أساليب الأسلحة المشتركة وعمليات الأفرع المشتركة. ويقدر المحللون أنه بحلول منتصف التسعينيات كان من بين ١٥ و٢٥% من جيش التحرير الشعبي (أي مئات الآلاف من الجنود) تتألف من هذه القوات الخاصة المنشكلة للهجمات المحمولة جواً

وبحراً، إضافة إلى مهام البحار البري<sup>(٢٠)</sup>. وعلى أية حال تثار نساؤلات حول مدى التحسن الذي تمثله إعادة التنظيم الضخمة ظاهرياً من هذا النوع. فقد دفع اثنان من محللي آسيا بوزارة الدفاع الأمريكية، على سبيل المثال، بأن التدريبات المعلن عنها بشكل مكثف التي تظير أسلحة وأساليب جديدة (مثل النشر المتزامن لقوات من أفرع متعددة واستخدامها لأنواع متعددة من الأسلحة) لا يجب أن يمسا فهمهما على أنه تعني وجود قوات جيدة التدريب لديها الفهم العقدي وقدرات القيادة والسيطرة الضرورية لعمليات الأسلحة المشتركة الفعالة حقاً. فالنهاص الدائمة في قدرة جيش التحرير الشعبي على تنسيق قوة جوية تكتيكية مع عمليات برية أو بحرية سريعة التطور يثير أيضاً شكوكاً حول القدرات الفعلية للوحدات الخاصة الصينية الجديدة<sup>(٢١)</sup>.

لقد تطلب تحديث الجيش الصيني أيضاً جهداً وتصميماً على إعادة تجهيز القوات. في هذه العملية، كما في الجوانب الأخرى من تحديث الجيش، كان الهدف المباشر هو خلق جيوب من التفوق، بينما ظل التحديث الشامل هدفاً بعيداً ربما يمكن تحقيقه في منتصف القرن القادم<sup>(٢٢)</sup>. ولعل الجانب الأجدر باللاحظة في جهود امتلاك السلاح كان الشراء الانتقائي للمعدات من الخارج للقوات الجوية PLAN والبحرية PLAAF بجيش التحرير الشعبي للتعويض السريع عن النهاص الحادة في قدرات الصين العسكرية، وإذا أمكن للمساعدة في إنتاج معدات محلية الصنع عالية الجودة<sup>(٢٣)</sup>. لكن ما هي التحسينات الأساسية في تجهيزات جيش التحرير الشعبي وإلى أي مدى أسممت في زيادة قوة الصين العسكرية؟

**القوات الجوية:** في التسعينيات بدأت القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي في إصلاح أسطول يتكون أساساً من آلاف من الطائرات المقاتلة العتيقة من الجيل الأول والثاني المعتمدة على التصميمات السوفيتية في الخمسينيات (جاي-٦ المعتمدة على الميج ١٩، جاي-٧ المعتمدة على الميج ٢١) بهدف تحسين كل من الفعالية القتالية وحجم القوات التي يمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في إظهار قوة الصين عبر

مضيق تايوان أو في بحر الصين الجنوبي<sup>(٤)</sup>. لكن الضعف المتأصل في صناعة الطائرات الصينية أعاد قدرة بكين على الاعتماد على الإنتاج المحلي لمقاتلات وقاذفات حديثة، وكذلك حتى تحسين الأرصفة الحالية دون مساعدة أجنبية. وقد تم إلغاء الخطط التي أعلن عنها في الثمانينيات لتحديث الطائرة الصينية جاي-8 بمعدات طيران إلكترونية حديثة مقدمة من الولايات المتحدة كجزء من العقوبات التي فرضت على الصين بعد حادثة ميدان تيانمين في يونيو ١٩٨٩. وبعد ذلك بقليل جاء انبار الاتحاد السوفيتي وإصلاح السياج الدبلوماسي مع روسيا ليعطي الصين الفرصة للحصول على طائرات متقدمة من مورِّد كبير جيد. فاشترى بكين ٢٤ مقاتلة سو-٢٧ [سوخوي-٢٧] (صنفت في الصين باسم جاي-١١) في ٢٢، ١٩٩١ مقاتلة أخرى في ١٩٩٥، وفي ١٩٩٦ وصلت إلى اتفاق للإنتاج المشترك لدفعات إضافية من طائرات سو-٢٧ قد تصل إلى ٢٠٠ طائرة وربما تشمل طرازات سو-٣٠. كي المحدثة أو سو-٣٩<sup>(٥)</sup>. وإضافة إلى تزويد القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي بطائرات مقاتلة حديثة حقّا لأول مرة (مثل الجيل الرابع) زودت روسيا الصين أيضا بحزمة من القدرات المتقدمة منها سفنات التشويش من نوع سوربتسيا اي سي إم ECM وصواريخ جو-جو موجهة بالأشعة تحت الحمراء من نوع آ-١٠-alamo AA-10 وأ-١١-Archer AA-11<sup>(٦)</sup>. وقد تمثل إكمال تشرب المعدات الروسية في الإنتاج السريع للطائرة جاي-١٠ الصينية التي استفاد تصمييمها من التعاون مع صناعات الطائرات الإسرائيلية وعملها على مشروع لافي الذي Lavi ألغى<sup>(٧)</sup>.

ومقارنة بالمقاتللات التي كانت متوافرة للقوات الجوية بجيش التحرير الشعبي قبل عقد من الزمان يشكل نشر طائرات سو-٢٧ وجاي-١٠ تقدما كبيراً في القدرات، وربما ينتج فرقه من عدة مئات من الطائرات الحديثة حقّا في أوائل العقد التالي. لكن مع ذلك تبقى التساؤلات حول ما إذا كان هذا الوعود سيتحقق أم لا. فسجل نجاحات الصين في تصنيع الطائرات سيء، وهو ما يفسر جزئياً تحولها

الحالى إلى الاستيراد على الرغم من التفضيل الدائم للاعتماد على الذات. ومن غير الواضح أيضاً ما إذا كانت الصناعة العسكرية والداعية الصينية لديها القدرة على صيانة المعدات المتقدمة التي تستوردها أو تشارك في إنتاجها<sup>(٣٨)</sup>. وعلى أقل التقديرات تشير هذه المشكلات الشكوك حول قدرة القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي على ترجمة مشتريات المعدات الجديدة بشكل سلس إلى جيوب تفوق نشطة، خاصة على اعتبار أن هذه الجيوب ستعتمد هي الأخرى على التدريب الكافى للأفراد والتكامل بين المعدات الأفضل والعقيدة المعدلة لاستخدامها.

وإضافة إلى امتلاك طائرات مقاتلة مقاتلة جيدة التجفيف سعت القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي فى التسعيينيات إلى شراء نظم التحذير والسيطرة المحمولة جواً AWACS ونظم التزويد بالوقود أثناء الطيران الازمة للصين إذا أرادت أن تستخدم قوتها المتنامية بعيداً عن سواحلها. وهذا أيضاً ولت القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي شطرها إلى الخارج لسد هذه الفجوات فى قدراتها. ويقال إن الصين حصلت على تكنولوجيا التزويد بالوقود أثناء الطيران من إسرائيل أو إيران أو باكستان، وقد بدأت الصين فى تعديل الطائرات للعمل كناقلات<sup>(٣٩)</sup>. وبعد مفاوضات مطولة اتفقت الصين أيضاً على شراء نظام التحذير والسيطرة المحمول جواً AWACS من إسرائيل التى ستزوج رadar فالكون Falcon التابع لها مع ٧٦-١١ الروسي الذى تمتلك القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي خبرة طويلة معه<sup>(٤٠)</sup>. سيقدم نشر هذه المعدات للصين إمكانية القيام بعمليات جوية فى جميع المسارح الممكنة فى شرق آسيا. لكن إتقان تقنيات التزويد بالوقود أثناء الطيران، على أية حال، يتضمن أكثر من بناء الناقلات وتعديل الطائرات<sup>(٤١)</sup>. فترجمة هذه الإمكانية إلى قدرة قابلة للاستخدام يتطلب تدريباً كثيفاً للأفراد وتمارين سترهق بالتأكيد قدرة جيش التحرير الشعبي على صيانة وإصلاح هذه المعدات.

**القوات البحرية:** يمر أسطول الصين البحري أيضاً بعملية تحديث انتقائية تركز على نشر سفن ذات مدى أكبر وقدرة على البقاء أطول وتحمل نظم تسليح

أكثر فتكاً من قوة الدفاع الساحلية الضعيفة العتيقة التي كانت الصين تمثلها مع نهاية الحرب الباردة<sup>(٤١)</sup>. وموطن الضعف في صناعة بناء السفن في الصين، كما هو الحال في صناعة الطائرات بها، تساعد في تفسير مدى اعتماد جيود تحديث الأسطول الحالية على استيراد المعدات والتكنولوجيا الأجنبية، مع محاولة دمجها في أو تكييفها مع المنتجات المحلية.

في منتصف التسعينيات كانت التحسينات الرئيسية في معدات القوات البحرية الصينية تمثل في تحديث اثنين من مدمراتها السبعة عشرة العتيقة من نوع لودا Luda وفرقاطاتها التسعة والعشرين من نوع يانغو<sup>(٤٢)</sup> Jianghu، إلى جانب إدخال مدمرتين جديدتين على الأقل من نوع وهو Luhu وخمسة فرقاطات من نوع يانجوى Jiangwei التي تدمج عناصر مهمة من تكنولوجيا الدفع والتسلیح الغربية<sup>(٤٣)</sup>. وربما كان الأهم بين كل ذلك هو الإعلان في ديسمبر ١٩٩٦ عن أن الصين سوف تشتري من روسيا مدمرتين بصواريخ موجهة من نوع سوفريميتشي Sovremennyi، وهي سفينة أكبر وأقل ضعفاً وأكثر فتكاً بكثير من أية سفينة أخرى في حوزة القوات البحرية<sup>(٤٤)</sup>. كما حسنت القوات البحرية أيضاً من قدرتها على مساندة قواتها في البحر بنشر ناقلات وقود oilers وسفن تخزين storeships إضافية أكثر تطوراً (خاصة من نوع دايون Dayun لإعادة التزويد العمودي بالوقود)، كما حسنت قدرتها على نقل القوات وتنفيذ الهبوط البرمائي بإضافة ناقلات هجومية من نوع كيونجشا Qiongsha وعدد صغير من سفن وصهاريج الإبرار landing ships، tank Romeo ومن طراز هان Han. فالصين من نوع يوكان Yukon ويونتج Yuting<sup>(٤٥)</sup>.

ومن أجل إكمال تحسيناتها في الأسطول السطحي [الذى يعمل على سطح الماء] شرعت الصين أيضاً في إحلال غواصاتها اليجومية النووية التقليدية عالية الصوت من طراز روميو Romeo ومن طراز هان Han. فاستوردت الصين من روسيا أربع (ويقال إنها تخطط لشراء حوالي ست عشرة غواصة أخرى) غواصات تقليدية من

طراز كيلو Kilo (الثنان منها من نوع "مشروع ٦٣٦" المتقدمة التي يقدر المكتب الأمريكي للمخابرات البحرية أنها تشبه الغواصات الأمريكية من طراز لوس-أنجلوس إس إس إن)، كما شرعت بكين كذلك في إنتاج سفينتها المحلية من طراز سونج Song (وهي أقل تقدماً من طراز كيلو) وتوصلت بتطوير وإحلال الغواصات من طراز هان إس إس إن، مع أن ذلك قد يستغرق عقداً آخر على الأقل<sup>(٤٧)</sup>.

نتيجة لهذه الجهود بدأت البحرية الصينية في نشر عدد من القوات الحديثة سوف تمكنها من القيام بعمليات في الصراعات الإقليمية على مسافات أبعد من الشاطئ. وهذا أيضاً ستر قضايا التدريب والصيانة جزئياً مدى إمكانية تحقق ذلك. علاوة على أنه حتى ضمن الجيوب التفوق البحرية تلك ما يزال الأسطول السطحي، باستثناءات قليلة، مجهزاً بنظم دفاعية جوية وصاروخية غير كافية<sup>(٤٨)</sup>. وهذا الضعف لا يعيق فحسب قدرة القوات البحرية الصينية على إظهار قوتها، وإنما يساعد أيضاً في تفسير التأخر الواضح في، وربما حتى إلغاء، خطط الصين لشراء أو بناء حاملات طائرات<sup>(٤٩)</sup>. فالاستثمار الضخم (تكليف الأمتالك والصيانة وتدريب الأفراد) المطلوب لنشر مجموعة مقاتلة من حاملات الطائرات التي يجب أن تتضمن قوات سطحية وتحت مائية لحماية الحاملات يجعل منه افتراضها غير جذاب إلا إذا كان اختياربقاء. وبقدر ما تكون القوات الجوية الصينية القائمة على البر، من خلال دمج طائرات أبعد مدى والتزويد بالوقود أثناء الطيران والقيادة والسيطرة بمساعدة نظام التحذير والسيطرة محمول جواً AWACS، بقدر ما تكون قادرة على توسيع مدى عملياتها ومدى قبضتها إلى المناطق الأكثر أهمية الصين في المستقبل المنظور، ربما تكون التكاليف عالية إلى درجة معوقة للاندفاع في نشر حاملات ضعيفة.

**د- قوات الصواريخ الباليستية:** إضافة إلى تحديث قواتها الجوية والبحرية في التسعينيات وأصلت الصين الاستثمار في برنامج الصواريخ الباليستية الشامل والواسع الذي أعطته بكين أولوية منذ منتصف الخمسينيات. فبيدف تحسين

إمكانية البقاء وتغطية الأهداف وإحباط الدفاعات الصاروخية المتوقعة اندفعت الصين في تطوير جيل ثان من الصواريخ البالستية نووية التسلیح بعيدة المدى عبرة القارات (دى إف-٣١ ودى إف-٤) والصواريخ البالستية التي نطق من الغواصات (جاي إل-٢) التي ستكون على الأرجح مزودة برمز رعوس حربية متعددة، لكن هذه البرامج لا يحتمل أن تتم قبل نهاية القرن<sup>(٥٠)</sup>. وحتى ذلك الحين ستظل ترسانة الصين من الصواريخ البالستية النووية العابرة للقارات مقصورة على من خمسة إلى خمسة عشر صاروخاً سائل الوقود من الجيل الأول (دى إف-٥). وعوضاً عن ذلك تمثل مجال النمو الأساسي في قدرات الصين الصاروخية في التسعينيات في نشر أعداد متزايدة من الصواريخ البالستية (دى إف-١١ دى إف-١٥ دى إف-٢١) التقليدية المتحركة المتوسطة وقصيرة المدى. وإلى جانب زيادة أعداد هذه الصواريخ المجهزة لحالات الطوارئ الإقليمية واصلت بكين جهودها لتحسين دقتها بدمج بيانات من نظم الأقمار الصناعية التي تحدد الموضع على مستوى العالم وتزويد الرعوس الحربية برمز توجيه طرفية (مع إمكانية لتطبيق ذلك في المستقبل على النظم العابرة للقارات). وربما تسعى الصين أيضاً إلى الحصول على تكنولوجيا التوجيه والتكنولوجيا النفاثة ramjet المتقدمة من روسيا وإسرائيل من أجل تطوير صواريخ كروز بعيدة المدى الأسرع من الصوت<sup>(٥١)</sup>. وعلى الرغم من معارضتها بكين الصارخة لنشر الدفاعات الصاروخية البالستية من جانب خصومها المتوقعين اشتريت الصين ١٠٠ صاروخ روسي أرض-جو من طراز إس أي-١٠ تشبه الأنواع المبكرة من نظام بارتيوت الأمريكي، وقد تحاول أن تدمج تكنولوجيا إس أي-١٠ مع تلك المأخوذة من صاروخ بارتيوت الذي يقال إنها اشتريتها من إسرائيل لتوليف نظام إتش كيو-٩ سام المحسن<sup>(٥٢)</sup>.

وبالإجاز فإنه مقارنة بميراث عهد ماو تحولت صورة الصين العسكرية، تماماً مثل صورتها الاقتصادية، بشكل مثير في منتصف التسعينيات. بيد أن أهمية مثل هذا التقييم القومي للأمن الدولي ليست واضحة. فأغلب القلق بين صناع

السياسات خارج الصين، وأغلب الاهتمام بين الدارسين (إذى ينعكس فى المنظورات النظرية المختلفة التى سنقدمها فيما يلى) يعتمد على مبلغ التغيرات فى الفرات النسبية التى تستلزم مقارنات دولية، خاصة تلك التى تتعقب التغيرات فى الموقف النسبي على مر الزمن. كيف تغير قدرات الصين العسكرية مقارنة بقدرات خصومها الممكين؟ فى هذا الصدد تطورت قوة جيش التحرير الشعبي أيضاً، على الرغم من أن ذلك حدث بدرجة ما تزال محدودة جداً مقارنة بالتحسين المستمر فى القوات التى ينشرها الفاعلان الإقليميان الآخرين.

**ر- التوازنات العسكرية:** على خلاف الموقف أثناء الحرب الباردة لم تعد حالات الطوارئ الأكثر أهمية لاستخدام الجيش الصيني تتطلب اشتباكات برية على اليابسة الآسيوية<sup>(٥٣)</sup>. (باستثناء الاستخدام الممكن لجيش التحرير الشعبي كملازم داخلى أخير للنظام الشيوعى)<sup>(٥٤)</sup>. فالصراعات النشطة اليوم وأقوى المواجهات احتمالاً تقع عبر البحر (بالترتيب التنازلى وفقاً للأهمية) مع النظام المنافس على تايوان ومع دول جنوب شرق آسيا ذات المطالب في جزر سبراتلى ومع اليابان على جزر ديايو (سنكايو) المتنازع عليها. وبالتالي لا بد من قياس قوة الصين العسكرية في مقابل أولئك الخصوم الأربع المتوقعين دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا ASEAN ذات الادعاءات المتنافسة في بحر الصين الجنوبي - تايوان واليابان - وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لأن لديها القدرة على ذلك، وأحياناً الاهتمام بالتدخل في المنطقة. والتقييم الكامل للأبعاد سريعة التغير لكل من هذه التوازنات العسكرية ليس هو الغرض من هذه المقالة. ومع ذلك يمكن في عجلة رصد بعض النقاط العامة المهمة.

إن مرحلة التسعينيات من تحديات الجيش الصيني ترفع جيش التحرير الشعبي من مكان كان فيه أقرب في الأهمية من كل خصم الإقليميين الأصغر. فقد جاءت الطائرات المقاتلة الحديثة الأفضل تسلیحاً بالقوات الجوية، إلى جانب التأثيرات الموسعة للمدى للتزويد بالوقود في أثناء الطيران وقدرات نظام التحذير

والسيطرة المحمول جواً AWACS، وكذلك تدعيم القوات البحرية بمدمرات فاذفة وفرقاطات وغواصات يمكن للقوات الجوية أن توفر لها الغطاء الجوى، جاء ذلك ليضمن للصين التفوق، على الأقل، على أي دولة منفردة من دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا قد تواجهها فى بحر الصين الجنوبي. معنى ذلك أن كثيراً من دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا مع أنها تمتلك قوات أصغر من تلك التى يمكن أن تنشرها الصين إلا أن لديها خبرة أكبر مع معداتها الجوية والبحرية الحديثة، وجميعها تかりباً طورت قدراتها رداً على برامج الصين. وفي هذا الجهد تكون الولايات المتحدة عادة المصدر المفضل للمقاتللات الحديثة القيمة (خاصة إف-16 وباف-18)، لكن شأنها شأن الصين يمكن لدول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الآن أيضاً أن تصل إلى السوق الروسى (أو الفرنسي)، كما فعل البعض بالفعل<sup>(٥٥)</sup>. والأهم من ذلك أنه إذا قدر للصين أن تواجه انتلافاً وليس خصمًا فردياً من رابطة شعوب جنوب شرق آسيا فإن ذلك يقلل من فرص التفوق الجوى الحاسم الضروري لاستخدام قوتها البحرية في المنطقة. ومع ذلك وعلى اعتبار تفوقها الكمى (بالنظر إلى معداتها الأقل تقدماً) يمكن للصين عاقده العزم على الأرجح أن تنتصر، لكن بثمن باهظ: عسكرياً ودبلوماسياً. وكما في أغلب حالات الطوارئ الأخرى المحتملة التي نناشها هنا، فإنه دون احتمال نجاح عالٍ لن يكون من الوارد أن يندفع جيش التحرير الشعبي للمخاطرة بمعداته الجديدة، تلك الجوهر القليلة في جيوب التفوق، التي سيكون اشتراكها ضرورياً لضمان النصر<sup>(٥٦)</sup>.

ففي مواجهة تايوان جاء تعزيز بكين العسكري في المقام الأول ليوانز جهود تايبيه الرامية تحديداً إلى التعامل مع أي تهديد محتمل من جيش التحرير الشعبي. ففي التسعينيات وعندما كانت الصين تحدث قواتها البحرية والجوية والصاروخية البالлистية انتقامياً بطرق تجعل العمليات بعيدة المدى في وغير مضيق تايوان ممكنة تكنولوجياً، حذّرت تايوان قدراتها العسكرية إلى درجة كبيرة. وبينما تنشر القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي طائرات سو ٢٧- تنشر تايوان أسطولاً

من المقاتلات الحديثة مكوناً من ١٥٠ طائرة إف-١٦ و ٦٠ طائرة ميراج ٢٠٠٠ و ١٣٠ مقاتلة دفاعية محلية الصنع من طراز إف-١٦ مزودة بنظام التحذير والسيطرة المحمول جواً AWACS من نوع إيه ٢٩ هاوكي Hawkeye E2C. وفيما تنشر القوات البحرية الصينية مدمرات وفرقاطات وغواصات أكثر تطوراً تحدث تايوان أسطولها السطحي بإضافة ٢٠ فرقاطة حديثة أمريكية وفرنسية محلية الصنع على الأقل، وتحسن قدراتها الحربية البحرية والبرية المضادة للغواصات<sup>(٥٧)</sup>. وبينما تنشر المدفعية الصينية الثانية صواريخ أكثر تطوراً وعذراً تطول كامل المسرح تنشر تايوان دفاعات صاروخية باليستية أكثر تطوراً وإن كانت غير كاملة بالضرورة<sup>(٥٨)</sup>.

والنقطة المهمة هنا ليست أن تايوان تستطيع بسهولة أن تصد هجوماً من جيش التحرير الشعبي الحديث، وإنما أن تحديد الجيش التايواني المتواصل سيجعل من المكلف جداً على جيش التحرير الشعبي أن ينتصر، حتى لو اختار الآخرون (وأهمهم الولايات المتحدة) لا يتدخلوا، وهو شيء لا تضمنه الصين. لكن دافعية بكين السياسية لضمان إعادة توحيد تايوان معها قد تقودها إلى اختيار العمل العسكري حتى إذا كان ذلك يعني المخاطرة بجزء كبير من أفضل قواتها. لكن مع التحدي التناصي للقوات على كلا جانبى مضيق تايوان لم يعد الخيار العسكري المباشر أكثر جذباً منه في الماضي القريب. وعلى الرغم من الزيادات في القوة المطلقة لجيش التحرير الشعبي فإن التغييرات الأصغر في قوته مقارنة بتايوان تعنى أن المدخل الأكثر معقولية لبكين ستنظر هي الاعتماد على الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية المتواصلة، وفي حال فشل ذلك ستعمد إلى استخدام عمل عسكري محدود غير مباشر في محاولة لردع أو إرغام النظام في تايوان، كما اتضح في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦<sup>(٥٩)</sup>.

إن خصمي الصين المحتملين الآخرين اللذين يساعدان في قياس مبلغ تقديم القوات العسكرية المحسنة لجيش التحرير الشعبي هما اليابان والولايات المتحدة

الأمريكية، فكل منهما منفرد، أو مع الآخر، يمكن أن يواجه الصين إذا اتضح أن أعمال بكين تهدد مصالحها الحيوية في المنطقة. ترتكز مخاوف اليابان ليس فقط على الصراع الإقليمي على جزر ديايو، وإنما أيضاً على إمكانية تهديد ممرات الملاحة البحرية في شرق وجنوب شرق آسيا (بما في ذلك مالكا Malacca ومضيق تایوان) وبشكل عام على نتائج الهيمنة الإقليمية الصينية الممكنة. وباستثناء جزر ديايو تتعارض المصالح الأمريكية مع اليابانية ويمكن أن تحدد بشكل عام بالحفاظ على الاستقرار في المنطقة وضمان حرية البحار ومنع استخدام القوة لتعديل الوضع الراهن. وفي حال استخدام اليابان أو الولايات المتحدة كمقاييس لتقدير قوة جيش التحرير الشعبي يكون توازن القدرات بسيطاً واضحاً. مقارنة بالقوات الجوية والبحرية الحديثة الحالية والمستقبلية لكل من اليابان والولايات المتحدة يظل جيش التحرير الشعبي متاخلاً حتى على امتداد القرن القادم، حتى وإن دارت عجلة تحديث الجيش الصيني دورتها الحالية دون انقطاع<sup>[١٠]</sup>. وعلى أية حال فإن مقارنة القوة المباشرة من هذا النوع ليست هي كل شيء. على الرغم من أن تحديث الجيش الصيني لا يزيد من قوة جيش التحرير الشعبي إلى الدرجة التي تجعله قادرًا على الانتصار على القوات اليابانية والأمريكية الأفضل تجهيزًا فإنه يوفر للصين القوة التي تجعل الأمر خطيراً على أي من الدولتين للتدخل في الصراعات الإقليمية. فنشر مقاتلات سو-٢٧ جيدة التسليح ومدمرات سوفرنيمى والغواصات من طراز كيلو لن تحول مياه شرق آسيا إلى بحيرة صينية، لكنه يعني أن الولايات المتحدة نفسها لم يعد بمقدورها أن تتوقع أن تهيمن بسهولة (أى بأقل تكلفة ممكنة) في اشتباكات عسكرية تقليدية محدودة. فضلاً عن قوة الصين الصاروخية البالisticية المحسنة فإن القدرة على منع التدخل الخارجي الحاسم السريع وعلى فرض اللجوء إلى خطر التصعيد النووي على أكثر خصومها قوة قد يكون كل ما تحتاجه بكين في المواجهات على المصالح التي تعتبرها حيوية.

وبالجاز فإن الزيادات في قدرات الصين الفعلية مقارنة ب曩صها القريب وبالنسبة إلى الآخرين كبيرة، لكنها تظل محدودة في جانب مهمة. فالاندفاع الأخير في الاهتمام والقلق من صعود الصين السريع المزعوم يبدو أنه مدفوع بالتغييرات فيما يسميه وهلورث Wohlforth القوة "المدركة" أكثر منه بالتغييرات المتواضعة في القوة "المحسوبة".

### ز - القوة المدركة:

ثمة أربعة عوامل ساعدت في خلق الإدراك بأن الصين في طريق الصعود السريع إلى مكانة القوة العظمى: السياق التاريخي، ونقطة الانطلاق المنخفضة للفترة الحالية من النمو الاقتصادي والعسكري، والنظم التي تركز فيها التحديث العسكري، والأحداث المساعدة.

أولاً كون التاريخ توقعًا بأن الصين دولة تستحق بشكل ما مكاناً في مصاف القوى العظمى. يرجع جزء من هذا التوقع إلى دور الصين كقوة مهيمنة إقليمية طوال معظم تاريخها الإمبراطوري. ويرجع جزء آخر إلى تعامل الدول الأخرى في منتصف القرن العشرين مع الصين بوصفها مرشحة قوة عظمى على الأقل. ففي أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي المقام الأول بناءً على رغبة إدارة روزفلت، تم تضمين الصين في البداية كواحدة من الحلفاء الأربع الكبار الذين سيشاركون في القمم التي تخطط الاستراتيجية الكبيرة لهزيمة المحور. وقد تصديق رئيس وزراء بريطانيا وينستون تشرشل بشكل واضح من التباعد بين هذه المكانة الرسمية العالمية للصين وواقع قوتها المحدودة، وفي النهاية فقد دور الصين كقوة عظمى في وقت الحرب معظم جوهره<sup>(١١)</sup>. وبعد الحرب استمرت قصة حكمة جمهورية الصين ROC في المنفى كقوة عظمى في الشكل الرمزي للمقعد الذي يمثل الصين في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، وتلك أيضًا مكانة حصلت عليها الصين بمساندة أمريكية وليس نتيجة لقدراتها الملموسة. وعندما حلت جمهورية الصين الشعبية

محل جمهورية الصين باعتبارها الممثل المعترف به دولياً للصين في أوائل التسعينيات تم التعامل مع الحكومة في بكين مرة أخرى كقوة عظمى في النظام الدولي المنبثق، وذلك أيضاً بدعم الحكومة الأمريكية التي اعتقدت أنها تخدم مصالحها الاستراتيجية بتعزيز مكانة الصين، فيما كان اقتصادها الضعيف وجيشه العتيق لا يؤهلانها لذاك المكانة<sup>(١٢)</sup>. ونتيجة لذلك التاريخ أصبحت "الصين القوة العظمى" تمثل ما يسميه المنظرون المعرفيون "المفهوم غير المتحقق" all Unfilled concept، وهو مفهوم له جذور عميقه، وبات المحللون مهابين لقبول الأدلة على أن البشرى قد تحققت أخيراً<sup>(١٣)</sup>. وفي مثل هذه الظروف قد يكون هناك ميل للبالغة في أهمية البيانات المحدودة، سواء أكانت إحصاءات اقتصادية أو عمليات نشر عسكرية.

ثمة تأثير ثان على التصورات تمثل في المستوى المنخفض الذي بدأ منه نمو الصين الاقتصادي والعسكري<sup>(١٤)</sup>. فتوسيع الصين الاقتصادي الأخير كان مثيراً حقاً، لكن إدراك التغيير المذهل تعزز أيضاً بشكل جزئي نتيجة لأن افتتاح الصين في ١٩٧٩ مكن المرءين من اختراق حاجب الدعاية الماوية والوقوف على مدى فقر الصين طوال السنوات الثلاثين الأولى من الحكم الشيوعي. ومع تأكيد المصلحين النجبيين [نسبة إلى درج] بنجاح كبير على ما اعتبره الكثيرون جوانب القوة المتصلة في الاقتصاد الصيني كان من السهل استنتاج أن تلك كانت البداية لفترة ستتحقق خلالها إمكانية الدولة وليس مجرد اندفاع قصيرة ناتجة عن سياسات وجهود استثنائية لا يمكن أن تستمر. وقد تعززت النقاوة في مسيرة نمو الصين عندما نجح الحزب الشيوعي الصيني ليس فقط في اجتياز عاصفة الغضب الدولي التي ثارت قمعه للاحتجاجات الداخلية في عام ١٩٨٩ وبقائه بعد انيار الشيوعية في الإمبراطورية السوفيتية السابقة، وإنما أيضاً عندما سرع تحوله إلى الاقتصاد القائم على السوق وأعلن معدلات النمو العالية وحجم التجارة الواسع الذي لفت الانظار في منتصف التسعينيات.

ومع أن كثريين كانوا يجهلون أحوال الصين الاقتصادية الحقيقة في العيد المأوى فقد نفع البعض في الأكاذيب حول الحالة المختلفة للقوات المسلحة الصينية قبل إصلاحات دينج، وال حالة السيئة لجيش التحرير الشعبي في أواخر السبعينيات، على أي حال، تقدم فحسب خلفية صارخة أبرزت أهمية كل مبادرة في الدورة الحالية من التحديث العسكري. علاوة على أنه على خلاف الاتحاد السوفيتي الذي أنفق نسبة ضخمة من اقتصاده الرائد في محاولة مستمرة للبقاء في لعبة تنافس القوى العظمى العسكرية خصيص جزء صغير نسبي من الثروة القومية للجيش الصيني (حتى عند استخدام أعلى تقديرات للميزانيات)، إلى جانب التوسع الاقتصادي القوى، وهو ما عزز الانطباع بديمومة التحديث العسكري في الصين بسرعة من شأنها أن تضيق الفجوة بين الصين والقوى المهيمنة عالمياً<sup>(١٥)</sup>. وجاءت الدعاية الكثيفة حول هذا النمو العسكري في السبعينيات عندما كانت القوى الكبرى الأخرى تنفذ التقليلات الدفاعية التي تلت الحرب الباردة لتعزز فحسب قدر النمو العسكري الصيني.

أما العامل الثالث الذي يؤثر على المدارات حول قوة الصين فهو مدى تركيز التحديث العسكري على تطوير القدرات التي تمكن الصين من لعب دور دوني أكثر نشاطاً<sup>(١٦)</sup>. فجيود بكين لتحديث الصواريخ الباليستية والرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية ولتصميم إمكانية إظهار قوتها القابلة للاستخدام بإعادة تنظيم وإعادة تجييز قواتها الجوية والبحرية تكشف أن جيش التحرير الشعبي لا يتطور فحسب من أجل إنجاز المتطلبات الدنيا للردع عن طريق الدفاع عن الذات والردع الإقليميين. وبخلاف ذلك، وعلى الرغم من أن إدراك أهدافه قد يتطلب سنوات، يبدو أن برنامج الاستثمار العسكري يستهدف أنواعاً من القدرات تمكن الصين من لعب دور قوة عظمى حقيقة.

رابعاً ساعد حدثان مساعدان على تغيير المدارات حول وضع الصين الدولي ودورها المستقبلي المحتمل. أول جاء قرار صندوق النقد الدولي في ١٩٩٣ بتغيير

طريقه من حساب الثروة القومية من الطريقة التي تقوم على أسعار صرف العملات إلى الطريقة التي تعتمد على تعادل القوى الشرائية PPP ليقود إلى موجة من التقارير تقول إن الناتج المحلي الإجمالي للصين كان في الحقيقة أربعين أضعاف ما كان معتقداً في السابق. صور هذا الإعلان بقوة تغييراً طفرياً في الترتيب الاقتصادي العالمي. فقد تقدمت الصين فوراً من امتلاك عاشر أكبر ناتج محلي إجمالي في العالم إلى الترتيب الثالث، ولا يفصلها الكثير عن اليابان، وفي طريقها لأن تسبق الولايات المتحدة في أوائل القرن الحادى والعشرين<sup>(١٧)</sup>. وبالطبع فإن شيئاً لم يتغير بين عشية وضحاها. بل إن الأرقام الأكبر التي رافق طريقة تعادل القوى الشرائية قدمت في مطبوعات أقل انتشاراً قبل إعلان صندوق النقد الدولى<sup>(١٨)</sup>. وبالنسبة لخبراء الصين ورجال الأعمال الملمين بحقيقة الموقف على الأرض صحت التقارير فحسب ما كانوا يرون لفترة طويلة أنه بخس كبير من جانب الإحصاءات القديمة للحيوية الاقتصادية لمناطق الصين الكبيرة التي استفادت من الإصلاحات<sup>(١٩)</sup>. لكن في رأي خبراء آخرين كانت هذه التقارير نداء استيقاظ ساعد في بلورة رؤية للصين بوصفها أحدث محرك اقتصادي في شرق آسيا.

أما الحدث المساعد الثاني، وهو في الحقيقة سلسلة من الأحداث، فقد تمثل في تجدد الصراع حول تايوان في ١٩٩٥، خاصة في ١٩٩٦. فخوفاً من السماح لقيادة تايوان بلعب دور دولي أكثر استقلالاً ردت بكين على ما اعتبرته تواطئاً أمريكيّاً خطيراً في هذا الصدد بالتخلي عن الدبلوماسية المتمردة عبر المضائق التي اتبعتها منذ أوائل التسعينيات. وبدلاً من ذلك حاولت الصين أن توصل إلى الجمهور المعنى في كل من واشنطن وتايبيه (قادة الأحزاب والناخبون في الانتخابات البرلمانية والرئاسية) أنها لن تتسامح حتى مع الاندفاع ، ناهيك عن إعلان الاستقلال الصريح. وبين صيف ١٩٩٥ وربيع ١٩٩٦ نشرت بكين قوات بحرية وجوية وبحرية في المنطقة وأجرت تدريبات عسكرية كان من بينها الإطلاق المتكرر للصواريخ مما عرقل المرارات البحرية حول الجزيرة المعتمدة على

التجارة، وسررت تهديداً خفياً حول إمكانية التصعيد النووي الذي يمكن أن يطول الأرضي الأمريكية ذاتها إذا تورطت الولايات المتحدة في أية مواجهة عبر المضائق<sup>(٧٠)</sup>. هذه الإجراءات بلورت إدراكاً بأن الصين مستعدة لاستخدام أية قدرات في يدها للدفاع عن مصالحها الدولية<sup>(٧١)</sup>. وعلى الرغم من أن محلى الدفاع المترندين لاحظوا أن بكين كانت تفتقر إلى القدرة العسكرية لأن تفعل أكثر من مجرد إلحاد ضرر تأديبي بالتايوانيين وإخافة شركائهم التجاريين الخارجيين، فقد جاءت هذه الأفعال لتؤكد المخاوف حول برنامج تحديث جيش التحرير الشعبي<sup>(٧٢)</sup>. فقبل منتصف التسعينيات كان جزء من النخبة السياسية الدولية يتحدث حول حلول الصين محل الاتحاد السوفيتي السابق باعتبارها الشاغل الأمني الأساسي كقوة عظمى للولايات المتحدة، الشاغل الذي يستدعي التخطيط العسكري. لكن مواجهة مضيق تایوان ١٩٩٦-٩٥ كانت بالتأكيد حداً فاصلاً في تحويل إدراك جمهور أوسع<sup>(٧٣)</sup>. مغزى تلك الحادثة لا يكمن في القدرات التي أظهرتها الصين (فقد أكدت الحادثة الحالة غير الموائمة نسبياً للقوات الصينية الحالية)<sup>(٧٤)</sup> وإنما بالأحرى في تعزيز الاعتقاد بأن خطوات الصين الأولى في تحديث جيشها يجب النظر إليها على أنها تذر بمسار من النمو تتبعه نتائج لم تقدر بعد بالكامل.

## س- إدراك الذات لدى الصين

ما مدى التطابق بين هذه التغيرات في الطريقة التي ينظر بها العالم الخارجي إلى الصين وإدراك الصين ذاتها؟ يمكن التوصل إلى بعض الاستدلالات من الأدلة الواقعية أو السياسات والتصريحات الرسمية، مع التسليم بأن ذلك قد لا يعكس بالضرورة المعتقدات الفعلية. ومعأخذ هذا القيد في الحسبان سوف أقدم الصورة الموجزة التالية لأنها ذات صلة بالحجج النظرية التي ستقدم في القسم التالي.

مع اتساع اقتصاد الصين واندماجه أكثر في التجارة والاستثمار العالميين تغيرت رؤية بكين لوضعها الدولي. ففي بداية "افتتاحها على الخارج" لعبت الصين في المقام الأول دور المستجدى الاقتصادي الذى يحاول إغراء المستثمرين الأجانب بالترتيبات الضريبية التفضيلية، والوفرة الباهلة فى قوة العمل المطيبة الرخيصة نسبياً، والسرور الدائم لوجود سوق محلى ضخم للسلع الاستهلاكية. وفي منتصف التسعينيات بدا أن بكين تنتقل أبعد من رؤية نفسها في دور المستجدى إلى رؤية نفسها كلاعب رئيسي بازغ لديه القدرة على التفاوض بقوة، وإن لم يكن فرض شروطه، حول الطريقة التي سيشارك بها في الاقتصاد الدولي. وصفقة بكين الصعبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كعضو مؤسس charter member دون التنازل عن مطلبها بأن تمنح المكانة التفضيلية للدول النامية تعكس محاولة الصين لأن تصبح قوة في مجالس القوة الاقتصادية مع احتفاظها بالمزايا التي كانت تتمتع بها في المراحل المبكرة من انطلاقها الاقتصادية<sup>(٧٥)</sup>. فضلاً عن أن الحزب الشيوعي الصيني يستخدم قوة الصين الاقتصادية المت坦مية كأداة دبلوماسية. فبداية من يونيو ١٩٨٩ والصين مدددة بعقوبات اقتصادية بسبب خروقات سياسية مختلفة من أهمها التحذيرات الأمريكية المتكررة بأن مكانة الدولة الأولى بالرعاية قد تلغى إذا لم يف سلوك الصين الداخلي والدولي بمعايير معينة. وفي منتصف التسعينيات لم تتوصل الصين فحسب الوقف بثبات أمام هذه الضغوط الاقتصادية، وإنما أيضاً، وعلى الرغم من المطالب السابقة بألا تعقد الخلافات السياسية التبادل الاقتصادي المفيد للجانبين، استخدمت بكين قوتها الاقتصادية لتوسيع استيائها من الشكاوى الأمريكية حول صادرات الصين من الأسلحة والتكنولوجيا مزدوجة الاستخدام، والأهم من ذلك غضبها في سياسة إدارة كنون في مضيق تایوان<sup>(٧٦)</sup>. ويكشف سلوك بكين أنها تنظر إلى نفسها على أنها في طور الانتقال من "مفعول إلى فاعل" في الاقتصاد الدولي، وهو إدراك للذات جديد اتضح أيضاً في فاعليتها في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ Asian Pacific Economic Cooperation وهو دور يبني بالدور الذي ستلعبه الصين عندما

تنضم إلى منظمة التجارة العالمية ويكتمل عندما تقرر بكين الوقت المناسب للانضمام إلى مجموعة السبع.

وفي المجال العسكري تغيرت رؤية الصين أيضاً لدورها الدولي. ففي أثناء الحرب الباردة كانت الصين تتظر إلى نفسها على نحو صحيح على أنها دولة مختلفة في نظام تسيطر عليه قوى عظمى متنافسة. كان هدف نظام الحزب الشيوعي الصيني هو أن يضمن منه من خلال تشكيلة متنوعة من الاستعداد العسكري المعتمد على الذات (الدعم استراتيجية التخويف عن طريق الردع التقليدي بينما هو يطور بديلاً نووياً) والاعتماد الإكراهى على دعم إحدى القوتين العظميين ضد التهديد الذى تفرضه القوة الأخرى<sup>(٣٧)</sup>. كانت الصين فى ذلك دولة تسعى للبقاء، فتذرع قدراتها المحدودة وتنكيف مع حقيقة وضعها غير الثابت فى بيئه خطيرة. ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبحت الصين دولة مزدهرة آمنة من التهديدات الخارجية وتسعى لاستخدام قدراتها المت坦مية للتشكيل، وليس فقط للتعايش مع، بيئه مائعة وإن كانت ما تزال خطراً. والصين تتابع هذا الهدف باستخدام مدخل ذى شقين: صقل قوتها الاقتصادية والعسكرية المستقلة بما يقلل الحاجة إلى الاعتماد على حلفاء أقوياء، ومحاولة منع أي حواجز دولية منظورة على الطريق الذى تخطط بكين أن تسير فيه. والمهمة الأولى المتمثلة فى التقوية الذاتية سهلة فى تبنيها وإن لم تكن كذلك فى تحقيقها. أما الثانية وهى الدبلوماسية فتحتاج إلى بعض التوضيح.

إن التحدى дипломاسي الذى يواجه الصين هو أن تمنع ثلاثة نتائج غير مرغوبه. تحتاج الصين لأن تمنع الولايات المتحدة من الحفاظ على هيمنتها الفعلية فى شرق آسيا، على الرغم من أن استمرار الوجود الأمريكى مرغوب فيه من بعض النواحي (خاصة كمثبت للإبان). تحتاج الصين لأن تمنع اليابان من أن تصبح قوة عظمى كاملة النمو منافسة فى شرق آسيا. تحتاج الصين لأن تمنع الفاعلين الإقليميين الأقل (رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وروسيا واليابان) من

الوقوف بجانب الولايات المتحدة أو اليابان المنافسين بطريقة يمكن أن تؤدي إلى التطويق الاستراتيجي للصين. هذه التحديات الثلاثة تتعدّد بترابطها البيئية وتعارضاتها الجزئية (فمثلاً تقليص الدور الأمريكي قد يشجع آخرين على اختبار رهاناتهم ضد الصين من خلال أنماط الاصطفاف والتسلّح) وكذلك تعارضهم الجماعي مع الشق الآخر في استراتيجية الصين لأنّه يتصوّر قوة عظمى. فليس من السهل على الدول الكبيرة أن تكرر الأداء الموهوب لبسمارك الذي أرجأ بشكل مؤقت على الأقل ردود الفعل المعادية لقوة الألمانية المتّسّمة. وتوضّح الإشارات المبكرة أن قادة بكين يفتقرن إلى المهارات الدبلوماسية الماكّرة التي يحتاجونها نكّي ينجحوا في مثل هذه الجهود. ففي التسعينيات، على الأقل، أدى سعي الصين الحثيث وراء مصالحها في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان وإصرارها على مواصلة اختبار أسلحتها النووية في منتصف عام ١٩٩٦ بينما كان الآخرون ملتزمين بالتعليق، أدى إلى تزاوج المخاوف من القدرات الصينية المستقبلية والسلوك الذي يثير الشكوك حول نواياها.

### ش- التطابق بين القوة المحسوبة والقوة المدركة والواقع

إن من الوارد أن لا يكون ثمة تطابق بين قوة الدولة وقوتها المدركة، بمعنى التطابق بين البيانات المختلفة التي تؤخذ عادة باعتبارها تعكس التأثير الذي يمكن أن تمارسه الدولة على المستوى الدولي ومعتقدات صناع السياسة حول هذا التأثير. ودرجة التفاوت تختلف للأسباب التي عرضناها آنفاً بالإشارة إلى الحالة الصينية، لكن علامة على ذلك يكون من الوارد أيضاً أن تتفاوت بشكل مباشر بسبب وقوع أحداث توفر الاختبار الصعب للمنافسة الفعلية في المحافل دولية. فالازمات والصراعات العسكرية والحروب تقدم أدلة أكثر دقة حول علاقات القوة الحقيقية، وغياب مثل هذه الاختبارات المباشرة يوفر فسحة أكبر للحسابات المعيّنة والمدركات المشوّهة<sup>(٧٨)</sup>.

وقد كانت اختبارات القوة التي تمكن الصين وغيرها من تقييم قدرة الدولة وعزمها على أن تتصرف وفقاً لفضولاتها السياسية الخارجية متواترة نسبياً في إنشاء العقود الثلاثة الأولى من وجود الصين. فالحرب الكورية والأزمات في مضيق تایوان في ١٩٥٤-١٩٥٥ والحرب مع الهند عام ١٩٦٢ والاشتباكات الحدودية مع السوفيت عام ١٩٦٩ والاجتياح القصير لفيتنام عام ١٩٧٩ أظهرت جميعها قدرات الصين الحقيقة في مقابل خصومها على نقاط زمنية مختلفة. وبعد عام ١٩٧٩ مرت سبعة عشر عاماً دون أن يحدث شيء يمكن أن يوحي بذلك اختباراً لقدرة الصين على أن تستخدم قوتها العسكرية. فضلاً عن أن العام ١٩٧٩ شهد مولد برنامج الإصلاح الذي ولد الادعاءات بقدرة الصين المت坦مية. ولذلك على الرغم من إمكانية اتفاق المحللين على أن الإصلاحات تنتج شيئاً أقوى عسكرياً، فإنهم يمكن أن يجادلوا دون أن يصلوا إلى اتفاق حول السؤال الأساسي "ما مبلغ قوّة هذه الصين؟"<sup>(٧٦)</sup>

لقد وفرت "التدريبات العسكرية" في مضيق تایوان عام ١٩٩٦ بعض المعلومات. فقد أوضحت أن بكين مستعدة، كما تصرّح دائماً، لاستخدام القوة إذا لزم الأمر لضمان إعادة توحيد تایوان مستقبلاً مع الصين. كما أوضحت ثانيةً أن جيش التحرير الشعبي لديه القدرة للاعتماد على الصواريخ لقمع تایوان، سواء من خلال قطع شريان الحياة الاقتصادي المتمثل في التجارة أو من خلال الاشتباك في حملة قصف استراتيجي لأغراض تأديبية. وهذه الإمكانية يمكن أن تؤدي في تخويف التایوانيين بما يشيّم عن الاتجاه نحو الاستقلال، أو في حال فشل هذا الشيء يمكن أن تعمل كوسيلة لإرغام تایوان على التراجع عن الخطوات التي تعتبرها بكين غير مقبولة. كما كشفت التدريبات العسكرية عن القيود المعتادة في قدرة جيش التحرير الشعبي على إظهار القوة فعلياً حتى في فناء الصين الخلفي. فقد لاحظ المحللون الذين راقبوا التدريبات أن جيش التحرير الشعبي لا يستطيع أن يحشد القوات لبدء

اجتياح تايوان يمكن أن ينجح بتكلفة معقولة، سواء اختارت الولايات المتحدة مساعدة الجزيرة في الدفاع أم لا<sup>(٨٠)</sup>. وقد أوضحت المناورات البحرية لإدارة كلنتون فضلاً عن التحذيرات الحذرة للصين أنه على الرغم من غموض السياسة الأمريكية نحو تايوان فإن بكين يجب أن تتوقع نوعاً من الرد العسكري الأمريكي بقوات ما تزال الصين لا تستطيع أن تصمد أمامها<sup>(٨١)</sup>.

### ص- قوة الصين المتنامية: توقعات نظرية

من المؤكد أن قوة الصين في ازدياد على الرغم من أن الحسابات والمدركات الحالية ربما تبالغ في تقدير سرعة ومدى هذا التغيير. وينبع الانشغال بهذا الاتجاه من القلق من أن صعود الصين يمكن أن يتسبب في مخاطر على السياسة الدولية. في هذا القسم سوف أñحى جانبًا الخلافات حول معدل صعود الصين لأقى بايجاز على ما تقوله نظرية العلاقات الدولية حول النتائج الممكنة لذلك، وذلك بالبحث عن المؤشرات المبكرة حول قائدة نظراتها. ببساطة تقدم معظم المسارات الراسخة للنظرية دعماً قوياً لتوقع أنه مع تنامي قوة الصين في العقود القادمة ستزدادصراعات الدولية الخطيرة التي تدور فيها الصين. ويذهب البعض، على أية حال، إلى أن الصراعات المتوقعة لا يلزم بالضرورة أن تكون خارجة عن السيطرة، ويقدم هؤلاء أسباباً مقنعة تؤكد أن سيناريو أسوأ الحالات المتمثل في حرب بين القوى العظمى يظل غير وارد. وقد قمت بفحص خمس منظورات نظرية تتميز بتأكيدها على علاقات القوة المتغيرة ومغزى نوع النظام ودور المؤسسات الدولية وتأثيرات الاعتماد الاقتصادي المتبادل والنتائج الاستراتيجية للثورة النووية.

## ضـ - منظورات القوة

إن النظريات التي ترکز بشكل صريح على دينامية علاقات القوة المتغيرة في النظام الدولي تقدم بعضاً من أكثر التنبؤات إزعاجاً. ثمة نظرية "نظيرية زعزعة الهيمنة" hegemonic instability theory ونظرية توازن القوى balance-of-power theory - تؤكدان على الصعوبات التي تنشأ عن صعود وانهيار الدول المهيمنة على النظام. تذهب "نظيرية زعزعة الهيمنة" إلى أن التعارض بين القدرات المتنامية للقوة الصاعدة ومكانتها التابعة المتواصلة في نظام سياسي دولي تسيد عليه القوة المهيمنة السابقة يؤدي إلى صراعات لا يسويها في العادة إلا خوض حروب كبرى<sup>(٨١)</sup>. ومع أنها لم تر بعد هذا النوع الحاد من التناقض الذي تتوقع النظرية أنه سوف يسبق هذه المواجهة حول الهيمنة فإن الصراعات الأخيرة بين الصين القادره والقوة العالمية المهيمنة - الولايات المتحدة - تتفق مع منطق هذه النظرية. ففي التسعينيات انتقدت بكين بشكل صاخب أكثر من أي وقت سابق سياسة حقوق الإنسان الأمريكية بوصفها محاولة لفرض القيم الأمريكية على بقية العالم، وانتقدت السياسة الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، بوصفها محاولة لحفظ على السيطرة الاقتصادية الأمريكية<sup>(٨٢)</sup>. وفي واشنطن أثار العجز التجارى المتزايد مع الصين مخاوف من المنافسة الاقتصادية غير العادلة، فيما أسهم التحدي العسكري في بكين وتوكيديتها الإقليمية في جعل الصين حالة طوارئ تخطيطية بارزة لتقسيم كفاعة القوات المسلحة الأمريكية، خاصة ترسانتها النووية الاستراتيجية<sup>(٨٣)</sup>.

تحذرنا نظرية توازن القوى، كما فعلت مثل نظرية زعزعة الهيمنة، من التأثيرات الممزقة الممكنة للصين الصاعدة. والحججة الأساسية في هذه النظرية حول السلوك المتساُن تؤدي إلى توقيع أن قدرات الصين المتنامية ستتسبب في رد فعل بين أولئك القلقين من الاستخدامات التي يمكن أن تستثمر الصين قوتها

فيها<sup>(١٢)</sup>. وكما يؤكد ستيفن والت Stephen Walt فإن القوة العظمى فى ذاتها لا تمثل تهديداً ينطلب رداً، لكن الجغرافيا وكذلك خبرة المنطقة مع هيمنة الصين قبل وصول الإمبريالية الغربية فى القرن التاسع عشر تقترح أنه سيكون من الصعب على بكين أن تهدى المخاوف حول طرق استخدامها لقدراتها المتамية. وقد كان هناك بالفعل تذمر من النوع الذى تتبعه نظرية توازن القوى، ومن ذلك مثلاً تعزيز العسكرى المقابل فى المنطقة والبحث عن حلفاء للتعويض عن قيود القوة القومية (وهو ما اتضح بشكل خاص فى المشاورات التمهيدية بين دول رابطة جنوب شرق آسيا وتأكيد أبريل ١٩٩٦ على المعاهدة الأمنية الأمريكية- اليابانية)<sup>(١٣)</sup>.

غير أن نظرية توازن القوى وحدها لا تشير إلى أن الدينامية التى تقول بها تؤدى حتماً إلى الحرب. لذلك يدفع بعض الدارسين بأن استقطاب النظام الدولى قد يقرر ما إذا كان سيسنم بتوزن سلمى أم لا<sup>(١٤)</sup>. لكن ماذا تقول أعمال هؤلاء حول نتائج صعود الصين؟ أولاً من المهم أن نلاحظ أنه ما زال من غير الواضح ما إذا كان شرق آسيا فى عصر ما بعد الحرب الباردة الذى سيتضاعف فيه تأثير الصين قبل المناطق الأخرى سيكون منطقة ثنائية القطبية أم متعددة الأقطاب. فالاستقطاب الثنائى قد يعود، لكن هذه المرة بين الولايات المتحدة والصين، مع هامشية الأدوار التى تلعبها اليابان المقيدة ذاتياً عسكرياً وروسيا الضعيفة داخلياً والمتوجهة نحو أوروبا. وفي هذه الحالة فإن صعود الصين قد يثير مخاطر من نوع التوازن الذى يحدث فى ظل الاستقطاب الثنائى، خاصة ردود الفعل العدوانية العنيفة. وبعد انتهاء الحرب الباردة مباشرةً اتضح أن الصين والولايات المتحدة سرعان ما ركز كل منها على الآخر باعتبارهما اللاعبين الأساسيين فى اللعبة وأخذت الواحدة منها تنظر إلى أعمال الأخرى بوصفها تحمل تهديدات ممكنة. وكل منها فلقة حول التوازنات المتغيرة للقوة العسكرية والمدركات المتبادلة للنوايا. وتكشف الإشارات الأولية إلى أن شرق آسيا ثنائية القطبية قد يبيّن عليه الصراع الصينى-الأمريكي المتكرر.

ما التوقعات التي ستكون لها الغلبة إذا ظهرت الصين بدلاً من ذلك كواحدة من عدة قوى كبيرة في شرق آسيا متعدد الأقطاب (منها الولايات المتحدة وكذلك اليابان إذا تخففت من قيودها وروسيا الناهضة، وربما حتى الهند الأوسع انخراطًا وإندونيسيا الصاعدة حديثًا)؟ لعله من سوء الطالع، كما يتبهه أaron Friedberg أوروبا ما بعد الحرب الباردة (مثل الإجماع على الدروس المستفادة من حروب الماضي والخبرة الطويلة في الدبلوماسية الدولية وتتجانس الترتيبات السياسية المحلية) ليست بهذا الوضوح في شرق آسيا<sup>(٦٨)</sup>. علاوة على أن الاعتبارات العسكرية-الاستراتيجية التي يمكن في بعض الأحيان أن تعادل أحطر التوازن في ظل التعديدية القطبية قد تكون غائبة. فليس من الواضح، على سبيل المثال، أن حاجة الصين إلى حلفاء سوف تمارس تأثيراً كبيراً عليها، خاصة على اعتبار أن كثيراً من السيناريوهات لسلوكها الممزوج في المنطقة لا تتطلب جهوداً مشتركة<sup>(٦٩)</sup>. وبدلاً من ذلك، ونظرًا لأن بعض أهم المناطق المتباينة تستلزم صراعات على الادعاءات البحرية في جزر غير آهلة بالسكان أساساً أو تكوينات جيولوجية سطحية وما دون سطحية فقيرة فإن الاعتقاد بإمكانية شن أعمال عسكرية هجومية بأقل أحطر ممكنة من حيث التصعيد قد يغرى بالسلوك المغامر إذا كان من المتوقع أن الخصوم الممكnen المتعددين سيلقون التبعة على فاعلين أضعف ويقبلون بالأمر الواقع، وهو أحد الأخطار الكلاسيكية في ظل التعديدية القطبية. وحيث إن هذه الرهانات الآمنة على ما يبدو تتكشف في بعض الأحيان بشكل كارثي عن تنبؤات خاطئة فإن ذلك أحد الأسباب التي تدعو إلى القلق حول نتائج صعود الصين في محيط متعدد الأقطاب.

كما تكشف المناقشة النظرية للمعضلة الأمنية من منظور نظرية توازن القوى أيضًا أن قوة الصين المتباينة ستتسبب في زيادة الصراع الدولي. في هذه المناقشة توضح أن عدم اليقين المتعدد تجنبه حول قدرات ونوايا الآخرين، جنبًا

إلى جنب مع صعوبة إرساء التزامات ملزمة في ظل الفوضى، يعني أن جيود كل دولة لتحسين أمنها يفرض تهديداً ممكناً يحتمل أن يرد عليه الآخرون<sup>(٤٠)</sup>. وعلى الرغم من أن الأدباء تقترح أن الاختلافات في المعتقدات الاستراتيجية والتكنولوجيا العسكرية قد تكبح هذه الدينامية<sup>(٤١)</sup>، ففي نهاية القرن كانت سياسات الصين وردود الفعل إليها تزيدان المعضلة الأمنية بدل أن تهدنانها. فاستثمار بكين في قدرات إظهار القوة وإعادة تأكيدها على سيادتها على المياه والبابسة من جزر ديايو إلى تايوان إلى جزر سبراتلی والأعمال العسكرية المحدودة التي قامت بها بالفعل تثير جميعها الذعر في طوكيو وتايبه وعواصم دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا، وبشكل صريح جداً في واشنطن. فالنظر إلى توكيديا الصين الحالية كنذر لأشياء ستأتي لاحقاً يجعل كل الآخرين يتحصّنون ضد إمكانية تهديد صيني مستقبلي محتمل جداً<sup>(٤٢)</sup>. وبكل بدورها تنظر إلى هذه المخاوف في أحسن الأحوال على أنها لا أساس لها، وفي أسوأها على أنها تحفي اهتمام المنافسين بالسيطرة على الصين<sup>(٤٣)</sup>. فبكل تنظر إلى ضعفها النسبي وليس قوتها الصاعدة وتنتظر إلى تصرّحاتها السياسية وجيودها العسكرية المحدودة في مسرح شرق آسيا على أنها فحسب مجرد ضمان مصلحتها الحيوية في الدفاع عن سيادتها القومية.

وتنتظر بكل إلى المبالغة في قدراتها وسوء فهم دوافعها بوصفها ستارة من الدخان للعسكرة اليابانية المتتجدة أو الاستراتيجية المدعومة أمريكاً لاحتواء الصين من خلال المساعدة العسكرية لفاعلين إقليميين وتعهد التحالفات الإقليمية المعادية للصين<sup>(٤٤)</sup>. باختصار نحن أمام موقف تؤدي فيه المدارات العدائية المتبدلة إلى تغذية التخطيط لأسوأ الحالات (أو "الحالة السيئة" على الأقل) الذي يؤدي إلى تصعيد الصراع.

## ط- منظورات النظام

ثمة مساران من مسارات نظرية العلاقات الدولية يقترحان أن الصراع سوف يزداد، ليس بسبب قدرات الصين المتنامية، وإنما بالأحرى لأن الصين نظام معيب. المسار الأول هو نظرية السلام الديمقراطي التي تجادل بأن المؤسسات المحلية والقيم السياسية التي تميز الديمقراطيات الليبرالية يضمنان السلام بينها، لكن ليس بين الديمقراطيات الليبرالية والنظم غير الديمقراطية<sup>(٤٥)</sup>. يذهب هذا المنظور إلى أن القوى العظمى الديمقراطية ستجد مبرراً في تبني سياسات قائمة على المواجهة ضد النظام الصيني الذي يرفض قيم الديمقراطية الليبرالية والذي لا تتم فيه عملية صنع قرار السياسة الخارجية الخاصة بأمور الأمن في مؤسسات وإنما يحتكرها على الأغلب حفنة من قادة مسؤولين بشكل غير محكم أمام نخبة أكبر قليلاً<sup>(٤٦)</sup>. وحيث إن المجموعة الحاكمة السلطوية الصغيرة في الصين تعتقد أن الغرب متورط في حملة من نوع "التطور السلمي" بفرض تدمير الحكم الشيوعي بدون قتال فإن العداوة والتصلب سيكونان متبادلين<sup>(٤٧)</sup>.

أما المدخل الثاني إلى النظام المعيب فهو "نظرية التحول الديموقратي" التي تركز على الدول التي تتحول من الشمولية إلى الديموقратية<sup>(٤٨)</sup>. تذهب هذه النظرية إلى أن المتنافسين على القيادة في هذه النظم يتبنون سياسات خارجية عدوانية تحشد الدعم الشعبي من خلال تعذية المشاعر القومية ودعم النخبة عن طريق استرضاء البقايا المؤسسية من الحكم الشمولي، خاصة الجيش. والصين لم تفعل الكثير في اتجاه التحول نحو الديموقратية ولذا يظل هذا الخط الفكري بعيداً. لكن قوة النزعة القومية بين الشعب الصيني في التسعينيات، خاصة بين الشباب تزيد من المخاوف حول دورها الممكن إذا اتسع نطاق المشاركة السياسية. والنزعه القومية الصينية المعاصرة لا تغير فحسب الفخر بإنجازات عصر الإصلاح، وإنما أيضاً الاستياء الشعبي من سوء المعاملة المزعوم من جانب الأجانب ، وهو ما قد يجعل من الصعب على القادة في الصين الديمقراطية المستقبلية أن يصلوا إلى

تسويات وتوافقات في الصراعات مع الدول الأخرى<sup>(٩٩)</sup>. وكذلك احتمال أن يظل الجيش الصيني لاعباً سياسياً مهماً في أي نظام صيني انتقالى يظل ممراً للقلق، ومع اتساع المنافسة بين نخبة القيادة سيظل من يسعون إلى القيادة في حاجة لكسب دعم الجيش<sup>(١٠٠)</sup>، وهذا قد يتطلب الالتزام بميزانيات دفاع كبيرة واستعداداً للسماح للجيش بإظهار أوراق اعتماده كقوة قتالية محترفة وليس أدلة للقمع المحلي<sup>(١٠١)</sup>.

### ظـ- المنظور المؤسسى

إن النظريات التي تتبّنى ما يمكن أن نطلق عليه بشكل فضفاض "المنظور المؤسسى" ترى أيضاً أن دور الصين الأكبر في السياسة الدولية قد يزيد من مستوى الصراع. تصور المداخل المؤسسية ممارسات المنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تخفّف من تأثيرات الفوضى وتلطّف الصراع وتحسن فرص التعاون<sup>(١٠٢)</sup>. ومن سوء الطالع أن شروط المؤسسية الناجحة التي أسهمت في جعلها فعالة في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيب بشكل كبير في آسيا ما بعد الحرب الباردة<sup>(١٠٣)</sup>. فعلى خلاف أوروبا ما يزال تاريخ المحاولات المنظمة للتعاون الدولي في الأمور الاقتصادية والأمنية في شرق آسيا قصيراً نسبياً، وتضارب المصالح وليس اتفاقها هو القاعدة، والثقافات متعددة، كما تفتقر المنطقة إلى الهوية الجامعية عبر القومية والإحسان بالجماعة الذين يمكن أن يكونوا الأساس لبناء المؤسسات<sup>(١٠٤)</sup>. وربما كان الأكثر إثارة للقلق هو تفضيل الصين الواضح للمداخل الثانية، وليس متعددة الأطراف، لحل صراعاتها الدولية، وهو ما يقلل فرص قيام مؤسسات إقليمية فعالة. وقد أظهرت بicken في بعض الأحيان استعداداً للمشاركة في النظم الدولية والجهود متعددة الأطراف لحل المشكلات، لكن ليس في الحالات التي تكون فيها مصالح الصين الحيوية، خاصة قضايا السيادة الإقليمية ذات الحساسية التاريخية، مديدة<sup>(١٠٥)</sup>. وسجل الصين في التسعينيات في تأكيد ادعاءاتها في جزر سبراتللي وأسهاماً في تقويض جهود المنطقة لبناء مؤسسات دولية

لتسكين الصراعات الأمنية، مثل منتدى رابطة شعوب شرق آسيا الإقليمي<sup>(١٠٦)</sup>. ونتيجة لذلك تواصل الدول القلقة من طموحات الصين البحرية اتباع طرق السياسة الواقعية التقليدية لتنغلب على عدم الأمان<sup>(١٠٧)</sup>. وعلى الرغم من أن الجهود المتواصلة من جانب دول الإقليم وغير الإقليم لتعهد منتدى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الإقليمي ARF يجعل من السابق لأوانه الحديث عن أهميته المستقبلية الممكنة<sup>(١٠٨)</sup>، فإن الترتيبات المؤسسية الضعيفة لم تقم حتى الآن كابحا للسلوك الدولي للصين متكاملة القوة.

#### ع- منظور الاعتماد المتبادل

تقدم نظرية الاعتماد الاقتصادي المتبادل منظوراً متقائلاً نسبياً حول نتائج قدرات الصين المتكاملة. وهي تميز الحوافر التي تدفع الدول لاحتواء صراعاتها الدولية عندما تكون تكلفة الصراع كبيرة (لأن الدولة تصنف إلى جانب شركائها الاقتصاديين المهمين) والفوائد من استخدام قوة صغيرة (لأن مؤسسات القوة الاقتصادية والعسكرية الحديثة تعتمد بدرجة أقل على أصول مثل قوة العمل والموارد الطبيعية التي يمكن أن يستولى عليها الغزاة وبدرجة أكبر على المعرفة وثمارها التكنولوجية)<sup>(١٠٩)</sup>. وقوة الصين الصاعدة في أواخر القرن العشرين تقوم على التنمية الاقتصادية السريعة المعتمدة في الأساس على التجارة والاستثمار الدوليين. والخضن الحاد في النشاط الاقتصادي الدولي يضر بشدة قدرة الصين على الحفاظ على معدلات النمو العالمية الضرورية، وإن لم تكن كافية، لظهورها في مظير القوة العظمى. وبالتالي فإنه بسبب النتائج يسيرة الفهم المتمثلة في حد عقوبات من جانب شركائها الاقتصاديين المهمين الأميركيين واليابانيين والأوروبيين، وليس فقط بسبب القيود المؤقتة الممكنة في قدرات جيش التحرير الشعبي، سيظل قادة الصين منضطبين في جهودهم لحل الصراعات الدولية. صحيح أن جيش الدولة قد لا يتقييد بمخاوفها الاقتصادية، لكنهما مع ذلك يكونا مرتبطين إلى درجة تدفع في اتجاه التعاون الدولي<sup>(١١٠)</sup>.

## غـ- منظور السلام النووي

إن ما يسمى "نظريـة السلام النوويـيـ" تقدم أقوى الأسباب لتوقع أن الأخطـار المصـاحـبة لوصـولـ الصـينـ كـقـوـةـ عـظـمـيـ كـامـلـةـ التـمـوـ مـسـتـكـونـ مـحـدـودـةـ. تـؤـكـدـ هـذـهـ النـظـرـيـةـ أـنـ وـصـولـ الـأـسـلـحـةـ الـنوـوـيـةـ، خـاصـةـ الـأـسـلـحـةـ الـنوـوـيـةـ الـحرـارـيـةـ thermonuclearـ الـتـىـ يـمـكـنـ أـنـ تـحـمـلـ عـلـىـ الصـوـارـيـخـ الـبـالـيـسـتـيـةـ، أـحـدـثـ ثـورـةـ فـيـ السـيـاسـةـ الـدـولـيـةـ مـنـ خـلـالـ التـغـيـيرـ الـجـذـرـىـ لـنـكـفـةـ الـصـرـاعـ بـيـنـ الـقـوـىـ الـعـظـمـىـ. فـنـظـرـاـ لـأـنـ الـقـوـىـ الـنوـوـيـةـ لـاـ تـسـتـطـعـ أـنـ تـسـتـبـعـ خـطـرـ الـانـتـقامـ غـيرـ المـقـولـ مـنـ جـانـبـ خـصـومـهاـ فـإـنـهاـ لـاـ تـسـتـطـعـ أـنـ تـورـطـ بـعـضـهاـ فـيـ مـعـارـكـ عـسـكـرـيـةـ مـنـ شـائـنـهاـ أـنـ تـؤـدـىـ إـلـىـ التـصـعـيدـ إـلـىـ حـربـ غـيرـ مـقـيـدةـ. وـمـنـ هـذـاـ فـإـنـ نـظـرـيـةـ السـلـامـ الـنوـوـيـةـ فـيـ أـصـفـيـ أـشـكـالـاـ تـجـادـلـ بـأـنـ الثـورـةـ الـنوـوـيـةـ أـدـتـ بـيـنـ الـقـوـىـ الـعـظـمـىـ إـلـىـ عـلـاقـاتـ مـؤـسـسـةـ تـقـومـ عـلـىـ الرـدـعـ الـمـتـبـالـدـ مـنـ شـائـنـهاـ أـنـ تـقـدـمـ لـيـسـ فـقـطـ حـاجـزاـ مـتـبـالـاـ ضـدـ الـحـربـ الـعـامـةـ، وـإـنـماـ أـيـضاـ كـاـبـخـاـ قـوـيـاـ عـلـىـ كـلـ مـنـ الـحـربـ الـمـحـدـودـةـ وـسـلـوكـ الـأـزـمـةـ<sup>(١١)</sup>. وـمـعـ ذـلـكـ فـقـدـ تـقـعـ حـرـوبـ وـأـزـمـاتـ مـحـدـودـةـ بـيـنـ الـدـوـلـ الـنوـوـيـةـ بـقـوـاتـ اـنـقـامـيـةـ مـحـدـودـةـ، لـكـنـ نـتـيـجـتـهاـ يـحـمـلـ أـكـثـرـ أـنـ تـقـرـرـ عـنـ طـرـيقـ تـواـزنـ الـمـصـالـحـ السـيـاسـيـةـ الـتـىـ تـمـثـلـ الـأـسـاسـ لـلـتـوسـيـةـ الـدـولـيـةـ، أـكـثـرـ مـنـهـاـ عـنـ طـرـيقـ حـسـبـاتـ تـواـزنـ الـقـدـراتـ الـعـسـكـرـيـةـ<sup>(١٢)</sup>.

وـمـنـ ثـمـ تـؤـكـدـ نـظـرـيـةـ السـلـامـ الـنوـوـيـةـ أـنـ النـتـائـجـ المـزـعـجـةـ عـلـىـ الـأـمـنـ الـدـولـيـ لـصـعـودـ الصـينـ قـدـ بـوـلـغـ فـيـهاـ لـأـنـ كـثـيرـاـ مـنـ الـمـحـالـلـينـ أـخـفـقـواـ فـيـ فـيـمـ لـمـاـ لـاـ تـنـطـبـقـ الـقـيـودـ الـنوـوـيـةـ الـقـوـيـةـ عـلـىـ صـنـعـ الـقـرـارـ عـلـىـ صـانـعـ الـقـرـارـ الـصـينـيـ وـنـظـيرـهـ فـيـ الـقـوـةـ الـعـظـمـىـ الـمـنـافـسـةـ<sup>(١٣)</sup>. وـتـقـرـرـ هـذـهـ نـظـرـيـةـ أـنـ اـنـدـامـ الـيـقـينـ حـولـ الـتـغـيـراتـ فـيـ الـقـدـراتـ الـنـسـبـيـةـ الـتـىـ نـتـجـتـ عـنـ قـوـةـ الـصـينـ الـمـتـامـيـةـ سـيـتـغـلـبـ عـلـيـهـ الـيـقـينـ مـنـ الدـمـارـ غـيرـ المـقـبولـ الـذـىـ يـمـكـنـ أـنـ يـسـبـبـهـ حـتـىـ التـبـالـدـ الـنوـوـيـ الصـغـيرـ. وـمـنـ هـذـاـ الـمـنـظـورـ فـإـنـ عـمـلـيـاتـ جـسـ النـبـضـ مـنـ جـانـبـ الـصـينـ ضـدـ تـايـوانـ وـمـجاـزـ فـتـهاـ فـيـ بـحـرـ الـصـينـ الـجـنـوـبـيـ وـالـأـمـاـكـنـ الـأـخـرـىـ فـيـ شـرـقـ آـسـيـاـ تـكـوـنـ مـمـكـنـةـ فـقـطـ طـالـمـاـ أـنـ خـطـرـ الـصـرـاعـ

التوسيع مع منافس نووى التسلح غير قائم. لكن عندما يكون هذا الاشتباك العسكري الخطر ممكناً فإن دوافع الخصوم النوويين لإبقاء صراعاتهم في حدود سوف تقود بكين وواشنطن، على سبيل المثال، لأن شعراً بفن الضغوط من أجل إيجاد حلول تفاوضية، تماماً كما شعرت واشنطن وموسكو في أزماتهما المختلفة أثناء الحرب الباردة.

## - خاتمة الفصل الأول

على فرض أن تماسك الصين السياسي لن يتقوض فجأة فسوف تزداد قدراتها العسكرية في أوائل القرن الحادي والعشرين، لكنها ستظل متقدمة عن قدرات الدول الصناعية المتقدمة الأخرى، على الأخص الولايات المتحدة. وحتى إذا تغلب برنامج تحديث جيش التحرير الشعبي على التحديات الكثيرة التي عرضناها في هذا المقال فإنه لن يتمكن من النزال إلا في العقد الثاني أو الثالث من القرن القادم، وسيكون في غالبه كما كان الحال في التسعينيات. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوى فإن الاحتمال ضعيف لأن تسرع بكين عملية التحديث، وذلك في المقام الأول لأن الصين لم تضع حتى الآن البنية التحتية البحثية والتطويرية العلمية من الطراز العالمي الضروري. علاوة على أنه مع هيمنة الثورة في الشؤون العسكرية وتحول مزايا ساحة المعركة على نحو متزايد إلى الدول الأقدر على استغلال التقدم في علوم الحاسوب والإلكترونيات المتقدمة يكون من غير الوارد أن يعوض جيش التحرير الشعبي عن نفائصه النوعية بشر قوات أقل بكثيرات أكبر. وعلى أية حال فمن دون إعادة هيكلة صعبة لن تكون الصناعة الدفاعية الصينية قادرة على إنتاج وصيانة كميات من الأسلحة الحديثة، بما في ذلك الواردات الانقائية، التي يمكن أن تفوق خصومها الفعالين بشكل حاسم. كما أن منافسي الصين الإقليميين والدوليين لديهم مواردهم الوافرة، وهو ما يجعل من الصعب على جمهورية الصين الشعبية أن تزيد قوتها بشكل نسبي وليس مطلق.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن قوة الصين ستكون أقل كثيراً من التوقعات الباهرة لبعض المراقبين فسوف تكون في النصف الأول من القرن التالي فاعلاً قادرًا على نحو متزايد. ويمكن أن نجمع بين النظارات الواردة من المسارات المختلفة للنظرية السابقة لكي نفهم على نحو أفضل نتائج هذه العملية على الأمان الدولي. إن أغلب المنظورات النظرية تحدد الأسباب التي ستجعل الصين صاحبة المصالح الدولية الواسعة والمت ammonia تجد نفسها في صراع مع الآخرين. وتمثل مصادر الصراع الممكنة في المخاوف حول تغيرات القوة وتعقيدات توازن القوى نوع النظام المعيب والمؤسسات غير الملائمة. ومع أنها تحدد الصعوبات التي تنتظر العالم فإن هذه النظريات الأكثر شأوماً فيها ت Saulات مفتوحة حول كثافة الصراعات المتوقعة واحتمال أن تؤدي إلى حروب. تقترح نظرية الاعتماد المتبادل وكذلك الحجج المؤسسية (إذا تطورت المنظمات الإقليمية بعد من طفولتها الحالية) أسباباً لتوقع هدوء الصراعات التي ستتэрط فيها الصين الصاعدة. وتذكرنا نظرية السلام النموى بأنه مع أن الصراع شرط ضروري للحرب فإنه لا يكفي وحده.

وحتى بعض النظريات التي ترفع الأعلام الحمراء تقترح خطوطاً عامة لإدارة، إن لم إزالة، الصراع. فتشير نظرية السلام الديمقراطي إلى أن تشجيع الليبرالية السياسية في الصين من شأنه أن يولد السلام في النهاية، فيما تعلمنا نظرية التحول الديمقراطي أن تصمم مثل هذه الجهود بعناية من أجل إضعاف تنويعات النزعة القومية الأكثر خوفاً من الأجانب وليس تغذيتها. وتحذرنا أدبيات المعضلة الأمنية من تصعيد الصراع الذي سينتاج إذا تحصنت الدول ضد فرضية الصين الخطيرة وإذا فسرت الصين هذا السلوك كدليل على النية العدائية. ومع ذلك فإن تقاضي التصعيد سيكون صعباً. إن المصالح المؤسسية المهمة في الصين يمكن أن تسهم في مقاومة الخطوات في اتجاه تحسين الشفافية التي قد تهدئ المخاوف المبالغ فيها من قدرات جيش التحرير الشعبي، وفي نفس الوقت فإن المصالح المؤسسية المهمة في الأماكن الأخرى، خاصة في الولايات المتحدة، يمكن أن تسهم

في إبراز صورة الصين المهددة للسلام والاستقرار لتبرير عبء الاستثمار العسكري الكثيف في عالم ما بعد الحرب الباردة الذي تلاشى فيه السوفيت.

وإذا كانت النظريات الأخرى تقدم، على أحسن الأحوال، أملاً متواضعاً في وجود كوابح ناعمة على الصراعات قد تتميز العلاقات الدولية للصين الأكثر نشاطاً، فإن نظرية السلام النووي تفسر لماذا لا يتحمل لهذه الصراعات التي تدار بحكمة أن تؤدي إلى حرب بين القوى العظمى. ولأن دروس الثورة النووية بسيطة جدًا في إدراكيها بل وبصعب تجاهلها فسوف يكون لتأثيراتها الغلبة بغض النظر عن التأثيرات الكثيرة المعقّدة التي قد تدفع الدول، على الرغم من ذلك، إلى الحرب مع منافسيها. ولذلك فإن التحذيرات الواردة في الأدبيات حول تغيرات الهيمنة والمعضلة الأمنية، وحتى المستقبل الملىء بالتصعيد المتكرر للصراع بين الولايات المتحدة المهيمنة والصين متعاظمة القدرة، يمكن أن تؤدي في أسوأ الأحوال إلى حرب باردة سهلة الإداره، وإن كانت غير مرغوبه.

بايجاز تؤيد هذه المراجعة نبوءة أقل جزعاً من مراجعات أخرى كثيرة. وهي تؤكد أيضًا على أهمية أن يقيم صناع السياسة القدرات الفعلية للصين وليس إمكاناتها المفترضة. والمبالغة في تقدير قوة الصين ربما يخلق نبوءة تنافس تسعى لأن تحقق نفسها بناءً على استبطاط غير ناضج، وقد يكون ذلك مكلفاً إذا أنتج ميزانيات عسكرية ثقيلة بشكل غير ضروري وصراعات دولية حادة بشكل غير ضروري. إن صعود الصين إلى مصاف القوى العظمى سيكون خبرة مقلقة وصعبة جدًا. لكن طالما أن قيود الثورة النووية قائمة فإن خطر أن يتسبب صعود الصين في حرب قوّة عظمى يظل صغيراً، لكن سوء إدارة هذه العملية قد يجعلها خبرة أكثر إيلات مما هو ضروري.

## هوامش الفصل الأول

(٧) ظهرت الموجة الأولى من الاهتمام الدراسي بالأمن في شرق آسيا والصين في عام ١٩٩٣ تقريباً. وقبل ذلك بحوالي عامين حظيت هذه الموضوعات باعتراف قصير نسبياً في واحدة من أكثر المراجعات الشاملة الجادة الأولى في عالم ما بعد الحرب الباردة. من الدراسات التي أنجزت في هذه الموجة ما يلى:

Robert J. Art, "A Defensible Defense: America's Grand Strategy after the Cold War," *International Security*, Vol. 15. No. 3 (Spring 1991), pp. 5-53. Capturing the spirit of the recent "China-mania," the February 18, 1996, *New York Times Magazine* carried as its cover story, "The 21st Century Starts Here: China Booms. The World Holds Its Breath," by Ian Buruma, Seth Faison, and Farced Zakaria. The editors of *International Security*, sensitive to market demand, have published an edited volume of selected articles entitled *East Asian Security*, whose largest section is a collection of major articles under the heading, "The Implications of the Rise of China." Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller eds., *East Asian Security* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1996).

See Avery Goldstein, "Robust and Affordable Security: Some Lessons from the Second-Ranking Powers During the Cold War," *Journal of Strategic Studies*, Vol. 15, No. 4 (December 1992), pp. 478- 479, 519.

(٨) من أجل رؤى دقيقة حول الإصلاحات في الصين انظر :

Harry Harding, *China's Second Revolution* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1987); Kenneth Lieberthal, *Governing China* (New York: W.W.Norton, 1995); and Nicholas R. Lardy, *China in the World Economy* (Washington, D.C.: Institute for International Economics, 1994).

(٩) حول الأهمية المتزايدة للصين في السياسية انظر :

Then-U.S. Secretary of State Warren Christopher's May 1996 speech to a joint meeting of the Council on Foreign Relations, the Asia Society, the

---

National Committee on U.S.-China Relations, and Business Week. "American Interests and the U.S.-China Relationship" Address by Warren Christopher," Federal Department and Agency Documents, May 17, 1996. Federal Document Clearing House, from NEXIS Library. Lexis/Nexis. Reed Elsevier (hereafter NEXIS). For samples of the emerging scholarly literature, see Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia," International Security, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 5-33; Richard K. Berts, "Wealth, Power, and Instability: East Asia and the United States after the Cold War," International Security, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 34-77; Denny Roy, "Hegemon on the Horizon: China's Threat to East Asian Security," International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 149-168; Michael G. Gallagher, "China's Illusory Threat to the South China Sea," International Security, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 169-194; Richard Bernstein and Ross H. Munro, *The Coming Conflict with China* (New York: Alfred A. Knopf, 1997); and Andrew J. Nathan and Robert S. Ross, *The Great Wall and the Empty Fortress: China's Search for Security* (New York: W.W. Norton, 1997).

(١٠) من أجل مقدمة موجزة للجدل والمصادر حول بعض المواقف الأساسية انظر :

William Curti Wohlforth, *The Elusive Balance* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1993), especially pp. 3-10.

(١١) حول المبررات الاستراتيجية لمقاومة الصين للشافية انظر :

Goldstein, "Robust and Affordable Security," pp. 485-491, 500-503; Alastair Iain Johnston, "China's New 'Old Thinking': The Concept of Limited Deterrence," International Security, Vol. 20, No. 3 (Winter 1995/96), p. 31, fn. 92. China's Defense White Paper in 1995 was an unrevealing disappointment. The PLA has reportedly begun a more forthcoming draft for release in late 1997. See "White Paper—China: Arms Control and Disarmament," Xinhua News Agency, November 16, 1995, from NEXIS; Banning N. Garrett and Bonnie S. Glaser, "Chinese Perspectives on Nuclear Arms Control," International Security, Vol. 20, No.

---

3 (Winter 1995/96), pp. 43-78; Christopher Bluth, "Beijing's Attitude to Arms Control," Jane's Intelligence Review, July 1996, pp. 328-329; and Barbara Opall, "Skeptics Doubt Value of PLA White Paper," Defense News, December 9, 1996, p. 3, from NEXIS. Nevertheless, since 1979 Western scholars have been better able to interview relevant policymakers, Chinese academics, and military personnel, to gather the increasing volume of Chinese publications, as well as to obtain many imperfectly controlled "internal-circulation-only (neibu)" materials often discovered on the shelves of China's bookstores.

(١٢) من أجل المنظورات المتنافسة انتظر :

Jack Goldstone, "The Coming Chinese Collapse," Foreign Policy, No. 99 (Summer 1995), pp. 35-53; Huang Yasheng, "Why China Will Not Collapse," Foreign Policy, No. 99 (Summer 1995), pp. 54-68; Arthur Waldron, "After Deng the Deluge: China's Next Leap Forward," Foreign Affairs, Vol. 74, No. 3 (September/October 1995), pp. 148-153; and Richard Baum, "China after Deng: Ten Scenarios in Search of Reality," China Quarterly, No. 145 (March 1996), pp. 153-175.

(13) William C. Wohlforth, "The Perception of Power: Russia in the Pre-1914 Balance," World Politics, Vol. 39, No. 3 (April 1987), pp. 353-381.

(14) See Lieberthal, Governing China, p. 126; also "Statistical Communique of the State Statistical Bureau of the People's Republic of China," released annually each March and available in Beijing Review.

(15) See Dong Li and Alec M. Gallup, "In Search of the Chinese Consumer," China Business Review, Vol. 22, No. 5 (September 1995), p. 19, from NEXIS; "Diversifying Consumer Purchases in China," COMUNE Daily News Electronics, June 18, 1996, from NEXIS. Even so, a substantial fraction of the Chinese population remains mired in poverty. See Patrick E. Tyler, "In China's Outlands, Poorest Grow Poorer," New York Times, October 26, 1996, p. A1, from NEXIS

---

(16) See Lardy, China in the World Economy, p. 2; "China Confident in Fulfilling Foreign Trade Target for This Year," Xinhua News Agency, July 9, 1996, from NEXIS.

(17) Lardy, China in the World Economy, pp. 29-33.

(١٨) من حوالي ١٥ مليار دولار في نهاية الثمانينيات بلغ احتياطي العملات الأجنبية لدى الصين ٨٤,٣ مليار في أغسطس ١٩٩٦، وهو ما يضع الصين في المرتبة الخامسة على العالم. وتجاوزت احتياطياتها حاجز الـ ١٠٠ مليار في نوفمبر ١٩٩٦ واقتربت من ١٥٠ ملياراً في منتصف ١٩٩٧. انظر

Nicholas R. Lardy, "The Future of China," NBR Analysis, Vol. 3, No. 3 (August 1992), p. 7; "China's Forex Reserves Not Too High—Official," Reuters, November 30, 1996, from Clari.world.asia.china.biz, ClariNet Communications (hereafter Clari.china.biz); "China Growth Seen at 9.8 Pct, Reserves at \$140 Bin," Reuters, June 3, 1997, Clari.china.biz.

(19) See Paul H.B. Godwin, *The Chinese Defense Establishment: Continuity and Change in the 1980s* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983); Harlan Jencks, "'People's War under Modern Conditions': Wishful Thinking, National Suicide, or Effective Deterrent?" *China Quarterly*, No. 98 (June 1984); Paul H.B. Godwin, "The Chinese Defense Establishment in Transition: The Passing of a Revolutionary Army?" in A. Doak Barnett and Ralph N. Clough, eds., *Modernizing China* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986); Charles D. Lovejoy and Bruce W. Watson, eds., *China's Military Reforms* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1986); Ellis Joffe, *The Chinese Army after Mao* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1987); and Larry M. Wortzell, ed., *China's Military Modernization* (New York: Greenwood Press, 1988).

(٢٠) حول ميزانيات جيش التحرير الشعبي المنخفضة في الثمانينيات انظر :

Paul H.B. Godwin, "Force Projection and China's National Military Strategy," in C. Dennison Lane, Mark Weisenbloom, and Dimon Liu, eds., *Chinese Military Modernization* (New York: Kegan Paul International, 1996), p. 77.

---

(٢١) تتراوح الأرقام حول الإنفاق العسكري للصين من التقارير الرسمية المنخفضة التي تقول إنه عند حدود ٨ مليارات دولار إلى التقديرات الأجنبية التي ترتفع إلى ما فوق ١٠٠ مليار. من أجل مناقشة التعقيدات الفنية والعملية المتضمنة في حساب الإنفاق الدفاعي للصين والتي تؤدي إلى مثل هذه النتائج المتضاربة انظر :

"China's Military Expenditure." *The Military Balance* 1995-1996 (London: International Institute for Strategic Studies [USS] and Oxford University Press, 1995), pp. 270-275. See also David Shambaugh, "Growing Strong: China's Challenge to Asian Security," *Survival*, Vol. 36, No. 2 (Summer 1994), p. 54; Shaoguang Wang, "Estimating China's Defence Expenditure: Some Evidence from Chinese Sources," *China Quarterly*, No. 147 (September 1996), pp. 889-911; the estimates regularly published in the U.S. Arms Control and Disarmament Agency's *World Military Expenditures and Arms Transfers* (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office); and Stockholm International Peace Research Institute, *SIPRI Yearbook* (New York: Oxford University Press).

(22) Bates Gill, "The Impact of Economic Reform upon Chinese Defense Production," in Lane, Weisenbloom, and Liu, *Chinese Military Modernization*, pp. 153-154; and John Frankenstein and Bates Gill, "Current and Future Challenges Facing Chinese Defence Industries," *China Quarterly*, No. 146 (June 1995), p. 426

(23) Tai Ming Cheung, "China's Entrepreneurial Army: The Structure, Activities, and Economic Returns of the Military Business Complex," in Lane, Weisenbloom, and Liu, *Chinese Military Modernization*, pp. 184-187. For the higher-end estimates, see Solomon M. Karmel, "The Chinese Military's Hunt for Profits," *Foreign Policy*, No. 107 (Summer 1997), p. 106; and Bernstein and Monroe, *The Coming Conflict with China*, p. 72.

(24) See Cheung, "China's Entrepreneurial Army"; Arthur S. Ding, "China's Defence Finance: Content, Process, and Administration," *China Quarterly*, No. 146 June 1996), pp. 428-442; and Gill, "The Impact of Economic Reform," pp. 150-152. On the difficulties posed by China's Soviet

---

legacy of a well-insulated military-industrial complex, see Eric Arnett, "Military Technology: The Case of China," SIPRI Yearbook 1995: Armaments, Disarmament, and International Security (New York: Oxford University Press, 1995), pp. 359-386.

(25) Michael D. Swaine, "Don't Demonize China; Rhetoric about Its Military Might Doesn't Reflect Reality," Washington Post, May 18, 1997, p. C1, from NEXIS. See also Frankenstein and GUI, "Current and Future Challenges," pp. 411, 420-421. A good case can be made for total budget estimates in the \$30 billion range. See "China's Military Expenditure," pp. 270-275.

(٢٦) من أجل مراجعات لتلك التغييرات في العقيدة انظر :

Nan Ia, "The PLA's Evolving Warfighting Doctrine, Strategy, and Tactics, 1985-1995: A Chinese Perspective," *China Quarterly*, No. 146 (June 1996), pp. 443-463; and Paul H.B. Godwin, "From Continent to Periphery: PLA Doctrine, Strategy, and Capabilities Towards 2000," *China Quarterly*, No. 146 (June 1996), pp. 464-487.

(27) Li, "The PLA's Evolving Warfighting Doctrine," p. 448; and Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 472-473.

(28) See Godwin, "Force Projection," pp. 79-81.

(29) Chong-pin Lin, "The Power Projection Capabilities of the People's Liberation Army," in Lane, Weisenbloom, and Liu, *Chinese Military Modernization*, pp. 110-111; and Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 469-470, 482.

(31) Dennis J. Blasko, Philip T. Klapakis, and John F. Corbett Jr., "Training Tomorrow's PLA: A Mixed Bag of Tricks," *China Quarterly*, No. 146 (June 1996), pp. 488, 517; also Dennis Blasko, "Better Late than Never: Non-Equipment Aspects of PLA Ground Force Modernization," in Lane, Weisenbloom, and Liu, *Chinese Military Modernization*, pp. 125-143, especially pp. 130-135; David Shambaugh, "Growing Strong," p. 53; and Godwin, "Force Projection," pp. 83-86.

---

(31) Godwin, "From Continent to Periphery," p. 484.

(٣٢) لقد أعطيت معدات القوات البرية أولوية أقل من معدات القوات الجوية والبحرية والصواريخ الباليستية. انظر:

Blasko, "Better Late than Never," p. 126.

(٣٣) في سبتمبر ١٩٩٦ ذكر نائب رئيس الأركان العامة التايواني تقديرًا مؤداه أن حوالي ربع القوات الجوية الصينية غير صالح للعمل:

(Barbara Opall, "China Boosts Air Combat Capabilities," Defense News, September 2, 1996, p. 3, from NEXIS). There have also been reports that China had ceased operating its nuclear strategic bombers (Barbara Starr, "China Could 'Overwhelm' Regional Missile Shield," Jane's Defence Weekly, Vol. 27, No. 16 (April 23, 1997), p. 16, from NEXIS). Production of the most obsolete aircraft was sharply reduced during the 1980s (Frankenstein and Gill, "Current and Future Challenges," pp. 412-413). Other upgraded Chinese aircraft—the J-7MG, J-8II, and the FC-1 (being codeveloped with Pakistan)—may continue production mainly for the export market (Richard D. Fisher, "The Accelerating Modernization of China's Military," Heritage Foundation Reports, June 2, 1997, from NEXIS).

(34)"Arms Exports to China Assessed, Moscow" Itar-Tass, April 22, 1997, from FBIS-TAC-97-112; and Fisher, "Accelerating Modernization.

(35) See Fisher, "Accelerating Modernization"; and Richard D. Fisher, "China's Purchase of Russian Fighters: A Challenge to the U.S.," Heritage Foundation Reports, July 31, 1996, from NEXIS. The upgraded version of the Su-27, if produced, may be fitted with the even more advanced Russian AA-12 air-to-air missile (Robert Karniol, "China Is Poised to Buy Third Batch of Su-27s," Jane's Defence Weekly, Vol. 25, No. 17 [April 24, 1996], p. 10, from NEXIS).

(36) Godwin, "From Continent to Periphery," p. 480; Fisher, "Accelerating Modernization," especially n. 60; and Chong-pin Lin, "The Military Balance in the Taiwan Straits," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 587-588. The U.S. Office of Naval Intelligence believes this

---

multirole fighter "may be more maneuverable than the U.S. F/A-18 E/F" but with "less sophisticated radar and countermeasures." The J-10 is expected to be deployed in significant numbers by the middle of the next decade. See "China Develops Stealthy Multi-role Fighter," Jane's Defence Weekly, Vol. 27, No. 9 (March 5, 1997), p. 3, from NEXIS.

(٣٧) إن العيوب الدائمة في الصناعة العسكرية الصينية تعتبر جزءاً من إرث ممارسة العيد المأوى الذي كان يقوم على "إنتاج نسخ طبق الأصل" و"هندسة معكورة":

(Gill, "The Impact of Economic Reform," pp. 147-149; see also Frankenstein and Gill, "Current and Future Challenges," pp. 414—415; and Lin, "Power Projection Capabilities," p. 107). On challenges facing China's indigenous combat aircraft industry, including quality control, limited funding, and competition from Russian imports, see Gill, "The Impact of Economic Reform," pp. 152-153. Such problems also raise doubts about China's ability to bring to fruition the XXJ advanced stealth multirole fighter program projected for sometime in the second decade of the twenty-first century (Joseph C. Anselmo, "China's Military Seeks Great Leap Forward," Aviation Week and Space Technology, Vol. 146, No. 20 [May 12, 1997, p. 68], from NEXIS).

(38) See Lin, "The Military Balance in the Taiwan Straits," p. 587; Lin, "Power Projection Capabilities," p. 104; David Shambaugh "China's Military in Transition: Politics, Professionalism, Procurement, and Power Projection," China Quarterly, No. 146 (June 1996), p. 293; and Opall, "China Boosts Air Combat Capabilities." China is reported to have modified up to five of its H-6 bombers to refuel J-8II Finback fighters; U.S. intelligence reportedly estimates China may convert up to twenty H-6 bombers into air-to-air refueling aircraft; China's SU-27s are not modified for air-to-air refueling, but this capability could be acquired later. Fisher, "China's Purchase of Russian Fighters."

(39) "Russia and Israel to Supply Airborne Radar to China," BBC Summary of World Broadcasts, May 20, 1997, from NEXIS. Between one

---

and four such AWACS systems, at \$250 million apiece, may be assembled for China by Elta, an Israel Aircraft Industry subsidiary ("AWACS for China," Defense and Foreign Affairs Strategic Policy, March 1997, p. 19, from NEXIS).

(40) See Shambaugh, "China's Military in Transition," p. 295; Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 478-480; and Godwin, "Force Projection," p. 86.

(٤١) إن الهدف هو تحويل: الأسطول الصيني على خطوات متناسبة من أسطول مياه بيضاء إلى أسطول مياه خضراء ثم إلى أسطول مياه زرقاء. حول خطط الصين البحرية انظر:

John Downing, "China's Evolving Maritime Strategy," Parts 1 and 2, Jane's Intelligence Review, Vol. 8, No. 2 (March 1, 1996), pp. 129-133, and Vol. 8, No. 4 (April 1, 1996), pp. 186-191; "PLANS for the Predictable Future," Jane's Intelligence Review, Vol. 3, No. 5 (May 1, 1996), p. 6, from NEXIS.

(42) Upgrades included "C901 SSM launchers, improved missile and gun fire control electronics suites, a towed variable-depth sonar system and improved torpedo capabilities...[and] facilities for.. Z-9a helicopters." (Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 474-475); see also Frankenstein and Gill, "Current and Future Challenges," pp. 416-417.

(٤٣) من هذه العناصر محركات التوربين الكهربائية الأمريكية لتصنيع ونظم الصواريخ سطح-جو الفرنسية من نوع كورتيل ولصواريخ سقينة-لسقينة من طراز سى ٨٠١ المعتمدة على تصميم الصاروخ إكسوسبيت الفرنسي وقدرات محسنة مضادة للغواصات معتمدة على قاذفات الطوريبيد الإيطالية، إلى جانب طائرات هيلوكوبتر زد-٩٦ المعتمدة على طائرات دوفين الفرنسية. انظر:

Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 474-475.

(٤٤) إن المدمرات من طراز سوفريميني باشتراكها على طاقم متوازن من الأسلحة: صواريخ اس سـ-٢٢ مضادة للسفن [يمكن أن تباع كميات أخرى من هذه الصواريخ المسماة الشمس المحرق للصين لتتركيبها على مدمرات وبوارج أخرى، ٤٤ صاروخ سطح-جو وهيلوكوبتر حربية مضادة للغواصات، إضافة إلى رادار متقدم وسونار ونظم دفاع ضد الصواريخ

---

والطوربيدات القادمة، إن هذه المدمرات بهذه القدرات يمكن أن تحيد حاملات الطائرات وسفن السطح الأخرى، حتى المزودة بنظم Aegis المتقدمة. انظر :

Fisher, "Accelerating Modernization"; "Russian-Chinese Military-Technical Cooperation Background," Itar-Tass, April 22, 1997; and Anselmo, "China's Military Seeks Great Leap Forward."

(45) Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 475-476.

(46) Ibid., pp. 476-478.

(47) Godwin, "Force Projection," pp. 87-88.

(٤٨) إذا قررت الصين أن تبني حاملة طائرات في المستقبل القريب فسوف يكون من المحتمل جداً أن تكون حمولتها ٤٠٠٠ طن وتعمل في الأساس كمشروع لإتقان أساليب البناء واللترنرين والتدريب استعداداً للقدرة الفعلية على بناء حاملات طائرات بعد عقود كثيرة في القرن القادم. انظر :

Godwin, "From Continent to Periphery," p. 480; and Godwin, "Force Projection," pp. 96-97.

(49) See Alastair I. Johnston, "Prospects for Chinese Nuclear Force Modernization: Limited Deterrence versus Multilateral Arms Control," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 548-576, especially pp. 562-563; also Johnston, "China's New 'Old Thinking"'; James A. Lamson and Wyn Q. Bowen, "One Arrow, Three Stars": China's MIRV Programme," Parts 1 and 2, Jane's Intelligence Review, Vol. 9, No. 5 (May 1, 1997), p. 216ff., and Vol. 9, No. 6 (June 1, 1997), p. 266ff.. from NEXIS; Godwin, "From Continent to Periphery," pp. 482-484; Wyn Q. Bowen and Stanley Shephard, "Living under the Red Missile Threat," Jane's Intelligence Review, Vol. 8, No. 12 (December 1, 1996), p. 560ff, from NEXIS.

(50) See Bowen and Shephard, "Living under the Red Missile Threat"; and Fisher, "Accelerating Modernization."

(51) Ibid. China is also deploying Russian built S-300 air defense systems around Beijing and at the Wuhu and Suixi air bases for the PLAAFs Su-27s (Opall, "China Boosts Air Combat Capabilities").

(٥٢) سيكون هذا جيداً على اعتبار أن تحديث القوات البرية كان متواضعاً. انظر :

---

Blasko, "Better Late than Never," p. 141.

(٥٣) لقد تم اصلاح الشرطة المسلحة لجمهورية الصين الشعبية (الشرطة المسلحة الشعبية) لكي تتصير أقدر على لعب هذا الدور في أية أزمة داخلية مستقبلية، ومع ذلك فإن جيش التحرير الشعبي (وحدات القبضة ووحدات الرد السريع فيه) طالما أنه ما يزال مستعداً للقيام بذلك، فإنه اليوم أكثر قدرة من ذي قبل على ضمان الأمن الداخلي. حول دور جيش التحرير الشعبي والشرطة المسلحة الشعبية انظر :

Tai Ming Cheung, "The People's Armed Police: First Line of Defence," *China Quarterly*, No. 146 (June 1996), pp. 525-547.

(54) See Michael G. Gallagher, "China's Illusory Threat to the South China Sea"; Godwin, "Force Projection," pp. 78, 90-91; Godwin, "From Continent to Periphery," p. 485; and Michael Klare, "East Asia's Militaries Muscle Up: East Asia's New-found Riches Are Purchasing the Latest High-tech Weapons," *Bulletin of the Atomic Scientists*, Vol. 53, No. 1 (January 11, 1997), p. 56ff, from NEXIS. See also "Philippines Studying Russian Offer of MiG-29s," *Reuters*, March 7, 1997, from NEXIS; "Russia Offers Its Jetfighters to Indonesia," *UPI*, June 9, 1997, Clari.tw.defense (hereafter Clari.defense), from ClariNet Communications. ASEAN air forces now include the following modern combat aircraft: Malaysia (8 F/A-18C/D, 18 MiG-29s); Thailand (36 F-16A); Singapore (17 F-16A); Indonesia (11 F-16A); and Vietnam (3 Su-27, 3 more on order).

(55) See Gill, "The Impact of Economic Reform," pp. 160-161. China could of course find itself facing a coalition that included not just ASEAN members but also forces from Australia, New Zealand, and Britain who conduct exercises with Singapore and Malaysia under the Five-Power Defense Arrangement (Godwin, "Force Projection," p. 91). Intervention by extraregional powers, especially the United States and Japan, would doom Chinese operations in the South China Sea. See Lin, "Power Projection Capabilities," pp. 113-114.

(56) See Godwin, "From Continent to Periphery," p. 485, Godwin, "Force Projection," pp. 92-94; Lin, "The Military Balance in the Taiwan

Straits," pp. 580-583; and John W. Carver, "The PLA as an Interest Group in Chinese Foreign Policy," in Lane, Weisenbloom, and Liu, Chinese Military Modernization, pp. 260-261. Taiwan is taking delivery of the Mirage 2000-5 and a version of the F-16A/B, called the F-16 MLU (midlife upgrade), reportedly "nearly as good" as the F-16 D/C. See 'Taiwan to Take Delivery of Five More U.S. F-16s," Deutsche Presse-Agentur, May 15, 1997, from NEXIS.

(٥٧) تضمنت أنظمة باتريوت الأمريكية التي طورت بعد حرب الخليج وأنظمة سام تيانجرونج Tiangong SAM التي تم تطويرها وتحسينها داخلياً. انظر:

Bowen and Shepherd, "Living under the Red Missile Threat"; and Lin, "The Military Balance in the Taiwan Straits," p. 579.

(٥٨) See Lin, "The Military Balance in the Taiwan Straits," pp. 591-595; and Lin, "Power Projection Capabilities," pp. 111-113.

(٥٩) تواصل اليابان برنامجها للتحديث الانتقائي وسوف تضيف حوالي ١٣٠ مقاتلة إف-٢ (اف إس سابقاً) إلى قواتها الجوية التي تمتلك بالفعل ١٨٠ مقاتلة من طراز إف-١٥ إس. انظر:

Chen Lineng, "The Japanese Self-Defense Forces Are Marching toward the 21st Century," Guoji Zhanwang (World Outlook), No. 2 (February 8, 1996), pp. 18-20, FBIS-CHI-96-085. May 1, 1996; and Swaine, "Don't Demonize China." For an account of the awesome capabilities at the disposal of the key units for American force projection in East Asia, the U.S. Pacific Fleet, especially its Seventh Fleet, see the weekly update of its web pages, <http://www.cpf.navy.mil/pages/factfile/cpftoday.htm> and <http://www.c7f.yokipc.navy.mil/index.html>. For a review that questions the durability of the U.S. military advantage, see Fisher, "China's Purchase of Russian Fighters."

(٦٠) صعق تشرشل من إدراك الأميركيين المتضخم للصين. انظر:

Herbert Feis, *The China Tangle* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1972), p. 11. Allied policy eventually adjusted to the reality of the limited military clout of Chiang Kai-shek's China. China was simply to be

---

discouraged from seeking a separate peace with Japan in order to ensure that large numbers of Japanese troops would remain tied down in operations on the Chinese mainland.

(61) See Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Menlo Park, Calif.: Addison-Wesley, 1979), p. 130. Ironically, perhaps, China's role in the event of a war with the Soviets would—as in World War II—almost certainly have been to tie down the enemy's forces on a second front.

(62) On unfilled concepts, see Robert Jervis, "Hypotheses on Misperception," *World Politics*, Vol. 20, No. 3 (April 1968), pp. 454-479. The opening subheading ("This Time It Is Real") for Nicholas Kristof's Foreign Affairs article reflects this long-standing expectation. In "The Rise of China," *Foreign Affairs*, Vol. 72, No. 5 (November/December 1993), pp. 59-74.

(63) See Wohlforth, "The Perception of Power," p. 374.

(٦٤) من أجل الشكوك حول سهولة تحقيق هذه الامكانية انظر :

Gill, "The Impact of Economic Reform"; and Arnett, "Military Technology: The Case of China."

(٦٥) من أجل التأثيرات المماثلة لقوة روسيا قبل الحرب العالمية انظر :

Wohlforth, "The Perception of Power," p. 374.

(66) Steven Greenhouse, "New Tally of World's Economies Catapults China into Third Place," *New York Times*, May 20, 1993, p. A1, from NEXIS. "Revised Weights for the World Economic Outlook; Annex 4," *World Economic Outlook* (May 1993), International Monetary Fund, Information Access Company, from NEXIS.

(67) See "U.S. Report Projects China's Economic Rise in 2010," Xinhua General Overseas News Service, January 12, 1988, from NEXIS.

(68) See Jim Rohwer, "Rapid Growth Could Make China World's Largest Economy by 2012," *South China Morning Post*, November 28, 1992, p. 1, from NEXIS; and William H. Overholt, *The Rise of China* (New York: W.W. Norton, 1993). For competing estimates of Chinese GDP and an

---

attempt to evaluate their merits, see Lardy, *China in the World Economy*, pp. 14-18. Although most analysts prefer the PPP calculations to those based on exchange rates, the partial nature of price reform and the persistence of a black market in China introduce distortions in prices that weaken confidence in the figures upon which PPP calculations must rely. To the extent that economic

reforms eliminate the legacy of dual-track (market-based and subsidized or state-regulated) pricing, PPP estimates should become more reliable. I thank Mark Groombridge for explaining this complication to me.

(69) See Patrick E. Tyler, "Beijing Steps Up Military Pressure on Taiwan Leader," *New York Times*, March 7, 1996, pp. A1, 10; Jim Wolf, "China Aides Gave U.S. Nuclear Warning, Official Says," *Reuters*, March 17, 1996, clari.tw.nuclear, ClariNet Communications (hereafter Clari.nuclear); and Patrick E. Tyler, "As China Threatens Taiwan, It Makes Sure U.S. Listens," *New York Times*, January 24, 1996, p. A3.

(70) See "Testimony, March 20, 1996, Floyd D. Spence, Chairman House National Security, Security Challenges: China," Federal Document Clearing House, Congressional Testimony, Federal Document Clearing House, from NEXIS; also David Morgan, "Gingrich Calls for U.S. Defense against Nuclear Attack," *Reuters*, January 27, 1996, Clari.nuclear.

(71) See Jeffrey Parker, "China Taiwan Drills 'Proof of PLA Modernization,'" *Reuters*, March 19, 1996, Clari.world.asia.china, ClariNet Communications (hereafter Clari.china); "China Claims Readiness for Future War," *UPI*, March 18, 1996, Clari.china; and Gerald Segal, "The Taiwanese Crisis: What Next?" *Jane's Intelligence Review*, June 1996, pp. 269-270.

(72) Debate began to focus mainly on a choice between "containment" and "engagement." See "Containing China," *The Economist*, July 29, 1995, pp. 11, 12; David Shambaugh, "Containment or Engagement of China: Calculating Beijing's Responses," *International Security*, Vol. 21, No. 2 (Fall

---

1996), p. 202; and Gerald Segal, "East Asia and the 'Constrainment' of China," *International Security*, Vol. 20, No. 4 (Spring 1996), pp. 107-135.

(73) See Patrick E. Tyler, "Shadow over Asia: A Special Report; China's Military Stumbles Even as Its Power Grows," *New York Times*, December 3, 1996, p. A1.

(٧٤) على الرغم من أن المقررات بعد مراجعة حسابات صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٣ بأن الصين يجب أن تدعى للانضمام إلى مجموعة السبع الكبار، لم تبد الصين اهتماماً بذلك، ربما لكي لا تزال عنها صفة الدولة النامية الأحق بالترتيبات التجارية التفضيلية في منظمة التجارة العالمية. انظر :

Greenhouse, "New Tally," p. A1; and "China Bucks G-7 Membership, Wants WTO," *DPI*, July 2, 1996, Clari.china.

(75) See Rajiv Chandra, "China: European, U.S. Aircraft Producers Compete for Boom Market," *Inter Press Service*, July 19, 1996, from NEXIS.

(76) See Avery Goldstein, "Discounting the Free Ride: Alliances and Security in the Postwar World," *International Organization*, Vol. 49, No. 1 (Winter 1995), pp. 39-73. For an analysis that highlights the importance of influences other than the strategic triangle, see Robert S. Ross, *Negotiating Cooperation: The United States and China, 1969-1989* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1995).

(77) Wohlforth, "The Perception of Power," pp. 377-378.

(٧٨) هذا الموقف يوازي ذلك الذي لاحظه ولفورث Wohlforth فيما يخص روسيا قبل الحرب العالمية الأولى. انظر :

Wohlforth, "The Perception of Power," pp. 377-378. A similar uncertainty may have characterized France's position just prior to the 1870 war with Prussia. I thank Tom Christensen for pointing this out.

(٧٩) من أجل تقييم مكتب الاستخبارات البحرية الأمريكية لشهر مايو ١٩٩٦ انظر :

Jim Wolf, "U.S. Navy Says China Rehearsed Taiwan Invasion," *Reuters*, November 11, 1996, Clari.china. See also Peter Slevin/China Could Not Easily Overwhelm Taiwan, Analysts Agree," *Philadelphia Inquirer*, February 16, 1996, p. A4.

---

(٨٠) يرجع التموضع لإعلان شنغاهاي ١٩٧٢ الذي أعطى الإطار للعلاقات الصينية الأمريكية في السنوات التي تلت زيارة الرئيس نيكسون. وربما أدى استمرار القموض إلى جعل الصين الاستخفاف باحتمال توجيه رد أمريكي قوى. انظر:

"Perry Criticized on Taiwan." Associated Press. February 28. 1996. Clari.china. After the March 1996 exercises, the United States more clearly signaled that it would respond to Beijing's future use of force against Taiwan. See Paul Basken, "Clinton: U.S. Wants 'Peaceful' One-China." UPI, July 23, 1996, Clari.china.

(81) See Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (New York: Cambridge University Press, 1981); A.F.K. Organski and Jacek Kugler, *The War Ledger* (Chicago: University of Chicago Press, 1980); and Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York: Vintage, 1987).

(82) See "China Slams U.S. Demands for WTO Entry," UPI, July 21, 1996, Clari.china.

(83) See William W. Kaufmann, *Assessing the Base Force: How Much Is Too Much?* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1992); and Michael CChanlon, *Defense Planning for the Late 1990s* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1995).

(84) On balancing, see Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics and Man, the State, and War: A Theoretical Analysis* (New York: Columbia University Press, 1959). See also Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1988).

(٨٥) انظر خطاب الرئيس كلنتون أمام الایامى فى:

"Clinton: Japan, U.S. Must Continue to Be Partners." Daily Yomiuri, April 19, 1996, from NEXIS; also "United States to Retain Strong Presence in Pacific: Christopher," Agence France-Presse, July 23, 1996, from NEXIS. See also Ball, "Arms and Affluence"; "SE Asians Arming Up to Protect Their Resources," Reuters, January 29, 1996, ClarLdefense; Shambaugh, "Growing Strong," p. 44; "Singapore's Lee Warns of Growing Power of

---

China." Reuters. February 24, 1996. Clari.china; and "Asian Reaction Swift to China's Maritime Expansion." Reuters. May 17, 1996. Clari.china.

(٨٦) ثمة ثلاثة مقالات أدت إلى جدل القطبية. انظر :

Karl W. Deutsch and J. David Singer. "Multipolar Power Systems and International Stability"; Richard N. Rosecrance. "Bipolarity, Multipolarity, and the Future"; and Kenneth N. Waltz. "International Structure, National Force, and the Balance of World Power," all available in James N. Rosenau, ed.. International Politics and Foreign Policy, 2d ed. (New York: Free Press, 1969). On the dangers inherent in bipolar and multipolar systems. see Thomas J. Christensen and Jade Snyder. "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity." *International Organization*, Vol. 44, No. 2 (Spring 1990), pp. 137-168; also, Barry R. Posen, *The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1984); John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War," *International Security*, Vol. 15, No. 1 (Summer 1990), pp. 5-56; Stephen Van Evera, "Primed for Peace: Europe after the Cold War." *International Security*, Vol. 15, No. 3 (Winter 1990/91), pp. 7-57; and Thomas J. Christensen. "Perceptions and Alliances in Europe, 1865-1940," *International Organization*, Vol. 51, No. 1 (Winter 1997), pp. 65-98.

(87) Friedberg. "Ripe for Rivalry." pp. 9-10, 27-28.

(88) See Van Evera's "drunk tank" analogy to explain the beneficial restraining influence of allies in a multipolar world. "Primed for Peace." p. 39.

(89) See John H. Herz, "Idealist Internationalism and the Security Dilemma," *World Politics*, Vol. 2, No. 2 (January 1950); Waltz, *Theory of International Politics*, pp. 186-187; Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma," *World Politics*, Vol. 30, No. 2 (January 1978); Glenn H. Snyder, "The Security Dilemma in Alliance Politics," *World Politics*, Vol.

---

36, No. 4 (July 1984), pp. 461^95; and Christensen and Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks."

(90) See Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma"; and Christensen and Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks."

(91) See "Vietnam, China in Dispute over Offshore Drilling," Reuters, March 17, 1997, Clari.china; "U.S. Forces Welcome in South China Sea," UPI, May 20, 1997, Clari.china; Nicholas D. Kristof, "Tension with Japan Rises alongside China's Star," New York Times, June 16, 1996, p. E3. Japan's 1996 Defense White Paper added a call to keep a cautious eye on China's buildup and activism. See Brian Williams, "Japan Sees China as Growing Military Challenge," Reuters, July 19, 1996, Clari.china.

(92) See, for examples, "China Defense Minister Says Threat Theory Absurd," Reuters, June 27, 1996, Clari.china; David Shambaugh, "Growing Strong," p. 43; and Benjamin Rang Lim, "Beijing Slams West for Playing Up China Threat," Reuters, November 3, 1995, Clari.china.

: من أجل نقد الدوافع الأمريكية انظر :

Jane Macartney, "China Army Wants Nuclear Arms Destruction, Test End," Reuters, June 13, 1996, Clari.china; and "China Says Future U.S. Ties Hinge on Taiwan," Reuters, February 8, 1996, Clari.china. Statements of U.S. China policy are not unambiguous. See "China Building Up for Spratlys—U.S. Official," Reuters, January 23, 1996, Clari.china; also "Testimony before the House International Relations Committee Subcommittee on Asia and the Pacific, by Admiral Richard C. Macke, U.S. Navy Commander in Chief, United States Pacific Command," Federal News Service, June 27, 1995, Federal Information Systems Corporation, from NEXIS; and "'American Interests and the U.S.-China Relationship' Address by Warren Christopher." On China's suspicion of Japan's motives, see "China's Jiang Zemin Warns against Japan Militarism," Reuters, November 13, 1995, Clari.china; Thomas J. Christensen, "Chinese Realpolitik," Foreign Affairs, Vol. 75, No. 5 (September/October 1996), pp. 37-52; and Holly

---

Porteous, "China's View of Strategic Weapons," Jane's Intelligence Review, Vol. 8, No. 2 (March 1996), pp.134- 137.

(٩٤) من أجل عينة صغيرة من الجدل الواسع حول السلام بين الديمقراطيات انظر:

Michael W. Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs," Philosophy and Public Affairs, Vol. 12 (Fall 1983), pp. 323-353; Christopher Layne, "Kant or Kant: The Myth of the Democratic Peace," International Security, Vol. 19, No. 2 (Fall 1994); pp. 5-49; and Henry S. Farber and Joanne Gowa, "Polities and Peace," International Security, Vol. 20, No. 2 (Fall 1995), pp. 123-146.

(٩٥) في الأمور ذات الأولوية الأدنى تكون عملية السياسة الخارجية أقل مركزية وأكثر بيروqrاطية. انظر:

On lower priority matters, the foreign policy process is less centralized, and more bureaucratized. See Michael D. Swaine, "The PLA in China's National Security Policy: Leadership, Structures, Processes," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 360-393; Shambaugh, "Containment or Engagement," pp. 196-201; A. Doak Barnett, *The Making of Foreign Policy in China: Structure and Process* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985).

(96) See David Shambaugh, "Growing Strong," p. 50; and David Shambaugh, "The United States and China: A New Cold War?" Current History, Vol. 94, No. 593 (September 1995), p. 244.

(97) Edward D. Mansfield and Jack Snyder, "Democratization and the Danger of War," International Security, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 5-38.

(98) See Gerald Segal, "China Takes on Pacific Asia," Jane's Defence '96: The World in Conflict, pp. 67-68; Allen S. Whiting, "Chinese Nationalism and Foreign Policy after Deng," China Quarterly, No. 142 (June 1995), pp. 295-316; Michel Oksenberg, "China's Confident Nationalism," Foreign Affairs, Special Issue, Vol. 65 (1987), pp. 501-523; Jonathan Unger, ed., *Chinese Nationalism* (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1996); Fei-ling Wang, "Ignorance, Arrogance, and Radical Nationalism: A Review of China

---

Can Say No," Journal of Contemporary China, Vol. 6, No. 14 (March 1997), pp. 161-165; Hongshan Li, "China Talks Back: Anti-Americanism or Nationalism? A Review of Recent 'Anti-American Books' in China," Journal of Contemporary China, Vol. 6, No. 14 (March 1997), pp. 153-160.

(٩٩) حول الشبكة الحالية لروابط النخب العسكرية-السياسية انظر :

Ellis Joffe, "Party-Army Relations in China: Retrospect and Prospect," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 299-314; Swaine, "The PLA in China's National Security Policy"; and Baum, "China after Deng."

(١٠٠) حول هذا التفسير للتدريبات العسكرية في مضيق تايوان عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦

انظر :

For this sort of interpretation of the Taiwan Straits military exercises of 1995 and 1996, see Shambaugh, "Containment or Engagement," pp. 190-191; also Shambaugh, "China's Commander-in-Chief: Jiang Zemin and the PLA," in Lane, Weisenbloom, and Liu, Chinese Military Modernization, pp. 209-245.

(101) See, for example, Stephen D. Krasner, ed., *International Regimes* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1983); and John Gerard Ruggie, ed., *Multilateralism Matters* (New York: Columbia University Press, 1993), p. 7. For a flavor of the intense debate with realists about the importance of international institutions, see John J. Mearsheimer, "The False Promise of International Institutions," *International Security*, Vol. 19, No. 3 (Winter 1994/95), pp. 5-49, and the exchange of views it provoked in *International Security*, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995).

(102) See Friedberg, "Ripe for Rivalry," pp. 22-23; John Gerard Ruggie, "Multilateralism: The Anatomy of an Institution," in Ruggie, *Multilateralism Matters*, p. 4.

(103) Friedberg, "Ripe for Rivalry," p. 24. See also Charles A. Kupchan and Clifford A. Kupchan, "Concerts, Collective Security, and the Future of Europe," *International Security*, Vol. 16, No. 1 (Summer 1991), pp. 124-125.

---

(104) See Johnston, "Prospects for Chinese Nuclear Force Modernization," pp. 575-576. On possible differences within China's leadership about the acceptability of multilateralism, see David Shambaugh, "China's Commander-in-Chief: Jiang Zemin and the PLA," pp. 234-235; and Shambaugh, "China's Military in Transition," p. 273.

(105) See Michael Leifer, The ASEAN Regional Forum, Adelphi Paper, 302 (London: International Institute for Strategic Studies [IISS], July 1996), pp. 37, 43-44; and Mark J. Valencia, China and the South China Sea Disputes, Adelphi Paper, 298 (London: IISS, October 1995). On other "confidence- and security-building measures," see Ball, "Arms and Affluence."

(١٠٦) حول معاهدة إندونيسيا الأمنية الثانية مع أستراليا انظر :

Leifer, The ASEAN Regional forum, pp. 50-52. On the Philippines' efforts to rejuvenate its military alliance with the United States after clashing with China over Mischief Reef in 1995 and Scarborough Shoal in 1997, see "Philippines to Seek Revision of Defense Pact with U.S.," Japan Economic Newswire, May 14, 1997, from NEXIS.

(107) Leifer, The ASEAN Regional Forum, pp. 53-60.

(108) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye Jr., Power and Interdependence, 2d ed. (Boston: Scott, Foresman, 1989); and John E. Mueller, Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War (New York: Basic Books, 1989). For criticism of this line of reasoning, see Kenneth N. Waltz, "The Myth of National Interdependence," in Charles P. Kindleberger, ed., The International Corporation (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1970); Robert J. Art, "To What Ends Military Power?" International Security, Vol. 4, No. 4 (Spring 1980), pp. 3-35; Peter Liberman, "The Spoils of Conquest," International Security, Vol. 18, No. 2 (Fall 1993), pp. 125-153; and Norrin M. Ripsman and Jean-Marc F. Blanchard, "Commercial Liberalism Under Fire: Evidence from 1914 and 1936," Security Studies, Vol. 6, No. 2 (Winter 1996/97), pp. 4-50.

(١٠٩) في حالة الصين لا بد من تقييم الجاذبية الخطرة للموارد الطبيعية القيمة، خاصة النفط، في الأقاليم البحرية المتنازع عليها في مقابل الاهتمام بعدم زعزعة الأنماط الأوسع للتجارة والاستثمار.

(110) See Bernard Brodie, *War and Politics* (New York: Macmillan, 1973), especially chapter 9; Kenneth N. Waltz, "Nuclear Myths and Political Realities," *American Political Science Review*, Vol. 84, No. 3 (September 1990), pp. 731-745; Robert Jervis, *The Illogic of American Nuclear Strategy* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1986); and Robert Jervis, *The Meaning of the Nuclear Revolution* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1989). For an introduction to the debate about the logical and empirical validity of nuclear deterrence theory, see the special issue of *World Politics*, Vol. 41, No. 2 (January 1989).

(111) See Richard K. Betts, *Nuclear Blackmail and Nuclear Balance* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1987). The stability/instability paradox suggests that the frequency of limited wars involving nuclear powers may even increase, but only in situations where they feel confident that the risks of escalation are minimal and can be managed.

(١١٢) إن منظري السلام النورى يمكن أن يغضوا الطرف عن الاهتمام الصيني الأخير بقدرات الحرب النووية باعتبارها محاولات عقيمة لإضفاء الصفة الاصطلاحية على الاستراتيجية، وهو ما يظهر مراراً بين أولئك الذين يجب أن يخططوا لاستخدام القوات المسلحة لهذه الدولة أو تلك. انظر :

Johnston, "China's New 'Old Thinking.'" Nuclear peace theorists see such conventionalization as at best irrelevant and at worst recklessly wasteful, but not strategically destabilizing because the dominant deterrent logic prevails when leaders are forced to make war/peace decisions. For pessimistic views of the effects of nuclear weapons in East Asia, especially under conditions of multipolarity, see Friedberg, "Ripe for Rivalry"; Christensen and Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks"; and Christensen, "Perceptions and Alliances in Europe, 1865-1940."



## الفصل الثاني

### الشرعية وحدود النزعة القومية

#### الصين وجزر ديايو

إريكا ستريker داونز، فيليب سى . ساوندرز

إن دارسى العلاقات الدولية نتيجة لتأثيرهم بانبعاث النزعة القومية فى عصر ما بعد الحرب الباردة أثروا تقييماً متشائماً للطرق التى من خلالها تزيد النزعة القومية من فرص الصراع الدولى. ثمة ثلاثة موضوعات واسعة تهيمن على الأدبيات. يركز الأول على استخدام النزعة القومية لتحويل الانتباه عن عجز الدولة عن تلبية المطالب المجتمعية بالأمن والنمو الاقتصادى والمؤسسات السياسية الفعالة<sup>(١)</sup>. ذلك أن النظم غير الشرعية قد تسعى إلى تعزيز قبضتها على السلطة بإلقاء اللوم عن فشلها على الآخرين، بما يزيد التوترات الدولية<sup>(٢)</sup>. ويتناول الموضوع الثاني الجماعات داخل الدولة التى يكون لها أهداف توسيعية أو عسكرية. فعن طريق ترويج أساطير قومية أو إمبراطورية يستطيع هؤلاء أن يستحثوا تأييداً عاماً واسعاً لمصالحهم الضيقة<sup>(٣)</sup>. ويؤكد الموضوع الثالث على الطرق التى من خلالها تتمكن النخب السياسية من النفع فى النزعة القومية لكي تكسب ميزة فى التناقض السياسى المحلى. فالنزعة القومية يمكن أن تستخدم لحدث التأييد للنخب المهددة ولنبذ المنافسين الممكنين<sup>(٤)</sup>. هذه الوظيفة يمكن أن تكون مهمة بشكل خاص فى التحول الديمقراطى واللىبرالى للنظم الشمولية التى تقىق إلى المؤسسات السياسية الالزمه لتمرير المشاركة الشعبية وتسوية المطالب المتنافسة<sup>(٥)</sup>. تركز

المداخل الثلاثة على القيمة الأداتية أو الوسيلة للنزعـة القومـية للنـخب غير الآمنـة التي تـسعى إلى الحصول على السلطة أو الحفاظ عليها. على أن النـزعـة القومـية لا يمكن فحسب أن تـقام العلاقات العـرقـية داخل الدولة الواحدـة، وإنـما يمكن أيضـاً أن تـتسـابـ عبر الحـدود وـتـزـيدـ من احـتمـاليةـ الصـراعـ الدوليـ. وما أن يـعـبـ الشـعبـ - أـىـ شـعبـ - من خـلـالـ المـناـشـدـاتـ القـومـيةـ حتـىـ تـجـدـ النـخبـ نـفـسـهاـ وـاقـعـةـ فيـ شـرـكـ الخطـابـ الذـىـ روـجـهـ وـتـخـتـارـ أنـ تـتـابـعـ استـراتـيـجيـاتـ أـمـنـيـةـ مـحـفـوفـةـ بـالـمـخـاطـرـ بـدـلـ أنـ تـخـاطـرـ بـحـكمـهاـ بـالـوـقـوفـ فـيـ وـجـهـ المـطـالـبـ القـومـيـةـ الشـعـبـيـةـ. ومعـ أنـ الأـسـاطـيرـ القـومـيـةـ تـسـتـهـدـفـ الجـمـهـورـ المـحـلـيـ فـيـ المـقـامـ الـأـوـلـ فإنـ الدـولـ الـأـخـرـىـ قدـ تـسـيءـ تـفـسـيرـ ذـلـكـ باـعـتـارـهـ تـهـيـداـ حـقـيقـاـ وـتـرـدـ بـنـفـسـ الـطـرـيقـ، وـهـوـ ماـ يـوـلدـ مـعـضـلـةـ أـمـنـيـةـ.

لقد بدأ بعض الدارسين ممن لاحظوا اعتماد الحكومة الصينية المتزايد على النـزعـةـ القـومـيـةـ منذـ مـذـبـحةـ مـيدـانـ تـيـانـمـينـ ١٩٨٩ـ فـيـ تـطـيـقـ هـذـهـ الأـدـبـيـاتـ عـلـىـ الـصـينـ. وـقـدـ نـبـهـ الـكـثـيـرـونـ إـلـىـ إـمـكـانـيـةـ أـنـ تـتـفـاعـلـ النـزعـةـ القـومـيـةـ الـصـينـيـةـ مـعـ القـوـةـ النـسـبـيـةـ الـمـتـامـيـةـ لـلـصـينـ بـطـرـقـ تـؤـدـيـ إـلـىـ زـعـزـعـةـ الـاسـتـقـرارـ<sup>(١)</sup>. وـتـذـهـبـ التـوقـعـاتـ إـلـىـ أـنـهـ إـذـاـ مـاـ تـوـاـصـلـ نـمـوـ الصـينـ السـرـيعـ فـسـوـفـ تـصـبـحـ بـالـفـعـلـ أـكـبـرـ اـقـتصـادـ فـيـ الـعـالـمـ وـتـطـوـرـ قـدـرـاتـ عـسـكـرـيـةـ مـنـ شـائـيـاـ أـنـ تـدـعـمـ سـيـاسـةـ أـكـثـرـ عـدـوـانـيـةـ<sup>(٢)</sup>. فـالـنـمـوـ الـاـقـتصـادـيـ قـدـ لـاـ يـحـسـنـ الـقـدـرـاتـ الـصـينـيـةـ فـحـسـبـ، وـإـنـماـ أـيـضـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـدـفعـ الصـينـ إـلـىـ أـعـمـالـ عـدـوـانـيـةـ لـلـسـيـطـرـةـ عـلـىـ مـوـارـدـ الطـاـقةـ الـمـطـلـوـبـةـ لـلـنـمـوـ الـمـسـتـقـلـيـ<sup>(٣)</sup>. وـفـيـ ذـلـكـ يـقـرـرـ دـيفـيدـ شـامـبـوـ أـنـهـ "مـعـ اـزـدـيـادـ قـوـةـ الصـينـ السـرـيعـ تـنـامـتـ النـزعـةـ القـومـيـةـ أـكـثـرـ"، وـيـتـبـأـ بـأـنـ الـزـيـادـةـ فـيـ قـوـةـ الصـينـ "يـحـتـمـلـ أـنـ تـؤـدـيـ إـلـىـ اـتـجـاهـ دـافـعـيـ وـتـوكـيـدـيـ مـتـزاـيدـ"<sup>(٤)</sup>. بلـ إـنـ بـعـضـ الشـوـفـينـيـينـ الـصـينـيـينـ يـطـوـرـونـ اـتـجـاهـ دـافـعـيـ وـتـوكـيـدـيـ مـتـزاـيدـ<sup>(٥)</sup>. هذاـ الـقـلـقـ الـبـنـيـوـيـ يـعـزـزـهـ اـنـتـشـارـ وـشـعـبـيـةـ عـدـدـ مـنـ الـكـرـاسـاتـ الـقـومـيـةـ وـكـذـلـكـ الـأـعـمـالـ الـصـينـيـةـ الـعـسـكـرـيـةـ الـعـدـوـانـيـةـ الـأـخـرـىـ الـتـيـ حـفـزـتـ الـحـدـيثـ

حول "التهديد الصيني"<sup>(١٢)</sup>. ويرى بعض المحللين أن الصين القومية القوية يحتمل أن تدخل في صراع من الولايات المتحدة<sup>(١٣)</sup>.

تدفع هذه المقالة بأن المخاوف من القومية الصينية العدوانية مبالغ فيها، أو على الأقل سابقة لأوانها. فالقادة الصينيون (الرئيس يانج زيمين ورئيس مؤتمر الشعب القومي لى بنج ورئيس الوزراء زو رونجي والأعضاء الآخرون في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني) وظفوا كلا من النزعة القومية والأداء الاقتصادي في جيودهم لإعادة الشرعية المحلية للحزب الشيوعي الصيني CCP. والشرعية المحلية والسلوك الدولي بينما علاقة متبادلة: فجيود تحسين الشرعية لا تؤثر فقط على سلوك السياسة الخارجية للصين، لكن أيضًا يمكن للأداء السياسية الخارجية أن يؤثر على الموقف الداخلي للنظام. وفحص سلوك الصين في تسعينيات مع اليابان على جزر ديابو (سنكاكيو)<sup>(١٤)</sup> في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦ يكشف عن علاقة معقدة بين الشرعية والنزعة القومية والأداء الاقتصادي، علاقة تختلف عن تنبؤات الأدباء حول النزعة القومية والصراع الدولي. على الرغم من جيود الجماعات القومية على كلا الجانبين لتصعيد النزاع أثبتت الحكومة الصينية استعدادًا لحرق أوراق اعتمادها القومية باتباع سياسات منضبطة وتعاون مع الحكومة اليابانية لمنع النزاعات الإقليمية من إلحاق الضرر بعلاقاتهما الثنائية. فعندما أجبروا على الاختيار فضل القادة الصينيون النمو الاقتصادي على حساب الأهداف القومية. والمقالة الحالية تسعى لأن توثق وتفسر التقابل بين الخطابات القومية للصين وسلوكها الدولي المنضبط.

سنبدأ باكتشاف معنى الشرعية والنزعة القومية والأداء الاقتصادي في السياق الصيني. وسوف نحاول، بعد ذلك، أن نوضح كيف تؤثر شواغل الشرعية الداخلية وقيود القوة النسبية على اختيارات السياسة الخارجية الصينية. وبعد أن نفرغ من ذلك سنفحص كيف رد القادة الصينيون عندما أعادت جماعات يمينية يابانية تأكيد ادعاءاتها بجزر ديابو في ١٩٩٠ و١٩٩٦. ومن خلال اختيار حالتين

متماثلين منفصلتين زمنياً يمكننا أن نقيم تأثير النزعة القومية الصاعدة والتحسينات في وضع القوة النسبي للصين مع تثبيت المتغيرات الأخرى<sup>(١٥)</sup>. وفي النهاية سترى ما إذا كان هذا النمط من السلوك المنضبط يمكن أن يطبق على حالات تايوان وجزر سبراتل ونقيم الفعالية المستقبلية لاستراتيجيات كسب الشرعية للحزب الشيوعي الصيني.

#### "أ"- الشرعية والنزعة القومية والاقتصاد

تفقد الأيديولوجيا марксية واللينينية والماوية شيئاً فشيئاً قدرتها على منح الشرعية لاستمرار حكم الحزب الشيوعي الصيني. فعلى المستوى العالمي كشف انبيار الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي عن إفلاس الشيوعية كأيديولوجيا سياسية وكنموذج اقتصادي قابل للحياة. وفي الصين جاءت الإصلاحات الاقتصادية القائمة على السوق لتقويض ادعاء الحزب الشيوعي الصيني بأن الصين دولة اشتراكية، وأصبحت الدعوات للالتزام بالطريق الاشتراكي خالية من المضمون الاقتصادي إلى حد كبير. إن التركيز الأيديولوجي للاشتراكية على العمال وملكية الدولة لرأس المال يصطدم مع سياسات الحكومة التي تؤكد على أهمية الأسواق وقمع اتحادات العمال المستقلة وتفكير المشروعات المملوكة للدولة. ويوضح الفساد الحكومي المنتشر ونوبات التضخم العالى الدورية والبطالة الواسعة الانفصال بين الأيديولوجيا الاشتراكية والواقع الاقتصادي. وقد كان هذا التوتر سبباً مهماً من أسباب احتجاجات ميدان تيانمين عام ١٩٨٩.

وقد أدت الأزمة السياسية التي نتجت عن استخدام القوة لقمع مظاهرات تيانمين (التي تعكس انبيار الشيوعية كأيديولوجيا تعطى الشرعية للحكم) إلى إجبار الحكومة الصينية على البحث عن مصادر جديدة للشرعية. والشرعية السياسية توسيس على توافق قيم الحكم والمحكومين. وكل نظام سياسي يحاول أن يؤسس

ويعزز الاعتقاد بشرعنته لكي تطاع أوامر طوغا دون تهديد بالقوة. ومع أن القادة السياسيين الصينيين ما زالوا يستخدمون الخطابات الاشتراكية فقد قادهم البحث عن حجج معيارية يمكن أن تضفي الشرعية على حكم الحزب الشيوعي الصيني في اتجاهين متعارضين. يؤكد الاتجاه الأول على الأهداف القومية ويرزخ نجاح الحزب في بناء الصين كدولة قوية، فيما يؤكد الثاني على الأهداف الاقتصادية والادعاءات بأن الاستقرار السياسي الذي وفره حكم الحزب الشيوعي الصيني ضروري للنمو الاقتصادي المستمر. وكلتا الاستراتيجيتين لكسب الشرعية تناشد فيما وأهدافاً يشترك فيها الشعب الصيني. وادعاء الحزب بالشرعية يستند الآن لدرجة كبيرة على أدائه في إنجاز هذه الأهداف، وليس على التزامه بالمعايير الأيديولوجية.

انبعثت النزعة القومية الصينية من صدمة الاحتكاكات الكثيفة مع الغرب في القرن التاسع عشر التي تحدت كل من رؤى العالم الثقافية الكونفوشية التقليدية وسلامة أراضي الصين الإقليمية ووحدتها القومية<sup>(١٠)</sup>. فعجز أسرة كينج Qing الحاكمة عن مقاومة الاستعمار الغربي والياباني جعل المثقفين الصينيين يتوجهون إلى القومية كوسيلة لتعينة طاقات الشعب الصيني "إنقاذ الصين". والدول الأجنبية من جانبها كانت دائماً تساوم على السيادة الصينية في مقابل طلب امتيازات تجارية وفوق إقليمية بما يمكنها من كسب دوائر نفوذ اقتصادي واستغلال الإقليم تحت السيطرة الصينية (ينطبق ذلك على هونج كونج وتaiwan وكوريا وأجزاء منشوريا). ومع نهاية القرن التاسع عشر بدا الأجانب مستعدين لتفكيك الصين شيئاً فشيئاً. وجاء نمو القومية الصينية في هذا السياق ليعطي السيادة والوحدة الإقليمية قيمة رمزية قوية. ومع أن محتوى القومية الصينية اختلف نتيجة لمحاولة قادة الدول المتعاقبين لأن يفرضوا تعريفات تخدم أهدافهم السياسية الفورية، توفر قيمًا قومية معينة مثل الوحدة الإقليمية والسلطة القومية للمواطنين أساساً مستقلأً لتقييم أداء الحكومة<sup>(١١)</sup>. والحزب الشيوعي الصيني من جانبه سعى إلى مناشدة هذه القيم مدعياً أنه بينما كانت النظم السابقة تساوم أو تستسلم كان الشيوعيون مستعدين للثبات والقتال. كما سعى الحزب

الشيوعي الصيني أيضاً إلى تشكيل طابع القومية الصينية معتمداً بشكل انتقائي على التاريخ الصيني لتلبية احتياجات اللحظة السياسية والاستراتيجية. ونحن هنا نستخدم "النزعه القومية" للإشارة إلى جهود الحكومة لمناشدة شعور قومي سابق الوجود وكذلك المحاولات المقصودة لإثارة الشعور القومي لغایات سياسية.

وقد لعبت اليابان دوراً أساسياً في ظيور القومية الصينية، سواء كمثير أدى لإذكاء الوطنية الصينية أو كهدف لرهاب الأجانب الصيني<sup>(١٩)</sup>. كان انتحار اليابان العسكري في الحرب الصينية-اليابانية عام ١٨٩٥ واستيلاؤها اللاحق على تايوان وكوريما مذلاً جداً لأن الصينيين كانوا فيما سبق يعتبرون اليابان ذات ثقاقة غير أصلية ودون المستوى. وقد ولد احتلال اليابان للصين في الثلاثينيات والأعمال الوحشية في وقت الحرب مثل مذبحة نانجينج Nanjing عام ١٩٣٧ شعوراً شعبياً معاذياً لليابان ما زالت له أصواته إلى اليوم. وقد كان ادعاء الحزب الشيوعي الصيني الأولى بالشرعية يستند إلى درجة كبيرة على دوره في تنظيم المقاومة ضد اليابان<sup>(٢٠)</sup>. وما تزال اليابان توفر هدفاً مفيدةً يسمح للقادة الصينيين بتعريف البيوية القومية للصين بال مقابل مع العدوan والإمبريالية اليابانية<sup>(٢١)</sup>. وما تزال مناشدات الشعور المعادي لليابان تؤتي أكلها في السياسة الداخلية، حيث يستخدم النظام الحملات الدعائية والعروض التي تصور الأعمال الحربية الوحشية من جانب اليابان والإحياء السنوي لذكرى الأعمال العدوانية اليابانية الماضية بغرض استغلال هذه المشاعر الشعبية<sup>(٢٢)</sup>.

إن ادعاءات الحزب الشيوعي الصيني الاقتصادية بالشرعية تكمن في قدرته على تحويل الصين إلى اقتصاد حديث قوى ورفع مستويات الأفراد المعيشية. غير أن معدلات نمو الصين الإجمالية القوية لا يقابلها أداء في تحسين المستويات المعيشية لكل المواطنين. فالإصلاحات الاقتصادية كانت لها تأثيرات فارقة في المناطق الريفية والحضرية وفي المقاطعات الساحلية والداخلية، وهو ما أدى إلى زيادة سريعة في اللامساواة الاقتصادية<sup>(٢٣)</sup>. وإذا كان يمكن للتحسينات العامة في

الحالة الاقتصادية أن تعوض لفترة التحسينات في الظروف الاقتصادية للأشخاص فإن تحمل الامساواة لا يدوم طويلاً. وفي ذلك تشير بيانات أحد المسوح إلى أن المواطنين الصينيين ينظرون إلى نمو الامساواة الاقتصادية وـ"قضايا الدخل" مثل التضخم وأمن الوظائف والخدمات الاجتماعية باعتبارها مقاييس مهمة للأداء الحكومي<sup>(٢٣)</sup>. ومنذ أحداث ميدان تيانمين والقادة الصينيون يحاولون أن يصوغوا حلقة وصلة أيديولوجية جديدة بين الأداء الاقتصادي والشرعية بالدفع بأن الاستقرار السياسي شرط ضروري للنمو الاقتصادي. فقد أكد الحزب الشيوعي الصيني على شمولية جديدة قائمة على التنمية development-oriented neo-authoritarianism<sup>(٢٤)</sup>. وحجّة أن الحكم الشمولي ضروري أثناء مراحل النمو الاقتصادي المبكر<sup>(٢٥)</sup>. وحجّة أن الحزب الشيوعي الصيني هو القوة الوحيدة القادرة على توحيد الصين وتوجيه النمو الاقتصادي أثبتت أنها مقنعة بالنسبة لكثير من الصينيين<sup>(٢٦)</sup>.

## بــ الشرعية الداخلية والسلوك الدولي

لقد حاول القادة السياسيون الكبار في الصين أن يستعيدهم شرعية النظام بعد مذبحة تيانمين من خلال مناشدة النزعة القومية ورفع المستويات المعيشية<sup>(٢٧)</sup>. وهذا مصدران مهمان فعلاً للشرعية، لكن الأداء الاقتصادي بهم قطاعاً أوسع من السكان<sup>(٢٨)</sup>. وفي العادة يحاول الحزب الشيوعي الصيني أن يزيد شرعيته بإصدار مناشدات قوية للنزعة القومية، وفي نفس الوقت رفع مستويات المعيشة، لكن قيود القوة والتناقضات بين المنشادات الداخلية للنزعة القومية واستراتيجية التنمية التي تعتمد بشدة على الأجانب يعني وجود مبادرات بين النزعة القومية والأداء الاقتصادي. والتحدي القائم أمام الحزب الشيوعي الصيني هو أن يتبع كل مصادرى الشرعية بطريقة متكاملة لأن يحاول أن يتعامل مع المدركات الأجنبية والداخلية بحيث لا تخرج التناقضات بين استراتيجية كسب الشرعية القائمة على النزعة القومية وكذلك الأداء الاقتصادي عن السيطرة.

ثمة ثلاثة مجموعات من القيود تمنع القادة الصينيين من الانكاء أكثر من اللازم على أي من النزعة القومية أو الأداء الاقتصادي. القيد الأول (والأقوى) هو وضع القوة الدولية للصين الذي يقيد قدرتها على إنجاز أهدافها القومية. فالنزعة القومية المفرطة يمكن أن تطرح مطالب بسياسات دولية حازمة لا يستطيع القادة الصينيون الوفاء بها في الوقت الحاضر. وفي المقابل فإن تعظيم النمو الاقتصادي لخلق وظائف جديدة يتطلب من الصين أن تقدم تنازلات اقتصادية وتقبل درجة غير مرية سلبياً من التبعية الاقتصادية للأجانب. أما القيد الثاني فهو ردود الفعل الدولية على السلوك والخطابات الصينية. فالنزعة القومية المفرطة قد تؤثر على استعداد الدول الأخرى للتجارة مع الصين والاستثمار فيها، أو حتى قد تثير ردود فعل عسكرية. وفي المقابل فإن الجهود الصينية لتعظيم التعاون الاقتصادي الدولي قد يتطلب قبول المطالب الأجنبية بكبح التعزيز العسكري<sup>(٢٨)</sup>. ويتمثل القيد الثالث في ردود الفعل الداخلية. فإذا دفع القادة الصينيون النزعة القومية إلى مداها بحيث تتدخل في النمو الاقتصادي فإنهم بذلك يزدلون البطالة والسطط الشعبي<sup>(٢٩)</sup>. ولذلك فإن أية صدمة خارجية حادة تؤثر على الاقتصاد الصيني يمكن أن تضر بشرعية الحكومة. وفي المقابل فإذا تابع القادة الصينيون النمو الاقتصادي على حساب النزعة القومية فإن الحكومة ستكون عرضة للنقد من القوميين الاقتصاديين على أساس أنها تتبع مصالح الصين للأجانب، خاصة إذا رأى المواطنون أن الفساد بين قادة الحزب الشيوعي الصيني يؤثر على صنع القرار الاقتصادي<sup>(٣٠)</sup>.

تلك القيود تحد بشدة من خيارات الصين. ففي المدى القصير يقوم القادة الصينيون بتحولات تكتيكية بين مصدرى الشرعية، حيث يشددون على القومية ويلقون اللوم على الأجانب عندما يسوء الأداء الاقتصادي ويعذبون على إدارة الحزب الاقتصادية الناجحة عندما يتحسن الاقتصاد<sup>(٣١)</sup>. ومن أجل استغلال مصدرى الشرعية بطريقة متكاملة تسعى الحكومة إلى تقوية أوراق اعتمادها القومية من خلال الدعاية الموجهة إلى الجمهور الداخلي، بينما هي ترسل في ذات الوقت

إلى الجماهير الأجنبية رسائل مماثلة حول رغبة الصين في التعاون الدولي. وإذا تحدى الأجانب الادعاءات القومية للصين فإن التناقضات بين استراتيجية الشرعية تكشف، وهنا تصبح الحكومة مجبرة على أن تخالر بين إرضاء المطالب القومية الشعبية أو متابعة الأداء الاقتصادي. وتزيد حدة هذه المعضلة لأن ادعاءات الصين الإقليمية تعكس استياء من الوضع الراهن والشكوى التاريخية التي يرجع فيها صدى الشعور القومي. وحتى إذا لم تضر الاتفاقيات الدبلوماسية لحفظ هذه النزاعات بموقف الصين التفاوضي المستقبلي فإن الفشل في متابعة الادعاءات الصينية بقوة عند بروز القضايا القومية يدمر أوراق الاعتماد القومية للنظام.

إن استراتيجية القيادة الصينية لها أيضاً بورة دولية أبعد مدى. فوضع قوة الصين الضعيف وتبعيتها الاقتصادية يقيد قدرة الحكومة التفاوضية على المستوى الدولي. ففي المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية على وضع تايوان من عام ١٩٦٩ إلى ١٩٨٩، على سبيل المثال، رفض القادة الصينيون بثبات أن يقبلوا اتفاقيات غير مرضية تعكس موقف الصين التفاوضي الضعيف مفضليين بدلاً من ذلك إرجاء حسم القضية المهمة إلى أن يتحسن وضع الصين<sup>(٢٣)</sup>. فالحكومة الصينية واثقة من أن النمو الاقتصادي والتحسينات في قدرات الصين التكنولوجية والعسكرية ستزيد في النهاية من قوتها النسبية وتقلل من تبعيتها الاقتصادية. ومن خلال إرجاء حسم النزاعات الإقليمية والحدودية إلى أن يتحسن موقف الصين تأمل القيادة أن تصير في النهاية قادرة على فرض تسويات وفقاً للشروط الصينية. وللقيادة السياسيون الصينيون يقومون بتحولات تكتيكية بين مصدرى الشرعية للحفاظ على حكمهم انتظاراً إلى أن تصبح الدولة قوية بما يكفى لإنجاز أهدافهم القومية. فمع أن قادة الصين يشترون في أهداف قومية مثل إعادة توحيد تايوان مع الصين ويؤكدون الادعاءات الصينية على ديليو وجزر سبراتل ويزيدون قوة الصين ومكانتها الدولية فإننا ندفع بأن استخدامهم للخطابات القومية موجه في المقام الأول للجمهور الداخلي ويقصد به تقوية شرعية النظام. وعلى نحو محدد فإن

الصعود الأخير للقومية الصينية ينبع جزئياً عن جهود النظام المقصودة لصوغ أيديولوجياً جديدة يمكن أن تبرر استمرار حكم الحزب الشيوعي الصيني<sup>(٣٣)</sup>. فالقادرة السياسيون الصينيون فاعلون عقلانيون يوازنون بين الحاجة لحفظ الشرعية الداخلية والسعى وراء أهداف دولية أبعد مدى. ومع أن الضغط من الجيش أو فئات داخل الحزب الشيوعي الصيني الذي يوحي سعيًا أكثر عدوانية وراء الأهداف القومية قد أثر في بعض الأحيان على السياسة الخارجية الصينية فإننا ندفع بأن السيطرة المدنية والسلوك الحذر الذي يوازن بين الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية هو المعيار القاعدة<sup>(٣٤)</sup>.

يعتمد التوازن الدقيق للقيادة الصينية على القدرة على إدارة التناقضات بين استراتيجيات كسب الشرعية المحلية مع الحفاظ على الطريق مفتوحاً إلى الاقتصاد الدولي. وشركاء الصين الاقتصاديين يتحملون جهود الحزب الشيوعي الصيني لإثارة النزعة القومية والشعور المعادى للأجانب لأنهم يستقدون اقتصادياً، وبالتالي فهم مستعدون لقبول الحاجة الداخلية للقيادة الصينية لأن تنشر إصلاحاتها الاقتصادية الرأسمالية بخطابات اشتراكية وقومية. وفي حالة العلاقات الصينية- اليابانية فإن المخاوف من أن تضر زعزعة النظام الصيني بالاستقرار في المنطقة قادت اليابان لأن تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية للمساعدة في الحفاظ على الاستقرار السياسي، كما دفعت أيضاً ردود فعل محدودة على التصريحات الصينية التي تدفع في اتجاه المواجهة والتناول المعادى للإعلام الياباني في وسائل الإعلام الرسمية<sup>(٣٥)</sup>. ومن خلال العون الذي يجدونه في التصريحات والأعمال الاستفزازية من جانب القوميين اليابانيين استطاع القادة الصينيون أيضاً أن يستخدموا قضية سلوك اليابان في وقت الحرب لتصوير الصين في صورة الضحية ووضع اليابان في موقف الدفاع. على الرغم من فعالية هذه الوسائل فقد تؤدي المخاوف المتباينة من السلوك الصيني العدوانى والتغييرات الهيكلية في النظام السياسي الياباني إلى خفض سقف تحمل اليابان للنزعة القومية الصينية<sup>(٣٦)</sup>.

## ج- الادعاءات المتنافسة على جزر ديايو

ت تكون جزر ديايو من مجموعة من خمس جزر غير مأهولة وثلاث صخور فاحلة تطالب بها الصين وتايوان واليابان. تقع الجزء في بحر الصين الشرقي على بعد حوالي ١٢٥ ميلاً شمال شرق تايوان و ١٨٥ ميلاً جنوب شرق أوكيناوا بجوار رف صخري قاري continental shelf يعتقد أنه يحتوى على ١٠٠-١٠ مليارات برميل من النفط. يعتمد هذا التقدير على مسح جيولوجي حيث لم تحرر آبار اختبار في المنطقة المتنازع عليها<sup>(٣٧)</sup>. وطبقاً لصادر صناعة النفط فليس ثمة أدلة قوية على وجود احتياطيات نفطية قابلة للاستغلال تجاريًا<sup>(٣٨)</sup>. وكل من الصين واليابان وتايوان ادعاءات متعارضة في أجزاء كبيرة الرف الصخري القاري ببحر الصين الشرقي القريب من جزر ديايو<sup>(٣٩)</sup>. والفصل في هذه الادعاءات المتنافسة يعقد النزاع على السيادة على جزر ديايو ووضع تايوان وجود مبادئ متنافسة للتقسيم العادل للرف الصخري القاري<sup>(٤٠)</sup>. فملكية جزر ديايو ستنتقل السيادة على حوالي ١١,٧٠٠ ميل بحرى مربع من الرف الصخري القاري يعتقد أنها تحتوى على مخزون نفطي. ومع أن اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٢ حول قانون البحر تتضمن نزاعاً كبيراً حول إجراءات التسوية فصل فإن الاتفاقية لا تتعامل مع ادعاءات السيادة المتعارضة على الجزر.

تستند ادعاءات الصين على جزر ديايو جزئياً على سجلات تاريخية تعود إلى أسرة منج Ming (١٣٦٨-١٦٤٤)، وهي تتضمن إشارات متفرقة إلى الجزر<sup>(٤١)</sup>. وتوكّد اليابان أن الجزر آلت إليها مع سيطرتها على أوكيناوا عام ١٨٧٩ على الرغم من أنها لم تضم رسمياً إلا في عام ١٨٩٥<sup>(٤٢)</sup>. وبعد هزيمة الصين في الحرب الصينية-اليابانية عام ١٨٩٥ تخلت أسرة كنج (١٦٤٤-١٩١١) رسمياً للإمبراطور شيمونوسكي Shimonoseki. وتدعي الصين أن هذا النقل تضمن جزر ديايو. وقد سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على جزر ديايو بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية<sup>(٤٣)</sup>. وفي عام ١٩٧٢

أعادت الولايات المتحدة "الحقوق الإدارية" على الجزر إلى اليابان مع أوكيناوا لكنها رفضت أن تأخذ موقفاً من نزاع السيادة<sup>(٤٥)</sup>. جاء القرار الأمريكي استناداً إلى رغبة أمريكية في تجنب إغضاب الصين أو اليابان وإلى إدراك أن كلاً الجانبين لديه أساس لدعاهاته. وتدفع الحكومة الصينية بأن إعادة جزر ديايو إلى الحكم الياباني خرق إعلان القاهرة<sup>(٤٦)</sup> عام ١٩٤٣ وإعلان بوتسدام ١٩٤٥. فقد اشترط إعلان القاهرة أن تعيد اليابان كل الأراضي الصينية التي ضممتها، بينما طالب إعلان بوتسدام الذي قبلته اليابان عند استسلامها بتنفيذ إعلان القاهرة. وبالتالي تدعى الصين بأن جزر ديايو كان يجب أن تعود إلى الحكم الصيني<sup>(٤٧)</sup>. وتدفع اليابان بأن الجزر لم يرد ذكرها بشكل محدد في أي معاهدة غير معاهدة استعادة أوكيناوا ١٩٧٢.

على الرغم من أن الصين وتايوان واليابان لم تعر اهتماماً كبيراً بجزر ديايو قبل الإعلان في عام ١٩٦٩ عن أن بحر الصين الشرقي ربما يحتوى على نفط فسر عان ما ارتبط النزاع بالنزعة القومية. من ذلك أن حادثة سبتمبر ١٩٧٠ التي طردد فيها مراسلون يرفعون علم تايوان من جزر ديايو أثارت احتجاجات معادية للإليابان وألهبت حركة "احم جزر ديايو" في أمريكا الشمالية. وقد حفز إدراج جزر ديايو في معاهدة إعادة أوكيناوا دورة ثانية من الاحتجاجات الدبلوماسية والشعبية انتهت باتفاقية ١٩٧٢ بين بكين وطوكيو لحفظ ملف النزاع إلى أجل غير محدد. وفي مارس وأبريل ١٩٧٨ عارض أعضاء جماعة يمينية يابانية معاهدة السلام والصداقة مع الصين رافعين قضية جزر ديايو في محاولة منهم لمنع المعاهدة، وقام اتحاد الشباب الياباني اليميني بنصب فنار على أكبر جزر ديايو ليرمز إلى ادعاءات اليابان. وردت الصين على ذلك بإرسال أسطول صغير من أكثر من ثمانين سفينة

(٤٥) إعلان القاهرة هو إعلان نتاج عن مؤتمر القاهرة الذي عقد في مصر في يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٤٣ بحضور الرئيس فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة وونستون تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة والقائد العام تشارلز شيك من جمهورية الصين. وقد أذيع إعلان القاهرة عبر الإذاعة في يوم ١ ديسمبر ١٩٤٣. [المترجم]

المسلحة طوقت الجزر أكثر من مرة<sup>(٤٧)</sup>. ويقال إن قائد البحرية الصينية خطط لتدريبات بحرية كبيرة كاستعراض للقوة لكن دينج سياوبنج أشار عن ذلك<sup>(٤٨)</sup>. وحيث إن تضمين بند في المعاهدة الصينية- اليابانية يمنع اليمنة كان يمثل أولوية كبيرة فقد وافقت الصين على حفظ ملف النزاع ثانية لبحثه في المستقبل.

توفر ردود الحكومة الصينية على التحديات اليابانية على جزر ديابيو في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦ فرصة ممتازة لفحص العلاقة بين البحث الداخلي عن الشرعية وسلوك السياسة الخارجية. تُظهر الحالتان جهود القيادة الصينيين للموازنة بين النزعة القومية والأداء الاقتصادي. ففي الشهور السابقة على كل أزمة كان الحزب الشيوعي الصيني ينفخ في الشعور الوطني والمعادى للإيبان. وعندما أعادت جماعات يمينية يابانية تأكيد ادعاء اليابان بالجزر أصبح هناك ضغط شعبي داخل الصين يطالب برد قوى، وهو ما أجبر القيادة على الاختيار بين استراتيجياتها - القومية والاقتصادية - لكسب الشرعية. وفي الحالتين اختارت القيادة التخلص من خطاباتها الحادة لتجنب إلحاق الضرر بالروابط الاقتصادية الصينية- اليابانية والحفاظ على الاستقرار الداخلي. وقد أدى الفشل المدرك للحزب الشيوعي الصيني في الدفاع عن مطالب الصين الإقليمية إلى انتقادات عامة شديدة وأثر سلباً على شرعية النظام<sup>(٤٩)</sup>. تكشف هاتان الحالتان أن أهداف النمو الاقتصادي يمكن أن تمثل كابحاً فعالاً للنزعة القومية، على الأقل في المدى القريب.

#### د- نزاع ١٩٩٠

حدث نزاع ١٩٩٠ على جزر ديابيو في وقت كان القيادة الصينيون فيه واقعين تحت ضغط كبير من قوى داخلية وخارجية. داخلياً كشفت مذبحة تيانمين عام ١٩٨٩ عن افتقار الحكومة للشرعية، وأدى القمع السياسي اللاحق إلى توسيع جهود معالجة المشكلات الاجتماعية- الاقتصادية. كان برنامج التفتيش من جانب الحكومة قد دفع

الاقتصاد إلى حالة من الكساد الحاد في النصف الأول من عام ١٩٩٠. وفي غضون ذلك نما الإنتاج القومي الإجمالي الحقيقي بمعدل ٦١,٨ % فقط وأعلنت المشروعات الحكومية خسائر قدرها ٣,٢ مليار دولار (ضعف إجمالي الخسائر عام ١٩٨٩) وارتفعت البطالة الريفية<sup>(٥٠)</sup>. وقد كان من جراء ذلك أن صعد قادة الصين حملة دعائية كبيرة لمناشدة النزعة القومية لقوية شرعيتهم. ففي يونيو ١٩٩٠ حذر يانج زيمين الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني ثلاثة آلاف شاب من التهديد الذي يتعرض له "التطور السلمي" من جانب قوى معادية في الداخل والخارج وحثهم على أن يحافظوا على تقاليد الوطنية الصينية<sup>(٥١)</sup>. وبعد شير من ذلك وفرت الذكرى الـ ١٥٠ لحرب الأقيون فرصة أخرى للعب على وتر القومية الصينية<sup>(٥٢)</sup>. على الرغم من أن معظم الدعاية كانت تركز على تهديد "التطور السلمي" من جانب الغرب فقد استضاف المتحف الحربي المعادى للإبان فى بكين معرضاً وفيلماً يحييان ذكرى المقاومة الصينية للعدوان الياباني بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٥<sup>(٥٣)</sup>. علاوة على ذلك وفر الأداء القوى للرياضيين الصينيين في دورة الألعاب الآسيوية ١٩٩٠ التي أقيمت في بكين وسيلة أخرى لإثارة النزعة القومية.

كان من نتائج قمع مظاهرات تيانمين أن علقت الولايات المتحدة واليابان ودول غرب أوروبا اتصالاتها عالية المستوى بالقيادة الصينية. وإضافة إلى ذلك جمد كل من البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية والحكومة اليابانية قروضاً بمليارات الدولارات إلى الصين<sup>(٥٤)</sup>. على الرغم من أن اليابان تعافت في البداية مع العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية فقد أكدت أيضاً أهمية عدم عزل الصين. وتبعاً لذلك أيدت اليابان استئناف قرض صغير من البنك الدولي إلى الصين في أكتوبر ١٩٨٩ وأعلنت قرارها أحادي الجانب باستئناف قروض التنمية الرسمية إلى الصين (تتضمن حزمة قروض تبلغ ٦,٥ مليار دولار كانت قد جمدت بعد أحداث تيانمين) في قمة مجموعة الدول السبع الكبرى في يونيو ١٩٩٠<sup>(٥٥)</sup>. ساعدت هذه الأفعال ليس فقط على كسر العزلة الدبلوماسية للصين، وإنما أيضاً مكنت

الى يابان من التأثير على تدفق رأس المال الأجنبي ومساعدات التنمية الضرورية للجيوبو الصينية لإعادة النمو الاقتصادي. وجاء الإعلان عن استئناف مساعدات التنمية مصحوباً بسلسلة من الزيارات إلى بكين من جانب مسؤولين ورجال أعمال يابانيين، لكن اتفاقية القرض لم توقع رسمياً إلا في الثالث من نوفمبر، وهو التأخير الذي أعطى اليابان قوة دبلوماسية في أثناء أزمة جزر ديابيو في عام ١٩٩٠<sup>(٥٦)</sup>.

بدأ النزاع عندما أوردت الصحافة اليابانية في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠ أن وكالة الأمان البحري اليابانية تستعد للاعتراف بالفنار الذي بنى على أكبر جزر ديابيو في ١٩٧٨ باعتباره "علامة ملاحية رسمية"<sup>(٥٧)</sup>. كان اتحاد الشباب الياباني، وهو جماعة سياسية يمينية متطرفة تتكون من حوالي ثلاثة آلاف عضو، قد أصلحت الفنار في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ليطابق المواصفات الفنية لوكالة الأمان البحري وتقدمت بطلب للاعتراف الرسمي<sup>(٥٨)</sup>. على الرغم من أن تايوان سلمت فوراً احتجاجاً مكتوباً إلى المسؤولين اليابانيين فإن الصين لم تعلق على التقارير إلا في الثامن عشر من أكتوبر عندما رد المتحدث الرسمي بلسان وزارة الخارجية على سؤال في مؤتمر صحفي مدينًا الاعتراف بالفنار باعتباره انتهاكاً لسيادة الصين ومطالباً الحكومة اليابانية بأن توقف نشاطات المنظمات القومية اليمينية<sup>(٥٩)</sup>. وقد ردت وزارة الخارجية اليابانية على ذلك ببيان يعيد تأكيد ادعاء اليابان بالجزر.

تصاعدت التوترات بعد ذلك بثلاثة أيام عندما طردت وكالة الأمان البحري مركبين لنشطاء تايوانيين كانوا يحاولون وضع كشاف على أرخبيل ديابيو كرمز لسيادة تايوان. رد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية على سؤال من مراسل تايواني بإدانة أعمال وكالة الأمان وطلب من اليابان "وقف كل الانتهاكات لسيادة الصين فوراً على الجزر وفي المياه المجاورة"<sup>(٦٠)</sup>. وفي هونج كونج أليببت الحادثة مظاهرات معادية للإمبراطور ومقابلات صحفية تدين التزعع العسكرية اليابانية<sup>(٦١)</sup>. عقدت تايوان اجتماعاً طارئاً لمجلس الوزراء وأصدرت بياناً يحتج على العمل الياباني مؤكداً على سيادة تايوان وداعياً إلى معالجة القضية من خلال الوسائل

الدبلوماسية<sup>(٦١)</sup>. وفي نفس الوقت أكدت الحكومة أن "من غير المناسب وغير العملي اللجوء إلى القوة" واتخذت خطوات هادئة لمنع المراكب التايوانية من الاقتراب من جزر ديايو<sup>(٦٢)</sup>.

وفي الثاني والعشرين من أكتوبر أعاد أمين مجلس الوزراء الياباني ميسوجي ساكاموتو تأكيد ادعاء السيادة اليابانية وذكر بيان ١٩٧٨ لدينج سياوبنج بأن ملكية جزر ديايو سوف يسويها جيل قادم<sup>(٦٤)</sup>. وقد انتقدت وكالة أنباء الصين الادعاء الياباني ووصفته بالمتغطرس. وفي اليوم التالي وعد رئيس الوزراء الياباني توشيكي كايفو بأن تتخذ اليابان "موقعاً حذراً" في التعامل مع تنصيب الفنار وأعلنت وزارة الخارجية اليابانية عن عدم وجود خطط لإرسال سفن عسكرية للقيام بدوريات في الجزر<sup>(٦٥)</sup>. أظهر تصريح كايفو رغبة اليابان في عدم تصعيد القضية وسعيها إلى طمأنة الصين إلى أن قانون المجلس التشريعي الذي يجيز نشر قوات يابانية في مهمات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لا يمثل بعثاً للنزعزة العسكرية اليابانية<sup>(٦٦)</sup>. وعندما التقى نائب وزير الخارجية الصيني كي هوایوان Qi Huaiyuan أخيراً بالسفير الياباني في ٢٧ أكتوبر أعاد تأكيد ادعاء الصين "بالسيادة غير المنقوصة" فيما حث اليابان على الموافقة على التنمية المشتركة لموارد المنطقة. انتقد بيان كي ذى الكلمات المعتدلة اعتراض وكالة الأمان البحري للراكب التايوانية واتجاه طوكيو "غير المبالغ" إزاء الجماعة التي نصبت الفنار، وطلب من اليابان أن "توقف فوراً العمل أحادى الجانب المتعلق بجزر ديايو والمياه المحطة"<sup>(٦٧)</sup>. وبعد ذلك بثلاثة أيام ذكر دبلوماسيون في بكين وطوكيو أن الدولتين اتفقا على تجاوز النزاع بهدوء وتقادى أية أعمال استفزازية أخرى<sup>(٦٨)</sup>.

على الرغم من أن حكومات الصين وتايوان واليابان تبنّت سياسات منضبطة أعادت تأكيد ادعاءات كل منها بالسيادة مع منع تصعيد النزاع فإن العودة إلى الوضع الراهن الذي ترك الفنار منتصباً واليابان مسيطرة على جزر ديايو كانت غير مرضية للقوميين الصينيين. ففي هونج كونج ظاهر حوالي ١٠,٠٠٠ شخص ضد

ادعاءات اليابان على الجزر<sup>(٦٩)</sup>. وفي تايوان احتشد المهاجرون خارج سفارة اليابان غير الرسمية وأعلن هونج هسن-شيه Huang Hsin chieh رئيس الحزب التقدمي الديموقراطي المعارض عن خطط لإرسال ٣٠٠ قارب صيد لإحاطة الجزر احتجاجاً على سيطرة اليابان<sup>(٧٠)</sup>. وطالب الطلاب الصينيون في ماكاو Macao بأن تقدم الصين احتجاجاً رسمياً ضد الأعمال اليابانية، بينما نظم المهاجرون الصينيون في الولايات المتحدة مظاهرات أمام السفارة والقنصليات اليابانية<sup>(٧١)</sup>.

انتقدت صحفة هونج كونج رد الحكومة الصينية بأنه "ضعف وغير كاف" منبهة إلى أن الصين لم تستحضر الخطابات العدوانية أو التهديدات العسكرية التي تستخدمها عادة رداً على انتهاكات السيادة وأن قادة الحزب الشيوعي الصيني الكبار لم يتحدثوا حول قضية ديابو وأن مقتراحات بكين حول التنمية المشتركة ليست أكثر من تنازلات<sup>(٧٢)</sup>. وقد انتقد صحفي بإحدى صحف جنوب الصين الصباحية إدانة نائب وزير الخارجية كى المعتملة للأعمال اليابانية واصفاً إياها بأنها "نموذج أصلي للاسترضاء في ثواب الاحتجاج"<sup>(٧٣)</sup>. إن الرابط المدرك بين موقف الحزب الشيوعي الصيني المجامل من صراع ديابو واستئناف القروض اليابانية أبرز التناقضات بين الادعاءات القومية للقيادة الصينية وأفعالها السلبية أثناء النزاع. وقد سخر أحد الكتاب من الادعاء بأن اللجنة الدائمة لمؤتمر الشعب القومي لم تتسلم برقة من نواب هونج كونج تدعوه إلى مناقشة مستعجلة لجزر ديابو قبل اجتماع ٢٥ أكتوبر وانتقد رئيس الوزراء لى بینج على "استجداء القروض اليابانية" في نفس الوقت الذي كان الحزب الشيوعي الصيني فيه يمنع المظاهرات المعادية لليابان<sup>(٧٤)</sup>. وقد ردت صحيفة بهونج كونج واقعة تحت السيطرة الصينية كانت في وقت سابق قد اتخذت موقفاً متشددًا في النزاع، ردت الآن بالدفاع عن "موقف الصين القوى واتجاهها المتعلق"<sup>(٧٥)</sup>.

اقترنَت دبلوماسية الصين المنضبطة مع جهود داخلية لتقليل أهمية نزاع ديابو ومنع المظاهرات المعادية لليابان. فبعد محاولة الإنزال من قبل النشطاء النايوانيين أصدر الحزب الشيوعي الصيني تعليمًا إلى لجان الحزب المحلية يشدد على أن التوترات على "هذه الجزر غير المهمة اقتصاديًا واستراتيجيًا لا يجب أن يؤثر على علاقات الصداقة بين الصين واليابان"<sup>(٧٦)</sup>. وقد سعت القيادة الصينية إلى منع التعبيرات عن المشاعر المعادية لليابان بفرض تعليم على تغطية الاحتجاجات التي تحدث في الخارج فيما رفضت بلدية بكين الترخيص للجمعيات في الحرث الجامعي وعززت من الوجود الأمني في منطقة الجامعة<sup>(٧٧)</sup>. وجاءت توجيهات الحزب الشيوعي الصيني إلى مسؤولي الأمن العام بمنع المظاهرات الطلابية ودعت إلى تربية أيديولوجية مكثفة وحذرت من أن الأشخاص ذوي الدوافع الخفية يمكن أن يستغلوا المشاعر المعادية لليابان بين الطلاب<sup>(٧٨)</sup>.

على الرغم من التعليم الإعلامي علم الطلاب في بكين بالحادثة الأولى والاحتجاجات في الخارج عن طريق هيئة الإذاعة البريطانية وصوت أمريكا وحاولوا أن يعبروا عن غضبهم من اليابانيين. توقع الطلاب أن الحكومة ستمنح ترخيصاً بتقطيم احتجاجات معادية لليابانيين لأن المظاهرات ستكون "تابعة من المشاعر الوطنية" و "الكرامة القومية"<sup>(٧٩)</sup>. على الرغم من أن التضييق الحكومي من احتجاجات واسعة النطاق فقد أحسن كثير من طلاب بكين بأن الحكومة كانت متساهلة جدًا مع اليابان<sup>(٨٠)</sup>. وقد أثار حظر المظاهرات غضب الطلاب الذين اتهموا قادة الصين بالفشل في الالتزام بخطاباتهم: "هل هناك أي معنى للحديث عن الوطنية عندما يفرطون في الأرض؟ الدبلوماسية هي الدبلوماسية والرأي العام هو الرأي العام. لماذا لا يسمح للجميور بأن يعبر عن رأيه؟ إن ذلك يثبت أن هذه الدولة ليست دولة الشعب"<sup>(٨١)</sup>. وبسبب منع المظاهرات المعادية لليابان أصبح الحزب الشيوعي الصيني نفسه هدفاً للشكوى العامة. ففي بكين علق الطلاب منصقات تنتقد الحزب الشيوعي الصيني ووزع المواطنون نشرات بعنوان "نريد

جزر ديابو وليس البن تعيب على الحزب الشيوعي الصيني التضحية بالاز ضى الصينية فى مقابل القروض اليابانية<sup>(٨٢)</sup>.

إن المطالب المتعارضة لجيود إعادة بناء الشرعية من خلال الأداء الاقتصادي والمناشدات القومية وضعت الحزب الشيوعي الصيني في موقف صعب. فالدافع القوى عن المطالب الإقليمية الصينية الذى كان القوميون يطالبون به كان من شأنه أن يهدى الروابط الاقتصادية مع اليابان والدعم اليابانى الدبلوماسي الذى كان مؤثراً فى إقناع مجموعة السبع بتأييد استئناف الإقراض متعدد الأطراف للصين. وفي المقابل أدى الدفاع السلبى عن مطالب الصين الإقليمية إلى تعریض النظام للنقد الداخلى وخلق انطباع بأن تأييده كانت أكثر استعداداً من بكين للدفاع عن سيادة الصين. وعلى اعتبار قبضة النظام الم Mizouze على السلطة بعد أحداث تيانمين فقد كانت هناك مخاوف حقيقة مما قد يحدث عندما يخرج الطلاب إلى الشوارع. وقد أشار أحد الكوادر الكبيرة في بكين إلى أن قادة الصين كانوا لا يخشون فقط من أن تضر المظاهرات باستئناف الإقراض الياباني، ولكن أيضاً من أن تتحول إلى احتجاجات معادية للحكومة<sup>(٨٣)</sup>. على الرغم من أن الدبلوماسية الواقعية لقيادة الصينية حسنت وضع الصين الدولي وحافظت على روابطها الاقتصادية مع اليابان فإن الفشل في دعم الخطاب القومى بالعمل أغضب صينيين كثيرين أخذوا موقف بكين السلبى دليلاً على أن القادة الصينيين لا يؤيدون حق المشاعر القومية التي نفخوا فيها.

## ر- نزاع ١٩٩٦

كان وضع الحكومة الصينية الدولية والداخلى قد تحسن كثيراً في عام ١٩٩٦، ومع ذلك فإن نزاعاً آخر على جزر ديابو كان لا يزال غير مرغوب. أثار القرار الأمريكي بالسماح لرئيس تايوان لـ تينج-هيو القيام بزيارة خاصة إلى الولايات

المتحدة في يونيو ١٩٩٥ غضب الصين. كان قلب أو عكس انسانية الأمريكية قد أضعف النفة في السياسة الخاصة بتايوان من جانب الرئيس يانج زيمين ووزير خارجيته كيان كيشين وربما قوى قبضة المشددين العسكريين الذين كانوا يفضلون سياسة المواجهة<sup>(٨٤)</sup>. أجرى جيش التحرير الشعبي تدريبات عسكرية شاملة من أواخر يونيو إلى أغسطس ١٩٩٥ تضمنت إطلاق قذائف صاروخية بالقرب من تايوان. وفي جولة ثانية من التدريبات قبل الانتخابات التایوانية في مارس ١٩٩٦ أطلقت الصين صواريخ بالستية سقطت على بعد ٢٥ ميلًا من الموانئ التایوانية، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى نشر مجموعة حاملات قتاليتين في المنطقة وأثار مناقشة هادئة حول "التهديد الصيني" في كل آسيا. كان المسؤولون الصينيون مدربين لردود الفعل الدولية السلبية وسعوا إلى التقليل من شأن قدرات الجيش الصيني خوفاً من تقرّيب اليابان أكثر من الولايات المتحدة<sup>(٨٥)</sup>. وقد أثرت رغبة الصين في التقليل من صورة جيشها وإصلاح العلاقات مع اليابان على سياستها نحو جزر ديابو. فعندما صادقت الصين على الاتفاقية حول قانون البحر في مايو ١٩٩٦ امتنعت الاتفاقية عن تحديد خط الأساس الإقليمي للصين حول تايوان لتجنب التسبب في نزاع مع اليابان على جزر ديابو<sup>(٨٦)</sup>.

وكما في عام ١٩٩٠ أدت الادعاءات المتتجدة على الجزر من جانب جماعات يابانية يمينية إلى وضع استراتيجيات كسب الشرعية من جانب القيادة الصينية في تعارض. فعلى المستوى الداخلي أطلق يانج زيمين والحزب الشيوعي الصيني في ١٩٩٥-١٩٩٦ حملات كبرى لل التربية الوطنية و"التنقيف الروحي" أكدت على النزعـة القومـية ولعبـت على المشـاعـر المعـاديـة لـليـابـانـ. وقد دفـعـتـ الذـكـرىـ المـائـةـ لـمعـاهـدةـ شـيمـونـيسـكـيـ Shimonosekiـ والـذـكـرىـ الـخـمـسـونـ لـلـحـرـبـ العـالـمـيـ الثـانـيـ نـشـاطـاتـ وـطـنـيـةـ مـتـنـوـعةـ بـدـعـمـ مـنـ الـحـكـومـةـ، مـنـهـاـ فـيـلمـ يـصـورـ مـذـبـحةـ نـانـجـينـجـ وـمـعـارـضـ عـامـةـ توـقـقـ الـأـعـمالـ الـعـدوـانـيـةـ الـيـابـانـيـةـ<sup>(٨٧)</sup>. وقد أدـتـ مـراجـعـةـ مـسوـدةـ الـمـعـاهـدةـ الـأـمـنـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ-ـالـيـابـانـيـةـ لـإـعـطـاءـ الـيـابـانـ دـورـاـ أـمـنـيـاـ إـقـلـيمـيـاـ أـكـبـرـ إـلـىـ إـثـارـةـ

مشاعر قومية قوية أيضاً في الصين. وقد أدت الجهود الناجحة للترويج للقومية إلى رفع الرهانات السياسية في التزاع الإقليمي. وفي نفس الوقت سعت القيادة الصينية أيضاً لأن تحسن شرعيتها بتحسين العلاقات الاقتصادية مع اليابان. كانت اليابان قد أصبحت سوقاً مهماً جدًا للسلع الصينية، حيث وصلت الصادرات إلى اليابان إلى ٣٠,٩ مليار دولار في ١٩٩٦<sup>(٨٠)</sup>. هنا كان موقف الصين الاقتصادي قد تحسن كثيراً لكن القادة الصينيين كانوا ما يزالون متائفين إلى جذب الاستثمار الياباني للحصول على قروض جديدة بتسهيلات وأن يجعلوا طوكيو تعيد إنفاذ المعونة التي جمدتها احتجاجاً على اختبارات الصين النووية في أغسطس ١٩٩٥<sup>(٨١)</sup>. وقد أدى تعليق المنحة وتأخير إنهاء حزمة القروض إلى إعطاء اليابان قوة دفع دبلوماسية في كل مراحل الأزمة.

بدأ نزاع ١٩٩٦ على جزر ديايو عندما نصب اتحاد الشباب الياباني اليميني فناراً مؤقتاً ثانياً في ١٤ يوليو لدعم ادعاء السيادة اليابانية. وفي ٢٠ يوليو صادقت اليابان على اتفاقية قانون البحر معلنة منطقة مساحتها ٢٠٠ ميل بحري تضم جزر ديايو كمنطقة اقتصادية خاصة بها. وبعد خمسة أيام قدم اتحاد الشباب الياباني إلى وكالة الأمان البحري طلباً بالاعتراف بالفنار كمنارة رسمية. ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء رايtarو الياباني هاشimoto Ryutaro Hashimoto إلى ضريح ياسوكيني Yasukuni (الذي يضم رفات الجنود اليابانيين) في ٢٩ يوليو لتصعد التوتر الصيني-الياباني. وفي ١٨ أغسطس قامت جمعية الدفاع عن جزر سنكاكيو، وهي جماعة يمينية صغيرة، بوضع علم ياباني خشبي بجانب أحد الفنارين<sup>(٨٢)</sup>. وفي مناقشات مع مسئولي هونج كونج في ٢٨ أغسطس أعاد وزير الخارجية الياباني يوكوياما إيكيدا تأكيد ادعاء اليابان بالجزر. ونقلت إحدى صحف هونج كونج عن إيكيدا أنه قال إن "جزر ديايو كانت دائمًا أرضًا يابانية، وأن اليابان تسيطر فعلًا على الجزر، وبالتالي فلا توجد قضية إقليمية أصلًا"<sup>(٨٣)</sup>.

دفع بيان إيكيدا تحذيرات قوية من جانب الصين، على خلاف ما حدث في نزاع ١٩٩٠، وهو ما يعكس التحسنات في وضع قوة الصين النسبية. فأدان المتحدث باسم وزارة الخارجية شين جيوفانج تعليقات إيكيدا ووصفها بأنها غير مسؤولة وشدد على أن أعمال الجماعات اليابانية اليمينية ترتبط بموقف الحكومة اليابانية<sup>(٤٢)</sup>. ونشرت صحيفة الشعب اليومية People's Daily افتتاحية في صفحتها الأولى تقول "إن من يتخيّل إن ١,٢ مليار صيني يمكن أن يتخلوا عن بوصة واحدة من أرضهم يعيش في أحلام القيظة"<sup>(٤٣)</sup>. كما نشر التماس من قبل ناشط صيني موقعاً من ٢٥٧ مواطناً يدعوه يانج زيمين وكبار قادة الجيش الصيني لإرسال السفن الحربية لنفكك الفنار<sup>(٤٤)</sup>. وفي مؤتمر صحفي في ٣ سبتمبر أنكر شين أن القروض اليابانية يمكن أن تغير ادعاءات السيادة الصينية: "إن القروض اليابانية مفيدة في دعم التعاون الاقتصادي والتجارة الصينية-اليابانية، لكن عندما يتعلق الأمر بقضية السيادة فإن الحكومة الصينية لا يمكن أن تقدم أية تنازلات". وكرر شين عرض بلاده بحفظ النزاع لصالح التنمية المشتركة وحذر من مغبة الأعمال أحادية الجانب من قبل أي من الجانبين لأن ذلك سيصعد النزاع<sup>(٤٥)</sup>.

وفي ٩ سبتمبر عاد أعضاء اتحاد الشباب الياباني لإصلاح الفنار الجديد الذي دمره الإعصار. وفي اليوم التالي تقدموا ثانية بطلب للاعتراف الرسمي بالفنار. وهنا شنت وزارة الخارجية الصينية احتجاجاً قوياً على الحكومة اليابانية وصرح شين بأنه إذا لم تتخذ الحكومة اليابانية إجراءات لمنع الجماعات اليمينية من الإخلال بسيادة الصين فإن "الموقف سيصبح أكثر حدة والقضية أكثر تعقيداً"<sup>(٤٦)</sup>. وفي ١٤-١٣ سبتمبر تدرب جيش التحرير الشعبي على عمليات حصار وإبرار على جزر مواجهة لمقاطعة ليوانينج Liaoning ربما قصد بها أن تحذر طوكيو من أية تعديات أخرى على جزر ديابيو<sup>(٤٧)</sup>. ونظم الصينيون في هونج كونج وملقاو وتايوان مظاهرات معادية لليابان، فيما قدم نشطاء من هونج كونج للحكومة الصينية طلبًا موقعاً من ١٥,٠٠٠ شخص يحثّها على وقفه مشتركة ضد اليابانيين<sup>(٤٨)</sup>.

وفي ٢٤ سبتمبر التقى وزير الخارجية الصيني كيان مع وزير الخارجية الياباني إيكيدا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وهناك أكد الحكومة على عزمها منع الجماعات القومية من تصعيد النزاع. وأكَّد كيان على أهمية العلاقات الصينية-اليابانية لكنه أيضاً دعا الحكومة اليابانية إلى اتخاذ إجراءات فعالة للسيطرة على أعمال الجماعات اليمينية. كما حث اليابان على إزالة الفنار، لكنه لم يعبر عن أيَّة تهديدات. وصرح إيكيدا بأن طوكيو ليس لديها أيَّة خطط للاعتراف بالفنار رسمياً لكنها لم تلزم نفسها بإزالة البناء. وأعاد كلا الوزيرين تأكيد ادعاء بلاده بالجزر، لكنهما اتفقا على أن النزاع يجب أن لا يهدِّم الروابط الثانية الجديدة<sup>(٩٩)</sup>.

على الرغم من أن النغمة التصالحية في اجتماع كيان-إيكيدا انفجرت المشاعر المعادية للإيابان بعد يومين بعد موت ديفيد تشان الناشط الصيني من هونج كونج الذي غرق بعد القفز في الماء عندما منعت وكالة الأمان البحري اليابانية مركبه من الرسو على إحدى جزر ديابو. أُلْتِي موت تشان احتجاجات معادية للإيابان وعمليات مقاطعة كبيرة في هونج كونج وتايوان، ودفع محاولة ثانية وأكثر نجاحاً من جانب نشطاء من هونج كونج وتايوان لتنصيب أعلامهم القومية على جزر ديابو في ٩ أكتوبر<sup>(١٠٠)</sup>. وفي الصين قام سبعة عشر عضواً في جماعة صغيرة صغيرة معادية للإيابان تشكلت حديثاً بارتداء رابطات رأس سوداء للاحتجاج على موت تشان<sup>(١٠١)</sup>. ومع تصاعد المظاهرات في هونج كونج وتايوان أصبحت القيادة الصينية متلهفة جداً لإنهاء الخلاف على الجزر. وقد رفض المتحدث باسم وزارة الخارجية أن يجيب على سؤال حول ما إذا كانت الصين ستتخذ إجراءات لحماية المحتجين<sup>(١٠٢)</sup>. وألقى رئيس الوزراء الصيني لي بینج باللائمة عن الحادث على "حفنة صغيرة من المينيين والعسكريين في الإيابان" ودعا الحكومة اليابانية لحماية العلاقة بين الدولتين<sup>(١٠٣)</sup>. وفي مقابلة مع تليفزيون إن إتش كي الإياباني شدد نائب وزير الخارجية الصيني تانج ياكسوان Jiaxuan على ضرورة حسم النزاع قبل الذكرى الخامسة والعشرين

القادمة لتطبيع العلاقات الدبلوماسية الصينية-اليابانية<sup>(١٠٤)</sup>. وعبر وزير الخارجية كيان عن مشاعر مماثلة لمجموعة من المراسلين اليابانيين كانوا يزورون الصين وكسر اقتراح بكين الدائم بالاستكشاف المشترك لموارد المنطقة<sup>(١٠٥)</sup>. وفي ٢٩ أكتوبر سافر تانج إلى طوكيو واستخدم لقاء غير رسمي للضغط على رئيس الوزراء هاشيموتو لإزالة الفنان الجديد. رفض هاشيموتو الطلب بدعوى أن الفنان منصوب على ملكية خاصة وأن الحكومة لذلك لا تستطيع قانونياً أن تزيله<sup>(١٠٦)</sup>. وأضطر تانج لقبول التزام مبهم من نائب وزير الخارجية شونجي ياناي Shunji Yanai بأن تعامل اليابان "على نحو صحيح" مع القضايا البارزة في العلاقات الصينية-اليابانية ومنها جزر ديايو<sup>(١٠٧)</sup>. وبذلك انتهت القضية.

على امتداد النزاع على جزر ديايو كان القادة الصينيون يسعون إلى قمع التعبيرات عن المشاعر المعادية لليابان خوفاً من أن تضر بالعلاقات الاقتصادية الصينية-اليابانية أو أن تتحول إلى احتجاجات معادية للحكومة. فتجاهلت الصحف الصينية المظاهرات في هونج كونج وتايوان. وعندما علمت السلطات الحكومية أن أكثر من ٢٠٠ رسالة تدعو إلى احتجاجات معادية لليابان كانت تنشر على لوحات الإعلانات الإلكترونية بالحرم الجامعي حذفت السلطات هذه الرسائل وأحكموا السيطرة على نظم الحاسب الخاص بالجامعة<sup>(١٠٨)</sup>. وحظر يانج زيمين المظاهرات الطلابية ووجهت لجنة التعليم الحكومي مسؤولي الجامعة في منتصف شهر سبتمبر بتحويل مشاعر الطلاب إلى مسالك صحيحة ومنع "الكلمات والأعمال العنيفة جداً" التي يمكن أن تضر بالاستقرار الوطني والنمو الاقتصادي. وطلب من المدارس أن تخبر الطلاب بأن الحزب الشيوعي الصيني قادر على حماية السيادة الوطنية وأن الاستقرار الاجتماعي شرط لقيام دولة قوية وناجحة. وفي بعض المدن حذرت السلطات الحكومية الأساتذة والكتاب المؤثرين من أن يعبروا عن آرائهم حول جزر ديايو<sup>(١٠٩)</sup>. ومع اقتراب ١٨ سبتمبر، وهو ذكرى احتلال اليابان لمنشوريَا، أبعدت الحكومة النشطاء البارزين المعادين لليابان من العاصمة لمنع الاحتشاد أمام السفار

اليايانية<sup>(١٠)</sup>. كما أمرت الحكومة المركزية المسؤولين المحليين في جميع أنحاء الصين باحتواء النشاطات الموالية لجزر ديايو خوفاً من أن يستغل العمال المهاجرون والعاطلون المظاهرات لانتقاد الحكومة<sup>(١١)</sup>. على الرغم من الادعاء بأن القروض اليابانية لا تؤثر على سياسة بكين نحو الجزر أمرت التعليمات الصادرة من الحكومة المركزية في أوائل أكتوبر الحكومات الإقليمية بأن تضع الأولوية الأولى للنمو الاقتصادي المحلي وأن تمنع الاحتجاجات المعادية لليابان. ونصت التعليمات على أن "الحكومة المركزية مصممة على أن تمنع بعض العناصر من هونج كونج من تدمير العلاقات بين اليابان والصين بتكييف نقدم لهم لليابان"<sup>(١٢)</sup>.

غير أن جيود القيادة الصينية لقمع الاضطراب الداخلي والتقليل من أهمية النزاع أضر هنا أيضاً بأوراق الاعتماد القومية للنظام. وقد عقد معلقون من تايوان كونج مقارنات صريحة بين استعداد الصين لإطلاق الصواريخ بالقرب من تايوان وترددتها في الدفاع عن المحتجين الصينيين في المياه الصينية. وهنا اصطدمت دبلوماسية الحزب الشيوعي الصيني الواقعية مع حملاته الدعائية السابقة المعادية لليابان. على الرغم من أن القمع الحكومي منع المظاهرات الكبيرة المعادية لليابان كذلك التي انطلقت في هونج كونج وتايوان، فقد أدى ذلك أيضاً إلى اتهامات للقيادة الصينية بأنها غير شرعية وغير وطنية. ففي أثناء النزاع أرسل مواطنون صينيون أكثر من ٣٧,٠٠٠ رسالة وتماس بأكثر من ١٥٠,٠٠٠ توقيع إلى صحيفة الشعب اليومية وصحيفة تحرير الشعب اليومية يطلبون من الحكومة المركزية أن تدافع بقوة حق الصين في جزر ديايو<sup>(١٣)</sup>. وقال الطلاب في جامعات بكين للمراسلين إن سياسة القيادة الصينية نحو اليابان ليست بالقوة الكافية وأنهم يؤيدون مظاهرات هونج كونج. وبعضهم امتنع عن تنظيم الاحتجاجات خوفاً من العقاب، وألقى آخرون باللوم صراحة على النظام الشيوعي على رد القيادة غير الكافي<sup>(١٤)</sup>. وفي شنغهاي أعد طلاب جامعة فودان Fudan الذين مُنعوا من التظاهر بياناً ينتقدون

فيه صحيفة الشعب اليومية (والحزب الشيوعي الصيني ضمناً) على موقفها الضعيف نحو اليابان<sup>(١١٥)</sup>. وعلق مواطنون آخرون من شنگهائى ملصقات وزعوا نشرات تلقى باللوم مباشرة على الحزب الشيوعي الصيني. وتلقت اللجان المحلية للحزب مطبوعات بعنوان "ماذا يجب أن يكون عقاب من يقمع الحملة القومية لحماية جزر ديايو؟" و"الحزب الشيوعي بحق يجب أن يقف بجانب الناس المصممين على حماية جزر ديايو". وحذر هو شينج Hu Sheng رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية من أنه إذا وصلت القيادة الصينية قمع المشاعر المعادية للبابان وتتجاهل الرغبات الشعبية في موقف قوى من جزر ديايو فإن اضطراب السياسي مستوى الدولة ككل يمكن أن يحدث "مشكلة أكثر إزعاجاً من الاضطراب السياسي في عام ١٩٨٩".<sup>(١١٦)</sup>

كما استحدثت الإدارة "غير الوطنية" من جانب القيادة الصينية لنزاع ديايو أيضاً نقداً من جانب الجيش. فقد لاحظ "مصدر مطلع في بكين" أن موقف الصين التصالحي نحو اليابان كان عرضة للنيران<sup>(١١٧)</sup>. فقد انتقد مسؤولون حزبيون وجنرالات عسكريون وزير الخارجية كيان على موقفه الضعيف من القضايا الإقليمية. وزعم خبير عسكري صيني أن التدريبات الجوية والبحرية التي أجريت قبالة ساحل مقاطعة لياونينج كان يقصد بها إرسال رسالة ليس إلى اليابان فقط وإنما أيضاً إلى "مسؤولي الحكومة المتآمرين بالروابط الاقتصادية مع اليابان والذين على ما يبدو تجاهلو المشاعر القومية بين الجنود"<sup>(١١٨)</sup>. ويقال إن مجموعة مكونة من خمسة وثلاثين جنراً بالجيش تقدمت بخطاب مشترك إلى القيادة الصينية تطالب فيه بحجب أقوى "المقاومة النزعة العسكرية اليابانية واسترداد جزر ديايو" وتنتقد موقف الحكومة الضعيف من القضية<sup>(١١٩)</sup>. لكن على الرغم من المطالب العسكرية والشعبية بسياسة أقوى تجاه اليابان أثبتت قيادة الحزب الشيوعي الصيني استعدادها مجدداً لتقويض أوراق اعتمادها القومية من أجل النمو الاقتصادي.

## ز- حدود النزعـة القومـية: نتائـج و تحديـات

تكشف أفعال القيادة الصينية في نزاعي جزر ديايو عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٦ عن وجود علاقة بين النزعـة القومـية والسلوك الدولـى تختلف تماماً عن تلك التي تقول بها أدبيـات العلاقات الدولـية. فقبل كل أزمة كان الـقادة الصينـيون يروـجون للمـشاـعـر القومـية والمـعاـدـية لـليـابـان لـتحـسـين شـرـعيـتهم الداخـلـية، بـيـنـما هـم يـحاـلـون في نفس الوقت أن يـحـافـظـوا على عـلـاقـات اقـتصـاديـة جـيـدة مع اليـابـان لـتشـجـيع النـمو الـاـقـتصـادـي. وقد خـلـقـت الـادـعـاءـات اليـابـانـية المـتـجـدـدة بـجزـر دـيـاـيو نـزـاعـاً بـيـن هـذـيـن الـهـدـفـيـن. فـقـى كـلـتـا الـحـالـتـيـن اختـارـت الـحـكـوـمـة الصـينـية مـتـابـعـة النـمـو الـاـقـتصـادـي عـلـى حـسـاب أورـاق اـعـتمـادـها القـومـية، وـهـو ما جـعـلـها تـبـنـي سـيـاسـة تـصـالـحـيـة حـافـظـت عـلـى الرـوـابـط الـاـقـتصـادـيـة مع اليـابـان. وقد سـمـح وـضـع قـوـة الصـينـ الأـفـضل في ١٩٩٦ لـهـا بـرـدـ دـبـلـوـمـاسـي أـكـثـر حـرـماً في الـبـداـيـة، لكنـ هـنـا أـيـضاً تـصـرـفـت الـحـكـوـمـة الصـينـية بـحـزم لـاحـتوـاء النـزعـة القـومـية عـنـدـمـا بدـأـت الـمـشاـعـر المـعاـدـية لـليـابـان تـتـصـاعـد إـلـى مـسـتـوى يـمـكـن أـن يـضـرـ بالـعـلـاقـات الثـانـيـة. وـفـي الـحـالـتـيـن كـانـت الـحـكـوـمـة مـسـتـعدـة لـتـحـمـل التـكـلـفـة الدـاخـلـيـة المـمـتـلـة فـي الـإـنـقـاصـ من شـرـعيـتها بـسـبـب قـمـعـ الـمـشاـعـر القـومـية، وـأـثـبـتـت استـعـادـها حتى لـتـحـمـل النـقـد العسكريـ. إن تـحلـيل النـزعـة القـومـية الـذـي يـتـجـاهـلـ العـوـامـل الـاـقـتصـادـيـة لا يـسـتـطـعـ أن يـفـسـرـ هـذـا النـمـطـ من ضـبـطـ النـفـسـ الصـينـيـ. وـنـحنـ نـدـفـعـ بـأـنـ الـعـلـاقـة بـيـنـ الشـرـعـيـة وـالـنـزعـة القـومـية وـالـأـداء الـاـقـتصـادـيـ الـتـي قـدـمـتـ فـي هـذـهـ المـقـالـةـ تـعـدـ نـمـوذـجاً مـفـيدـاً لـفـيمـ السـلـوكـ الصـينـيـ وـيـمـكـنـ أـيـضاً عـلـىـ حـالـاتـ أـخـرىـ.

قد يـدفعـ الـبعـضـ بـأـنـاـ أـسـأـناـ فـيهـ حـجمـ الـاحـتجـاجـاتـ وـبـالـغـنـاـ فـيـ تـأـثـيرـهـاـ عـلـىـ شـرـعـيـةـ الـحـزـبـ الشـيـوعـيـ الصـينـيـ. وـهـذـاـ التـفـسـيرـ يـنـظـرـ إـلـىـ قـضـيـةـ جـزـرـ دـيـاـيوـ كـذـريـعـةـ: اـسـتـخدـمـهاـ الطـلـابـ الصـينـيونـ كـوسـيـلـةـ آمـنـةـ لـإـظـيـارـ اـسـتـيـانـهـمـ منـ الـحـزـبـ الشـيـوعـيـ، وـاسـتـخدـمـهاـ الـدـيمـوـقـراـطـيـونـ فـيـ هـونـجـ كـونـجـ لـإـظـيـارـ وـطـنـيـّـهـمـ، وـاسـتـخدـمـهاـ أـحـزـابـ الـمعـارـضـةـ التـايـوانـيـةـ لـاـنـقـادـ الـحـزـبـ الـقـومـيـ الـحـاـكـمـ. عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ

بعض المحتجين كانت لهم بلا شك دوافع خفية فيبدو أن الأغلبية كانت فلقة بصدق من أعمال اليابان ومكانة جزر ديابو. إن التفسير البديل يتجاهل دينامية الحوادث التي تتحول فيها المعارضة الأولية للإيابان لاحقاً إلى نقد لأعمال الحزب الشيوعي الصيني. كما يتجاهل هذا التفسير أيضاً عمق الاحتجاجات (بما في ذلك المشاركون الكثيرون الذين ليست لديهم دوافع خفية) واسعها (ومنها الاحتجاجات في أمريكا الشمالية) وسياقها كجزء من اتجاه قومي متزايد. وحيث إن الحكومة الصينية قمعت المظاهرات وخاف كثير من النقاد أن يتحدثوا في الموضوع فمن الصعب الحكم على قوة حركة الاحتجاج داخل الصين ودرجة تأثير شرعية الحكومة بذلك. لقد قدمنا أدلة تقرر أن عدداً كبيراً من الصينيين كانوا مهتمين بجزر ديابو وأن بعض الطلاب والضباط العسكريين أثاهم أداء حكومتهم عن إبداء استيائهم بصرف النظر عن الخوف من العقاب. وقد كان نقد أداء الحزب الشيوعي الصيني أقوى كثيراً في أزمة ١٩٩٦ وهو ما يعكس المشاعر القومية المت坦مية. وبشكل عام تكشف أدلة أن بعض الصينيين يربطون بين معالجة الحزب الشيوعي الصيني لحوادث ديابو وشرعية النظام.

قد يتساءل البعض حول مدى إمكانية توسيع نموذجنا إلى حالات أخرى. ورذا على ذلك نقول إن الحجة التي قدمت في هذه المقالة يمكن أن تطبق أيضاً على تايوان وجزر سيرالي، لكن نظراً لأن العلاقة بين الشرعية والتزعيم القومية والتأثير الاقتصادي تختلف في كل حالة فإن نمط السلوك الصيني يختلف أيضاً. إن مكانة تايوان ترتبط مباشرة بشرعية الحزب الشيوعي الصيني، وهو ما لا يعطى القادة الصينيون مجالاً أوسع للمناورة. وفي نفس الوقت فإن التكلفة الاقتصادية والعسكرية للعمل العدوانى أعلى كثيراً (على اعتبار إمكانية فرض عقوبات اقتصادية وتدخل عسكري من جانب الولايات المتحدة). إن التأثيرات على الشرعية هنا عالية جداً، لكن الخيارات الصينية مقيدة. بإطلاق القذائف عام ١٩٩٦ كان رداً متطرفاً على استفزازات تايوانية مدركة وارتياح في أن الولايات المتحدة كانت

تؤيد التحركات التايوانية نحو الاستقلال. وربما أيضًا يعكس ضعف يانج زيمين السياسي في أثناء انتقال القيادة والاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتدخل. ومع اتضاح الكلفة الاقتصادية والاستراتيجية لأعمال الصين في مارس ١٩٩٦ تبنّى الصين سياسة منضبطة قصد بها الحفاظ على الروابط الاقتصادية وطمأنة الولايات المتحدة واليابان بأنها لا تمثل تهديداً عسكرياً<sup>(١٢٠)</sup>. وقد أدت أفعال الصين إلى إبطاء خطوات تايوان نحو الاستقلال وتحسين أوراق اعتماد النظام القومية وهو ما مكن قادة الحزب الشيوعي الصيني من العودة إلى استراتيجية الموازنة بين مصادر الشرعية انتظاراً لأن تتحسن قوة الصين. فالإعلان الرسمي عن استقلال تايوان يتحدى مباشرةً شرعية قادة الصين وفي هذه الحالة لن يكون وارداً أن تلطف الاعتبارات الاقتصادية ردهم. لكن طالما أنه ليست هناك تحديات مباشرةً سيواصل القادة الصينيون البحث عن طرق للتفويق بين ادعاءاتهم بالسيادة واستقلال تايوان الواقعي، كما حدث منذ التقارب مع الولايات المتحدة في ١٩٧١.

ت تكون جزر سبرائلن من مجموعة من الجزر والشقوق المرجانية الصغيرة ربما تقع فوق احتياطيات نفطية كبيرة، وإن كانت غير مثبتة، في بحر الصين الجنوبي، وتتنافس ست دول في إدعاء السيادة على كل أو بعض من هذه الجزر. غير أن ادعاء الصين بجزر سبرائلن أقل ارتباطاً بالنزعنة القومية وهو ما يعطى القيادة الصينية مجالاً أكبر للمنورة دون أن تخاطر بأوراق اعتمادها القومية. لكن في نفس الوقت ليس لأطراف النزاع الأخرى (تايوان وفيتنام وبروناي والفلبين وماليزيا) نفوذ اقتصادي على الصين، كما أن الصين هنا هي اللاعب الأقوى إلى حد بعيد. تمثلت نتيجة ذلك في نمط من السلوك الصيني الانهيارى والعدواني أحياناً. وعندما قدمت رابطة شعوب جنوب شرق آسيا للصين جبهة مشتركة وركز فاعلون خارجيون مثل اليابان والولايات المتحدة على النزعنة التوسعية الصينية أصبحت الكلفة الاقتصادية (والعسكرية الممكنة) للأعمال الصينية العدوانية أعلى وبالتالي أصبح السلوك الصيني أكثر تقيداً. هذا الانضباط أو التقيد ظهر جلياً منذ أن لفتت

حادثة صخور ميشيف Mischief Reef الانتبه عام ١٩٩٥ إلى الأعمال الصينية في بحر الصين الجنوبي<sup>(١٢١)</sup>. على الرغم من أن نتائج هذه الحالات تختلف بعض الشيء عن حالات جزر ديايو فإننا نجادل بأنها تتفق بشكل واسع مع نموذجنا.

### س- الشرعية وبقاء النظام: سبعة سيناريوهات

إن بحث الحكومة الصينية عن مصادر جديدة للشرعية ستكون بالتأكيد ناجحة جزئياً على الأقل. لقد عالج قادة الصين إعادة هونج كونج إلى السيادة الصينية بمهارة، وهو ما أنهى عزلة الصين الدولية فيما بعد تيانجين، وأكسبها اعترافاً دبلوماسياً من كوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا، وأرجأ، مؤقتاً على الأقل، الحركة نحو استقلال تايوان. ومن الناحية الاقتصادية أثبتت سياساتهم معدل نمو عال ورفعت مئات الملايين من الناس من الفقر وتجاوزت الأزمة الاقتصادية في شرق آسيا. وقد تضاعف معدل الدخل لكل فرد أربع مرات منذ أن بدأت الإصلاحات عام ١٩٧٨، على الرغم من تزايد اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بسرعة أيضاً<sup>(١٢٢)</sup>. هذه الإنجازات، جنباً إلى جنب مع "الشرعية السلبية" الناتجة عن عدم وجود بديل فعالة لحكم الحزب، ساعدت النظام في البقاء في السلطة<sup>(١٢٣)</sup>. وقد خلص استطلاع للرأي السياسي الصيني إلى أن "قيادة الحزب الشيوعي الصيني باعتبارها النظام المسيطر في الصين مازالت تتمتع بالشرعية السياسية، وبالتالي تستطيع أن تحافظ على استقرار المجتمع"<sup>(١٢٤)</sup>. واستنتج مسح آخر أن هناك مستوى كبيراً لقبول ادعاءات الشرعية الجديدة للحزب الشيوعي الصيني بين الجمهور العام في جمهورية الصين الشعبية<sup>(١٢٥)</sup>.

على الرغم من هذه النجاحات يظل وضع الحزب الشيوعي هشاً. فادعاءاته بالشرعية الآن تستند إلى الأداء وتؤكد على إنجاز الأهداف القومية والاقتصادية. والحكومة قدرتها محدودة على تنفيذ هذه الأهداف وسوف تجد صعوبة في إرضاء التوقعات المتزايدة التي تخلفها بادعاءاتها تلك. فإنجز أهداف قومية مثل إعادة

ضم تايوان والسيطرة على جزر ديايو وجزر سبراتلی والتأثير بدرجة أكبر في آسيا وزيادة المكانة الدولية تعتمد جميعها لدرجة كبيرة على قوة الصين النسبية، وهي غير كافية حالياً. والجهود العدوانية لبلوغ هذه الأهداف قد تتدخل مع الأداء الاقتصادي الذي يتطلب وصولاً مفتوحاً إلى الاقتصاد الدولي. فضلاً عن أن الإصلاحات الاقتصادية تتم بتكلفة اجتماعية عالية، وهو ما ينذر الصين مع انتقال الحكومة من اقتصاد مخطط إلى تفكك المشروعات المملوكة للدولة (بما يؤدي إلى زيادة هائلة في البطالة الحضرية) وبناء شبكة رفاه اجتماعي جديدة. وستظل الصين تعاني من التباين الإقليمي للتحديث وستظل معتمدة على القروض الدولية والاستثمار الأجنبي وانتقالات التكنولوجيا والدخول إلى الأسواق الخارجية. وسيجد القادة الصينيون صعوبة في الوصول إلى مستوى الأداء الضروري لحفظ على شرعينهم.

إن تحليلنا للقيود والحوافز التي تؤثر على سلوك القيادة الصينية يشير إلى الحاجة إلى توازن دقيق بين النزعة القومية والأداء الاقتصادي، وبين بناء النظام على المدى القصير والأهداف القومية طويلة المدى. وثمة سبعة تطورات ممكنة يمكن أن تغير استراتيجية القيادة عرضناها في هذه المقالة.

أولاً- يمكن للفشل الاقتصادي الكبير أن يزيل الأداء الاقتصادي كمصدر للشرعية. والنزعة القومية ربما لا تمثل بدليلاً كافياً، خاصة إذا كان الفساد بين قادة الحزب أو سوء الإدارة الاقتصادية هو المسؤول عن الانهيار الاقتصادي. وعلى اعتبار التحديات الاقتصادية التي تواجهها الصين وهي تعالج إصلاح مشروعات الدولة في وسط الأزمة الاقتصادية الآسيوية فإن هذا السيناريو لا بد أنه يزعج القادة الصينيين حتى وإن كانت بداول الإصلاح غير جذابة بنفس القدر.

ثانياً- من الوارد أن يمثل الفاعلون السياسيون الجدد تحدياً للقيادة وذلك لعدم دفاعها عن مصالح الصين بالقوة الكافية. ومصدر التحدى الواضح هو جيش التحرير الشعبي، لكن ثمة فئات داخل الحزب الشيوعي الصيني يمكن أيضاً أن تستخدم النزعة القومية لمهاجمة القيادة الحالية. وفي هذه الحالة يمكن حتى لتحد

غير ناجح أن يجبر القادة على تبني سياسات دولية أكثر عدوانية لتنمية موقفها الداخلي. وعلى ذلك فمن الوارد أن يدفع القادة النزعة القومية بعيداً جدًا على الرغم من إدراكيهم للنتائج السلبية الممكنة لذلك.

ثالثاً- يمكن للخطاب القومي أن يخيف اليابان والولايات المتحدة مما يدفعهما إلى محاولة احتواء الصين. والصين بذلك لا تضعف وضع قوتها النسبية فحسب وإنما أيضاً تخلق أداءً، وهو ما ينقص من أنها. والاستراتيجية السابقة تعتمد على القدرة على تنصيل رسائل قومية لأغراض داخلية دون نتائج دولية معادية. وقد نجح القادة الصينيون في إدارة هذا التوازن في الماضي؛ لكن قوة الصين الصاعدة تعني أن التصريحات القومية تحظى الآن بتدقيق متام في الخارج. والجهود الأخيرة لمواجهة الإدراك الغربي للتهديد الصيني تكشف أن القيادة واعية لهذا الخطر.

رابعاً- لقد وصفنا التناقضات بين النزعة القومية والأداء الاقتصادي؛ لكن القادة الصينيين يمكن أن يعيدوا تعريف العلاقة بين هذه الأهداف. فالصين أصبحت مستورداً كبيراً للنفط منذ عام ١٩٩٣ وتدفع البحرية الصينية بأن الاحتياطيات النفطية تحت جزر سبراتل وديابيو ضرورية للنمو الاقتصادي المستقبلي في الصين. وتلك الحجج الاستراتيجية-الطبيعية تضعف التناقض بين مصدرى الشرعية القومى والاقتصادى باقتراح أن سياسة خارجية قوية تخدم كلا اليدفين. ونحن نعتقد أنه من غير الوارد أن يقبل القادة الصينيون هذه الحجة؛ لأن الوصول إلى الأسواق الدولية سيظل أكثر أهمية لنمو الصين من السيطرة على موارد الطاقة. والطاقة لا تمثل حالياً قيادياً ملزماً والوقت الطويل المطلوب لتحويل هذه الاحتياطيات إلى إنتاج - هذا إذا كانت هناك احتياطيات أصلًا - يجعل هذه الحجة طويلة المدى أقل جاذبية لقيادة تركز على التحديات الأكثر إلحاحاً.

خامسًا- ربما لا يكون هناك وجود للاحتجاطيات النفطية المتوقعة في ديابو (وبحر الصين الجنوبي)، أو ربما لا تكون قابلة للاستغلال تجاريًا. وغياب الاحتياطيات النفطية المهمة يستبعد البعد الاقتصادي للنزاع، ويحول القضية إلى نزاع سيادة على صخور غير مأهولة، وهو ما يقلل من أهمية القضية ويجعل تسويتها أسهل في الإنجاز. والصيادون الصينيون واليابانيون يشترون في سلام في مناطق الصيد قرب جزر ديابو منذ قرون، وقد وقعت الحكومتان اتفاقية في سبتمبر ١٩٩٧ تعطى امتيازات صيد متبادل<sup>(١٢٧)</sup>.

سادسًا- ربما لا تقل تبعية الصين الاقتصادية، وهو ما يبقى التكلفة الاقتصادية للعمل العسكري عالية ويعن الصين من استخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية. على الرغم من الآثار الجانبية السلبية فقد أدرك القادة الصينيون ضرورة إبقاء الباب مفتوحاً على العالم الخارجي. وقد ظل الاعتماد المتبادل ينمو على الرغم من جيود القادة الصينيين للسيطرة على تكلفته<sup>(١٢٨)</sup>. واندماج الصين في الاقتصاد العالمي لا يحسن وضع قوة الصين فقط، لكنه أيضًا قد يغير طرق استخدام الصين لقوتها. وتلك مسلمة أساسية في نظرية العلاقات الدولية الليبرالية وهي الأساس لاستراتيجية الإشراك الأمريكية<sup>(١٢٩)</sup>.

سابعاً- يفترض تركيزنا على النزعة القومية والأداء الاقتصادي كمصدرين للشرعية أن القادة الصينيين متزمتون ببقاء النظام السياسي الصيني الحالى. لقد عادت الإصلاحات السياسية إلى جدول أعمال الحكومة، وهو ما قد يساعد الحكومة في تطوير مصادر جديدة للشرعية. والاستخدام الواسع للانتخابات المحلية كوسيلة لضبط المسؤولين المحليين الفاسدين أحد الأمثلة على الطرق التي يمكن من خلالها لهذه الإصلاحات السياسية أن تزيد شرعية الحكومة وتحسن قدرة الدولة<sup>(١٣٠)</sup>. والإصلاحات السياسية يمكن أن تقلل اعتماد الحكومة على النزعة القومية كمصدر للشرعية<sup>(١٣١)</sup>. واستعادة السيادة الصينية على الجزر غير المأهولة قد يكون أقل أهمية للحكومة الصينية التي ينما لها قواعد أخرى للدعم الشعبي.

## خاتمة الفصل الثاني :

هل المنشآمون محقون في قلقهم من النزعة القومية الصينية؟ إننا ندفع بأن المخاوف من أن تتفاعل النزعة القومية مع القوة الصينية المتصاعدة بما ينبع سلوكاً عدوانياً ليست أكثر من مخاوف مبالغ فيها أو سابقة لأوانها على أقل تقدير. يظهر سلوك الصين في التزاعات حول جزر ديايو أن القادة الصينيين يسعون إلى الحفاظ على العلاقات الجيدة مع اليابان ومتابعة المصادر الاقتصادية للشرعية ولو على حساب أوراق اعتمادها القومية. كما أن النزعة القومية لم تدفع الصين إلى أعمال لاعقلانية. على الرغم من أن الظروف العمالية تماماً للتزاعات حول ديايو نادرة نسبياً فإن كثيراً من الدول الشمولية أو الليبرالية تواجه مقاييس مماثلة بين مناشدة المشاعر القومية حول القضايا الإقليمية وتبني سياسات منضبطة تزيد من الوصول إلى الاقتصاد الدولي وتعزز النمو الاقتصادي. والأدلة المشتقة من دراستي الحالة المقدمتين في هذه المقالة تقترح أن الأدبيات حول النزعة القومية والصراع الدولي ربما تكون متشائمة جداً. إننا نوافق على أن القوة النسبية والتبعية الاقتصادية هما انقوذان الأساسيات اللذان تضبطان أو تقيدان القادة الصينيين حالياً، وأنهم ينوون أن يحققوا الأهداف القومية عندما يتحسن وضع قوة الصين. وقد نقل عن أحد المسؤولين بعد أزمة ديايو عام ١٩٩٦ أنه قال إن الصين يمكن أن تحمل الصبر لأنها يمكن أن تلحق بالاقتصاد الياباني في العقود القليلة القادمة، «وعندما يحدث ذلك ستراجع اليابان موقفها حول جزر ديايو وتجد أن الصين كانت محققة دائماً. لكن على أيّة حال فإن الاستنتاجات حول سلوك الصين الدولي المستقبلي تأسسنا فقط على خطاب اليوم القومي تعتبر سابقة لأوانها. صحيح أن النزعة القومية تمثل حالياً مصدراً مهماً لشرعية الحكومة، لكن الأداء الاقتصادي مهم أيضاً. والسيناريوهات السبعة السابقة تقترح أن الظروف الداخلية والدولية يمكن أن تتغير بشدة قبل أن تصبح الصين قادرة على أن تحقق أهدافها. وأخيراً فإن النزعة القومية الصينية قد تستدعي القلق لكنها لا تستدعي الخوف.

---

## هوامش الفصل الثاني

- (1) Jack Snyder, "Nationalism and the Crisis of the Post-Soviet State," in Michael E. Brown, ed., *Ethnic Conflict and International Security* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1993), pp. 79-101.
- (2) Stephen Van Evera, "Hypotheses on Nationalism and War," *International Security*, Vol. 18, No. 4 (Spring 1994), pp. 30-33.
- (3) Jack Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1991).
- (4) V.P. Gagnon, "Ethnic Nationalism and International Conflict," *International Security*, Vol. 19, No. 3 (Winter 1994/95), pp. 130-166.
- (5) Edward Mansfield and Jack Snyder, "Democratization and the Dnager of War," *International Security*, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 5-38.
- (6) Aaron Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia," *International Security*, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 13-15; Allen S. Whiting, "Chinese Nationalism and Foreign Policy After Deng," *China Quarterly* (June 1995), pp. 295-316; David Shambaugh, "Containment or Engagement of China? Calculating Beijing's Responses," *International Security*, Vol. 21, No. 2 (Fall 1996), pp. 204-209.
- (7) Charles Wolf, Jr., K.C. Yeh, Anil Bamrzai, Donald P. Henrym and Michail Kennedy, *Long-Term Economic and Military Trends, 1994-2015: the United States and Russia* (Santa Monica, Calif.: Rand, 1995). David Shambaugh, "China's Military: Real or Paper Tiger?" *Washington Quarterly*, Vol. 19, No. 1 (Spring 1996), pp. 19-23; Denny Roy, *The China Threat Issue: Major Arguments*, *Asian Survey*, Vol. 36, No. 8 (August 1996), pp. 759-764; Avery Goldstein, "Great Expectations: Interpreting China's Arrival," *International Security*, Vol. 22, No. 3 (Winter 1997), pp. 36-73.

---

(8) Michael Leifer, "Chinese Economic Reform and Security Policy: The South China Sea Connection." *Survival*, Vol. 37 No. 2 (Summer 1995), pp. 44-45.

(9) Shambaugh, "Containment or Engagement of China?" p. 205.

(10) Edward Friedman, "Chinese Nationalism, Taiwan Autonomy, and the Prospects of a Larger War." *Journal of Contemporary China*, Vol. 6, No. 14 (March 1997), pp. 5-32; and Barry Sautman, "Racial Nationalism and China's External Behavior." *World Affairs*, Vol. 160, No. 2 (Fall 1997), pp. 78-95.

(11) Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (New York: Random House, 1987); and Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (New York: Cambridge University Press, 1981).

(١٢) معظم هذه الكتب عبارة عن أعمال تجارية يقصد بها مناشدة العاطفة القومية وليس الدعاية المملوكة من الحكومة. انظر:

Song Qiang, Zhang Zangyang, and Qiao Bian, eds., *Zhongguo Keyi Shuo Bu* [China can say no] (Beijing: Zhonghua Gongshan Lianhe Chubanshe, 1996); and Sai Xianwei, *Zhongguo da Zhanliie: Lingdao Shijie de Lantu* [China's grand strategy: blueprint for world leadership] (Hainan: Hainan Publishing House, 1996). For reviews and summaries in English, see Fei-Ling Wang, "Ignorance, Arrogance, and Radical Nationalism: A Review of China Can Say No," *Journal of Contemporary China*, Vol. 6, No. 14 (March 1997), pp. 161-165; Hongshan Li, "China Talks Back: Anti-Americanism or Nationalism?" *Journal of Contemporary China*, Vol. 6, No. 14 (March 1997), pp. 153-160; and John W. Carver, "China as Number One," *China Journal*, No. 39 (January 1998), pp. 61-66.

(13) Richard Bernstein and Ross H. Munro, *The Coming Conflict with China* (New York: Alfred A. Knopf, 1997); and John W. Carver, *Face Off: China, the United States, and Taiwan's Democratization* (Seattle: University of Washington Press, 1997), pp. 157-166.

(١٤) نظراً لتركيزنا على حسابات القادة الصينيين فإننا نستخدم الاسم "جزر ديايو" Diaoyu Islands في بقية المقالة. وهذا لا يعني قبول ادعاءات السيادة من جانب أي طرف.

(١٥) إن تحليلنا يركز على القيمة الرمزية للإقليم محل النزاع لأوراق الاعتماد القومية للنظام والأثر الاقتصادي للسعى العدوانى وراء الادعاءات الإقليمية والقوة النسبية للدول المعنية. يقين العاملان الأولان التأثير الممكن لأزمة شرعية النظام، ويقين الثالث النتائج الدولية للأعمال العدوانية. ومقارنة بالادعاءات الصينية في تايوان وبحر الصين الجنوبي تمثل جزر ديايو حالة وسيطة على الأبعاد الثلاثة.

(١٦) من أجل شرح ونقد وافين لأطروحة النزعـة الثقافية إلى النزعـة القومية : culturalism-to-nationalism راجع:

James Townsend. "Chinese Nationalism." in Jonathan Unger, ed.. Chinese Nationalism (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1996), pp. 1-30.

(17) John Fitzgerald, "The Nationless State: The Search for a Nation in Modern Chinese Nationalism," in ibid., pp. 56-85.

(18) Chih-Yu Shih, "Defining Japan: The Nationalist Assumption in China's Foreign Policy." International Journal, Vol. 50, No. 3 (Summer 1995), pp. 543-544.

(19) Chalmers Johnson, Peasant Nationalism and Communist Power: The Emergence of Revolutionary China, 1937-1945 (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1962).

(20) Shih, "Defining Japan," p. 545.

(٢١) منذ أن بدأ الحزب الشيوعي الصيني الحملة التعليمية الوطنية في عام ١٩٩٢ توسيع معرض مذبحة نانجينج Nanjing massacre بمتحف الثورة بشكل لافت للانتباه، وتضاعف الإقبال على متحف نانجينج الذي يعرض صوراً من المذبحة. زيارات قام بها فيليب سوندرز وباتريك تايلر :

Phillip Saunders; and Patrick Tyler. "China's Campus Model for the 90's: Earnest Patriot." New York Times, April 23, 1996, p. A4.

(٢٢) World Bank, Sharing Rising Incomes: Disparities in China (Washington, D.C.: World Bank, 1997); and Azizur Rahman Khan and Carl Riskin, "Income and Inequality in China: Composition, Distribution, and

Growth of Household Income, 1988 to 1995." China Quarterly, No. 153 (June 1998), pp. 221-253.

(23) Guoming Yu and Xiayang Liu, Zhongguo Minyi Yanjiu [Research on public opinion in China] (Beijing: People's University Press, 1994), pp. 85-87; and Jie Chen, Yang Zhong, Jan Hillard, and John Scheb, "Assessing Political Support in China: Citizen's Evaluations of Government Effectiveness and Legitimacy." Journal of Contemporary China, Vol. 6, No. 16 (November 1997), p. 558.

(24) See Barry Sautman, "Sirens of the Strongman: Neo-Authoritarianism in Recent Chinese Political Theory," China Quarterly, No. 129 (March 1992), pp. 72-102; and Stanley Rosen, ed., "Nationalism and Neoconservatism in China in the 1990s," special issue of Chinese Law and Government, Vol. 30, No. 6 (November-December 1997).

(25) Yang Zhong, "Legitimacy Crisis and Legitimation in China," Journal of Contemporary Asia, Vol. 26, No. 2 (1996), pp. 212-218.

(٢٦) على الرغم من أن القادة الصينيين يتنافسون على السلطة ويتبنّى بعضهم تفضيلات سياسية مختلفة فإن تحليلنا يركز على الاهتمام المشترك ببقاء النظام، ونظراً لندرة وضعف مصداقية المعلومات حول تفضيلات القادة الفردية فقد تعاملنا مع القادة المدنيين للحزب الشيوعي الصيني باعتبارهم فاعلاً جمعياً موحداً. وحيثنا يمكن أن توسع لتحليل العلاقات الأخرى التي تؤثر فيها الشرعية مثل العلاقات المدنية-العسكرية أو علاقة القادة الكبار المتنافسين في الحزب الشيوعي الصيني بالمسئولين على المستوى المتوسط.

(٢٧) إن ادعاءات الشرعية القائمة على النزعـة القومـية والأداء الاقتصادي تتجسد إما في مناشدة كلتا العاطفيـن في الفرد الواحد أو في المناشـات المنفصلـة الموجهـة إلى الجمـاعـات ذات التفضـيلـات المختـلـفة. وفي الواقع تـنـدـاـخـلـ الصـيـغـتـانـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ.

(٢٨) من أمثلـة ذلك تعليـقـ اليـابـانـ لبعـضـ معـونـاتـ التـطـمـيـةـ المـقـدـمةـ لـلـصـينـ بـعـدـ إـنـ أـجـرـتـ الأـخـيـرةـ اختـبـارـاتـ نـوـويةـ فـيـ ماـيوـ وـأـغـسـطـسـ ١٩٩٥ـ.

(٢٩) ثـمـةـ عـاـنـقـ دـاخـلـيـ آخرـ أـمـامـ النـزـعـةـ الـقـومـيـةـ المـفـرـطـةـ وـهـوـ أـنـ الـمـاـنـاـشـاتـ الـقـائـمـةـ عـلـىـ تـفـوـقـ الـهـاـنـ وـهـوـ اـعـرـقـ غـالـيـةـ الـمـاـوـطـنـيـنـ مـنـ شـائـيـاـنـ أـنـ تـشـيرـ النـزـعـةـ الـانـفـصـالـيـةـ لـدـىـ الـأـقـلـيـاتـ مـنـ غـيرـ الـهـاـنـ فـيـ كـلـ مـنـ زـيـنجـيـانـجـ Xinjiangـ وـالـتـبـتـ.

---

(30) See Allen S. Whiting and Xin Jianfei, "Sino-Japanese Relations: Pragmatism and Passion," *World Policy Journal*, Vol. 8, No. 1 (Spring 1991), pp. 109-112, 116, 129; and Kuang-Sheng Liao, *Antifreignism and Modernization in China* (Hong Kong: Chinese University Press, 1990).

(٣١) يختلف هذا التفسير عن تلك التفسيرات التي تنظر إلى التحولات بين الإصلاح الاقتصادي والتقاليدية orthodoxy السياسية بوصفها نتاجاً للصراعات بين المحافظين والإصلاحيين في قيادة الحزب الشيوعي الصيني. يدفع كارول لى هارمن Carol Lee Harmin بأن الصعوبات الاقتصادية قوت تأثير المحافظين وحولت السياسة في اتجاه التقليدية. انظر:

Hamrin, "Elite Politics and the Development of China's Foreign Relations," in Thomas W. Robinson and David Shambaugh, eds., *Chinese Foreign Policy: Theory and Practice* (New York: Oxford University Press, 1994), pp. 105-106.

ونحن نتفق مع القول بتأثير الصراعات، لكننا نرى أن تحليتنا يبرز هذه الدينامية بشكل خافت بسبب تركيزه على الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على شرعية الحزب الشيوعي الصيني.

(32) Robert S. Ross, *Negotiating Cooperation: The United States and China, 1969-1989* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1995).

(٣٣) للحصول على تفاصيل حول جهود صوغ النزعنة القومية في شكل أيديولوجيا يمكن أن تحل محل الاشتراكية انظر:

Joseph Fewsmith, "Neoconservatism and the End of the Dengist Era," *Asian Survey*, Vol. 35, No. 2 (July 1995), pp. 635-651; and Zhao Shuisheng, "China's Intellectuals' Quest for National Greatness and Nationalistic Writings in the 1990s," *China Quarterly*, No. 152 (December 1997), pp. 730-738.

(٣٤) من المحتمل أن الضعف السياسي ليانج زيمين في أوائل عام ١٩٩٦ هو الذي أعطى للجيش صوتاً أكبر في السياسة، لكن مع رحيل دينج زيانج أصبحت سلطة يانج واضحة، حيث أعاد تأكيد سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على الجيش من خلال إحلال الضباط الكبار بجيش التحرير الشعبي إلى التقاعد وتعيين قيادات جديدة، والتحرّكات لتقليل تأثير السياسي للجيش وتقليل امتيازات الجيش. كان من بين هذه الإجراءات خفض قدره نصف مليون في عدد الجيش وعدم تمثيل الجيش في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب وأوامر يانج في يوليو ١٩٩٨ لجيش التحرير الشعبي بأن يتخلص من مشروعه التجاري. للمزيد حول الرؤى التي توكل تأثير الجيش انظر:

---

(٣٥) حول تحليل الدوافع اليابانية لتحقيق علاقات مستقرة وكيف أثر ذلك على العلاقات الاقتصادية انظر :

Qingxin Ken Wang, "Recent Japanese Diplomacy in China: Political Alignment in a Changing World Order," *Asian Survey*, Vol. 33, No. 6 June 1993), pp. 625-641.

(36) Michael J. Green and Benjamin L. Self, "Japan's Changing China Policy: From Commercial Liberalism to Reluctant Realism," *Survival*, Vol. 38, No. 2 (Summer 1996). pp. 35-58; and Gerald Segal, "The Coming Confrontation between China and Japan?" *World Policy Journal*, Vol. 10, No. 2 (Summer 1993), pp. 27-32.

(٣٧) حول التحليل السياسي-الطبيعي لتوقعات النفط والغاز في المنطقة ومراجعة للادعاءات المتنافسة (بالخرائط) انظر :

Mark J. Valencia, *Offshore North-East Asia: Oil, Gas, and International Relations* (London: Economist Intelligence Unit, 1988).

(٣٨) إن شركات النفط متعددة الجنسيات لا تجد حالياً مصالح كبيرة في التغيب بالقرب من جزر ديايو بسبب وعورة المنطقة والخلافات السياسية ووجود أسلحة قابلة للافجاح بسبب استخدام الجزر كهدف للتدريبات العسكرية والشكوك حول الجدوى الاقتصادية للاحتماليات الموجودة. وقد أنفقت شركات البترول الغربية ٥ مليارات دولار في التغيب عبر مناطق مشابهة في الجزء الشمالي من بحر الصين الجنوبي دون أن تجد مخزوناً قابلاً للاستخراج من الناحية التجارية. انظر :

Sanqiang Jian, "Multinational Oil Companies and the Spratly Dispute," *Journal of Contemporary China*, Vol. 6, No. 16 (January 1997), pp. 596-597.

(٣٩) للحصول على تحليل قانوني للادعاءات انظر :

Jeanette Greenfield, *China's Practice in the Law of the Sea* (New York: Oxford University Press, 1992), pp. 127-149.

(٤٠) تجادل اليابان بأن الرف القاري يجب أن يقسم من الخط الواقع في الوسط بين الدولتين، بينما تتفق الصين باستخدام الامتداد الطبيعي للرف الصخرى وهو ما يعطيها معظم الأقليم.

(41) Mark J. Valencia, "Energy and Insecurity in Asia," *Survival*, Vol. 39, No. 3 (Autumn 1998), pp. 97-98.

يفترض هذا التقدير أن جزر ديايو عبارة عن جزر صغيرة أو صخور لا تستطيع بمفردها أن تحمل سكنى البشر أو الحياة الاقتصادية، وبالتالي لا ينتج عنها منطقة اقتصادية حصرية مساحتها ٢٠٠ ميل بحري أو ادعاء منفصل بالرغم القاري. تحتوى المادة رقم ١٢١,٣ من معاهدة قانون البحر على جواب غامضة تسمح لليابان بأن تدفع بأن جزر ديايو تعطى حقوقا في منطقة أكبر بكثير من الرف القاري. انظر:

Greenfield, China's Practice in the Law of the Sea, pp. 134-135.

(٤٢) للحصول على عرض مفصل للأساس التاريخي لادعاءات السيادة الصينية انظر :

Zhong Yan, "China's Claim to Diaoyu Island Chain Indisputable," Beijing Review, November 4-10, 1996, pp. 14-19.

(43) Bruce Gilley, Sebastian Moffet, Julian Baum, and Matt Forney, "Rocks of Contention," Far Eastern Economic Review, September 19, 1996, p. 15.

(44) Zhong, "China's Claim to Diaoyu Island Chain Indisputable," pp. 17-18.

لم تذكر الجزر صراحة في المعاهدة وعرفها الأمر الإداري الأمريكي الصادر عام ١٩٥٣ في البداية كجزء من أرخبيل أوكيناوا. انظر :

Jean-Marc F. Blanchard, "The Contemporary Origins of the Sino-Japanese Dispute over the Diaoyu (Senkaku) Islands: The U.S. Role," paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Boston, Massachusetts, September 3-6, 1998.

(٤٥) للحصول على تحليل لنزاع ديايو والسياسة الأمريكية خلال هذه الفترة انظر :

Selig S. Harrison, China, Oil, and Asia: Conflict Ahead? (New York: Columbia University Press, 1977). Details of the U.S. diplomatic position on the status of the Diaoyus are in Okinawa Reversion Treaty, Hearings before the Committee on Foreign Relations, U.S. Senate, October 27-29, 1971, pp. 88-93, 144-154.

(46) Zhong, "China's Claim to Diaoyu Island Chain Indisputable," p. 14.

(47) Daniel Tretiak, "The Sino-Japanese Treaty of 1978: The Senkaku Incident Prelude," *Asian Survey*, Vol. 18, No. 12 (December 1978), pp. 1235-1249.

(48) David Bachman, "Structure and Process in the Making of Chinese Foreign Policy," in Samuel S. Kim, ed., *China and the World*, 4th ed. (Boulder, Colo.: Westview Press, 1998), pp. 40-41.

(٤٩) لعله من المناسب أن نتناول حول مدى معرفة أو اهتمام المواطن الصيني العادي بجزر ديايو. وفي هذا الصدد كشف استطلاع أجري عام ١٩٩٢ لأكثر من ألف طالب جامعي من بكين أن ٩٨,٦% كانوا يويدون التحركات عبر البحار من أجل حماية هذه الجزر. انظر:

"Beijing Campuses Are Permeated with Anti-Japanese Feelings," *China Times Weekly*, October 18-24, 1992, pp. 22-23.

وفي استطلاع أجرى في ديسمبر ١٩٩٥ لصالح لصحيفة شباب اليومية وجد أن ٩١,٥% وافقوا على أن العسكريين اليابانيين أرسلوا تحدياً قوياً للصين بتقسيمهم لفخار على جزر ديايو. انظر:

Xinhua, "Youth Polled on Japan's Invasion of China," February 16, 1997, in *World News Connection* (WNC). WNC is the electronic version of the Foreign Broadcast Information Service (FBIS).

وقد صادف المؤلفان أيضاً عدداً من المحللين والطلاب الصينيين في بكين في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ كانوا يعبرون عن رؤى قومية ومعادية لليابان وكانتوا على علم واهتمام بجزر ديايو.

(50) David Shambaugh, "China in 1990," *Asian Survey*, Vol. 31, No. 1 (January 1991), pp. 36-49.

(51) "Patriotism and the Mission of Chinese Intellectuals—Speech by Jiang Zemin at a Report Meeting Held by Youth in the Capital to Commemorate 'May 4th,'" Xinhua, May 3, 1990, in FBIS, Daily Report: China (hereafter FBIS-CHI), May 4, 1990, pp. 8-13.

(52) Xinhua, June 3, 1990, in FBIS-CHI, June 4, 1990, p. 44.

(53) Xinhua, "Anti-Japanese War Exhibition Opens in Beijing," July 7, 1990, in FBIS-CHI, July 10, 1990, p. 6.

(٥٤) وفقاً لوالتر فونتري Walter Fauntroy رئيس اللجنة الفرعية حول التنمية الدولية والمؤسسات والتمويل ببنكonus جرس الأمريكية فنلن القروض التي في طريقها إلى الصين أو المقدمة

---

لها بالفعل في عام ١٩٨٩ تضمنت ٤,٧ مليار دولار من البنك الدولي، ١,١ مليار من بنك التنمية الآسيوي، ٥,٦ مليار من قروض التنمية الثانية من اليابان.

"Congressmen Urge Block on World Bank Lending to China," Journal of Commerce, June 21, 1989, p. 7A.

(55) Quansheng Zhao, *Interpreting Chinese Foreign Policy* (New York: Oxford University Press, 1996), pp. 163-168.

(56) Whiting and Xin, "Sino-Japanese Relations," pp. 108-115; and Fan Cheuk-wan, *Hong Kong Standard*, November 3, 1990, p.1.

(57) Kyodo, September 29, 1990, in FBIS, Daily Report: East Asia (hereafter FBIS-EAS), October 2, 1990, pp. 11-12.

وفقاً لدبلوماسي أمريكي سابق وفي ضوء الاستفسار المباشر من المسؤولين اليابانيين فإن  
قصد وكالة الأمن من الاعتراف بالقمار كان قائماً على فائدته في الملاحة ولبيه ادعاءات السيادة.

(58) Kyodo, October 23, 1990, in FBIS-EAS, October 23, 1990, p. 5;  
and Sebastian Moffet, "The Right and Its Wrongs," *Far Eastern Economic Review*, November 21, 1996, p. 30.

(59) Taipei Central News Agency (CNA), October 19, 1990, in FBIS-CHI, October 22, 1990, pp. 55-56; and Japanese broadcast from Beijing, October 19, 1990, in FBIS-CHI, October 22, 1990, p. 7.

(60) "Both Sides of the Straits Unite in Dealing with the Foreign Country and Safeguarding China's Sovereignty over Diaoyu Island," *Wen Wei Po*, October 23, 1990, p. 2, in FBIS-CHI, October 23, 1990, p. 11; and Gan Cheng, "The Storm over Diaoyu Island," *Zhongguo Tongxun She* [China News Agency], October 24, 1990, in FBIS-CHI, October 24, 1990, p. 3.

(61) "Japan Casts Greedy Eyes on Diaoyutai," *Wen Wei Po*, October 20, 1990, p. 2, in FBIS-CHI, October 22, 1990, pp. 8-9; and Hsieh Ying, "Diaoyu Island Is China's Sacred Territory," *Wen Wein Po*, October 22, 1990, p. 2, in FBIS-CHI, October 25, 1990, pp. 3-4.

(62) *Taipei Domestic Service*, October 21, 1990, in FBIS-CHI, October 24, 1990, p. 68.

---

(63) Taipei Domestic Service, October 22, 1990, in *ibid.*, p. 69; and Willy Wo-lap Lam, *South China Morning Post*, October 30, 1990, p. 9.

(64) Kyodo, October 23, 1990, in FBIS-EAS, October 23, 1990, p. 3.

(65) Kyodo, October 24, 1990, in FBIS-EAS, October 24, 1990, p. 2.

(66) Tai Ming Cheung and Charles Smith, "Rocks of Contention," *Far Eastern Economic Review*, November 1, 1990, p. 19.

(67) "Qi Huaiyuan Makes an Urgent Appointment with the Japanese Ambassador to China to Discuss Issues of Territorial Rights and Military Policy," *Renmin Ribao Overseas Edition*, October 29, 1990, p. 1, in FBIS-CHI, October 29, 1990, pp. 8-9.

(68) Lam, October 30, 1990, p. 9.

(69) Bellette Lee and Shirley Yam, "Protests Continue," *South China Morning Post*, October 29, 1990, pp. 1-2.

(70) "Addressing the Tiaoyutai Issue," *China Post*, October 24, 1990, p. 4, in FBIS-CHI, October 30, 1990, p. 56. The announcement was probably intended to score political points by taking a tougher line on nationalist issues than the ruling Nationalist Party; the Taiwanese government prevented the fishing-boat flotilla from sailing.

(71) Catherine Beck and Daniel Kwan, "Diaoyu Islands Campaign Called 'Ruse,'" *South China Morning Post*, October 26, 1990, p. 2; and Taipei CNA, November 12, 1990, in FBIS-CHI, November 15, 1990, p. 73.

(72) Lin Pao-hua, "New Trends in Beijing's Relations toward Japan," *Ming Pao*, October 30, 1990, p. 9, in FBIS-CHI, October 30, 1990, p. 9; Chao Han-ching, "We Want Diaoyu Islands; We Do Not Want Japanese Yen" *Cheng Ming*, November 1, 1990, pp. 8-9, in FBIS-CHI, November 2, 1990, p. 7.

(73) Willy Wo-lap Lam, "China: Beijing Turns a Blind Eye," *South China Morning Post*, October 31, 1990, p. 15.

(74) Lin, "New Trends in Beijing's Relations toward Japan," p. 7, in FBIS-CHI, October 30, 1990, p. 9.

---

(75) "Firm Stand, Prudent Attitude," Wen Wei Po, November 1, 1990, in FBIS-CHI, November 1, 1990, p. 7.

(76) Lo Ping, "Bowing to Japanese Yen Has Angered the Masses," Cheng Ming, November 1, 1990, pp. 6-7, in FBIS-CHI, November 5, 1990, p. 7.

(77) Lam, "China: Beijing Turns a Blind Eye," p. 15; Chao, "We Want Diaoyu Islands," p. 7; and Lo, "Bowing to Japanese Yen," p. 7.

(78) Document cited in Lo, "Bowing to Japanese Yen," p. 7.

(79) Fan Cheuk-Lam and Alan Nip, "Intellectuals Criticize Government," Hong Kong Standard, October 31, 1990, p. 10; and Cheung Po-ling, "Request for Anti-Japanese Rally Probe," Hong Kong Standard, December 19, 1990, p. 6.

(80) Fan and Nip, Hong Kong Standard, p. 10.

(81) Lo, "Bowing to Japanese Yen," p. 7.

(82) Chao, "We Want Diaoyu Islands," p. 7; and Lo, "Bowing to Japanese Yen," p. 7.

(83) Chao, "We Want Diaoyu Islands," p. 7.

(84) Shambaugh, "Containment or Engagement of China?" pp. 190-191; Carver, Face Off, pp. 60-62; and Robert G. Sutter, "China Policy: Crisis over Taiwan, 1995—A Post-Mortem," Congressional Research Service Report 95-1173 F, December 5, 1995, pp. 5-6.

(85) Phillip Saunders's interviews with Chinese analysts in Beijing and Shanghai, August-September 19% and June-July 1997.

(86) "State Adopts UN's Maritime Law," Beijing Review, June 3-9, 1996, p. 5; and "News Briefing by Chinese Foreign Ministry," ibid., p. 10.

إن ضم الصين لجزر ديايو إلى مياهها الإقليمية الداخلية (الذى قيل إنه جاء لستجابة لطلب من جيش التحرير الشعبي) فى عام ١٩٩٢ أثار احتجاجات يابانية. والصين من خلال عدم تعين الخطوط القاعدية حول تايوان تجنبت إثارة اليابان دون أن تضعف دعاءات نفسها بالسيادة على الجزر.

(87) Maggie Farley, "China Enlists WWII Fervor to Foster National Strength," Los Angeles Times, August 12, 1995, p. A1; and Sheila Tefft,

---

"China Remembers a Cruel Japan," Christian Science Monitor, August 14, 1995, p. 1.

(٨٨) في عام ١٩٩٦ استوردت اليابان ٢٠٪ من إجمالي صادرات الصين. انظر:

International Monetary Fund, Direction of Trade Statistics Yearbook, 1997 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 1997), p. 157.

(89) Christopher B. Johnstone, "East Asian Dispute Sparks Regional Jitters," JEI (Japan Economic Institute of America) Report No. 37, October 4, 1996, in LEXIS/NEXIS.

(90) Taipei CNA, August 22, 1996, in BBC Summary of World Broadcasts, August 24, 1996, in LEXIS/NEXIS.

(91) "No Japanese Challenge against Chinese Sovereignty Allowed," Wen Wei Po, September 2, 1996, in WNC.

(92) Kyodo, "China Blasts Ikeda's Remarks on Senkaku Islands," August 29, 1996, in LEXIS/NEXIS.

(93) "Japan, Do Not Do Foolish Things," Xinhua, August 30, 1996, in WNC.

(94) Kyodo, September 2, 1996, in WNC.

(95) Zhongguo Tongxun She, September 3, 1996, in WNC.

(96) Xinhua, September 11 and 12, 1996, in WNC.

(97) "Party Leaders, Generals to Discuss Diaoyu Islands at Plenum," Hong Kong Standard, September 23, 1996, p. 1.

(98) Nicholas D. Kristof, "An Asian Mini-Tempest over Mini-Island Group," New York Times, September 16, 1996, p. A8.

(99) Kyodo, September 25, 1996, in LEXIS/NEXIS; and Xinhua, September 25, 1996, in LEXIS/NEXIS.

(100) "Democrats Start Week of Action over Diaoyu Islands," Hong Kong Standard, October 1, 1996, p. 3; and "Diaoyu Activists Storm Japanese Consulate," South China Morning Post, October 10, 1996, p. 1.

- 
- (101) "Tong Zeng Reveals That Protect Diaoyu Activities Are Still Being Carried Out on the Mainland," Hsin Pao, October 1, 1996, p. 10, in WNC.
- (102) Vivien Pik-Kwan Chan, "China Reluctant to Help." South China Morning Post, September 27, 1996, p. 2.
- (103) Kyodo, "Premier Li Slams Japan on Chinese National Day. "September 30.1996, in LEXIS/NEXIS.
- (104) "Vice Foreign Minister Interviewed on Island Dispute with Japan," NHK TV, October 9.1996, in BBC Summary of World Broadcasts. October 11, 1996, in LEXIS/NEXIS.
- (105) "China's Qian Calls for Joint Exploration of Senkakus." Kyodo. October 13, 1996, in LEXIS/NEXIS; and "Qian Urges Tokyo to Keep Pledge on Senkakus," Jiji Press Ticker Service, October 14, 1996, in LEXIS/NEXIS.
- (106) In fact, the Japanese owner had not given permission for construction of either lighthouse and regarded landings on the islands as illegal entry. "Islands of Extremism," Souf/i China Morning Post, September 22,1996, p. 16.
- (107) Kyodo, October 30.1996 in LEXIS/NEXIS; and Kwan Weng Kin, "No Legal Power to Remove Lighthouse: Hashimoto." Straits Times, October 31, 1996, p. 3, in LEXIS/NEXIS.
- (108) Willy Wo-lap Lam. "Keeping Western Influence at Bay." South China Morning Post, October 2.1996, p. 17; and Steven Munson, "Chinese Protest Finds a Path on the Internet." Washington Post, September 17.1996, p. A9.
- (109) Marylois Chan. "Jiang Issues Campus Gag Order on Diaoyu Incident." Hong Kong Standard. September 17, 1996, p. 1; and Lin Chin-yi, "State Education Commission Sends a Message to Institutions of Higher Education Nationwide Warning Them Against Too-Drastic Words and Deeds," Ming Pao, September 17.1996, p. A4, in WNC.

---

(110) "Diaoyu Protesters Told to Stop Their Activities," Hong Kong Standard, September 13, 1996, p. 1; and "Activist 'Military Confrontation' with Japan 'Possible,'" Hong Kong Standard, October 1, 1996.p. 3.

(111) "Beijing Said Ordering Cities to Curb Diaoyu Protests/" South China Morning Post, October 18, 1996, p. 12.

(112) "Beijing Moves to Keep Lid on Protests," Daily Yomiuri, October 7,1996, p. 1, in LEXIS/NEXIS.

(113) Lo Ping, "Army, Civilians Call Jiang Zemin to Account," Cheng Ming, October 1,1996, pp. 6-8, inWNC.

(114) Jasper Becker, "Students in Beijing 'Too Scared' to Protest," South China Morning Post, September 26, 1996, p. 8; and authors' interview with a participant in the protests, Princeton, New Jersey, March 1998.

(115) Huang Ling, "Leaflets Spread on Fudan Campus Calling for 'Breaking the Ice' on Diaoyu Islands," Ming Pao, September 17,1996, p. A4, in WNC.

(116) Lo, "Army, Civilians Call Jiang Zemin to Account."

(117) Jen Hui-wen, "Zhongnanhai Points Out Three Aspects Which Should Not Be Ignored in-Dealing with Japan and the United States," Hsin Pao, September 13, 1996, p. 14, in WNC.

(118) "Party Leaders, Generals to Discuss Diaoyu Issue at Plenum," Hong Kong Standard, September 23,1996, p. 1.

(119) Lo Ping, "Jiang Zemin Seen Facing Crisis over Diaoyutai Issue," Cheng Ming, October 1,1996, pp. 6-8, in WNC.

(١٢٠) هذه السياسة المنضبطة ربما ترتبط بحلول يانج زيمين محل لى بينج فى رئاسة المجموعة القيادية الصغيرة للشئون الخارجية، وهى أعلى مجموعة تنسيقية للسياسة الخارجية، فى أواخر عام ١٩٩٦ . انظر :

Bachman, "Structure and Process in the Making of Chinese Foreign Policy," pp. 37-39.

---

(١٢١) وقعت هذه الحادثة عندما نصب الصين علامات وبنيات على سلسلة صخرية تدعىها الفلبين أيضاً، وقد احتجت الحكومة الفلبينية على العمل الصيني وأرسلت فيما بعد سفناً حربية لهدم تلك البناءات.

(112) World Bank. China 2020: Development Challenges in the New Century (Washington, D.C.: World Bank, 1997), pp. 1-4, 43-59; and Khan and Riskin, "Income and Inequality in China."

(123) Zhong, "Legitimacy Crisis and Legitimation in China," pp. 214-215.

(124) Chen et al. "Assessing Political Support in China," p. 565.

(125) Zhong. "Legitimacy Crisis and Legitimation in China," p. 215.

(126) Carver, "China's Push through the South China Sea," pp. 1018-1020.

(127) "Calmer Waters," South China Morning Post, September 18, 1997, p. 22.

(128) Thomas W. Robinson, "Interdependence in China's Foreign Relations," in Samuel S. Kim, ed., *China and the World: Chinese Foreign Relations in the Post-Cold War Era* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1994), pp. 187-201.

(129) See Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence* (Boston: Little, Brown, 1977); Richard Rosecrance, *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic Books, 1986); John R. Oneal and Bruce M. Russett, "The Classical Liberals Were Right: Democracy, Interdependence, and Conflict, 1950-1985," *International Studies Quarterly*, Vol. 41, No. 2 (June 1997), pp. 267-294; and Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics." *International Organization*, Vol. 51, No. 4 (Autumn 1997), p. 522.

(130) Wang Xu, "Mutual Empowerment of State and Peasantry: Grassroots Democracy in Rural China," *World Development*, Vol. 25, No. 9 (September 1997), pp. 1431-1442.

---

(١٣١) يمكن لحكومة صينية أكثر تجاوباً أن تخضع أكثر لضغوط المطالب القومية الشعبية، لكن ذلك سيكون أقل إثارة للقلق من الجهود الحالية المقصودة من جانب الحكومة لحفظ على شرعيتها من خلال إثارة التزعع القومية.

(١٣٢) من أجل حجة مماثلة تؤكد على الضعف الدولي الحالي للصين انظر:

Andrew Nathan and Robert Ross The Great Wall and the Empty Fortress: China's Search for security (New York: W.W. Norton, 1997).

(133)"Beijing Takes the Long View," Asia Times, October 31, 1996, p. 8.

### الفصل الثالث

## بحث الصين عن قوات جوية حديثة

جون ويلسون لويس، زو ليناي

على مدى أكثر من ٤٨ عاماً تحاول جمهورية الصين الشعبية أن تبني قوات جوية جاهزة للقتال<sup>(١)</sup>. أولاً في الحرب الكورية (١٩٥٣-١٩٥٠) وبعد ذلك في عام ١٩٧٩ كان قادة بكين يعطون أولوية لهذا المسعى، لكن حرب الخليج في عام ١٩٩١، إلى جانب القلق المتامٍ حول تايوان، هي التي نبهتهم أكثر إلى الثورة العالمية في الحرب الجوية ودفعت إلى التسرع في بناء قواتهم الجوية.

تراجع هذه الدراسة بإيجاز تاريخ جهود الصين المترددة لبناء قوات جوية حديثة وتتركز على سؤالين أساسيين: لماذا فشلت تلك الجهود التي كانت تتمتّع بذاتيّة عاليّة؟ ماذا تعلم الصينيون من حالات الفشل وكيف يحددون ويبررون برامج قواتهم الجوية الحاليّة؟ تبرز الإجابات عن السؤال الأول المخاوف الدافعية المتغيرة في التخطيط القومي الصيني. وتقدم إجابات السؤال الثاني فهماً أكثر دقة للأهداف الأمنية الحاليّة وال العلاقات بين أفرع القوات المسلحة وتطور استراتيجيات الدفاع الوطني.

فيما يتعلق بالسؤال الأول تكشف الكتابات العسكريّة الصينيّة المتوافرة حديثاً والم مقابلات مع ضباط جيش التحرير الشعبي PLA حول تاريخ القوات الجوية إن أسباب الفشل المترددة تختلف بشكل ملحوظ من فترة إلى أخرى. وذلك الاختلاف ذاته منع القيادات العسكريّة والسياسيّة من تكوين إجماع حول دروس الماضي والسياسات التي يمكن أن تؤدي ثمارها.

ومن أجل الإجابة عن السؤال الثاني تفحص المقالة سياسات وعائدات القوات الجوية والدفاع الوطني البازغة وتبيّن مبررات بkin لبرامج القوات الجوية في ضوء التحديات الأمنية الجديدة، خاصة تلك التي المتعلقة بمضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي. في التسعينيات وضعت القوات الجوية سياسة بحوث وتطوير R&D وتدبير أسلحة ومعدات أكثر واقعية وتبنت استراتيجية أكثر شمولية للقوات الجوية بجيش التحرير الشعبي PLAAF في الحرب المستقبلية. ونحن نرى أن هذه الاستراتيجية تعيد تأكيد العقيدة الصينية التي اكتسبت قوة بفضل القدم، وهي استراتيجية "الدفاع النشط" active defense وليس الضربة الأولى، التي اقترب بها منظرو جيش التحرير الشعبي أكثر إلى المفاهيم الغربية حول دور السلاح الجوي في الحرب<sup>(٢)</sup>.

سنبدأ بمراجعة رد بkin على الخسائر الجسمية من الضربات الجوية الأمريكية ضد القوات الصينية في الحرب الكورية، وجهود جيش التحرير الشعبي الفاشلة على مدى ثلاثة عقود لبناء قوات جوية حديثة. إذ أنه بنهاية الثورة الثقافية الفوضوية وعهد ماو تسي تونج في عام ١٩٧٦ أعطى زعيم الصين الجديد دينج زياوبنج Deng Xiaoping وقادته العسكريون الأولوية مرة أخرى لتحديث القوات الجوية. سوف نحل هنا العجز الصيني عن إنجاز أهداف الثمانينيات ونقدمخلفية لإعادة التقويم المستعجلة للسلاح الجوي من جانب جيش التحرير الشعبي بعد حرب الخليج ١٩٩١. وبعد ذلك سنفحص الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من ذلك التقييم ونرى كيف غيرت هذه الاستنتاجات استراتيجية القوات الجوية وسياسات تدبير المعدات. ثم تناول الأقسام الأخيرة من المقالة كيف أن مخاوف بkin من نزاع مستقبلي في مضيق تايوان كثفت الجدل الداخلي بجيش التحرير الشعبي حول مهامات القوات الجوية وكيف غيرت برامج تحديثها. وفي النهاية سنختتم المقالة بتقييم الحالة الصينية للبحث المستمر عن قوات جوية حديثة في ضوء عقود من الانتكاسات المتكررة والتفوق الجوى الساحق لخصومها الممكين.

## أ- السير في المكان

رفع الزعيم الصيني ماو تسي تونج من أهمية قواته الجوية الجديدة في المراحل المبكرة من الحرب الكورية. وفي عام ١٩٥١، ونتيجةً لزيادة القتلى الصينيين بسبب الضربات الجوية الأمريكية، دعا تونج إلى بناء صناعة طائرات وطنية، وفي أكتوبر وقع دبلوماسياً اتفاقاً في موسكو حول الدعم الفني لتلك الصناعة. على الرغم من أن موسكو قاومت طويلاً التورط الجدي في تقديم دعم جوي في أثناء الحرب الكورية ففي غضون أسبوع من اتفاق أكتوبر بدأ الخبراء السوفيت في التوجه إلى الصين للمساعدة في بناء مصانع تجميع للطائرات والمحركات النفاثة<sup>(٢)</sup>.

إن الوفاء بثمن هذه المصانع لم يشكل عقبة منيعة في البداية. وقد تفاوض ماو على ضمان قيمته ٣٠٠ مليون دولار اعتمادات في أثناء رحلته إلى موسكو في شتاء ١٩٤٩-١٩٥٠. في البداية كان الصينيون عازمين على تخصيص معظم هذا المبلغ لشراء معدات بحرية سوفيتية لاحتلال تايوان الذي كان مخططاً له أن يجري في صيف ١٩٥٠. وقد أدت الخسائر الصينية أمام الغارات الجوية الأمريكية في كوريا إلى تغيير رأي ماو، ولذلك فإنه في فبراير ١٩٥٢ أعاد توجيه نصف الاعتمادات إلى القوات الجوية. وبمرور الوقت تحولت كل هذه الاعتمادات تدريجياً إلى شراء طائرات ومدفعية جوية من موسكو<sup>(٤)</sup>. وفيما بعد صنعت الصين مقاتلات نفاثة سوفيتية التصميم، وبعد ذلك قاذفات بتراخيص من السوفيت.

إن سجل الإنجاز من هذا الاستثمار غير مبشر<sup>(٥)</sup>. فالتحطيط السيء، ونقص الموارد المالية والبشرية والقاعدة الصناعية الضرورية، والتدخل الببير وقرارطى المضلل، وتقليل نيكينا خروشوف لأهمية القوات الجوية في وقت النفوذ السوفيتي في جيش التحرير الشعبي، والأهمية المتزايدة التي أضافت على بناء القوات الاستراتيجية أعاقت جميعها التقدم في اتجاه قوات جوية جاهزة للقتال على مدى ربع القرن التالي. ونتيجةً لمخاوف جيش التحرير الشعبي العميقه من تصاعد

الصراع في الهند الصينية بذل رئيس الأركان العامة لwoo روينج Ruiqing محاولة ثانية لتسريع برنامج الطائرات في عام ١٩٦٤<sup>(١)</sup>، وبحلول عام ١٩٦٦ كانت الصين قد بدأت في صنع قاذفات خفيفة ومتعددة إضافة إلى المقاتلات وفقاً لتصميمات سوفيتية. وفي ٢٦ ١٩٦٦ صادق ماو أيضاً على بناء مركز تجميع وتحسينات أساسية أخرى في مقاطعة شانкси Shaanxi لتصنيع أجزاء القاذفات سوفيتية التصميم وأعطى أولوية لإنتاج القاذفات على كل الطائرات الأخرى. ومع ذلك ظلت النتائج دون الجهد المبذول أو الموارد المخصصة على ندرتها.

امتدت الأخطاء والعثرات أبعد من سرعة أو معدل الإنتاج. فبناء على الاستراتيجية التقليدية لجيش التحرير الشعبي - "الدفاع النشط" - التي تتضمن حماية مدنها الكبيرة وقواعدها الصناعية كان يجب على الصين أن تعطي أولوية مماثلة لبرامج البحث والتطوير في مجال المقاتلات وأنظمة الرادار والصواريخ أرض-جو والإجراءات المضادة الإلكترونية لتنمية الدفاع الجوي. لكن هذا القرار أيضاً لم يكن وشيكاً. وبعد عودة ألقى مؤرخو جيش التحرير الشعبي باللائمة على قادة بkin الكبار على فشلهم في إدراك الحاجة إلى مثل هذه الحماية.

كان ماو أيضاً متعلقاً بمفاهيم بالية حول طبيعة الحرب. وحتى عندما كان يعبر عن مخاوفه من صراع عالمي وشيك في السبعينيات، في معرض تبريره للحاجة إلى أسلحة نووية وصواريخ بعيدة المدى، عرق ماو كل برامج حيازة الأسلحة بإطلاق بنية صناعية هائلة في داخل الصين أو "خط ثالث" Third Line. في هذه المعاملة البعيدة يمكن للمصانع البدائية أن تصنع أدوات الحرب للناجين من الحرقة النووية المتوقعة. وفي الوقت الذي اندلعت فيه الاشتباكات العنيفة على الحدود الصينية-السوفيتية في مارس ١٩٦٩ ظل ماو ملتزماً ببناء هذا الخط الثالث، وفي ذلك ضُخت أغلبية أموال صناعة الطائرات في مشروعات الخط الثالث التي حكم عليها بالإخفاق منذ البداية<sup>(٢)</sup>.

كان العيب يكمن في الشكل وكذا الجوهر. فلكي ينجح أي برنامج في البحث والتطوير على الطائرات المتقدمة وتسلیحها لا بد أن يخطط بدقة ويأخذ في الحسبان عدم اليقين التكنولوجي ووقت التحضير الطويل ونقلبات الالتزام السياسي. لكن اللجنة العسكرية المركزية CMC، وهي القيادة العليا الصغيرة القوية لجيش التحرير الشعبي وهيئة صنع سياسات، وهي في حالة أقرب إلى اليقان بسبب التوترات الحدودية المتتصاعدة ومزاج الأزمة العام الذي كان يميز هذا الوقت، دمرت أية إمكانية للنجاح في هذا المسعى. ففي عام ١٩٧١ أمرت وزارة الطيران بإطلاق برامج بحوث وتطوير في ٢٧ نوعاً جديداً من الطائرات<sup>(٨)</sup>. ونتيجة للبدء في كل شيء في نفس الوقت لم يبدأ شيء على الإطلاق.

في أثناء الثورة الثقافية (١٩٦٦-١٩٧٦)، علاوة على ذلك، اقتضى الانقضاض على الراديكالية المستلهمة من ما وصلت إليه حملة تشويه على تماسك نظام قيادة القوات الجوية وقدرتها القتالية. فقد شلت الضغوط الفنوية والشعارات التبسيطية القوات الجوية وجعلتها تهمل تدريب الطيارين وعمليات الطيران. فعلى سبيل المثال في عام ١٩٦٤ كان لكل قائد طائرة مقاتلة ١٢٢ ساعة طيران، انخفضت إلى ٢٤ و٥٥ ساعة فقط لكل طيار في عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٠ على التوالي. وكثير من الطيارين لم يكونوا يقومون بأكثر من ٤٠-٣٠ ساعة طيران في السنة، بل إن بعضهم كان يطير أقل من ٢٠ ساعة، ولذلك حدث تحطم الطائرات بمنوال مفزع، حتى أنه بحلول عام ١٩٧٢ كان ٦٦,٢% فقط من طياري القوات الجوية قادرين على الطيران بأمان ليلاً في الطقس الجيد، و ٥١% فحسب يمكنهم الطيران في ظروف ليلية هامشية<sup>(٩)</sup>.

لفترة بدا أن لا شيء ينجح. ففي عام ١٩٧٣ مثلاً دعا زو إنلai Zhou القوات الجوية لتحسين مهاراتها القتالية في خلال سنتين ونصف السنة<sup>(١٠)</sup>. لكن قلة الطيارين جيد التدريب كانت بالغة لدرجة أن القوات الجوية لم تستطع أن تعين سرباً عضوياً واحداً لتوفير الغطاء الجوي في أثناء الصراع المسلح الصيني- الفيتنامي الجنوبي في ٢٠-١٥ يناير ١٩٧٤<sup>(١١)</sup>. وكإجراء مستعجل كان على القوات الجوية أن تنقل قادة مؤهلين من أسراب مختلفة خصيصاً ل القيام بهذه المهام.

وفي سنوات الجيшен هذه عينها شن أنصار ماو الراديكاليون اضطهاداً واسع النطاق في حق مصممي ومهندسي الطائرات، وهي إحدى جماعات "المنتفين" المستهدفة أيديولوجياً. علاوة على أن العلل الفنية واللوجستية، نتيجة "الوجود السياسة في القيادة العسكرية" politics in command، ظلت عبئاً على إنتاج الطائرات. ومن الأمثلة الأكيدة على ذلك المقاتلة جاي-٢، وهي نسخة من الميج-١٩. ففي عام ١٩٧١ ثبت أن ٧ من الطائرات جاي-٢ التي صنعت للبيع للخارج معيبة<sup>(١٠)</sup>. وقد تم تصنيع مناث من المقاتلة جاي-٦سي (وهي النسخة الأكثر تقدماً من هذه الطائرة) قبل أن يصبح التصميم في شكله النهائي، ولذلك كان لا بد من تخصيص ملايين اليوانات لتفكيكها وإعادة بنائها. بهذه الطريقة وما شابهها أهدرت وزارة الطيران ٦٥,٨٪ من أموال البحث والتطوير. وفي عام ١٩٧٢ قال المارشال بي يانينج Ye Jianying، الذي خلفلين بياو Lin Biao في الإشراف على عمليات اللجنة العسكرية المركزية، للوزارة أنه لا يجب أبداً أن "يولد طفل قبل أن يولد أبوه"، لكن دون جدوى. وعلى مدار العقد أطلقت الوزارة، دون القيام بالتحطيط الضروري، سلسلة من "الجهود الفاشلة لوضع الصور النهائية لتصميمات الطائرات"<sup>(١١)</sup>.

والأكثر من ذلك أن المعاهد التابعة لأكاديمية بحوث الطيران (أو الأكاديمية السادسة) حفقت تقدماً مؤسفاً في سعيها إلى تصميمات جديدة. على سبيل المثال لم يستطع المهندسون الصينيون أن يكملوا تصميمات المقاتلتين جاي-٧ وجاي-٨، اللتين كانتا تمران آنذاك بعملية تطوير، إلا بعد أكثر من عشر سنوات من الطيران التجاري التشيكي لنماذجها الأصلية. وفقط في عام ١٩٧٩، أي بعد ثلاثة عشرة سنة من الطيران التجاري لنموذج جاي-٧ الأصلي، وافقت الوزارة على أن تحل جاي-٧ محل جاي-٦<sup>(١٢)</sup>. وقد فشل برنامج بعد آخر في الوصول إلى أدنى المنطبيات أو الالتزام بالمواعيد النهائية.

بنهاية الثورة الثقافية في ١٩٧٦ كانت صناعة الطائرات تتزوج بسبب عذر كامل من الإهمال والصراع<sup>(١)</sup>. ظهرت مشكلات الجودة في دوارات vanes المحركات النفاثة التوربينية للطائرات جاي-تسى. ووجد أن المسامير في الطائرات الهجومية كيو-٥ (المقاتلة والقاذفة) كانت غير مربوطة بإحكام. والأجنحة الدوارة سقطت من المروحيات زد-٥. ووجد المهندسون عيوبًا مزمنة في المقاتلة جاي-تسى والهجومية كيو-٥ وكذلك زد-٥ وشحذوا ١٠٥٠ من هذه الطائرات ثانية إلى المصانع حيث حدد الفنيون آلات العيوب. وقد لخصت القوات الجوية هذه العيوب على أنها "معدات مختلفة ومنتجات رديئة الجودة ومكونات غير ملائمة". علاوة على ذلك لم يكن بمقدور القوات الجوية أن تتحرر من اعتمادها على الطائرات السوفيتية وطرق البحث والتطوير التي أدخلت في الخمسينيات والستينيات، وخلص قادة القوات الجوية الصينية إلى أن التقدم الثوري في تكنولوجيا الطيران الأجنبية زاد من الهوة بين الصين والقوى العسكرية الأخرى.

وبعد سنوات من الكفاح غير المثمر كشفت فحوص رسمية قضايا تدريب عالقة وفشلًا في القيادة. فـ ٥٠٪ من الطيارين لا يستطيعون أن يهبطوا بدقة عن طريق الآلة. وفشل معظم قادة المقاتلtes في إيقان فن إصابة الأهداف من زاوية هجوم عريضة. وبعض أسراب المقاتلtes حققت نسبة ١,٧٪ فقط من ضربات الأهداف الوهمية، ومعظم طيارى الطائرات الهجومية والقاذفة سجلاتهم لا تقل رداءة في مدى الأهداف. وكثير من الطيارين فر صفهم ضعيفة للغاية في إطلاق مدفع أو إطلاق جولة قصف. وما زاد الأمور سوءاً أن ثلث قادتهم يعتبرون غير أكفاء. وقد أكدت نتائج الفحوصات المتواصلة عن كثب مدى المشكلات لكنها أخفقت في التوصل إلى حلول محل اتفاق.

في عام ١٩٧٧ واجه قادة القوات الجوية الكبار تكاليف هذه الإخفاقات وصاغوا خطة من ثلاثة سنوات لبناء القوات الجوية (١٩٨٠-١٩٧٨) لتعتمدها "اللجنة العسكرية المركزية"<sup>(٢)</sup>. ركزت الخطة على تدريب الطيارين ونظم الأسلحة

الجديدة ودعت إلى محاولة جديدة لإنهاء التشوش والمازق. وتعاملت العلاجات المقترحة مع القيادة والانضباط على مستوى الكتبية وما فوقها. وأشارت اللجنة العسكرية المركزية إلى أن المفتاح يكمن في الإصلاحات التنظيمية والقيادية والعلاجات الماوية للعيوب البرنامجية التي اكتسبت قيمة بفضل قدمها.

إن ما حدث بعد تولى دينج زياوينج رئاسة اللجنة العسكرية المركزية عام ١٩٧٧ له أهمية خاصة بالنسبة لنا بسبب تأكيده على تحديث القوات الجوية. ففي أغسطس أمر القوات الجوية بأن تتطور قائلًا إن "حوادث الطائرات المتكررة والأخيرة كانت نتيجة لنقص التدريب ونقص جودة الطائرات". في ذلك الوقت كانت القوات الجوية قد بدأت في إعطاء الطيارين ساعات طيران أكثر، ومقارنة بعام ١٩٧٤ انخفضت نسبة حوادث الطائرات الخطيرة بشدة من ٦٢٪ إلى ٣٪. لكل ١٠,٠٠٠ ساعة طيران بحلول عام ١٩٧٨.

وفي نفس الوقت تقريباً بدأ دينج في الضغط على وزارة الطيران البيروقراطية لإنهاء جاي-٧ بي كبديل عن جاي-٦٠٠<sup>(١٧)</sup>. وفي وقت مبكر من عام ١٩٧٨ أعلنت اللجنة العسكرية المركزية مبدأً موجهاً جديداً: "القوات الجوية يجب أن تحسن قدرات الدفاع الجوي الداخلية بدفع جوى من نقاط استراتيجية كمركز وتقوى قدرتها على توفير الدعم في المعارك البرية والبحرية". ورداً على ذلك دعت الوزارة إلى اجتماع في يوليو ١٩٧٨ لإعادة النظر في برامج البحث والتطوير. وانتهت الجلسة بأمر للتركيز على جاي-٧ بي والبدء في التخطيط لأجيال تالية لتحل محلها.

ونظراً لقناعته بأن القوات الجوية سوف تلعب دوراً أكبر في أي صراع كبير مستقبلي أذاع نشر دينج استنتاجاته العامة حول دورها. كتب دينج: "إن كلّا من الجيش والأسطول يحتاجان إلى غطاء جوى، وإنما فإن قوات العدو الجوية سترتفع في الميدان... إننا يجب أن نمتلك قوات جوية قادرة لضمان الهيمنة الجوية [في الحرب المستقبلية]". وطلب من اللجنة العسكرية المركزية أن "تعطى أهمية

أساسية" لمعنى التفوق الجوى. وفي ١٨ يناير ١٩٧٩، وبعد أن أصبح "الزعيم الأعلى" في الصين، رفع دينج منظوره حول السلاح الجوى إلى عقيدة رسمية للجنة العسكرية المركزية<sup>(١)</sup>: "دون قوات جوية ودون هيمنة جوية سيكون الانتصار في أية حرب مستقبلية أمراً مستبعداً. والجيش يحتاج إلى دعم جوى وغطاء جوى، ودون غطاء جوى سيكون من المستبعد أيضاً كسب أية معركة بحرية ... أعطوا الأولوية للتطوير المستقبلي للقوات الجوية ... أكدوا على الاستثمار في تطوير صناعة الطائرات والقوات الجوية لضمان الهيمنة الجوية".

كان هدف دينج الثانوى، وإن كان غير معلن، من التركيز على القوات الجوية هو أن يؤكد سلطته على ما اعتبره هو ومسؤولون كبار آخرون فراغاً خطيراً من القوات المسلحة. فقد أضفت القيادة الجديدة تقلاً سياسياً خاصاً على القوات الجوية لأن لين بياو Biao انتزع السيطرة على القوات الجوية في بداية انقلابه الفاشل ضد ماو في ١٩٧١. ونتيجة للصراع على السلطة من هذا النوع الذي تضمن القوات الجوية في أثناء الثورة الثقافية سعي قادة الحزب فيما بعد لأن يمسكوا بزمام القوات الجوية أكثر من أفرع القوات المسلحة الأخرى. وفيما بعد أقر ضباط جيش التحرير الشعبي عمل دينج "بازالة سيف داموكليس" من على رأسه<sup>(٢)</sup>، لكنهم اعترفوا بيده بأن بعض القادة السياسيين ما زالوا يشكون في القوات الجوية.

\*تقول الأسطورة إن ملكاً مستبداً اسمه ديوسيوس كان يتمتع بكل مباحث الحياة في قصره، وحدث أن تمنى صديق فقير له يدعى داموكليس أن يحيا هذه الحياة المنعة ولو ليوم واحد. وبالفعل أعطاه الملك مكانه وأمر الجميع بأن يعاملوه معاملة الملك. فأخذ داموكليس يتنعم بأنواع المأكل والمشرب والموسيقى وما إليها وهو يرى أنه لا يوجد من هو أسعد منه في العالم. وفجأة، وعندما نظر لأعلى، وجد داموكليس سيفاً معلقاً بشعرة حسان في السقف فوق رأسه مباشرة فارتعدت أوصاله وطاش عقله عن كل المذاقات المتاحة وأخذ يتمنى الفرار من القصر ومن مكانة الملك وألا يعود إليها ثانية، وهو ما تحقق له بعد أن عاش لساعات الخطر الدائم الذي يعيش فيه الملك تحت رحمة هذا السيف الذي يمكن أن تقطع الشعرة التي تحمله في أية لحظة. [المترجم]

وعلى ذلك فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو: مع التأكيد الكبير الذى أعطى للقوات الجوية بعد عام ١٩٧٧ ماذا حدث بعد ذلك؟ وهنا يمكن لغز حدث عند نقطة تحول فى تاريخ القوات الجوية بجيش التحرير الشعبى.

### بـ- اختيار الأولويات: القوات الجوية فى الثمانينيات

إن ما نراه هنا هو حالة من "السياسة الصغيرة" small politics تعمل في سياق "السياسة الكبيرة" large politics كما يقول الصياغون. فبينما كان دينج على أحد المستويات يرفع القوات الجوية في معاذله الأمنية كان هدفه "الأكبر" والمنافس هو أن يدعم قاعدة سلطته باعتباره زعيم الأمة الأعلى. وبداية من أواخر عام ١٩٧٧ فصاعداً دخلت بكتير فى إعادة اصطدام كبيرة للقيادة وكان دينج يحتاج إلى وقت لكي يستعيد مؤيدوه السلطات التي انتزعها منهم فى أثناء الثورة الثقافية. وقد وسع المنافسون نطاق اشتباكهم ليشمل كل مجالات النظام السياسي والاجتماعي - الاقتصادي. ودينج ورفاقه الذين كانوا في حاجة إلى "جنود" ليحرسوا ائتلافهم أعطوا أولوية قصوى إلى قلب "القرارات الظالمية" عن الموالين، تلك القرارات التي أنتجها راديكاليو الثورة الثقافية. كانت المسألة مسألة إعداد. فقد كان عليه أن يؤهل أكثر من ٣٠٠٠ مسئول كبير ليكونوا جنوداً الأساسيين<sup>(٢٠)</sup>. ومن عام ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ أخرت سياسة القوة والسلطة برامجها لتجديد القوات الجوية.

وفي عام ١٩٨١ فقط بدأت القوات الجوية محاولة تنفيذ خطتها الثلاثية الثانية والثالثة للتدريب والاستعداد القتالي. فأعلنت التغييرات الأساسية التي ستتخذها القوات الجوية، ودينج باعتباره رئيس اللجنة العسكرية المركزية اختار قادة القوات الجوية وأثنى على "تنفيذهم الصارم للأوامر والمحظورات". وقال ابن "القوات العمل والانضباط"<sup>(٢١)</sup>. ونتيجة لرعاية دينج لها حتى قيادة القوات الجوية صناعة الطائرات مجدداً لأن تعمل على تحقيق إنتاج وأداء عاليين.

لكن ما حدث في برامج القوات الجوية كان محبطاً جداً للقيادة العليا العسكرية. فمن أجل الاستهلاك العام أظهرت وحدات القوات الجوية وصناعة الطائرات وكان بها نشاطاً كثيفاً، بينما هم يتجاذبون إلى مناورات التأثير التقليدية: الاجتماعات والتقاهات والدراسات والقارير التي توصي بمزيد من الاجتماعات ومزيد من الدراسات. فعلى سبيل المثال رعت القوات الجوية سلسلة من الدراسات النظرية وأصبح أعضاؤها أساندة في المقوله البديهيه: "الهيمنة الجوية تلعب دوراً مهماً أكثر فأكثر في ظل الظروف الحديثة. على الرغم من أن الهيمنة الجوية لا تستطيع أن تقرر نتيجة الحرب فإنها تحدث تأثيراً كبيراً على مسار ونتيجة الحرب"<sup>(٢٢)</sup>. وفي الظاهر كانت القوات الجوية على الطريق الصحيح، لكن في الواقع كانت واقفة بلا حراك.

من جانبهم ردّ القادة في صناعة الدفاع أقوال دينج فأخذوا يعطون أولوية عالية للقوات الجوية. لكن حتى ١٩٨١ اعترف مدير لجنة علوم وتقنيولوجيا الدفاع الوطني NDSTC زانج أيينج Zhang Aiping بأن القوات الجوية كانت إحدى الحلقتين الضعيفتين في الجيش الصيني وحث صناعة الطائرات مجدداً على إنتاج أسلحة متقدمة<sup>(٢٣)</sup>. ومرة أخرى نجد أن الأعمال لا تتطابق مع الكلام الرسمي.

في مارس ١٩٨٣، ومن المفترض أنه في أثناء حالة من الإحباط، لكن فنياً كانت الأوامر والمنظمات مطبقة، دعت لجنة العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني COSTIND التي حلّت محل لجنة علوم وتقنيولوجيا الدفاع الوطني في العام الماضي إلى مؤتمر حول صناعة الدفاع الوطني<sup>(٢٤)</sup>. في هذا الاجتماع طلبت اللجنة العسكرية المركزية من وزارة الطيران أن توضح مدخلها إلى "تجديد جيل وتطوير جيل وإجراء دراسة قبلية على جيل [من الأسلحة والطائرات الجديدة]". ووجه يانج شانجكون Shangkun نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية لجنة العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني إلى "إنعاش صناعة الطائرات" وأضاف زانج أيينج Zhang Aiping الذي أصبح الآن وزير الدفاع أن الوزارة يجب أن "تضمن النجاح في النظم الأساسية وتضفي أهمية أكبر على البحث العلمي والاستعاضة عن الأسلحة البالية.

بحلول منتصف الثمانينيات كان على اللجنة العسكرية المركزية أن تواجه الحقائق، فأعادت النظر في أولويات سياساتها وأخيراً أصلحت سياسة تدبير الأسلحة. أولاً لقناعتها بأن الحروب التقليدية المحلية في ظل الردع النووي هي الأكثر احتمالاً في المستقبل قررت اللجنة العسكرية المركزية أن برامج البحوث والتطوير حول الأسلحة التقليدية يجب أن تأخذ أسبقية على الأسلحة الاستراتيجية. ثانياً كان الجيش موجهاً إلى تقوية قواته التقليدية القائمة وإنتاج أسلحة جديدة. ثالثاً ومع أن الأسلحة الأرضية تسقط في الأصل على هذه القوات فقد أعطيت القوات الجوية والبحرية الآن أكثر الموضع أهمية. فمن بين كل الأفرع أعطيت القوات الجوية الأولوية الأولى، لكن ذلك، كما سنرى، لم يقدر له أن يدوم<sup>(٢٦)</sup>. وقد كانت النتيجة الفورية لهذا المرسوم السياسي هي إيقاف برامج الصواريخ الباليستية المطلقة من الغواصات SLBM والغواصات التي تعمل بالطاقة النووية.

في غضون ذلك حددت اللجنة العسكرية المركزية مهام القوات الجوية المستقبلية في وقت الحرب على أنها: تدافع عن النقاط الاستراتيجية وتتوفر الغطاء الجوي للنشر الاستراتيجي للقوات الضخمة، وتحقق هيمنة جوية في مسارح العمليات الأساسية لدعم الجيش والأسطول، وتشن هجمات مفاجئة على أهداف العدو ذات القيمة العالية، وتشارك في الهجوم المضاد النووي، وتجري استطلاعات جوية استراتيجية. كما وجهت اللجنة العسكرية المركزية القوات الجوية أيضاً إلى إعداد الدفاعات ضد الغارات الجوية ودعم الأفرع الأخرى التي تواجه غزوًا بريًا أو تشن هجمات مضادة<sup>(٢٧)</sup>. وقد كان من نتيجة هذا التوجيه، وهو ما لم يلحظ في ذلك الوقت، أنه أعطى الترخيص للقوات الجوية بأن تصوغ استراتيجية، وهي الاستراتيجية التي ستكتمل في التسعينيات.

كان من أسباب الفشل في ملاحظة التغير الاندفاع في النشاط على جبهة الإنتاج. وبالتوافق مع مهامها الاستراتيجية الجديدة وأولوياتها التسلحية بدأت القوات الجوية في صوغ سلسلة من توجيهات تدبير الأسلحة والخطط متعددة

السنوات. أكدت هذه الخطط على الدفاع الجوى الداخلى وأدرجت عدداً من المشروعات ذات الأولوية العالية: الصواريخ أرض-جو، وطائرات الاعتراف متوسطة/بعيدة المدى التى تعمل فى كل أنواع الطقس، ونظم الإنذار المبكر، والمعدات المضادة الإلكترونية، ونظم القيادة والسيطرة الآلية. كان من المفترض أن تجرى القوات الجوية بحوثاً على أسلحة الدفاع الجوى والقاذفات بعيدة المدى التى يمكن أن تطلق صواريخ كروز. ومع ذلك ركزت برامج البحث والتطوير على المقاتلات والقاذفات-المقاتلة وصواريخ أرض-جو إتش كيو-٢٧، ونظام الملاحة لقاذفة المتوسطة إتش-٦، ونظام رادار من نوع جديد، وطائرة استطلاع بدون طيار، وإلكترونيات طيران للمقاتلات<sup>(٢٨)</sup>.

وفضلاً عن ذلك فقد بدأ الأسطول الجوى فى الثمانينيات فى النمو، مع أن الطائرات القديمة ونظم التسليح وبرونوكولات التدريب أضفت من استعداده القتالى. وفي محاولة الرد على التغييرات الثورية فى الطيران العسكرى الغربى وجدت القوات الجوية نفسها واقعة بين مطالب القيادة بإجراء تحسينات سريعة وإصرار العهد المأوى على الاعتماد على الذات. وأدى التوفيق الناتج عن تضييق تعريف الاعتماد على الذات من أجل الشراء الفورى للطائرات، مع توسيع معنى سياسة الباب المفتوح لدينج زياوبنج للسماح بشراء أسلحة تطلق من الجو وإلكترونيات طيران من الخارج. اتضحت أبرز تجلٍ لهذا التوفيق فى عام ١٩٨٦ عندما وقع اتحاد من الشركات الأمريكية تقوده شركة جرومانت Grumman صفقة لتركيب إلكترونيات الطيران على ٥٥ مقاتلة جاي-١٤ى. كما وقعت دول غربية أخرى عقوداً لتطوير كل من إلكترونيات الطيران والأسلحة<sup>(٢٩)</sup>.

في نفس الوقت تقريباً قام دينج بأخر محاولاته الحقيقة للتمسك بالاعتماد على الذات في بناء القوات الجوية. كان الحل الأولى عنده هو أن القوات الجوية يجب أن تتصرف بيتهما. قال دينج إن "العدد الإجمالي للعاملين في قواتنا الجوية ربما كان الأكبر في العالم"، وفقط بعد تفضيلات حقيقة في عدد العاملين والطائرات

القديمة يمكن للقوات الجوية "أن ترفع كفأتها بالفعل". شن دينج هجوماً على الضباط الذين بحثوا عن حلول في الشراء من الخارج: "كيف تتحملون شراء كثير من الطائرات المتقدمة؟ ... ستفتقر سريعاً بعد شراء قليل من الطائرات"(٣٠). فالتأكيد على الكفاءة غطى على محاولة التوفيق الأساسية. ومع ذلك ظل الاعتماد على الذات هو السياسة المعتمدة، لكنها استبعدت فقط شراء الطائرات الأجنبية.

لكن هذا القيد لم يدم طويلاً. كان التقادم السريع للمعدات يسرع أسرع من عمليات التدبير وهو جعل سياسة الاعتماد على الذات المعدلة غير قابلة للتطبيق(٣١). ففي عام ١٩٨٨ كان ٤٨,٨% من الطائرات و ٥٣,٩% من محركات الطائرات و ٤٢% من أنظمة الرادار و ٥٠% من صواريخ أرض-جو إتش كيو-٢ و ٤٢% من موقع توجيه صواريخ إتش كيو-٢ لا تعمل. وحالة اليأس هذه أعادت تدريب الطيارين وقللت أكثر من الاستعداد القتالي.

لهذه الأسباب وغيرها، على الرغم من محاولتها الالتزام بتعليمات دينج، اضطررت اللجنة العسكرية المركزية في النهاية إلى مواجهة هذه الإخفاقات، لكنها لم تستطع أن تلقى اللوم مباشرة على السياسة أو افتراضها أن القوات الجوية يمكن أن تحدث نفسها سريعاً بشكل مستقل. وكما فعلت كثيراً في الماضي خلصت القيادة العليا أولاً إلى أن عيوب الإدارة ونقص الميزانية كانا الملومين. وانصياعاً لذلك دعت القوات الجوية إلى "خفض المعدات وإعادة تحديد ساعات الطيران وتمييز وحدات الخط الأول المقاتلة عن الوحدات الأخرى والتخلص من المعدات البالية"، ولفترة بدأ أن تنفيذ هذه التغييرات سيصنع فرقاً. فمقارنة بعام ١٩٨٩ زاد الاستعداد في ١٩٩٠ في معظم القطاعات الرئيسية: الطائرات والمحركات ونظم الرادار والصواريخ أرض-جو وموقع توجيه الصواريخ.

بعد ذلك قامت لجنة العلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني COSTIND بدفع وزارة الطيران إلى توسيع تدبيرها للطائرات. وقد كانت قائمة المطالب المعدلة مقنعة وطمودة جداً: خمسة أنواع من مقاتللات الإحلال، ثلاثة

فاذفات-مقالة جديدة، خمس مقالات تحت التطوير أو تحت الدراسة، وأنواع جديدة من طائرات اليجوم البرى. وأطلق وزارة الطيران العمل فى الجيل التالى من صواريخ أرض-جو وجوجو<sup>(٣٣)</sup>. وفي أوائل التسعينيات كانت نظم الإحلال الأولية قد بدأت تدخل فى المخزون وبدا أن القيادة العليا دخلت فى حالة ارتخاء.

في ذلك الوقت كان المخططون الاستراتيجيون ومتخصصو الاستخبارات بجيش التحرير الشعبي قد بدأوا في مراجعة التوازن الاستراتيجي. حيث قيموا التهديد المستقبلي ليحوم مفاجئ من قوة عظمى على مناطق الصين الساحلية واقترحوا رذا منسقاً تلعب القوات الجوية فيه الدور المحوري. وذهبوا إلى أنه في خلال عقود يمكن للولايات المتحدة أو أية قوة عسكرية أخرى، وحتى اليابان أو الهند، أن تشكل ذلك التهديد، وأن خطر توجيه ضربة خاطفة أو جراحية ضد الأهداف الصينية الاستراتيجية سيكون وارداً جدًا في أثناء الأزمات المتتصاعدة. كما حذروا قادتهم من انتقال الأسلحة المحمولة جواً المتقدمة من الغرب وروسيا إلى جiran الصين وخصوصها الممكنتين. وعبروا عن اعتقادهم بأن هذه الأسلحة تفوق أسلحة الصين واستشهدوا بالهند كمثال لقوة العسكرية التي تحول من القدرات الجوية الدفاعية إلى الهجومية. وذكروا أن جيش التحرير الشعبي لا يملك إلا قوات جوية دفاعية، بل إنه ضعيف في ذلك<sup>(٣٤)</sup>. معنى ذلك أن تكنولوجيا الطيران الجديدة كانت توسيع الفجوة التكنولوجية أكثر في غير صالح الصين.

وفي مايو ١٩٩٠، وفي أثناء ارتفاع مد التقييمات التي ركزت على القوات الجوية، دعا نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية يانج شانجكون Yang Shangkun توجيهات بيروقراطية تردد توجيهات الماضي بـ"تسريع تطوير معدات القوات الجوية"<sup>(٣٥)</sup>. إن دعوة يانج وتوجيهات اللجنة العسكرية المركزية الناتجة عنها التي تصلح لكل الأغراض كررت توجيهات دينج منذ عقد مضى. على الرغم من موجة النشاط في الثمانينيات كانت النتيجة بإيجاز قوات جوية أضعف مقارنة بها في بداية العقد. إن المسؤولين الذين يفرضان أنفسهما هما: لماذا وما الذي أدى إلى نقطة التحول في القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي؟

## ج- نقطة التحول وظهور استراتيجية القوات الجوية

إن البحث عن إجابة لذين السؤالين يعيينا إلى منتصف الخمسينيات، وهي فترة تميزت بالتغيير الاجتماعي القسري والموارد المقيدة. من ذلك الوقت وحتى الثمانينيات دشن ماو تسي تونج وورثته حملة لإنشاء ترسانة نووية وصاروخية، وكما لاحظنا فقد غطى هذا الهدف على أي مسعى ثابت لتحديث القوات الجوية. وحتى في أثناء الثورة الثقافية حاول ماو أن يحمي برامج الأسلحة الاستراتيجية التي بدأها من الاضطراب<sup>(٢٤)</sup>، بينما أغلقت معظم برامج البحث والتطوير على الأسلحة التقليدية. فلم يكن هناك التزام قومي تجاه القوات الجوية أو غيرها من البرامج التقليدية الأخرى يماثل الالتزام بالبرنامج الذي صنع القبلة وأنظمة إطلاقها الصاروخية.

وعلى مدى ربع قرن كانت صناعة الدفاع تتلقى رسائل مشوشة ومحاتطة. على الرغم من أن المناشدات الطقوسية إلى تعزيز القوات التقليدية ظل الهدف الرئيسي للصناعة هو تطوير الأسلحة النووية ونظم إطلاقها، والجميع كانوا يعرفون أن هذا الهدف كانت له أسبقيّة على كل الأهداف الأخرى. فالمال والخبرة والدعم السياسي يقصون القصة الحقيقة، وذهبت الترقّيات إلى أولئك الذين تركوا بصمتهم في البرامج الاستراتيجية. ولم يهتم إلا القليلون بصناعة الطائرات، والجميع كان يعرف ذلك، خاصة أولئك الذين كانوا يعملون في وزارة الطيران المنقذة دائمًا.

وعندما انتابهم الفلق حول الأسلحة التقليدية في السبعينيات والسبعينيات فضل ماو ومساعدوه القوات البرية التي كانوا على دراية أكبر بها. ومن خلال وضع القوات البحرية والجوية في مكانة ثانوية رددوا بيان مهمّة جيش التحرير الشعبي الذي شدد على "الدفاع الجوي الداخلي ودعم عمليات الجيش والأسطول". وعندما لم ترق الأسلحة التقليدية إلى مكانة الأولوية في النصف الأخير من الثمانينيات التي اندلعت مع فيتنام ودول أخرى من جنوب شرق آسيا حول ملكية جزر سبراتي

في بحر الصين الجنوبي ظللاً على كل التخطيط القائم وشكك في الأولوية المقررة لقوات الجوية وتجهيز القوات البحرية<sup>(٣٥)</sup>. ويجب أن نلاحظ أن هذه التناقضات المتكررة عطلت كل برامج الأسلحة التقليدية وتعد من الأسباب الأساسية في سلسلة إخفاقات القوات الجوية.

وإضافة إلى قلة التركيز على القوات الجوية بسبب الأولويات الاستراتيجية والبحرية، كان على الجيش الصيني أن يتحمل التغيير الكبير في السياسة في أوائل الثمانينات، ذلك التغيير الذي حمل الاقتصاد الأمة إلى الإنتاج المدني. فبعد عودته إلى السلطة استبعد دينج إمكانية حدوث صراعات وشيكة وأمر بتغيير شبه كامل لاقتصاد الاقتصاد<sup>(٣٦)</sup>. تلا ذلك تخفيضات حادة في ميزانية الدفاع، وانخفاض نصيب جيش التحرير الشعبي من ميزانية الدولة السنوية من ١٨,٥٪ عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٨٪ عام ١٩٨٩<sup>(٣٧)</sup>. وجاء انحسار المد عن صناعات الدفاع بدوره ليفت في الروح المعنوية لقوة العمل الشاعرة بعدم الأمان في مصانع الدفاع العاطلة. وببدأ العمال والموظفوون الأكثر تأهيلًا يتسربون إلى القطاع غير الحكومي بحثاً عن الأجور الأعلى والفرص المهنية الأفضل. وفي صناعة تقوم على التضحيه بالذات والهدف السامي أدى تقادف المال الجديدة وتحول الدافع المتتسارع إلى إضعاف أية محاولة أخرى منسقة لقوى القوات الجوية. وقد شبه بعض الضباط الصينيين الأولوية المتزايدة للقوات الجوية في جيش آخذ في التراجع بملء حوض بالماء على سفينة غارقة. بالنسبة لجيش التحرير الشعبي يمكن للتهديدات الخارجية الممكنة أن تتحول إلى حقيقة بين عشية وضحاها. وبالنسبة لدینج كانت هذه "العشية وضحاها" تبعد عقوداً، وكذلك كان حلمه بالاعتماد على الذات.

إن الثورة في الأسلحة المطلقة من الجو air-delivered weapons وصلت الولايات المتحدة إلى ذروتها في حرب الخليج عام ١٩٩١ بددت رضا بكين. فالوقت لم يعد حليفها. والخطر المحتمل كان الزوال الشامل وربما الدائم نتيجة لأن دفاعات الصين الجوية لا تستطيع أن تمنع الهجمات المفاجئة في عمق

الأراضي الصينية<sup>(٣٩)</sup>. فلا الهجوم ولا الدفاع كان خياراً فعالاً على اعتبار حالة القوة. وقد حل بعض المحللين الاستراتيجيين إمكانية مثل هذه الهجمات في سياق مواجهة مستقبلية بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان، وأفردوا احتمالاً أكبر لأعمال عدوانية مستقبلية مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تزيدها التوترات عبر المضيق<sup>(٤٠)</sup>. ومع تدفق تقارير هزيمة العراق على مكتبه حاول نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية يانج شانجكون أن يحجب التأثير النفسي على جيشه الذي أحدهه الانتصار بقيادة الولايات المتحدة: "إن هذا النموذج [حرب الخليج] ليس عالمياً. فلا يمكن على الأقل أن يطبق في دولة مثل الصين بها الكثير من الجبال والغابات والوديان والأنهار. وثمة خاصية أخرى لهذه الحرب وهي أن القوات متعددة الجنسيات كانت تواجه عدواً ضعيفاً جداً<sup>(٤١)</sup>".

بالنسبة للقوات الجوية جاءت العمليات الجوية في حرب الخليج كدعوة عنفية للبيضة. فعلى مدى عقود كانت القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي تعطى فقط مهمات عملية وتكnickية لتوفير الغطاء الجوي والدعم النارى للفرعونين الآخرين فى العمليات المشتركة. فلم يكن لها استراتيجية مميزة تخصها، مع أنها راعت دراسات استراتيجية وحلقات دراسية حول تطبيق مفهوم ماو حول الحرب الشعبية "فى الظروف الحديثة". وفي النصف الأخير من الثمانينيات بدأت اللجنة العسكرية المركزية تعطى القوات الجوية مهاماً دفاعية إضافية، لكن هذه المهام أبرزت أكثر الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والصين وأجبرت مخططى القوات الجوية على توسيع بحوثهم لغطى الاستراتيجيات الجوية الأجنبية. وخلصوا إلى أن فرعيهم يجب أن يؤمن توجيه الاستراتيجى الخاص، وأن الشرط الرئيسي للتطبيق الناجح لهذه الاستراتيجية يكمن فى التكنولوجيا، بمعنى المعرفة المتقدمة وليس فقط المعدات الجديدة<sup>(٤٢)</sup>.

ومن أواخر السبعينيات فصاعداً كان دينج زياوبنج قد أصدر سلسلة من أنواع جيئات تحديد المهام القتالية للقوات الجوية. قال دينج: "إن الدفاع النشط فى ذاته

لا يقتصر بالضرورة على المفهوم الدفاعي ... فالدفاع النشط يضم أيضاً عنصراً هجومياً. فإذا نحن هوجمنا فإننا بالتأكيد سنرد بالهجوم ... إن القاذفات التي تملكها القوات الجوية تمثل أسلحة دفاعية ... إننا يجب أن نمتلك ما يمتلكه الآخرون، ومن يسعى إلى تحطيمنا سوف يتعرض للانتقام". كانت رسالته المتوترة تدعى القوات الجوية للتحول من موقف دفاعي خالص إلى موقف دفاعي-هجمي مشترك. وبعد تحررهم من قيود التفسير التقليدي للحرب الشعبية شرع استراتيجيو جيش التحرير الشعبي في تقييم منظم "المفهوم الصيني" عن الردع. لقد أمعنوا النظر في كتابات الغرب حول حروب التكنولوجيا المتقدمة وخلصوا إلى أنه من أجل التحرك في اتجاه حالة القوات المجمعة أو المشتركة يجب أن تضيّف القوات الجوية عناصر هجومية أكثر (٤٢).

هذه الخلاصة بدورها دفعت بحوثاً أكثر. افترض استراتيجيو القوات الجوية أن الصين ستظل تواجه تهديدات عسكرية إقليمية. وفي إطار العمل في الاستراتيجية العسكرية "الدفاع النشط" بدأ هؤلاء في تفصيل الاستراتيجية الجوية الأولى للأمة لمجابهة تلك التهديدات. راجعوا السياسة الدولية وال العلاقات العسكرية وسيناريوهات القتال الممكنة والمهمات الحالية وقدرة الصين الاقتصادية والصناعية والقدرات الحالية للقوات الجوية (٤٣). وأبعد من ذلك افترض استراتيجيو جيش التحرير الشعبي أن الحروب الأكثر احتمالاً ستكون محدودة ورأوا أن النهاية الجوية شرط للانتصار. وقالوا إن هذه الحروب تبدأ عادة بضربات جوية، وبالتالي فإن قوّة السلاح الجوي سوف تقرر "مصير الدولة" (٤٤).

أكّدت الاستراتيجية الجوية المنشورة على كل من متطلبات وتقنيات السلاح الجوي واعتبرت الاثنين مترابطين ومتناطعين. ونتيجة لتأثيرها بأراء الاستراتيجيين أعلنت اللجنة العسكرية المركزية أنه بنهاية القرن العشرين يجب أن تكون القوات الجوية قادرة على تمجيد الحروب الداخلية وحالات الطوارئ مختلفة الأنواع وتعمل استعدادات للتوسيع السريع في حالة الحرب الشاملة (٤٥). ومن باب الترحيب

بهذا الإعلان أصدرت القوات الجوية شعارها الخاص الذي يدعو إلى "الرد السريع" والتنسيق المتكامل والقتال في العمق. ولا يخفى أن العبارات "الرد السريع" و"التنسيق المتكامل" و"القتال في العمق" كان يتردد فيها صدى ورقة الدفاع الأمريكية، لكنها عندما تؤخذ معاً وتقارن مع البيانات السياسية السابقة نجد أنها شرِّبت استراتيجيات القوات الجوية الجديدة بجوهر أكبر ووفرت التغطية لتفكير أكثر جرأة. بدأت القوات الجوية تأخذ موقعها الأساسي المطلوب في استراتيجية كبيرة واتجهت الآن إلى تنفيذها.

ذلك الموقف، عندما تم تفصيله بالكامل، عدل التفسيرات السائدة للدفاع النشط، مع أن ترجمة ذلك الموقف إلى نتائج حقيقة أثبتت أنها مراوغة على مدار التسعينيات. فجيش التحرير الشعبي ما زال يستبعد الضربات الجوية الوقائية، خاصة ضد الخصوم الأكثر قوة، وتمسك فحسب بسياسة الانقام الكلامية. لكن القوات الجوية كانت تدرك مصيرها إذا طلب منها أن تقف سلبية كلية في أثناء الضربة الأولى<sup>(٤)</sup>. فإذا ما ضربت القوات الجوية لن يتبقى شيء للرد على الضربة الثانية، ومن هنا بدأ التعديل.

إن "الرد السريع" يمكن أن يمثل جزءاً من مهمة توجيه الضربة الثانية الفورية كشرط للرد، أو حتى البقاء. علاوة على ذلك يمكن "التنسيق المتكامل" أن يبدأ مع التحذير الأول ويعطى للقوات الجوية الامتلاك والسيطرة على أسلحة تكنولوجية متقدمة مختلفة في الحرب التقليدية. وهذا "التنسيق" يمكن أن يستمر طوال الصراع ويتضمن جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية، وتنفيذ القيادة والسيطرة والاتصالات، وتنظيم الوحدات المقاتلة ذات الأسلحة المختلفة في العمليات المشتركة، وضمان دعم لوجستي دائم.

ومن خلال الدعوة إلى "التنسيق المتكامل" أعطت اللجنة العسكرية المركزية للقوات الجوية السلطة لأن تدير المجموعات الجوية القاذفة بعيدة المدى وتشرف على المراحل الأولية من العمليات المشتركة مع الأفرع الأخرى وبين الوحدات

المقاتلة الجوية المتمركزة في مناطق عسكرية مختلفة<sup>(٤٧)</sup>. واللجنة العسكرية المركزية ذاتها سوف تصدر الأوامر من خلال نظام قيادة وسيطرة مزدوج لنشر كل الوحدات المقاتلة الجوية، بمعنى أن كل الوحدات الجوية على مستوى الفيالق والفرق ستوضع تحت الإدارة المشتركة لقيادة القوات الجوية وقيادات المناطق العسكرية السبع الكبرى. والوحدات المقاتلة الاستراتيجية أو في المسرح في العمليات الكبيرة سوف تتعامل مباشرة مع قيادة القوات الجوية، بينما توجه الوحدات المقاتلة التكتيكية في العمليات الداخلية من جانب قادة القوات الجوية في المناطق العسكرية الكبرى.

وفي نفس الوقت فإن المطلب المفترض المتمثل في القيام بعمليات على منطقة جغرافية واسعة قاد القوات الجوية إلى اعتناق مفهوم "القتال في العمق"، وكان التفكير الكامن خلف هذا المفهوم هو الذي اختبر الحدود العملية لمنع الضربة الأولى. (لا بد أن نلاحظ من البداية أن القوات الجوية لم تتبين أو حتى فكرت في استراتيجية وأن كثيراً من عناصر سياسة "الدفاع النشط" التقليدية ظلت دون مساس. وبدلأ من ذلك تلتزم القوات الجوية بمبدأ "النشر الخفيف في المقدمة والضخم في المؤخرة"). وطبقاً للصياغات المبكرة لمبدأ القتال في العمق لن يسمح للجيش بالضرب إلا بعد أن يوجه العدو الضربة الأولى، والاستراتيجية المبنية تتضمن أنه في الاشتباك الأول يمكن التضحية بالقوات الأمامية. والقوات الجوية ستشمل كل قافاتها وطائرات النقل ومعظم الطائرات الهجومية إلى الخلف، وهكذا يمكن خسارة المقاتللات المتمركزة على الخط الأمامي فقط.

ومع ذلك حتى هذه المقاتللات سيتم نشرها لتعظيم فرص بقائها. فالمجموعات الجوية المقاتلة سترى في جميع أنحاء البلاد بينما ستترك القاذفات والطائرات الهجومية في المؤخرة كرادع للضربة الثانية<sup>(٤٨)</sup>. ومن أجل تسهيل سياسة النشر تم تقسيم الوحدات المقاتلة الجوية إلى ثلاثة أنواع: مجموعات الرد السريع الجوية، والمجموعات الجوية اليقظة، والاحتياطي الاستراتيجي<sup>(٤٩)</sup>.

كان قادة القوات الجوية يعرفون بالطبع أن ثمة انقطاعاً يوجد بين هذه التصريحات السياسية والواقع القتالي. وكإجراء مؤقت طلب من المجموعات الجوية الحدودية أن تموه طائراتها وتقلاها إلى ملاجئ شبه مسلحة، مع أن قادة هذه المجموعات يدركون عبئية مثل هذه الإجراءات في الحفاظ على الطائرات من هجوم طويل بذخيرة متقدمة دقيقة التوجيه. تلا ذلك بسرعة إجراءات أخرى لزيادة فرص النجاة والاستعداد. فاختارت القوات الجوية طرفاً سريعة ومواقع بديلة أخرى كمدارج طوارئ لتفريق الطائرات الحدودية، وبدأت في تطوير معدات لإعادة تزويد المقاتلات بالوقود على الطرق السريعة في حالات الطوارئ. ومع ذلك فمن غير الواضح كيف اختررت هذه الإجراءات أو كيف يمكن أن تتفق في ظروف القتال؟

وقد وافقت اللجنة العسكرية المركزية أيضاً على بناء شبكة دفاع جوي وطنية. وطالبت الخطط بالتعاون العسكري والمدني للتقليل والتعافي من التأثير التدميري للغارات الجوية، وبدأت الاستعدادات لصياغة قانون جديد للدفاع الجوي الوطني أقرّ بعد سنوات قليلة<sup>(٥٠)</sup>. وكما هو الحال مع الوحدات المقاتلة تم نشر نظم الدفاع الجوي بحيث يكون "قليل منها" على الحدود و"غالبيتها" في مناطق خلفية محددة. ودعت اللجنة العسكرية المركزية مؤخرًا إلى تقوية شبكة الدفاع الجوي أكثر عند النقاط الاستراتيجية والمطارات في مناطق المسرح الواحد والمسارح المتعددة<sup>(٥١)</sup>.

ونتيجة لانتقال إلى وضع هجومي-دافعي مشترك أخذ التوازن يميل باطراد نحو الهجوم. هذا التحول المستمر سرعانه التكتيكات الالزمة للدفاع ضد الهجمات على أهداف المسرح وإعادة توزيع المجموعات الجوية كوحدات صد مناطق العدو الخلفية<sup>(٥٢)</sup>. وتدرجياً، لكن بدون جمجمة، حدثت تغييرات مهمة في العقيدة العسكرية الصينية، لكن لم يكن ثمة تمييز واضح بين الضربة الفعلية والتحذير من هجوم كسب لإطلاق القاذفات المتمرزة في الخلف.

علاوة على ذلك استمرت التغييرات والمناقش على أعلى المستويات. فما زال بعض الاستراتيجيين يشكرون في صحة الاستراتيجية الحالية في حرب محدودة

تضمن استخدام الأسلحة المتقدمة. يقلل هؤلاء من شأن الحكمة المتنضمة في التغيير الجزئي نحو استراتيجية هجومية نشطة. فأسلحة القاذفات دقيقة التوجيه وصواريخ كروز، كما يجادلون، يمكن أن تتفادى هجمات مفاجئة في عمق الصين، على الرغم من المدى أو الاتساع المتنضمن في المعركة في العمق يمكن ل بهذه الهجمات أن تبيّد أية قوات انتقامية وإجراءات مضادة وتترك القيادة بلا خيارات عملية في آية أزمة متقدمة<sup>(٥٣)</sup>. واللحجة حول تأثير الأسلحة المتقدمة ما زالت غير مستقرة وأصبحت نقطةً مركزيةً في الدراسات الاستراتيجية في أواخر التسعينيات.

#### د- التأثير على توفير السلاح

لغلق الفجوة بين الخطط والأداء استنجد محلو جيش التحرير الشعبي من دراساتهم ونقاشاتهم ضرورة تجديد بناء القوات. فلا بد من تقليل العدد الكلى للطائرات والعاملين في القوات الجوية، ولا بد من مراجعة تركيب وحجم الوحدات المقاتلة الرئيسية بالقوات الجوية وتسلیحها. وإلى جانب اشغالها بتعزيز الدفاعات الجوية انتاب القوات الجوية القلق من قدرتها الضعيفة على الهجوم البري. فعلى مدى عقود كان أكثر من ٧٠٪ من طائراتها العسكرية مقاتلات، والباقي قاذفات وطائرات هجومية (قاذفات مقاتلة) ومرحبيات وطائرات نقل<sup>(٤٤)</sup>. وتمشياً مع الاستراتيجية الجديدة بدأت القوات الجوية تعدل تلك النسب وتحيل أعداداً كبيرة من الطائرات القديمة إلى التقاعد. ومع أن المقاتلات ما زالت تحقق أعداداً طائرات الهجومية والقاذفات بشدة فإن النسبة أخذت تتغير وتدخل في الخدمة أعداد كبيرة من طائرات الاستطلاع والطائرات المضادة الإلكترونية وطائرات الإنذار المبكر وطائرات إعادة التزويد بالوقود وطائرات النقل<sup>(٤٥)</sup>.

رحب الاستراتيجيون بشكل خاص بالاهتمام الأكبر الذي أعطى للطائرات الهجومية. وقالوا إن كل القوى العسكرية الرائدة تحافظ على هذه الأولوية. ويجادل

هؤلاء بأن الطائرات الهجومية التي يمكن إعادة تزويدها بالوقود في الجو والمزودة بصواريخ كروز دقيقة التوجيه تطابق القاذفات في المدى والدمار. ومع القراءة الأكبر على المناورة يمكن للطائرات الهجومية أن تساعد في رد المعتدين. وفي حين يمكن لعدد معين من القاذفات الاستراتيجية أن تعزز الردع وتربك حسابات العدو الاستراتيجية، يمكن للطائرات الهجومية أن تقوم بالمهمتين معاً وفي المستقبل يجب أن يفوق عددها عدد القاذفات المنتشرة. هذا القلب المخطط في نسب الطائرات له مبرر سياسي أيضاً. فأى نمو ملحوظ في أسطول القاذفات الاستراتيجية الصيني ربما يزيد شكوك جيرانها ويثير سباق تسليح<sup>(٥٦)</sup>. وقد اعتبرت الطائرة الهجومية القادرة نورياً طائرة شبه كاملة تزيل الحدود بين الهجوم والدفاع وبين الانتقام والضربة الأولى.

وهكذا تفاعلت التغييرات في الاستراتيجية على نحو متام مع التحولات في تدبير الأسلحة. ووضعت القوات الجوية برامج تدبير قصيرة المدى (خمس سنوات) ومنتوسطة المدى (عشر سنوات) وطويلة المدى (عشرين سنة)<sup>(٥٧)</sup>، لكن قبل أن يكونوا جاهزين للإعلان عن تلك الخطط اضطروا لإعادة صياغتها. وأخيراً في ١٩٩٢ تم تبني سياسة تدبير جديدة: بحوث وتطوير أكثر وإنتاج أقل والتركيز على المعدات الأساسية. وفي محاولة منها لتحديث نظم الأسلحة الجوية أكدت القوات الجوية على صواريخ أرض-جو، والمقاتلات بعيدة المدى التي تعمل في كل أنواع الطقس، ونظم القيادة والسيطرة والمعلومات، وطائرات الإنذار المبكر وطائرات إعادة التزويد بالوقود في الجو، وقدرات الهجوم البري مع التركيز على صواريخ كروز دقيقة التوجيه المحمولة جواً. وفي نفس الوقت بدأت القوات الجوية أيضاً في تحديث قاعدتها المعرفية الفنية والاستراتيجية<sup>(٥٨)</sup>: لقد تعلم القادة الصينيون الدرس من الغرب: ابن البنية التحتية التقنية والصناعية أو لاً.

وفي أوائل عام ١٩٩٣ وبعد مراجعة مطولة "الدروس" حرب الخليج دعت اللجنة العسكرية المركزية إلى إحداث تغييرين رئисيين بحلول عام ٢٠٠٠: تحويل

الجيش من الاعتماد على القوة البشرية وال الحرب الشعبية إلى اعتماد أكبر على العلم والتكنولوجيا، وخطط تحويل للاستعداد العسكري من كسب حرب داخلية تقليدية إلى كسب حرب داخلية تكنولوجية<sup>(٩)</sup>. كما قلل استراتيجيو جيش التحرير الشعبي من إمكانية نشوب حروب إقليمية أو عالمية واعترفوا بأن التغييرين أبرزوا الفجوة بين القوات الجوية الصينية والغربية.

وقد كانت هذه النتيجة واقعية لأنهم قبل عقود كانوا يقللون حتى من فكرة وجود تفاوت كبير. ودافع عن الذات زعم الاستراتيجيون أن الفجوة حديثة النشأة ولم تكن موجودة دائمًا بين الصين والغرب. وأكدوا أن مقاتلات جاي-٦ في السبعينيات كانت مشابهة للمقاتلتين في أي مكان في العالم، لكن تطور إلكترونيات الطيران في الدول الغربية أحدث ما أسموه "سيقان قصيرة". ذلك لأن طائرات جيش التحرير الشعبي، كما قالوا، كانت فاقدة في إلكترونيات الطيران وكان مدتها قصيرة<sup>(١٠)</sup>.

وجاء شبح الصراع الممكן في مضيق تایوان ليجعل هذه السيقان القصيرة خطرة بشكل خاص. فلو وقع ذلك الصراع سيكون من المتوقع الآن أن تُهزم القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي. وأى برنامج داخلى لتصحيح هذا الضعف عليه أن يطلب بناء قاعدة صناعية أكثر تطوراً واستثماراً ضخماً ويواجه وقت انتظار طويل. وحتى قبل قرار ١٩٩٣ كان الاختيار قد أصبح واضحاً: ضرورة التخلّي عن الاعتماد الكامل على الذات<sup>(١١)</sup>. فأفضل الطائرات للعقد القادم يجب أن تأتي من الدول الأجنبية. على الرغم من أن المخططين الاستراتيجيين بجيش التحرير الشعبي ببرروا هذه المستويات بأنها "متهمة بتبادلها" مع عقيدة الاعتماد على الذات<sup>(١٢)</sup>، فالجميع في القيادة العليا أدرك أن حكمة ماو في التحديث العسكري يجب وضعها جانبًا عند الممارسة. ومجدداً سيكون المؤيد هو روسيا التي تدرب فيها كثير من القادة الصينيين الكبار في الخمسينيات والتي أصبحت ترساناتها معروضة للبيع.

وفي نوفمبر ١٩٩٢، وقبل فترة قصيرة من قرار "ال滂يرين" بدأ كبار المسؤولين العسكريين الروس والصينيين في عقد لقاءات سنوية حول التعاون العسكري-الفني ووقعوا ما سمي البروتوكول الأول للتعبير عن التزامهم بالروابط بعيدة المدى<sup>(٦٣)</sup>. وفي أثناء زيارته إلى بكين في ديسمبر وقع الرئيس الروسي بوريس يلتسين "مذكرة تفاهم حول التعاون الصيني الروسي في مجال المعدات العسكرية والتكنولوجيا" ربما ترجع أصولها إلى اتفاقية مماثلة وإن كانت لم تتفق بالكامل وقعت في ٢٨ ديسمبر ١٩٩٠. تضمن البروتوكول الأول بنوداً لبيع ٢٦ مقاتلة سو-٢٧ ومحركات نفاثة إضافة إلى تدريب الطيارين الصينيين. ونتيجة للاجتماع السنوي الثاني الذي أجري في موسكو في يونيو ١٩٩٣ تم إقرار البروتوكول الثاني في مايو ١٩٩٤. ومن بين أمور أخرى بسطت هذه الوثيقة إجراءات الموافقة التي تمت المصادقة عليها في عام ١٩٩٠.

وحتى قبل توقيع البروتوكول الأول كانت القوات الجوية بجيش التحرير الشعبي قد اختتمت اتفاقيتها مع الروس التي وقعت في ٣ أغسطس ١٩٩٢ لتسليم نظام دفاع جوى متقدم وتم الانتهاء من عقد تسليمه في يوليو ١٩٩٣. وأضاف البروتوكول الثاني إلى قائمة نظم الدفاع الجوى وأفرد مجالات لمزيد من التعاون الصناعى والتكنولوجى الدفاعى، خاصة مجالات الاتصالات والإجراءات المضادة الإلكترونية. واتفاقاً مع البروتوكول طلبت اللجنة العسكرية المركزية من القوات الجوية أن تعزز "درعها" وهى تشحذ "رمها" وأن تشتري نظم دفاع جوى روسية، منها صواريخ أرض-جو إس-٣٠٠ وتي أو آر-إم<sup>(٦٤)</sup>.

حتى الآن اشترت الصين من روسيا ٧٢ طائرة سو-٢٧، ٤٨ منها شحنت بالفعل إلى قواعد فى وهيو Wuhu بمقاطعة أنهوى Anhui وسوكتسي Suixi بمقاطعة جوانجدونج Guangdong. فى المرحلة الأولى مما سيصبح صفقة معقدة جدًا وقعت الصين عقداً بـأن تدفع لروسيا ٢,٥ مليار دولار رسوم ترخيص لتصنيع ٢٠٠ طائرة سو-٢٧ (جاي-٢) على مدى خمس عشرة سنة. الطائرات سو-٢٧

الـ ٧٢ المشترأة من روسيا من النموذج الأساسي سو-٢٢، في حين أن الطائرات التي ستصنع في الصين من نوع سو-٢٢ إس كى مرتفع الأداء. وفي نفس الوقت كانت صناعة الطائرات الصينية تتعاون مع روسيا ودول أخرى مثل إسرائيل وإيران وبريطانيا العظمى وباكستان في تطوير مقاتلات متقدمة للقوات الجوية وللتصدير<sup>(١٥)</sup>. وقد استمرت المفاوضات على طائرات ونظم طيران أخرى مع هذه الدول لكن لم ترد عنها تفاصيل كاملة.

بالطبع جذب التركيز على المعدات كل الدعاية، لكن متطلبات الأفراد كان لها نقل مساوٍ مع تقدم الاتفاقيات. وبرامج تدريب الطيارين الحالية، التي كتبت بين ١٩٨٧ و١٩٩٤، تدور بشكل أساسى حول كيف تخوض حربنا داخلية تقليدية. وهي بذلك لا تلبى الشروط التى بينها المبدأ التوجيهي الجديد للجيش الصينى وهو خوض حرب داخلية تكنولوجية. وفي عام ١٩٩٧ أثبتت القوات الجوية صياغة البرامج التدريبية على هذه الحرب، لكن عند تفيذها صادفت مشكلة أساسية لأن ٢٠,٧ % فقط من الضباط الجويين من خريجي الكليات. والحلول السريعة أو فصول التدريب القصيرة لا يمكن أن تعوض عن قلة العاملين الفنيين المؤهلين لتشغيل الأسلحة الجوية المتقدمة تكنولوجياً في بيئه تجذب أفضل العناصر إلى المهن المدنية<sup>(١٦)</sup>. وهنا أدرك كبار الضباط أنه لا بد من دفع تكاليف كبيرة من أجل جذب الرجال والنساء المهرة والاحتفاظ بهم.

#### ر- تايوان باعتبارها النقطة المركزية: جعل الردع التقليدى موثوقاً

إن إدخال الصين المخطط للأسلحة الجوية المتقدمة وتحسين التدريب له ثقله، وهو أمر مفهوم، على تقييمات قدرات القوات الجوية الصينية في منطقة آسيا-المحيط الهادى. اهتمت هذه الحسابات بتقديرات سلوك الأزمة لدى الصين وكيف يعكس المنظورات الصينية التقليدية عن الردع<sup>(١٧)</sup>. إن عقيدة ماو الثورية، إن لم تكن الاستراتيجيات القديمة، تفرض منذ وقت طويل الاستخدام التهديدى للقوة

في معالجة ردود الخصم، وقد كان القادة الصينيون دائمًا يطالبون برضوخ الجيش للسلطة السياسية عند تدبير حجم وتوفيق الألم، إذا كان ثمة ألم سيقع. وفي هذه الظروف يكون اللجوء إلى القوة متزوكاً دائمًا للاعتبارات السياسية التي يمكن أن تتنبأ المبادئ العسكرية المعيارية.

تعد أزمة تايوان في عام 1996 مثلاً نموذجياً للرؤى الصينية الحالية للردع. في منتصف التسعينيات خلص مخططه جيش التحرير الشعبي إلى أن زخم حركة الاستقلال في تايوان والاعتراف المتمامي بها من جانب المجتمع الدولي كان قد أصبح تحدياً خطيراً أكثر من ذي قبل. وقد رأوا أن "الخطر من الخارج" يتزامن معه مشكلات في الداخل". ولذلك دفعت الاستعدادات المطلوبة لصراع ممكן عبر مضيق تايوان إلى تغييرات إضافية في وضع قوة الصين واستراتيجيتها الدفاعية. وبنهاية عام 1995 كانت اللجنة العسكرية المركزية قد صاغت سياسة wen nan bei bao التي تعنى إذا ما ترجمت بشكل فضفاض أن جيش التحرير الشعبي سوف ينقل أولوياته التخطيطية من بحر الصين الجنوبي إلى تايوان و"مؤيديها الخارجيين". كان التحدي الأساسي، كما أعلنت بكين، هو تهديد سلامة أراضي الأمة وسيادتها الوطنية.

وفي نهاية 1995 خلص القادة الصينيون إلى أن الوقت قد حان ليضعوا خطأ لا يجب للانفصاليين في تايوان أن يعبروه<sup>(٦١)</sup>. كان السؤال هو: كيف يمكن لم يكن أن تبين التهديدات والحوافر التي من شأنها أن تؤثر على سكان تايوان وقادتهم دون أن تؤدي إلى صراع غير مطلوب أو غير خارج عن السيطرة؟ لا بد أن يفرض على تايبيه أن تختار بين الوضع الراهن وتصعيد العنف، ويجب أن يوضع التايوانيون في وضع يقررون فيه لأنفسهم. ووفقاً لأحد المسؤولين العسكريين: "إنهم سيترددون قبل إجراء اندفاعه جذرية". والانتخابات الرئاسية التايوانية لعام 1996 يمكن أن تشكل نقطة القرار، لكنه تساؤل ما نوع القوة التي يمكن أن تغير نتيجة الانتخاب لصالح بكين ولا تخلق رد فعل؟

تجاذل صناع السياسة الصينيون، بما في ذلك قادة جيش التحرير الشعبي، كثيراً حول التهديدات التي يجب أن تستخدم. كيف يؤثرون على تايوان بلا حرب؟ وفي النهاية استقرروا على الخيار الصاروخى باعتباره الطريق الأكثر فعالية لتوسيع الرسالة. ورأوا أن "اختبارات إطلاق" صاروخية خاضعة لسيطرة دقيقة وقابلة للتصعيد أو التعليق تدريجياً في المياه الدولية بالقرب من تايوان يمكن أن تساعد على توصيل التحذير الرادع الملائم وتحتاج لبكين بتفاهم اصطدام مباشر مع تايبىه وتدخل خارجي مباشر. واضح أنه نفس منطق الإجراء الخاضع لسيطرة الذى سيطر على روبرت مكمنارا في المراحل المبكرة من التدخل الأمريكي في فيتنام.

في الحقيقة لم يكن أمام قادة بكين بدائل عملية، ورأوا أن القذائف الصاروخية سوف تنقل الرسالة الأكثر إقناعاً. وقد كان واضحاً أن استخدام السلاح الجوى ليس خياراً وارداً لأن القوات الجوية يمكن أن تنقل تهديداً ضعيفاً حيث إن طائراتها ليس لها أهداف خارج تايوان نفسها ولا تضمن اللجنة العسكرية المركزية كيف يمكن أن يكون رد فعل القوات الجوية التايوانية الأكثر تفوقاً. والقوات الجوية كانت غير مستعدة لتوسيع تهديد واضح وخاضع لسيطرة<sup>(١٩)</sup>.

الحقيقة الواضحة هي أن القوات الجوية الصينية لم تكن جاهزة للمعركة. فالجانب اللوجستي السيئة ونقص الميزانية وسلسلة حوادث الطائرة سو-٢٧ كانت ما تزال تزعج قيادة القوات الجوية. ووفقاً لمتخصص أمريكي كان الطيارون الصينيون للطائرة سو-٢٧ يفتقرن إلى التدريب الكافى وكانوا لا يستطيعون أن يفعلوا أي شيء غير الرحلات الملاحية. وقد اعتمدت كل طائرات الاعتراض بالقوات الجوية أساساً على المراكز الأرضية لإجراء القيادة والسيطرة في المعارك الجوية<sup>(٢٠)</sup>. وكان النشر الفعلى لوحداتها المقاتلة لا يزال في وضع دفاع (وليس هجوم) وعرفت مخابرات بكين أن الجيش التايوانى لم يكن خائفاً من طائرات الصين.

لذلك كانت "الاختبارات" الصاروخية في مارس ١٩٩٦ تشكل الخيار الواقعى الوحيد إذا أرادت الصين أن تهدى تايوان بأعمال يقصد بها التخويف الدائم.

كانت بكين تأمل أن هذا الإجراء على المخاطرة، حتى عندما أثار نشر حاملات الطائرات الأمريكية، لا يضعف العلاقات الصينية الأمريكية بشكل دائم. وبإعادة الروابط العسكرية في أواخر ١٩٩٧ وما تلا ذلك من تبادلات واتفاقات أمنية تبين أن هذا الأمل كان مؤسساً بشكل جيد حتى أواخر عام ١٩٩٨ عندما أثيرت ادعاءات حول تجسس الصين على البرامج النووية والصاروخية الأمريكية، والاختبارات ذاتها نبهت تايوان، على حد تعبير دارس تايواني، إلى "ضعف جزء في شبكة دفاعنا"<sup>(٧٣)</sup>. فضلاً عن أن "الاختبارات الصاروخية" أحدثت انطباعاً عميقاً لدى سكان تايوان وأجبرت كثريين منهم على إعادة تقييم مصالحهم الاقتصادية طويلة المدى وأحلامهم بالاستقلال.

إن إطلاق الصواريخ والأزمة التالية مع الولايات المتحدة الأمريكية لم يمر بالطبع بدون بعض النتائج الوشيكة على بكين، منها تفعيل اهتمام الكونгрس الأمريكي بالدفاع الصاروخي عن تايوان. وقد قادت العلاقات الأمريكية-الصينية الآخذة في التدهور الجيش الصيني سريعاً إلى فهم حدود ضبط النفس الأمريكي وتعاطف أمريكا المستتر في أي صراع تايواني-صيني مستقبلي. ولم تستطع اللجنة العسكرية المركزية أيضاً أن تراوغ حول حقيقة افتقار جيش التحرير الشعبي إلى الاستعداد للحرب، كبيرة كانت أو صغيرة، وأمرت القوات الجوية لعمل تخفيط طوارئ بعض القوات الجوية التايوانية والقوات الجوية الأمريكية في وضع الأعداء المتخلين. ورددت القوات الجوية أيضاً بمراجعة تكتيكاتها المحددة للحرب الداخلية المتقدمة تكنولوجياً. وقد عرف قائد القوات الجوية هذه التكتيكات عموماً بأنها "الردع الجوى والحصار الجوى والضربات الجوية"، لكنه لم يضف أية تفاصيل<sup>(٧٤)</sup>.

وفي شتاء ١٩٩٦-١٩٩٧ تابعت اللجنة العسكرية المركزية هذه التطورات ودعت إلى حلقة دراسية عالية المستوى حول القيادة والسيطرة في المعارك المستقبلية. حضر الحلقة قادة من كل الأفرع والمناطق العسكرية واستمعوا لعرض حول كيفية خوض حرب داخلية تكنولوجية. وعلى اعتبار أوجه القصور

انتكولوجية في البلاد أكد العارضون الأساسيون على أهمية النشر الإبداعي للقوات والعمليات التكتيكية - التي أطلقوا عليها "برامج العمل" software - في التخفيف من حدة الناقص في المعدات العسكرية hardware military. وكان من الموضوعات المشتركة في العروض ضرورة التخطيط لحالات الطوارئ في مضيق تايوان<sup>(٢٣)</sup>.

وإنقاذاً مع معايير الصين للردع تحدث قادة كبار في الاجتماع إلى مراعاتهم حول طرق تنسيق عمليات إنزال للأفرع المشتركة ضد تايوان في حالة فشل الردع. وشددوا على أهمية عمليات القوات الجوية في كل مراحل الحملة الممكنة على تايوان وأعطوا للقوات الجوية مهمة التنسيق. في غضون ذلك سيعمل الأسطول طبقاً لاستراتيجية جديدة: "حاصر الموانئ لإحاطة العدو واعتراض تعزيزاته واغتنم الفرص لإبادة العدو في البحر وأفرض حصاراً على المضيق وأمنع العدو من شن هجوم مفاجئ". تبنت القوات البحرية أيضاً سياسة لإجراء عمليات الإبرار المستقبلية الممكنة، بينما طور الجيش استراتيجية لتحطيم دفاعات تايوان الساحلية بعد عمليات الإبرار الأولية. على الرغم من أن هذه الصيغة تبدو بسيطة كما أعلن عنها فقد دفعت الأفرع لإعداد خطط عمليات مفصلة لعمليات الإنزال الممكنة ضد تايوان. ومن خلال مناقشة وتبرير الأعمال المهاجمية المستقبلية في ندوة عامة على هذا المستوى الكبير كان جنرالات جيش التحرير الشعبي وقادتهم السياسيون يقصدون إظهار عزيمة الصين على اختبار اندفاع تايوان نحو الاستقلال كملذ آخر بالقوة.

كانت الدروس المعلمة من حرب الخليج مجذولة ومتدخلة مع الرؤى الجديدة للعمليات. فقد أكد الجنرال ليو ينجسونج Liu Jingsong (الذى كان وقتئذ قائداً لمنطقة لانزهو Lanzhou العسكرية الكبرى ويشغل الآن رئيس أكاديمية العلوم العسكرية) أن جمع ونشر قوات تحالف يشكل في ذاته "إطلاق النار الأول" ويبير العمل العسكري الوقائي. مثل هذا العمل الوقائي قد "يؤجل أو حتى يردع

اندلاع الحرب<sup>(٧٤)</sup>، وهو ما يعكس سياسات الردع والتعديل المتمثل في استبعاد فكرة الضربة الأولى. واختتم ليو بالتعليق على مواجهة افتراضية حول تايوان بين الصين والولايات المتحدة.

وهكذا فيحلول عام ١٩٩٧ كان حساب استراتيجي قد بدأ يتشكل. فقد حولت اللجنة العسكرية المركزية أولوياتها من الأسلحة النووية إلى التقليدية وأبطأت نشر القوات الاستراتيجية. وأصبح القوات الجوية أسبقية على الأفرع الأخرى، وال Herb الشعبية كعقيدة موحدة أفسحت الطريق إلى استراتيجيات الأفرع المحددة. ومع احتلال تايوان موقع النقطة المركزية في التخطيط العسكري الصيني جاء شراء الطائرات الروسية، الذي من المفترض أن يكون إجراءً مؤقتاً، ليحجم دعوة دينج زياوبنج إلى الاعتماد على الذات. ومع تزايد نذر وقوع مواجهة أمريكية-صينية على تايوان دعا بعض جنرالات الجيش الكبير إلى التخلّي عن سياسة منع الضربة الأولى لصالح سياسة "الانتقام" لمجرد التحذير. وكذلك نصييرات "القاتل في العمق" كانت أيضاً تشير إلى تغيير أساسى في الاستراتيجية العسكرية الصينية - "الدفاع النشط" - نحو استراتيجية استباقية proactive أكثر لخوض حروب داخلية متقدمة تكنولوجياً. وباختصار فإن إعادة تقييم مصالح الصين الأمنية أنتجت عملية مستمرة من الجدل وإعادة الصياغة الدائمين داخل أهرام السلطة العسكرية والسياسية.

لقد سبق السيف العذل بالفعل، حيث كشفت تلك العملية الحاجة الماسة إلى القوات الجوية في المستقبل. فاللجنة العسكرية المركزية تعرف أنها يجب أن تعتمد على قوة الدولة التقليدية إذا فشل الردع. ففي آية مواجهة عسكرية عبر المضيق ستكون القوات الجوية والدفاع ضد الضربات الجوية المفتاح إلى النصر أو الهزيمة<sup>(٧٥)</sup>.

## ز - حجة البحث عن قوات جوية حديثة

إن تقصينا للتحول بعيداً عن التفكير العتيق المتمثل في فكرة الحرب الشعبية والتفكير الاستراتيجي الذي يقع في الأساس من البحث عن قوات جوية حديثة يترك سؤالاً مركزياً دون إجابة: هل ذلك البحث واقع؟ إن كل خصوم الصين الممكينين يتمتعون بميزة الخبرة الطويلة في إنتاج أو استيراد مقاتلات وقاذفات دائمة التطور، وكثيرون منهم استخدمو تلك الطائرات في القتال وفي تدريبات قتالية متكررة. وليس هناك احتمال قريب أو متوسط المدى لأن تلحق القوات الجوية الصينية قوات خصومها الممكينين.

إن قادة بكين لا يجادلون في ذلك. بل إنهم يؤيدون تطوير ذراع الأمة الجوى كشرط لأن تصبح الصين قوة عسكرية كبيرة ومنافساً تكنولوجياً في الدفاع والفضاء التجارى. والمكانة المهيمنة للقوات الجوية في خطط الطوارئ حول المعركة في مضيق تايوان تساعد في تركيز وحشد الموارد لتلبية ذلك الشرط، لكن تظل تلك الأولوية حتى إذا لم تكن تايوان في الحسبان. ثمة أربع حجج أساسية تقدم جوهر المبرر الصيني للأولوية والسياسات التي تسير في هذا المسعى. وهنا سوف نركز على الرابع من هذه الحجج وهو الذي يتعلق بـتايوان لأنه يمثل التأثير الأهم على المناوشات العسكرية الحالية في الصين. ومع ذلك يظل من الوارد أن تؤدي الأزمة الأمنية بعد الاختبارات النووية الهندية والباكستانية في مايو ١٩٩٨ إلى مراجعة أخرى لتلك الحجج على الرغم من أن عناصر "حالة تايوان" الحالية يمكن أن توسيع بسهولة إلى مواجهة غير مرغوبة مع الهند<sup>(٧)</sup>.

تردد الحجة الأولى ببساطة الاعتقاد الصيني بأن كل الأمم بغض النظر عن حجمها يجب أن تكون مستعدة للحرب وأن الحروب الأخيرة واسعة النطاق أظهرت الدمار الواسع الذي تسببه القوات الجوية. وبالنسبة للصينيين فإن القضية واضحة: الدولة المعاصرة تحتاج إلى قوات جوية جاهزة للقتال. وكما جاء على لسان أحد ضباط جيش التحرير الشعبي فإن "دوناً مثل الهند وإيران والعراق، وحتى كوريا

الشمالية، أعطت أهمية كبيرة لبناء قواتها الجوية على الرغم من أن قواتها الجوية لا يمكن أن تجارى القوات الجوية الأمريكية<sup>(٧٧)</sup>. وفي حديث له بوصفه رئيس اللجنة العسكرية المركزية قال يانج زيمين لقادته إن الأمة سوف "تعانى بشكل مرير" إذا لم تجاهد لبناء قوات جوية قادرة<sup>(٧٨)</sup>.

يقدم الجيش الصيني حجة ثانية مؤداها أن التهديدات غير النووية الأكيدة على أمنه ستأتى أولاً من الجو، خاصة من تايوان أو الولايات المتحدة. فمن الحرب الكورية إلى حرب الخليج تعلمت الصين درساً خلاصته أن ترك السيطرة الجوية للخصم يمكن أن تؤدى إلى إكراه وإذلال سياسيين، ناهيك عن الخسائر الضخمة. وأمن الصين القومى وتأثيرها الدبلوماسى يتطلبان أن تظهر الإرادة والالتزام بتحدى أي هجوم ممكن من الجو حتى وإن كان المهاجمون يدركون الضعف الحالى للقوات الجوية بجيش التحرير الشعبي.

ترتبط الحجة الثالثة القوة الرادعة للطائرات المتقدمة بالردع النووى. فالمخططون الاستراتيجيون بجيش التحرير الشعبي، وليس فقط مخططو القوات الجوية، يرون أن الثورة فى الأسلحة التقليدية زادت من الحاجة إلى القوة الجوية لتعزيز الردع النووى. وفي ذلك قال أحد نواب قيادة القوات الجوية إن "الردع النووى قد لا يصلح بدون قوات جوية متقدمة تكنولوجياً، خاصة في العصر ما بعد النووي"، وعبر كثير من زملائه عن شكوكهم في قدرة الأسلحة النووية وحدها على ردع هجوم تقليدي مدمر. ونظرًا لأن جوهر السياسات الاستراتيجية المعدلة لجيش التحرير الشعبي هي أن "تمنع اندلاع الحرب وأن تنتصر بعد اندلاعها" فقد أصبحت القوات الجوية القادره مكوناً لا غنى عنه في الردع النووي وفي كل الخطوات على سلم التصعيد<sup>(٧٩)</sup>. على الرغم من إمكانية تنفيذ هذه التقريرات بوصفها دفاعاً خاصاً من جانب أحد نواب قيادة القوات الجوية فمن الواضح أن جيش التحرير الشعبي يباشر الآن ربط نظم القيادة الجوية والصاروخية في الاستراتيجية الجديدة.

واستنتاجات جيش التحرير الشعبي حول إمكانية أن تكون الحروب المستقبلية محلية ومتقدمة تكنولوجياً تقدم الحجة الرابعة: فالأمة لا تستطيع أن تخطط لخوض حرب متقدمة تكنولوجياً دون امتلاك ذراع جوى فعال. تنتج هذه الحجة الرابعة عن الحجة الثالثة وتنطبق بقوة خاصة على آلة مواجهة عسكرية مستقبلية على مضيق تايوان قد تنتج عن إعلان استقلال تايوان. وكما في الماضي فإن اللجنة العسكرية المركزية تفضل أن تهدد أو "تحاصر" تايوان باستخدام صواريخ تطلق بأعداد مدرورة بالقرب من الجزيرة وليس على الجزيرة نفسها، ويرى جنرالات جيش التحرير الشعبي أنه لكي ينجح هذا الإظهار المحسوب للقوة لا بد من حماية القواعد الصاروخية. وهذا المطلب العسكري بدوره يجعل تايبيه الهدف الأول للقوات الجوية. وإذا كانت طائرات تايوان قادرة بسهولة على تدمير القواعد الجوية التي تحمى القواعد الصاروخية الصينية فإن القوات الصاروخية في هذه الحالة تواجه المعضلة الكلاسيكية "استخدمها أو افدها" use-it-or-lose-it، وهذا الخط الفكري ليس مستبعداً، ذلك أن تصريحات تايبيه حول خططها الحربية تأتى متسقة مع هذا التقييم لجيش التحرير الشعبي<sup>(٨٠)</sup>. وبالتالي فإن النتيجة المتوقعة للمعركة على الهيمنة الجوية سوف تقرر التأثير السياسي والعسكري النهائي للصواريخ كسلاح مختار لتهديد أو محاصرة الجزيرة.

غير أن التحليل الصيني لمثل هذا الصراع مع تايوان لا ينتهي عند هذا الحد. فبكين تعرف أن إيقاف تحرك تايوان نحو الاستقلال يمكن أن يثير ردًا عسكريًا أمريكيًا في آلة أزمة متصاعدة عبر المضيق. وفي أسوأ الحالات، وهو ما لا يريد الطرفان، فإن الولايات المتحدة قد تواجه الاختيار بين التدخل أو هزيمة تايوان. وثمة عنصر مهم في الحجة الرابعة وهو فرضية أن القوة الجوية الصينية المائلة يمكن أن تتشتت وتشتت عن ذلك. وهذه الإمكانية في ذاتها يمكن أن تمنع تحرك تايبيه نحو الاستقلال لأن تايوان لن تكون متأكدة من هيمنتها على الجو. ويعبر أحد ضباط جيش التحرير الشعبي عن ذلك على النحو التالي: "تتضمن قضية

تايوان وحدة الأراضى والسيادة القومية للصين. ومصلحتنا الأمنية الحيوية هي أن نمنع تايوان من الانجراف نحو الاستقلال. وعلى التقىض من ذلك فإن مستقبل تايوان لا يتضمن مصالح أمريكية حيوية. وإذا تعاملت بكين مع قضية تايوان بشكل صحيح وأظهرت تصميماً فى اللحظة الحاسمة فمن الوارد أن ترفض واثشطن يدها من القضية<sup>(٨١)</sup>.

ومن ناحية العمليات فإن القدرة على تنفيذ سياسة التهديد الصاروخى والدفاع الجوى تستوجب تنفيذ تدريبات مخططة بدقة. والهدف من هذه التدريبات هو فى نفس الوقت أن تحسن وتعلن عن استعداد جيش التحرير الشعبى للصراع فى المضيق. ومن ذلك إنه فى نهاية عام ١٩٩٦، وبعد إصدار توجيهات اللجنة العسكرية المركزية التى أعلنت عنها بكثافة، قام مجموعة من المتخصصين من القوات الجوية - فيلق المدفعية الثانى (القوة الصاروخية الاستراتيجية) - وأفرع أخرى بإكمال قواعد العمليات لتنسيق حملات الأفرع المشتركة عبر المضيق وتنفيذ التدريبات لإقرارها<sup>(٨٢)</sup>.

على الرغم من أن الأدبيات حول الحجة الرابعة تتعامل في المقام الأول مع تايوان، فإن الضرورة السياسية أكثر عمقاً بكثير. فمستقبل الجزيرة عنصر واحد فقط في المبدأ الموجه الذي يقع في الأساس من السياسة الصينية: إعادة تايوان والحفاظ على الوحدة الإقليمية وسيادة الأمة. والقضية هي كيف تمنع أي تدخل خارجي يمكن أن يهدد ذلك المبدأ. فالحفاظ على السيادة يقع في قلب سياسة الأمن القومي الصيني، وتلك السيادة يفترض أنها لا تتجزأ.

إن تايوان هي المحرك الذي يحمل أكثر أن يتسبب في "هجوم" أجنبى، لكن إسقاطها يمكن أن يؤدي إلى فقدان السيطرة في مناطق حدودية أخرى مثل التبت وزينجيانج Xinjiang ومنغوليا الداخلية. وعلى ذلك يذهب هذا الخط الفكري إلى أنه إذا أدى الخوف من التدخل الخارجي إلى قبول بكين بتسوية حول قضية تايوان فإن الانفصاليين الآخرين سيصبحون أكثر تحدياً في تفاعل متسلسل. وضباط اللجنة

العسكرية المركزية الحالية فرأوا تاريخ القرون الأخيرة ورأوا كيف مزق الأجانب الأمة واستهانوا بسيادتها. وخلصوا إلى أن القوة العسكرية الجاهزة وحدها يمكن أن تثبط عزيمة الانفصاليين ومؤيديهم الخارجيين. ومنطق ذلك الاستنتاج قاد هؤلاء الضباط إلى توقيع سلسلة الفعل ورد الفعل ست庵ع فيها القوات الجوية دوراً حاسماً، وتلك السلسلة تقودنا ثانية إلى الحجة الأولى: الدولة الحديثة لابد أن تمتلك قوات جوية حديثة.

إن الحجج المستندة إلى المكانة الوطنية وتقدير التهديدات والردع واستقلال الإرادة بالطبع ليست جديدة ولا تنفرد بها الصين. وإنما الجديد نسبياً هو المركزية التي تعطى للقوات الجوية في صياغة بكين لتلك الحجج، خاصة في تطبيقها على تايوان والولايات المتحدة الأمريكية. إن بحث الصين عن قوات جوية فعالة يرجع أيضاً إلى أسس جمهورية الصين الشعبية وال الحرب الكورية. على الرغم من أن الصياغات الحديثة التي تعطى أسبقيّة للقوات الجوية مفهومها ولها "معنى" عسكري وسياسي، على الأقل بالنسبة لقيادة جيش التحرير الشعبي الكبار، يظل السؤال: هل يمكن للصين بالفعل أن تبني قوة جوية موثوقة تردع المعتدين الأجانب والأقليات الانفصالية على حد سواء؟

يمكن في داخل هذه السياسة فرضيات حول اتجاهات التكنولوجيا وطبيعة الصراعات المستقبلية وسلوك الدول الأجنبية واستمرارية برامج الدفاع الحالية. وبعد فحص المضامين الأمنية لبناء القوات الجوية الصينية في العقد القادم نخلص إلى أن الإجابة على ذلك السؤال غير واضحة حتى بالنسبة للصينيين الذين وضعوا رهاناتهم على القوات الجوية. لقد مر أكثر من ثلاثة عقود على دعوة رئيس الأركان العامة لو رو يكنج Luo Ruiqing إلى إحداث تغيير في الأولويات من الأسلحة الاستراتيجية إلى الأسلحة التقليدية مع التأكيد على القوات الجوية. ولكنـه إحدى ضحايا الثورة الثقافية تلاشى لو و معه دعوته. وقد جاء تحدي تايوان المستقلة البازغة ليبعث حلم لو و بقوات جوية علىحدث طرazard. وفي الطريق إلى ذلك توقف مطالب وسياسات متنافسة بعد من سيطرة الجيش الصيني والصين نفسها. وبعد عقود من الخطط الفاشلة يعرف الواقعيون أن الحلم يمكن أن يتلاشى مرة أخرى.

### هوامش الفصل الثالث

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن كل المطبوعات التي باللغة الصينية منشورة في بكين.

(١) ثمة دراستان باللغة الإنجليزية، مع أنهما أصبحتا قديمتين الآن، تقدمان الأساس لفهم هذا الموضوع:

Kenneth W. Allen, Glenn Krumel, and Jonathan D. Pollack, China's Air force Enters the Twenty-first Century (Santa Monica, Calif.: RAND, 1995); and Duan Zijun, chief ed., China Today: Aviation Industry (Beijing: China Aviation Industry Press, 1989).

(2) Zheng Shenxia and Zhang Changzhi, "On the Development of the Modern Air Force and the Change in Military Strategy," *Zhongguo funshi Kexue* [China military science], No. 2 (1996), pp. 82-89.

(3) Duan Zijun, chief ed., *Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye* [Contemporary China's aviation industry] (Beijing: Chinese Social Science Press [hereafter CSS Press], 1988), pp. 18-19. We review the Sino-Soviet controversy over air support in Sergei N. Goncharov, John W. Lewis, and Xue Litai, *Uncertain Partners: Stalin, Mao, and the Korean War* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1993), chap. 6.

(4) Yang Guoyu, chief ed., *Dangdai Zhongguo Haijun* [Contemporary China's navy] (Beijing: CSS Press, 1987), p. 687.

(٥) ما لم يذكر خلاف ذلك فإن المعلومات الواردة في هذه الفقرة والتي تليها مأخذة من:

Song Yichang, "The Startup of China's Modern Aviation Industry and Reflections on It," *Zhanltie yu Guanli* [Strategy and management], No. 4 (1996), pp. 102-106.

(6) Huang Yao and Zhang Mingzhe, *Luo Ruiqing Zhuan* [Biography of Luo Ruiqing] (Beijing: Contemporary China Press, 1996), pp. 398-399.

- 
- (7) Peng Min, chief ed., *Dangdai Zhongguo de Jiben fianshe* [Contemporary China's capital construction] (Beijing: CSS Press, 1989), vol. 1, pp. 159-160; Duan, *Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye*, p. 73; and Yan Fangming, "A Review of Third Line Construction," *Dangshi Yanjiu* [Studies on the party's history], No. 4 (1987), p. 73.
- (8) Lin Hu, "The Development of Air Force Equipment in the Seventh Five-Year Plan Period (1986-90)," in Wang Runsheng, chief ed., *Kongjun Huiyi Shiliao* [The air force: historical materials on recollections] (Beijing: Liberation Army Press [hereafter PLA Press], 1992), p. 784; and Duan, *Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye*, pp. 95-96, 100, 136, 145.
- (9) Lin Hu, chief ed., *Kongjun Shi* [The history of the air force] (Beijing: PLA Press, 1989), p. 197.
- (10) Zhang Tingfa and Gao Houliang, "The Construction of the Air Force Has Entered a New Historical Stage after Bringing Order out of Chaos," in Wang, *Kongjun Huiyi Shiliao*, p. 620.
- (11) The information in the rest of this paragraph is from Lin, *Kongjun Shi*, p. 197.
- (12) Zhao Dexin, chief ed., *Zhonghua Renmin Gongheguo Jingji Zhuanti Dashiji* (1967-1984) [A specialized chronology on the economy of the People's Republic of China (1967-1984)] (Zhengzhou: Henan People's Press, 1989), p. 110.
- (13) Yao Jun, "The Scientific Research Works of the Air Force," in Wang, *Kongjun Huiyi Shiliao*, p. 710; Lin, *Kongjun Shi*, p. 200; and Duan, *Dangdai Zhongguo de Hongkong Gongye*, pp. 95-96, 100, 136, 145. The quotes are from Duan, *Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye*, pp. 83, 100.
- (14) Duan, *Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye*, pp. 82-84; and Xie Guang, chief ed., *Dangdai Zhongguo de Guofang Keji Shiye* [Contemporary China's defense science and technology cause] (Beijing: Contemporary China Press, 1992), vol. 2, p. 191.

---

(15) The information in this paragraph and the next is from Wang Dinglie, chief ed., *Dangdai Zhongguo Kongjun* [Contemporary China's air force] (Beijing: PLA Press, 1989), pp. 545-546; Lin, *Kongjun Shi*, pp. 236-237; and Zhang and Gao, "Construction of the Air Force," pp. 621-622, 625, 628-629. The quote is from Wang, *Dangdai Zhongguo Kongjun*, p. 546.

(16) This and the next paragraph are based on Zhang and Gao, "Construction of the Air Force," pp. 621-623, 628; Wang Hai and Zhu Guang, "Consolidate the Air Force Pilots' Training with Combat Capabilities as a Criterion," in Wang, *Kongjun Huiyi Shiliao*, p. 778; and Wang, *Dangdai Zhongguo Kongjun*, p. 515. Deng's quote is from Zhang and Gao, "Construction of the Air Force," p. 621.

(١٧) لم تنه وزارة الطيران تصميمات الطائرة جاي-٧ بي إلا في عام ١٩٧٩، وفيما بعد أدخلتها الإنتاج لتحمل محل الطائرة جاي-٦ بي. انظر:

Duan, *Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye*, pp. 83, 95-96, 99-101, 136, 145. The quote is from pp. 99-100.

(18) Shao Zhenting, Zhang Zhengping, and Hu Jianping, "Theoretical Thinking on Deng Xiaoping's Views on the Buildup of the Air Force and the Reform of Operational Arts," *Zhongguo Junshi Kexue*, No. 4 (1996), pp. 43, 44, 45; and Wang, *Dangdai Zhongguo Kongjun*, pp. 550-551. Deng's quotes are from Shao, Zhang, and Hu, "Theoretical Thinking," pp. 43, 44, 45.

(19) Information from a PLA senior colonel, July 1997.

(20) Quan Yanchi and Huang Una, *Tiandao Zhou Hui yu lushan Huiyi* [Heavenly principle: Zhou Hui and the Lushan conference] (Guangzhou: Guangdong Tourism Press, 1997), pp. 1-3.

(21) Zhang and Gao, "Construction of the Air Force," pp. 622-624, 631, 637-638.

(22) Hua Renjie, Cao Yifeng, and Chen Huixie, chief eds., *Kongjun Xueshu Sixiang Shi* [The history of the academic thinking of the air force] (Beijing: PLA Press, 1992), p. 316. Hua quotes "leading air force comrades" but does not identify them.

---

(٢٣) كانت نقطة الضعف الأخرى، وفقاً لزاخج أينج Zhang Aiping، تتمثل في فيلق المدفعية الثاني.

Zhang Aiping, "Speech at a Conference Attended by Leading Cadres from Aviation Industrial Enterprises (March 6, 1981)," in Zhang, Zhang Aiping Junshi Wenxian [Selected military writings of Zhang Aiping] (Beijing: Yangtze River Press, 1994), pp. 371-374.

(24) Unless otherwise cited, the information in this and the next paragraph is based on Yao, "Scientific Research Works," pp. 712, 715; and Duan, Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye, pp. 100-104. The quote is from Duan, Dangdai Zhongguo de Hangkong Gongye, p. 100.

(25) Liao Guoliang, Li Shishun, and Xu Yan, Mao Zedong Junshi Sixiang Fazhan Shi [The development of Mao Zedong's military thinking] (Beijing: PLA Press, 1991), p. 600.

(26) "The Cross-Country Trends of the Chinese Air Force: Interview with Air Force Commander Liu Shunyao." Xizang Wenxue [Tibet literature] (Lhasa), supplement to No. 4 (1998), pp. 42-43. See also Gao Rui, Zhanlue Xue [Strategy] (Beijing: Military Science Press, 1987), pp. 113-114.

(27) Zhang and Gao, "Construction of the Air Force," pp. 628-629; Gao, Zhanlue Xue, p. 114; Lin, Kongjun Shi, pp. 239-241; and Yao, "Scientific Research Works," p. 715.

(28) "china's F-8II Upgrade to Include Litton Navigation System," Jane's Defence Weekly, March 19, 1988, p. 529; "Grunminan in Chinese Fighter Deal," Jane's Defence Weekly, November 19, 1988, p. 1261; and "Asia Watch: Military A-5M Fantan," Asian Aviation, November 1988, p. 11. وضعت صفقة جروممان هذه على الرف طوال صيف ١٩٨٩ بسبب حادثة تيانمن، ثم ألغيت في عام ١٩٩٠.

(29) Deng's quotes are from Shaom Zhang, and Hu, "Theoretical Thinking," pp. 45, 47.

(٣٠) ما لم يذكر خلاف ذلك فإن المعلومات في هذه الفقرة والفقرتين التاليتين مأخوذة من: Lin, "Development of Air Force Equipment," pp. 789-791.

.٧٩٠-٧٨٩ والاقتباسات في الفقرة التالية من نفس المصدر ص ص

: (٣١) لمزيد من المعلومات حول البحوث والتطوير في سلاسل الصواريخ انظر :

Xie, Dangdai Zhongguo de Guofang Keji Shiye, vol. 2, pp. 14-39, 47-61; and Michael Mecham, "China Displays Export Air Defense Missile," Aviation Week & Space Technology, December 2, 1996, p. 61.

(32) Teng Liansu and Jiang Fusheng, Kongjun Zuozhan Yanjiu [Studies on air force operations] (Beijing: National Defense University Press, 1990), pp. 148, 250, 266-267; and Yu Guantang, chief ed., Kongjun Zhanlue Yanjiu [On air strategy] (Beijing: Military Translation Press, 1991), pp. 181, 195, 196.

(33) Lin, "Development of Air Force Equipment," p. 784.

(34) John W. Lewis and Xue Litai, China Builds the Bomb (Stanford, Calif.: Stanford University Press 1988), chap. 3; and Lewis and Xue, China's Strategic Seapower: The Politics of Force Modernization i; the Nuclear Age (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1994), chaps. 3, 6.

(35) Luo Ping and Shi Keru, "For Enhancing Air Offensive Capabilities," Zhongguo Kongjun [Chinese air force], No. 3 (1997), p. 11; Liao, Li, and Xu, Mao Zedong Junshi Sixiang Fazhan Shi, pp. 600-601; and Chen Weijun, "Jiang Zemin and Li Peng Support Generals' Request for a Large Increase in the Military Budget in Preparation for Any Contingency," Guangjiaojing [Wide-angle Lens] (Hong Kong), No. 2 (1991), p. 12. The quote is from Luo and Shi, "For Enhancing Air Offensive Capabilities," p. 11.

فى عام ١٩٨٥ توقع زياوبينج Deng Xiaoping أن الصين يمكن أن ترتكز على

البناء الاقتصادي في بيئة سلمية آمنة في نصف القرن القادم.

"Deng Xiaoping's Informal Talks on the Situation at Home and Abroad," liaowang [Outlook], September 16, 1985, p. 10.

(37) Qi Miyun, "The Shift of the Guiding Principle for Army Construction Judged by [the Decrease in] Military Funds," Junshi Shilin [Military history circles], No. 4 (1987), p. 20; and Yuan Jiaxin, "Pondering

the Strategic Shift of the Guiding Ideology for Our Army's Construction." Junshi Shilin, No. 4 (1987), p. 10.

(٣٨) حول التقديرات الصينية لإمكانية اختراق القاذفات الحديثة القادره على شن هجمات مفاجئه في العمق للأراضي الصينيه انظر :

Chen Hongyou, chief ed., *Xiandai Fangkong Lun* [On modern air defense] (Beijing: PLA Press, 1991), pp. 54-56; and Hua, Cao, and Chen, *Kongjun Xueshu Sixiang Shi*, p. 273.

(39) Hua, Cao, and Chen, Kangjun Xueshu Sixiang Shi, pp. 357-358.

(40) Quoted in "The United States Also Sells Weapons," U.S. News & World Report, May 27, 1991, p. 44.

(41) Gao, Zhanlie Xue, p. 114; Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, pp. 147, 150, 151; and Yu, Kongjun Zhanlue Yanjiu, pp. 25, 30.

(42) Deng's quotes are from Shao, Zhang, and Hu, "Theoretical Thinking," pp. 44, 46-47.

(43) Yu, Kongjun Zhanlue Yanjiu, pp. 49, 55-56, 196.

(44) Liu Yichang, chief ed., *Gao Jishu Zhanzheng Lun* [On high-tech war] (Beijing: Military Science Press, 1993), p. 225; Teng and Jiang, *Kongjun Zuozhan Yanjiu*, pp. 81, 98, 142; and Yu, *Kongjun Zhanlue Yanjiu*, p. 98. The quote is from Yu, *Kongjun Zhanlue Yanjiu*, p. 98.

(٤٥) في عام ١٩٨٦ اعتمدت اللجنة العسكرية المركزية الهدف الاستراتيجي الذي يغطي ١٥ عاماً ل القوات الجوية.

Wang, Dangdai Zhongguo Kongjun, pp. 649-650. The quote is from ibid., p. 650. Unless otherwise cited, the information in this paragraph and the next is from Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, pp. 126-151; and Yu, Kongjun Zhanlue Yanjiu, pp. 39, 43, 163.

(٤٦) وفقاً للمخططين الاستراتيجيين لجيش التحرير الشعبي فإن الفجوة في تكنولوجيا الطيران بين الصين وخصومها واستراتيجية "الدفاع النشط" تفرض أن "الرد السريع" باعتباره جوهر الاستراتيجية الجوية.

Teng and Jiang, *Kongjun Zuozhan Yanjiu*, p. 260.

---

(47) The information in this and the next paragraph is from Yu, Kongjun Zhanliie Yanjiu, pp. 25, 79, 86,163; Hua, Cao, and Chen, Kongjun Xueshu Sixiang Shi, pp. 324-325; and Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, pp. 186-187. The quote is from Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, p. 186.

(48) Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, pp. 186-187, 258.

(49) The information in this sentence and the next paragraph is from Yu, Kongjun Zhanlue Yanjiu, pp. 75, 81, 82, 86, 228; and "A Support System Set Up in China Ensuring Military Aircraft to Land on Freeways," Qiao Bao [The China press] (New York), May 31, 1996, p. 2.

(50) The People's Air Defense Law of the People's Republic of China was adopted on October 29, 1996.

(51) Hua, Cao, and Chen, Kongjun Xueshu Sixiang Shi, pp. 320-322; Yu, Kongjun Zhanlue Yanjiu, pp. 102,112-113, 115; and Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, pp. 158-159, 187.

(٥٢) في القاموس العسكري الصيني يشير التسبيق في المسرح والتسيق التكتيكي إلى التسيق الذي يتم بين الأفرع في الحملة والمعركة على التوالي.

Hua, Cao, and Chen, Kongjun Xueshu Sixiang Shi, p. 319. This interpretation is suitable for the difference between theater and tactical operations. The information in this paragraph is from ibid., pp. 312-313, 318-319, 323.

(53) Zheng and Zhang, "On the Development of the Modern Air Force," pp. 84-85; Teng and Jiang, Kongjun Zuozhan Yanjiu, pp. 101-102; and Liu, Cao Jishu, pp. 226-235.

(54) Hu Guangzheng, "Drawing Lessons from the Development of the Military Establishments in the Twentieth Century." Zhongguo Junshi Kexue, No. 1 (1997), p. 124; Yu, Kongjun Zhanliie Yanjiu, pp. 28, 68, 220; and Hua, Cao, and Chen, Kongjun Xueshu Sixiang Shi, pp. 311, 312.

(55) Unless otherwise cited, the information in this sentence and the next paragraph is from Yu, Kongjun Zhanliie Yanjiu, pp. 211-212, 220; Hu,

---

"Drawing Lessons," p. 124; and Teng and Jiang, *Kongjun Zuozhan Yanjiu*, pp. 296-298.

(56) Information from a senior Chinese security specialist, 1997.

(57) Yu, *Kongjun Zhanliie Yanjiu*, p. 193.

(58) Gao, *Zhanliie Xue*, p. 114; Teng and Jiang, *Kongjun Zuozhan Yanjiu*, p. 151; and Yu, *Kongjun Zhanliie Yanjiu*, pp. 25, 30.

(59) Hu Changfa, "Some Theoretical Issues on Operational Command under High-Tech Conditions." *Guofang Daxue Xuebao* [National Defense University gazette], No. 4 (1997), p. 30; "The Communist Army Is Pursuing Two Fundamental Changes by the Beginning of the Next Century." *Shijie Ribao* (World journal) (New York), September 15, 1996, p. A13; and "Strategic Changes in the Guiding Principle for Building Up China's Army in the 1990s," *Qiao Bao*, July 31, 1997, p. A4.

(60) Song, "Startup of China's Modern Aviation Industry," pp. 103, 104.

(61) Teng and Jiang, *Kongjun Zuozhan Yanjiu*, p. 300.

(62) See, for example, Yu, *Kongjun Zhanliie Yanjiu*, p. 226.

(63) Unless otherwise cited, the information in this paragraph and the next is from interviews with a knowledgeable Russian official in 1993 and 1994.

(64) "Communist China Is Reportedly Negotiating for the Purchase of Russian High-Performance Weapons," *Shijie Ribao*, September 3, 1996, p. A12; and "Communist China Is Reportedly Purchasing Antiaircraft Missile Systems from Russia," *Shijie Ribao*, January 16, 1996, p. A2.

(65) Ma Zhijun and Qiu Minghui, "Exclusive Interview with Chief Commander of the [Taiwanese] Air Force Huang Xianrong," *Xin Xinwen* [The journalist] (Taipei), May 31-June 6, 1998, p. 47; Zeng Huiyan, "The Chinese Military Will Enhance Its Fighting Capacity in an All-Round Way," *Shijie Ribao*, January 5, 1997, p. A2; and Xie and Sun, "New Fighter," p. 8.

---

(66) "It Is Hard to Give Full Play to Advanced Fighters." Shijie Ribao, August 22, 1997, p. A12.

(67) Allen S. Whiting, *The Chinese Calculus of Deterrence: India and Indochina* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1975), pp. 202-203, 233; and Alastair Iain Johnston, "China's Militarized Inter-state Dispute Behaviour, 1949-1992: A First Cut at the Data," *China Quarterly*, No. 153 (March 1991), pp. 1-30.

(٦٨) للحصول على معالجة ثرية لأزمة تايوان انظر :

Chas. W. Freeman, Jr., "Preventing War in the Taiwan Strait: Restraining Taiwan-and Beijing." *Foreign Affairs*, Vol. 77, No. 4 (July/August 1998), pp. 6-11. The quote is from an interview with a senior PLA officer, December 1995.

(69) "Su-27 Pilots Conduct Navigation Training in Night Flights," Shijie Ribao, January 17, 1997, p. A10.

(70) Barbara Opall and Michael J. Witt, "China Pits U.K. vs. Israel in AEW Quest." *Defense News*, August 5-11, 1996, p. 19; "Su-27 Pilots Conduct Navigation Training." p. A10; "Many Su-27s Damaged by the Chinese Air Force," Shijie Ribao, April 15, 1997, p. A12; and "The PLA Has Purchased Production Lines for Building Su-27s." Shijie Ribao, August 12, 1997, p. A2.

(71) This and the next paragraph are based on Barbara Opall, "PLA Missiles Diminish Value of Taiwan's Islands." *Defense News*, August 26-September 1, 1996, p. 8; and Li Suolin, "Notes of the Commander of a 'Blue Squadron'" *Zhongguo Kongjun*, No. 1 (1995), pp. 4-6.

(72) Sun Maoqing, "Air Force Commander Liu Shunyao in an Interview with Journalists Says That China Will Build a Modern Air Force." *Renmin Ribao* [People's daily] (overseas edition), April 16, 1997, p. 4.

(73) The information in this and the next paragraph is from Hu Changfa, "Some Issues on Operational Theory in a High-Tech Local War." *Cuofang Daxue Xuebao*, No. 1 (1997), pp. 32-38.

(74) Liu Jingsong, "Key Principles for Waging Combined Operations against Invading Enemies in a Theater." *Guofang Daxue Xuebao*, No. 5 (1997), p. 41. On Liu's views as perceived by the Pentagon, see Barbara Opall, "Study Pits PLA Nukes against U.S., Taiwan," *Defense News*, September 23-29, 1996, p. 10.

(75) Pan Shiying, *Xiandai Zhanliie Sikao* [Considerations of modern strategies] (Beijing: World Knowledge Press, 1993), pp. 128-129.

(٧٦) ثمة دراسة موثقة حول استجابة الصين لاختبارات مايو:

Zou Yunhua, *Chinese Perspectives on the South Asian Nuclear Tests* (Stanford, Calif.: Center for International Security and Cooperation, Stanford University, 1999).

(76) Interview with a PLA senior colonel, 1996.

(78) Quoted in Liu Taihang, "Strengthen Studies on Air Force Military Theory to Guide the Quality Construction of the People's Air Force." *Zhongguo Junshi Kexue*, No. 4 (1997), p. 46.

(79) Quoted in Zhang Changzhi, "Air Deterrence and National Resolve," *Zhongguo Kongjun*, No. 1 (1997), p. 14.

(٨٠) أكد أحد ضباط الجيش التايواني أنه "كملاذ أخير يمكن لنا أن ننفذ غارات جوية ضد الأهداف الاستراتيجية في مقاطعات الصين الستة عشرة، بما في ذلك المقاطعات الساحلية والداخلية".

"Conversation with a Taiwan army officer in Taipei, 1996.

(81) Interview with a PLA senior colonel, 1997.

(82) See, for example, Liu Shunyao, "Follow the Direction Given by Our Party's Third-Generation Collective Leadership to Build a Powerful Modern People's Air Force," *Zhongguo Junshi Kexue*, No. 3 (1997), p. 90; and Zheng Shengxia, "Importance Shall Be Attached to Certain Issues Concerning the Employment of the Air Force in Combined-Services Campaigns," *Guofang Daxue Xuebao*, No. 1 (1997), p. 46.



## الفصل الرابع

### رؤى العالم لدى الجيش الصيني الأمن المتناقض

ديفيد شامبو

يتفق معظم المراقبين للسياسة الدولية الآسيوية على أن التوجه الاستراتيجي والوضع العسكري لجمهورية الصين الشعبية سوف يكون متغيراً أساسياً يقرر الاستقرار والأمن الإقليميين في القرن الحادى والعشرين. بل إن الوضع الاستراتيجي لجمهورية الصين الشعبية سوف يؤثر أيضاً على السياسة العالمية مع تعظيم الصين لقوتها الوطنية وانخراطها المتزايد في الشؤون العالمية. على أن طريقة تصرف الصين سوف تعتمد بالطبع على جملة من العوامل والفاعلين، من أهمها بالتأكيد جيش التحرير الشعبي.

داخلياً يعمل جيش التحرير الشعبي منذ وقت طويل على دعم ومساندة حكم الحزب الشيوعي الصيني وفرض الأمن الداخلي<sup>(١)</sup>. وفي الجدل السياسي الداخلي يمثل جيش التحرير الشعبي الحارس مفرط الوطنية للسيطرة الإقليمية الصينية والمؤسسة المسئولة عن فرض هذه الادعاءات. واقتصادياً، حتى تجريده الأخير من أغلب أصوله المالية، كان جيش التحرير الشعبي يعمل كامبراطورية تجارية واسعة الانتشار. وداخلياً وعالمياً يؤثر تحديث الجيش الصيني على توازن القوى ويعمل كمصدر قلق لكثير من الدول ويحفز تطوير الدفاع في الدول المجاورة. وكما دفع آخرون فإن ادعاءات الصين الإقليمية الحازمة والخطاب القومي العدواني والثقافة

الاستراتيجية الموازية وتسريع برنامج التحديث العسكري خلق "معضلة أمنية" حادة في شرق آسيا<sup>(٢)</sup>. وإذا تجمعت هذه العناصر لإنتاج صين توكيدية وعدوانية، كما يذهب البعض، فمن الوارد أن يكون جيش التحرير الشعبي في ذات الوقت عاملًا مساعدًا أساساً وكذلك المؤسسة المطلوب منها إظهار القوة الصينية.

تقرح الأدلة حول مدركات جيش التحرير الشعبي المقدمة في هذه المقالة أن رؤى الجيش للبيئة الأمنية الإقليمية والدولية تكشف عن قدر كبير من التناقض. فمع أن الصين تتمتع بفترة غير مسبوقة من السلام وغياب الضغط العسكري الخارجي المباشر يرى المعلقون العسكريون الصينيون مع ذلك أشكالًا كثيرة من الاليقن والتهديدات الأمنية الكامنة. وفي حالات كثيرة تباعد مدركات جيش التحرير الشعبي أيضًا، وتكون عادة أفسى من، مدركات المسؤولين المدنيين ومتخصصي الأمن الذين يميلون إلى رؤية العالم أكثر اعتدالًا<sup>(٣)</sup>. فرؤى العالم لدى جيش التحرير الشعبي ليست مسترخية على الإطلاق، إذ يوجد ذعر عميق حول بنية النظام الدولي ونزعو للقوة يجب على الصين أن تجاريها، خاصة السيطرة العالمية للولايات المتحدة.

تبدأ المقالة بمناقشة تنشئة القيادة العسكرية الصينية الحالية وصعوبات الوصول إلى نظرات واستبصارات حول رؤاهم للعالم والمصادر المتوفرة للبقاء الضوء على مدركاتهم. يلى ذلك مناقشة موجزة للإحساس الواضح بالذعر والتناقض في رؤى جيش التحرير الشعبي لأمنه القومي. أما قلب المقالة فيقيم مدركات الجيش الصيني للحرب اليوغوسلافية عام ١٩٩٩ وللولايات المتحدة وموقفها العالمي، وشمال شرق آسيا، وروسيا وأسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا والأمن متعدد الأطراف، وجنوب آسيا. وتنتهي المقالة بمناقشة نتائج الإحساس الأمني المتافق لدى جيش التحرير الشعبي، خاصة المضامين السياسية على إدارة الولايات المتحدة "المنافسة الاستراتيجية" بعيدة المدى مع الصين.

## أ- تسلیط الضوء على مدرکات مهمه

وعلى اعتبار أهمية جيش التحرير الشعبي لتجهيز الصين الاستراتيجي والحسابات الأمنية للدول الأخرى تعد مدرکات الجيش للسياسة الدولية وبينة الصين الأمنية القومية متغيراً مهمًا. لكن التوصل إلى استبصارات حول رؤى العالم والتفكير الاستراتيجي لدى القيادة العليا الصينية مسألة صعبة للغاية. فمن المثير للدهشة أن القليل فقط يُعرف حول الطريقة التي يرى بها قادة الجيش ومحلو الاستخبارات الصينيون العالم دور جيش التحرير الشعبي فيه. والتفاعلات المباشرة مع نخبة الجيش ما زالت نادرة ومُحكمة السيناريو، في حين يُودى المستوى المنخفض جداً من الشفافية إلى حجب منظورات وقدرات جيش التحرير الشعبي أكثر. على الرغم من أنهم يسافرون إلى الخارج من حين لآخر فإن الأعضاء العسكريين السبعة الذين يشكلون اللجنة العسكرية المركزية ونوابهم الرئيسيين في "القيادات العامة" الأربعة نادرًا ما يتلقون بالزوار الأجانب في الصين، وعندما يحدث ذلك فإنه يكون دائمًا مع نظرائهم العسكريين في الاجتماعات المنظمة بعناية أو الزيارات إلى الواقع العسكري<sup>(٤)</sup>. وفي هذه الجلسات نادرًا ما يبتعد جنرالات الجيش عن "تقاط الحوار" التي أعدوها مسبقًا، وفي أغلب الأحيان يقرؤنها حرفياً من أوراقهم، والمعروف عنهم أنهم غير سلسين في الحوارات الاستراتيجية الحرة مع القادة العسكريين الأجانب. وافتقادهم إلى الثقة في مثل هذا الحوار ينشأ عن تشتتهم وخلفياتهم الاحتراافية<sup>(٥)</sup>.

ت تكون القيادة العليا لجيش التحرير الشعبي اليوم في المقام الأول من ضباط قدامى في أواخر عقدي حياتهم السادس والسابع لهم خبرة طويلة في ساحة المعارك والقيادة والأفرع الرئيسية. كثيرون منهم قادوا القوات في الحرب الحدودية الصينية-فيتنامية عام ١٩٧٩، وبعضهم قاتل في الصراع الصيني-اليمني وال Herb الكورية عام ١٩٦٢. وافتراقاً عن ممارسات الماضي لم يصعد غالبيتهم في الرتب إلى درجة المفهوم السياسي<sup>(٦)</sup>. وما يرتبط بذلك إن القيادة العليا الحالية لا تكون من

سياسيين-جنود عاملين ناشطين في العالم المتقلب لسياسة النخبة الصينية (نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية شى هواتيان Chi Haotian بعد استثناء في ذلك). يشير هذا التغيير إلى تطور كبير جدًا في السياسة الصينية: كسر "الإدارة المتشابكة" والعلاقة التكافلية طويلة المدى بين الحزب الشيوعي وجيش التحرير الشعبي. ولمرة الأولى منذ إنشاء الجيش الأحمر في ١٩٢٧ وتسلّم الحزب الشيوعي الصيني به للوصول إلى السلطة عام ١٩٤٩ يتضح الآن افتراق وتمييز كبيران بين المؤسستين. فمما هوية أكثر استقلالاً تتجرأ اليوم في القوات المسلحة. وجيش التحرير الشعبي اليوم أكثر استعداداً لمقاومة تجاوزات الحزب على الشؤون العسكرية، ومنها محاولة جر الجيش إلى السياسات الداخلية أو الأمن الداخلي<sup>(٧)</sup>.

وباستثناءات قليلة قضى أعضاء قيادة جيش التحرير الشعبي الحاليون حياتهم المهنية في القيادات الميدانية الإقليمية في عمق الداخل الصيني مقطوعين عن الفاعل مع العالم الخارجي. وهم لم يسافروا كثيراً في الخارج ولم يدرسوها في الخارج ولا يتحدثون لغات أجنبية. وغالبيتهم فهمهم ضحل للحداثة وكذلك الحرب الحديثة. وخليفهم كقادة قوات برية ميدانيين يجعلهم يرتابون لمناقشته تكتيكات ميدان المعركة أكثر من الأمن العالمي أو القضايا السياسية-العسكرية. وهم لذلك يُظهرون رؤى للعالم تتسم بشكل واضح بالانعزal. ونزعتهم القومية قوية تصل أحياناً إلى حد الخوف المرضي من الأجانب xenophobia. فكثير من كبار ضباط جيش التحرير الشعبي يظهرون شكاً عميقاً في الولايات المتحدة واليابان على وجه الخصوص. لقد نشأوا أيضاً في مؤسسة عسكرية وثقافة سياسية تقدّر ان الانضباط والسرية، وهم لذلك لا يثمنون أهمية شفافية الدفاع كإجراء لتحسين الأمن وينظرون بعين الشك إلى المطالب الأجنبية بتحسينه. وهم يرفضون أن ينضموا إلى تحالفات أو يشاركون في تدريبات عسكرية مشتركة مع الدول الأخرى، وهم متحفظون حول مؤسسة التعاون العسكري أبعد من المستوى السطحي، ويرتابون في التعاون الأمني متعدد الأطراف<sup>(٨)</sup>. على الرغم من أنهم يريدون أسلحة تكنولوجية متقدمة

فإنهم لم يتعرضوا لها بشكل مباشر في ميدان المعركة، ولا يقدرون تعقيدات إنتاجها وصيانتها<sup>(١)</sup>. وعلى اعتبار عقيدة واحتياجات جيش التحرير الشعبي - محاولة أن يصبح جيشاً تكنولوجياً متطرفاً قادراً على الدفاع المحيطي الذي يؤكد على إظهار القوة البحرية والجوية وتحديث القوة النووية والصواريخ البالлистية وصواريخ كروز والإجراءات المضادة الإلكترونية وحرب المعلومات والأسلحة المضادة للأقمار الصناعية والذخائر دقيقة التوجيه والموجهة بالليزر وما إلى ذلك - تُصفع المرء حقيقة أن جيش التحرير الشعبي اليوم جيش يقوده ضباط كبار أو قدامى لم يتعرضوا إلا قليلاً لهذه الأنواع من الأسلحة والتكنولوجيا والعقيدة.

وتحت قيادة جيش التحرير الشعبي الحالية يوجد صف كبير من اللواءات والعداء الكبار في العقدين الرابع والخامس من العمر أفضل تعليمًا وتدریيناً. فضى عدد من هؤلاء الضباط الأصغر بعض الوقت في الخارج ويتحدثون لغات أجنبية ولا يظهرون نفس الميل الانعزالية. وفهم هؤلاء أفضل بكثير على الأقل للممارسة النظرية للحرب الحديثة (على الرغم من أن جميع ضباط جيش التحرير الشعبي بلا استثناء ليست لديهم خبرة قتالية فعلية لأكثر من عشرين عاماً). وهذا الجيل هو الذي سيقود جيش التحرير الشعبي في أوائل القرن الحادى والعشرين لأن القيادة العليا الحالية سوف تقاعد خلال خمس سنوات.

إن فرص التفاعل الأجنبي مع الجيل التالي من قادة جيش التحرير الشعبي تزداد على الرغم من أنها ما تزال محدودة. والمحللون والباحثون الأجانب الذين تعرفهم قلة الوصول المباشر إلى القادة الميدانيين وأولئك الضباط خارج حفنة مؤسسات الجيش المنتقاة في بكين، فضلاً عن جهود الجيش الأوسع لتضييق الشفافية، يجدون أنفسهم مجبرين على الاعتماد على مجموعة من المصادر. وربما كان المصدر الأكثر إغراء هو نفسه الأقل موثوقية: إعلام هونج كونج. وفي حين أظهرت مجلة واحدة أو اثنان مثل جوانج جياو جينج Guang Jiao Jing [الزاوية الواسعة] سجلأً أكثر موثوقية وهي معروفة بصلتها بجيش التحرير الشعبي، فإن

معظم المقالات التي تنشر في صحفة هونج كونج، والتي تستند في الغالب إلى وصول خاص مزعوم إلى مشاورات ومناقشات عسكرية عالية المستوى مع قادة حزب الشيوعي، تكون في الغالب وباللغات غير موثوق فيها. وعلى اعتبار ندرة الوصول المباشر إلى ضباط جيش التحرير الشعبي تعد قراءة مطبوعات جيش التحرير الشعبي مهمة لفهم رؤى الجيش. تنشر دور النشر الخاصة بجيش التحرير الشعبي مئات من الكتب كل سنة، لا تهتم الحكومات الأجنبية بترجمتها. ومجلات جيش التحرير الشعبي كثيرة أيضاً (أكثر من مائة مجلة<sup>(١)</sup>)، لكن باستثناء حفنة قليلة منها تكون غالبيتها محظورة على الجمهور وتوزع على نطاق محدود، وبالتالي لا تكون متاحة للأجانب. وعلى ذلك فإن المقابلات مع الضباط في الإدارة الثانية من الأركان العامة لجيش التحرير الشعبي (الاستخبارات) والمراكم البحثية<sup>(٢)</sup> think tanks التابعة لها والملحقين العسكريين في الخارج والعاملين في أكاديمية العلوم العسكرية وجامعة الدفاع الوطني تقدم رؤى مكملة مهمة إلى قاعدة البيانات الوثائقية.

## ب- الإحساس المتناقض بالأمن

نمة مجموعة من هذه المصادر تشكل قاعدة الأدلة لرؤى العالم لدى جيش التحرير الشعبي المقدمة في هذه المقالة. تشير العينات إلى وجود تناقض عميق في مدركات جيش التحرير الشعبي للعالم. فعلى المستوى الموضوعي في بداية القرن الحادى والعشرين لا تواجه الصين على ما يبدو أي تهديد عسكري خارجي فوري لأنها القومي. فحدودها آمنة، وانخفى التهديد السوفيتى (وعلقاتها مع روسيا الآن هي الأفضل تقريباً على مدى نصف قرن)، وصاحت الصين علاقات دبلوماسية طبيعية مع كل جيرانها للمرة الأولى في تاريخها الحديث. وكان من المفترض أن يسهم النمو الاقتصادي الرائع والتحديث العسكري الثابت في الصين في تعزيز الإحساس بالطمأنينة والأمن.

ومع ذلك فما زالت هناك مشكلات ممكنة تشغل الجيش الصيني. فما زالت كوريا الشمالية غير مستقرة ومتقلبة وهو ما يرتبط مباشرة بالأمن الصيني. لذا تناقض تأثير بكين السابق على بيونج يانج كثيراً. وقد زادت القرارات العسكرية للهند وامتلاكها للأسلحة النووية من شبح تهديد جديد ممكّن على حدود الصين الجنوبية. وادعاءات الصين البحرية في بحر الصين الشرقي والجنوبى تجعلها مناطق صراع ممكنة. وكذلك التوترات السياسية مع تايوان يمكن أن تتضاعف إلى مستوى عسكري طالما أن الصين ترفض بثبات استبعاد استخدام القوة ضد الجزيرة. والأهم من ذلك العلاقات المتوتّرة مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية (وتفوّقية الروابط الدفاعية بينهما)، إلى جانب القلق العميق من الانتشار العسكري والاستعداد الأمريكيين لاستخدام القوة حول العالم، يزيد تعقيد الحسابات الأمنية للصين وجيش التحرير الشعبي. هذا التناقض الأساسي في تقييمات بينة الصين الأمنية يتجلّى في كتابات أفراد الجيش الصيني والمناقشات معهم.

لقد عمّقت حرب ١٩٩٩ في يوغوسلافيا هذه المخاوف وهذا القلق أكثر. فالحكومة الصينية وجيش التحرير الشعبي أزعجهما بشدة إظهار القوة العسكرية من جانب حلف الناتو (منظمة حلف شمال الأطلسي). وك شأن تأثير حرب الخليج ١٩٩١-١٩٩٠ كان من تأثيرات حرب يوغوسلافيا الجليّة أنها ذكرت قادة ومحليّ جيش التحرير الشعبي بمدى التجهيز والتدريب السينين للجيش الصيني بما يعجزه عن الدفاع عن بلاده ضد الجيوش الحديثة وعن خوض حروب حديثة.

**ج- الدروس التي استفادها جيش التحرير الشعبي من كوسوفو**  
أعطى محللو جيش التحرير الشعبي اهتماماً كبيراً للأبعاد العسكرية للحرب اليوغوسلافية، خاصة استراتيجية ونكтикиات وأسلحة حلف الناتو. وقد لاحظوا أيضاً أن النكтикиات والقوة النارية المستخدمة ضد يوغوسلافيا كانوا مشابهين لما استخدم في

حرب الخليج. تضمنت هذه التكتيكات هجمات على البنية التحتية للقيادة والسيطرة في يوغسلافيا، والتشويش الإلكتروني الكثيف على كل من الاتصالات العسكرية العامة، والاستهداف البعيد بصواريخ كروز بعيدة المدى المنطلقة من البحر والجو، وإنجاز "الهيمنة المعلوماتية"، والاستخدام الكثيف للمحسات الفضائية والأقمار الصناعية<sup>(١٢)</sup>، والضربات الجوية المنطلقة من مسافات بعيدة للغاية مثل أمريكا الشمالية، واستخدام التزويد بالوقود أثناء الطيران.

كما فوجئ مخلو جيش التحرير الشعبي بالخصائص الجديدة التي اتضحت في النزاع اليوغوسлавي، مثل استخدام عدة أنظمة أسلحة جديدة محسنة الدقة الموجهة بالليزر التي توظف تشكيلة من أدوات التوجيه النشطة الجديدة. كان من هذه الأسلحة أيضاً القبضة القاتلة "الذكية" جي بي يو-٢٨-بى الموجهة بالليزر التي قذفت خمس منها من قاذفات بي-٥٢ الاستراتيجية التي ضربت السفارة الصينية في بلغراد عن طريق الخطأ. أظهرت هذه الحرب أيضاً مجموعة من القابل الموجهة بالأقمار الصناعية تحمل رؤوساً حربية زنتها من ١٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ رطل بدقة تبلغ بضعة أمتار. ولاحظ مخلو جيش التحرير الشعبي أيضاً لأول مرة استخدام قنابل المايكرويف التي يمكن أن تخرب المعدات الإلكترونية وأجهزة البحث عن الأهداف الصاروخية وشبكات الحاسوب وخطوط نقل البيانات<sup>(١٣)</sup>.

كان الاستخدام الكثيف لصواريخ كروز والذخيرة دقيقة التوجيه الأخرى من مدى أبعد من الدفاعات اليوغوسلافية له تأثير كبير على مخططات جيش التحرير الشعبي (على الرغم من أنهم شهدوا عروضاً مماثلة للقوة أثناء حرب الخليج)، وقد لفت انتباهم بشكل خاص الدقة البالغة لهذه الأسلحة<sup>(١٤)</sup>. هذا الاستعراض للأسلحة الذكية أكد لجيش التحرير الشعبي حقيقة أن الحروب يمكن أن تشن من مسافات بعيدة جداً بدون استهداف بصري، أو مواجهة دفاعات جوية أو صاروخية باليستينة، وحتى دون القدرة على الاشتباك مع قوات العدو مباشرة. حتى حرب الخليج تضمنت قوات برية واشتباكات قوة لقوة، لكن حرب يوغسلافيا لم تشهد ذلك. كان

ذلك إدراكاً مخيفاً لقادة جيش التحرير الشعبي الذين كان كل توجههم وعقيدتهم حتى ذلك الحين تقوم على قتال الخصوم في معارك برية على أرض الصين أو في الأرضى المناخة. وقد أزعج محلو جيش التحرير الشعبي بدرجة كبيرة من فكرة أنه في الحرب الحديثة يمكن للعدو أن يخترق الدفاعات ويدمر القوات دون أن يتمكن المدافع من رؤية أو سماع الخصم أو حتى الهجوم المضاد عليه<sup>(١٠)</sup>.

هذا الضعف المدرك دفع، على ما يقال، إلى مراجعة الدفاعات الجوية الاستراتيجية لجيش التحرير الشعبي وقدراته الدفاعية على التشويش على الأسلحة الذكية القائمة<sup>(١١)</sup>. وقد نبه أحد محلو جيش التحرير الشعبي بوضوح، وهو لا يترك كثيراً للخيال حول من هم خصوم الصين الممكنين<sup>(١)</sup>، إلى أنه “في المستقبل سنواجه في الغالب عدوًّا يستخدم أسلحة ذكية متقدمة وأسلحة دقيقة التوجيه بعيدة المدى”<sup>(١٢)</sup>. ووفقاً للكولونيل واتج بلوكون من أكاديمية العلوم العسكرية والخبراء البارز في الحرب الإلكترونية والمعلوماتية بجيش التحرير الشعبي فقد “ضرب” الناتو أكثر من ٦٠ هدفاً من موقع القيادة والسيطرة الصربي في اليوم الأول من الحرب بهجمات بأكثر من ١٠٠ صاروخ توماهوك و ٨٠ قذيفة صاروخية دقيقة التوجيه مطلقة من الجو<sup>(١٣)</sup>.

فوجئ محلو جيش التحرير الشعبي أيضاً بحملة القصف الاستراتيجية المتواصلة من جانب حلف الناتو. وبعد تدمير نقاط الربط الصربية C<sup>4</sup>I nodes (القيادة والسيطرة والاتصالات والحسابات والاستخبارات) شنت قاذفات الناتو حملة استراتيجية مطولة ضد تشكيلة كبيرة من الأهداف الأخرى. وفي خلال سبعين يوماً من القصف المتواصل شنت ٣٣٠٠٠ غارة، منها ١٢,٥٧٥ غارة هجومية، وأطلقت ١٤,٠٠٠ قنبلة وصاروخ كروز<sup>(١٤)</sup>. شارك في كثير منها طائرات متمركزة بعيداً جداً واستفادت من أكثر من ٣٠٠ ناقلة تزويد بالوقود أثناء الطيران

---

(١) يقصد المؤلف أن هذا المحلل لا يترك الكثير لخيال القاريء في استنباط أن هذا العدو المستقبلي هو الولايات المتحدة الأمريكية [المترجم]

(أكثر من ٣٠ منها منتشرة في إيطاليا وحدها). وكانت القاذفات الاستراتيجية بيـ-٢ على سبيل المثال تقطع في كل غارة ٢٠،٠٠٠ كيلو متر من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقد طارت طائرات كثيرة ٢،٥٠٠ كيلو متر من قواعدها في إنجلترا وشمال أوروبا. كما ذهل محللو جيش التحرير الشعبي من سرعة هذه الغارات، فمعظم الطائرات تطير يومياً في مهمات، وبعض المقاتلات الهجومية كانت تنفذ عدة غارات في اليوم<sup>(٢٠)</sup>.

طبق بعض محلى جيش التحرير الشعبي الدروس المستفادة من حرب كوسوفو على دفاعات الصين. وقد لاحظوا على وجه الخصوص أهمية الدفاعات الجوية للحماية ضد القصف الجوى. فلاحظ محلان من أكاديمية العلوم العسكرية، وهى أعلى مركز بحثى للعقيدة والعمليات بجيش التحرير الشعبي، أن يوغوسلافيا نجحت في حماية دفاعاتها المضادة للطائرات من خلال تفريقيها في كيوف الجبال وعلى طول الطرق السريعة ومن خلال عدم تشغيل راداراتها. ويستنتاج الكولونيلان ياو زونزهو Yao Yunzhu ووانج باوكون Wang Baocun أن ذلك صعب على طائرات الناتو أن تهاجم موقع صواريخ أرض-جو (سام) بسرعة بذخيرة دقيقة التوجيه<sup>(٢١)</sup>. وبدا أن الإعلام الصيني ومحلى جيش التحرير الشعبي سعدوا كثيراً بخسارة الطائرات من جانب حلف الناتو، خاصة المقاتلة الشبح If-117 التي أسقطها صاروخ سام (على ما يبدو عندما كانت أبواب القنابل بالطائرة مفتوحة وإنقطت صورتها الظلية على خافية سحابة بيضاء). وتبه بعض محلى جيش التحرير الشعبي إلى حاجة الصين لأن تقوى وتدافع بشكل أفضل عن أجهزة الاتصال I-C<sup>(٢٢)</sup>. كما نبه الكولونيل ياو أيضاً إلى الصعوبة التي واجهتها طائرات الناتو الهجومية في تحديد مكان القوات اليوغوسلافية، حيث تم تفريقيها، فقد أحسن الصرب استخدام الجبال والغابات والقرى والتحركات الليلية وتمويه معداتهم بشكل جيد. كما أن الهجمات على القوات البرية، علاوة على ذلك، تتطلب طائرات ومرؤيات هجوم برى منخفضة، وتلك كانت عرضة أكثر للقذف. ولا يلاحظ

الكولونيل وانج أن القوات اليوغوسلافية أخفت دباباتها وناقلات الجنود المصفحة والمدفعية وغيرها من المعدات الأخرى في الغابات والكهوف وموقع أخرى يصعب تحديدها من الجو. وأشار أيضا إلى أن القوات الصربية استخدمت الحديد المموج وطرقاً أخرى لخداع الصواريخ والأسلحة الذكية التي تبحث عن الحرارة.

وبشكل عام وجد محلو جيش التحرير الشعبي عزاءً في ثبات يوغسلافيا ضد القوة النارية الساحقة من جانب قوات الحلف، وأشاروا في مقابلات إلى أنه سيكون من الأسهل كثيراً على الصين امتصاص مثل هذا العقاب. وقالوا إن امتداد الصين الجغرافي يعد ميزة ضد القصف الجوي المتواصل والهجمات الصاروخية البعيدة لأن الأهداف الاستراتيجية الصينية أكثر تفرقاً وتحفياً وصلابة بكثير. وربما كانت قدرات الصين المضادة للطائرات والمضادة للطائرات الأخلاقية والإجراءات المضادة الإلكترونية أفضل من يوغسلافيا. وفي صراع ممكّن ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان، وعلى اعتبار احتياجات منطقة الانطلاق الضرورية للقوات البحرية الأمريكية واليابانية في شمال شرق آسيا والمحيط الهادئ الغربي، يمكن للبحرية الصينية أن تعرقل - وليس أن تهزم - العمليات على بعد حتى ٢٠٠ ميل بحري من الشاطئ. وكذلك في حالة اندلاع صراع حول تايوان، وهو الصراع الذي يرجح أن يدخل جيش التحرير الشعبي في قتال، لا يتحمل أن تواجه الصين تحالفاً واسعاً من الدول. وتلك العوامل ليست غائبة عن المخططين الاستراتيجيين بجيش التحرير الشعبي.

إن حرب يوغسلافيا بالتأكيد ترجم مخططى جيش التحرير الشعبي وهم يفكرون في العمل العسكري القمعي المحتمل ضد تايوان. فبناءً على مستويات القوة الحالية لا تستطيع القوات الجوية الصينية أن تسيطر على السماء فوق مضيق أو جزيرة تايوان، كما لا تستطيع أن تنفذ قصفاً متواصلاً أو هجوماً هجوماً بري. وعلى اعتبار أن جيش التحرير الشعبي مضطر لأن يعتمد في المقام الأول على الهجمات الصاروخية الباليستية وصواريخ كروز البحرية بغضّن "تركيب" الجزيرة لقوات

غزو برمائية تالية<sup>(٢٣)</sup>، فإن مثال يوغسلافيا التى امتصت قصها هائلاً من الجو دون أن تستسلم لا يريح مخططي جيش التحرير الشعبي فى ضوء تصميم سكان تايوان<sup>(٢٤)</sup>. ومن جهتها علمتُ حرب يوغسلافيا تايوان أن تقوى روابط C4<sup>١</sup> والأهداف الاستراتيجية الممكنة الأخرى مثل المطارات<sup>(٢٥)</sup>.

#### د- القلق من الهيمنة

إن الحكم من خلال المطبوعات والمقابلات يبني بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الشاغل الأمنى الأكبر على الإطلاق لقادة ومحظى جيش التحرير الشعبي، سواء بشكل عام أو في سياقات محددة: تايوان وكوريا واليابان. وتقديرات جيش التحرير الشعبي عموماً انتقادية جداً للوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة وسلوكها الدولى وانتشارها العسكري. فكثيراً من التحليلات العسكرية الصينية تصور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة هيمنة وقوة توسعية تخطط للهيمنة العالمية والإقليمية. وتلك الرؤية السائدة مشتركة بين المسؤولين الصينيين المدنيين ومتخصصى العلاقات الدولية. تعود هذه الرؤية إلى عصر الحرب الباردة<sup>(٢٦)</sup>، لكنها أصبحت موضوعاً فردياً منذ انفيار الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج. ورؤية الولايات المتحدة كقوة هيمنة توسعية كانت واضحة في المجالات المدنية ومجلات جيش التحرير الشعبي على مدار التسعينيات، لكن الهجوم المنصور على الولايات المتحدة الأمريكية اكتسب كثافة وشراسة زائدة في أعقاب حرب يوغسلافيا ١٩٩٩<sup>(٢٧)</sup>. حتى أن بعض وسائل الإعلام في هونج كونج أكدت أن الجنرالات الكبار الساخطين في جيش التحرير الشعبي يريدون مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة<sup>(٢٨)</sup>. فقد نقلت صحيفة عن نائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الجنرال زانج وانيان Zhang Wannian أنهم يستعدون لشن حرب نووية<sup>(٢٩)</sup>. وطبقاً لهذا التقرير فإن اللجنة العسكرية المركزية أمرت المدفعية الثانية بأن توسيع مخزونها الاحتياطي من الأسلحة النووية التكتيكية وقنابلها النيوترونية<sup>(٣٠)</sup>.

وقد ميز محلو جيش التحرير الشعبي التجليات التالية للسعى الأمريكي إلى الهيمنة العالمية: <sup>(٢١)</sup>

- **الهيمنة على التجارة والنظم المالية الدولية،**
- **الحملة الأيديولوجية "لتضخيم" الديمقراطيات وتدمير الدول التي تعارض السياسة الخارجية الأمريكية،**
- **الزيادة في "التدخل الإنساني" وإرسال قوات "حفظ السلام" العسكرية الأمريكية إلى الخارج،**
- **قوية التحالفات العسكرية والشراكات الدفاعية القديمة وبناء أخرى جديدة،**
- **الرغبة المتنامية في استخدام القمع العسكري لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية،**
- **التدخل العسكري المباشر في الصراعات الإقليمية،**
- **الضغط من أجل نظم الحد من الأسلحة على الدول الأضعف،**
- **الهيمنة على المنظمات الأمنية متعددة الأطراف الإقليمية وتوجيهها.**

وبينما ينتقد المحللون المدینيون ومحلو جيش التحرير الشعبي الصينيون سلوك الهيمنة الأمريكية فإنهم يرون أن له جذوراً عميقة في التاريخ الأمريكي. وفي ذلك نبه أحد باحثي جيش التحرير الشعبي إلى أن "الولايات المتحدة الأمريكية كانت توسيعة منذ ميلادها"<sup>(٢٢)</sup>. وقد زاد كولونيل آخر في استخبارات جيش التحرير الشعبي أن " مجرد كون سلوك الولايات المتحدة مفهوماً من منظور تاريخي لا يعني أنه مقبول "<sup>(٢٣)</sup>.

وعلى الرغم من قلقهم من العداون الأمريكي المدرك على مستوى العالم والممكن ضد الصين نفسها لا يزال محلو جيش التحرير الشعبي يعبرون عن

النفاذ الصيني المعياري بأن الدول التي تسعى للهيمنة تكبحها قوة موازية وأن عهد "السلام والتنمية" سوف تكون له الغلبة على "سياسة القوة". فالصينيون لديهم معتقد فطري بأن تاريخ العلاقات الدولية يتكون من حلقات متكررة من قوى هيمنة الصاعدة والأفلة، انهارت جميعها في النهاية بسبب الطبيعة الظالمة لدعوانها وتوزن القوى. وقد كانت مقاومة هيمنة الشرط الصریح للسياسة الخارجية الشیوعیة الصينیة منذ الخمسينیات، بل إن لها جذوراً في الفكر الصيني التقليدي تعود إلى عصر الربيع والخريف (٤٨١-٧٢٢ قبل الميلاد)<sup>(٣)</sup>. فينسب إلى الفیلسوف مینکیوس Mencius (٤٨١-٢٢٢ قبل الميلاد)، وهو أحد حواریی فیویشنس fucius، التمیز بین الحكم غیر الشرعی عن طريق القوة *badao* والحكم الشرعی *wangdao*. ومنذ ذلك الحین وأولئک الذين يستخدمون القوة القسریة للحفاظ على حکمهم داخلیاً أو دولیاً یعتبرون قوى هيمنة غیر شرعیة لا بد من مواجهتها.

والى يوم ينظر معظم المحللين العسكريين والمدنيين في الصين إلى صعود التعددية القطبية باعتبارها الكابح الأكبر للسعى الأمريكي المدمر للبيئة على العالم. وهم يدفعون بأن توازن القوى في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبح بين قوة عظمى واحدة وكثير من القوى القوية، أو قطب واحد قوى كثيرة، مع قدرة الأخيرة على كبح الأولى<sup>(٣٥)</sup>. وك شأن المحللين الآخرين يصف الكولونيل لي كينجونج Li Qingggong مدير إدارة قسم البحوث الأمنية الشاملة بالإدارة الثانية بالأركان العامة لجيش التحرير الشعبي (الاستخبارات) "اليمنة وسياسة القوة" الأمريكية بأنها المشكلة الأساسية في آسيا والعالم. ويتبناها على ذلك، بأن التعددية القطبية سوف تكبح اليمنة الأمريكية، وبأن مواجهة ستحدث بين اليابان والولايات المتحدة -بتبدأ بصراع اقتصادي ثم ينتقل إلى المجالات الأخرى)، وبأن العداوة الروسية-اليابانية سوف تتعقد<sup>(٣٦)</sup>. ورؤيه أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها سوف ينتازون حتماً، على اعتبار الطبيعة المتعرجة المدمرة للبيئة الأمريكية، موضوعاً

متوارثًا في الكتابات الصينية. لكن شأنها شأن نظرية التعددية القطبية تعد هذه الفكرة أمنية أكثر منها تحليلًا موضوعيًّا. ويعتقد كثيرون في جيش التحرير الشعبي على نحو خاطئ أن الولايات المتحدة الأمريكية أجبرت كل حلفائها في حلف شمال الأطلسي (وهو ما كان يشار إليه بانتظام في الإعلام الصيني بعد اندلاع حرب يوغوسلافيا عام 1999 بـ"حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية") على قبول الهجوم على صربيا أثناء الصراع وأن الحرب أوصلت الحلف إلى حافة الانهيار<sup>(٣٧)</sup>. وبالمثل يجادل دينج شيشوان Ding Shichuan من معهد العلاقات الدولية بجيش التحرير الشعبي بأن "الناقضات" غير المحددة بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى تتسرّع وتيرتها وأن شكلاً جديداً من "علاقات القوى الكبرى" سيظهر، وفيه سوف تضعف القوة الأمريكية<sup>(٣٨)</sup>.

وفي سياق تقييم السعي الأمريكي المدرك للهيمنة العالمية يتبه محللو جيش التحرير الشعبي إلى السياسات الأمريكية نحو الصين. فهم صریحون حول الرغبة المزعومة لدى الولايات المتحدة لاحتواء جمهورية الصين الشعبية استراتيجيًّا وعسكريًّا، وهو موقف ظلوا متمسكين به على مدار التسعينيات. يتجلّى هذا المنظور في كثير من المقالات والمقابلات. وفي عامي 1996 و 1997 فسر بعض المحللين سياسة "الإشراك" الجديدة لإدارة كلينتون على أنها دليل على فشل سياسة الاحتواء<sup>(٣٩)</sup>. ومع ذلك فإن غالبية المحللين الصينيين ينظرون إلى "الإشراك" باعتباره تكييفاً تكتيكيًّا لا أكثر، أي تكتيكيًّا لا يقل عن "الاحتواء الناعم"<sup>(٤٠)</sup>. فوفقاً لأحد محللي جيش التحرير الشعبي، في تعليق له بعد إعلان إدارة كلينتون عن سياسة "الإشراك"، فإن "الولايات المتحدة الأمريكية ستظل تحاول أن تمارس أقصى تأثير ممكن على الصين"<sup>(٤١)</sup>. وكما يقول أحد جنرالات جيش التحرير الشعبي فإن "الرغبة الأمريكية في 'تشكيل' الصين، كما تتصفح [في] تقرير استراتيجية وزارة الدفاع لشرق آسيا للعام 1998] مآلها الفشل"<sup>(٤٢)</sup>.

وفضلاً عن رؤيتهم لسياسة احتواء استراتيجي من جانب الولايات المتحدة يجادل كثير من ضباط جيش التحرير الشعبي فيما بينهم بأن الولايات المتحدة تسعى إلى الفصل الدائم لไตوان عن السيادة الصينية<sup>(٤٢)</sup>. وفي ذلك قال أحد جنرالات جيش التحرير الشعبي، على سبيل المثال، صراحة إن "الولايات المتحدة الأمريكية تعارض إعادة توحيد الصين وتسعى لتفكيك الانفصال"<sup>(٤٣)</sup>. وفي أعقاب تصريح الرئيس taiwanese لى تينج هوى في يوليو 1999 بأن الجزيرة والصين يجب أن يقاوما مع بعضهما كدولة مع دولة امتداد وسائل إعلام هونج كونج بمقابلات تزعم أن القادة الصينيين يعتقدون أن الذى جرأ على هذا التصريح "الانفصالي" هو الدعم والمعدات العسكرية الأمريكية، وأن جيش التحرير الشعبي يفكر جدياً في مدى الحاجة إلى تعليم لى وواشنطن "درسًا آخر (كما اعتقدت بكين أنها فعلت بالاختبارات "الصاروخية" في 1995 و 1996).

وعلى اعتبار الأهمية المركزية لไตوان في حسابات جيش التحرير الشعبي فمن المثير أن نلاحظ أن قضية تايwan لا تناولت كثيراً في المحلات والكتب العسكرية الصينية التي تناول للأجانب (لا شك إن جيش التحرير الشعبي يريد أن يبقى هذا الموضوع سرياً). من الاستثناءات في ذلك مجلة "ملخص عسكري"<sup>(٤٤)</sup> التي تضم مقالة منتظمة تقيم جيش ودفاعات تايوان. توفر هذه المقالات دفاعات تايوان الجوية والبحرية. وفي عدد من هذه المجلة مخصص لدفاعات تايوان قدمت تقييمات مفصلة لدرجة مدهشة حول طرق "التعمية" الإلكترونية لنظم القيادة والاستخبارات التایوانية وطرق إغراق سفنها السطحية بالغواصات وطرق تحديد النزق التایوانى في المقاتللات وطرق الاستفادة من الضربات الصاروخية البالisticية، وغيرها من الأعمال الهجومية الممكنة الأخرى التي يمكن أن توظف في أي صراع مع تايوان<sup>(٤٥)</sup>. وفي عدد آخر تم تحليل قدرات الأسلحة الجديدة التي باعتها الولايات المتحدة لไตوان<sup>(٤٦)</sup>. على الرغم من أن مناقشة جيش تايوان

محدودة في مجالات جيش التحرير الشعبي التي تناح للأجانب فهى بالتأكيد موضوع دراسة مكثفة في مؤسسات جيش التحرير الشعبي<sup>(٤٨)</sup>. وليس مما يدعو للاستغراب أن قدرًا كبيراً من تدريبات الحرب حول صراع ممكناً مع تايوان تحدث في مراكز المناورة الغربية بجامعة الدفاع الوطني وأكاديمية العلوم العسكرية ومقار منطقة ناجينج العسكرية ووحدات جيش التحرير الشعبي الأخرى<sup>(٤٩)</sup>.

كما يبدى محلو جيش التحرير الشعبي انتباها خاصاً إلى التحالفات الأمريكية وانتشار القوات الأمريكية في الخارج<sup>(٥٠)</sup>. فيدفع بعض المحللين بأن القوات العسكرية الأمريكية منتشرة إلى درجة مفرطة وأن إمداداتها اللوجستية والمالية لا ترقى بتحقيق الهمينة في مساح آسيا-المحيط الهادئ والشرق الأوسط والخليج العربي وأوروبا وأمريكا اللاتينية في وقت واحد<sup>(٥١)</sup>. بل وأكثر من ذلك يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستطيع أن تشن وتكتب حربين في نفس الوقت. بينما يدفع محللون آخرون مثل الجنرال الاستراتيجي وانج زينكسي Wang Zhenxi من أكاديمية العلوم العسكرية بأن بناء التحالفات الأمريكية والعلاقات الدفاعية غير التحالفية تعطى مرونة وانتشاراً استراتيجياً أكبر للولايات المتحدة وساعدت بقوة في توسيع "الهيمنة العالمية" الأمريكية<sup>(٥٢)</sup>.

ولا يزال معظم محلى جيش التحرير الشعبي يعبرون عن معارضه للتحالفات الأمريكية، حتى وإن لطفوا من نغمتهم الناقدة منذ ١٩٩٧ (عندما دعوا بشكل صريح إلى إبطالها). وقد نبه محلو جيش التحرير الشعبي إلى تقوية وتوسيع التحالفات والشراكات الأمنية الأمريكية في جميع أنحاء العالم منذ نهاية الحرب الباردة، ويذهبون إلى أن هذه التحركات جزء من خطط كبيرة لتحقيق الهمينة العالمية. كما يعتقدون أن الولايات المتحدة تسعى إلى خلق "نظام أمني دولي" تحت سيطرتها، يتولى حلف الناتو فيه "مهمة عالمية" بينما يمثل حلفاء آخرون شركاء أصغر في هذا السعي إلى "الهيمنة الأمنية"<sup>(٥٣)</sup>. ويعتقد كتاب جيش التحرير الشعبي أن توسيع حلف شمال الأطلنطي إلى أوروبا الوسطى، وسابقة "التدخل الإنساني"

من جانب حلف شمال الأطلنطي في أزمة يوغوسلافيا عام ١٩٩٩، التي يصفونها بـ"النزعه الكلنتونية" Clintonism، واستخدام الحلف في "التعامل مع الأزمات خارج المنطقة" تذر جميعها بتصعيد خطير في التحالفات العسكرية والمحاولات الأمريكية للهيمنة على العالم<sup>(٤)</sup>. ويدفع محللون آخرون بأن العدوان الأمريكي يشكل أسلوبنا جديداً هو "دبليوماسية السفينة الحربية" سوف تزيد من التوترات الدولية وتؤدي إلى سباق تسليح عالمي<sup>(٥)</sup>.

ويميل المحللون الصينيون المدنيون والعسكريون إلى تبني رؤية صفرية sub-zero للتحالفات، بمعنى أنه لا بد من وجود عدو واضح لأى ميثاق أمني متبادل من هذا النوع وإلا فلا مبرر لوجوده. ففكرة المجموع الإيجابي-positive-sum التي يمكن أن تمثلها تلك التحالفات بحفظها على الاستقرار وردعها للعدوان، دون تعين أعداء محددين، غير مستساغة في التفكير الأمني الواقعي الصيني. وعلاوة على ذلك فإن المحللين الصينيين يرتابون بشدة في أن هذه التحالفات (على الأقل تلك التي في منطقة آسيا-المحيط الهادئ) موجهة نحو الصين. ينطبق ذلك في أجيال صوره على التصورات الصينية للتحالف الأمريكي-الياباني وتوسيع الشراكة من أجل السلام إلى وسط آسيا، وإحياء الحلف الدافعى الخماسي، وكذلك الروابط الأمنية الأمريكية المعززة مؤخرًا مع أستراليا وتايلاند والفلبين وسنغافورة.

وعلى الرغم من أننى لم أقرأ أو أسمع عن ضابط بجيش التحرير الشعبي يقر التحالفات الأمريكية في المنطقة ويعتبرها باعثة على الاستقرار والسلام والأمن والتنمية الاقتصادية فإن بعضهم يتبنون بالفعل رؤى أكثر نقاء وأقل شعوراً بالتهديد. من ذلك مثلاً أن تحليلاً لتقرير وزارة الدفاع الأمريكية الاستراتيجي لعام ١٩٩٨ حول شرق آسيا<sup>(٦)</sup> قدم رؤية مباشرة وغير ناقدة حول تقوية التحالفات والشراكات الأمنية الأمريكية<sup>(٧)</sup>. فقد قال كولونيل بجامعة الدفاع الوطنى "إننا لا نعارض التحالفات الأمريكية في ذاتها، [ وإنما] فقط إذا استخدمت لزعزعة استقرار المنطقة. إننا نفهم أن هذه التحالفات 'من مخلفات التاريخ' وأن الولايات المتحدة الأمريكية

مصالح أمنية في المنطقة، لكن هذه المصالح لا يجب أن تستخدم للتدخل في الشؤون الداخلية للأخرين مثل تايوان التي تخص الصين<sup>(٥٨)</sup>. وقال كولونيل آخر ينتمي إلى الإدارة الثانية بالأركان العامة إنه "على المدى البعيد سيتافق الوجود [ال العسكري] الأمريكي في شرق آسيا خطوة بخطوة، فضلاً عن أن الانسحاب السريع قد يسبب فلماً، والتحالفات الأمريكية [في المنطقة] في حد ذاتها ليست موجية للصين، لكنها لا يجب أن تستخدم للتدخل في شؤوننا الداخلية: تايوان"<sup>(٥٩)</sup>.

لقد بثور المسؤولون الصينيون وقادة جيش التحرير الشعبي، بالطبع، في السنوات الأخيرة رؤية بديلة للعلاقات الدولية خالية من التحالفات التي يعتبرونها "من بقايا الحرب الباردة وسياسة القوة". تعرف الرؤية الصينية الجديدة باسم "المفهوم الأمني الجديد"<sup>(٦٠)</sup>. هذا المفهوم الذي قدم لأول مرة من جانب وزير الخارجية السابق كيان كيشين Qian Qichen في المنتدى الإقليمي (ARF) لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في عام ١٩٩٧ ردده وزير الدفاع الصيني شى هاويان Chi Haotian في خطاباته في اليابان وأستراليا وسنغافورة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وقد صبّغ المفهوم الأمني الجديد في رد مباشر على توسيع حلف شمال الأطلسي وجهود الولايات المتحدة لتنمية تحالفاتها وروابطها الأمنية حول العالم. على الرغم من رؤيته مفرطة التفاؤل للسلام والانسجام بين الدول لا يمثل المفهوم الأمني الجديد الشرح المنظم والرسمي الأولي لرؤى الصين الحقيقة الآن حول طرق تنظيم العلاقات الدولية والحفاظ على الأمن.

على أن مدركات جيش التحرير الشعبي للتحالفات الأمريكية تتواءز في الغالب الآراء حول انتشار القوات الأمريكية في الخارج. في كتاب كثیر من كتاب جيش التحرير الشعبي في أن الولايات المتحدة تنوی الإبقاء على ١٠٠,٠٠٠ جندى في مسارح كل من أوروبا وأسيا. بل وأكثر من ذلك يجادلون بأن القوات الأمريكية سوف تواجه على نحو متزايد صراعات صغيرة ومحدودة، مثل البوسنة وهابيتي، لاستأهل استخدام قوة الجيش الأمريكي النارية الساحقة ومباراته التكنولوجية العالية.

## ر - شمال شرق آسيا

يتفق محلو جيش التحرير الشعبي في إداء شكوك عميقة إزاء ميل اليابان العسكرية و إمكانية أن تلعب دوراً أمانياً إقليمياً واسعاً و إمكانية تدخلها في الأحداث المحتملة في كوريا وتايوان وارتباطاتها الداعية القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٦١)</sup>. وهم يرون تحولاً في السياسة الداعية اليابانية من التوجه الداخلي إلى التوجه الإقليمي وتحولاً من الدفاع السلبي إلى الدفاع النشط<sup>(٦٢)</sup>. ويقال في ذلك إن قوة الدفع الاستراتيجية الجغرافية الجديدة لليابان تحول من الشمال (روسيا وكوريا) إلى الغرب (الصين) والجنوب (رابطة شعوب جنوب شرق آسيا)<sup>(٦٣)</sup>. وبعض المقالات تثير المخاوف من قدرات اليابان العسكرية، بما في ذلك قدراتها النووية الكامنة<sup>(٦٤)</sup>. وتنتظر هذه المقالات إلى معايدة الأمن المتبادل الأمريكية-اليابانية المعدلة U.S.-Japan Mutual Security Treaty (١٩٩٦) وسياسات الدفاع (١٩٩٧) و برنامـج تعزيـز الدفاع الوطـنـى ربـاعـى السنـوات (١٩٩٥) على أنها تجلـيات واضـحة على توـكـيدـة اليـابـانـ الـجـديـدة وـطـموـحـاتـهاـ الاستـراتـيجـيـةـ<sup>(٦٥)</sup>. وـيـنظـرـ معظمـ محلـىـ جـيشـ التـحرـيرـ الشـعـبـىـ إـلـىـ هـذـهـ المـبـادـرـاتـ عـلـىـ أـنـهـ جـزـءـ لاـ يـتـجـزـأـ مـنـ تـبـنىـ اليـابـانـ لـدـورـ الشـرـيكـ الأـصـغـرـ فـيـ مـحاـولـةـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ لـاحـتوـاءـ الصـينـ<sup>(٦٦)</sup>. وـفـىـ ذـلـكـ قـالـ أحدـ المـتـخـصـصـينـ مـنـ جـامـعـةـ الـدـافـعـ الـوطـنـىـ بـجـيشـ التـحرـيرـ الشـعـبـىـ إـنـ "ـالـهـدـفـ الـاسـترـاتـيجـىـ الـمـشـتـركـ لـعـلـاقـةـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـيـابـانـ هوـ اـحـتوـاءـ 'ـالـتـهـيـيدـ الـصـينـىـ'ـ، حيثـ إـنـ التـحـالـفـ الـذـىـ اـزـدـادـ قـوـةـ مـؤـخـراـ بـيـنـهـماـ يـسـمحـ للـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ باـسـتـخـادـ الـيـابـانـ لـكـبـحـ نـمـوـ الـصـينـ<sup>(٦٧)</sup>. فيماـ حـذـرـ محلـلـ آخرـ مـنـ أنـ الـيـابـانـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ لـديـهاـ فـيـ الـحـقـيقـةـ طـمـوـحـاتـ لـأنـ تـصـبـ قـوـةـ عـظـمىـ (ـاـقـتصـادـيـةـ وـسـيـاسـيـةـ وـعـسـكـرـيـةـ)ـ مـنـاسـقـةـ فـانـ ثـمـةـ قـيـوـذاـ جـديـةـ (ـداـخـلـيـةـ وـدـوـلـيـةـ)ـ تـكـبـحـ قـدـرـتـهاـ عـلـىـ بـلوـغـ هـذـهـ طـمـوـحـاتـ<sup>(٦٨)</sup>. وـيـرـكـزـ محلـوـ جـيشـ التـحرـيرـ الشـعـبـىـ عـلـىـ التـغـيـرـاتـ فـيـ عـقـيـدةـ الـدـافـعـ الـيـابـانـىـ مـنـ "ـالـدـافـعـ الحـصـرـىـ"ـ عـنـ الـجـزـرـ الـيـابـانـىـ ذاتـهاـ إـلـىـ "ـمـنـاطـقـ مـحـيـطـةـ وـاسـعـةـ"<sup>(٦٩)</sup>ـ، وـإـعادـةـ نـشـرـ الـقـوـاتـ مـنـ هـوـكـاـيـدـوـ إـلـىـ غـربـ الـيـابـانـ

(المواجه للصين وكوريا)، وتحديث قوات الدفاع الذاتي اليابانية، وامتلاك برامج جديدة للأسلحة الجوية والبحرية، والتكامل الوثيق للاستخبارات والتربية والتخطيط مع القوات الأمريكية<sup>(٧٠)</sup>. وقد جاءت مشاركة اليابان في برنامج بحوث وتطوير نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD لتزيد من مخاوف المحللين الاستراتيجيين بجيش التحرير الشعبي والمسؤولين الصينيين الذين تعالت انتقاداتهم لها<sup>(٧١)</sup>. لكنهم مع ذلك يبدون أكثر ازعاجاً من النتائج السياسية والاستراتيجية للتعاون الأمريكي-الياباني في هذه المنطقة منهم بالأبعاد العسكرية البحتة لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD.

إن المشاعر المعادية لليابان واضحة وجلية بين جيش التحرير الشعبي على جميع المستويات. فسوء الظن في اليابان عميق الجذور وعابر للأجيال وقوى بين جيل ضباط جيش التحرير الشعبي الذين في عقدي حياتهم الرابع والخامس. فالإبان تستحدث رداً افعالياً لا يُرى حتى في النقد المعادي لأمريكا. وفي المحادثات مع أفراد جيش التحرير الشعبي يظهر الأمريكيون دائمًا على أنهم سذج في اتخاذ اليابان حليفاً أو شريكًا، وهم غالباً ما ينصحون الولايات المتحدة الأمريكية بأن تحذر من التواطأ والتحديث العسكري اليابانيين. وفي ذلك يجادل أحد المتخصصين البارزين من معهد الدراسات الاستراتيجية بجامعة الدفاع الوطني بأنه على الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من أن تتعاون مع اليابان أن تتكافف مع الصين "للسيطرة على اليابان"<sup>(٧٢)</sup>.

وفي مقابل مخاوفهم من اليابان يبدى محللو جيش التحرير الشعبي ارتياحاً غريباً نحو كوريا الشمالية، وإن كانت تحبطهم في بعض الأحيان. وهم في الغالب يعكسون رؤية للموقف الأمني والإنساني في كوريا الشمالية مختلفة تماماً عن رؤية واشنطن أو طوكيو. ومع أن كثيراً من المتحدثين من جيش التحرير الشعبي يؤيدون بشكل عام الأهداف الأمريكية المتمثلة في منع كوريا الشمالية من امتلاك السلاح النووي والمحادثات الرباعية والسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية فإنهما

يعبرون سرا عن إيجابياتهم من بيونج يانج ويؤكدون تأثير بكين المحدود على كوريا الشمالية. وهم يؤكدون تحول كوريا الشمالية إلى نظام السوق وافتتاح اقتصادها على العالم ويذرون من مغبة التأثيرات الخطرة للضغط على بيونج يانج. فالنسبة للصين وجيش التحرير الشعبي بعد الحفاظ على كوريا الشمالية كدولة ذات سيادة وحاجز أمني أولوية عليها<sup>(٦٣)</sup>. وفي كتابات عسكرية ومقابلات كثيرة تتقدّم كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية على إثارة التوترات ومواصلة الحرب الباردة على شبه الجزيرة الكورية<sup>(٦٤)</sup>. من ذلك مثلاً أن هاجم أحد جنرالات جيش التحرير الشعبي التدريبات المشتركة ووجود القوات الأمريكية على شبه الجزيرة واعتبرها "استفزازية" داعينا إلى خروج هذه القوات تماماً<sup>(٦٥)</sup>. فالمسئولون والمحللون الصينيون، المدنيون العسكريون على حد سواء، ينتقدون بشدة ما يصفونه بـ "وسائل الضغط" الأمريكية على بيونج يانج. وفي ذلك يتساءل جنرال بجيش التحرير الشعبي: "ما الغرض من الضغط الأمريكي؟ هل هو لإجبار كوريا الشمالية على الانهيار أم من أجل التغيير والتنمية؟"<sup>(٦٦)</sup> وقال جنرال آخر إنه "كلما اشتدت الردود والضغط الأمريكية اشتعلت القادة الكوريون [الشماليون] في عنادهم"<sup>(٦٧)</sup>. ويجادل المتحدثون من جيش التحرير الشعبي بأن الصين لا ترغب في أن ترى أسلحة دمار شامل شامل فوق شبه الجزيرة الكورية (بما في ذلك الأسلحة الأمريكية المحتملة في كوريا الجنوبية) وأن جمهورية الصين الشعبية تزيد الاستقرار على شبه الجزيرة. ومع ذلك، وعلى نحو غريب، فإنهم لا يعتقدون أن الموقف الإنساني في كوريا الشمالية مربع وينكرون أدلة النقص والمجاعة وسوء التغذية. (وهم في ذلك يقولون غالباً إن "الكوريين الشماليين عذهم قدرة كبيرة على تحمل المشقة") كما لا يبدون قلقاً شديداً إزاء اختبارات الصواريخ الباليستية الكورية الشمالية، أو موقع تطوير الأسلحة النووية المحتملة، أو إمكانية أن تتحرر الدولة ونظام كيم يونج الثاني<sup>(٦٨)</sup> Kim Jung II. بل إن بعض محللي جيش التحرير الشعبي مقائلون بشأن فرص كوريا الشمالية<sup>(٦٩)</sup>. ومعظم ضباط جيش التحرير الشعبي، على أية حال، سوف يعارضون بالتأكيد وجود القوات الأمريكية على شبه الجزيرة

في حالة إعادة توحيد الكوريتين. ومع ذلك فقد اعترف عضو بمعهد الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة الدفاع الوطني بجيش التحرير الشعبي بأن هذا الوجود سوف ينسى عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الوحدة الكورية، وأن الصين لن تعارض من حيث المبدأ مثل هذه القوات إذا بقيت جنوب دائرة 38 وإذا لم يكن لها مهمة هجومية غير حماية الأمن القومي الكوري<sup>(٤٠)</sup>.

### ز - عدم اليقين حول الجiran إلى الشمال

على مدى العقد الماضي شهدت حسابات الصين الأمنية مع روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى إلى الشمال تحولاً أساسياً. فتحولت موسكو وبكين من حافة الحرب النووية إلى "شراكة استراتيجية"<sup>(٤١)</sup>. على الرغم من أنه من المبالغ فيه الادعاء بأن روسيا تحولت من خصم الصين إلى حليفها (حيث تصرح كلتا الدولتين بأن ذلك ليس هدفهم) فقد حسنت هذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة من أمنهما المتبادل والأمن الإقليمي كثيراً وأعطتهما سبباً مشتركاً لمعارضة "اليمنة وسياسة القوة" (الرموز التي تستخدمها بكين للإشارة إلى الولايات المتحدة)<sup>(٤٢)</sup>. وقد ساعدت أزمة كوسوفو وحرب يوغوسلافيا عام 1999 في تدعيم التضامن الاستراتيجي الصيني- الروسي حيث التأسيس، لكن حتى من قبل كوسوفو كانت الحكومتان قد بدأنا في التضامن على نحو متزايد ضد الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي والمنتديات الدولية الأخرى. ومنذ كوسوفو أصبح الخطاب المعادي لأمريكا أكثر وضوحاً وتكراراً، كما تجلى في قمة الرئيسين يانج زيمين وبوريس يلتسن ونظرائهما من قيرغيستان وكازاخستان وطاجيكستان في أغسطس 1999<sup>(٤٣)</sup>. وليس ثمة شك في أن القادة والاستراتيجيين الصينيين يعتبرون الولايات المتحدة الأمريكية "التهديد الأكبر للسلام العالمي وأيضاً أهداف الأمن القومي والسياسة الخارجية للصين". وتقرير الدفاع الصيني للعام 1998 واضح حول هذه النقطة: تتظل اليمنة وسياسة القوة المصدر الأساسي للتهديدات للسلام والاستقرار العالميين.

فعقلية الحرب الباردة وتأثيراتها لا تزال نافذة، وتوسيع الجبهات العسكرية وتنمية التحالفات العسكرية أضافت عوامل لزعزعة استقرار الأمن الدولي. فبعض الدول اعتماداً على مزاياها العسكرية تفرض تهديدات عسكرية على الدول الأخرى، حتى اللجوء إلى التدخل المسلح<sup>(٨٤)</sup>. لكن حتى الآن ما تزال المعارضة الصينية-الروسية للولايات المتحدة الأمريكية وخلفها بлагوية إلى درجة كبيرة، على الرغم من أن مبيعات الأسلحة المتزايدة من موسكو إلى بكين والمبادرات الدبلوماسية المشتركة حول كوسوفو والعراق ونظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD تتبّى بأن "شراكتهما الاستراتيجية" تصبح أكثر تجسيداً.

إن هدوء التوترات بين الصين وروسيا تجلّى في مجالات عديدة. فقد رسم العدوان السابق حدودهما المتنازع عليها منذ وقت طويل والتي يبلغ طولها ٤,٣٤٠ ميلًا وجعلًا منطقة الحدود منزوعة السلاح. ووضع كلا الجانبيين قيودًا على القوات البرية والطائرات الهجومية قصيرة المدى والدفاعات الجوية خلال ١٠٠ كيلو متر من الحدود. وكجزء من المعاهدين الأساسيين - اتفاقية بناء الثقة في المجال العسكري على طول مناطق الحدود واتفاقية التخفيف المتبادل للقوات العسكرية في مناطق الحدود - اللتين وقعنها الصين مع روسيا وطاجيكستان وكازاخستان وقرغيزستان في أبريل ١٩٩٦ وأبريل ١٩٩٧ على التوالي اتفقت الصين والموقون الآخرون على تخفيف القوات بحيث لا تزيد على ١٣٠,٤٠٠ جندى و ٣,٩٠٠ دبابة و ٤,٥٠٠ عربة مدرعة داخل ١٠٠ كيلو متر. وثمة بنود أخرى في الاتفاقيات تحظر التدريبات العسكرية التي تتجاوز ٤٠,٠٠٠ فرد والإخطار المسبق بالتدريبات والمراقبين الإلزاميين لأى تدريبات تضم أكثر من ٣٥,٠٠٠ فرد وتتدريب واحد في السنة بـ ٢٥,٠٠٠ فرد أو أكثر. كما وقعت الصين وروسيا أيضًا عدة اتفاقيات ثنائية أخرى لتعزيز الاستقرار والأمن المتبادل، من بينها اتفاقية عدم الاستهداف النووي (١٩٩٤) واتفاقية منع الحوادث العسكرية العرضية (١٩٩٤).

وقد عقد رؤساء الدول والحكومات الصينيون والروس لقاءات قمة متبدلة سنوية، فيما كان المسؤولون على مستوى الوزراء ينتقلون بانتظام بين العاصمتين. وقد صاحت المؤسستان العسكريتان على وجه الخصوص علاقات وثيقة، منها نقل أعداد كبيرة من الأسلحة والتكنولوجيا الدفاعية الروسية (بما في ذلك التدريب) إلى الصين. ف الصادرات السلاح الروسية إلى الصين في ١٩٩٦ بلغت ٢,١ مليار دولار، وهو ما يمثل ثلث تجارتھما الثنائيّة الإجمالية تقريباً. وعموماً فقد اشتُرَت الصين أسلحة روسية بحوالى ٨ مليارات دولار بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩. وفي التسعينيات تضمنَت هذه المبيعات تشكيله واسعة من الأسلحة منها: ١٥ طائرة نقل من طراز إليوشين-٧٢ و ١٠٠ محرك توربيني مروحي آر دى-٣٣ للمقاتلات الصينية جاي-١٠ و ٧٢ مقاتلة سوخوي ٢٧ مع ترخيص لإنتاج المشترك لـ ٢٠٠ مقاتلة أخرى و ٢٤ مروحية نقل إم آي-١٧ ونظام صواريخ دفاع جوى إس آي-١٠ و ١٠٠ صاروخ وأربع غواصات ديزل من طراز كيلو ومدمريتان صاروخيتان موجهتان من طراز سوفرنيمى (تمر حالياً بالتجارب البحرية في روسيا) و ٥٠ دبابة معارك أساسية تي-٧٢ و ٧٠ ناقلة جنود مصفحة<sup>(٨٥)</sup>. ومؤخراً (في أغسطس ١٩٩٩) وبعد أربع سنوات من المفاوضات أنهت موسكو وبكين صفقة لـ ٦٠ مقاتلة سوخوي-٣٠.

وعموماً لا تزال التجارة الثنائية صغيرة نسبياً (٥,٥ مليار دولار في ١٩٩٨ بما يشكل فقط ٢% من إجمالي حجم تجارة الصين وأقل من ٥% من إجمالي حجم تجارة روسيا). وهذه التجارة تقتصر إلى درجة كبيرة على التجارة التعويضية وبعض التبادل في مجالات تصنيع الماكينات والإلكترونيات وتوليد الطاقة والكيماويات البترولية والطيران والفضاء والتكنولوجيا والأسلحة العسكرية. وتهدف الصين وروسيا إلى الوصول بالتجارة الثنائية إلى ٢٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٠، على الرغم من أن ذلك الهدف يبدو طموحاً جداً في ضوء ضعف التكامل الاقتصادي بين البلدين. بل إن التجارة الثنائية بينهما انخفضت من ٦,٨ مليار

دولار عام ١٩٩٧ إلى ٥,٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ . وفي قلب للأدوار التاريخية تعهدت بكين عام ١٩٩٨ بأن تقدم إلى موسكو قرضاً مخفضاً قيمته ٥ مليارات دولار في محاولة منها للمساعدة في التخفيف من حالة اقتصاد موسكو العاجز.

غير أن تحسن العلاقات الصينية-الروسية لا ينعكس بالضرورة على مستوى المدركات. فعلى خلاف ما يفعله كثير من المحللين المدنيين الصينيين الذين يصوروون روسيا على أنها قوة سلبية وضعيفة وآفلة لم يعد بمقدورها أن تهدى الصين<sup>(٦)</sup>، يبدى بعض المحللين العسكريين تحفظات حول طموحات روسيا الاستراتيجية طويلة المدى وسياساتها الدفاعية الحالية. يجادل هؤلاء بأن روسيا تسعى إلى إعادة بناء وإعادة تأكيد نفسها كقوة عظمى<sup>(٧)</sup>، خاصة عبر منطقة أوراسيا وفي شرق آسيا<sup>(٨)</sup>. وفي كلتا الحالتين يتذكر إلى روسيا على أنها تحاول أن تستخدم آليات الأمن الجماعي كتكأة لإعادة تأكيد حضورها الاستراتيجي كبديل عن حضورها العسكري السابق في المنطقة<sup>(٩)</sup> . وفيما يدرك محللو جيش التحرير الشعبي المشكلات التي تؤثر على قوة روسيا العسكرية<sup>(١٠)</sup>، فإنهم لا يعون جميعاً أن الجيش الروسي قد أصيب بالضمور. وهم يشيرون إلى تأكيد القوات المسلحة الروسية المتزايدة على تطوير قوات هجومية متحركة واسعة النطاق مع احتفاظها برادع نووى متين<sup>(١١)</sup> . وتلك استراتيجية الضرورة، كما يرى بعض محللى جامعه الدفاع الوطنى، حيث انهار الأسطول الروسي وأكله الصدا في الموانىء<sup>(١٢)</sup> . ومع أن المقالات فى بعض مجلات جيش التحرير الشعبي تناقش الحالة الداخلية المتدنورة فى روسيا<sup>(١٣)</sup> وال العلاقة الصينية-الروسية المحسنة<sup>(١٤)</sup> فإن هناك تعليقات فى هذه المجالات مفتوحة المصادر على علاقة الجيشين الصينى والروسى أو على ما تفعله روسيا للمساعدة فى تحدث قوة جيش التحرير الشعبي<sup>(١٥)</sup> .

لقد تحسنت روابط الصين أيضاً مع دول وسط آسيا. وبعد انبيان الاتحاد السوفيتى تحركت الصين بسرعة لإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهوريات آسيا

أوسطى حديثة الاستقلال، وبنـت بعد ذلك روابط راسخة مع جيرانها الجدد إلى الشمال. تقدر الاحتياطات النفطية في آسيا الوسطى بحوالى ٢٠٠ مليار برميل، وقد بات ذلك يمثل أهمية استراتيجية للصين التي أصبحت مستورداً صافياً للنفط الخام في ١٩٩٦، وغدت في نفس السنة تعتمد على الشرق الأوسط في توفير ٥٣٪ من وارداتها الكلية. وقد أبدت جمهورية الصين الشعبية اهتماماً خاصاً بكازاخستان الذي وقعت معها عدة اتفاقيات للاستغلال المشترك للطاقة. وتبعاً لذلك تم مد خط أنابيب بتروول بين البلدين بدأ عام ١٩٩٧ في نقل الخام إلى الصين.

ثمة دافع أساسى آخر لبكين للتقوية روابطها مع دول آسيا الوسطى وهو مخاوفها من الاضطرابات العرقية بين أقلياتها المسلمة فى مقاطعة شينجيانغ Xinjiang. فقد تدفقت أسلحة خفيفة وأشكال أخرى من الدعم إلى المتمردين فى شمال غرب الصين من إيران وطالبان وأفغانستان والأخوة المتعاطفين فى الاتحاد السوفيتى، السالية.

س- رابطة شعوب جنوب شرق آسيا والأمن الإقليمي، متعدد الأطراف

بينما تسود علاقات صحية بين الصين ودول جنوب شرق آسيا يخيم على المنطقة حذر من الصين وجيشه التحرير الشعبي<sup>(٤٦)</sup>. ومن جهةهم لا يملي محلو جيش التحرير الشعبي لكتابه حول جنوب شرق آسيا وقضاياها الأمنية الإقليمية الخاصة. وحيث إن الصين تعتبر ادعاءات البحرى في بحر الصين الجنوبي "قضية داخلية"، وهو موقف مشابه لادعاء الصين بتايوان، لا تكتب صحيفة جيش التحرير اليومية وغيرها من مطبوعات جيش التحرير الشعبي الأخرى عن هذه المنطقة. وقد عرف مسئول كبير باستخبارات جيش التحرير الشعبي قضية بحر الصين الجنوبي بأنها "مسألة سيادة" ونزاع على الإقليم والموارد<sup>(٤٧)</sup>.

وبقدر إيجابية متحدثى جيش التحرير الشعبى حول إمكانية إيجاد آليات للأمن التعاونى الإقليمى (وهم عموماً ليسوا كذلك) بقدر ما يميلون إلى النظر إلى هذه النظم كوسيلة لکبح الهيمنة الأمريكية واحتراق السياسة الاحتواء الأمريكية- اليابانية المدركة ضد الصين<sup>(١٠١)</sup>. فقليلون للغاية من محللى جيش التحرير الشعبى يقدرون منتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا ARF وفكرة الأمن التعاونى فى ذاتها، وبعد ليو رينشى Luo Renshi من معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية التابع لإدارة الأركان العامة بجيش التحرير الشعبى استثناء لذلك<sup>(١٠٢)</sup>. وليو الضابط المتقاعد من جيش التحرير الشعبى والمفوض الصينى السابق إلى مؤتمر نزع السلاح بجنيف يعد واحداً من أوسع الخبراء الصينيين معرفة بمؤسسات الأمن التعاونى. ونظير كتابات ليو تقديرًا للمعايير التى تقوم عليها هذه النظم، ومنها الشفافية، بدلًا من النظر إليها ك مجرد أدوات تكتيكية للسعى وراء السياسة الواقعية. وهناك آخرون، منهم الكولونيل وو بايائى Wu Baiyi من مؤسسة الدراسات الاستراتيجية الدولية (مركز بحثى آخر تابع لإدارة الأركان العامة)، أكثر وضوحًا في الترويج للأمن متعدد الأطراف ومفهوم الأمن الجديد كوسيلة لمواجهة الهيمنة والتحالفات الأمريكية<sup>(١٠٣)</sup>. ويجادل متحدثون آخرون من جيش التحرير الشعبى بأن البنية الأمنية الجديدة لشرق آسيا يجب أن تشتمل على ثلاثة مسارات متداخلة: الأمن المشترك، والأمن التعاونى، والأمن الشامل<sup>(١٠٤)</sup>. ومع ذلك فلا يزال غالبية محللى جيش التحرير الشعبى يتبنون المداخل الهندسية ومداخل توازن القوى التقليدية إلى الأمن الآسيوى، ولا يعيرون انتباها إلى الآليات المؤسسية متعددة الأطراف<sup>(١٠٥)</sup>، لكن بعضهم ينظر إلى منتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا كدليل على الدور الإقليمى المتتصاعد لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا باعتبارها "قوة جديدة"<sup>(١٠٦)</sup>.

## شـ- المخاوف حول جنوب آسيا

لم ينشر محالو جيش التحرير الشعبي كتابات كثيرة حول جنوب آسيا. فعلى خلاف نظرائهم المدنيين، قبل عام ١٩٩٨، كان المحللون العسكريون لا يتحدثون حول "اليمنة الإقليمية" الهندية. بينما جاءت الاختبارات النووية الهندية في مايو ١٩٩٨ لقطع أجراس الخطر للجيش الصيني. وبعد أيام من الحدث كان أحد العناوين بصحيفة جيش التحرير اليومية يقول: "محاولة الهند لتحقيق اليمنة الإقليمية ليست جديدة"<sup>(١٠٤)</sup>. وتوسيع مقال آخر في صحيفة القوات المسلحة في ذكر تفاصيل غير مسبوقة لتكوين وترتيب قوات الهند العسكرية التقليدية (وأنا أتعجب كيف يكون شعور المحللين وهم يصفون مبلغ تقدم هذه القوات مقارنة بجيش التحرير الشعبي في كل التصنيفات التقليدية). ونبه المؤلف "خلال خمسين عاماً من الجهد أصبح لدى الهند الآن جيش قوى". ثم يتساءل المقال: ما الغاية من التعزيز العسكري الهندي؟ ويجيب بوضوح: "إن الأهداف الاستراتيجية العسكرية للهند هي أن تحقق اليمنة في جنوب آسيا وأن تحتوى الصين وأن تسيطر على المحيط الهندي وأن تصبح قوة عسكرية في العالم المعاصر. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تابعت الهند منذ الاستقلال استراتيجيةتها العسكرية القائمة على اليمنة". ويواصل المؤلفون تعقب السياسة الهندية "في احتلال الأراضي الصينية في القطاع الشرقي من منطقة الحدود" (دون أن يقول شيئاً بالطبع عن القطاع الغربي الذي تحتل القوات الصينية ١٤,٥٠٠ كيلو متر مربع منه تقول الهند إنها أرض هندية) وتوجيه صوارييخا إلى جنوب وجنوب غرب الصين والحفاظ على "تفوقها العسكري في منطقة الحدود الصينية-الهندي لدعم مصالحها واحتواء الصين". وبخلاص المؤلفون إلى أن الهند "تنتظر اللحظة المناسبة لمزيد من التوسيع لتوacial محاولتها للسيطرة على الدول الضعيفة والصغيرة في جنوب آسيا والتقدم جنوباً للدفاع عن مكانتها كقوة هيمنة في المنطقة"<sup>(١٠٥)</sup>.

ومع ازدياد نقد جيش التحرير الشعبي لليمن ازداد انتشاره كذلك في مواجهتها<sup>(١٠٣)</sup>. وقد أبدى بعض معلقى جيش التحرير الشعبي مخاوفهم من إمكانية حدوث تبادل نووى بين الهند وباسستان ويصفون الموقف على شبه القارة الهندية بأنه "أكثر خطورة بكثير من أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢"<sup>(١٠٤)</sup>. ومن الواضح أن جيش التحرير الشعبي قد وجد في اليمن خصماً جديداً.

### ص- مضامين واستنتاجات سياسية

بحثت هذه المقالة مدركات جيش التحرير الشعبي لبيئة الصين الأمنية بعد الحرب الباردة. ودفعـتـ بأنـهـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ الصـيـنـ تـتـمـنـعـ بـبـيـئـةـ هـىـ الـأـكـثـرـ سـلـمـاـ وـالـأـقـلـ تـهـيـداـ مـنـذـ عـامـ ١٩٤٩ـ فـلـاـ يـزالـ جـيـشـ التـحـرـيرـ الشـعـبـيـ معـ ذـلـكـ يـدـرـكـ مـصـادـرـ عـدـيدـةـ لـعـدـمـ الـاسـتـقـرارـ وـعـدـمـ الـيقـيـنـ وـالـتـهـيـدـ الـمحـتمـلـ.ـ وـرـبـماـ كـانـتـ طـبـيـعـةـ الـمـحـلـلـيـنـ وـالـمـخـطـطـيـنـ الـعـسـكـرـيـنـ فـيـ جـمـيعـ أـنـحـاءـ الـعـالـمـ أـنـ يـعـثـرـواـ عـلـىـ تـهـيـدـاتـ مـحـتمـلةـ (ـوـبـعـدـ ذـلـكـ يـيـالـغـواـ فـيـهاـ)،ـ حـتـىـ عـنـدـمـ تـكـوـنـ هـذـهـ التـهـيـدـاتـ غـيـرـ مـوـجـودـةـ مـوـضـوعـيـاـ،ـ لـكـنـ مـدـرـكـاتـ جـيـشـ التـحـرـيرـ الشـعـبـيـ الـتـىـ قـدـمـتـهاـ درـاستـاـ يـيـرـزـ فـيـهاـ الـإـحـسـاسـ بـالـذـعـرـ.ـ فـبـعـدـ نـصـفـ قـرنـ مـنـ الشـعـورـ بـأـنـهـ مـطـوـقـ بـقـوـىـ مـعـادـيـهـ يـجـدـ جـيـشـ التـحـرـيرـ الشـعـبـيـ صـعـوبـةـ فـيـ التـحـرـرـ مـنـ هـذـهـ الـعـقـلـيـةـ.

وحيـثـ إـنـ المـدـرـكـاتـ تـمـثـلـ الـأـسـمـاـنـ لـلـقـرـارـاتـ وـالـأـفـعـالـ السـيـاسـيـةـ وـتـسـبـقـهاـ فـإـنـ إـحـسـاسـ جـيـشـ التـحـرـيرـ الشـعـبـيـ بـعـدـ الـيـقـيـنـ حـولـ بـيـئـةـ الـأـمـنـيـةـ لـهـ مـضـامـينـ وـانـعـكـاسـاتـ عـلـىـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ وـالـدـوـلـ الـقـرـيـبـةـ مـنـ الصـيـنـ.ـ وـالـنـتـيـجـةـ الـأـكـثـرـ وـضـوـخـاـ هـىـ الـحـاجـةـ إـلـىـ موـاصـلـةـ إـشـرـاكـ جـيـشـ التـحـرـيرـ الشـعـبـيـ عـلـىـ مـسـتـوـيـاتـ كـثـيرـةـ،ـ بـشـكـلـ رـسـمـيـ وـغـيـرـ رـسـمـيـ،ـ فـيـ الـحـوـارـاتـ الـمـرـتـبـطـةـ بـالـأـمـنـ.ـ وـعـلـىـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ وـالـدـوـلـ الـأـخـرـىـ أـنـ تـحـاـلـوـ أـنـ تـفـهـمـ عـلـىـ نـحـوـ أـفـضـلـ رـؤـىـ الـعـالـمـ لـدـىـ جـيـشـ التـحـرـيرـ الشـعـبـيـ وـالـأـسـبـابـ الـكـامـنـةـ خـلـفـ مـدـرـكـاتـهـ.ـ وـعـلـىـ الـمـتـدـشـنـ أـيـضـاـ أـنـ يـدـرـكـواـ أـنـهـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ اختـلـافـ كـثـيرـ مـنـ هـذـهـ مـدـرـكـاتـ عنـ مـدـرـكـاتـهـ (ـفـيـ

الغالب تكون مختلفةً جداً) وأن جيش التحرير الشعبي يبدو في الغالب منصباً لدرجة مستعصية فإن تلك المدركات ليست ثابتة بالضرورة أو غير قابلة للتغيير. ومع أن نقاقة الصين السياسية اللينينية وانضباط جيش التحرير الشعبي يسهمان في التمايز الملحوظ في المدركات التي تم تفصيلها فمن الواضح أيضاً وجود مدى من المنظورات بين ضباط جيش التحرير الشعبي وبين القادة والمحللين العسكريين والمدنيين. ولا بد من تقصي تلك المدركات بشكل ثابت وفيهما على نحو أفضل.

إن رؤى جيش التحرير الشعبي للولايات المتحدة ووضعها الأمني التي عرضت في هذه المقالة يجب أن تستحوذ على اهتمام كبير من صناع السياسة الأميركيين، وهي تقترح أن الولايات المتحدة يجب أن تكون على أبهة الاستعداد ضد المحاولات الصينية لتقويض المصالح الأمنية الأمريكية في آسيا والأماكن الأخرى. يمكن للحوار أن يزيد الوضوح والفهم، حتى وأن لم يضيق الاختلافات، لكن يجب على أولئك الأميركيين الذين يتفاوضون مع جيش التحرير الشعبي، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، أن يعوا عمّق سوء الظن والعداوة الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الشك وتلك العداوة مع أنهما واضحان منذ فترة طويلة فقد تعمقا أكثر منذ حرب يوغوسلافيا عام 1999 ووصف السفارة الصينية في بلغراد على سبيل الخطأ، إذ بعدها تحولت الصور الشعبية للولايات المتحدة الأمريكية بين عشية وضحاها من صور نقية بشكل حذر إلى صور معادية بشكل علني. وقد أظهرت التعديات من جانب آلاف من المتظاهرين الصينيين على السفارة الأمريكية في بكين والقنصليات الأمريكية في أماكن شتى عمّق العداوة الشعبية التي اتضحت أيضاً في اتجاهات وتعليقات النخبة. فقد أطلق الإعلام الصيني العنوان لسيل من الطعن المعادي لأمريكا لم يُشهد مثله منذ الثورة الثقافية. فنشرت صحيفة الشعب اليومية الرسمية لسان حال الحزب الشيوعي سلسلة مقالات لمرابطين ومتطرفين بالسلطة تتقد "اليمنة" والإمبريالية" و"الغدرسة" و"العدوان" و"النزعة التوسعية الأمريكية" (١٠٤). ولاتهم أحد المقالات الولايات المتحدة الأمريكية بالسعى لأن تصبح "سيدة الكرة الأرضية" وشبه اليمنة الأمريكية المعاصرة بعدوان ألمانيا النازية (١٠٤).

على أن الأثر السياسي لقصف السفارتين والحرب اليوغوسلافية سيظل ماثلاً لبعض الوقت في العلاقات الصينية-الأمريكية، وقد أضافت مزيداً من عدم الاستقرار على علاقة هشة أصلاً. كما عزز أيضاً عنصر المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. على الرغم من ضعف تأثير الصين السياسي العالمي وضعف قدراتها على إظهار قوتها العسكرية يوجد اليوم منافسة استراتيجية جديدة بين الدولتين. لكنها حتى الآن لم تزد على الحرب الكلامية، على الرغم من قصف السفارتين الصينية في بلغراد على سبيل الخطأ "الدبلوماسية الصاروخية" الصينية بالقرب من تايوان في عامي ١٩٩٥-١٩٩٦. وعلى نحو متزايد تتعارض المصالح الأمنية الملحة للدولتين في منطقة آسيا-المحيط الهادئ ومنطقة الخليج العربي وجنوب آسيا، فضلاً عن أن الاختلافات حول أزمة كوسوفو جلبت المنافسة الاستراتيجية مؤقتاً إلى أوروبا. وعلى المستوى المؤسسي تتجلى المنافسة الاستراتيجية الصينية-الأمريكية بوضوح في مجلس الأمن التابع الدولي والمنتديات الدولية الأخرى. على الرغم من أن الأمر لم يصل بعد إلى حد حرب باردة جديدة حول المنافسة السياسية-الطبيعية أو "صراع حضارات" بالمعنى الذي يستخدم به هنري كيسنجر هذا المصطلح<sup>(١٠)</sup>، فإن جوهر المنافسة يتمثل في الحقيقة في صدام بين رؤى العالم حول بنية وطبيعة ومعايير العلاقات والأمن الدوليين.

إن الجغرافيا والمصالح القومية طويلة بعيدة المدى تقرران، مع ذلك، أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية والصين أن تتعايشاً معاً في العالم وفي منطقة آسيا-المحيط الهادئ<sup>(١١)</sup>. وعلى نحو مت坦 أيضاً يجب على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى أن تتعايش مع جيش صيني أكثر حداثة وقدرة. ومع ذلك تظل هناك فرصة ثمينة للتأثير على الطريقة التي ينظر بها جيش التحرير الشعبي إلى العالم والمنطقة وكيف يفهم مصالحه القومية ومصالح الآخرين والاستخدامات التي سيجذب فيها قدراته العسكرية الجديدة<sup>(١٢)</sup>. على أن توفير الفرصة لجيش التحرير الشعبي لكي يشعر بمدركـات ومصالح الدول الأخرى تتطلب منه أن يزيد من سفره إلى الخارج ويتفاعل على نطاق أوسع مع الأمريكيين والأجانب الآخرين الموجودين في الصين.

وفي ضوء المدركات والشكوك السابقة سيكون التعامل والتعايش مع الجيش الصيني معركة صعبة. لكن التعايش أحد أقارب المنافسة الاستراتيجية، حيث لا يشترط أن يتحول المتنافسون إلى خصوم. ولا بد من تجنب قربها الآخر - المواجهة - قدر الإمكان. وتظل هناك فرصة لأن تقيم الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها الأمنيون علاقة استراتيجية قائمة على التعايش التناصي بها عناصر من التعاون مع جمهورية الصين الشعبية. وفي ضوء صدام المصالح القومية والمدركات الثقافية التي أوجزناها في هذه المقالة يظل التعايش التناصي العلاقة الأكثر واقعية التي يمكن تحقيقها. وحتى هذا النوع من العلاقة سوف يتطلب اهتماماً دائمًا على المستوى بالسياسة والعمل الجاد من كلا الجانبين إذا أريد تجنب علاقة العداء.

---

## هوامش الفصل الرابع

(١) توجد مناقشة لذلك في:

David Shambaugh, "The PLA and PRC at Fifty: Reform at Last." *China Quarterly*, No. 159 (September 1999), pp. 660-672.

(2) See Thomas J. Christensen, "China, the U.S.-Japan Alliance, and the Security Dilemma in East Asia." *International Security*, Vol. 23, No. 4 (Spring 1999), pp. 49-80. The classic statement of the parabellum strategic culture is Alastair Iain Johnston, *Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995).

(٣) ولذلك لا ينبغي على محظى العلاقات الخارجية أن يفترضوا وجود ارتباط وثيق بين مدركات المدنيين التي يمكن الحصول عليها بسهولة ومدركات العسكريين التي لا يتيسر الوصول إليها. حول المقارنة بين الاثنين انظر:

David Shambaugh. "China's National Security Environment: Perceptions of the Intelligence Community," in David M. Lamp-ton, ed., *The Making of Chinese Foreign and Security Policy in the Era of Reform* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, forthcoming 2000).

(٤) الأعضاء العسكريون في اللجنة العسكرية المركزيةاليوم هم الجنرالات Zhang و Chi Haotian و Wannian و Yu Wang Ke و Fu Quanyou و Yang Baiping و Yongbo و Cao Gangchuan و Wang Ruilin و Yang Baiping (أعضاء). منذ إقصاء الجنرال في عام ١٩٩٦ من منصب الأمين العام للجنة لم يعين أميناً عاماً لها وأصبحت تتكون من رئيس مدني (الرئيس يانج زيمين) ونائبين للرئيس (عادة يكون أحدهما وزير الدفاع) ورؤساء مراكز القيادة العسكرية الأربع (إدارة الأركان العامة، الإدارة السياسية العامة، والإدارة اللوجستية العامة، وإدارة التسليح العامة).

(5) See David Shambaugh, "China's Post-Deng Military Leadership," in James R. Lilley and David Shambaugh, eds., *China's Military Faces the Future* (Armonk, N.Y. and Washington, D.C.: M.E. Sharpe and AEI Press, 1999). pp. 11-35.

---

(٦) يوجد ثلاثة مفوضين سامعين فقط بين أعضاء نخبة جيش التحرير الشعبي الثلاثين

(7) For discussion of recent party-army relations, see Ellis Joffe, "The Military and China's New Politics: Trends and Counter-Trends," in James Mulvenon and Richard H. Yang, eds., *The People's Liberation Army in the Information Age* (Santa Monica, Calif.: RAND, 1999), pp. 22-47.

(8) Interviews with U.S., European, and Asian military officers who have interacted with these individuals confirm these impressions. See also David Shambaugh, *Enhancing Sino-American Military Ties* (Washington, D.C.: Sigur Center for Asian Studies, George Washington University, 1998).

(9) In the case of the PLA Air Force, see John Wilson Lewis and Xue Litai, "China's Search for a Modern Air Force," *International Security*, Vol. 24, No. 1 (Summer 1999), pp. 64-94; and Kenneth W. Allen, Glenn Krumel, and Jonathan D. Pollack, *China's Air Force Enters the Twenty-first Century* (Santa Monica, Calif.: RAND, 1995).

(١٠) يعتمد هذا التقدير على مسح القسم الدورى لمكتبة أكاديمية العلوم العسكرية.

(١١) المركزان البحثيان هما معهد الصين للدراسات الاستراتيجية الدولية China

Institute of International Strategic Studies ومؤسسة الدراسات الاستراتيجية الدولية .Foundation for International Strategic Studies

(12) See, in particular, Wang Baocun, "Information Warfare in the Kosovo Conflict," *Jiefangjun Bao*, May 25, 1999, in Foreign Broadcast Information Service Daily Reports—China Daily Report (hereafter FBIS-CHI), June 23, 1999.

(13) Wang Zudian, "The Offense and Defense of High-Technology Armaments," *Liaowang*, May 24, 1999, in FBIS-CHI, May 27, 1999.

(14) Interview with Academy of Military Sciences officer, Beijing, May 16, 1999.

(15) Interviews with PLA attaches and visiting scholars, Washington, D.C., July 1999.

(16) James Kinge, "Chinese Army Calls for Strategic Review," *Financial Times*, May 5, 1999.

- 
- (17) Jia Weidong. "Asymmetrical Warfare and Our Defense," *Jiefangjun Bao*, April 17, 1999, in FBIS-CHI, May 24, 1999.
- (18) Wang. "Information Warfare in the Kosovo Conflict."
- (19) "NATO Campaign Showcased Use of Air Power." *Wall Street Journal*, June 2, 1999.
- (20) Interview with Academy of Military Sciences officer, Beijing, May 16, 1999.
- (21) Yao Yunzhu, "Federal Republic of Yugoslavia Crisis Shows Need to Strengthen PLA: Discussion of the Kosovo Crisis among Experts and Scholars," *Jiefangjun Bao*, April 13, 1999, in FBIS-CHI, April 28, 1999; and Wang, "Information Warfare in the Kosovo Conflict." Conversely, Wang and Yao did not mention that it allowed NATO bombers to attack virtually with impunity.
- (22) Interviews with PLA attaches, Washington, D.C., July 1999.
- (٢٣) يقدر المحظون الغربيون أن ذلك يتطلب ميزة قدرها ١ على الأقل في القوات البرية (حوالى ٧٥٠ ألف فرد). واليوم، وحتى في المستقبل المنظور، لم يقترب جيش التحرير الشعبي من القدرات البحرية أو الجوية التي تمكنه من بلوغ هذا الهجوم.
- (٤) إن عار قصف التجمعات السكنية المدنية سيكون من النتائج الرئيسية لضربات الصواريخ البالستية.
- (25) Interviews with Taiwanese military and intelligence officials, Taipei, May 10-15, 1999.
- (26) See David Shambaugh, *Beautiful Imperialist: China Perceives America, 1972-1990* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1991), chap. 6.
- (27) Among many, see, for example, Pan Shunrui. "War Is Not Far From Us." *Jiefangjun Boo*, June 8, 1999, in FBIS-CHI, July 6, 1999.
- (28) See, for example, Lo Ping. "The Military Is Heating Up Its Anti-Americanism Again"; and Li Tzu-ching. "The Chinese Military Clamors for War: Vowing to Have a Fight with the United States." *Zhengming*, June 1, 1999, in FBIS-CHI, June 28, 1999.

- 
- (29) Li. "The Chinese Military Clamors for War."
- (٣٠) تفيدة لتقدير لجنة كوكس اعترفت الصين رسمياً في يوليو ١٩٩٤ أنها تمتلك أسلحة نووية. انظر :
- "Facts Speak Louder Than Words and Lies Will Collapse by Themselves- Further Refutation of the Cox Report." Information Office of the State Council. July 19, 1999. The Cox Committee was formally constituted as the Select Committee on U.S. National Security and Military/Commercial Concerns with the People's Republic of China, chaired by Rep. Christopher Cox (R-Calif.). It submitted its full report to Congress on January 3, 1999; a declassified partial version was released to the public on May 25, 1999.
- (31) These views are expressed in a wide range of PLA articles.
- (32) Interview with Academy of Military Sciences officer, Washington, D.C.. May 14, 1998.
- (33) Interview with General Staff Department Second Department officer, Beijing, May 4, 1998.
- (٣٤) ثمة مناقشة أخرى للأصول الفلسفية لمفهوم اليمونة وتاريخه في الفكر الصيني. انظر :
- Shambaugh, Beautiful Imperialist, pp. 78-83.
- (35) See the discussion in Pan Xiangting, ed., Shijie Junshi Xingshi, 1997-98 [The world military situation] (Beijing: National Defense University Press, 1998), pp. 1-7.
- (36) Li Qinggong, "Wulun Leng Zhan hou shijie junshi geju de bianhua" [An examination of changes in the post-cold war global military structure], Zhongguo Junshi Kexue, No. 1 (1997), pp. 112-119.
- (37) Interview with National Defense University personnel, April 8, 1999, and PLA attache, Washington, D.C.. July 7, 1999.
- (38) Ding Shichuan, "Readjustments in Big Power Relations towards the New Century," International Strategic Studies, No. 2 (1999), pp. 6-14.

---

(39) See, for example, Col. Guo Xinning, "Qianyi Kelindun zhengfu de Ya Tai zhanlue" [The Clinton government's basic Asia strategy] Cuofang Daxue Xuebao: Zhanlue Yanjiu, No. 1 (March 1997), pp. 18-24; and Xie Wenqing, "Adjustment and Trend of Development of U.S. Policy toward China," International Strategic Studies, No. 3 (1996), pp. 14-20.

(40) For further analysis, see David Shambaugh, "Containment or Engagement of China? Calculating Beijing's Responses," International Security, Vol. 21, No. 2 (Fall 1996), pp. 180-209.

(41) Guo, "Qianyi Kelindun zhengfu de Ya Tai zhanlue." p. 23.

(42) Interview, Beijing, December 8, 1998.

(43) A good example is Xu Yimin and Xie Wenqing, "U.S. Hegemonism on the Question of Taiwan," International Strategic Studies, No. 3 (1995), pp. 10-16.

(44) Interview, Beijing, December 8, 1998.

(45) Junshi Wenzhai is published by the Second Research Institute of China Aerospace and the Chinese Military Scientists Association. While the journal is available in some Chinese libraries foreigners must acquire this restricted-circulation publication from street vendors in China.

(46) See the nine articles published in the section "Taiwan Teji" [Taiwan Special Focus], Junsh Wenzhai, Nos. 16-17 (August 1993), pp. 3-45.

(47) Ai Hongren, "Taiwan de Junshi fangxiang" [The direction of Taiwan's military], Junshi Wenzha No. 50 (December 1998), pp. 10-12.

(٤٨) من أمثلة ذلك أن زيارة لجامعة الدفاع الوطني في ديسمبر ١٩٩٨ كشفت عن أن مقرراً دراسياً يدرس لفصل ضباط القيادة حول "جيش وتسليح تايوان."

(49) Interviews with knowledgeable PLA officers, Beijing, May 1998 and April 1999.

(50) See, for example, Lu Xinmei, "New Characteristics of the Plan for Arms Buildup of the New U.S. Administration." International Strategic Studies, No. 2 (1993), pp. 18-21.

---

(51) See, for example. Fu Chengli, "The Post-Cold War Adjustment of U.S. Military Strategy.' International Strategic Studies, No. 1 (1994), pp. 27-33; and Fu, "Xin Meiguo de Ya Tai zhanlue" [The new American Asia strategy], Guofang, No. 5 (1996), pp. 30-31.

(52) Wang Zhenxi and Zhang Qinglei, "Post-Cold War U.S. Alliance Strategy," International Strategic Studies, No. 3 (1998). pp. 1-9.

(53) Dong Guozheng, "Security Globalization Is Not Tantamount to Americanization," Jiefangjun Bao, May 24, 1999, in FBIS-CHI, June 3,1999.

(54) See, in particular, Wang Naicheng and Jun Xiu, "Whither NATO?" International Strategic Studies, No. 2 (1999), pp. 27-32; and Xie Wenqing, "Observing U.S. Strategy of Global Hegemony from NATO's Use of Force against the FRY." International Strategic Studies, No. 3 (1999), pp. 1-9.

(55) Luo Renshi, "New U.S. Gunboat Diplomacy and Its Strategic Impact," International Strategic Studies, No. 3 (1999), pp. 10-14.

(56) Secretary of Defense, The United States Security Strategy for the East Asia-Pacific Region (Washington, D.C.: Department of Defense, 1998).

(57) Xu Xiaogang, "U.S. Asia-Pacific Security Strategy towards the Twenty-first Century," International Strategic Studies, No. 2 (1999), pp. 47-52.

(58) Interview, National Defense University Institute of Strategic Studies, Beijing, April 7, 1999.

(59) Interview, China Institute of International Strategic Studies, Beijing, May 4,1998.

(٦٠) للحصول على تقييم ممتاز لمفهوم الأمن الجديد انظر :

David M. Finkelstein, "China's New Security Concept: Reading between the Lines," Washington Journal of Modern China, Vol. 5, No. 1 (Spring 1999), pp. 37-50.

---

(61) See Christensen, "China, the U.S.-Japan Alliance, and the Security Dilemma in East Asia"; and Banning Garrett and Bonnie Glaser, China and the U.S.-Japan Alliance at a Time of Strategic Change and Shifts in the Balance of Power, Asia/Pacific Research Center Discussion Paper (Stanford, Calif.: Asia/Pacific Research Center, Stanford University 1997). Garrett and Glaser's analysis suggests a debate, rather than unanimity, among Chinese security specialists.

(62) Liang Yang, "Riben fangwei zhengce tiaozheng jichi dui Ya Tai anquan xingshi de yingxiang" [Adjustment of the scope of Japan's defense policy and its influence on the structure of Asian security], Guofang, No. 9 (1996), pp. 13-14.

(63) Ibid.

(64) Ji Yu, "Riben junguozhuyi miewang fure" [Vigilance against the revival of Japanese militarism], Guofang, No. 9 (1996), pp. 15-16.

(65) Zhang Taishan, "New Developments in the U.S.-Japan Military Relationship," International Strategic Studies, No. 4 (1997), pp. 28-33.

(66) See, for example, Lu Guangye, "The Impact of Reinforcement of the Japan-U.S. Military Alliance on Asia-Pacific Security and World Peace," International Strategic Studies, No. 3 (1999), pp. 21-24.

(67) Jiang Lingfei, "Yingxiang Ya-Tai anquan xingshi de sange zhongda wenti" [Three big factors influencing the East Asian security situation], Guofang Daxue Xuebao, No. 3 (March 1997), p. 46.

(68) Tang Yongsheng, "Riben duiwai zhanlue de tiaozheng jichi zhiji yinsu" [Revisions to Japan's foreign strategy and its limiting factors], Guofang Daxue Xuebao, No. 3 (1997), pp.

(69) Zhang Jinfang, "Serious Threat to China's Security: Experts Comment on the Strengthening of the Japanese-US. Military Alliance," Jiefangjun Bao, June 4,1999, in FBIS-CHI, June 17,1999.

(70) Zhang Taishan, "Japan's Military Strategy in the New Era," International Strategic Studies, No. 3 (1998), pp. 17-20.

- 
- (71) Numerous interviews, Beijing, October and December 1998.
- (72) Interview, National Defense University Institute of Strategic Studies, Beijing, April 6, 1999.
- (٧٣) للحصول على تقييم ممتاز للأراء الصينية انظر :
- Banning Garrett and Bonnie Glaser, "China's Pragmatic Posture toward the Korean Peninsula," *Korean Journal of Defense Analysis* (Winter 1997), pp. 63-91.
- (74) Pan Junfeng, "Zhanlue geju, daguo guanxi, Ya-Tai huanjing" [Strategic areas, great power relations, and the Asia-Pacific environment], *Guofang*, No. 1 (1997), pp. 10-11.
- (75) Interview, China Institute of International Strategic Studies, Beijing, December 6, 1998.
- (76) Ibid.
- (77) Ibid.
- (٧٨) أورد متحدثو جيش التحرير الشعبي هذه الأراء محادثات عدّة على مدى العاشرين الماضيين. انظر :
- Eric McVadon, "Chinese Military Strategy for the Korean Peninsula," in Lilley and Shambaugh, *China's Military Faces the Future*, pp. 271-294.
- (79) Wang Dahui, "The Post-Cold War Situation on the Korean Peninsula," *International Strategic Studies*, No. 3 (1997), pp. 31-36.
- (80) Interview, National Defense University, Beijing, April 6, 1999. For a more diverse range of PLA views, see McVadon, "Chinese Military Strategy for the Korean Peninsula"; and Taeho Kim, "Strategic Relations between Beijing and Pyongyang: Growing Strains and Lingering Ties," *Lilley and Shambaugh, China's Military Faces the Future*, pp. 295-321.
- (81) See Jennifer Anderson, *The Limits of Sino-Russian Strategic Partnership*, Adelphi Paper No. 3 (London: International Institute for Strategic Studies, 1997); and Sherman W. Gamert, ed., Limited

---

Partnership: Russia-China Relations in a Changing Asia (Washington, D.C.: Carnegie Endowment: International Peace, 1998).

(82) See, for example, "China-Russia Relations at the Turn of the Century," joint statement Presidents Jiang Zemin and Boris Yeltsin, November 23, 1998. Text is carried in Beijing Review, December 14-20, 1998.

(83) See, for example, "Anti-Western Edge to Russian-Chinese Summit," Jamestown Foundation Monitor, August 26, 1999, available at [www.jamestown.org/htm/pub-monitor/htm..](http://www.jamestown.org/htm/pub-monitor/htm..)

(84) China's National Defense (Beijing: Information Office of the State Council of the People's Republic of China, 1998), p. 5.

(85) See Bates Gill and Taeho Kim, China's Arms Acquisitions from Abroad: A Quest for "Superb and Secret Weapons," Stockholm International Peace Research Report No. 11 (Oxford: Oxford University Press, 1995).

(86) See Shambaugh, "China's National Security Environment," in Lampton, The Making of Chinese Foreign and Security Policy in the Era of Reform.

(87) Wang Rui and Zhang Wei, "A Preliminary Analysis of Russian Military Strategy," International Strategic Studies, No. 3 (1997), p. 42.

(88) Xue Gang, "The Present Security Policy Framework of Russia," International Strategic Studies, No. 1 (1995), pp. 22-27; and Xue and Xu Jun, "Russia's Asia-Pacific Strategy," International Strategic Studies, No. 4 (1995), pp. 14-20.

(89) Xue, "The Present Security Policy Framework of Russia."

(90) Xue Gang, "Retrospect and Prospect of Russia's Economic and Political Transformation," International Strategic Studies, No. 3 (1998), p. 13.

(91) Wang and Zhang, "A Preliminary Analysis of Russian Military Strategy."

- 
- (92) Chen Youyi and Yu Gang, "Eluosi zhanlue xingshi de tedian ji duiwai zhengce zouxiang" [Special characteristics of Russian strategy and trends in foreign policy], *Guofang Daxue Xuebao*, No. 3 (1997), p. 42.
- (93) See Yin Weiguo and Gu Yu, "Review and Prospect of the Situation in Russia," *International Strategic Studies*, No. 2 (1999), pp. 53-59.
- (94) See, for example, Xue Gang, "Sino-Russian Relations in the Post-Cold War International Structure," *International Strategic Studies*, No. 2 (1996), pp. 12-16.
- (٩٥) من الكتابات القليلة التي ناقشت التبادلات في المجال العسكري المسلح الاستراتيجي لجامعة الدفاع الوطني ١٩٩٧-١٩٩٨. انظر:
- Pan, Shijie Junshi Xingshi, 1997-98, pp. 277-279.
- (96) See, for example, Koong Pai-ching, *Southeast Asian Perceptions of China's Military Modernization*, Asia Paper No. 5 (Washington, D.C.: Sigur Center for Asian Studies, George Washington University, 1999); and Allen S. Whiting, "ASEAN Eyes China: The Security Dimension," *Asian Survey*, Vol. 37, No. 4 (April 1997), pp. 299-322.
- (97) Interview with General Staff Department Second Department official, Beijing, December 8, 1998.
- (98) Jiang Linfei, "Yingxiang Ya Tai anquan xingshi de sange zhong da wenti" (Three major issues influencing the Asian security situation), *Guofang Daxue Xuebao*, No. 3 (1997), pp. 13-17; and Wu Guiyu, "The U.S. Asia-Pacific Strategy in Adjustment," *International Strategic Studies*, No. 3 (1992), pp. 1-8.
- (99) See Luo Renshi, "Post-Cold War Strategic Trends in the Asia-Pacific Region," *International Strategic Studies*, No. 3 (1994), pp. 5-13; Luo, "Progress and Further Efforts to Be Made in Establishing Confidence Building," *International Strategic Studies*, No. 2 (1995), pp. 18-24; and "New Progress and Trend in the Establishment of Confidence and Security

---

Building Measures in the Asia-Pacific Region," International Strategic Studies, No. 4 (1996), pp. 6-12.

(100) Wu Baiyi, "Dong Ya guojia anquan zhengce de tedian yu yitong" [Similarities and differences in East Asian countries' security policies], unpublished paper (May 1998).

(101) Ronald Monteperto and Hans Binnendijk, "PLA Views on Asia-Pacific Security in the Twenty-first Century," Strategic Forum (Washington, D.C.: National Defense University Institute for National Strategic Studies, No. 114, June 1997).

(102) See, for example, Xu Yimin, "The Strategic Situation in East Asia and China's Place and Role," International Strategic Studies, No. 1 (19%), pp. 16-24; Zhu Chun, "A Discussion about the Situation and Security Problems in the Asia-Pacific Region, International Strategic Studies, No. 1 (1993), pp. 18-22; and Zhang Changtai, "Some Views on the Current Situation in the Asia-Pacific Region," International Strategic Studies, No. 1 (1997), pp. 27-32.

(103) Sr. Col. Luo Yuan, "Dongmeng de chuqi yu Ya Tai anquan hezuo" [The rise of ASEAN and Asian security cooperation], Guofang, No. 7 (1996), pp. 23-24.

(104) Liu Wenguo, "India's Attempt to Seek Hegemony Has Been Longstanding," Liberation Army Daily, May 26, 1998, in FBIS-CHI, June 3, 1998.

(105) Liu Yang and Guo Feng, "What Is the Intention of Wantonly Engaging in Military Ventures?—India's Military Development Should Be Watched Out For," Liberation Army Daily, May 19, 1998, in FBIS-CHI, May 21, 1998.

(106) "India Reports China Reinforces Troops on the Border," Agence France-Presse, October 23, 1998, in FBIS-CHI, November 8, 1998.

(107) Yang Haisheng, "Harmful Effects of India's Nuclear Tests on the World Strategic Situation," International Strategic Studies, No. 4 (1998), p. 17.

---

(108) See, for example, Zhang Yuqing, "Irrefutable Proof of the Swelling of U.S. Hegemonism," *Renmin Ribao*, May 19, 1999, in FBIS-CHI, May 19, 1999; *Observer*, "On the New Development of U.S. Hegemonism," *Renmin Ribao*, May 27, 1999, in FBIS-CHI, May 28, 1999; and Huang Hong and Ji Ming, "United under the Great Banner of Patriotism—Thoughts on the Strong Condemnations against U.S.-Led Atrocities," *Renmin Ribao*, May 27, 1999, in FBIS-CHI, June 6, 1999.

(109) "China Says U.S. Wants to Become 'Lord of the Earth,'" *Reuters*, June 22, 1999.

(110) Samuel Huntington's *The Clash of Civilizations* makes much of the potential for Sino-American rivalry—in ideological, cultural, and geopolitical senses—although he portrays China's quest for regional hegemony as the fundamental characteristic of the rivalry to come. Oddly, he also sees the achievement of Chinese hegemony as "reducing instability and conflict in East Asia." See Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996), especially pp. 229-238, quotation at p. 237. For a counterargument of why China cannot achieve hegemony, see David Shambaugh, "Chinese Hegemony over East Asia by 2015?" *Korean Journal of Defense Analysis*, Vol. 9, No. 1 (Summer 1997), pp. 7-28.

(111) See Robert S. Ross, "The Geography of the Peace: East Asia in the Twenty-first Century," *International Security*, Vol. 23, No. 4 (Spring 1999), pp. 81-118.

(112) See Ashton B. Carter and William J. Perry, *Preventive Defense* (Washington, D.C.: Brookings, 1999), pp. 92-122; and Perry and Carter, *The Content of U.S. Engagement with China* (Stanford, Calif., and Cambridge, Mass.: Center for International Security and Cooperation, Stanford University, and Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University, 1998).



## **الجزء الثاني**

**الصين وأمن آسيا - المحيط الهادئ**



## الفصل الأول

### الصين والتحالف الأمريكي - الياباني

### المعضلة الأمنية في شرق آسيا

توماس جى . كرستنسن

يدفع كثير من الدارسين والمحللين بأنه في القرن الحادى والعشرين سيكون عدم الاستقرار الدولى في شرق آسيا أكثر ترجيحاً منه في أوروبا الغربية. وسواء أكان الدرس هنا يتناول المتغيرات التي يفضلها الواقعيون أو الليبراليون فإن شرق آسيا تبدو منطقة أكثر خطورة. فتلك المنطقة تميز بتحولات كبيرة في توازن القوة، وتوزيعات منحرفة للقوة الاقتصادية والسياسية داخل وبين الدول، وعدم تجانس ثقافي وسياسي، ومستويات متباينة، وإن كانت لا تزال منخفضة نسبياً، من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دولها، والمؤسسة الضعيفة للأمن، والنزاعات الإقليمية المنتشرة التي تجمع بين قضايا الموارد الطبيعية والتزعع القومية ما بعد الاستعمارية<sup>(١)</sup>.

وإذا كانت نظرية المعضلة الأمنية تطبق على شرق آسيا فإن فرص تصاعد التوتر في المنطقة تبدو كبيرة، خاصة في ظل غياب الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. تقرر هذه النظرية أنه في نظام دولي فلق وفوضوى يمكن لسوء الظن بين خصميين محتملين أو أكثر أن يقود كل جانب إلى اتخاذ إجراءات وقائية ودفاعية، ينظر إليها الطرف الآخر على أنها تهديدات هجومية. وهذا بدوره يمكن أن يقود إلى إجراءات مضادة في نفس النوع، بما يرفع من التوترات الإقليمية

ويقلل الأمان ويخلق نبوءات من النوع الذي يحقق ذاته حول المخاطر في بيئه الدولة الأمنية<sup>(٢)</sup>. وبالنظر إلى المتغيرات الذي يمكن أن تشعل ديناميات المعضلة الأمنية تبدو شرق آسيا منطقة خطيرة جدًا. فمن منظور واقعى معياري فإن التغيرات الدرامية وغير المتوقعة في توزيع القدرات في شرق آسيا لا يمكن فحسب أن تزيد من سوء الظن وعدم اليقين، وإنما أيضًا يمكن لأهمية الممرات البحرية وموارد الطاقة الآمنة لكل الفاعلين الإقليميين تقريرًا أن تشجع منافسة مزععة للاستقرار، مما يؤدي إلى السعي إلى تطوير قدرات إظهار القوة في البحار وفي السماء. ونتيجة للنظر إلى إظهار القوة بوصفه تهديداً هجومياً فمن الوارد أن يثار تصعيد التوتر أكثر من الأسلحة التي يمكن أن تدافع فقط أراضي الدولة<sup>(٣)</sup>. وربما كان الأهم من هذه المتغيرات العادمة في شرق آسيا العوامل النفسية (مثل سوء الظن والعداء التاريخيين بين الفاعلين الإقليميين) وقضايا الجغرافية السياسية المرتبطة بالمسألة التايوانية التي تجعل حتى من الأسلحة الدفاعية في المنطقة عاملاً مهدداً للأمن الصيني<sup>(٤)</sup>.

تتمثل إحدى طرق تحسين المعضلات الأمنية ومنع تصعيد التوتر في وجود حكم خارجي يلعب دور الشرطة بما يقلل من حاجة الفاعلين الإقليميين المدركة إلى بدء سباق أمني يقوض الاستقرار. ولهذا السبب فإن معظم الدارسين، بغض النظر عن قناعتهم النظرية، يتفقون مع المسؤولين الأمريكيين والقادة المحليين على أن استقرار وجود الجيش الأمريكي، خاصة في اليابان، يعد عاملاً أساسياً في احتواء التوترات الممكنة في شرق آسيا<sup>(٥)</sup>. بل إن سوء الظن التاريخي بين الفاعلين في شمال شرق آسيا حاد إلى درجة لا تستلزم فحسب الحفاظ على الوجود الأمريكي في اليابان وإنما أيضًا يجعل للشكل الذي يتancode التحالف الأمريكي-الياباني نتائج مهمة فعلاً على الاستقرار في المنطقة. وعلى وجه التحديد فإن الحساسية السائدة في الصين إزاء أية تغيرات في التحالف الأمريكي-الياباني عن شكله أثناء الحرب الباردة تشكل تحديات كبيرة للقادة في واشنطن الذين يريدون تقوية التحالف على

المدى الطويل بتشجيع مشاركة يابانية أكبر في تحمل الأعباء مع الإبقاء على دور لوجود الأمريكي في اليابان كقوة تضميمة في المنطقة. ومن أجل الوفاء بهذه الأهداف المتفاوضة شجعت الولايات المتحدة الأمريكية اليابان بناءً على تبني أدوار غير هجومية لا يظهر منها تهديد لغير اليابان.

بيد أن بعض جوانب السياسات الأمريكية، ومنها البحوث المشتركة في مجال نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD مع اليابان، لا تزال تمثل إشكالية. فوفقاً لنظرية المعضلة الأمنية لن تؤدي النظم والمهامes الدفاعية من نوع نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD إلى إثارة سباق تسليح وتصعيد للتوتر. لكن شرق آسيا المعاصر لا ينطبق عليه هذا المنطق. فكثيرون في المنطقة، خاصة في بكين، يخشون من أن الأدوار الدفاعية الجديدة لليابان يمكن أن تدمر المعايير المهمة لضبط النفس بما يؤدي إلى تعزيزات عسكرية يابانية أكثر شمولية فيما بعد. علاوة على أن تركيز بكين على منع انتقال تايوان الدائم يعني أن مجرد وجود أسلحة دفاعية لدى في حوزة تايوان أو مؤيديها الممكnen يستفز الصين. وعلى اعتبار التاريخ المر للإمبريالية اليابانية في الصين وحالة تايوان كمستعمرة يابانية من 1895 إلى 1945 فإن ذلك ينطبق بالتأكيد على اليابان.

في القسم الأول من هذه المقالة سوف أصف كيف يسهم الإرث التاريخي والكراهية العرقية في مفاقمة المعضلة الأمنية في العلاقات الصينية-ال اليابانية. وفي القسم الثاني سأفحص التقييمات الصينية للقوة العسكرية اليابانية الفعلية والممكنة. وفي القسم الثالث سوف أتعامل مع تأثيرات التغييرات في العلاقة الأمريكية- اليابانية في فترة ما بعد الحرب الباردة على رؤى المحللين الأمنيين الصينيين حول التوقيت والقدرة الممكنين للتعزيزات العسكرية اليابانية المستقبلية. وأنا في ذلك أدفع بأنه نتيجة لمجموعة من الأسباب الداخلية والدولية تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تحديات قاسية في الحفاظ على التحالف الأمريكي- الياباني في شكل يطمئن كل من اليابان وجيرانها. وفي القسم الرابع سوف أناقش الأسباب التي تجعل

بعض جوانب الجيوب الأخيرة لتعزيز التحالف من خلال التزام اليابان بأدوار جديدة. غير هجومية تقوم على تقاسم الأعباء، الأسباب التي تجعلها أكثر استفزازاً مما يبدو على السطح. وفي القسم الخامس سوف أفصل القول حول طريقة تأثير اتجاهات الصين نحو اليابان على فرص خلق إجراءات بناء الثقة ونظم أمنية يمكن لها أن تحسن المعضلة الأمنية على المدى الأطول. وأناقش في القسم السادس صلة تحليلاً هذا بالسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، ولماذا على الرغم من المشكلات السابقة توجد أدلة للتفاؤل إذا ما عولجت العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان بحذر في العقود التاليين.

### أ- لماذا تخاف الصين من يابان أكثر قوة ؟

يخشى المحللون الأمنيون الصينيون، خاصة الضباط العسكريون، من إمكانية أن تصبح اليابان مجدداً قوة كبرى قادرة عسكرياً في الرابع الأول من القرن الحادي والعشرين. فهم يعتقدون أن ياباناً من هذا النوع يمكن أن تكون أكثر استقلالاً عن السيطرة الأمريكية وأكثر توكيديّة عموماً في الشؤون الدولية. وإذا ما وضعنا في الاعتبار التهديدات التي تفرضها القوة العسكرية فقط وليس أولئك الذين يسيطرون على هذه القوة فقد نتوقع من بكين أن ترحب بخوض أو حتى إزالة التأثير الأمريكي في اليابان، حتى وإن كان ذلك يعني أن الصين سيكون لها جار أكثر قوّة. لكن على كل لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن الفاعل العسكري الأقوى في غرب المحيط الهادئ<sup>(٦)</sup>. لكن على اعتبار سوء الظن المتجرز والمتعمر تاريخياً من جانب الصين إزاء اليابان فقد تخشى بكين من انهيار التحالف الأمريكي-الياباني وكذلك تعزيز دور اليابان ضمن ذلك التحالف<sup>(٧)</sup>. وتلك المشاعر سائدة أيضاً خارج الصين، خاصة في كوريا. على الرغم من أن المحللين الصينيين يخافون في الوقت الراهن من القوة الأمريكية أكثر مما يخافون من القوة اليابانية من منظور النوايا القومية، ينظر المحللون الصينيون إلى اليابان بثقة أقل بكثير، وفي حالات كثيرة، بكراديه نادرًا ما توجد في اتجاهاتهم إزاء الولايات المتحدة الأمريكية.

## بـ- الإرث التاريخي

إن الكراهية الطبيعية للإيابان التي نبعـت من احتلالـاـيا الوحشـى للصـين لا تزال باقـية في نفـوس الصـينـيين، وذـلك جـزئـياً بـسبـب رـفض طـوكيـو التعـامل بشـكـل مـرضـى مع المـطـالـب الصـينـية بـأن تـعـترـف طـوكيـو وـتعـذر عن مـاضـيها الإـمـبرـيـاليـ، مـثـلاً عن طـرـيق مـراجـعة كـتب التـارـيخ التـى تـدرـس فـي المـدارـس العـامـة<sup>(١)</sup>. كما تـنـهـب الحـسـاسـيـات الصـينـية أـيـضاً بـغـفـلـة حـوـادـث مـحدـدة، مـثـل زـيـارـة رـئـيس الـوزـراء رـيوـتـارـو هـاشـيمـوـتو Ryutaro Hashimoto عام ١٩٩٦ إـلـى ضـريح يـاسـوكـونـى Yasukuni الذـى يـحـبـى ذـكـرى قـتـلى حـربـيـاـنـ، بما فـي ذـلـك مـجـرـمـوـ الـحـربـ من أمـثلـاـل توـجو Tojo<sup>(٢)</sup>. عـلـى الرـغـمـ من أـنـ الـبعـضـ يـتـخـوـفـ من أـنـ يـكـونـ فـقـدانـ الـذاـكـرـةـ الـظـاهـرـ لـدـىـ الـيـابـانـ أوـ عـدـمـ نـدـمـهاـ عـلـىـ الـماـضـيـ يـعـنـىـ أـنـ الـيـابـانـ يـمـكـنـ أـنـ تـعـودـ إـلـىـ "ـالـنزـعـةـ الـعـسـكـرـيـةـ"ـ الـتـىـ مـيـزـتـهاـ فـيـ الـثـلـاثـيـاتـ، فـإـنـ هـذـهـ التـقـاطـرـاتـ التـارـيـخـيـةـ الـبـسيـطـةـ نـادـرـةـ نـسـبـيـاـ، عـلـىـ الـأـقـلـ فـيـ نـخـبـةـ دـوـائـرـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الصـينـيـةـ<sup>(٣)</sup>. عـلـىـ أـنـ مـخـاـوفـ الـمـحـالـيـنـ الصـينـيـنـ النـابـعـةـ مـنـ الإـرـثـ التـارـيـخـيـ الـيـابـانـيـ، وـإـنـ لـمـ تـكـنـ مـجـرـدـةـ مـنـ الـعـاطـفـةـ كـلـيـاـ، تـنـظـلـ فـيـ الـعـادـةـ غـيرـ مـلـحوـظـةـ. وـيـدـفعـ الـكـثـيـرـونـ بـأـنـهـ مـنـ خـلـالـ التـقـليلـ مـنـ قـيـمةـ الـأـعـمـالـ الـوـحـشـيـةـ مـنـ نـوـعـ مـذـبـحةـ نـانـجـينـجـ وـالـتـأـكـيدـ عـلـىـ أـحـدـاثـ مـثـلـ القـصـفـ النـوـوىـ لـيـپـروـشـيـماـ وـنـاجـازـاـكـىـ تـصـورـ النـخبـ الـيـابـانـيـ الـيـابـانـ بـشـكـلـ وـكـانـهـ الضـحـيـةـ وـلـيـسـ الجـانـيـ فـيـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـثـانـيـةـ. وـلـهـذـاـ السـبـبـ يـخـشـيـ بـعـضـ الـمـحـالـيـنـ الصـينـيـنـ مـنـ أـنـ الـأـجيـالـ الـأـصـغـرـ مـنـ الـمـوـاطـنـيـنـ الـيـابـانـيـنـ قـدـ لـاـ يـفـهـمـواـ تـارـيخـ الـيـابـانـ وـبـالتـالـىـ قـدـ لـاـ يـشـعـرـواـ بـالـمـخـاـوفـ الـحـادـةـ لـدـىـ الـفـاعـلـيـنـ الـإـقـلـيمـيـنـ الـآـخـرـيـنـ مـنـ الـقـوـةـ الـعـسـكـرـيـةـ الـيـابـانـيـةـ. وـقـلـةـ فـهـمـ لـهـذـاـ الـجـانـبـ سـوـفـ تـجـعـلـهـمـ أـقـلـ مـقاـومـةـ لـخـطـطـ النـخبـ الـمـتـشـدـدـةـ نـسـبـيـاـ السـاعـيـةـ إـلـىـ زـيـادـةـ الـقـوـةـ الـعـسـكـرـيـةـ الـيـابـانـيـةـ مـقـارـنـةـ بـمـوـاطـنـيـهـ الـأـكـبـرـ سـنـاـ الـذـيـنـ قـاـومـواـ التـعـزيـزـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ أـثـاءـ الـحـربـ الـبـارـدـةـ بـسـبـبـ تـذـكـرـهـمـ لـلـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـثـانـيـةـ<sup>(٤)</sup>.

وفي الغالب يقارن المحظوظون الصينيون فشل اليابان في تحمل المسئولية عن الحرب العالمية الثانية بالسجل الأكثر ليبرالية لألمانيا فيما بعد الحرب، حيث ضمنت الأخيرة في كتبها الدراسية مناقشات أكثر صراحة للحرب، واعتذر عن عدوانها في وقت الحرب، بل وحتى قدمت تعويضات مالية لإسرائيل<sup>(١٠)</sup>. وفي الوقت الحاضر من المؤكد أن مقارنة جديدة عسيرة على النفس سوف تظهر. ففي أثناء قمتهمما في نوفمبر ١٩٩٨ في طوكيو رفض رئيس الوزراء كيزو أوبوشى Keizo Obuchi أن يقدم اعتذاراً إلى الرئيس الصيني يانج زيمين باستخدام نفس الصياغة النادمة التي وردت في الاعتذار المباشر الذي قدمته اليابان إلى كوريا الجنوبية في وقت سابق من نفس العام. ومن الوارد أن التباعد بين الاعذارين سوف يعقد قضية التاريخ بين طوكيو وبكين<sup>(١١)</sup>.

ومع أن الأمر قد يبدو غريباً على المراقب الخارجي فإن قوة المشاعر المعادية لليابان في الصين لم تقص بدرجة كبيرة مع تحول الحرب العالمية الثانية إلى ذكرى بعيدة. ثمة أسباب كثيرة إضافة إلى تلك التي ذكرناها. فقد كانت التزعة القومية دائماً عنصراً قوياً في شرعية الحزب الشيوعي الصيني، وتقع مقاومة الإمبريالية اليابانية في قلب هذه القصة القومية. ونتيجة لذلك كان المواطنون الصينيون يُعدون بانتظام ببرمجة إعلامية وطنية معادية لليابان مصممة لتمجيد دور الحزب الشيوعي الصيني في الحرب العالمية الثانية. على الرغم من موتهم بعد زمن من هذا الماضي يحمل الشباب الصيني رؤى حادة وسلبية غير مشامحة إزاء اليابان، وفي كثير من الحالات ضد شعبها<sup>(١٢)</sup>. ومع حلول المنافسة الاقتصادية محل المخاوف العسكرية في عقول كثير من الصينيين تحول سوء ظن الصين الأساسي إزاء اليابان إلى المجال الاقتصادي. فغالباً ما يوصف رجال الأعمال اليابانيون بأنهم غير جديرين بالثقة وأثانيون وقذرون. ونتيجة لذلك على الرغم من خمسة عقود من السلام وقدر كبير من التفاعل الاقتصادي ما تزال الفرق صغيرة لأن يمر التطوير العسكري الياباني دون أعلى درجات الشك من جانب الصين.

ومحللو النخبة ليسوا محصنين بالتأكيد ضد المشاعر الحادة المعادية لليابان في المجتمع الصيني. لكن هذه العواطف، على أية حال، لم تؤثر حتى الآن على الإدارة اليومية العملية للعلاقات الصينية- اليابانية. وعلى خلاف ذلك تعمل الحكومة الصينية منذ الثمانينيات على احتواء المشاعر المعادية لليابان في المجتمع بشكل عام لتجنب إلحاق الضرر بالعلاقات الثنائية ومنع المحتجين من استخدام المشاعر المعادية لليابان كذريعة لانتقاد الحكومة الصينية كما حدث عدة مرات في التاريخ الصيني<sup>(١٥)</sup>. لكن تصريحات المحللين الصينيين حول الأخطار التي يمكن أن تفرضها القوة العسكرية اليابانية المت坦مية في المستقبل تكشف أن المشاعر المعادية لليابان لديهم لا تلون تقييماتهم طويلة المدى للتهديدات، حتى وإن كانت لا تغير في العادة وصفاتهم السياسية الفورية. ونظرًا لأن هذه التقييمات الأبعد مدى يمكن أن تؤثر على تدبير السلاح والاستراتيجية فإنها قد تكون أكثر أهمية في إشعال المعضلة الأمنية من السياسات الدبلوماسية المحددة في الوقت الحاضر.

#### ج- التقييمات الصينية لقوة العسكرية اليابانية وممكنتها تطورها

عند تقييم قوة اليابان العسكرية الحالية يؤكّد المحللون الصينيون على المعدات المتقدمة التي توفرت لليابان، خاصةً منذ أوّل السبعينيات عندما بدأت في تطوير أسطول وقوات جوية لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء أسطول الاتحاد السوفيتي المتّنامي في المحيط الهادئ. وتبرز الكتابات العسكرية الصينية القدرات اليابانية المضادة للغواصات (مثل طائرات بي-3سي) والمقاتلات المتقدمة (مثل إف-١٥) وطائرات الإنذار المتقدمة إيه-٢ وبطاريات الدفاع الجوي بارتريلوت وتقنولوجيا أيجيس Aegis على السفن السطحية<sup>(١٦)</sup>. ويشير المحللون الصينيون، وهم محقون في ذلك، إلى أنه باستثناء الانشار العسكري الأمريكي في المنطقة تشكّل نظم التسليح اليابانية الترسانة الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية بين كل قوى شرق آسيا. وهم يستشهدون على ذلك أيضاً بميزانية الدفاع اليابانية

الى على الرغم من قلتها كنسبة من إجمالي الإنتاج القومى تحت المرتبة الثانية بعد الإنفاق العسكرى الأمريكى فقط من حيث الحجم المطلق<sup>(١٦)</sup>.

على الرغم من تأكيدهم على ميزانية الدفاع الحالية والمستويات العالية للتقدم العسكرى اليابانى يفهم المحللون الصينيون أن اليابان تستطيع بسهولة أن تفعل عسكرياً أكثر بكثير مما تفعله. ومع أنهم عموماً لا يعتقدون أن اليابان تمتلك التشكيلة اللازمة من القدرات المادية والإرادة السياسية والمهمة الأيديولوجية التى تؤهلها لأن تصبح قوة عظمى على النطء السوفيتى فإنهم يرون أن اليابان يمكن بسهولة أن تصبح قوة عسكرية كبيرة (مثل فرنسا أو بريطانيا العظمى) فى السنوات الخمس والعشرين القادمة. فمثلاً مع أن هؤلاء المحللين يجادلون غالباً بأنه من مصلحة اليابان الاقتصادية أن تواصل الاعتماد على الحماية العسكرية الأمريكية فى المستقبل القريب فإنهم لا يعتقدون أن الإنفاق العسكرى المتتالى للغاية يمكنه أن يقضى على الاقتصاد اليابانى<sup>(١٧)</sup>. وكذلك كان هؤلاء المحللون قلقين بشدة من المخزون الهائل من الوقود النووى عالى الدرجة الذى أعيدت معالجته فى فرنسا وشحنته إلى اليابان فى أوائل التسعينيات. وينظر الكثيرون فى الصين إلى امتلاك اليابان لهذا البلوتونيوم بوصفه جزءاً من استراتيجية التطوير الفعلى لأسلحة نووية، وهو شئ يرون أن العلماء اليابانيين لن يجدوا صعوبة كبيرة فيه<sup>(١٨)</sup>. ويقرر المحللون الأمنيون الصينيون أيضاً أن اليابان يمكن أن تصبح قوة عسكرية كبيرة حتى إذا تخلت عن الخيار النووى الحساس فى الداخل اليابانى. ويبوك الخبراء العسكريون والمدنيون الصينيون أن الأسلحة النووية قد لا تكون مفيدة فى المستقبل بدرجة الأسلحة التقليدية المتقدمة تكنولوجياً وأن اليابان رائدة بالفعل فى التكنولوجيا المتقدمة ذات الاستخدام المزدوج<sup>(١٩)</sup>.

ويعرف الخبراء الصينيون، على وجه التحديد، بأن اليابان مارست قدرًا كبيراً من ضبط النفس فى تحجب الأسلحة المصممة لإظهار القوة بعيداً من جزر الوطن. من ذلك على سبيل المثال ما قاله ضابط عسكري عام ١٩٩٦ من أنه على

الرغم من القائمة الطويلة للقدرات اليابانية الحالية التي أوردناها تَوَاً لم تصبح اليابان بعد بالتأكيد قوة عظمى طبيعية لأنها تفتقر إلى البيراج المطلوبة لمثل هذه القوة (مثل حاملات الطائرات والغواصات النووية والأسلحة النووية والنظم الصاروخية بعيدة المدى)<sup>(١١)</sup>. والسؤال بالنسبة لهذا الضابط وكثير من مواطنيه هو ببساطة حول إذا ما كانت اليابان ستقرر ومتي أن تمتلك هذه النظم. ولهذا السبب ينظر المحللون الصينيون في الغالب إلى تبني اليابان حتى لأدوار عسكرية دفاعية جديدة على أنه خطر لأنه قد يبدأ حالة من إبطال معايير ضبط النفس الدستورية (المادة التاسعة) وغير الدستورية (مثل قيد الألف ميل بحرى على إمكانية إظهار القوة، وحظر الاستخدام العسكري للقضاء، والمراقبة المحكمة لتصدير الأسلحة) التي منعت اليابان من بلوغ إمكانيتها العسكرية.

ولعله من المثير للانتباه أن كثيرة من المحللين الصينيين لا يعتبرون أن الصعوبات الاقتصادية في اليابان تبعث على الطمأنينة. وإنما على خلاف ذلك، ومن حيث النهايا، يخشى البعض من أن يحسن الكساد الاقتصادي والأزمات المالية حظوظ النخب اليابانية المتشددة نسبياً عن طريق خلق إحساس عام بعدم اليقين والتهديد في المجتمع الياباني وإلهاب النزعة القومية اليابانية أكثر بوجه عام وبالحاق الضرر بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية (موفر الأمان الأساسي للإبان). ومن حيث القدرات يجادل بعض المحللين الصينيين بأن البنية التحتية التكنولوجية المتاحة للإبان والتي تعد ضرورية ومهمة لبناء جيش حديث لا يبدو أنها تأثرت بالعثرات الاقتصادية الأخيرة التي واجهتها الإبان<sup>(١٢)</sup>.

#### د- العوامل التي يمكن أن تشجع أو تمنع التعزيزات العسكرية اليابانية

على الرغم من أن كل المحللين الصينيين تقريباً يخافون من نتيجة أن تحاول الإبان أن تحقق إمكانياتها العسكرية في العقود القليلة القادمة فقد اختلفوا في تقييمهم هذا الاحتمال. فقد دفع المحللون الأكثر تشاوئاً بأن هذه النتيجة ممكنة جداً، بل حتى حتمية. تتفق رؤى هؤلاء مع نبوءات نظريات توازن القوى، لكنهم لا يتفقون مع

تحليل بعض الخبراء الغربيين للإبان الذين يعتقدون أن النزعة السلمية الثقافية بعد الحرب العالمية الثانية والقيود السياسية الداخلية والمصالح الاقتصادية ستؤدي إلى إبان بعيداً عن اتباع استراتيجية من هذا النوع<sup>(٢٢)</sup>. وحتى محللون الصينيون الأكثر تساوياً يدركون هذه الحاجة حول ضبط النفس الإبان ولا يغضون أنظر عنها، لكن البعض ينظرون إلى مثل هذه العقبات أمام التعزيزات العسكرية الإبانية على أنها مجرد عوامل مرحلة في عملية طويلة المدى وتحتمية. بينما يغول محللون آخرون متشائمون، ولكن بشكل مشروط، ومتقائلون، ولكن بشكل حذر، على الإمكانيات الافتراضية لمنع البناء العسكري الإبانى الكبير على المدى الأطول، لكنهم يبدون قلقاً من صعوبة العوامل المرجنة التي يمكن أن تمنع نظرياً مثل هذا التعزيز. ويجادل محللون الأكثر تفاؤلاً بأن هذه العوامل ستظل قوية بالتأكيد وستمنع إبان من الإضرار بعلاقاتها الإقليمية باتباع دور عسكري أكثر توكيداً<sup>(٢٣)</sup>.

تؤمن غالبية العظمى من هؤلاء المتفائلين والمتشائمين بأنه إلى جانب الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي لإبان يتمثل العامل الأهم الذي قد يرجئ أو يمنع تعزيزات العسكرية الإبانية في حالة العلاقة الأمريكية-الإبانية، خاصة التحالف الأمني<sup>(٢٤)</sup>. فالاعتقاد السائد في دوائر بkinin الأمينة هو أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال طمأنة إبان وتوفير الأمن للإبانيين مقابل زهيد توفر مناخاً سياسياً يحافظ على مقاومة الشعب الإبانى للتعزيزات العسكرية وعزل العناصر الأكثر تشدداً في النخبة الإبانية. أما إذا توثر التحالف الأمني الأمريكي-الإبانى أو اجتاز تحولاً يعطي إبان دوراً عسكرياً أكبر فإن الخبراء الصينيين يعتقدون أن تلك الصور دائمة الوجود قد تجد أرضًا أكثر خصوبة ليزرعوا فيها بذور النزعة العسكرية<sup>(٢٥)</sup>.

#### ر - المعضلة الأمنية الصينية-الإبانية وتحديات السياسة الأمريكية

للأسباب السابقة يتخوف معظم المحللين الصينيين تقريباً من أي تغيير في التحالف الأمريكي-الإبانى. فانيايار الروابط الأمريكية-الإبانية يقلق المتشائمين والمتفائلين على حد سواء. وعلى الجانب الآخر يساور محللون الصينيون من

كل الأطياف فلما بدرجات متفاوتة عندما تتبني اليابان عبنا دفاعياً أكبر كجزء من جهد ثانى لإنعاش التحالف. تفرض هذه المخاوف المزدوجة والمتناقضة مشكلات كبرى على النخب الأمريكية الذين تشغليهم بالفعل حقيقة أن التحالف مبهم على نحو خطر وعوا عليه الزمن وبالتالي غير قابل للاستمرار، لكنهم مع ذلك يريدون للولايات المتحدة الأمريكية أن تحافظ على دورها المطمئن الذى أوجزناه عبر وثائق مثل تقرير استراتيجية شرق آسيا-المحيط الهادى لعام ١٩٩٨<sup>(٢٧)</sup>. وعلى وجه التحديد فإنه قبل المراجعة الأخيرة للسياسات كان التحالف الأمريكي-الياباني يُنظر إليه فى الغالب، فى الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفه تحالفاً تقبل الوطأة وغير عادل لأن الولايات المتحدة تتضمن الأمان الياباني دون ضمانات واضحة على حصول الأولى حتى على مساعدة أولية من اليابان إذا تورطت القوات الأمريكية في صراع إقليمي مسلح<sup>(٢٨)</sup>.

كانت بعض النخب الأمريكية تجادل قبل عام ١٩٩٥ بأن هذا التحالف بولغ في تقدير أهميته وبأنه حرم الولايات المتحدة الأمريكية من متابعة مصالحها الاقتصادية في العلاقة الأمريكية-اليابانية. بل وجادل البعض بأن الولايات المتحدة يجب أن تستخدم علاقتها الأمنية كفوة رفع ضد اليابان في محاولة لفتح الأسواق التجارية والمالية اليابانية للشركات الأمريكية<sup>(٢٩)</sup>. ووفقاً لهذه الرؤية فإن اليابان استطاعت لفترة طويلة أن ترک مجاناً على ظهر الاقتصاد الأمريكي بسبب حرص واشنطن على الحفاظ على علاقة تحالف غير عادلة.

ومنذ نشر تقرير استراتيجية شرق آسيا (المعروف كذلك باسم تقرير ناي Nye report) المهم جداً في فبراير ١٩٩٥ يُظهر القادة الأمريكيون شواغل مختلفة جداً حول العلاقة الأمريكية-اليابانية. فتقرير ناي، ومبادرة ناي الأوسع التي يمثل جزءاً منها، أكد من جديد على الحفاظ على التحالف الأمني وقويته وعلى منع النزاعات الاقتصادية من سميمه. ويعد التقرير تأكيد مركزية التحالفات الأمنية الأمريكية في آسيا ويحدد حجم القوات الأمريكية في شرق آسيا بـ ١٠٠,٠٠٠ فرد

ويدعو إلى تعاون أمني متكامل بين اليابان والولايات المتحدة، بما في ذلك توفير اليابان لمزيد من الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية العاملة في المنطقة والتفكير الجدي في البحث المشتركة حول نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD<sup>(٣٠)</sup>.

على الرغم من قرار إدارة كلينتون بعزل العلاقة الأمنية الأمريكية-اليابانية عن النزاعات الاقتصادية كان هناك فلق واسع بأنه لأسباب أمنية بحثة يمكن للتحالف أن يضعف بشكل خطير إذا لم توضح وتوسيع الأدوار اليابانية وإذا لم يتمكامل الجيشان على نحو أفضل في الإعداد للعمليات المشتركة<sup>(٣١)</sup>. فقد اعتبرت دبلوماسية دفتر الشيكولات اليابانية في حرب الخليج دعماً غير كافٍ للجهود التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لحماية المنطقة التي تزود اليابان وليس الولايات المتحدة الأمريكية بمعظم نفطها. كما اتضح أيضاً أثناء أزمة ١٩٩٤ مع بيونج يانج حول تطوير الأسلحة النووية من جانب كوريا الشمالية، في ظل السياسات الدفاعية الحالية، أنه في سيناريو الصراع مع كوريا لم تكن اليابان ملزمة حتى بالسماح للجيش الأمريكي باستخدام مطاراتها أو موانئها المدنية. فإذا تصاعدت الأزمة كان من الممكن إلا تقدم اليابان أي دعم على ملء من أي نوع. وحتى وصول أمريكا إلى قواudsها في اليابان من أجل العمليات القتالية غير المرتبطة مباشرة بالدفاع عن الجزر اليابانية كان موضع شك<sup>(٣٢)</sup>. وبعيداً عن الأخطار العسكرية الواضحة المتصلة في تلك السلبية اليابانية فإن التزعة التوعيقية obstructionism وسياسة جر الرجل اليابانية من شأنها أن تقوض دعم النخبة والشعب داخل الولايات المتحدة الأمريكية لأهم علاقة أمنية في شرق آسيا. فقد بدا لكثير من النخب الأمريكية أن نسخة الحرب الباردة من التحالف الأمريكي-الياباني تشكل أزمة إقليمية، وليس فناء هذا التحالف. كانت هذه الشواغل دافعاً رئيسياً خلف مبادرة ناي التي صممت لتوضيح وتقوية التزام اليابان بدعم العمليات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. ونظرًا للخوف من عدم الاستقرار في النخبة اليابانية والاتجاهات الشعبية حول قضيـاـ الدفاع أرادت واشنطن أيضـاـ أن تزيد عدد الصلات الوظيفية بين الجيشين لربط اليابان بأحكام أكثر في الشبكة الدفاعية الأمريكية على المدى البعيد<sup>(٣٣)</sup>.

لقد تابع المحللون الأمنيون الصينيون هذه الاتجاهات في العلاقات الأمريكية-اليابانية باهتمام وقلق كبيرين. فقبل عام ١٩٩٥ كان معظم المحللين الصينيين المتشائمين يتحسرون ويخافون من التعزيزات العسكرية اليابانية، في المقام الأول لأنهم كانوا يشعرون بإمكانية حدوث مشكلات في التحالف الأمريكي-الياباني، وليس أن يتقوى التحالف. كان هؤلاء المحللون يرون أنه على اعتبار عدم وجود عدو مشترك، وعلى اعتبار الصدام الطبيعي للمصالح الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة، فإن الصراع السياسي بين الحليفين يكون وارداً جداً. وهذا الصراع يمكن أن يصيّب، بل ويدمر العلاقة الأمنية الأمريكية-اليابانية، وهو ما قد يؤدي إلى انسحاب القوات الأمريكية، وفي النهاية تعزيزاً عسكرياً يابانياً. في هذه الفترة ناقش بعض المحللين الصينيين أيضاً كيف يمكن لعوامل داخلية مثل النزعة الانعزالية الجديدة في الولايات المتحدة، والنزعـة القومية اليابانية الصاعدة، وانعدام الخبرة وعدم وجود بؤرة أمنية لدى إدارة كلينتون المنتسبة حديثاً، وعدم الاستقرار الداخلي في اليابان أن تجتمع مع النزاعات التجارية الأمريكية-اليابانية للإسراع بانهيار التحالف<sup>(٣٤)</sup>.

وفي منتصف عام ١٩٩٥ بدا لمجموعة كبيرة من المحللين الصينيين أن الصراع التجاري الأمريكي-الياباني كان في طريقه إلى الاحتواء وأن إدارة كلينتون كانت أكثر اهتماماً بشئون الأمن الدولي، خاصة في آسيا<sup>(٣٥)</sup>. كان من العوامل الأساسية التي أسهمت في إحياء هذه الثقة المتنامية في الولايات المتحدة نحو بقاء قواتها تقرير ناي وعدم تصعيد النزاع حول قطع السيارات بين طوكيو وواشنطن.

بيد أن الأخبار الواردة للصين لم تكن كلها أخبار سارة على أية حال. فيحلول ربيع ١٩٩٦ أدت مبادرة ناي إلى ردود فعل قاسية في الصين، وهو ما أبرز التحديات الكامنة التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة مثلث الولايات المتحدة - الصين - اليابان. فتحول تفاؤل الصين الخضر حول الاتجاهات في التحالف الأمريكي- الياباني إلى تناول، حيث تكاثرت المخاوف سريعاً حول

التركيبة العسكرية اليابانية المستقبلية. لكن الأسباب الجديدة للتشاؤم كانت مختلفة تماماً عن تلك التي كانت سائدة في فترة ما قبل ١٩٩٥. فالخوف لم يعد يكمن في خوف ممكّن في العلاقة الأمريكية-اليابانية وإنما في الفتق من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تشجع اليابان على القيام بأدوار عسكرية جديدة وتشجع اليابان على تطوير قدرات عسكرية جديدة كجزء من التحالف في صورته الجديدة الذي ستتحمل فيه اليابان نصرياً أكبر في الأعباء والمخاطر<sup>(٣٦)</sup>.

وفي السابع عشر من أبريل ١٩٩٦ أصدر الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء هاشيموتو بياناً مشتركاً داعياً فيه إلى تقوية التحالف لكي يضمن الأوضاع في "منطقة آسيا-المحيط الهادئ" على نحو أفضل. في هذا البيان، وفي الضمانات التي تم التوصل إليها في الأيام التي سبقته، ضمنت اليابان للقوات الأمريكية الوصول إلى القواعد وألزمت نفسها بزيادة الدعم اللوجستي وأدوار الدعم في المنطقة الخلفية. كما اتفق الجانبان أيضاً على التعاون في "الدراسة المستمرة" للدفاع الصاروخى البالлистى.

صدر هذا البيان المشترك بعد شهر واحد من أكثر المراحل حدة في أزمة مضيق تايوان (١٩٩٥-١٩٩٦) التي نشرت الولايات المتحدة الأمريكية خلالها مجموعتين مقاتلين من حاملات الطائرات، منها واحدة متمركزة في اليابان، بالقرب من تايوان. أثارت الأزمة والبيان المشترك المخاوف بين الخبراء الصينيين من الاستخدام الأمريكي للقواعد اليابانية في سيناريوهات تايوان المستقبلية. وقيل أيضاً إن اليابان قد تبدأ قريباً في إبطال معايير ضبط النفس المختلفة وتبدأ في توسيع عملياتها العسكرية إلى منطقة تايوان وبحر الصين الجنوبي. وعلاوة على التركيز على الأدوار اللوجستية الجديدة للإبان وإمكانية التطوير المشترك المستقبلي للدفوعات الصاروخية، رأى المراقبون الصينيون أن البيان المشترك وسع المجال الجغرافي للتحالف من المنطقة المحيطة مباشرةً باليابان إلى آسيا والمحيط الهادئ، وهي منطقة مبنية التحديد وإن كانت أكبر كثيراً<sup>(٣٧)</sup>. وكما دفع خبير صيني بارز

في شئون اليابان مؤخراً فإن الوجود الأمريكي في اليابان يمكن النظر إليه إنما "سدادة زجاجة" تحس الجنى العسكري الياباني داخل القمقم أو "كتشة بيضة" تتعهد نمو القوة العسكرية اليابانية تحت الحماية الأمريكية إلى أن تفتقس في يوم ما في المشهد الإقليمي. فمنذ عام ١٩٩٦، كما يجادل هذا المحلل، ازدادت المخاوف بشكل ملحوظ من وظيفة "قشرة البيضة" التي يقوم بها التحالف الأمريكي-الياباني، بينما تضاعل الاعتقاد في وظيفة "سدادة القمقم".<sup>(٣٨)</sup>

وفي سبتمبر ١٩٩٧ اتجهت مخاوف المحللين الصينيين إلى إعلان السياسات الدفاعية المعدلة revised defense guidelines للتحالف الأمريكي-الياباني التي عبرت كتابة عن كثير من التغييرات التي افترحت في البيان المشترك. وقد اشتملت الأدوار الجديدة المخصصة للإيابان في التحالف على الأدوار اللوجستية وأدوار الدعم في المنطقة الخلفية التي وردت في البيان المشترك وأضافت لقوات الدفاع عن النفس اليابانية مهام "التعاون في العمليات" في وقت الصراعات الإقليمية، بما في ذلك جمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة ومهمات كسر الألغام. على الرغم من تخلي واشنطن وطوكيو السريع عن مصطلح "آسيا-المحيط الهادئ" الاستفزازي بعد إصدار البيان المشترك فإن سياسات عام ١٩٩٧ لا تبعث على الطمأنينة كلّها في هذا المجال أيضاً. فيهذه السياسات تقرر أن مجال التحالف يغطي "المواقف في المناطق المحيطة باليابان"، لكن تعريف تلك المناطق سوف يتعدد وفقاً للأولويات "الموقفية" وليس "الجغرافية". وكل ما فعلته تلك السياسات أنها أكدت نظريات المؤامرة بين نخب بكين حول الإدراج الممكن لتايوان وبحر الصين الجنوبي في مجال التحالف<sup>(٣٩)</sup>. وبعد إصدار السياسات المعدلة أعلن يانج زيمين أن الصين على "نقطة جدأ" من التغييرات في التحالف.<sup>(٤٠)</sup>

ويرى المحللون الصينيون أن كلاً من البيان المشترك والسياسات المعدلة سيثيران مشكلات في المدى القريب، في المقام الأول لأنهما يمكن أن يمسرا التدخل الأمريكي في أية حالة طوارئ في تايوان. ويعتقد هؤلاء المحللون أن الولايات المتحدة

الأمريكية تسيطر حالياً إلى درجة كبيرة على السياسة العسكرية للتحالف الأمريكي- الياباني. لكنهم يرون أن لدى اليابان مبررات عاطفية وعملية أقوى من الولايات المتحدة الأمريكية تدعوها إلى معارضتها إعادة توحيد تايوان مع الصين ومصلحة أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا مثل حماية الممر البحري البعيد من الجزر اليابانية<sup>(٤١)</sup>. غالباً ما يذكر المحللون الصينيون الأكثر تساوئلاً أن مصالح اليابان المادية لم تتغير كثيراً منذ الثلاثينيات إلى الوقت الحاضر. ويعتقد هؤلاء أنه نظراً لأن اليابان لا تزال تعتمد بشدة على التجارة والاستثمار الخارجيين فمن الوارد أن تخترق ثانية أن تتطور قدرات إظهار القوة بغرض حماية مصالحها الاقتصادية في الخارج البعيد. ونظراً لتفقديم لهذه الإمكانيات تعامل المحللون الصينيون سلبياً مع أبسط المبادرات اليابانية الجديدة بعيدة عن جزرها (مثل إرسال جنود حفظ سلام إلى كمبوديا أو كاسحات الغام إلى الخليج العربي بعد حرب الخليج)<sup>(٤٢)</sup>.

وفي عام ١٩٩٨ تركزت المخاوف الصينية على اتفاق اليابان في سبتمبر على البحث المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ TMD. كان العرض الأولى للتطوير المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ قد تقدمت به واشنطن في عام ١٩٩٣ قبل وقت طويول من إطلاق مبادرة ناي. ثم أدمج بعد ذلك في المبادرة، لكن اليابان لا تزال تمانع في إلزام نفسها بالمشروع<sup>(٤٣)</sup>. وبعد خمس سنوات من الإقناع الأمريكي والعناد الياباني وافقت طوكيو في النهاية على الانضمام إلى بحوث نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ بعد إطلاق كوريا الشمالية لصاروخ عبر الأراضي اليابانية في الواحد والثلاثين من أغسطس ١٩٩٨. ومع أن المحللين الصينيين يعترفون بالتهديد الكوري الشمالي للإيلان فإنهم يعتقدون مع ذلك أن النظام الأمريكي- الياباني للدفاع عن المسرح ضد الصواريخ مصمم أيضاً لمواجهة قدرات الصين الصاروخية التي يرى جيش التحرير الشعبي والمحللون المدنيون أنها مصدر القوة العسكرية الأكثر فعالية لدى الصين، خاصة فيما يتعلق بتايوان<sup>(٤٤)</sup>.

## ز - تايوان والتحالف الأمريكي-الياباني وعامل الهجوم-الدفاع

إن أهمية قضية تايوان في الحسابات الصينية حول نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ والسياسات المعدلة لا يمكن التقليل منها بحال، وربما تمثل، إلى جانب الإرث الوحشى للحرب العالمية الثانية، العامل الأكثر إثارة في المعضلة الأمنية الصينية-اليابانية. وطبيعة الصراع عبر المضيق معقدة لدرجة أن الحجة العادلة حول توازن الهجوم-الدفاع والمعضلة الأمنية لا تتطبق بدرجة جيدة. تنص تلك الحجة ببساطة على أن التعزيز بأسلحة دفاعية وتبني عقائد دفاعية لا يجب أن يثير المعضلة الأمنية وتصعيد التوتر لأن هذه القدرات والطرق لا تقيد في العدوان<sup>(٤٠)</sup>. فالسلاح الدفاعي يعزز الاستقرار لأنه يحافظ على الوضع الإقليمي الراهن عن طريق ردع أو منع المعتدى مادياً من إنجاز أهدافه التعديلية، بينما تؤود الأسلحة الهجومية إلى زعزعة الاستقرار لأنها تهدد هذا الوضع الراهن<sup>(٤١)</sup>.

إن ما يجعل نظريات الهجوم-الدفاع لا تتطابق جيداً على حالة الصين هو أن هدف بكين الأمني الأساسي هو أن تمنع تايوان من إعلان الاستقلال الدائم عن الأمة الصينية، وهو وضع إقليمي واقعى تتمتع به تايوان. معنى ذلك أن التهديد الأساسي للصين يتمثل في أي تغيير سياسى في العلاقات عبر المضيق من شأنها أن تشرعن وتجمد الوضع الإقليمي الراهن. وطريقة الصين الأساسية للرد على هذا التهديد تتمثل في تشكيلة من القمع العسكري والاقتصادي. ولذلك فإنه في العلاقات عبر المضيق تعتبر بكين وجود الأسلحة الدفاعية التقليدية في أيدي تايوان وأى من حلفائها الممكنين شيئاً خطيراً لأن هذه الأسلحة يمكن أن تمنح مسئولى تايوان ثقة إضافية في جهودهم لإضعفاء الشرعية على الوضع الإقليمي الراهن. بل إنه على اعتبار استعداد الصين للمخاطرة بتكليف باهظة لردع استقلال تايوان، وإذا لزم الأمر إرغام سلطات تايوان على الرجوع في أي قرار من هذا النوع، وتخلى تايوان بالكامل عن خطط شيانغ كاي شيك<sup>(٤٢)</sup> الوحدوية مع أراضى

(٤٠) شيانغ كاي شيك قائد سياسي وعسكري صيني ولد عام ١٨٨٧ وتولى رئاسة حزب الكومنتاج الوطني بعد وفاة سن ياتسن عام ١٩٢٥ وقاد الحكومة الوطنية لجمهورية الصين من عام ١٩٢٨ لعام ١٩٧٥ وقد (حملة الشمال) لتوحيد الصين ضد أمراء الحرب التي أنت لأن يصبح

الصين، فإن قدرة تايوان على الهجوم على الصين، وهو أمر غريب، قد لا تكون أكثر إزعاجاً للصين من قدرة تايوان على صد هجمات الصين عليها<sup>(٤١)</sup>.

وعلى اعتبار المخاوف الصينية حول تايوان فإن نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية-اليابانية المستقبلية، إذا كان فعالاً، وإذا تم تحريكه نقله في وقت السلم أو وضعه في خدمة تايوان في حال الأزمة، يمكن أن يضعف قدرة الصين على تهديد الجزيرة بالهجوم عن طريق الصواريخ الباليستية، وهي الوسيلة الرئيسية لدى جيش التحرير الشعبي لقمع تايوان. وما لم له أهمية خاصة هنا النظم محمولة بحراً التي اتفقت اليابان والولايات المتحدة الأمريكية على إجراء بحوث مشتركة حولها في سبتمبر ١٩٩٨. وتساور الصين مخاوف لنفس السبب لأن معظم الأمريكيين يؤيدون خيار نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ محمولة بحراً<sup>(٤٢)</sup>. وقد رحب معلم أمريكي بهذا النظام المحمول بحراً قائلاً إنه "يمكن نقله بسرعة إلى مناطق أخرى لدعم الصراعات خارج المنطقة"<sup>(٤٣)</sup>. ونظام المسرح البحري الشامل "من الدرجة الأولى" الذي اقترحه الولايات المتحدة الأمريكية للمستقبل لن يكون فحسب على الحركة؛ حيث يخطط له أن يوفر الدفاع عن المنطقة الواسعة التي ينتشر فيها الجيش الأمريكي، بل سيكون له أيضاً، في حال تفعيله، "أثر" يمكن أن يغطي جزيرة تايوان. وبينه خبراء الحد من التسلح وخبراء الصواريخ الصينيون بقلق إلى هذه الإمكانيات<sup>(٤٤)</sup>. وشأنهم شأن نظرائهم الأمريكيين واليابانيين تساور المحلون الصينيون شكوكاً جدية حول الفعالية الممكنة لمثل هذا

---

رئيس جمهورية الصين عام ١٩٢٨. على الرغم من استسلام اليابان عام ١٩٤٥ وانتهاء فlan الصين لم تعرف الهدوء حيث استأنف وطنيو شيانغ وشيووعيو مار القتال ضد بعض واستمر القتال لصالح الشيووعيين على الرغم من التدخلات الأمريكية، وفي ١٠ ديسمبر ١٩٤٩ نقل شيانغ حكومته التي كانت على شفا الانهيار إلى جزيرة تايوان. ومنذ ذلك الوقت وحتى وفاته في ٦ أبريل ١٩٧٥ حكم ما يُسمى حتى الآن جمهورية الصين وطور الجزيرة إلى قوة آسيوية اقتصادية واستمر يلتقي المساعدات الأمريكية لأنه كان واحداً من بضعة زعماء أرسلوا بقوات عسكرية إلى فيتنام لدعم الجيوب الحربة الأمريكية فإنه لم يبذل أي جهد لإعادة توحيد الجزيرة مع الوطن الأد. [المترجم]

النظام، خاصة في ضوء قرب تايوان من الجزيرة الأم وقدرة الصين على إطلاق عدد كبير ومتعدد من الصواريخ. لكنهم مع ذلك فلانون حول التأثير النفسي والسياسي الذي يمكن أن يمارسه هذا النظام الداعي على اتجاهات تايببيه نحو تحقيق فضاء دبلوماسي أكبر وعلى الاتجاهات الأمريكية واليابانية نحو العلاقات عبر المضيق<sup>(١)</sup>.

والمحلون الصينيون عندما يتذمرون من إمكانية تأثير جوانب محددة من التغيرات الأخيرة في التحالف الأمريكي-الياباني على العلاقات عبر المضيق فإنهم يميلون إلى التركيز على المشكلات التي قد تنتج عن نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية-الياباني المستقبلي، وليس على أدوار دعم العمليات التي أعطيت لقوات الدفاع عن النفس اليابانية الحالية وفقاً للسياسات المعدلة (أى جمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة وكشح الألغام). فمخاوف المحللين الصينيين من البيان المشترك والسياسات المعدلة تمثل لأن تكون أكثر تجريداً وتركزاً على المجال "الموقفي" الضبابي للتحالف أو التأكيل الممكن لمعايير ضبط النفس اليابانية في الشئون العسكرية. وعلى أية حال، ومع أنه يبدو من غير الوارد أن تنشر أنظمة قوات الدفاع عن النفس اليابانية المنصوص عليها في السياسات المعدلة بالقرب من تايوان في حال حدوث أزمة، إلا أن هذه الأنظمة يمكن أيضاً أن تثبت أنها مفيدة لتايوان. فإذا قررت اليابان، مثلاً، أن تنشر كاسحات الألغام هناك فإن ذلك سيضعف من قدرة جيش التحرير الشعبي على قمع تايوان في أية أزمة أو صراع عبر المضيق عن طريق القيام بالدور الداعي للصرف المتمثل في المساعدة في كسر أي حصار حقيقي أو تهديدي من جانب جيش التحرير الشعبي على حركة السفن. ول بهذه الأسباب فقد تسهم أدوار دعم العمليات البسيطة التي وافقت اليابان عليها في السياسات المعدلة في رد فعل عدواني من جانب بكين إزاء الاتجاهات الأخيرة في التحالف الأمريكي-الياباني<sup>(٢)</sup>.

## س- اتجاهات التحالف الأمريكي-الياباني ومشكلات إدارة الأزمات الممكنة

إن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان إذا قررتا بالفعل أن تنتقلا من البحث والتطوير المشترك إلى نشر أنظمة الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية-اليابانية محمولة بحراً (ولو بعد سنوات من الآن) فسوف يكون لدى اليابان القدرة لأن تورط نفسها في أية أزمة عبر المضيق بدرجة كبيرة، حتى إذا لم يكن لديها أية نية لفعل ذلك، عندما يكون هذا النظام في حوزتها. في مثل هذه الظروف في أزمة مستقبلية عبر مضيق تايوان تتورط فيها الولايات المتحدة الأمريكية (دون مستوى إطلاق النار الفعلى) قد يسعى القادة الأمريكيون إلى طلب المساعدة اليابانية في الدفاع الصاروخى قرب تايوان استعداداً لهجمات محتملة من جيش التحرير الشعبي. وبذلك تتضع الولايات المتحدة اليابان في موقف صعب يكون عليها فيه أن تختار بين أن تساعد الولايات المتحدة في أية أزمة حول تايوان أو لا تساعدها. ومثل هذا القرار من جانب القادة الأمريكيين يحتمل أن يتخذ إذا رأوا أن الأدوار اليابانية الدفاعية لن تكون استفزازية بدرجة كبيرة للصين.

من الوارد أن لا يحصل مثل هذا الطلب على رد إيجابي من اليابان. وإذا اختارت اليابان ألا تساعد الولايات المتحدة بهذا الدور الداعي الصرف، خاصة إذا تسبب هذا الرفض في وضع القوات الأمريكية في خطر إضافي، فإن ذلك ستكون له نتائج سلبية جداً على التحالف الأمريكي-الياباني. وحتى إذا اختارت اليابان أن تساعد فإن النتائج لن تكون أقل سوءاً. فعلى اعتبار المشاعر المعادية لليابان في دوائر النخب الصينية والثقافة الشعبية فإن تورط اليابان المباشر بأى شكل من الأشكال في أية أزمة عبر المضيق دون مستوى إطلاق النار قد يكون له تأثير ضار جداً على إدارة الأزمة. ومع أن التدخل الأمريكي في أزمة كذلك قد يكون في ذاته استفزازي جداً للصين، فمن الآمن أن نفترض أن التدخل الياباني يحتمل أكثر أن يؤدي إلى التصعيد<sup>(٤٢)</sup>. وحتى إذا لم تتصاعد الأزمة فسوف يضيع أي أمل في بناء علاقة أمنية صينية-يابانية مستقرة طويلة المدى. وكذلك قدرة الولايات المتحدة

الأمريكية والصين على التعافي من مواجهة من هذا النوع ستكون بالتأكيد أكبر من قدرة الصين واليابان على ذلك<sup>(٤٤)</sup>.

على الرغم من أن الصورايخ هي السلاح الذي يتحمل أن يختاره جيش التحرير الشعبي في صراع عبر المضيق أو حملة قمع فمن غير المتخيل أن تختار بكين أساليب أقل عدوانية من الهجمات الصاروخية (مثل التلغيم الفعلى أو التهديد به ضد الموانئ أو طرق الملاحة البحرية داخل وحول تايوان) لردع تايوان أو جعلها تتراجع عن المجازفة الدبلوماسية<sup>(٤٥)</sup>. ويمكن لاستراتيجية أدنى مستوى في القمع أن تكون أكثر جاذبية في حالات معينة، خاصة إذا كان انتهاك تايوان المزعوم للمحظورات الصينية دون مستوى إعلان الاستقلال الصريح<sup>(٤٦)</sup>.

ومن المؤكد أن الخطط الجديدة للتعاون العملياتي الوارددة في السياسات المعدلة وُضعت وفي الحسبان السيناريوهات الكورية، وليس تايوان. ولأسباب عديدة يبدو أنها غير قابلة للتطبيق في سيناريو أزمة عبر مضيق تايوان، وذلك على عكس نظام الدفاع عن المسرح ضد الصورايخ اليابانية المستقبلية المحمولة بحراً الذي يمكن أن يطبق في حالة تايوان. لكن لأغراض نظرية يجدر بنا التفكير في الطرق الممكنة لتأثير هذه المهامات اليابانية على آية أزمة مستقبلية حول تايوان لنثبت كيف يمكن لمنطق الأسلحة الهجومية والدفاعية عندما يساء تطبيقه أن يؤدي إلى تصعيد لا يمكن تجنبه في سياق مضيق تايوان.

ومن منظور تايوان فإن مجرد التهديد بوضع الألغام قد يتطلب كثافة شاملة لطمأنة السفن التجارية والقادة العسكريين<sup>(٤٧)</sup>. وفي مثل هذه الظروف، إذا قررت الولايات المتحدة لأسباب عسكرية أو سياسية أن معدات كسر الألغام التايوانية يجب أن تعاونها سفن من التحالف الأمريكي-الياباني، فسوف يكون ثمة ما يغرى صناع السياسة الأميركيون المستقبليون، سواء لأسباب عسكرية أو سياسية، بأن يطلبوا من اليابان أن ترسل كاسحات الألغام للمساعدة في عملية من هذا النوع. فمن الناحية العسكرية تعد قدرات كسر الألغام الأمريكية الحالية، خاصة في المسرح، ضعيفة،

وهو ما قد يجعل المساعدة اليابانية تبدو جذابة (الأسطول السابع لا يمتلك عادة إلا كاسحتى ألغام جاهزتين للعمل في المحيط الهادئ)<sup>(٥٨)</sup>. ومن الناحية السياسية فإذا رأى أن الطبيعة الاستفزازية الممكنة للمهمات الدفاعية، خاصة اليابانية، ليست كبيرة أو واضحة، فقد يطلب القادة الأميركيون الدعم الياباني كدليل ظاهر على تقاسم الأعباء. وكما في حالة سيناريو نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ ستجد اليابان نفسها في موقف صعب تختر فيه بين إرسال السفن اليابانية إلى الخطوط الأمامية في أزمة حول تايوان، وهو ما يزيد بقوة من خطر التصعيد (وهو الأقل احتمالاً)، أو المخاطرة بدمير التحالف الأميركي-الياباني برفض القيام حتى بدور دفاعي صرف (وهو الأكثر احتمالاً)<sup>(٥٩)</sup>.

### شـ- الاتجاهات الصينية وفرص بناء الثقة الإقليمية

إن من الشروط المهمة لحل أيّة معضلة أمنية أن يعترف الفاعلون المنخرطون بوجود هذه المعضلة. وثمة عامل جوهري يعزز المعضلة الأمنية يتمثل في انعدام التعاطف بين الفاعلين المشاركين في المنافسة الأمنية. ونخب بكين لا تختلف في ذلك عن نظرائها في معظم الدول الأخرى. ومع أن المحللين الصينيين قد لا يستخدمون المصطلح الفنى "المعضلة الأمنية" فإنهم يعترفون بإمكانية حدوث سباق تسلح وتتصعيد التوتر في المنطقة. بل ويعترفون حتى بأن اليابان قد تعزز جيشها بداعي الخوف وليس العداوة. بل إن الصين أيدت التعزيزات اليابانية في السبعينيات وأوائل الثمانينيات ردًا على تطوير الأسطول السوفييتي<sup>(٦٠)</sup>. وفي عام ١٩٩٤ دفع كثير من المحللين بأن الصين لا تزيد لكوريا الشمالية أن تمتلك أسلحة نووية، لأن ذلك قد يدفع اليابان إلى تطوير أسلحة نووية<sup>(٦١)</sup>.

كما أظهرت نخبة أيضًا القدرة على فهم أن الآخرين قد ينظرون إليها كمصدر تهديد<sup>(٦٢)</sup>. لكن مع أن كثيراً من المحللين الصينيين يمكن أن يتخيلوا القلق

المشروع من جانب بعض الدول من الصين، ويمكن أيضاً أن يصوروا قلق اليابان المشروع من الدول الأخرى، فمن الصعب أن تجد محللين صينيين يعتقدون بأن السياسة الأمنية العسكرية للإيابان تدفعها مخاوف من سياسات أمنية محددة من جانب الصين<sup>(٢٣)</sup>. والمحللون الصينيون، خاصة في العامين الماضيين، يبدو أنهم يتفقون على أن صعود الصين العام يعد مصدراً عاماً لقلق اليابان. وهم، على أيّة حال، يميلون لأن يعترفوا بأن أفعالاً صينية محددة أو تطوير الصين لأسلحة معينة قد يمثل مبرراً لأن تعيد اليابان النظر في جوانب سياستها الدفاعية. فمثلاً عندما يسأل المحللون الصينيون عن المخاوف التي يبديها المسؤولون اليابانيون من تطوير الصين للأسلحة (مثل الأعداد المتزايدة والدقة المحسنة للصواريخ الصينية) أو السلوك الدولي الصيني الاستفزازي (مثل إطلاق الصواريخ بالقرب من تايوان أو الاستئثار على الفلبين حول جزيرة ميشيشيف الصخرية) فإنهم عموماً يعتبرون ذلك مجرد "أعذار" الغرض منها تسهيل خطط الصقور اليابانيين المسبقة من أجل التعزيز العسكري. وكما تظير أعمال الخبراء الغربيين حول السياسة الأمنية اليابانية فإن هؤلاء المحللين الصينيين مخطئون جداً في تبني هذا الاعتقاد<sup>(٤)</sup>. وإذا استمرت سيادة هذه الرؤى في بكين فمن غير الوارد أن تتخذ الصين إجراءات لطمأنة اليابان في شكل اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف.

ثمة منظور صيني مختلف وأكثر إزعاجاً حول تأثير الصين الممكن على سياسة الدفاع اليابانية كان متوازراً أيضاً في العامين الماضيين. فربما بسبب معدلات النمو الاقتصادي العالمية نسبياً في الصين مقارنة باليابان في التسعينيات أبدى بعض الخبراء الصينيين ثقة أكبر في قدرة الصين على الدفاع عن مصالحها الأمنية ضد اليابان، حتى في حال غياب الوجود الأمريكي من المنطقة. ومع أنهم لا يستبعدون التهديد الممكن من جانب اليابان الذي ستكون أكثر توكيداً بسبب الانسحاب الأمريكي، فإن هؤلاء يبدون واقفين نسبياً من أن قوة الصين وقدرتها الرادعة يمكن أن تؤثر على استراتيجية اليابان بإثناء طوكيو عن إجراء تعزيز

ياباني كبير، أو على الأقل المجازفة العسكرية فيما بعد إذا أتمت هذا التعزيز<sup>(١٠)</sup>. ومن منظور المعضلة الأمنية يمكن لهذا الموقف أن يكون أكثر خطورة من الرؤية التي تذهب إلى أن الصين يمكن أن تشكل تهديدا لا يذكر على اليابان، فإذا ما تم النظر إلى القدرة القمعية الصينية المتามية على أنها أفضل طريقة لمنع أو إدارة التعزيز الياباني المتوقع فإن خطر أن تأخذ الصين الخطوة الأولى في دورة الفعل- رد الفعل يكون عاليا جداً.

ومع كل ذلك تبدو في الأفق علامات تبعث على التفاؤل. فبعض المحللين الصينيين، وفي العادة الخبراء الأصغر سنًا (على ما يبدو في العقد الرابع من العمر أو أصغر) الذين لديهم خبرة واسعة في الخارج، يعتقدون بالفعل بأن تقوية الجيش الصيني والأعمال الاستفزازية يمكن أن تعتبر أسباباً مشروعة لأن تطلق اليابان تعزيزاً عسكرياً. وعلى اعتبار عمر هؤلاء المحللين والعدد المتاممي من الخبراء الصينيين الذين لديهم خبرة كبيرة في الخارج يبدو أن الأمور تسير في اتجاه إيجابي في هذا الجانب. ففي ملاحظة متزنة أشار أكثر من واحد من هؤلاء الخبراء المتعاطفين إلى أن الخبراء الصينيين الذين يأخذون المخاوف اليابانية من الصين مأخذ الجد ينظر إليهم في الغالب بارتياح في الدوائر الحكومية ويجدون صعوبة أحياناً في عرض رؤاهم على زملائهم الأكبر والأكثر تأثيراً، خاصة في الجيش<sup>(١١)</sup>.

### ص- رؤى الصين حول النظم الأمنية متعددة الأطراف

إن إحدى الطرق الممكنة لتحسين المعضلة الأمنية تتمثل في النظم والمنتديات متعددة الأطراف التي تهدف إلى زيادة الشفافية وبناء الثقة. ولأسباب مختلفة تتظر بكين ببعض الشك إلى بناء الثقة متعدد الأطراف. إذ يؤكد كثير من المحللين الصينيين أن الشفافية المتامية التي تدعو إليها مثل هذه المؤسسات يمكن أن تزيد من ثقة أعداء الصين وتقلل بذلك قدرات الصين الرادعة، خاصة قدرتها

على ردع استقلال تايوان أو التدخل الخارجي في العلاقات عبر المضيق<sup>(١٧)</sup>. وفي أوائل التسعينيات على وجه الخصوص كان محللون الصينيون قلقين من أن تكون المنتديات والمنظمات متعددة الأطراف جبهات أو طلائع للقوى العظمى وأن إجراءات بناء الثقة قد لا تكون أكثر من جزء من استراتيجية احتواء الغرض منها منع الصين من بلوغ مكانة القوة العظمى في القطاع العسكري<sup>(١٨)</sup>.

معنى ذلك أن الصين لم تتجنب المنتديات متعددة الأطراف. فقد شاركت الصين في المنتدى الإقليمي لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا ASEAN Regional Forum (ARF) منذ اجتماعه الأول في عام ١٩٩٤، وفي عام ١٩٩٧ استضافت بكين المؤتمر الدوري للمنتدى حول إجراءات بناء الثقة. على الرغم من أن بكين حالت دون تحقيق أية إنجازات كبيرة في اجتماعات المنتدى حول أسئلة مهمة مثل النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي فإن سابقة المشاركة الصينية من هذا النوع تبدو مهمة ومبشرة<sup>(١٩)</sup>. وكما يدفع أيان جونستون Paul Johnston ويلز إيفانز Iain Johnston فإن هذه التطورات مع أنها لا تزال في مراحلها الجينية فإنها لا يمكن أن تستبعد بوصفها مجرد خطابات أو استعراض. فالصين قادرة على المشاركة في اتفاقات حقيقة متعددة الأطراف كما ثبت ذلك في الاتفاقيات الأخيرة التي عقدتها حول ترسيم الحدود وإجراءات بناء الثقة مع روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة في وسط آسيا التركي. علاوة على وجود جماعة صغيرة، لكن منتمية، في بكين من المؤمنين الحقيقيين بفوائد الحد من التسلح وإجراءات بناء الثقة والأعمال متعددة الأطراف عموماً<sup>(٢٠)</sup>.

وقد أدى انخفاض الخوف من الهيمنة الأمريكية على رابطة شعوب جنوب شرق آسيا ومن تواطؤ المنتدى الإقليمي للرابطة ضد الصين، فضلاً عن الخوف المتعملي من تطورات الدبلوماسية الثانية الأمريكية في منطقة آسيا-المحيط الهادئ منذ ١٩٩٦، إلى إقناع كثير من المحللين الذين كانوا مشككين في السابق بأن شكلًا ما العمل متعدد الأطراف قد يكون البديل الأفضل للصين، على اعتبار الأخطار التي

تشكلها الأعمال الثانية الأمريكية كالعادة<sup>(٧١)</sup>. وعلى اعتبار أن الصين تخشى من، وتأثيرها ضعيف على، الجوانب المختلفة للدبلوماسية الثانية الأمريكية الحالية (مثل تقوية التحالف الأمريكي-الياباني أو التحالف الأمريكي-الإسترالي) فإن قبول دور أكبر للحوار متعدد الأطراف، إن لم يكن خلق مؤسسات أمنية رسمية متعددة الأطراف، قد يكون أقل الطرق إزعاجاً لتنقيل التهديد الذي شكله الأعمال الثانية الأمريكية<sup>(٧٢)</sup>. وعلى ذلك فربما كان لقوى التحالف الأمريكي-الياباني بعض النتائج الإيجابية غير المقصودة من خلال تشجيعه للصين على أن تفك بمزيد من الجدية في فوائد المنتديات متعددة الأطراف التي يمكن أن تقلل سوء الظن المتبادل في المنطقة<sup>(٧٣)</sup>. وتلك الظاهرة تحالف النظريات البنوية النفسية والاجتماعية حول المعضلة الأمنية، تلك النظريات التي تؤكد التسوية أو التوفيق، وليس الضغط، باعتباره أفضل الطرق لدفع الدول إلى تبني اتجاهات أكثر تعاوناً<sup>(٧٤)</sup>.

إن قبول الحوار الرسمي متعدد الأطراف لم ينتشر من جنوب شرق آسيا إلى شمال شرق آسيا بسبب سوء الظن بين الصين واليابان وبين الكوريتين. لكن هناك، مع ذلك، بعض الإشارات الجديدة التي تبعث على الأمل. ففي يناير ١٩٩٨ وافقت بكين على المسار الثلاثي الثاني trilateral track-II للمحادثات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. في حين ذهب المحللون الصينيون إلى أن الوقت غير مناسب لمنتدى أمني ثالث على اعتبار التوترات الناتجة عن السياسات الدفاعية الأمريكية-اليابانية المعدلة وقضية نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ، وانعدام الثقة الأساسية بين الصين واليابان، والخوف من أن تُعزل الصين في صيغة واحد ضد اثنين التي أدخلت بها في التحالف الأمريكي-الياباني ككيان مشترك<sup>(٧٥)</sup>. لكن، على أية حال، لا يجب أن نستبعد إمكانية المحادثات الثلاثية على المدى البعيد. فإذا كانت بكين قلقة فعلاً من النقل أو التطوير الأمريكي المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ مع فاعلين إقليميين فقد توافق على الحوار الثلاثي مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لكي تحاول أن تمنع هذه النتيجة.

ضـ- الخيارات المتاحة للسياسة الأمريكية في الميث الأمني الأمريكي -  
الصيني-الياباني

على اعتبار الدور المركزى الذى تلعبه حالة التحالف الأمريكى-اليابانى فى كل من السيناريوهات الصينية المتشائمة والمتفائلة لمستقبل اليابان فلا شك فى أن الإبقاء على الوجود الأمريكى فى اليابان مهم لمواجهة المعضلة الأمنية فى شرق آسيا. وإذا كان الالتزام اليابانى بدور أكثر فعالية فى التحالف ضرورياً لبقاء التحالف على المدى الطويل فإن ثمة تكيفات معينة ستكون ضرورية بصرف النظر عن رد الفعل资料. بل إنه على اعتبار مدى التشاور الذى قد يصيب المحتلين الصينيين فى حال انحلال التحالف بالكامل فلا بد أنهم يتقيمون أن مبادرة ناى أفضل للصين بكثير من السياسات الأمريكية قبل عام ١٩٩٥ الذى شجعت تهادى التحالف وانعدام الثقة فى الالتزام资料 الأمني الأمريكى فى شرق آسيا.

إن ثمة مسئوليات يابانية جديدة في التحالف يبدو أن عوائدها ستكون كبيرة على استقرار التحالف الأمريكي-الياباني بتكليف ضئيلة من حيث شحذ المعضلة الأمنية الصينية-الإيرانية. فالأدوار اللوجستية اليابانية المزيدة وضمان الوصول الأميركي إلى القواعد في زمن الحرب، وكلاهما إجراءان غير استفزازيin نسبياً لغيران اليابان، سوف يعالجان بعض الكوارث التي تتباً بها المسؤولون الأميركيون عندما قيموا التحالف في أثناء الأزمة النووية الكورية الشمالية في عام ١٩٩٤. فالالتزام اليابان العام بالمشاركة في عمليات دعم عسكري معينة، مثل كسر الألغام والمراقبة، يبدو أيضاً فكرة جيدة، طالما أن الولايات المتحدة لن تعتمد أكثر من اللازم على المساعدة اليابانية في هذه المنطقة. فلأسباب سياسية يبدو من الحكمة بالنسبة للولايات المتحدة أن تبني وتحافظ على قدرات كافية بحيث يمكنها أن تختر الوقت الذي تطلب فيه المساعدة اليابانية. ففي أية أزمة عبر المضيق قد تزيد الولايات المتحدة الأمريكية أن تقلل المشاركة اليابانية وتستغنِّي عنها كلياً على الجبهة. وعلاوة على ذلك ولأسباب التي عرضناها سابقاً، فإذا استدعت أعمال

الصين تدخلًا يابانيًا بشكل غير مقصود، فإن تدخل طوكيو، على اعتبار سمعة اليابان في جميع أنحاء المنطقة، يمكن أن يستغل داخليًا ودولياً من جانب نخب بكين بالطرق التي استفاد بها صدام حسين من التدخل الإسرائيلي في أزمة حرب الخليج عامي ١٩٩٠-١٩٩١. لكن في هذه الحالة الأخيرة تمكنت واشنطن من الاستفادة عن المساعدة الإسرائيلية لأن الولايات المتحدة وحلفاءها تمكنا من ضمان السيادة العسكرية دون مساعدة إسرائيلية.

ثمة طريقة غير حكيمة يمكن للإمداد والولايات المتحدة الأمريكية من خلالها أن يطمئنوا الصين وهي استبعاد تايوان بشكل واضح من مجال التحالف الأمريكي-الباباني. وقد ضغطت الصين على اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بالفعل من أجل ذلك. لكن الدولتين رفضتا ذلك لأنه قد يشجع العمل التوحيدى من جانب الجمهورية الشعبية ضد تايوان بسبب الاستبعاد المقدم لاحتمال أن تهب الدولتان للدفاع عن تايوان إذا هاجمتها الصين دون استفزاز من تايوان. وهذا بالتأكيد هو السبب الرئيسي الذي جعل مجال التحالف في سياسات الدفاع المعدلة يشير إلى ظروف "موقعة" وليس "جغرافية". على الرغم من الضغط الصيني الكبير لم تتوافق اليابان على أن تردد سياسة "اللاءات الثلاثة" للرئيس كلينتون، معلنة فحسب أن طوكيو لا تؤيد الاستقلال القانوني لتايوان. لكن حتى إذا أقرت طوكيو اللاعبين الآخرين فإن ذلك لا يتساوى بحال من الأحوال مع استبعاد تايوان من مجال التحالف الأمريكي-الباباني، وهو قد يكون موقفاً سياسياً راديكالياً، وفي اعتقادى يؤدي إلى زعزعة الاستقرار<sup>(٢٦)</sup>.

وأفضل طريقة لطمأنة الصين دون التخلى كلياً عن تايوان أو فكرة الدفاعات الصاروخية في اليابان هي أن تفكر الولايات المتحدة في تطوير نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ دون مساعدة يابانية. ففي عام ١٩٩٨ كان المحظوظون الصينيون يشيرون باستمرار إلى أن الإنتاج الأمريكي-الباباني المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ يحمل مغزى سياسياً مختلفاً تماماً وأكثر

استفزاً للصين مما لو أنتجت الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه النظم دون مساعدة يابانية كجزء من أن استراتيجيةها العالمية لحماية القوات الأمريكية المنتشرة في الخارج. على الرغم من التهديد الكوري الشمالي لليابان سيظل التطوير الأمريكي-الياباني المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ في آسيا يبدو وكأنه مصمم في المقام الأول لمواجهة الصين. كما أن التطوير المشترك مع اليابان يثير أيضاً كثيراً من المخاوف في بicken حول تعزيز القوة اليابانية المستقبلية، وهي مخاوف لن يكون لها أساس في حال التطوير الأمريكي لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ دون مساعدة اليابان<sup>(٧٧)</sup>. فعلى سبيل المثال بعد الإطلاق الصاروخي الكوري الشمالي عبر الأراضي اليابانية، الذي قوى قرار طوكيو بمتابعة بحوث نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ، أعلنت طوكيو عن خططها لتطوير أقمار تجسس مستقلة للاحظة الصاروخية الأجنبية. وهذه الخطة إذا نفذت سوف تضعف فعالية، وربما حتى تتنافى مع، قرارات المجلس التشريعي الياباني التي تحظر استخدام الفضاء للأغراض العسكرية، التي تمثل كابحاً مهماً للقوة العسكرية اليابانية المستقبلية. شأنه شأنه تطوير نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ يكشف قرار القمر الصناعي عن إمكانية قيام مؤسسة عسكرية يابانية أكثر استقلالية وأقل انتظاماً في المستقبل<sup>(٧٨)</sup>. كما يشير المحللون الصينيون أيضاً إلى أن النظام الياباني المنتقل للدفاع عن المسرح ضد الصواريخ يمكن أن يوفر "درعاً لــسيف" قوات يابانية أكثر هجومية، وإذا كان فعالاً جدًا فربما يستطيع أيضاً أن يحمي الجزر اليابانية من الانتقام الصاروخي الصيني، وهو ما يضعف القدرات الدفاعية والردودية الصينية، وبالتالي يعمق التمييز السياسي بين الأسلحة الهجومية والدفاعية<sup>(٧٩)</sup>. وأخيراً واتفاقاً مع الأديبيات حول صعوبة التمييز الفيزيقي بين النظم الهجومية والدفاعية يجادل بعض المحللين الصينيين بأن بعضاً من التكنولوجيا المتضمنة في نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ يمكن هي نفسها أن تكفي من جانب اليابان لأغراض هجومية<sup>(٨٠)</sup>.

إن تطوير النظام الأمريكي للدفاع عن المسرح ضد الصواريخ جزء من استراتيجية عالمية تهدف إلى حماية القوات والقواعد الأمريكية التي أصبحت مهددة بفعل الكمية المزيدة والدقة المحسنة للصواريخ المتأحة للخصوم الممكّن حول العالم<sup>(٨١)</sup>. ولذلك لا تجب المساومة على نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية في أية مفاوضات مع أي دولة محددة أو مجموعة من الدول. فالقرارات حول نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية يجب أن تستند فقط إلى التساؤلات الصعبة المتعلقة بالفعالية الممكنة للنظام ضد صواريخ العدو والتكلفة النسبية التي سوف يتحملها الخصوم الممكّنون من أجل تطوير طرق تستطيع التغلب على النظام وتكليف الفرصة البديلة لتطوير نظم الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ في ميزانية الدفاع.

لكن القرارات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تطور النظام وتشره بعد ذلك وحدها أو مع دول أخرى (ومع من) يجب أن تظل مفتوحة للتفكير وربما للتفاوض. ينطبق ذلك بشكل خاص على مناطق مثل شمال شرق آسيا حيث يمكن للجغرافيا والتكنولوجيا أن تسمح للخصوم الممكّنين بتطوير إجراءات مضادة رخيصة واستفزازية فعلاً ضد هذه النظم. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان مستعدتين لإعادة النظر في التطوير المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ فقد تستطيعان أن تستغلوا المخاوف الصينية لتشجيع بكين على المشاركة في حوار أمني ثالثي والبدء في تحقيق قليل من الشفافية في قطاعها العسكري المظلم. كما يمكن للبيان والولايات المتحدة الأمريكية أن تحصلا على مشاركة أكثر نشاطاً من جانب بكين في شئ كوريا الشمالية عن تطوير الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل. وعلى اعتبار أن التزام طوكيو بهم بالتطوير المشترك لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ لم يتتأكد إلا في أغسطس ١٩٩٨ عندما أطلقت كوريا الشمالية صاروخها، فإن هذا الدافع الأمني لو حدث من جانب بكين لكان كافياً بإقناع اليابان بالاعتماد على التقدم

الأمريكى فى تكنولوجيا نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ وانتظار النشر النهائى لهذه النظم فى القواعد الأمريكية فى اليابان<sup>(٨٢)</sup>. وقد كان من شأن ذلك جدلياً أيضاً أن يؤثر إيجابياً على طول عمر التحالف الأمريكي-اليابانى لأن اليابان فى هذه الحالة سيكون لديها حافز إضافي للسماح للأسطول الأمريكي بالبقاء فى الموانئ اليابانية على المدى البعيد.

وفضلاً عن تقليل مخاوف الصين العامة من اليابان يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تستفيد بطرق أخرى من تطوير نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ دون تعاون ياباني ومن تطوير قدرات عضوية أكثر للأسطول السابع. وذلك من شأنه أن يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تجنب السيناريوهات التى قد تحتاج فيها إلى طلب الدعم اليابانى فى هذه المناطق فى زمن الأزمة أو الحرب. كما أن الموافقة اليابانية على توفير هذا الدعم لن يكون من الممكن الوفاء بها فى حالات كثيرة. علاوة على أن الإبقاء على حد أدنى من الاعتماد على القدرات اليابانية يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من اختيار متى يكون الضرر السياسى من مشاركة اليابان فى الصراع أكثر من نفعها العسكرى؟

وبالطبع فإن الوصفات التى أقدمها حول نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ وقدرات الأسطول الأمريكي الأخرى تتطلب تكاليف. فإذا طورت الولايات المتحدة الأمريكية نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ بدون اليابان، على سبيل المثال، فسوف يكون عليها أن تستغنى عن التكنولوجيا اليابانية والأموال اليابانية. وأنا هنا لست فى موضع تحليل أهمية الخيار الأول لكن فى الحالة الثانية فإن حساب مساهمة اليابان المتوقعة يضع هذه المساهمة بين عدة مئات من ملايين الدولارات وعدد ملليارات من الدولارات على مدى سنوات كثيرة قادمة. وهو ما يمكن الاستغناء عنه<sup>(٨٣)</sup>. ومعدات إزالة الألغام ليست من بين معدات الأسطول الأكثر تكلفة. وببعضة مئات من ملايين الدولارات يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تحسن كثيراً قدراتها العضوية فى الأسطول السابع. والولايات المتحدة

الأمريكية التي تتمتع بفترة طويلة من النمو الاقتصادي المتواصل، وفوائض في الميزانية اليدرالية للمرة الأولى خلال عقود، وأقل نسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني مخصصة للجيش منذ بيرل هاربر (أقل من ٣٪) تستطيع أن تحمل هذه الفاتورة الإضافية. على أن المشكلة الأساسية هنا هي تحدي القيادة القادر على بيع سياسات تستند إلى تهديدات مجردة مثل تصاعد التوتر الإقليمي المستقبلي في شرق آسيا إلى الجمهور والكونجرس الأمريكيين<sup>(٨٤)</sup>.

وحتى إذا كان ذلك يتطلب من عشر إلى خمس عشرة سنة من الآن فإن الاستراتيجية الأمريكية القائمة على التدرج المتأني في النشاطات اليابانية المت坦مية في التحالف لها فوائد كبيرة. وإذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تجنب تصعيد التوترات الأمنية الصينية-اليابانية في هذا الإطار الزمني فإن عدة أهداف سوف تتحقق. أولاً سيتاح للجهود الوليدة الرامية لخلق إجراءات بناء نقة ونظم إقليمية تشجع الشفافية الوقت لأن تؤتى أكلها، وكذلك جهود طوكيو وبكين الأخيرة لتحسين الروابط الثنائية والاتصالات عالية المستوى<sup>(٨٥)</sup>. ثانياً سيصل مسؤولون ومستشارون حكوميون أكثر عالمية *cosmopolitan* إلى درجات أعلى في هرم السلطة في بكين، فضلاً عن تقدم جيل الخبراء الصينيين ذوي الخبرة الخارجية الواسعة في السن. ثالثاً سيتاح للصين عموماً الوقت لاجتياز الانتقال السياسي التالي عندما يحل "الجيل الرابع" من القيادة محل جيل يانج زيمين، وربما يحمل هذا الجيل معه إصلاحاً سياسياً كبيراً. وعلى اعتبار المشاعر الشعبية القوية في الصين إزاء اليابان وتايوان وأخطار النزعنة القومية المفرطة على عملية التحول الديمقراطي فقد يكون من الأفضل للمنطقة والعالم أن تجتاز الصين الإصلاح السياسي دون نزاعات ونعرة قومية شوفينية قد تنشأ عن التناقض الأمني الصيني-الياباني<sup>(٨٦)</sup>. رابعاً سوف تكون عملية التوحيد الكوريية أبسط كثيراً إذا لم يكن يصاحبها التناقض العسكري الصيني-الياباني. خامساً سيتاح للمنطقة، بما في ذلك كل من اليابان والصين، الوقت للتعافي من الأزمة الاقتصادية الحالية دون أن يفلتوا في نفس

الوقت من اشتداد التناقض الأمني. وكما أوضحت فترة ما بين الحربين فإن اجتماع عدم الاستقرار الداخلي مع التوترات الدولية يمكن أن يؤدي إلى تغيرات سياسية مؤسفة جدًا داخل الدول وفي العلاقات فيما بينها. علاوة على أنه إذا كانت العلاقات الأمنية أقل توتراً فسوف تجد الأزمة المالية فرصة سانحة لزيادة التعاون الإقليمي العام. سادساً سيتاح لطوكيو وقتاً أطول لإعادة النظر في إرث الحرب العالمية الثانية وتصحيف معالجتها له<sup>(٦٧)</sup>. سابعاً سيكون من الأفضل للاستقرار الإقليمي طوبل المدى أن يتم كبح تيارات التزعع القومية المفرطة في اليابان في أثناء الانتقال السياسي فيما بعد الحرب الباردة في اليابان بعد انتهاء احتكار الحزب الديمقراطي الليبرالي للسلطة.

ومن المؤكد لدينا أن الأدوار العسكرية اليابانية الجديدة سوف تثير جوًّا من الريبة وسوء الظن بين اليابان والصين. وقد يكون من الأصعب، على أية حال، أن نحسب بالضبط ما يمكن أن تعلمه الصين إذا تولت اليابان أدواراً جديدة معينة. فمثلاً إذا اتضح أن اليابان متوجهة نحو النشر الفعلى لدفاعات صاروخية عن المسرح معتمدة على السفن فإن الصين قد تحاول أن تطور صواريخ بالستية وكروز مضادة للسفن، وربما حتى أسلحة مضادة للأقمار الصناعية بمعدل أسرع وعلى نطاق أوسع مما لو لم تكن مضطرة لأن تمتلك القدرة على تحطيم أو تضليل أو التخلص من قدرة هذه الأسلحة الدفاعية<sup>(٦٨)</sup>. وعلاوة على ذلك يمكن للمرء أن يرى بخياله أن الصين إذا أحسست الحاجة إلى توسيع وتحسين رادعها النووي في مواجهة نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية-اليابانية المقترحة فإنها قد تتخلّى عن التزامها بمعاهدة حظر الاختبار الشامل من أجل اختبار رعدوس حربي لنظام توصيل جديد. وقد تصبح الصين أيضًا أقل تعاوناً مع الولايات المتحدة الأمريكية في نقل تكنولوجيا الأسلحة وما يجره ذلك من نتائج على الأمن في جنوب آسيا والشرق الأوسط. وعلى الطرف الأكثر تشاؤمًا من الطيف قد تحاول الصين الإسراع بإعادة توحيد تايوان أو الضغط من أجل مطالبتها في صراع

جزر ديابو/سنكاكيو مع اليابان بطرق تهز الاستقرار خوفاً من أن نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ الأمريكية-اليابانية أو المشاركة التايوانية المباشرة في نظام إقليمي من هذا النوع قد يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لها لمعالجة تلك القضايا بعد أن نشر هذه النظم.

إن تلك السيناريوهات الممكنة تستند على حجج مضادة للحقائق counterfactual قد يصعب إثباتها حتى إذا ثبتت الصين واحدة أو أكثر من السياسات السابقة بالفعل. فمثلاً على اعتبار مشكلة تايوان والتلوك الكاسح للولايات المتحدة في القوة العسكرية يكون من الوارد أن تطور الصين قدراتها الصاروخية إلى درجة كبيرة بغض النظر عن تفاصيل التعاون الأمريكي الياباني في نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ. وسيكون من الصعب معرفة التأثير النسبي لسياسات محددة على مسيرة ذلك التطوير. لكن السياسة الأمنية الأمريكية في شرق آسيا ومعظم أدبيات دراسات الأمن فيما بعد الحرب الباردة حول المنطقة بنيت على حجج مضادة للحقائق، وهي حجج صحيحة بالتأكيد على الرغم من استحالة إثباتها. وإذا أراد المرء أن يتبنى فكرة أن استمرار الوجود الأمريكي في شرق آسيا، في اليابان خاصة، هو العامل الأكبر على الإطلاق لمنع تصعيد التوتر في المنطقة فإن على هذا المرء أيضاً أن يكون مستعداً لأن يقبل فكرة أن الشكل الذي يتبعه هذا الوجود سيكون له أيضاً نتائج مهمة على اليابان وجيرانها.

## خاتمة الفصل الأول

على اعتبار سوء ظن الصين التاريخي الحاد في اليابان يمكن لقلق بكين من تأكل معايير ضبط النفس اليابانية والجغرافية السياسية لقضية تايوان، وحتى أدوار دفاعية جديدة معينة للإبان، يمكن أن تكون استفزازية للصين. ولذلك يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستمر في الحذر من نوع الأدوار الجديدة التي

تطلب من اليابان القيام بها في التحالف. ينطبق ذلك بشكل خاص في الحالات التي تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية فيها أن تقوم بنفس هذه الأدوار دون إثارة نفس الدرجة من القلق لدى بكين.

ومن خلال الحفاظ على القدرات الأمريكية في اليابان وشرق آسيا عموماً، وزيادتها إذا اقتضى الأمر، تكون الولايات المتحدة الأمريكية في وضع أفضل لإدارة وإخماد الأزمات الإقليمية المستقبلية، بل وربما منعها من أن تحدث من البداية. وعن طريق طمأنة كل من اليابان وخصوصها الممكرين تخفيض الولايات المتحدة الأمريكية من احتمال سيناريوهات المعضلة الأمنية المسيبة للشقاوة الدينامية نموذج التصعيد في المنطقة. ومن خلال ذلك يمكن للولايات المتحدة أن تسهم بقوة في السلام والاستقرار طويلاً المدى في منطقة ستكون الأهم لسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادى والعشرين.

---

## هوامش الفصل الأول

(١) Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia," *International Security*, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 5-33; Richard K. Betts, "Wealth, Power, and Instability," *International Security*, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 34-77; Stephen Van Evera, "Primed for Peace: Europe after the Cold War," *International Security*, Vol. 15, No. 3 (Winter 1990/91), pp. 7-57; and James Goldgeier and Michael McFaul, "A Tale of Two Worlds," *International Organization*, Vol. 46, No. 2 (Spring 1992), pp. 467-492.

(٢) حول المسألة الأمنية الأصلية ونماذج التصعيد انظر :

Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma," *World Politics*, Vol. 30, No. 2 (January 1978), pp. 167-174; and Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), chap. 3.

(٣) للحصول على كتابات حول التأثير المزعزع للاستقرار للأسلحة والعقائد الجوية

انظر :

Stephen Van Evera, "The Cult of the Offensive and the Origins of the First World War," *International Security*, Vol. 9, No. 1 (Summer 1984), pp. 58-107; Van Evera, "Offense, Defense, and the Causes of War," *International Security*, Vol. 22, No. 4 (Spring 1998), pp. 5-43; and Sean M. Lynn-Jones, "Offense-Defense Theory and Its Critics," *Security Studies*, Vol. 4, No. 4 (Summer 1995), pp. 660-691.

(٤) إن فئهي المنظورات الصينية يعكس أكثر من سبعين مقابلة، معظمها مع متحدثين كثريين، أجريتها خلال رحلات مجموعها أربعة أشهر إلى بكين في أعوام ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ ورحلتين قصيرتين إلى شنغهاي في ١٩٩٨. كان المتحدثون خليطاً من المحللين العسكريين والمدنيين في مراكز البحوث الحكومية وأيضاً أكاديميين من مؤسسات صينية بارزة. ومع أن محللي مراكز البحوث الحكومية ليسوا صناع سياسات فإنهم يقدمون النصح لرؤسائهم في

المنظمات الحكومية الأساسية: جيش التحرير الشعبي، وزارة الخارجية، مجلس الدولة، وكالات الاستخبارات الصينية. وبالتالي لا يمكن الإفصاح عن الهويات الفردية لأفراد معينين من أجريت معهم مقابلات.

(٥) بل إن التوقعات المقابلة للمنطقة تستند إلى الوجود العسكري الأمريكي طويل المدى.

انظر مثلاً:

Robert S. Ross, "The Geography of the Peace: East Asia in the Twenty-first Century," International Security, Vol. 23, No. 4 (Spring 1999), pp. 81-118.

(٦) قد يجادل البعض بأن القرب الجغرافي للإيابان وحده من شأنه أن يجعل من قوة إقليمية تهدىداً أكبر من الولايات المتحدة الأكثر بعداً. وعلى أية حال فإن القرار حول أيهما يمثل تهدىداً أكبر - القوة العظمى البعيدة أم القوة الكبرى الإقليمية - لا يمكن حسمه فقط من خلال تحليل توازن القوة الدولي. وكما في حالة الصينية فإن تحديد الدولة التي تمثل تهدىداً أكبر سوف يقوم على الميراث التاريخي والمدركات الوطنية.

(7) For the classic study, see Allen S. Whiting, *China Eyes Japan* (Berkeley, University of California Press, 1989).

(٨) من الوارد أن تكون المخاوف التي يبديها المحللون الصينيون، والتي ستناقشها فيما يلى، حول اليابان والولايات المتحدة ليست أكثر من تكتيكات يقصد بها منع صعود قوة إقليمية جديدة من خلال التأثير على الجدل في الولايات المتحدة والإيابان. وهذه الاستراتيجية تساعد أيضاً في الداخل ومع الفاعلين الإقليميين في تبرير تطوير الأسلحة والدبلوماسية الصينية العدوانية. ومع أنني أعتقد أن ذلك كان هو قصد بعض من تحدث إليهم، فعلى اعتبار كثرة عدد من تحدث إليهم، وتتنوع الآراء التي ذكرت حول القضايا المختلفة على مدار السنوات الخمس لمناقشاتي، والمواضف الخلافية التي كنت أسمعها في بعض الأحيان حول قضايا مثل مذبحة تيانانمن أو التربويات الصاروخية الصينية بالقرب من تايوان، فإننى أجد صعوبة في الاعتقاد بأن يكن أو أية حكومة أخرى تستطيع أن تصطنع مثل هذا المسرح المعقّد طيلة هذه الفترة الزمنية الممتدة.

(٩) في نفس هذا العام أيضاً قامت مجموعة من اليمنيين اليابانيين بإقامة بناءات على جزر ديبابو/سيناكاكيو المتنازع عليها بين كل من اليابان والصين. وقد اعتبر كثير من المحللين الصينيين أن طوكيو متورطة في هذه النشاطات، خاصة بعد أن أرسلت الأخيرة سفناً من حرس السواحل لمنع المحتجين من هونج كونج وتايوان من النزول على الجزر الواقعة تحت السيطرة اليابانية.

(10) See Yinan He, "The Effect of Historical Memory on China's Strategic Perception of Japan," paper prepared for the Ninety-fourth Annual

---

Meeting of the American Political Science Association," Boston, Massachusetts, September 3-6, 1998.

مثال ذلك أن من تحدث إليهم لا يعتقدون عموماً أن اليابان الأقوى عسكرياً قد تحاول أن تحتل أجزاء من الجزيرة الآسيوية كما فعلت في الثلاثينيات والأربعينيات.

(١١) إن مشكلة عدم ندم اليابان على ما اقترفه في حروبها أثيرت في كل المقابلات التي أجريتها تقريرياً. انظر:

Zhang Dalin, "Qianshi Bu Wang, Houshi Zhi Shi" [Past experience, if not forgotten, is a guide for the future], Guoji Wenti Yan/m [International studies]. No. 3 (1995), pp. 6-11. For a critical Japanese perspective on the textbook issue, see Saburo lenaga. "The Glorification of War in Japanese Education," International Security. Vol. 18. No. 3 (Winter 1993/94), pp. 113-133. The Chinese view on the generational issue in Japan is similar to the Japanese pacifist view. See Kunihiro Masao, "The Decline and Fall of Pacifism," Bulletin of the Atomic Scientists. Vol. 53, No. 1 (January/February 1997), pp. 35-39.

(١٢) من أجل المقارنات الصينية بين ألمانيا ويابان ما بعد الحرب انظر:

Su Huimin, "Yi Shi Wei Jian, Mian Dao Fuzhe: Deguo dui Era Dazhan de Fansi" [Take lessons from history and avoid the recurrence of mistakes: Germany's introspection about World War II], Guoji Wenti Yta [International studies]. No. 3 (1995), pp. 12-16; and Sun Lixiang, "Zhanhou Ri De Liang Guo You Yi Shili zhi Bijiao" [A comparison of the postwar right-wing forces in the two nations of Japan and Germany], Waiguo Wenti Yanjiu [Research on foreign problems], No. 2 (1988), pp. 1-10.

(13) Nicholas D. Kristof, "Burying the Past War Guilt Haunts Japan." New York Times, November 30, 1998, pp. A1, A10.

(١٤) في عام ١٩٩٣ أشار الباحثون الحكوميون أن الشباب الصينيين، من عدة نواحي، أكثر عداء للإمبريالية من الحكومة. وقد استشهدوا في ذلك باحتجاجات الطلاب ضد "الإمبريالية الاقتصادية" اليابانية في عام ١٩٨٦.

(15) Interviews. 1996. See also Hafumi Arai, "Angry at China? Slam Japan." Far Eastern Economic Review, October 3, 1996, p. 21.

من الواضح أنه مقارنة بالطلاب وغيرهم من أعضاء الجمهور كان صوت الحكومة  
هادئاً في نزاع جزر ديايو/سينكاكيو في عام 1996.

(16) Pan Sifeng, ed.. Riben Junshi Sixiang Yanjiu [Research on Japanese military thought] (Beijing: Academy of Military Sciences Press, October 1992). pp. 388-392 (internally circulated).

(17) Multiple interviews, 1993-98

(١٨) في عام ١٩٩٢ أشار تحليل داخلي لشون الجيش اليابانية إلى أن اليابان تستطيع  
بسهولة أن تتفق ٤% من إجمالي ناتجها القومي على الجيش دون أن يلحق ذلك ضرراً كبيراً  
بنموها الاقتصادي طويلاً المدى. وقد استشهد التحليل على ذلك بمستويات الإنفاق الأعلى بكثير من  
جانب الاقتصادات القوية في الولايات المتحدة وأوروبا في إنشاء الحرب الباردة.

Ibid., p. 499.

وقد اتّخذ الصّباط العسكريون العاملون والمتقاعدون في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ موقف  
مماثلة.

(١٩) كانت هذه القضية حساسة بشكل خاص في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ وما زالت كذلك  
حتى اليوم.

(20) Multiple interviews, 1996. For written materials, see Gao Heng, "Shijie Junshi Xingshi" [The world military scene], Shijie Jingji yu Zhengzhi [World economy and politics], No. 2 (February 1995), pp. 14-18. For a similar Western view on Japanese "technonationalism," see Richard J. Samuels, Rich Nation, Strong Army: National Security and the Technological Transformation of Japan (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1994).

(21) Interview, 1996.

(٢٢) كان ذلك موضوعاً متواتراً في المقابلات من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨ وتكرر  
في عام ١٩٩٨ في إنشاء الأزمة المالية.  
(٢٣) من أجل رؤية واقعية انظر :

Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise." International Security, Vol. 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 5-51. For the argument that Japan will likely not remilitarize, see Thomas U. Berger, "From Sword to Chrysanthemum: Japan's Culture of Anti-Militarism." International Security, Vol. 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 119-150; and Peter J.

---

Katzenstein, Cultural Norms and National Security: Police and Military in Postwar Japan (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1996).

(٢٤) وردت أبسط النسخ للتوقعات الأكثر تفاؤلاً والأكثر تشاوماً حول مستقبل اليابان بشكل متواتر في أثناء الرحلات البحثية الثلاث الأولى من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥. وفيما بعد أزمة مضيق تايوان ١٩٩٥-١٩٩٦ انزوت الحجة الليبرالية المتفائلة التي تذهب إلى أن المصالح الاقتصادية سوف تتفوق على المصالح الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة. وبعد تقرير ناي ١٩٩٥ قل تداول النسخ البسيطة لسيناريوهات المتشائمين لأنها كانت تستند في أغلب الأحيان على هشاشة التحالف الأمريكية-اليابانية فيما بعد الحرب الباردة.

(25) Interviews 1993-98. See also Pan, Riben Junshi Sixiang Yanjiu, p. 501. This book states in typical fashion, "Of all the factors that could compel Japan's military policy to change, U.S.-Japan relations will be the deciding factor." See also Wang Yanyu, ed., Riben Junshi Zhanliie Yanjiu [Research on Japanese military strategy] (Beijing: Academy of Military Sciences Press, 1992), pp. 308-310 (internally circulated); and Liu Shilong, "Dangqian Rimei Anbao Tizhi de San Ge Tedian" [Three special characteristics of the current U.S.-Japan security structure], Riben Yanjiu [Japan studies], No. 4 (1996), pp. 18-30, at p. 27. One article bases its optimism largely on the author's belief that, despite economic frictions, the U.S.-Japan alliance is stable. See He Fang, "Lengzhan Hou de Riben Duiwai Zhanlue" [Japan's post-cold war international strategy], Waiguo Went Yanjiu [Research on foreign problems], No. 2 (1993), pp. 1-4.

(٢٦) للحصول على مناقشة مبكرة للمسارين المحتملين المختلفين جداً للتعزيز العسكري اليابانية انظر:

Cai Zuming, ed., Meiguo Junshi Zhanliie Yanjiu [Studies of American military strategy] (Beijing: Academy of Military Sciences Press, 1993), pp. 218-233 (internally circulated).

(٢٧) من أجل منطق الطمأنة في سياسة الدفاع الأمريكية الرسمية انظر:

the Pentagon's United States Security Strategy for the East Asia-Pacific Region 1998.

التي تقرر أن "الوجود الأمريكي في آسيا إضافة إلى وظيفته الرادعة يساعد في تشكيل بيئة أمنية تحول دون تحديات في وجه الولايات المتحدة. فوجود القوات الأمريكية يخفف تأثير التوترات الإقليمية التاريخية ويمكن الولايات المتحدة من توقع المشكلات وإدارة التهديدات الممكنة وتشجيع التسوية السلمية للمنازعات.

(٢٨) هذا الرأي الشائع يتغاهل غالباً الفوائد الواضحة للولايات المتحدة من نسخة الحرب الباردة من التحالف. فقد ضمنت الولايات المتحدة قواعد في اليابان، وكان ٨٠-٧٠% من تكاليف تلك القواعد تتحملها اليابان. ومن دون هذه القواعد كانت الولايات المتحدة ستجد صعوبة كبيرة في الحفاظ على وجودها في المنطقة. انظر:

Michael O'Uanlon, "Restructuring U.S. Forces and Bases in Japan," in Mike M. Mochizuki, ed., *Toward a True Alliance: Restructuring U.S.-Japan Security Relations* (Washington, D.C.: Brookings, 1997), pp. 149-178

(29) Eric Heginbotham and Richard J. Samuels, "Mercantile Realism and Japanese Foreign Policy," *International Security*, Vol. 22, No. 4 (Spring 1998), pp. 171-203, at p. 179.

(٣٠) تقرير ناي Nye الذي يحمل اسم مساعد وزير الدفاع السابق جوزيف إبس ناي الابن هو الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أعده مكتب شؤون الأمن الدولي بوزارة الدفاع في فبراير ١٩٩٥. من أجل نظرة مطلع حول المخاوف من التأثير الضار للنزعات الاقتصادية الحادة على التحالف انظر:

David L. Asher, "A U.S.-Japan Alliance for the Next Century," *Orbis*, Vol. 41, No. 3 (Summer 1997). pp. 343-375, at pp. 346-348.

(٣١) من أجل مناقشة هذه القضية انظر:

Mike M. Mochizuki, "A New Bargain for a New Alliance" and "American and Japanese Strategic Debates," in Mochizuki, *Toward a True Alliance*, pp. 5-40, 43-82, especially pp. 35, 69-70.

(٣٢) حول أهمية الأزمة الكورية في عام ١٩٩٤ للحسابات الرسمية انظر:

Kurt M. Campbell "The Official U.S. View," in Michael J. Green and Mike M. Mochizuki, *The U.S.-Japan Security Alliance in the Twenty-first Century* (New York: Council on Foreign Relations Study Group Paper 1998), pp. 85-87.

(٣٣) حول مناقشة هذه القضية انظر:

Bruce Stokes and James Shinn, *The Tests of War and the Strains of Peace: The U.S.-Japan Security Relationship* (New York: Council on Foreign Relations Study Group Report, January 1998). For the fear among U.S. officials that the Japanese public was moving away from support for the alliance in the 1990s, see Campbell, "The Official U.S. View."

(٣٤) شدد ثلاثة ضباط عسكريين من أجريت مقابلات معهم في عام ١٩٩٤ بشكل خاص على هذه الموضوعات. حول المخالف من الديمقراطيين والتزعة الانعزالية الجديدة انظر:

Cai, Meiguo Junshi Zhanlue Yanjiu, p. 223; and Liu Liping, "Jilie Zhendanzhong de Meiguo Duiwai Zhengce Sichao" [The storm over contending positions on U.S. foreign policy], *Xiandai Cuoji Guanxi* [Contemporary international relations], No. 6 (1992), pp. 15-18.

من أجل حجة مماثلة صاغها بل كلينتون قبل أن ينتخب رئيساً للولايات المتحدة انظر:

Li Shusheng, "Sulian de Jieti yu MeiRi zai Yatai Diqu de Zhengduo" [The disintegration of the Soviet Union and U.S.-Japan rivalry in the Asia Pacific], *Shijie Jingji yu Zhengzhi* [World economy and politics], No. 7 (July 1992), pp. 56-58.

ثمة مقال يؤكد على التجارة وعدم وجود بؤرة إستراتيجية لدى واشنطن:

Lu Zhongwei, "Yazhou Anquanzhong de ZhongRi Guanxi" [Sino-Japanese relations in the Asian security environment], *Shijie Jingji yu Zhengzhi* [World economy and politics], No. 3 (March 1993), pp. 23-35, 42.

(35) Multiple interviews, 1995. For a published work arguing along these lines, see Yang Yunzhong, "Meiguo Zhengfu Jinyibu Tiaozheng dui Ri Zhengce" [Further adjustments in America's Japan policy], *Shijie Jingji yu Zhengzhi* [World economy and politics], No. 7 (July 1995), pp. 61-65.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه الحجج انظر:

Thomas J. Christensen. "Chinese Realpolitik." *Foreign Affairs*, Vol. 75, No. 5 (September/October 1996), pp. 37-52; and an excellent article by Banning Garrett and Bonnie Glaser, "Chinese Apprehensions about Revitalization of the U.S.-Japan Alliance," *Asian Survey*, Vol. 37, No. 4 (April 1997), pp. 383-402.

---

إن الانطباع القوى الذى خرجت به من المحادثات المختلفة التى أجريتها هو أن بكين ستكون أكثر خوفاً من الانسحاب الأمريكى إذا حدث. لكن هذا الانسحاب لا يعتبر نتيجة ممكنة التحقق فى المستقبل المنظور كما ترى دوائر السياسة الخارجية الصينية، لذلك لا يرغب معظم المحللين فى مناقشة وجهات نظرهم حول هذا السيناريو الافتراضى بالتفصيل.

(37) Interviews, 1996. See also Liu, "Dangqian Rimei Anbao Tizhi de San Ge Tedian," pp. 20-22; and Yang Bojiang, "Why [a] U.S.-Japan Joint Declaration on [the] Security Alliance," *Contemporary International Relations*, Vol. 6, No. 5 (May 19%), pp. 1-12.

(38) Liu Jiangyong, "New Trends in Sino-U.S.-Japan Relations," *Contemporary International Relations*, Vol. 8, No. 7 (July 1998), pp. 1-13.

(39) See "The Guidelines for U.S.-Japan Defense Cooperation," in Green and Mochizuki, *The U.S.-Japan Security Alliance in the Twenty-first Century*, pp. 55-72. at p. 65.

(40) Interviews, 1996 and 1998. The Jiang quotation comes from a Reuters news service report on October 18, 1997.

(41) Interviews, 1996 and 1998.

كانت تايوان مستعمرة يابانية سابقة (١٨٩٥-١٩٤٥). إن المنطقة القرية من المرات البحرية الدولية هي التي تهم اليابان. إضافة إلى ذلك يرى المحللون الصينيون أنه لأسباب مباشرة تتعلق بالقوة الوطنية النسبية فإن مصلحة اليابان الاستراتيجية هي أن تمنع الارتباط السياسي بين تايوان المتطرفة تكنولوجياً وذات الاقتصاد الغنى برأس المال والجزيرة الصينية. علاوة على ذلك يتطلع بعض المحللين الصينيين إلى تايوان على أنها ذات أهمية استراتيجية-جغرافية للإمبراطورية اليابانية وهي الشعور بأن رئيس تايوان لي تينج الذي تعلم في اليابان ويتكلم اليابانية بطلاقة قد يكون أكثر ولاءً للإمبراطورية اليابانية منه للصين. للحصول على حجة جزعة في هذا الاتجاه انظر :

Li Yaqiang, "What Is Japan Doing Southward?" *Beijing Jianchuan Zhishi* [Naval and merchant ships], No. 6 (June 6, 1997), pp. 7-8, in Foreign Broadcast Information Service Daily Report China, September 4, 1997. For a more sober analysis, see Yang Xuejun and Li Hanmei, "Yingxiang Weilai Riben Dui Wai Zhanlue he Xingwei de Zhongyao Yinsu" [Important factors

---

influencing future Japanese foreign strategy and conduct], *Zhanliie yu Guanli* [Strategy and management]. No. 1 (1998), pp. 17-22, at p. 21.

(٤٢) ظهرت هذه الحجة بقوة في مقابلاتي مع ثلاثة ضابط عسكريين في ١٩٩٤. انظر

أيضاً:

Pan, Riben Junshi Sixiang Yanjiu, pp. 502-503; and Wu Peng, "Riben Wei he Jiancli Xiang Haiwai Paibing" [Why Japan insisted on sending forces abroad], *Shijie Jingji yu Zhengzb* [World economy and politics]. No. 12 (December 1992), pp. 46-50.

(٤٣) من أجل المناقشات المبكرة للتطوير الأمريكي اليابانية المشتركة لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ ومقاومة طوكيو للخطة انظر:

David E. Sanger, "New Missile Defense in Japan under Discussion with U.S.," *Nei York Times*, September 18, 1993, p. A1.

وبعد عام ونصف العام أنكر تقرير ناي ١٩٩٩ تردد اليابان في الموافقة على البحوث المشتركة، حيث نص على أن الولايات المتحدة تستكشف مع اليابان الجهود التعاونية في نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ.

(44) Interviews, 1998. See also Wu Chunsi, "Tactical Missile Defense, Sino-U.S.-Japanese Relationship, and East Asian Security," *Inesap Information Bulletin*, No. 16 (November 1998), pp. 20-23

(45) Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma."

(٤٦) على الرغم من أن الدارسين يختلفون حول التعريفات المحددة لما يشكل هجوماً مزعزاً لل الاستقرار ودفعاً داعماً لل استقرار تركز كل التعريفات في الأديبيات الحالية على قدرة الدول على القتال عبر الحدود والاستيلاء على الأرض التي يسيطر عليها العدو باعتبارها محك توازن الهجوم-الدفاع. انظر مثلاً:

Van Evera, "Offense, Defense, and the Causes of War"; and Charles L. Glaser and Chaim Kaufmann, "What Is the Offense-Defense Balance and Can We Measure It?" *International Security*, Vol. 22, No. 4 (Spring 1998), pp. 44-82.

(٤٧) من أجل الأسباب المختلفة التي أعتقد أن الصين قد تخاطر بالحرب من أجلها، ربما

حتى مع الولايات المتحدة، لمنع استقلال تايوان، انظر:

Christensen, "Chinese Realpolitik."

---

(48) See "U.S., Japan Agree to Study Missile Defense," Washington Times, September 21, 1998, p. 1; and "Japan Makes Missile-Defense Plan High Priority," Washington Times, November 6, 1998, p. 12.

(49) Richard Fisher, quoted in Rob Holzer and Barbara Opall-Rome, "U.S. Anticipates Approval from Tokyo on Joint TMD," Defense News, September 21-27, 1998, p. 34. See also Peter Landers, Susan Lawrence, and Julian Baum, "Hard Target," Far Eastern Economic Review, September 24, 1998, pp. 20-21. For a discussion of China's more general concerns about TMD, see Benjamin Valentino, "Small Nuclear Powers and Opponents of Ballistic Missile Defenses in the Post-Cold War Era," Security Studies, Vol. 7, No. 2 (Winter 1997/98), pp. 229-232.

(٥٠) تصريحات لخبراء الحد من التسلح الصينيين وخبراء الصواريخ في الولايات المتحدة في أغسطس ١٩٩٨ ومناقشات مع ضابط عسكري عامل وأخر متلاع في الصين في نوفمبر ١٩٩٨.

(51) Interviews with civilian analysts, November 1998.

(٥٢) مما يثبت أن كاسحات الألغام أقل حساسية بكثير من نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ أو الجوانب الأخرى في مبادرة نوى أن المتحدثين لا يناقشونها عادة إلا بعد أن أقوم أنا بطرحها.

(٥٣) إننى أقيم استنتاجاتى حول الطبيعة الاستفزازية جداً للتدخل اليابانية على الفهم العام للاتجاهات الصينية نحو اليابان أكثر منها على بيانات المقابلات الموسعة. ففي المقابلات القليلة نسبياً في عام ١٩٩٨ التي طرحت فيها هذه القضية كانت الردود مختلفة وتضمنت الحاجة التالية: التدخل الياباني سيكون استفزازياً جداً وربما يؤدي إلى تصعيد الأزمة، التدخل اليابانية سيكون أكثر استفزازاً من التدخل الأمريكي المنفرد، التدخل الأمريكي وحده سيكون كافياً لإثارة التصعيد، سواء تدخلت اليابان أم لم تتدخل.

(٥٤) بالطبع في حال إطلاق النار عبر مضيق تايوان ستكون الحسابات مختلفة تماماً لأنه من المفترض أن هذا الحدث سيضر بشدة بالعلاقات الصينية-اليابانية في كل الأحوال.

(٥٥) من أجل مناقشة ممتعة لسيناريو يتضمن حصار جيش التحرير الشعبي لتايوان انظر:

Paul H.B. Godwin, "The Use of Military Force against Taiwan: Potential PRC Scenarios," in Parris H. Chang and Martin L. Lasater, eds., If

China Crosses the Taiwan Straits: The International Response (New York: University Press of America, 1993), pp. 15-34.

في ١٩٩٨ قال ضابط عسكري صيني أن الصواريخ يمكن أن تكون استراتيجية جيش التحرير الشعبي أكثر بكثير من ذلك، لأن مكانته الحصار لا يمكن استبعادها كلياً.

(٥٦) من أجل أغراضنا يمكن أن نفترض مثل هذا الاستقرار التايواني منخفض المستوى

لأنه في ظل السياسة الأمريكية الحالية ("اللاءات الثلاث" للرئيس كلينتون) سيؤدي الاستقرار إلى الحيلولة دون الرد الأمريكية. أما اللاءات الثلاثة التي أعلنها الرئيس كلينتون في

شنگهای فی: لا دعم أمريكي لاستقلال تايوان، لا دعم لصينين أو صين واحدة أو تايوان واحدة،  
لا دعم لأنضمام تايوان إلى المنظمات الدوليـة التي تشرط الاعتراف بها كدولة.

(٥٧) وفقاً لإحدى الدراسات فإن حوالي ٦٩% من عمليات كسر الألغام تمت في مناطق انتشار الألغام. انظر:

Captain Buzz Broughton and Commander Jay Burton. "The (R)evolution of Mine Countermeasures," Proceedings of the Naval Institute, May 1998, pp. 55-58.

(٥٨) إن الضعف العام للولايات المتحدة في مجال كسر الألغام معروف على نطاق واسع. على الرغم من أن الولايات المتحدة طورت مؤخرًا معدات جديدة لكسر وتعقب الألغام فإن معظم هذه المعدات موجودة في الولايات المتحدة وتحتاج وقتاً طويلاً لكي ترسل إلى المسرح. وتدعم خطط الأسطول الجديدة المسماة "استراتيجية اشتباك الأسطول" المدعومة من جانب وزير الدفاع وليان كوهين إلى تطوير قدرات كسر وتعقب الألغام "العضوية" ضمن المجموعات المقاتلة التي قد تتضمن القدرات المحمولة جواً (المروحيات) والتي على سطح وفى أعماق البحر. لكن مدى فعالية هذه المبادرات فى تزويد القوات الأمريكية فى شرق آسيا بقدرات جاهزة للاستخدام فى حال الأزمة ليس واضحًا. انظر :

*ibid.*; "Cohen Expected to Respond This Week to Navy Brief on Mine Warfare," Inside the Navy, August 17, 1998, p. 3; and "Cohen Directs Navy to Add \$53 Million to Develop Minehunting System," Inside the Navy, August 31, 1998, p. 1.

(٥٩) على الرغم من أن ذلك يظير المشكلات المحتملة حتى في التعاون الياباني الداعي في التحالف الأمريكي-الياباني فمن حسن الحظ أن هناك كثيراً من "الاشتراطات" في سيناريوهات الحصار السابق. وحتى إذا تحقق أغلب هذه الاشتراطات فإننا نتمنى أن يكون القادة الأمريكيون من الحكمة بما يكفي لإدراك الأخطار السابقة وألا يضعوا اليابان في هذه المعضلة الصعبة.

(٦٠) على سبيل المثال لا يكشف أحد التحليلات الداخلية لتلك التعزيزات اليابانية عن نية انتهازية أو عدوانية. انظر:

Pan, Riben Junshi Sixiang Yanjiu, chap. 14, and pp. 414-415.

(61) Interviews, 1994.

(٦٢) على سبيل المثال حاولت بكين في بعض الأحيان أن تطمئن دول جنوب شرق آسيا حول رغبتها في حل النزاعات حول جزر سيراليوني سلمياً. وحتى إذا لم يكن ذلك سوى تكتيكات تهدف إلى كسب الوقت لكي تركز الصين على مشكلة تايوان أو إلى أن تطور قدرات إظهار القوة للتعامل مع نزاع جزر سيراليوني لاحقاً فإنه يظفر قدرة بكين على إدراك مخاوف جنوب شرق آسيا من الصين.

(٦٣) على سبيل المثال يأخذ أحد الكتب بجدية خوف اليابان من السوفيت في أثناء الحرب الباردة، بينما يضع نفس الكتاب فلق اليابان من الصين تحت عنوان "أعداء اليابان المتخيرون". انظر:

Pan, Riben Junshi Sixiang Yanjiu, pp. 413-416. For another example, see Zhan Shiliang, "Yatai Diqu Xingshi he Zhongguo Mulin Youhao Zhengce" [The Asia-Pacific situation and China's good neighbor policy], Cuoji Wentian Yanjiu [International studies], No. 4 (1993), pp. 1-3, 7.

(64) See Michael J. Green and Benjamin L. Self, "Japan's Changing China Policy: From Commercial Liberalism to Reluctant Realism," *Survival*, Vol. 38, No. 2 (Summer 1996), pp. 34-58.

(٦٥) إن التوازن الواضح لمثل هذه التصريحات على مر الزمن قد يكون أحد تأثيرات معدلات النمو الاقتصادي العالمية نسبياً للصين في التسعينيات مقارنة مع اليابان.

(٦٦) في مقابلات منفصلة في عام ١٩٩٤ أسف ضباط عسكري ومحلي مدنى لأن غالبية الصينيين لا يستطيعون التفكير بطرق تعليمي يشعرون بالمخاوف اليابانية من الصين. وفي ١٩٩٦ اشتكمى محل مدنى من أن كثيراً من القادة والمحليين الأمنيين الصينيين لا يستطيعون أن يفصلوا في تحليلاتهم بين بيان الثلثينيات وبين بيان التسعينيات.

(67) Multiple interviews, 1993-98.

حقيقة انتقد أحد الضباط العسكريين بشدة الجولة الأخيرة من تدريبات الجيش الصيني في مارس ١٩٩٦ على أساس أنها كشفت الكثير حول جيش الصين لشبكة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية اليقظة والقادرة جداً.

---

(٦٨) عملت الصين في الماضي على الحيلولة دون خلق نظم طبأة متعددة الأطراف في شرق آسيا، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قد تعود إلى إدانة تطوير الصين و/أو نشرها لقدراتها العسكرية. وكما يدفع يانوى وانج Jianwei Wang فإن الصين كانت منفتحة لتعديدية الأطراف في المجال الاقتصادي أكثر منها في المجال الأمني.

Jianwei Wang, "Chinese Views of Multilateralism," in Yong Deng and Feiling Wang, *In the Eyes of the Dragon: China Views the World and Sino-American Relations* (Boulder, Colo.: Rowman and Littlefield, forthcoming).

(٦٩) من أمثلة ذلك أنه في مؤتمر منتدى دول جنوب شرق آسيا في يوليو ١٩٩٤، وفي الاجتماعات متعددة الأطراف السابقة مع ممثلي دول جنوب شرق آسيا، حالت الصين دون آية مناقشة جادة للنزاعات الإقليمية التي تتضمن ادعاءات صينية. انظر:

Allen S. Whiting, "ASEAN Eyes China," *Asian Survey*, Vol. 37, No. 4 (April 1997), pp. 299-322.

(٧٠) See Alastair Iain Johns.ton and Paul Evans, "China's Engagement of Multilateral Institutions," in Johnston and Robert S. Ross, eds., *Engaging China: The Management of an Emerging Power* (London: Routledge, forthcoming); Johnston, "Learning versus Adaptation: Explaining Change in Chinese Arms Control Policy in the 1980s and 1990s," *China Journal* 35 (January 1996), pp. 27-61; Johnston, "Socialization in International Institutions: The ASEAN Regional Forum and IR Theory," paper prepared for the conference on "The Emerging International Relations of the Asia Pacific Region," University of Pennsylvania, May 8-9, 1998. See also Rosemary Foot, "China in the ASEAN Regional Forum: Organizational Processes and Domestic Modes of Thought," *Asian Survey*, Vol. 38, No. 5 (May 1998), pp. 425-440.

(٧١) Interviews, 1996 and 1998. See also Wang, "Chinese Views on Multilateralism," in Deng and Wang, *In the Eyes of the Dragon*; and Wu Xinbo, "Integration on the Basis of Strength: China's Impact on East Asian Security," Asia/Pacific Research Center working paper, February 1998.

---

(72) Interviews, 1996 and 1998. For an excellent analysis of ASEAN concerns and hopes about China, see Whiting, "ASEAN Eyes China." For Chinese reactions to changes in the U.S.-Japan alliance along these lines, see Zhou Jihua, "RiMei Anbao Tizhi de Qianghua yu Dongya de Anquan" [The strengthening of the U.S.-Japan security structure and the security of East Asia], Riben Xuekan [Japan studies], No. 4 (1996), pp. 41-42; and Zhou, "Military Accords Create Suspicions," China Daily, October 7, 1996.

(73) Interviews, 1996 and 1998.

لقد لفت انتباهي أن الخيارات متعددة الأطراف التي يرفضها في الغالب من تحدث إليهم طرحت الآن كبدائل شرعى للأحادية الأمريكية دون أن أثير أنا تلك النقطة.

(٧٤) فى الأدبيات السيكولوجية حول المعضلة الأمنية لا يفترض أن يحاول المرء حل المعضلات الأمنية من خلال الضغط وإنما من خلال طمانة الدول القلقة. انظر:

Jervis, Perception and Misperception, chap. 3. In Alexander Wendt's constructivist approach, not only do tough policies merely reproduce realist fear and cynicism, but gentle persuasion and appeasement are prescribed for even truly predatory regimes, such as Hitler's Germany or Stalin's Russia. See Wendt, "Anarchy Is What States Make of It," International Organization, Vol. 46, No. 2 (Spring 1992), pp. 391-425, at 409. In fact, recent work on Chinese foreign policy since Tiananmen suggests that the fear of material sanctions and social shigmatization helps explain a broad range of cooperative Chinese foreign policies from a general, more constructive regional strategy to accession to important international armscontrol institutions, such as the Nuclear Nonproliferation Treaty and the Comprehensive Test Ban Treaty. See Yu Bin, "China's Regional Views and Policies—Implications for the United States," and Hu Weixing, "China and Nuclear Nonproliferation," both in Deng and Wang, *In the Eyes of the Dragon*. See also Johnston and Evans, "China's Engagement in Multilateral Institutions."

(٧٥) ظل المتدخلون يؤكدون هذه الموضوعات حتى نوفمبر ١٩٩٨ .

---

(٧٦) حول أهمية تايوان في الحسابات حول مدى التحالف الأمريكي-الياباني في سياسات الدفاع للعام ١٩٩٧ انظر :

Michael Green, "The U.S. View," in Green and Mochizuki, *The U.S.-Japan Security Alliance*, p. 75. For more elaboration on my preferred position on U.S. strategy across the strait, see Christensen, "Chinese Realpolitik." For elaboration on the three no's, see footnote 56 above.

(77) Multiple interviews, November 1998. Of course, Chinese analysts are concerned about U.S. development of TMD as well.

(٧٨) يعتقد خبراء صينيون كثيرون أن تشجيع الولايات المتحدة للتطوير العسكري الياباني وتركيبة اليابان في السياسة الخارجية سيؤدي دون قصد إلى إثارة الثقة والقمية اليابانيتين (وهي العملية التي بدأت بالفعل وفقاً للمحللين الصينيين)، وأن العلاقات الأمنية الأمريكية-اليابانية ستتدهور في النهاية. انظر مثلاً:

Liu, "Dangqian Rimei Anbao Tizhi de San Ge Tedian," p. 30. In 1998 several Chinese analysts argued that Tokyo agreed to codevelopment of TMD in part to prepare a more independent Japanese defense capability for the future. I am grateful to David Asher, Bonnie Glaser, and Iain Johnston for helpful discussion on Japanese plans for satellites. For a Chinese statement linking the Japanese plans for satellites with the plans for U.S.-Japan joint development of TMD, see "China Concerned about Japanese Satellite Plan," Beijing (Associated Press), December 30, 1998. On the connection to the North Korean missile launch, see "Support Growing for Spy Satellite System," Mainichi Shimbun, September 8, 1998, Politics and Business Section, p. 2.

(٧٩) ثمة طريقة أخرى ممكنة لتقليل المخاوف الصينية من التطوير الأمريكي-الياباني المتمثل لنظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ وهى اتباع نظام دفاع جوى عن المسرح عالى الارتفاع THAAD منطلق من الأرض بدلاً من نظام المسرح الواسع البحري المعتمد على السفن. وفي حال تنفيذ هذا النظام البديل فإنه يمكن أن يزود الجزر اليابانية بدفاع صاروخى، لكن نظراً لكون هذا النظام ثابتاً وغير متنقل فإنه لا يستطيع أن ينتقل إلى منطقة تايوان أو أية مناطق أخرى، وبالتالي يقل احتمال أن يثير المخاوف الصينية من الدعم اليابانية الحقيقي أو المدرك لاستقلال تايوان. صحيح أن الصين ستظل قلقة حول قدرات الردع لديها ضد اليابان وحول التقدم

---

العلم في التكنولوجيا العسكرية والتوكيدية اليابانية، لكن على الأقل ستقل المخاوف حول تأييدها كثيراً. لكن ربما بسبب الفشل في اختبار هذا النظام في الولايات المتحدة اختارت الولايات المتحدة واليابان اتباع النظم الأكثر استفرازاً المعتمدة على السفن.

(٨٠) إن حجة السيف والدرع اليابانية صاغها في الصين ضابط عسكري متلاع ومحظى مدنى صيني في نوفمبر ١٩٩٨. وقد أثار خبراء الحد من التسلح وخبراء الصواريخ الصينيون في الولايات المتحدة في أغسطس ١٩٩٨ قضية صعوبة التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية والقدرة على حماية اليابان من الانتقام الصيني. وفي عام ١٩٩٨ جادل ضابط عسكري عامل بأن التغلق الأمريكي لเทคโนโลยياً نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ إلى اليابان ينتهك نظام الحد من تكنولوجيا الصواريخ. من أجل انتقادات نظرية الهجوم-الدفاع حول قضية القابلية للتمييز والردود عليها انظر:

Jack S. Levy, "The Offense-Defense Balance of Military Technology. A Theoretical and Historical Analysis." International Studies Quarterly. Vol. 38, No. 2 (June 1984), pp. 219-238; John J. Mearsheimer, Conventional Deterrence (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1983), pp. 25-26; Lynn-Jones, "Offense-Defense Theory and Its Critics"; Van Evera, "Offense, Defense, and the Causes of War"; and Glaser and Kaufmann, "What Is the Offense-Defense Balance?"

(٨١) See Paul Bracken, "America's Maginot Line." Atlantic Monthly, December 1998, pp. 85-93.

(٨٢) حول تحفظ اليابان حول نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ انظر: Asher, "A U.S.-Japan Alliance for the Next Century," pp. 364-366.  
(٨٣) ليست هناك تقديرات رسمية منشورة حول المشاركة اليابانية في نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ. حول بعض التقديرات انظر:

Holzer and Opall-Rome, "U.S. Anticipates Approval from Tokyo on Joint TMD." The article states that Japan might pay up to 20 percent of the cost for developing a TMD system covering Japan. According to Landers, Lawrence, and Baum, in "Hard Target," such a system could cost about \$17 billion over the next several years. I am grateful to Cindy Williams and Eric Labs for their help in analyzing the costs of additional mine-clearing equipment.

(٨٤) حول المشكلات في استراتيجيات التسويق انظر:

Thomas J. Christensen, *Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996), chap. 2.

(٨٥) تبادل وزيرا الدفاع الصيني والياباني الزيارات في ١٩٩٨. وفي أواخر عام ١٩٩٧

عقد اجتماع بين رئيس الوزراء الصيني لي بینج ورئيس الوزراء اليابانية هاشيموتو، وفي نوفمبر

١٩٩٨ عقدت قمة بين الرئيس زيمين ورئيس الوزراء أبوishi Obuchi.

(٨٦) وحتى إذا لم تقم الصين بإصلاحات سياسية فإن "التهديد الياباني" المدرك سيظل

خطيراً لأنه يمكن أن يؤثر سلباً على طبيعة الشمولية الصينية. حول خطأ التحول الديمقراطي

انظر:

Edward Mansfield and Jack L. Snyder, "Democratization and the Danger of War," *International Security*, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 5-38.

(٨٧) كما يجادل نيكولاوس كريستوف Kristof في ملاحظة حادة فإن النتيجة الأسوأ هي

أن تصبح اليابان أكثر نشاطاً من الناحية العسكرية قبل أن تصل إلى درجة أعلى من التفاهم مع

غير أنها. انظر:

Kristof, "The Problem of Memory," *Foreign Affairs*, Vol. 77, No. 6 (November/December 1998), pp. 37-49, at pp. 47-48.

(٨٨) كانت الصين تعزز تلك القدرات بسرعة كبيرة نسبياً في السنوات الأخيرة، لكن في

عام ١٩٩٨ قال من تحدث إليهم في مقابلاتي أن نظام الدفاع عن المسرح ضد الصواريخ

الأمريكية-اليابانية المشترك سيقود الصين إلى زيادة سرعة هذا التطوير.

## الفصل الثاني

### جغرافية السلام

#### شرق آسيا في القرن الحادى والعشرين

روبرت روس

لقد ركزت مناقشات شرق آسيا فيما بعد الحرب الباردة على فرص التوتر الإقليمي وأكّدت على صراع القوى العظمى. ويرى بعض الدارسين أن التوتر سيزداد نتيجة للغياب النسبي لمصادر السلام الليبرالى/الكانطى الثلاثة: الديمقراطيات الليبرالية، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، والمؤسسات متعددة الأطراف. ويجادل الواقعيون بأن صعود الصين وما ينبع عنه من انتقال للقوة سوف يخلق صراع قوى عظمى حول إعادة هيكلة النظام الإقليمي. فيما يشير الواقعيون المحدثون neorealists إلى ظهور التعددية القطبية والتحديات الناجمة على الإدارة السلمية لتوازن القوى<sup>(١)</sup>.

تضُم شرق آسيا أكبر اقتصادات العالم وأكثرها دينامية، وكذلك تنافس القوى العظمى. هذا الجمع بين الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية يضمن اشغال القوى العظمى بتوازن القوى في شرق آسيا. لكن تنافس القوى العظمى لا يتميز بالضرورة بالتوتر المتّصاعد والحروب والأزمات. توافق هذه المقالة على أن متغيرات الواقعيين المحدثين سوف تسهم في تحديد طبيعة الصراع الإقليمي، لكنها تشدد على أن الجغرافيا يمكن أن تشكّل التأثيرات البنوية. ومع أن ثمة عوامل كثيرة تسهم في إعطاء مكانة القوة العظمى، منها النمو الاقتصادي ومستويات

التكنولوجيا والتعليم، فإن الجغرافيا تقرر ما إذا كانت الدولة تمتلك الشروط الازمة نمكاهة القوة العظمى أم لا، حيث تقرر أي الدول يمكن أن تكون قوى عظمى، وبالتالي ما إذا كانت شرق آسيا ستكون ثنائية أم متعددة الأقطاب في القرن الحادى والعشرين. كما أن للجغرافيا أيضاً تأثيرين على إدارة توازن القوى. فهي أولاً تؤثر على مصالح القوى، وتؤثر وبالتالي على الصراع على المصالح الحيوية. كما تؤثر الجغرافيا - ثانياً - على ما إذا كانت علاقة القوة العظمى يهيمن عليها الهجوم أم الدفاع، وتقرر وبالتالي شدة الصراع الناتج عن المعضلة الأمنية. كما يمكن للحوافز الجغرافية والبنوية دائمًا أن تعزز بعضها البعض. لكن عندما تخلق الجغرافيا والاستقطاب ضغوطاً متساوية فإن الجغرافية تتتفوق على البنية<sup>(\*)</sup>.

لقد أدت الأسلحة النووية إلى تغيير السياسة الدولية، ليس فقط لكونها رادعاً لحرب عامة. فقد كشفت الحرب الباردة أنه في ظل الحرب النووية يتواصل صراع القوى العظمى على الحلفاء ودوائر النفوذ والموارد الطبيعية. كما كشفت أيضاً عن أن القوى العظمى تواصل المشاركة في الأزمات وسباق التسلح والحروب الداخلية والتهديد بحرب عامة. وبالمثل لم تفرض الأسلحة النووية على تأثير الجغرافيا على سلوك الدول.

تؤكد هذه المقالة أنه تماماً كما حاول العلماء السياسيون أن يفهموا جغرافية التوازن المستقبلي للقوى وشروط السلام مع قرب الحرب العالمية الثانية من الانتهاء فإننا في فترة ما بعد الحرب الباردة علينا أن نقصى جغرافية توازن القوى في القرن الحادى والعشرين<sup>(\*)</sup>. يجادل القسم الأول من هذه المقالة بأنه على الرغم من الأحادية القطبية العالمية السائدة فإن شرق آسيا المعاصرة ثنائية القطبية حيث تنقسم إلى منطقتين: قارية وبحرية. ويؤكد القسم الثاني أن الثنائية القطبية مستقرة لأن القوى العظمى الأصغر في المنطقة - روسيا واليابان - تفتقر إلى الشروط السياسية-

---

(\*) يمكن للقارئ للرجوع متى يحتاج إلى خريطة سياسية للصين وجورها الإقليمي في آخر هذا الفصل.

الطبيعية لأن تكون أقطاباً. ويدهب القسم الثالث إلى أن كلاً من الصين والولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الأصول الجغرافية التي تمكن كل منها من تحدي الأخرى وأن قدرهما هو أن تكونا قوتين عظيمتين متنافستين. ويجادل القسم الرابع بأن الثنائية القطبية الأمريكية-الصينية يمكن أن تكون مستقرة وسلمية نسبياً، وذلك من خلال فحص اتجاهات التوازن في شرق آسيا والمصالح المشروطة جغرافياً للصين والولايات المتحدة الأمريكية والدور الملطف للجغرافيا في المعضلة الأمنية. ويعرض القسمان الآخرين مضمرين ذلك على الترتيب الإقليمي للصراع على جزر سبراتلی وشبه الجزيرة الكورية وتايوان وإمكانية خفض الوجود الأمريكي.

### أ- بنية القوى العظمى في شرق آسيا المعاصرة

تتميز البنية العالمية فيما بعد الحرب الباردة بالأحادية القطبية الأمريكية. فمع انهيار الاتحاد السوفيتي وانشغال روسيا بالاضطراب السياسي والاقتصادي الداخلي وفقد قوتها العسكرية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم. لكن السيادة العالمية لا تعني أن الولايات المتحدة هيمنة على السياسة الإقليمية. فالبنية الإقليمية يمكن أن تفترق عن نمط البنية العالمية. ويمكن للتمييز التحليلي بين القوة العظمى والقوة الإقليمية أن يوضح ذلك. وكما لاحظ ولIAM فوكس قبل خمسة وخمسين عاماً فإن القوة العظمى هي القوة العظمى التقليدية في المناطق بعيدة عن إقليمها، في حين أن القوى الإقليمية "تتمتع بـ ... مكانة القوة العظمى" لكن "مصالحها وتأثيرها يكونان كبيرين في مسرح وحيد فقط لصراع القوة"<sup>(٢)</sup>. ويشرح كينيث بولننج Boulding ذلك بأن "فقدان القوة" يضعف القدرات في المناطق البعيدة بما يسهم في تعادل القوى العظمى<sup>(٤)</sup>. وتكشف هذه العوامل كيف يمكن أن تتعارض توازنات القوى الإقليمية ثنائية أو متعددة الأقطاب في بنية عالمية أحادية القطب. وذلك يفسر لماذا كانت بريطانيا القرن التاسع عشر قوة عظمى. فبريطانيا لم تكن تمتلك هيمنة على أوروبا لكن كانت تمتلك مكانة القوة

العظمى في مناطق غير أوروبا وهو ما أكسبها مكانة القوة العظمى. كما يفسر أيضاً لماذا كانت بريطانيا القرن التاسع عشر تحظى بمكانة القوة العظمى بينما تصارع من أجل الأمن في نفس الوقت في مناطق متعددة الأقطاب خارج أوروبا، كما في شرق آسيا التي تحدث فيها اليابان وروسيا المصالح البريطانية.

وعلى ذلك فإن شرق آسيا ثانية القطبية، ليس لأن الصين قوة صاعدة وإنما لأنها قوة إقليمية راسخة. فالولايات المتحدة الأمريكية ليست قوة هيمنة hegemonإقليمية وإنما تتقاسم مع الصين مكانة القوة العظمى في توازن القوة. فمنذ أوائل السبعينيات وحتى نهاية الحرب الباردة كانت هناك عناصر لـ"مثلث استراتيجي" في شرق آسيا مكون من الولايات المتحدة الأمريكية روسيا والصين<sup>(١)</sup>. وقد جاء انهيار القوة السوفيتية ليكون فاتحة ليس للهيمنة الأمريكية وإنما لثانية قطبية تتكون من القوتين الباقيتين: الصين والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الحقيقة كانت الصين المستفيد الاستراتيجي الرئيسي في شرق آسيا من انهيار الاتحاد السوفيتي. فقد ملأت الصين الفراغ الذي نتج عن زوال النفوذ السوفيتي في دول كثيرة. كان ذلك هو الحال على شبه الجزيرة الكورية حيث إن المنافسة الصينية-السوفيتية في كوريا الشمالية خلفتها الهيمنة الصينية. كما جاء الانسحاب السوفيتي من فيتنام ليحول الهند الصينية إلى دائرة نفوذ صينية.

تتميز البنية الإقليمية ثنائية القطبية فيما بعد الحرب الباردة بالهيمنة الصينية على شرق آسيا القارية mainland والهيمنة الأمريكية على شرق آسيا البحرية. ففي شمال شرق آسيا موقع كوريا الشمالية على الحدود الصينية وعزلتها الاستراتيجية والاقتصادية، للصين هيمنة على اقتصاد وأمن كوريا الشمالية. وعلى الحدود الصينية-الروسية تتمتع الصين بتفوق عسكري تقليدي. فعدم قدرة موسكو على دفع رواتب جنودها وتمويل صناعات الأسلحة لديها والحفاظ على بنيتها التحتية العسكرية أضعف القدرات المادية والروح المعنوية للجيش الروسي<sup>(٢)</sup>. فموسكو لا تستطيع السيطرة على حركات الأقلبات الداخلية والجيران الأصغر

الكثيرين في حال تنافسها مع الجيش الصيني الأفضل تمويلاً وتدريباً. وتتمتع الصين بمزايا مماثلة على روسيا مع دول الحدود الجديدة - كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان - ووجودها الاقتصادي في هذه المنطقة يعطيها مزايا إضافية<sup>(٧)</sup>. كما تهيمن الصين على شرق آسيا القارية. فبورما تعتبر محمية صينية فعلية منذ الحرب العالمية الثانية. وقد توسيع التأثير الإقليمي الصيني بعد انسحاب القوات الأمريكية من جنوب شرق آسيا القارية في عام ١٩٧٥ عندما تحولت تايلاند من الانحياز إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانحياز إلى الصين. وبكين وحدتها كانت لها المصداقية لموازنة التهديدات السوفيتية والفيتنامية للأمن التايلاندي<sup>(٨)</sup>. وبعد الانسحاب السوفيتي من فيتنام قبلت هانوي شروط الصين للسلام في كمبوديا. وبعد ذلك أقامت كمبوديا علاقات وثيقة مع الصين لدرجة أن بكين كانت راضية بالتعامل مع "نظام الدمية" *puppet regime* الفيتنامي السابق<sup>(٩)</sup>.

ولذلك فمع حلول عام ١٩٩١ كانت الصين قد أنجزت الهيمنة على شرق آسيا القارية. والاستثناء الوحيد لذلك هو تحالف كوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة الأمريكية. لكن حتى هنا فإن الموقف غامض<sup>(١٠)</sup>. فلأن واشنطن حليف سيول وتمتلك قواعد في كوريا الجنوبية فإنها تهيمن على الحسابات الاستراتيجية لكوريا الجنوبية. لكن في منتصف التسعينيات طورت بكين وسیول روابط استراتيجية قوية. فالدولتان تشاركان في القلق من الإمكانيات العسكرية اليابانية. علاوة على أنه من الواضح أن سیول تتبع التجسير الاستراتيجي *strategic hedging* من خلال تطوير روابط استراتيجية مع الصين استعداداً لأية إعادة نظر أمريكية ممكنة حول التزامها نحو كوريا الجنوبية. وإضافة إلى ذلك ففي عام ١٩٩٢ كانت الصين ثالث أكبر سوق تصدير لكوريا الجنوبية وأكبر مقصد للاستثمار الأجنبي المباشر الكوري الجنوبي<sup>(١١)</sup>.

وفي المقابل تهيمن الولايات المتحدة على شرق آسيا البحرية. صحيح أن البحرية الأمريكية فقدت قواعدها في تايلاند عام ١٩٧٥ وانسحب من قواها

الفلبينية عام ١٩٩١، لكن ذلك لم يضعف القوة البحرية الأمريكية المطلقة أو النسبية. ففي نواح عديدة ضمن الولايات المتحدة قواعد في شرق آسيا بسبب فقر حلفائها الذين لا يستطيعون أن يبنوا أو يصونوا التسهيلات الجوية والبحرية. ولكل تتحمل الولايات المتحدة هذا العبء أصرت على ملكية تلك التسهيلات. لذلك توجد الآن تسييلات جوية وبحرية ممتازة في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا، ولذلك فإن البحرية الأمريكية تهتم بـ"الأماكن وليس القواعد" places, not bases. كما أن لدى واشنطن اتفاقيات وصول إلى التسهيلات البحرية في سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا وبروناي<sup>(١)</sup>.

وحيث إن القوى الأخرى لا تتمتع بحرية الوصول إلى التسهيلات في أي من هذه الدول وليس لديها حاملات طائرات ولا تمتلك طائرات راسية على الأرض يمكنها أن تظهر القوة في المنطقة فإن البحرية الأمريكية تهيمن على جنوب شرق آسيا البحرية، بما في ذلك طرق الملاحة البحرية المهمة التي تربط شرق آسيا بالشرق الأوسط. غير أن منطقة شمال شرق آسيا أكثر تعقيداً بكثير من جنوب شرق آسيا، وذلك لأن الطائرات الراسية على البر في شمال شرق آسيا تقع في نطاق مساحات بحرية مهمة. ومع ذلك فإن مجموعة القواعد الأمريكية في اليابان والقدرات الجوية الأمريكية المتفوقة تضمنان الهيمنة الأمريكية على المسرح البحري لشمال شرق آسيا. على الرغم من انتشار الطائرات الصينية على حافات مناطق شمال شرق آسيا البحرية فإنها لا تستطيع أن تتحدى الطائرات الأمريكية في أي مسرح، بما في ذلك البر الصيني. وفي حين تواصل الولايات المتحدة تطوير طائرات أكثر تقدماً للقرن الحادى والعشرين ستظل بكين تعتمد على جيل السبعينيات من الطائرات سو-٢٧ الروسية باعتبارها العمود الفقري لقوتها الجوية في مطلع القرن الحادى والعشرين<sup>(٢)</sup>. والصين عرضة للهجوم الجوى بالطائرات الأمريكية من بحر الصين الشرقي وبحر اليابان، والتلوق الجوى الأمريكي الناتج عن ذلك يوفر التفوق البحري الأمريكي في شمال شرق آسيا.

## بـ- القوى الصاعدة في شرق آسيا؟

من رماد الحرب الباردة انبتقت شرق آسيا شائبة القطبية. وهي تنتفع بالاستقرار لأن الشروط السياسية-الطبيعية تقرر أنه لا يمكن لأية قوة أن تتحداها. والمرشحان الوحيدان لأن يصبحا أقطانا هما روسيا واليابان. لكن على اعتبار القيود الجغرافية لا يمكن لأى منهما أن تتحدى الثانية القطبية. فيما دولتان قويتان تؤثران على توازن القوة الإقليمية، لكنهما لا يمكن أن يصبحا قطبين، أو بتعبير راندال شوبلر Randall Schweller "قوى عظمى أصغر" lesser great powers إذ يعتمد أحدهما على التعاون مع أحد القطبين<sup>(٤)</sup>.

## جـ- الاستسلام للمناخ: روسيا كقوة في شمال شرق آسيا

على الرغم من وجود روسيا في شمال شرق آسيا فإن مكانتها كقطب إقليمي كانت ضعيفة وشحيحة في المقام الأول بسبب الجغرافية القاسية التي تفصل الشرق الأقصى الروسي عن غرب روسيا. والروس لم يهاجروا أبداً في اتجاه الشرق بأعداد كبيرة. على الرغم من أن القطاع الجنوبي الشرقي من الشرق الأقصى يمكن أن يتحمل الزراعة فإن انعزاله عن سكان روسيا والقواعد الصناعية يعوق تطوير البنية التحتية المطلوبة لدعم الانتقالات البشرية والمالية. وتكشف جهود روسيا غير الناجحة لتأسيس روابط سكك حديدية موثقة مع الشرق الأقصى عن العقبات التي يفرضها الداخل الروسي البارد والقاحل<sup>(٥)</sup>. وقد كانت نتيجة ذلك النقص الدائم في القوة البشرية والموارد الطبيعية، وكلاهما ضروريان لثبتت تواجد عسكري روسي كبير في شمال المحيط الهادئ ولتجنب الاعتماد على الموارد الأجنبية.

ثمة استثناء واحد لهذا الاتجاه وهو التوسع الروسي في الشرق الأقصى الروسي ومنشوريا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. لكن هذا النجاح يعكس شذوذًا عن القاعدة، وهو الضعف الصيني آنذاك، وليس قاعدة القوة

الروسية. ففى بعض الأوقات كانت القوات الروسية منتشرة على نحو مفرط لدرجة أنه لو كانت الصين تعلم بموقف روسيا لمكنت بسيطرة من عكس تقدم سانت بطرسبرج. وفي أوقات أخرى كان انشغال الصين بقوى أخرى يرغمها على الرضوخ للاحتلال الروسي لأراضيها<sup>(١٦)</sup>. لكن على الرغم من ضعف الصين ظلت الحدود الروسية مفتوحة للهجرة الصينية وظل اقتصاد الشرق الأقصى الروسي معتمداً على الموردين الأجانب. وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان ٨٠٪ من المدينين في فالديفوسنوك Vladivostok صينيين وكوريين. وفي عام ١٨٧٧ ومن أجل تجنب الاعتماد الكلى على التجار الأجانب في فالديفوسنوك عمد أسطول المحيط الهادئ إلى شراء الفحم من سان فرانسيسكو واستخدم تسهيلات الإصلاح في اليابان. وحتى عام ١٨٨٥ كان لا يزال يعتمد على الفحم المستورد وكذلك المراسي الشتانية في ناجازاكى. وحتى عام ١٩١٢ كان الروس يمثلون بالكاد غالبية سكان فالديفوسنوك<sup>(١٧)</sup>. تلك الصعوبات المادية واللوجستية كانت توازن ميزة روسيا المادية في مقابل اليابان في الحرب الروسية-اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥. فسانت بطرسبرج لم تستطع أن تقاوم الحصار البحري الياباني لميناء آرثر Port Arthur باستخدام الطرق البرية لتمويل قواتها البرية والبحرية مما سهل على الجيش الياباني أن ينزل على الأرض ويهاجم الجيش الروسي. فقد استخدم الأسطول الياباني مرفأه الوفيرة ومستودعاته التموينية وموارده من الفحم لتدمير أساطيل المحيط الهادئ وبحر البلطيق الروسية<sup>(١٨)</sup>.

إن مكانة روسيا الاستراتيجية في شمال شرق آسيا سرعان ما تأكّلت أثناء الحرب العالمية الأولى وبعد ثورة ١٩١٧ وما تلاها من حرب أهلية. وحتى عام ١٩٢٥ كان الصينيون يسيطرون على تجارة التجزئة في معظم الشرق الأقصى، وتبيّن الشركات اليابانية على الأعمال المصرفية وأعمال الشحن و٩٠٪ من أعمال صيد السمك في المنطقة. وفي عام ١٩٢٠ تحركت القوات اليابانية إلى ساخالين الشمالية northern Sakhalin ولم تنسحب إلا في عام ١٩٢٥ بعد أن

منح الاتحاد السوفيتي اليابانيين حق الوصول غير المقيد إلى موارد ساحلية طبيعية. كان الانتصار العسكري الروسي/ال Soviетي الوحيد ضد قوة كبيرة في شرق آسيا على مدى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كان في عام ١٩٣٩ على اليابان في نوموهان Nomohan. على أن الجيش السوفيتي لم يكن يحارب في شرق آسيا، على أية حال، وإنما على حدود منشوريا ومنغوليا الخارجية في آسيا الداخلية التي كانت موسكو تتمتع فيها بخطوط اتصال وموارد أفضل، والتي كانت القوات اليابانية فيها منتشرة بشكل مفرط وتواجه مشكلات لوجستية. كانت طوكيو تستطيع أن تتغلب على هذه العقبات، لكن في عام ١٩٣٩ كانت قواتها تخوض حرباً كبيرة مع القوات الصينية في عمق جنوب الصين، في ظل علاقات أمريكية-يابانية متدهورة. ولذلك أعطى القادة اليابانيون أولوية ثانوية لنوموهان. حيث رفضوا، عن دراية، أن يزودوا القوات المحلية بأقل القوة البشرية والمعدات العسكرية المطلوبة لقتال القوات السوفيتية، وبخلاف ذلك، وبما ينم عن الفشل، نصحوا قادتهم العسكريين المحليين بالتخلي عن الأرض وليس بالقتال. وعلى اعتبار انشغال اليابان بقضايا أخرى أكثر إلحاحاً فلم يكن الاتحاد السوفيتي في حاجة إلى قدرات القوة العظمى ليدفع اليابان إلى الاحتراس ولبيهزم القوات اليابانية المعزولة وغير المستعدة<sup>(٤)</sup>.

وفي أواخر الخمسينيات فقط بدأت موسكو في تأسيس وجود قوى في الشرق الأقصى. وفي السبعينيات أحبتت مشاريع سكة حديد بيكال-Amur Baikal-Amur لكنه لم ينفذ حتى نهاية الاتحاد السوفيتي. وفي الثمانينيات حاولت موسكو أن تحقق التواجد العسكري لقوة عظمى في شرق آسيا. فاستخدمت فالديفوسنوك لتطوير أسطول المحيط الهادئ التابع لها ونشرت خمساً وأربعين فرقة في منطقة الحدود الصينية-ال Soviетية. ومع ذلك ظلت فالديفوسنوك معزولة عن غرب الاتحاد السوفيتي. وظل أسطول المحيط الهادئ يعتمد على نظام سكة حديد ضعيف وعلى خطوط بحرية وجوية لا تنقل ضعفاً في الإمدادات مما جعله الأسطول السوفيتي

الأكثر انكشافاً. وقد استمرت الجغرافية البحرية لشمال شرق آسيا تضعف الوصول السوفيتي إلى المياه الزرقاء: فالعمل الهجومي من جانب الأسطول السابع الأمريكي يمكن أن يدمر القوات البحرية السوفيتية قبل أن تتمكن من مغادرة بحر اليابان. على الرغم من أن أسطول المحيط الهادئ لم يصل أبداً إلى التكافؤ مع الأسطول السابع الأمريكي وأن موسكو أبقيت فقط على حوالي نصف فرق الشرق الأقصى بكامل قوتها فقد أضاف عباء الانتشار في الشرق الأقصى السوفيتي بشكل ملحوظ إلى التوسيع المفرط الذي أسمه في زوال الإمبراطورية السوفيتية<sup>(١٠)</sup>.

ولا يزال التوأجد الروسي المعاصر في الشرق الأقصى أقرب إلى القاعدة التاريخية. فاقتضى اقتصاد الشرق الأقصى أفقاً إلى حد كبير من الاقتصاد الروسي شرق جبال الأورال. وموسكو لا تستطيع القيام بدوريات على حفافاتها، ولا تزال حدودها مفتوحة للهجرة والتجارة الصينية كما كانت في معظم القرنين التاسع عشر والعشرين. فوجود الصين التجارى الأقوى يتحدى الدمج الاقتصادي للشرق الأقصى مع بقية روسيا<sup>(١١)</sup>. ويأجاز فنظراً لأن الصين الآن لم تعد ضعيفة ومقسمة داخلياً فإنها تتمتع بمزايا سياسية-طبيعية على روسيا نتيجة لعدد سكانها الكبير ومراعتها الصناعية وكذلك مواردها الزراعية في شمال شرق آسيا. في هذه الظروف "الطبيعية" جدّاً لا يمكن لروسيا، كما كان الحال دائماً، أن تكون قوة عظمى.

وحتى إذا استقرت السلطة في موسكو وتحسن اقتصادها بقوة فإنها لن تخصص الموارد الضرورية لكي تصبح قطبًا في شرق آسيا. وعوضاً عن ذلك فإنها سوف تتركز مواردها المحدودة أولاً على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وبعد ذلك على التوأجد الأمريكي الواسع في أوروبا الشرقية. وسيأتي شمال شرق آسيا بالتأكيد في الدرجة الثالثة في الأهمية. وعلاوة على ذلك فإن جغرافية روسيا ستظل عقبة كبيرة أمام وجودها في شمال شرق آسيا. لكن من الوارد أن تتمزق الصين مرة أخرى وأن تتوحد روسيا بما يعطى موسكو مزايا نسبية تؤدي إلى قوة ممتدة. لكن احتمال أن تظل روسيا مقسمة يبقى أقوى كثيراً من احتمال أن تتمزق الصين.

#### د - اليابان: أمة جزيرية وقوة من الدرجة الثانية

تواجه اليابان أيضاً قيوداً جغرافية. لكن بالنسبة للإمكانيات الاقتصادية والتقنولوجية إلى قدرات عسكرية من النوع الذي تحتاجه القوة العظمى فإن ذلك يتطلب أكثر من الطموح. فلكي تصبح قطبًا إقليميًّا يجب على اليابان أن تمتلك الموارد لدعم الانتشار العسكري المعتمد على الذات على كامل الأرض اليابانية، فيما كانت التبعية، وليس الاكتفاء الذاتي، هي القاعدة على مر التاريخ الياباني.

على مدار القرن العشرين كانت طوكيو واعية تماماً إلى أن مواردها الذاتية لا تكفي للقضاء على التبعية على قوة عظمى منافسة. وقد كان من العوامل الرئيسية وراء التوسع الياباني بين الحربين واندفاعها إلى الهيمنة الإقليمية بحثها عن الاستقلال الاقتصادي<sup>(١١)</sup>. فمع بداية الحرب العالمية الثانية كانت اليابان تحتل كوريا ومعظم الصين وجنوب شرق آسيا قبل أن تردها الولايات المتحدة الأمريكية في النهاية. لكن النجاحات اليابانية تشبه نجاحات القوة العظمى الروسية حيث استفادت طوكيو من بيئة قوة عظمى فريدة وغير قابلة للتكرار، ذلك أن القوة النسبية اليابانية الأكبر كانت تعكس انخفاض قدرات القوى الأخرى وليس التطوير الياباني للموارد الضرورية للحاق بمنافسيها.

لقد كانت فترة أوائل القرن العشرين وقتاً موائماً للإمكانيات اليابانية لأن تبدأ موجتها التوسعية. لا يقتصر الأمر على أن الصين كانت تعاني من انتقادات داخلية، وإنما أيضاً لأن القوة المهيمنة على المنطقة - بريطانيا العظمى - كانت تواجه تراجعاً نسبياً. فنتيجة لعدم استطاعتها أن تحافظ على المعيار البحري ثالثي القوة (WWO) power naval standard ضد التوسيع البحري الروسي والفرنسي في شرق آسيا وقعت لندن عام ١٩٠٢ تحالف الإنجليزي-الياباني لتشجيع اليابان على مقاومة التوسيع الروسي في منشوريا وكوريا ولضمان التعاون الياباني في الدفاع عنصالحبريطانيا في الصين<sup>(١٢)</sup>. كانت الولايات المتحدة في ذلك الوقت لا تزال

تحشد إمكاناتها العسكرية. ولذلك فلم تكن ثمة عقبة أمام السيادة اليابانية في شمال شرق آسيا إلا روسيا. وبمساعدة بريطانيا وباركة أمريكا هزمت طوكيو روسيا في الحرب الروسية-اليابانية ١٩٠٥-١٩٠٤ وأحرزت التفوق في كوريا وفي منشوريا حيث استولت على السكك الحديدية والقواعد وحقوق المعاهدات التي كانت لروسيا. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية حصلت اليابان على الحقوق والقواعد الألمانية في الصين وعززت سيطرتها على منشوريا. أما توسعها الأكبر في الصين والهند الصينية في الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات فكان يعكس استمرار عدم الاستقرار الصيني وانشغال فرنسا بالحرب في أوروبا<sup>(٢٤)</sup>.

لقد حقق التوسيع الياباني نتائج ملقة للنظر. لكن بالتماثل مع خبرة روسيا في الشرق الأقصى، فلم يكن بمقدور اليابان، حتى عندما تتمتع بأفضل الظروف المواتية للتوسيع، أن تتغلب على الجغرافيا. فكل غزوة جديدة على الصين المقسمة وبدل أن تدعم استقرار قاعدة الموارد اليابانية كانت تؤدي إلى جبهة موسعة وتبعية متامية على الموارد المستوردة، وهو ما كان يدفع إلى مزيد من التوسيع لتلبية الحاجة إلى موارد إضافية. حتى عام ١٩٣٩ كانت طوكيو تستورد أكثر من ٩١% من سلع ومعدات جيشها التي كان يأتي معظمها من الولايات المتحدة. فقد كانت اليابان تعتمد بدرجة خطيرة على الولايات المتحدة الأمريكية في الحديد الخردة والألومنيوم والنikel ومنتجات البترول. وقد أدت التبعية المستمرة إلى التوسيع المستمر الذي وصل ذروته باحتلال اليابان لجنوب شرق آسيا وإلى الحرب العالمية الثانية في المحيط الهادئ<sup>(٢٥)</sup>.

إن محاولة اليابان للاعتماد على الذات فشلت، ليس فقط عندما كانت الظروف الدولية مواتية جدًا ولكن أيضًا عندما كان نظامها الداخلي متوجهاً كلها نحو التوسيع الاستراتيجي. فعند ذروة توسعها كانت الحكومة اليابانية تمارس سيطرة فريدة على الموارد الاستراتيجية والمنتجات تامة الصنع. ومع ذلك فلم تستطع اليابان في نفس الوقت أن توسيع وتحقق السيادة المطلقة وتنافس مع

الولايات المتحدة<sup>(١٦)</sup>. وفي النهاية أسمى سعيها لأن تصبح قوة عظمى في سقوطيا. وكما في حالة روسيا أرهق التوسيع المفرط الياباني قدرة طوكيو على التنافس مع القوة العظمى المؤهلة - الولايات المتحدة الأمريكية - وأسمى في هزيمة اليابان النهائية في الحرب العالمية الثانية.

ولن تستطيع اليابان أن تمارس سعيها مماثلاً إلى مكانة القوة العظمى الكاملة في القرن الحادى والعشرين. ففى ثلثينيات القرن العشرين لم تستطع الصين أن تكون قوة عظمى، وكانت الولايات المتحدة لم تقرر بعد أن تصبح قوة عظمى. وليس من المحتمل أن يتكرر هذا الشرطان فى ربع القرن القادم. فداخلياً أصبح اقتصاد اليابان لامركزياً أكثر بكثير مما كان في الثلثينيات. علاوة على أن فائضها التجارى مع الولايات المتحدة يجعلها تابعة ومعتمدة على الوصول إلى السوق الأمريكى. فضلاً عن أن اعتمادها على موارد طاقة مستوردة، ومنها النفط، من حلفاء لأمريكا، وتنقل عبر طرق ملاحية بحرية واقعة تحت السيطرة الأمريكية، يخلق نقاط ضعف مماثلة<sup>(١٧)</sup>.

وفي عصر القوة الجوية تواجه اليابان عقبة سياسية-طبيعية إضافية أمام سعيها لأن تصبح قطبنا. فقبل تطور الطائرات عمل القناال الإنجليزى كذرة هائلة formidable mote تحمى موارد بريطانيا وقادتها الصناعية من الهجوم. ولكن كما كشفت القاذفات والصواريخ الألمانية فلم يعد القناال الإنجليزى عريضاً بما يكفى لحفظ الموارد الإنجليزية الاستراتيجية. واليابان كذلك تواجه نقصاً مماثلاً في العمق الاستراتيجي. فاقتاصادها وبنيتها التحتية عرضة للهجوم من البحر - كما حدث في الحرب العالمية الثانية من جانب الطائرات الأمريكية المنطلقة من الحاملات ومن سيبان Saipan وجواム Guam وتنيان Tinian وفي النهاية أوكيناوا - ومن الطائرات المنطلقة من البر - مثلاً من الطائرات السوفيتية التي كانت منتشرة في الشرق الأقصى في الثمانينيات (وربما الطائرات الصينية في المستقبل). وبذلك تكون ملاحظة ألفريد ماهان Alfred Mahan في عام ١٩٠٠ بأن حجم اليابان

وأقربها من قوى أخرى في شرق آسيا يقلل من إمكانية أن تصبح قوة عظمى تتطبق أيضاً على اليابان في القرن الحادى والعشرين<sup>(٢٨)</sup>.

#### ر- الصين والولايات المتحدة الأمريكية: القوتان العظميان المتنافستان في المستقبل

إن الجدل حول "الصين الصاعدة" لا يحجب حقيقة أن الصين قوة عظمى بالفعل في بنية ثانية القطبية، وإنما يحجب أيضاً فيهم أن الصين يمكن أن تزعزع الاستقرار فقط عن طريق تحدي السيادة البحرية الأمريكية. وبالمثل فإن الفلق الأمريكي من صعود الصين يحجب حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تكافح وتحقق ما لا يستطيع الآخرون أن يحققوه: الهيمنة الإقليمية من خلال إضعاف التأثير الصيني. واستمرار استقرار شرق آسيا من عدمه سوف يعتمد على القدرات الاستراتيجية المنبثقه وطموحات كل واحدة من هاتين القوتين إلى أن تخترق دائرة نفوذ الأخرى.

#### ز- الصين: الجغرافية الميسرة للهيمنة

على خلاف اليابان تمتلك الصين الموارد الطبيعية التي تعين على النمو الاقتصادي والاستقلال الاستراتيجي. والصين الآن دولة تجارية كبيرة وتسخدم الأسواق والرأسمال الدوليين بكثافة. وتهيمن صناعات الصين التصديرية على كثير من اقتصاداتها الإقليمية الداخلية وتتوفر معظم رأس المال والتكنولوجيا المطلوبين لتحديث قاعدتها الصناعية وبنيتها التحتية. ومع ذلك فإذا نجح التحديث الصيني فسيكون من الممكن تعزيزه من خلال اعتماد ضئيل نسبياً على الموارد المستوردة. على الرغم من أن استخدام الصين للنفط الأجنبي يزداد فإنها تمتلك أكبر احتياطيات فحم في العالم. وتلك الاحتياطيات تقع في مناطق داخلية يصعب الوصول إليها، لكن ما إن تتحسن بنية الصين التحتية مع التحديث الاقتصادي ستكون هذه الاحتياطيات رخيصة وموثوقة ويسهل الوصول إليها. وسيظل الفحم مصدر الطاقة

الرئيسي للصين في القرن الحادى والعشرين. لكن مع زيادة رأس المال ونقدم التكنولوجيا ستصير الصين قادرة على استغلال الاحتياطيات النفطية غير المستغلة في مقاطعة شينجيانغ<sup>(٢٩)</sup>.

والصين تتم قلة تبعتها في مجال الموارد بقليل تبعيتها طويلة المدى على الأسواق الخارجية. فإذا استمر التحدث سيكون لدى سكان الصين قوة شرائية محسنة سوف تمكنها من تحمل التكنولوجيا المنظورة والصناعات التي تحتاج إلى كافية في رأس المال. علاوة على أن عدد سكان الصين الكبير سيمكّنها من تعظيم إنتاجية العمل بأدنى استثمار خارجي. فالمشروعات الصينية بدل أن تنتقل إلى الخارج مع زيادة تكلفة العمالة - كما فعلت المشروعات الأمريكية واليابانية - فإنها إباناً لقوى السوق ستكون قادرة على الانتقال أكثر إلى الداخل الصيني لاستغلال قوة العمل الرخيصة والوفرة والموثوقة نسبياً.

وبإضافة إلى امتلاك الموارد الطبيعية والسكانية المطلوبة للاستقلال الاستراتيجي تتمتع الصين أيضاً بخطوط اتصال داخلية كبيرة توفر العمق الاستراتيجي الضروري لـ "قاعدة وطنية منتجة وأمنة" وذلك هو العنصر الأساسي للقوة البحرية<sup>(٣٠)</sup>. في بينما تجعل جغرافية اليابان الجزرية مواردها وصناعاتها عرضة للهجموم من البحر فإن أبعاد الصين القارية تمكنها من تطوير قاعدتها الصناعية بعيداً عن حدودها وشرطيها الساحلي، في مأمن نسبياً من الهجمات الجوية المنطلقة من البحر أو البر. وقد أدرك الرئيس ماو تسي تونج الأهمية الاستراتيجية "للمنطقة الخلفية" من الصين. ففي أثناء ذروة الصراعات الأمريكية- الصينية والصينية-sovietية من منتصف السبعينيات إلى أوائل السبعينيات أمر بنقل وسائل الصين الصناعية إلى الداخل. فقد كانت هذه "الجبهة الثالثة" الصناعية عنصراً مكملاً في استراتيجية ماو الأممية<sup>(٣١)</sup>.

والصين في هذا الخصوص تفرض نفس التحدى الممكّن على الاستقرار الذي كانت تفرضه ألمانيا والاتحاد السوفيتي ذات مرة. فلو خرجت ألمانيا منتصرة

من الحرب العالمية الأولى لـ كانت أُسست قوتها البحرية على قاعدة أوسع من أية قوة في التاريخ، وربما على أوسع قاعدة ممكنة<sup>(٣٢)</sup>. وفي أثناء الحرب الباردة - من منظور السياسية-الطبيعية - كان يمكن للسيطرة السوفيتية على أوروبا الغربية أن تفتح المحيطات أمام القوة البحرية السوفيتية ... بما يسهل الهيمنة السوفيتية على البحر الأبيض المتوسط وسواحله والشرق الأوسط<sup>(٣٣)</sup>. ولذلك يتحتم على الولايات المتحدة أن تركز على الصين باعتبارها المتحدى المحتمل للاستقرار في المنطقة. فالصين هي الدولة الوحيدة التي يمكن أن تتحدى القوة البحرية الأمريكية وبنية شرق آسيا ثنائية القطبية.

### س- الولايات المتحدة الأمريكية: إمكانات الهيمنة الدائمة

إن انفصال أمريكا عن شرق آسيا بالمحيط الهادئ وحدودها الآمنة مع قوى مجاورة أضعف خاصيتين تمكناً الولايات المتحدة من أن تطور قوتها العسكرية في عزلة استراتيجية وأن تركز مواردها الاستراتيجية على القوة البحرية من أجل إظهار القوة في مناطق بعيدة. ولا تتوافر أى من هاتين الخاصيتين لأية قوة أخرى في شرق آسيا. وإضافة إلى هذه العوامل السياسية-الطبيعية توجد مساحة الولايات المتحدة وتوزيعها للموارد الذاتية. فمثل الصين يمكن للولايات المتحدة أن تستغل الموارد وتطور الصناعات في داخلها خارج مدى أي أسطول معاذى حتى لو وصل إلى السواحل الأمريكية. وهي بذلك "قوة جزيرية بمساحة قارية". ومما لا يقل أهمية عن ذلك، فمثل الصين، لكن على خلاف روسيا، يسهل مناخ وتضاريس الولايات المتحدة تطوير مراكز سكانية وبنية تحتية كثيفة تربط المناطق الساحلية بالداخل وهو ما يوفر موارد داخلية آمنة لتطوير قوة بحرية وجوية<sup>(٣٤)</sup>.

على أن الأصول الاستراتيجية الأمريكية لا تمكن القوة البحرية فحسب وإنما أيضًا إظهار القوة ضد الخصوم القاريين. والنجاح الأمريكي في الحرب العالمية

الثانية كان يعكس استخدام القوة البحرية من أجل القوات البرية<sup>(٣٥)</sup>. فما أن تم التغلب على تهديد الغواصة الألمانية U-boat وفر إنتاج السفن الأمريكية الأمن تجيزات غير محدودة للولايات المتحدة وقوات الحلفاء. لكن القوة البحرية وحدها لم تربح الحرب، فالطائرات الأمريكية التي أنتجت في مأمن الولايات المتحدة والمتمرزة في إنجلترا كانت تقصف الأصول الصناعية الألمانية، وهو ما بطا الإنتاج الألماني واضطرب ألمانيا لنشر طائرات للدفاع عن الوطن، وذلك بدوره قلل من الدعم الجوى للقوات الألمانية على الجبهات الشرقية والغربية. وفي أثناء الإنزال في نورماندي كانت ١٢,٠٠٠ طائرة للحلفاء تواجه ٣٠٠ طائرة ألمانية وهو ما عكس الانكشاف الجغرافي النسبي للاقتصاد الألماني لقصف العدو.

لكن المنطقة الخلفية الآمنة بأمريكا لا تقول إلا نصف قصة القوة الأعظم. والنصف الثاني تقوله الموارد الاقتصادية الأمريكية. ففي عام ١٩٤١ كانت الولايات المتحدة تنتج حديداً وألومينيوم ونقطاً وسيارات أكثر من كل القوى الصناعية الأخرى مجتمعة. وفي ١٩٤٠، وباستثناء السفن البحرية، كان الإنتاج العسكري الأمريكي عادياً. لكن مع حلول ١٩٤١ كانت الولايات المتحدة تنتج بالفعل طائرات ودببات ومدافع ثقيلة أكثر بكثير من دول المحور مجتمعة. ومع نهاية الحرب كان الإنتاج الأمريكي من السفن البحرية الكبيرة ستة عشر ضعف الإنتاج الياباني. على الرغم من أن الحرب على جبهتين قوضت القوة الألمانية فلم تواجه الولايات المتحدة أية قيود. ومع أن روسيا وبريطانيا العظمى، وألمانيا في معظم سنوات الحرب، جاهدت لتخوض حروب الجبهة الواحدة خاضت الولايات المتحدة بنجاح حرب الجبهتين.

وبعد الحرب الباردة تقف الولايات المتحدة في موقف تاريخي فريد يتأتى لها فيه أن تطور قدرات القوة العظمى على الأرض وعلى البحر. وسوف تظل الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على هذه المزايا على مدى ربع القرن القادم على الأقل. على الرغم من أن بعض منهجيات تعامل القوة الشرائية تتبايناً بنمو

نبوى كبير للاقتصاد الصيني فإن هذه المنهجيات ذاتها تتتبأ باستمرار التفوق الاقتصادي الأمريكي<sup>(٣٦)</sup>. وعلاوة على ذلك فإن الاعتماد الأمريكي على الذات يستند إلى قاعدة آمنة. فعدد سكان أمريكا الكبير ومستوى النمو المرتفع يعني أنه حتى لو فقدت الولايات المتحدة الوصول إلى الأسواق الخارجية يمكن للطلب الداخلى أن يتحمل استمرار صناعاتها. ففي عام ١٩٩٧ مثلاً كانت الصادرات الأمريكية تسمم بـ ١٢% فقط من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. وفي عام ١٩٩٥ كان هناك أربع دول في العالم فقط نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي أصغر من الولايات المتحدة<sup>(٣٧)</sup>. وفي مقابل ذلك فإن الاعتماد على موارد الطاقة المستوردة أكثر تعقيداً. فمن ناحية كانت الولايات المتحدة في ١٩٩٥ تعتمد على الواردات النفطية في ٢٥% تقريباً من استهلاكها للطاقة. لكن السيارات هي المستهلك الرئيسي للمنتجات النفطية. أما الصناعات المهمة فتعتمد على الموارد المحلية، بما في ذلك الفحم والقوة المائية. والتبعية الأمريكية في مجال الطاقة إجمالاً أقل مقارنة بالقوى الأخرى، باستثناء الصين. فالإبان على سبيل المثال كانت في عام ١٩٩٧ تعتمد على النفط المستورد في ٦٠% تقريباً من احتياجاتها للطاقة<sup>(٣٨)</sup>. وأخيراً فإن احتياطيات الفحم والنفط الأمريكية المحلية كبيرة.

وعلى ذلك فإنه في شرق آسيا لا تعد الولايات المتحدة قوة آفلة، لا بالمعنى المطلق ولا النسبي. فهي قوة عظمى في بنية ثانية القطبية وستظل كذلك على مدى ربع القرن القادم. فعمقها الاستراتيجي وعزلتها إضافة إلى قوتها البحرية تسمح لها بالسيطرة على المياه الساحلية والخراق المجال الجوى لأية دولة في العالم، بما في ذلك الصين، بأدنى خطر على قواتها البحرية أو الجوية. تلك القدرات تمكّن الولايات المتحدة من تحديد القرارات البحرية لأية قوة عظمى منافسة وعزلها عن الحلفاء والموارد البعيدتين عن الشاطئ، بينما تضمن وصولها هي إلى الموارد الدولية. فضلاً عن أن التفوق النموسي الاستراتيجي يسمح للولايات المتحدة بتنفيذ مثل هذه النشاطات بأقل خطر انتقامي ضد الوطن. وسوف تتمتع الولايات المتحدة

ب بهذه الموارد والقدرات طوال ربع القرن القائم. ومن الطبيعي أن تتركز الصين شكوكها على الولايات المتحدة، تماماً كما تركز الأخيرة شكوكها على الصين. فالولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على تحدي وحدة الأرضي الصينية.

### شـ- السلام والاستقرار في شرق آسيا ثنائية القطبية

إن الولايات المتحدة الأمريكية والصين هما القوتان العظميان في شرق آسيا. وهما لن تكونا شريكين استراتيجيين. وبدلاً من ذلك ستظلا منافسين استراتيجيين منخرطين في صراع القوى العظمى التقليدى حول الأمن والتأثير. إن التشابهات بين ديناميات العلاقة الأمريكية-السوفيتية في أثناء الحرب الباردة والعلاقة الأمريكية-الصينية مذهلة فعلاً. فكلتا هما علاقة قوة عظمى ثنائية القطبية. وفي الموقفين يستلزم الصراع قوة بحرية كبيرة وقوة بحرية كبيرة، ويمكن للقدرات القائمة أو الممكنة لكل منهما أن تتحدى المصالح الحيوية للأخر. وإضافة إلى ذلك فإن تركيز القوى العظمى في الحالتين كان ينصب على منطقة استراتيجية-اقتصادية ذات أهمية عالمية. وتلك التشابهات تقترح أن انتصار الأمريكي-الصيني ربما يشبه الصراع الأمريكي-السوفيتى.

بيد أن هناك أبنية ثنائية القطبية متعددة لا تظهر بالضرورة نفس ديناميات القوى العظمى تلك. فاعتماداً على عوامل إضافية يمكن لبعض المنافسات ثنائية القطبية أن تكون أكثر استقراراً من غيرها. والثنائية القطبية الأمريكية-الصينية في القرن الحادى والعشرين ستكون مستقرة وسلمية نسبياً، وذلك جزئياً لأن الجغرافيا تعزز الميل ثنائية القطبية نحو التوازن المستقر وإدارة القوى العظمى للنظام الإقليمي. إضافة إلى أن جغرافية شرق آسيا بتأثيرها على مصالح القوى العظمى وبتلطيفها لتأثير المعضلة الأمنية توازن ميل الاستقطاب الثنائي نحو الأزمات وسباق التسلح والحروب المحلية<sup>(٣٩)</sup>.

## ص- الثنائيّة القطبيّة والتوازن والجغرافيا

رذا على القدرات الأميركيّة المتوقّفة تُظهِر الصين التوازن الداخلي الذي يرافق الثنائيّة القطبيّة. فقد طرحت عن نفسها العوائق الأيديولوجيّة الماركسيّة وتنغلب على العقبات السياسيّة الميّمة التي تحول دون اتباعها السياسات الاقتصاديّة البراجماتيّة القائمة على نظام السوق<sup>(٤٠)</sup>. وفي حدود وسائلها المحدودة حسنت الصين قوتها البريّة وركزت على التحديث التكنولوجي لقواتها الجوية والبحريّة. وقد أدارت بكين أيضًا علاقات القوى العظمى بعرض تعظيم تخصيص الموارد للنمو المحلي. فتوصلت إلى اتفاقيات حدودية وطورت إجراءات بناء الثقة مع روسيا ودول وسط آسيا المجاورة. كما طورت روابط اقتصاديّة وأمنيّة تعاونية مع كوريا الجنوبيّة وشجعت كوريا الشماليّة على تلطيف سياساتها الخارجيّة. وزادت أيضًا من التعاون الاقتصادي الصيني-الإياباني. وتوصّل القادة الصينيون إلى تسويات حول قضايا كثيرة في العلاقات الأميركيّة-الصينيّة من أجل تقليل إمكانية حدوث صراع مكلّف مع الولايات المتحدة.

تضمن هذه السياسات وصول بكين إلى الموارد الاقتصاديّة الدوليّة وتقلّل من إمكانية وقوع صراع دولي من شأنه أن يعيّد توجيهه سياسات بكين المحليّة من التوازن بعيد المدى إلى الإنفاق الدفاخي قصير المدى لإدارة التهديدات الفوريّة. على الرغم من أن الدوافع الصينيّة لمتابعة النمو الاقتصادي والسياسات الخارجيّة البراجماتيّة أقل أهميّة من التأثيرات الشموليّة لسياساتها فمما لا يخلو من دلالته أن القادة الصينيين ينظرون إلى التحديث الاقتصادي على أنه مفتاح الصين إلى التحديث الدفاخي والاستعداد لإمكانية حدوث توتر متضاعد بين القوى العظمى في القرن الحادى والعشرين<sup>(٤١)</sup>.

إن الولايات المتحدة لا تواجه تهديداً فوريّاً في شرق آسيا، لكنها كقوة بحريّة لا بد أن تنظر بعين الشك إلى أيّة قوّة قاريّة تحقّق التفوق على البر. وجزئيّاً من باب الاستعداد لتوسيع صيني محتمل تحافظ واسطنطن على مستوى غالٍ من الانشار

العسكري وتطوير التحالفات. وبعد عشر سنوات من انهيار حلف وارسو كان الإنفاق العسكري الأمريكي أكبر من الإنفاق المجمع لأكبر ست ميزانيات دفاع تالية في الترتيب للولايات المتحدة. وأولويات الدفاع الأمريكية تعكس القلق من الصين وال الحاجة الناتجة إلى القوة البحرية، فضلاً عن أن تخفيضات الميزانية لم تقلل انتشار الأسطول الأمريكي في شرق آسيا. ولا يزال تدبير الأسلحة والبحوث والتطوير مستمراً أيضاً، وهو ما انعكس في تدعيم حاملة طائرات جديدة (هاري ترومان) عام 1998 وتطوير طائرات حربية وصواريخ نووية متقدمة لقرن الحادى والعشرين والبحوث حول الدفاع الصاروخى وغيرها من أشكال التكنولوجيا المتقدمة. إضافة إلى أن الاتفاقيات الأمريكية- اليابانية الأخيرة تضع التحالف على أرضية سياسية أكثر استقراراً وتعزز الوصول الأمريكي في وقت الحرب إلى التسييلات المدنية والعسكرية اليابانية<sup>(٤٢)</sup>.

يسهم الاستقطاب الثنائى لشرق آسيا أيضاً في النظام الإقليمي. فمقارنة بالقوى العظمى في ظل التعددية القطبية يكون للقوى العظمى في الأبنية ثنائية القطبية نصيب أكبر في الحفاظ على النظام الدولى، بل وأكثر من ذلك فإن حصتها الكبيرة من الإمكانيات العالمية تعطىها القدرة على قبول الركوب المجانى للدول الأصغر وتولى عباء النظام في دوائر نفوذها حتى لا تتحدى الدول الصغيرة مصالح القوى العظمى. وذلك يكون أسهل عندما يكون إسهام الحلفاء في الأمن وقدرتهم على المقاومة ضئيلة<sup>(٤٣)</sup>.

تتوافق ديناميات الاستقطاب الثنائى من هذا النوع في شرق آسيا. فالصين تتقدّم على جيرانها الأصغر منها، والولايات المتحدة تتقدّم على شركائهما الأمنيين، مع استثناء جزئي للإمبراطورية الصينية- الأمريكية Geopolitics تعزز هذه الديناميات. ولأن دوائر النفوذ الصينية والأمريكية متمايزتان ومنفصلة جغرافياً بالمياه فإن تدخل إحدى القوتين في مجال نفوذها الخاص لن يظهر وكأنه تهديد لمصالح القوة الأخرى في مجالها الخاص. ونظرًا لتحررها من قلق انتقام القوة العظمى

الأخرى تجد كلاً من القوتين أنها حرّة نسبياً في فرض النظام على حلفائهما. وعلى ذلك تدخلت الصين في الهند الصينية لتحقيق كل من النظام الإقليمي ومصالحها الأمنية دون أن تثير إجراءات مضادة أمريكية. وعلى النقيض من ذلك أدى التدخل العسكري السوفيتي في أوروبا الشرقية إلى قلق كبير في حلف شمال الأطلسي من الطموحات السوفيتية وأسمى في حدوث توتر كبير بين القوى العظمى.

### ضـ- الثنائيـة القطـبية والجـغرافـيا والمـصالـح الأمـنـية الـقومـية

إن النتائج الإيجابية للاستقطاب الثنائي تحدث بالفعل أمام أعيننا. لكن الواقعية المحدثة neorealism تذهب إلى أن الاستقطاب الثنائي ستكون له أيضاً مضاعفات سلبية: الإحساس العالى بالتهديد والتواتر العالى بشكل غير مبرر والسياسات الخارجية المكلفة. فمقارنة بالتجددية القطبية يؤدى وضوح التهديد إلى قلق حاد على النسبة و "اختبارات نوايا" متكررة، وهو ما يؤدى إلى ردود فورية على أي مكاسب نسبية يحققها القطب الآخر مما كانت تفاهته لتوازن القوة. وصراع الحرب الباردة يقر هذه الحجة بما شهد من سباقات تسليح بين القوى العظمى وأزمات عديدة وتدخلات القوى العظمى المتكررة في العالم النامي (٤٤). وفي ضوء ذلك فإن الثنائية القطبية في شرق آسيا تكشف عن أن العلاقات الأمريكية-الصينية في القرن الحادى والعشرين مقدر لها أن تشهد بالمثل درجة عالية من التوتر.

إن الاستقطاب أحد المحددات القوية لديناميات القوى العظمى، لكنه ليس المحدد الوحيد، وليس بالضرورة المحدد الرئيسي. فثمة متغيرات واقعية أخرى تكمل أو حتى تبطل تأثير الاستقطاب الثنائي. فمصالح القوى العظمى المشروطة جغرافياً وأنماط امتلاك الأسلحة الناتجة يمكن أن تكون متغيرات قوية بنفس القدر تؤثر على علاقات القوى العظمى في كل من الثنائية والتجددية القطبية. والعلاقة

الأمريكية-الصينية تمثل استقطاباً بين قوة برية وقوة بحرية لكل منها أولوياته السياسية-الطبيعية المتميزة. وبقدر ابتعاد مصالحهما الإقليمية الحيوية وقدراتهما العسكرية عن التناقض بقدر ما يزول شبح الصراع<sup>(٤)</sup>.

#### ط- المصالح الأمريكية البحرية والاستقرار في المنطقة

إن المصالح الأمريكية في شرق آسيا مزدوجة. أولاً للولايات المتحدة مصلحة في ضمان وجود استرategic كافٍ في الشؤون الإقليمية بحيث يمكنها أن تقاوم عسكرياً محاولة أية قوة للهيمنة على المنطقة. ومن أجل إنجاز هذا الهدف تحتاج الولايات المتحدة إلى تعاون الدول الإقليمية المؤثرة التي ستتوفر للفوّات الأمريكية التسهيلات الضرورية لحفظها على وجود متقدم في المسرح. وبالنسبة لقوة بحرية من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة بعد من الملائم أن تجد تعاوناً مع قوة بحرية بعيدة عن الشاطئ من الصف الثاني، وذلك لكي تكون القدرات مت坦مة وبحيث يمكن للحليف الإقليمي أن يوفر للقوة البعيدة تسهيلات بحرية متقدمة في المسرح وأمنة نسبياً مع ذلك.

في أوروبا تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية منذ زمن على بريطانيا العظمى بوصفها شريكها البحري، وفي شرق آسيا ما بعد الحرب العالمية الثانية تعتمد على اليابان. لكن وانشطن لم تقنع أبداً بالاعتماد على بريطانيا لضمان أوروبا مقسمة. ففي السنوات الأولى للجمهورية كان الأمر يتطلب أن تكون القوى العظمى على القارة الأوروبية منقسمة بحيث يمكن للولايات المتحدة أن تتعاون مع قوة فاربة. وفي السنوات التالية أدركت الولايات المتحدة إن هيمنة قوة عظمى على شبه الجزيرة الأوروبية يستبعد الوجود البحري الأمريكي من الحواف البحرية الأوروبية الغربية والجنوبية، وهو ما يتطلب تركيزاً مفرطاً لقوى الأمريكية في بريطانيا العظمى. وسوف تكون الموانئ الجنوبية لقوة المهيمنة آمنة نسبياً من الضغط البحري

الأمريكي وربما تحقق تفوقاً على القوات الأمريكية في الوصول البحري إلى جنوب الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وبالتالي شمال أفريقيا والشرق الأوسط<sup>(٤٦)</sup>.

وعلى النقيض من ذلك تسمح جغرافية شرق آسيا بالتوازن البحري. وهذا لا ينبع فقط من أن اليابان أقوى نسبياً من بريطانيا العظمى في مسرحيها الخاص، وإنما أيضاً، وهو الأهم، لأن البيئة على شرق آسيا القارية لا تعطي للقوة المهيمنة الطامحة وصولاً غير مقيد إلى المحيط. فمن اليابان في شمال شرق آسيا إلى ماليزيا في جنوب شرق آسيا يحد شرق آسيا القارية سلسلة متواصلة من الدول الجزرية تمتلك موقع استراتيجية وتسهيلات بحرية. والوصول إلى هذه الدول يمكن القوة البحرية من تنفيذ عمليات بحرية فعالة على طول حافة القوة القارية. وقد كان الرد الأمريكي على التوسع الياباني قبل الحرب العالمية الثانية يعكس المصلحة الأمريكية الاستراتيجية في شرق آسيا البحرية. فولاشطن لم تقاوم التوسع الياباني في كوريا. وحتى بعد التراجع العسكري الروسي والبريطاني في شرق آسيا لم تنظر الولايات المتحدة إلى السيطرة اليابانية على الصين أو حتى الهند الصينية، وما نتج عن ذلك امتلاكها لخصائص القوة القارية، على أنها تستحق ردًا عسكريًا. وقد جاء الحظر البحري الأمريكي واستعدادها للحرب ضد اليابان تحسباً من أن طوكيو لن تقف عند حد الهند الصينية وإنما ستنسع إلى الممتلكات البريطانية والهولندية في جنوب شرق آسيا البحرية<sup>(٤٧)</sup>.

إن الولايات المتحدة تحتاج إلى وجود بحري كافٍ في شرق آسيا من أجل الاحتواء البحري لأية قوة قارية. وبالفعل كانت تلك هي استراتيجية الولايات المتحدة منذ انسحابها من جنوب شرق آسيا القارية عام ١٩٧٥، أولأ ضد الاتحاد السوفيتي، والآن ضد الصين. واعتماداً على تأثيرها الاقتصادي وقوتها البحرية المنقوفة في شرق آسيا حصلت الولايات المتحدة على تحالفات استراتيجية مع كل الدول الساحلية. وكما لاحظنا في موضع سابق فإن الولايات المتحدة توصلت إلى ترتيبات للوصول البحري إلى التسهيلات في إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا وبروناي. ومن

خلال الاتفاقيات وبقواعدها، فضلاً عن وصولها إلى التسييرات في اليابان، تتفاد الولايات المتحدة تطويقاً بحرياً للصين. ويمكنها أن تمارس ضغطاً جوياً وبحرياً على الوصول الصيني إلى المحيط على طول حافة شرق آسيا القارية.

على الرغم من التقدم في التكنولوجيا العسكرية فإن قدرة أمريكا على الاعتماد على استراتيجية التوازن البحري ستتصدّى في السنوات الخمس والعشرين القادمة. والصين ستحاول بلا شك أن تطور تكنولوجيا الاستطلاع المعتمدة على الفضاء لتتمكن من تعقب واستهداف السفن الأمريكية في بحر الصين الجنوبي. لكن الولايات المتحدة لا تقف بلا حراك. فتطورها التكنولوجي المستمر سيسمح لها بالحفاظ على التفوق في الحرب الإلكترونية، بما يمكنها، على سبيل المثال، من إخفاء أسطولها من الاستطلاع الصيني بالأقمار الصناعية. وتؤكد بعض الدراسات أن الصين متقدمة جداً عن الولايات المتحدة في تطوير التكنولوجيا. فحتى لو حدث "ثورة في الشؤون العسكرية" RMA فإنها ستكون ثورة أمريكية أو لا وأخيراً<sup>(٤٨)</sup>.

إن متطلبات التوازن البحري تسمح للولايات المتحدة بالهيمنة على طرق الملاحة البحرية الإقليمية وإظهار القوة في الأماكن الضرورية في شرق آسيا البحري، وبالتالي تحقيق مصلحتها الحيوية الثانية: الوصول الآمن من جانبها ومن جانب حلفائها إلى الأسواق الإقليمية وإلى الموارد الاستراتيجية، بما في ذلك النفط في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، في وقت الحرب. وحتى إذا طورت الصين قدرات بحرية في مياهها الساحلية يمكن للأساطيل التجارية والعسكرية الأمريكية والحليفة أن تستخدم طرق الملاحة البحرية الآمنة البعيدة عن طائرات شرق آسيا القارية والخاضعة لسيطرة القوات الجوية والبحرية الأمريكية المتمركزة في الدول البحريّة.

إن الولايات المتحدة إذن قوّة بحرية في شرق آسيا ليس لها حاجة استراتيجية لأن تتنافس على التأثير على شرق آسيا القارية. والوضع الراهن يمكنها من ضمان مصالح توازن القوة ومصالحها في طرق الملاحة البحرية الإقليمية من خلال استراتيجية الاحتواء البحري. وذلك يسمى في استقرار القوى

العظمى. وعلاوة على ذلك، على الرغم من التفوق الأمريكي، فإن النزعة التوسعية الأمريكية في شرق آسيا القارية سوف تواجه عقبات كبيرة. فعلى مدار فترة طويلة ومتخصصو السياسة-الطبيعية ومنظرو العلاقات الدولية الآخرون يناقشون مدى سهولة استخدام القوة البحرية لتطوير قوة بحرية<sup>(٤٤)</sup>. لكن الجغرافية المحلية تقرر فعالية وكفاية هذه القدرات. فقد كشفت الخبرات العسكرية الأمريكية في فيتنام وكوريا مدى صعوبة استخدام القوة البحرية لإظهار القوة الجوية والبرية في تضاريس شرق آسيا مقارنة مع إظهار القوة المعتمد على القوات البحرية في الشرق الأوسط. ولذلك فإن الجيش الأمريكي لا تزال تسيطر عليه عقلية "لا حروب بحرية أخرى في آسيا". وصعوبة إظهار القوة في شرق آسيا القارية تعد رادعاً قوياً لأية مصلحة أمريكية في تحدي الوضع الراهن.

#### ظـ- المصالح القارية الصينية والاستقرار في المنطقة

كما أمنت الولايات المتحدة مصالحها البحرية الحيوية في شرق آسيا أمنت الصين أيضاً مصالحها القارية الحيوية. فقد أنجزت الصين نجاحاً فريداً كقوة قارية: الحدود الآمنة على كامل محيطها البري. لكن السلام الإقليمي في القرن الحادى والعشرين سوف يعتمد على ما إذا كانت الصين بعد أن أمنت مصالحها القارية سوف تحول انتباها إلى تطوير قدرات إظهار القوة البحرية، بما يجعلها تتحدى المصالح الأمريكية والاستقطاب الثنائى.

ومكانة الصين كقوة قارية لا تعكس فقط الجغرافيا ولكن أيضاً تفافة القوة البرية. فعلى مدى أكثر من ألفى عام كان التوسع الإقليمي الصيني يقوده فلاحون يبحثون عن أرض صالحة للزراعة، يلى ذلك الثقافة الكونفوشية والقوة الإدارية والعسكرية للدولة الصينية. وخلال هذه الفترة لم تنفذ الصين توسيعاً إقليمياً عبر المياه. وحتى القرن العشرين كان تطوير الصين للأسطول، في أحسن الأحوال،

منقطعاً وقصيرًا. فتقاليدها البحرية كانت ترتكز على الاستكشاف التجارى (١٠). علاوة على أن التهديدات للأمن الصيني كانت تنشأ من الداخل. فإلى أن التقت الإمبراطوريتان الصينية والروسية في وسط آسيا في القرن التاسع عشر وأنشأت الصين مقاطعة شينجيانغ Xinjiang لم تتمكن الصين من إخضاع الجيوش البدوية على سهول آسيا الوسطى. وعدم وجود حدود طبيعية جعل الإقليم الصيني عرضة لهجمات عسكرية وم肯 الجيوش البدوية من التراجع إلى العمق في الداخل لتجنب انتقام جيوش الصين. وفي أسوأ الأحوال تمكنت الجيوش البدوية من تكوين أسر حاكمة " أجنبية ". ونتيجة لتواءل التهديد البدوى في عهد أسرة مينج Ming (١٣٦٨-١٦٤٤) نتورة تقافة استراتيجية للعلاقات مع المغوليين استبعدت بكين فيها أى فكر حول الدبلوماسية والانتصارات المحدودة حيث كانت تسعى إلى الإبادة الكلية لخصومها البدو (١١).

وخبرة الصين الوحيدة في التهديد من جانب قوى بحرية حدثت في القرن التاسع عشر. لكن هذا الاستثناء يؤكد أن القوى البرية تشكل التهديد الرئيسي للأمن الصيني. على الرغم من أن الأسطول البريطاني فرض هزائم مذلة على الصين فإن بريطانيا العظمى لم تحاول مطلقاً احتلال الأراضي الصينية (باستثناء الموانئ المفتوحة treaty ports). وعلى خلاف ذلك فإن التهديدات الأكبر للصين جاءت أولاً من روسيا وبعد ذلك من اليابان التي استخدمت قوات برية لاحتلال الصين. فالليابان، متبعة استراتيجية المنشوبيين Manchus في القرن السابع عشر، استخدمت شمال شرق الصين كقاعدة لغزو الداخل. فليس ثمة فترة في التاريخ الصيني قامت فيها قوة بحرية - في مقابل القوة البرية - بفرض التهديد الأكبر على الحكم الصيني أو هددت بإقامة أسرة أجنبية.

إن ألفى عام من التوسع القاري ومن التهديدات من قوى بحرية خلقت تحيزاً صينياً نحو تطوير قوة بحرية؛ تماماً شجعت الحدود البرية الآمنة والجبهات البحرية الواسعة "منظوراً جزيرياً" أمريكاً إلى السياسة الدولية. لكن التقافة ليست ثابتة. ففي

الوقت الحاضر، وفي ظل حدود الصين البرية الآمنة وتحديثها لاقتصادها، فإن مصالحها القومية ربما تتغير، وإن كان ذلك يؤخره أو يسكنه التاريخ والثقافة. ومع ذلك على الرغم من نجاحات الصين تواصل الاستراتيجية القارية خدمة مصلحتها الحيوية الواحدة: حدود آمنة من تأثير القوة العظمى.

ستظل الصين يقظة للتهديدات البرية. فالصين تجاورها ثلاثة عشرة دولة، ولا يفوقها في عدد دول الجوار إلا روسيا. وأهم مخاوفها الأمنية هي حدودها الطويلة مع روسيا. وكما يلاحظ المعلقون الصينيون فإن روسيا تمتلك الموارد الجغرافية الازمة لأن تعيد تطوير قدرات عسكرية هائلة. ينطبق ذلك بشكل خاص على آسيا الوسطى حيث يكون المسرح قريباً من القلب الروسي، ولكن بعيداً عن مراكز الصين الصناعية والسكانية التي يفصلها مناخ وتضاريس صحراوية قاسية. إن حدود الصين في وسط آسيا هي نقطة ضعفها الاستراتيجية، مثلاً بعد الشرق الأقصى لروسيا نقطة ضعفها الاستراتيجية. وفي ثلثينيات وأربعينيات القرن العشرين استغلت موسكو ضعف حكومة الصين الوطنية فطورت تأثيراً سياسياً مبيناً في مقاطعة شينجيانغ. وفي أوائل السبعينيات استخدمت موسكو الاضطراب العرقي في شينجيانغ لتهديد الصين<sup>(٤٢)</sup>. ولا يمكن استبعاد فرصة التناقض الصيني - السوفيتي على الأقل بين روسيا وبريطانيا. فضلاً عن أن كثيراً من الروس يعتقدون أن الصين تشكل تهديداً طویلاً المدى على الأمن الروسي. وبينما يقع الإقليم الأمريكي في مأمن من الصين بالمحيط الهادئ فإن الإقليم الروسي يظل عرضة للقوات البرية الصينية<sup>(٤٣)</sup>. وحقيقة أن روسيا والصين جارتان تعنى أن الصين لا تستطيع السيطرة على "الوسط" الأوروبي وتثق في حدود آمنة، وبالتالي لا يمكن أن تضع أولوية استراتيجية على القوة البحرية.

إن مخاوف الصين الحدودية لا تنتصر على القوة الروسية. فدول آسيا الوسطى المجاورة للصين فيها حكومات ضعيفة يمكن أن تستخدمها قوة أكبر مثل

روسيا لتهديد سلامة الأراضي الصينية. وعلى الصين أيضاً أن تضع في اعتبارها الإمكانية بعيدة المدى لعدم الاستقرار الداخلي في مقاطعاتها الغربية التي تتوحد أقلياتها الدينية والعرقية مع غالبيات دول المجاورة قد تكون معادية للصين أو غير مستقرة فحسب<sup>(٤)</sup>. وفي جنوب غرب الصين تقع فيتنام التي لا تزال تتوق إلى إلى مكانة القوة العظمى، وفي جنوب الصين تقع فيتنام التي لا تزال تتوق إلى حليف من القوى العظمى لتتمكن من الخروج من تحت عباءة الصين الاستراتيجية. وفي شمال شرق آسيا يمكن لكوريا أن تستخدم من جانب قوة عظمى لتهديد قلب الصين الصناعي، وهو ما فعلته اليابان وبعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية على امتداد القرن العشرين.

وعلى اعتبار إمكانية نشوء صراعات على جبهات متعددة وتطويق استراتيجي فإن الصين تواجه تحديات أمنية ممكنة أكبر بكثير مما كانت تواجهها الصين في عهد الأسر الحاكمة. وسيكون عليها أن تحافظ على الوضع الراهن الاستراتيجي المستقر على حدودها البرية على المدى الطويل بدلاً من تحويل موارد كبيرة للقوة البحرية. لكن حتى لو أقدمت الصين على ذلك فإن قواتها البحرية لن تجارى تجاري البرية الأمريكية. بل إن الفريد ما هان ذهب أبعد من ذلك دافعاً بأن "التاريخ أثبت عجز الدولة ذات الجبهة القارية الواحدة عن التناقض في التطور البحري مع دولة جزيرية، حتى وإن كانت أصغر في السكان والموارد<sup>(٥)</sup>". والتحدي القائم أمام القوى البرية الطامحة في قوة بحرية سيكون أكبر في القرن الحادى والعشرين حيث ستتضمن المتطلبات المالية والتكنولوجية اللازمة لذلك بناء حاملات طائرات وطائراتها المتخصصة وأيضاً سفن الإسناد والتكنولوجيا المتقدمة الضرورية لحماية الحاملات.

إن الصين، وهي تحاول الحفاظ على تمويل قواتها البرية، فإنها بحلول عام ٢٠٢٥ لن تتمكن في أحسن الأحوال إلا من تطوير "أسطول ترف" luxury fleet يشبه ذلك الذي طوره الاتحاد السوفياتي في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة.

وأسطول من الدرجة الثانية من هذا النوع قد يحقق الدفاع عن المياه الساحلية، وهو ما يدفع البحرية الأمريكية بعيداً عن الجزيرة الصينية ويتدخل مع الاختراق الأمريكي غير المقيد للمجال الجوى الصيني. وربما يستطيع أيضاً أن يعرقل النشاطات البحرية الأمريكية الأبعد عن الشاطئ. لكن على اعتبار قدرة الولايات المتحدة على الرد فإن القدرات الصينية لن تستطيع أن توفر الأساس لبحرية قوة عظمى تستطيع أن تتحدى السيادة الأمريكية<sup>(٦)</sup>. وحتى إذا استطاع الأسطول الصيني أن يربك النشاطات البحرية الأمريكية فهو لن يبدأ بالضربة الأولى خوفاً من الضربة الانتقامية التي ستتمه تمامًا، ولذلك سوف تحفظ الولايات المتحدة باستخدام غير مقيد لشرق آسيا البحرية.

إن الصين سوف تواجه نفس العقبات التي واجهتها روسيا والاتحاد السوفيتي وألمانيا في القرنين التاسع عشر والعشرين، أي العقبات أمام تطوير قدرات بحرية في مقابل قوة بحرية مثل الولايات المتحدة. فالسيادة البحرية البريطانية قوضت جهود روسيا لاستخدام القوة البحرية لتمارس النفوذ في الإمبراطورية العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، وأخذت لندن المبادرة لتحطيم الأسطول الروسي في سيفاستوبول Sebastopol في أثناء حرب القرم. وبالمثل فإن أقصى ما كانت تسعى إليه موسكو في خمسينيات وستينيات القرن العشرين هو أسطول "برى التوجه" land-oriented fleet لتقليل القدرة الأمريكية على ضرب الأرضي السوفيتي بطائرات منطلقة من الحاملات. وفي السبعينيات لم يكن باستطاعة هذا الأسطول أن "يمنع" تحركات البحرية الأمريكية. وحتى في الثمانينيات كان الدور الأساسي للأسطول السطحي السوفيتي هو حماية الوطن والسيطرة على المياه الساحلية. على الرغم من توسيع أسطول المحيط الهادئ لم تستطع موسكو أن تطور ردًا كافياً على "التصعيد الأفقي" الأمريكي ضد تسليفاتها البحرية في الشرق الأقصى السوفيتي. وعموماً لا تزال الولايات المتحدة تستطيع أن تستخدم "مكانة" البحرية المركزية... للسيطرة على المبادرة الاستراتيجية<sup>(٧)</sup>. وبالمثل أحبطت

جيون ألمانيا لتطوير قوة بحرية. وقد فشلت فكرة ألفريد فون تيرپيتز Alfred von Tirpitz عن "أسطول الخطر" risk fleet لأن ألمانيا لم تستطع أبداً أن تطور قدرة كافية لتهديد السيادة البحرية البريطانية، ولذلك استطاعت بريطانيا في الحرب العالمية الأولى أن تحفظ بالسيطرة على البحار دون الحاجة إلى توريط وتدمير الأسطول الألماني. ومن جانبها لم تجرؤ ألمانيا على البدء بالأعمال العدوانية، حيث كانت تقيم أن بريطانيا تستطيع أن تحطم أسطولها. علاوة على أن تحويل الأموال إلى الأسطول جعل ألمانيا عاجزة عن هزيمة الجيش الفرنسي<sup>(٥٨)</sup>.

وفي ظل غياب مصالح بحرية مهمة فإن مصالح بكين القارية والقدرات الأمريكية البحرية سوف تردع الصين عن جعل القوة البحرية أولوية لها. وحتى النمو الاقتصادي المستمر وال الحاجة الأكبر إلى الطاقة لن يجعلها تطور قدرات بحرية للدفاع عن مصالحها وطرق الملاحة البحرية فيما وراء البحار. فلن التعزيز البحري الصيني قد يؤدي إلى سياسة أمريكية مقابلة فإن واردات الصين من الطاقة ستظل عرضة للمنع الأمريكي. وهذه الإمكانيّة تؤدي إلى نتيجتين على السياسات. فأولاً، وعلى اعتبار احتياطيتها الضخمة من الفحم، ستظل الصين تفضل الفحم على النفط. وثانياً سوف تستغل الصين الاحتياطيات النفطية الأجنبية في المناطق التي تتمتع قوتها البرية بميزة فيها. ومصالح الصين القارية تعكس في جهودها لأن تضمن الوصول إلى نفط آسيا الوسطى. واستثمار بكين عام ١٩٩٧ في أكبر شركة نفط بكازاخستان وخططها لبناء خط أنابيب من كازاخستان إلى شينجيانغ يعكس التزامها بتوفير موارد طاقة آمنة. كما تعكس هذه الاستراتيجية أيضاً في اهتمامها بخط الغاز الطبيعي الذي يربط سيبيريا بمقاطعات شمال شرق الصين<sup>(٥٩)</sup>. والسعر الدولي المنخفض حاليًا للنفط يجعل هذه المشروعات وغيرها غير جذابة جدًا من الناحية الاقتصادية، لكن قيمتها تكمن في إسهامها في التحصين الاستراتيجي الصيني بعد المدى ضد الاعتماد على نفط يخضع لسيطرة قوة معادية.

وأخيراً فهل تمثل الصين قوة محبطه تبحث عن "مكان على الطاولة" وبالتالي يمكن لسياسة النهاية أن تؤدى إلى توسيع صيني مفرط غير عقلاني وخاطر؟<sup>(١٠)</sup> إلى حد ما سوف تعتمد الإجابة عن هذا السؤال على ما إذا كانت واشنطن سوف تتقاسم القيادة مع بكين حول القضايا التي تؤثر على المصالح الصينية. والسياسة الأمريكية مشجعة في هذا الخصوص. وإلى جانب ذلك تجدر الإشارة إلى أن الصين على المستوى الإقليمي ضمنت بالفعل مكاناً على الطاولة. وكفاح الصين من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٨٩ عكس هذا الهدف الذي كلّ مسعاهما فيه بالنجاح. فبعد الحرب الباردة اعترفت دول شرق آسيا بأن للصين مصالح القوة العظمى المشروعة وأن تعاونها مطلوب لضمان السلام الإقليمي. ومن ذلك فإن الصين والولايات المتحدة تدیران شبه الجزيرة الكورية معاً. كما أن الصين تتمنى دور قيادي في المنظمات الإقليمية المختلفة، بما في ذلك المنتدى الإقليمي لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا ذو التوجه الأمني ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC. وفي كلتا المنظمتين، وبما يعكس قوتها الإقليمية، تعاونت بكين مع القوى المحلية لاحباط أهداف السياسة الأمريكية<sup>(١١)</sup>. كما أحسست بكين بالرضى أيضاً بالاهتمام الذي حظيت به أثناء الأزمة الاقتصادية الآسيوية في أواخر التسعينيات. إن الصين ليست قوة عظمى superpower وقيادتها في القضايا والمؤسسات الدولية محدودة كثيراً، لكن قيادتها في توازن القوى في شرق آسيا قد يشبع مطالبيها بالقيادة الإقليمية.

#### ع- الثنائية القطبية والجغرافيا والمعضلة الأمنية في شرق آسيا

إن المصالح المتعارضة لقوى البحرية والقارية والخصائص الاستراتيجية للوضع الراهن الإقليمي وجغرافية شرق آسيا تسميم جماعياً في إمكانية حدوث توتر قوى عظمى منخفض نسبياً في القرن الحادى والعشرين. ومع هذا فحتى لو أشبتت المصالح الحيوية كلاً من الصين والولايات المتحدة في النظام الحالى فإن المعضلة

الأمنية في الاستقطاب الثاني يمكن أن تخلق أزمات متكررة وسباق سلاح مكثفاً. لكن في البيئة الاستراتيجية الحالية تؤثر برامج الأسلحة المفضلة على المعطلة الأمنية في الاستقطاب الثاني بتفضيل الدفاع.

فالصالح المقرر جغرافياً تقود الدول إلى تفضيل نظم أسلحة مختلفة. وهذا يمكن أن يؤثر بعمق على المعطلة الأمنية لأن التخصص في الأسلحة يمكن أن يؤدي إلى تحيز دفاعي بما يسكن المعطلة الأمنية وتتأثر الاستقطاب الثاني على غلبة الأزمات وسباقات التسلح، إضافة إلى تقليل دور الأسلحة النووية في الأمن. ففي المواجهة بين قوة بحرية وقوة بحرية يكون تخصص كل جانب ضعفاً له في مسرح الجانب الآخر<sup>(١١)</sup>. وبذلك ستظل الصين أدنى من الولايات المتحدة في المسارح البحرية، وستظل الولايات المتحدة أدنى من الصين من حيث نشاطات القوة البرية على جزيرة شرق آسيا. وهذا النمط يعني أن الميزة ستكون للدفاع. فعلى الأرض تسمح قدرات الصين الانقامية التقليدية الثالثة لها بمخاطرة الهجوم البري على القوات الأمريكية. والقدرة الأمريكية على الانتقام وتحطيم أصول البحرية الصينية تسمح لها بالمخاطر إذا ما أطلقت الصين الطلاقة الأولى. فكل طرف لا يخاف من أن تكون الدبلوماسية الاستفزازية أو حركة القوات من جانب الطرف الآخر مقدمة لهجوم وبالتالي يصعد الأمر فوراً إلى استعداد عسكري عالٍ. وعلى ذلك سيكون التوتر أبطأ في التطور بما يعطى للقيادة الوقت لإدارة الأزمات وتجنب التصعيد غير الضروري.

ستؤثر تلك الديناميات أيضاً على ممكنتس سباق التسلح. فنظراً لأن كل قوة لها ميزة دفاعية في مسرحها فسوف يقاوم كل طرف الرد التصعيدي المكافئ على المكتبات العسكرية للطرف الآخر. فكل زيادة في قدرات الصين في القوة البرية لا تخلق نقصاً مماثلاً في الأمان الأمريكي في شرق آسيا البحرية. وبنفس الطريقة لن يخلق تعزيز الوجود البحري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي، على سبيل المثال، نقصاً مكافئاً في الأمان الصيني على الجزيرة. والنتيجة هي أن الضغوط ثنائية القطبية

في اتجاه تصاعد سباق التسلح تتصالع. وأخيراً فلن كل جانب يشعر بالأمن بالتوازن التقليدي داخل مسرحه الخاص فلن يكون أى منها مضطراً لتبني استراتيجية انتقامية هائلة لردع هجوم على قواته أو ليؤكد التزامه بالردع الموسع. وبذلك تتصالع مخاوف الهجوم النووي الناتج عن الضربة الأولى في آية أزمة وتنصاعل إمكانية حدوث سباق سلاح نووى وهو ما يعكس ديناميات المعضلة الأمنية التي تتضمن صعوبة تفسير جهود الطرف الآخر لضمان القرارات الانتقامية.

إن الصراع الأمريكي السوفيتي ثانى القطبية، الذى كان أيضاً صراعاً بين قوة بحرية وقوة بحرية، لم يُظهر استقراراً مماثلاً وذلك بسبب اختلاف جغرافية أوروبا عن شرق آسيا. ففى شرق آسيا سُكِّن الجغرافيا ضغوط الاستقطاب الثنائى، بينما فى أوروبا تُعزز الجغرافيا ضغوط الثنائية القطبية لإثارة المعضلة الأمنية<sup>(٢٣)</sup>. فبسبب الجغرافيا لم تستطع الولايات المتحدة أن تعتمد على الاحتواء البحري للاتحاد السوفيتى لإنجاز مصالحها الأوروبية الحيوية. وقد تطلب الأمر الوجود الأمريكى على أراضى أوروبا لمنع موسكو من الجمع بين قاعدة قارية آمنة والوصول إلى البحار الاستراتيجية. ولذلك فإن المواجهة أثناء الحرب الباردة على القارة الأوروبية خاصتها جيش قوة قارية وجيش قوة بحرية. وفي هذه البيئة، ونتيجة للميزة المدركة بوضوح للقوة التقليدية السوفيتية، رأى حلف شمال الأطلنطي أن موسكو قد تستفيد من عمل هجومى<sup>(٤٤)</sup>. ففى حين توازن الجغرافيا فى شرق آسيا فى القرن الحادى والعشرين ضغوط الاستقطاب الثنائى لتسكين المعضلة الأمنية، كانت الجغرافيا الأوروبية تُعزز تأثير الاستقطاب الثنائى لإثارة المعضلة الأمنية. وكانت النتيجة هي التصعيد السريع للحرب الباردة فى الأربعينيات وفي أزمات برلين.

أسهمت الميزة الهجومية السوفيتية كذلك فى سباق التسلح النووي. فيما يلائم القوة البحرية رأت واسطنطن أنها لا تستطيع أن تحشد الموارد لحفظ على قوات عسكرية تقليدية كافية على أوروبا القارية لمنع موسكو من مزايا الاستراتيجية

الهجومية، وتردع وبالتالي الهجوم السوفيتي على أوروبا الغربية. كان الرد الأمريكي هو "النظرة الجديدة" new look لإدارة أيزنهاور، ووفقاً لها فإن الولايات المتحدة سوف تستخدم تهديد الانتقام اليائلي ضد الهجوم التقليدي وذلك لمعادلة التفوق السوفيتي في القوة التقليدية ولردع احتلال أوروبا الغربية. ونتيجة لذلك زادت الولايات المتحدة قوتها النووية بدرجة كبيرة، وهو ما أسمى في المعضلة الأمنية النووية، حيث كانت كل واحدة من القوتين العظيمتين تخشى من أن قدرة الضربة الثانية لدى الخصم يمكن أن تستخدم لتدمير قدراتها الانتقامية<sup>(١٠)</sup>. وقد كانت المحصلة النهائية للاستقطاب الثنائي والجغرافيا هي سباق التسلح النووي. لكن على النقيض من ذلك فإن جغرافية شرق آسيا والقدرات الناتجة عنها والميزة الدفاعية التي يتمتع بها كل قطب في دائرة نفوذه تقلل اعتماد كل قوة على الأسلحة النووية من أجل الردع، وبالتالي توازن ضغوط الاستقطاب الثنائي في اتجاه سباق التسلح.

#### غـ- المناطق الملتهبة الممكنة: جزر سيراليون وكوريا وتايوان

إن أبرز ثلاثة صراعات في شرق آسيا هي الصراع الإقليمي على جزر سيراليون واحتمال نشوب صراع قوى عظمى على شبه الجزيرة الكورية والصراع الأمريكي-الصيني على تايوان. ومن بين هذه الثلاثة بعد صراع جزر سيراليون الأقل أهمية. فلأن الجزر المتنازع عليها تقع في بحر الصين الجنوبي الواقع تحت النيمة الأمريكية، ولأنها أصغر من أن تكون ذات قيمة استراتيجية لإظهار القوة، ولأنها على ما يبدو تفتقر إلى موارد طاقة كبيرة، فليس لدى بكين لا القدرة ولا المصلحة الاستراتيجية لتحدي الوضع الراهن بطرد قوات المدعين الآخرين عسكرياً من الجزر<sup>(١١)</sup>. ربما تحدث اختبارات عسكرية عرضية من جانب الصين أو المدعين الآخرين، لكن الولايات المتحدة، بسبب ميزتها في الحرب البحرية، لا تحتاج لأن تتورط في تصعيد سريع لردع الهجوم الصيني الممكن.

إن صراعي كوريا وتايوان يمكن أن يصبحا مصدراً لتوتر كبير. وهم الاستثناء الذي يثبت قاعدة أن الجغرافيا تؤثر على فرص الصراع في شرق آسيا. فالصراع الكوري يعد مصدراً لتوتر متزايد لأن المكان الوحيد في شرق آسيا التي احتفظت فيه الولايات المتحدة بتوارد عسكري قارى. فالولايات المتحدة، كقوة بحرية، كما كان الحال في أوروبا أثناء الحرب الباردة، لها قوات بحرية في كوريا الجنوبية، وتلك القوات عرضة لهجوم مفاجئ. ولذلك اعتمدت واشنطن على الأسلحة النووية لردع أي هجوم، وهو ما أدى إلى تشجيع كوريا الشمالية على امتلاك الأسلحة النووية. ومع ذلك فقد أثبت الوضع الراهن مرونته لأكثر من خمس وأربعين سنة. فقد عمل الردع النووي بأقل درجة من توتر القوى العظمى لأن الصين تتخذ من كوريا الشمالية دولة حاجز buffer state وبالتالي لم يكن لها مصلحة استراتيجية في تشجيع كوريا الشمالية على تحدي الوضع الراهن. بل على العكس من ذلك، ونتيجة لإشباع مصالحها الحيوية، عملت بكين مع سიول وواشنطن للحفاظ على الوضع الراهن.

إن شبه الجزيرة الكورية ليست عاملًا رئيسيًا في توازن القوة أو في الحماية الأمريكية لطرق الملاحة البحرية. وفي أثناء الحرب الباردة حرم الوجود الأمريكي في شبه الجزيرة الاتحاد السوفيتي من "خنجر موجه إلى قلب اليابان". لكن ذلك عكس الافتقار السوفيتي إلى الوصول الآمن من الشرق الأقصى إلى بحر اليابان. وأن الصين لها ساحل طويلاً على بحر الصين الشرقي يصبح التهديد المتتامي للإمداد من الانسحاب العسكري الأمريكي من شبه الجزيرة الكورية والتعاون الكبير بين بكين وسيول هامشياً. وكما ستتصبح البحرية الصينية في المياه العميقة في القرن الحادى والعشرين "أسطول ترف" سيصبح الوجود الأمريكي على شبه الجزيرة الكورية "قوة ترف بحرية". فهو يعطى الجيش الأمريكي وجوداً متقدماً على جزيرة شرق آسيا، بما يسهل إظهار القوة على حدود الصين الشمالية الشرقية. إن كوريا الجنوبية أحد الأصول الأمريكية الشديدة، لكنها ليست مصلحة حيوية.

وقد يصبح من الصعب سياسياً على الولايات المتحدة أن تحافظ على قواعدها في اليابان إذا استاء اليابانيون من كونهم الآسيويين الوحدين الذين يوجد على ترابهم الوطني قواعد أجنبية. وتلك مشكلة سياسية، وليس بحال من الأحوال قضية استراتيجية تتطلب سياسات حربية.

إن المسؤولين العسكريين الأمريكيين ليسوا سعداء لكنهم روضوا أنفسهم على احتمال أنه بعد التوحيد ستطلب سيول من القوات البرية الأمريكية مغادرة كوريا. وبعد التوحيد قد تطور سيول أيضاً علاقات أوثق مع الصين. لكن التوحيد الكوري والعلاقات الأوثق بين بكين وسبيول لن يجعل الولايات المتحدة الأمريكية أقل أمناً بدرجة كبيرة أو تجعل توازن القوى أقل استقراراً. لكن ذلك، على أية حال، سيجعل شرق آسيا أقل عرضة للتوتر المتصاعد باستبعاد نظام محارب، ووضع حد لصراع ممزق بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وتعزيز ديناميات الصراع بين القوة البرية والقوة البحرية<sup>(٦٧)</sup>.

تعكس قضية تايوان استثناء مماثلاً للصراع بين القوة البحرية الأمريكية والقوة البرية الصينية. فتايوان تقع في كلا المسرحين. فلأن تايوان جزيرة يمكن لواشنطن أن تستخدم قدراتها البحرية الأكثر تفوقاً، بما في ذلك السفن والطائرات، للدفاع عنها ضد قوات الصين البرية. لكن قرب تايوان من جزيرة الصين يعطي لمكين تفوقاً عسكرياً لردع تايوان عن الهجوم على الجزيرة أو إعلان استقلالها الكامل. ولذلك فعل خلاف شبه الجزيرة الكورية التي يتطلب التفوق البري الكوري الشمالي استراتيجية الردع النووي الأمريكية لخلق مأزرق، يتشكل مأزرق مضيق تايوان عن طريق الردع التقليدي المتبادل: الجزيرة الأم تردع تايوان بقوتها البرية والولايات المتحدة تردع الصين بقوتها البحرية. ولأن كلا المسرحين يهيمن عليهما الدفاع يظل خطر الحرب بعيداً.

وعلاوة على ذلك، وبما يشبه شبه الجزيرة الكورية، لا تمثل تستطيع قضية تايوان المصالح الحيوية لكلا القوتين. إنها مصلحة حيوية للصين بطريقة تكرر

دور كوبا في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية. لكن على الرغم من الدعم الأمريكي لไตوان والصلة الأيديولوجية بين الولايات المتحدة وتايوان فلا التعاون الأمريكي-التايواني ولا رفض تايوان لتواجد عسكري على الجزيرة من المصلحة الأمريكية المتعلقة بتوافر القوة أو طرق الملاحة. فدونما ثمن على أنها أنهت الولايات المتحدة الأمريكية التعاون العسكري مع تايوان في أوائل السبعينيات. ولو هيمنت بكين على تايوان فسوف تخسر الولايات المتحدة خياراً بعيد المدى بتجديد التعاون الاستراتيجي مع "حاملة طائرات غير قابلة للإغراق"<sup>(\*)</sup> بالقرب من الساحل الصيني، بما يحرمنا من خيار هجومي مفید ولكن ليس حيوياً إزاء الصين. وبظل أمام الولايات المتحدة أن تستخدم قواعدها في اليابان وجواه Guam ووصولها إلى التسهيلات البحرية في جنوب شرق آسيا للسيطرة على المياه الساحلية الصينية وللبقاء على الاحتواء البحري. وفي أسوأ الأحوال فلو احتلت الصين تايوان سيكون الفرق ١٥٠ ميلاً إضافياً لإظهار القوة البحرية الصينية من الساحل الصيني الجنوبي. وفي وقت الحرب سيطلب ذلك من الولايات المتحدة وخلفائها أن ينقلوا طرق الملاحة البحرية ١٥٠ ميلاً إلى الشرق.

كانت زيارة رئيس تايوان لي تينج - هوى عام ١٩٩٥ إلى الولايات المتحدة ومواجهة مارس ١٩٩٦ في مضيق تايوان أعمالاً شاذة في طريقة التعايش الأمريكية-الصينية التي تتميز بالاستقرار الدائم<sup>(\*\*)</sup>. فمن أوائل السبعينيات إلى منتصف التسعينيات طورت الولايات المتحدة والصين سياسات حول تايوان سمحت للقرين بالحفاظ على مصالحهما الأكثر أهمية مع زيادة تعاؤنهما في القضايا الأخرى. وخلال هذه الفترة كانت الصين تكرر أن تايوان أصلاً استراتيجياً للولايات المتحدة. كما عزلت تايوان دبلوماسياً وردتها عن إعلان

(\*) يقصد المؤلف أن تايوان برمتها قد لا تمثل للسياسة الأمريكية في المنطقة أكثر من حاملة طائرات، ولكنها حاملة طائرات أرضية لا يمكن إغراقها فضلاً عن قربها من الصين [المترجم].

الاستقلال، وبذلك حافظت بكين على الاعتراف الدولي بسيادتها على الجزيرة. ففي مواجهة الالتزام الأمني الأمريكي تجاه تايوان ضحت بكين بالسيطرة الفعلية على أرض صينية تطالب بها. ومن جانبها حافظت الولايات المتحدة على التزامها نحو تايوان رادعة الهجوم من جانب الجزيرة الأم ومدعمة ديمقراطية تايوان ونموها الاقتصادي. وفي المقابل ضحت واشنطن بمصلحتها في إعطاء تايوان "الوجه" أو "الكرامة" التي تستحقها - أي السيادة الرسمية - وأرغمت تايوان على قبول مكانة دون السيادة في السياسة الدولية. وفي عام 1997 استأنفت بكين وواشنطن التعاون على أساس هذه الصيغة القديمة، وقادة تايوان، على الرغم من الضغوط الواقعية عليهم من الانتخابات الديمقراطية، تبنوا موقفاً أكثر حذراً من الاستقلال. فمن خلال السماح بانحرافات سياسية معزولة وقصيرة عن السياسات القائمة على المصالح، وما يترتب على ذلك من نتائج قصيرة المدى، كما حدث في عامي 1995-1996، ستتمكن واشنطن وبكين من إدارة قضية تايوان على مدى ربع القرن القادم.

## ف- نتائج الانسحاب الأمريكي

إن الصراعات الأمريكية-الصينية على شبه الجزيرة الكورية وتايوان ليست أكثر من صراعات عادلة من نوع صراعات القوى العظمى. فهي ليست مادة لحروب باردة أو حروب ساخنة. والصين والولايات المتحدة سوف تتنافسان على التأثير في دول أخرى في كل شرق آسيا والأماكن الأخرى. ومن الوارد أن تستتبع هذه المنافسة صراعاً حول مبيعات الأسلحة "المزعزعة للاستقرار"، مثل مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان ومبيعات الأسلحة الصينية إلى الشرق الأوسط. ومثل هذا الصراع متوقع في أية علاقة قوى عظمى. وبكين وواشنطن يمكن أن يديرا هذه الصراعات دون توقيع طويل على المستوى. ومن دون توترات حرب باردة يمكن لهما أن ينفذان علاقات اقتصادية واسعة وتبادلات دبلوماسية طبيعية.

لكن ماذا سيحدث، على أية حال، إذا خضعت الولايات المتحدة دورها كقوة عظمى في شرق آسيا لها مسئوليات عن توازن القوة؟<sup>(٦٩)</sup> تتوقع المدرسة الواقعية الحديثة أن قوة عظمى أخرى ستنظير لتوازن القوة الصينية. وقد رفعت اليابان رهاناتها بالفعل. فيما تعتمد على اصطدامها مع الولايات المتحدة طور اليابان قدرات دفاع متطرفة تكنولوجيا، بما في ذلك قوات جوية وبحرية، والأساسى لقدرات إظهار قوة مستقلة<sup>(٧٠)</sup>. لكن ليس من الواضح ما إذا كانت اليابان يمكن أن توازن الصين أم لا. فعلى مدى تاريخها كله تقريرنا كانت اليابان تستوعب القوة الصينية. وإذا نجح التحديث الصيني في القرن الحادى والعشرين، ستكون اليابان، بسبب سكانها وقاعدتها الصناعية الأصغر، أكثر اعتماداً من الصين بكثير على الموارد المستوردة والأسواق الخارجية. وجزء من التبعية اليابانية ربما تكون على الاقتصاد والموارد الصينية. ومما لا يقل عن ذلك أهمية أن اليابان بسبب قربها من الصين وقلة عمقها الاستراتيجي سيكون اقتصادها، بما في ذلك منشآتها الصناعية، أكثر عرضة للخطر من الاقتصاد الصيني في حال تبادل هجمات جوية وصاروخية. فالفرق بين ضعف تايوان واليابان الجغرافي أمام الصواريخ الصينية فرق في الدرجة وليس النوع. وهذا التباين يقوض قدرة اليابان أيضاً على الانخراط في منافسة نووية مع الصين.

هذه التباينات قد تشجع سياسية التحالف من قوى أكبر من اليابان أو سياسة صينية طموحة. والرد الأمريكي سيكون مسحوراً ومكلفاً وسيsem فى تصاعد التوتر لأنه سيضطر لموازنة القوة الصينية الموسعة في وقت متأخر. وعلى النقيض من ذلك فإن مزايا أمريكا الاستراتيجية المعاصرة تمكّنها من موازنة القوة الصينية في نظام إقليمي مستقر وسلمي نسبياً بدون تعزيز عسكري مكلف وخطر.

وكبديل عن ذلك يمكن للولايات المتحدة أن تخفض وجودها الإقليمي بتناقسم مسئوليات توازن القوة مع اليابان. في هذه الحالة سيكون متوقعاً من طوكيو أن تطور قدرات إظهار القوة، بما في ذلك حاملات الطائرات. لكن ثمة سببين يجعلان

هذا الترتيب أقل فائدة من التوازن ثانية القطبية الحالى. أولاً من شأن الانسحاب الأمريكى الجزائى أن يخلق نظاماً واقعياً متعدد الأقطاب، حيث إن اليابان، وإن كانت قوة من الدرجة الثانية، ستأخذ وزناً أكبر فى توازن القوى الإقليمي وفى التحالف الأمريكى-الىابانى<sup>(٧١)</sup>. وعدم الاستقرار الناتج عن التوازن متعددة الأقطاب ستكون نتيجته مكلفة للولايات المتحدة تماماً مثل البنية ثنائية القطبية التى تتضمن اليابان والصين. ومن المحتمل أن تؤدى مشكلات إدارة التحالف والتوازن، ومنها التهرب من المسئولية وغموض التهديدات فى تعدد الأقطاب، إلى محاولة التوازن في آخر دقيقة، وهى محاولة مكلفة. علاوة على أن الدور الأكبر لقوة الصف الثاني سوف تزيد السلوك المتهور من جانب القوى الأصغر وتضعف قدرة دافعية القوى العظمى لتعهد النظام الإقليمى.

ثانياً يمكن للتعزيز العسكرى البابانى أن يؤدى إلى صراع أمريكا-بابانى. فعلى خلاف العلاقات الأمريكية-الصينية يمكن للقدرات الأمريكية والبابانية أن تصبح تنافسية، وبين قوتين بحريتين يمكن للضريبة الهجومية أن تكون حاسمة كما أظهرت اليابان فى بيرل هاربر<sup>(٧٢)</sup>. لكن طالما أن الولايات المتحدة ستظل منخرطة سيظل الأسطول البابانى يكمل فحسب القوة الأمريكية. لكن إذا تقاسمت وأشنطن القوة البحرية مع طوكيو فمن المحتمل أن يخلق ذلك ضغوط المعضلة الأمريكية. فنتيجة لفقدان النقاء فى أن اليابان ستستخدم قدراتها البحرية الموسعة لمساندة المصالح الأمريكية فقد تضطر وأشنطن إلى موازنة قوة اليابان البحرية من خلال التوسيع البحري. وربما أيضاً يزيد التناقض الأمريكى-البابانى على التأثير على الدول البحرية المحلية ويقل التعاون الاقتصادى. وستكون نتيجة ذلك سياسة دفاع أمريكا أكثر تكلفة ونظاماً إقليمياً أقل استقراراً وسلاماً.

وأخيراً فإن كلاً من الانسحاب الأمريكى الكامل والجزئى تكتفيهما مشكلة مشتركة. فكلاهما يضحيان بالتفوق الأمريكى لصالح وهم التوازن الأرخص. ولأن مزايا التفوق كثيرة وثمينة وتكلفة الحفاظ عليه وأخطار التخلى عنه كبيرة فإن

توازن القوة الحالى أفضل كثيراً من توازن قوة صيني-يابانى أو توازن قوة أمريكي-صيني-يابانى<sup>(٣)</sup>. وثمن التخفيض سيكون اعتناداً أمنياً أمريكياً على التعاون مع اليابان. وسيكون الوصول الأمريكى إلى طرق الملاحة البحرية الإقليمية معتمداً بدرجة كبيرة على الأسطول اليابانى. وكذلك التعاون الأمريكى مع الدول البحرية المحلية سيعتمد بالمثل على الموافقة اليابانية. وهنا ستمارس السياسة اليابانية تأثيراً كبيراً على الأمن الأمريكى تماماً مثل السياسة الأمريكية. وهذا هو السيناريو الإيجابى. لكن إذا ثبّت اليابان أنها غير متعاونة أو إذا أضفت ديناميات المعضلة الأمنية تعاونها فسيكون على الولايات المتحدة أيضاً أن تعتمد على التعاون الصيني والسياسة الصينية لضمان مصالحها فى شرق آسيا.

إن الوجود الأمريكى القوى يزيد استقرار توازن القوى مع موازنة النتائج السلبية للاستقطاب الثنائى من خلال تخفيف المعضلة الأمنية. وذلك أقل كلفة من الانسحاب. فالإنفاق العسكرى الحالى أقل بكثير من مستوىاته أثناء الحرب الباردة، لكنه كاف للحفاظ على السيادة البحرية وتوازن القوى الإقليمى للسنوات الثلاثين القادمة. وفي القرن الحادى والعشرين سيكون التناقض ثانى القطبية الأمريكية-الصيني هو الاستراتيجية الأكثر فاعلية والأقل كلفة لكي تحقق الولايات المتحدة مصالحها الإقليمية الحيوية.

## خاتمة الفصل الثاني

ثمة عوامل أخرى غير الجغرافيا والبنية تؤثر على الاستقرار. فالديمقراطية والاعتماد المتبادل والمؤسسات الأمنية متعددة الأطراف يمكن أن تسهم في الاستقرار، لكنها ليست أساساً ضرورية للاستقرار. فأوروبا القرن التاسع عشر عايشت نظاماً مستقراً وسلمياً نسبياً في غياب الديمقراطية الواسعة والاعتماد المتبادل والمؤسسات الرسمية. وغياب العوامل الثلاثة من شرق آسيا المعاصرة

لا يعني بالضرورة غلبة أكبر للحرب والأزمات والصراع المتصاعد. وقد جادلت هذه المقالة بأن الجغرافيا تسهم في الاستقرار والنظام الإقليمي لأنها تشكل الأسباب الافتراضية للصراع: القدرات والمصالح والمعضلة الأمنية.

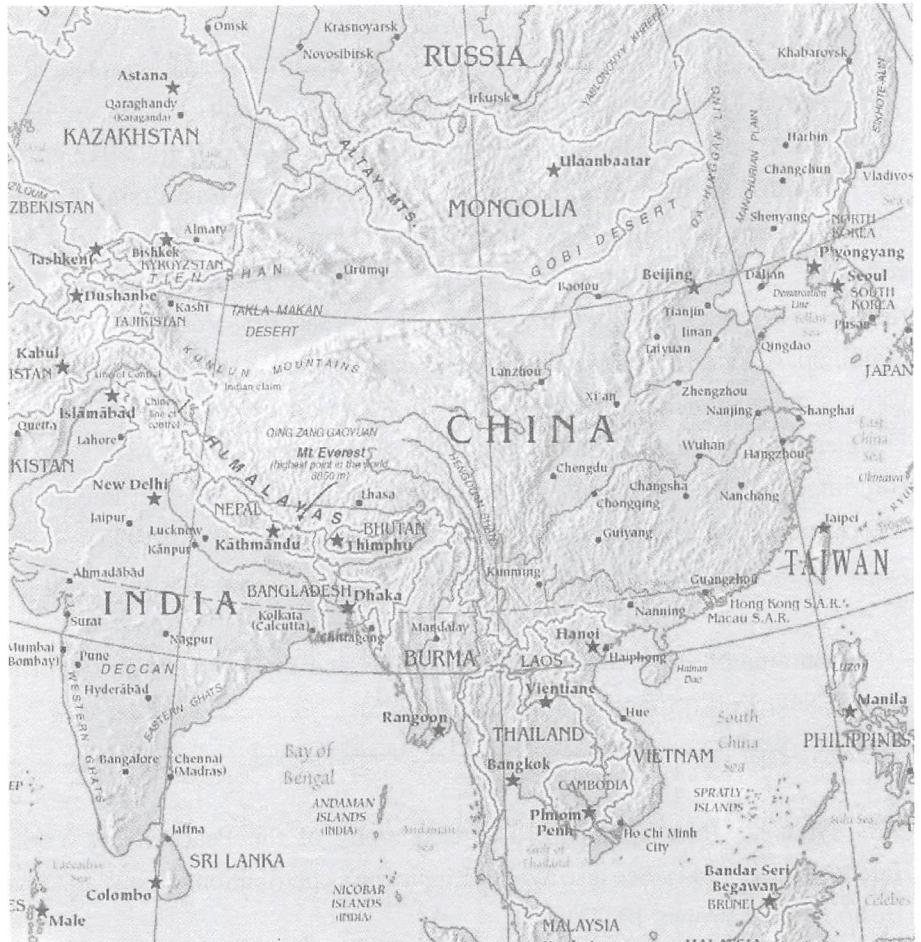
إن فرص السلام والاستقرار الإقليمي جيدة لأن الجغرافيا تقلل من احتمال انتقال القوة وأن الاستقطاب الثنائي المستقر يشجع التوازن في الوقت المناسب وكذلك قدرة ومصالح القوى العظمى في خلق النظام. والجغرافيا ستسهم أكثر في النظام الإقليمي عن طريق موازنة ميل الاستقطاب الثنائي إلى إثارة توتر القوى العظمى. والصراع ثانى القطبية الأمريكية-الصيني عبارة عن تنافس بين قوة برية وقوة بحرية. وتلك الدينامية تقلل الصراع على المصالح الحيوية وتلطّف تأثير المعضلة الأمنية وتخفض احتمال التوتر المطول على المستوى والأزمات المنكورة وسباق التسلح.

وسوف يسهم مركب الجغرافيا والاستقطاب في السلام والنظام الإقليميين، لكن لا هذا ولا ذاك منفرداً أو مع بعضهما يمثلان أسباباً كافية للسلام والنظام. فالسياسات القومية يمكن أن تزعزع الاستقرار. وليس ثمة ما يضمن أن تحافظ الولايات المتحدة على مشاركة ثابتة في توازن القوى الإقليمي أو أن تظل الصين تتبع طموحات محدودة أو أن تتمكن واشنطن وبكين من إدارة قضية تايوان بسلام. على الرغم من التأثيرات الإيجابية للجغرافيا والثانية القطبية يمكن لبعض نظم التسلیح في القرن الحادى والعشرين، مثل الدفاع الصاروخي عن المسرح، أن تثير المعضلة الأمنية وتسهم في سباق التسلح وتصعد التوتر الإقليمي ثانى القطبية<sup>(٢)</sup>. وأفضل ما يمكن أن يقال هنا هو إن البنية والجغرافيا يقدمان لصناعة السياسة ثقة أكبر في فرص نظام مستقر وسلمي نسبياً، وبالتالي الفرصة لمحاولة تعظيم تعاون القوى العظمى.

يفترح الاتجاه المتشائم أن تستعد أمريكا لاحتمال النزعة التوسعية الصينية وتطور سياسة أشبه بالاحتواء تحافظ فيها على استعداد عسكري عالى وترتدى على كل تحدي صينى بانتقام فورى ومكلف. لكن مع أن مثل هذه السياسة ربما كانت

ملائمة في أثناء الحرب الباردة عندما تحدث القدرات السوفيتية مصالح أمريكية حيوية، فإن مركب الجغرافية والبنية في شرق آسيا ما بعد الحرب الباردة يقتربان أن واسطن لا يجب أن تكون شديدة الحساسية لقضايا المكتسبات النسبية أو لإمكانية التوسيعية العسكرية الصينية. ففي القرن الحادى والعشرين، وبالمستويات الحالية للإنفاق العسكري والوجود الإقليمي، ستتمكن الولايات المتحدة من رعاية مصالحها الأمنية الإقليمية وتطوير علاقات تعاونية مع الصين حول مدى واسع من القضايا الأمنية والاقتصادية والإسهام في نظام قوى عظمى سلمى وتعاونى نسبياً.

## خريطة سياسية للصين وجوارها الإقليمي



أضاف المترجم هذه الخريطة إلى الكتاب لتكون عوناً للقارئ في تخيل حدود الصين السياسية وجوارها الإقليمي الذي يكثر مؤلف هذه المقالة من الإشارة إليها.

مصدر الخريطة: موقع الموسوعة الإنجليزية Wikipedia على الإنترنت.

---

## هوامش الفصل الثاني

(١) من أجل التحليلات المتشائمة انظر:

Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia," *International Security*, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 5-33; Richard K. Betts, "Wealth, Power, and Instability: East Asia and the United States after the Cold War," *ibid.*, pp. 34-77; and Charles A. Kupchan, "After Pax Americana: Benign Power, Regional Integration, and the Sources of Stable Multipolarity," *International Security*, Vol. 23, No. 2 (Fall 1998), pp. 62-66. See also Gerald Segal, "East Asia and the Constraint of China," *International Security*, Vol. 20, No. 4 (Spring 1996), pp. 107-135; and Douglas T. Stuart and William Tow, *A U.S. Strategy for the Asia-Pacific: Building a Multipolar Balance-of-Power System in Asia*, Adelphi Paper No. 229 (London: International Institute for Strategic Studies [IISS], 1995).

يرى صامويل هنتجتون أن الهيئة الصينية لا مفر منها ولذلك يجب على الولايات المتحدة

أن تستوعب الصين:

Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

(٢) إن المعالجة السياسية-الطبيعية الكلاسيكية لنظام ما بعد الحرب المتبقي التي أخذت

منها عنوان هذه المقالة هي:

Nicholas John Spykman, *The Geography of the Peace* (New York: Harcourt Brace, 1944). See also Walter Lippmann's contribution, *U.S. War Aims* (Boston: Little, Brown, 1944).

(3) William T.R. Fox, *The Superpowers: The United States, Britain, and the Soviet Union—Their Responsibility for Peace* (New York: Harcourt Brace, 1944), pp. 20-21. See also Colin S. Gray, *The Geopolitics of Super Power* (Lexington: University Press of Kentucky), p. 45.

---

(4) Kenneth E. Boulding, *Conflict and Defense: A General Theory* (New York: Harper and Row, 1963), pp. 230-232. For analyses of interplay between global and regional orders, see David A. Lake and Patrick M. Morgan, *Regional Orders: Building Security in a New World* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1997); and Barry Buzan, "A Framework for Regional Security Analysis," in Buzan and Gowher Rizvi, *South Asian Insecurity and the Great Powers* (London: Macmillan, 1986), pp. 3-33.

(5) Glenn H. Snyder and Paul Deising, *Conflict among Nations: Bargaining, Decision Making, and System Structure in International Crises* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1977), pp. 462-470; Joshua S. Goldstein and John R. Freeman, *Three-Way Street: Strategic Reciprocity in World Politics* (Chicago: University of Chicago Press, 1990); Robert S. Ross, ed., *China, the United States, and the Soviet Union: Tripolarity and Policy Making in the Cold War* (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1993); Lowell Dittmer, "The Strategic Triangle: An Elementary Game-Theoretic Analysis," *World Politics*, Vol. 31, No. 4 July 1981), pp. 485-515; and R.J. Rummel, "Triadic Struggle and Accommodation in Perspective," in Ilpyong Kim, ed., *The Strategic Triangle: China, the United States, and the Soviet Union* (New York: Paragon House, 1987).

(6) See, for example, Aleksey Georgiyevich Arbatov, "Military Reform," *Mirovaya Ekonomika I Mezhdunarodnyye Otnosheniya* 4 [World economy and international relations], July 17, 1997, in Foreign Broadcast Information Service (FBIS), July 18, 1997 (UMA-97-136-S); Sovetskaya Rossiya [Soviet Russia], July 9, 1998, in FBIS, July 10, 1998 (SOV-98-190); Interfax, December 4, 1997, in FBIS, December 5, 1997 (UMA-97-338); and NTV (Moscow), February 6, 1998, in FBIS, February 17, 1998 (UMA-98-44). See also Stephen J. Blank, "Who's Minding the State?: The Failure of Russian Security Policy," *Problems of Post-Communism*, Vol. 45, No. 2 (March-April 1998), pp. 3-11.

---

(٧) حول التحسينات الأخيرة في تدريب جيش التحرير الشعبي انظر :

Junc Teufel Dryer, "The New Officer Corps; Implications for the Future," *China Quarterly*, No. 146 (June 1996), pp. 315-335; and Dennis J. Blasko, Philip T. Klapkis, and John F. Corbett, Jr., "Training Tomorrow's PLA: A Mixed Bag of Tricks," *ibid.*, pp. 448-524.

(٨) حول تطور السياسة الأمنية التايلاندية انظر :

Sukhumphand Paribatra, "Dictates of Security: Thailand's Relations with the PRC," in Joyce K. Kallgren, Noordin Sopiee, and Soedjati Djiwandono, eds., *ASEAN and China: An Evolving Relationship* (Berkeley: Institute of East Asian Studies, University of California, 1988); and Khien Theeravit, "The United States, Thailand, and the Indochinese Conflict," in Hans H. Indorf, ed., *Thai-American Relations in Contemporary Affairs* (Singapore: Executive Publications, 1982).

(٩) حول التكيف الفيتنامي مع القوة الصينية انظر :

Michael Leifer, "Vietnam's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Coping with Vulnerability," in Robert S. Ross, ed., *East Asia in Transition: Toward a New Regional Order* (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1995). On China's victory in Indochina, see Ross, "China and the Cambodian Peace Process: The Benefits of Coercive Diplomacy," *Asian Survey*, Vol. 31, No. 12 (December 1991), pp. 1170-1185.

(10) Walter Lippmann foresaw this development in 1944. See Lippmann, *U.S. War Aims*, p. 93.

(11) Korea Herald, August 22, 1997, in FBIS, August 26, 1997 (EAS-97-234); and Yonhap News Agency, August 19, 1997, in FBIS, August 21, 1997 (EAS-97-231). On China-South Korea ties, see Victor D. Cha, "Engaging China: The View from Korea," in Alastair Iain Johnston and Robert S. Ross, eds., *Engaging China: Management of a Rising Power* (London: Routledge, forthcoming).

(١٢) حول تقسيم البناجون لاستراتيجيته البحرية انظر :

---

United States Department of Defense, East Asia Strategy Report (Washington, D.C.: U.S. Department of Defense, 1995); testimony of Admiral Charles R. Larson, Commander in Chief, U.S. Pacific Command, to the Armed Forces Committee, U.S. Senate, March 2, 1994, which includes a discussion of "places" and "bases"; statement of Admiral Joseph W. Prueher, Committee on National Security, U.S. House of Representatives, March 4, 1998. Note also that Washington has reached a status-of-forces agreement with the Philippines, the first step toward access to facilities at Subic Bay. See the statement in Manila by U.S. Secretary of Defense William Cohen, January 14, 1998. The most recent agreement with Singapore is reported in Jane's Defence Weekly, November 18, 1998, p. 15.

(١٣) حول القوات الجوية الصينية انظر :

Kenneth W. Allen, Glenn Krumel, and Jonathan D. Pollack, China's Air Force Enters the Twenty-first Century (Santa Monica, Calif.: RAND, 1995); and Paul H.B. Godwin, "PLA Doctrine, Strategy, and Capabilities toward 2000," China Quarterly, No. 146 (June 1996), pp. 464-487.

(14) Randall L. Schweller, Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest (New York: Columbia University Press, 1998), pp. 16-19.

(١٥) من أجل مناقشة كافية للإحباط الروسي من محاولة التغلب على العوائق الجغرافية أمام التوسيع في الشرق الأقصى انظر :

Walter A. McDougal, Let the Sea Make a Noise: A History of the North Pacific from Magellan to MacArthur (New York: Basic Books, 1993).

(16) See the treatment of the territorial conflict in S.C.M. Paine, Imperial Rivals: China, Russia, and Their Disputed Frontier (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1997), pp. 52-57, 87-68.

(17) John J. Stephan, The Russian Far East: A History (Stanford, Calif.: Stanford University Press), pp. 57, 84-85; and David Wolff, "Russia Finds Its Limits: Crossing Borders into Manchuria," in Stephen Kotkin and Wolff,

---

Rediscovering Russia in Asia: Siberia and the Russian Far East (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1995), p. 42.

(18) Donald W. Mitchell, *A History of Russian and Soviet Sea Power* (New York: Macmillan, 1974), pp. 204-210, 216-233, chaps. 11,12.

(19) Stephan, *The Russian Far East*, p. 163; and Hara Teruyuki, "Japan Moves North: The Japanese Occupation of Northern Sakhalin (1920s)," in Kotkin and Wolff, *Rediscovering Russia in Asia*. The definitive work on the Japanese defeat at Nomohan is Alvin D. Coox, *Nomohan: Japan against Russia, 1939*, Volumes 1 and 2 (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1939).

(٢٠) حول خط سكة حديد بيكال-أمور Baikal-Amur انظر :

Stephan, *The Russian Far East*, p. 266; and Delovy Mir [Business world], July 25-July 29,1997, in FBIS, August 18,1997 (SOV-97-0157-S). On Soviet naval facilities, see George W. Baer, *One Hundred Years of Sea Power: 1890-1990* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1993). On conventional deployments, see Paul F. Langer, "Soviet Military Power in Asia," in Donald S. Zagoria, ed., *Soviet Policy in Asia* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1982); Robert A. Scalapino, "Asia in a Global Context: Strategic Issues for the Soviet Union," in Richard H. Solomon and Masataka Kosaka, eds., *The Soviet Far East Military Buildup: Nuclear Dilemmas and Asian Security* (Dover, Mass.: Auburn House, 1986); Harry Gelman, "The Soviet Far East Military Buildup: Motives and Prospects," in *ibid.*; and Gelman, *The Soviet Far East Buildup and Soviet Risk-Taking against China* (Santa Monica, Calif.: RAND, 1982).

(٢١) حول العلاقات الحدودية الصينية-الروسية انظر :

James Clay Moltz, "Regional Tensions in the Russo-Japanese Rapprochement," *Asian Survey*, Vol. 35, No. 6 (June 1995), pp. 511-527; Gilbert Rozman, "Northeast China: Waiting for Regionalism," *Problems of Post-Communism*, Vol. 45, No. 4(July-August 1998), pp. 3-13; and Rozman, "The Crisis of the Russian Far East: Who Is to Blame?"

---

Problems of Post-Communism, Vol. 44, No. 5 (September-October 1997). pp. 3-12.

(22) Akira Iriye, Across the Pacific: An Inner History of American-East Asian Relations (New York: Harcourt Brace, 1967), pp. 173-174; and Michael A. Barnhart, Japan Prepares for Total War: The Search for Economic Security, 1919-1941 (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1987). See also Jack Snyder, The Myths of Empire (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1991).

(23) Aaron L. Friedberg, The Weary Titan: Britain and the Experience of Relative Decline, 1895-1905 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988); Ian Nish, The Anglo-Japanese Alliance: The Diplomacy of Two Island Empires, 1894-1907 (London: Athlone, 1966); and John King Fairbank, Edwin O. Reischauer, and Albert M. Craig, East Asia: Tradition and Transformation (Boston: Houghton Mifflin, 1978), pp. 555-556.

(24) Ian Nish, The Origins of the Russo-Japanese War (New York: Longman, 1985); Fairbank Reischauer, and Craig, East Asia: Tradition and Transformation, pp. 555-556 692-693 755-756 and Barnhart, Japan Prepares for Total War. For a discussion of Japanese activities in Manchuria during the Russian Revolution see James William Morely The Japanese Thrust into Siberia, 1918 (New York: Columbia University Press, 1957).

(25) Iriye, Across the Pacific, pp. 207-208; and Barnhart, Japan Prepares for Total War, pp. 91-94, 156, 198-203.

(26) Barnhart Japan Prepares for Total War, pp. 67-75, 154. See Robert Scalapino's discussion of the strategy context of Japan's failure in Scalapino, "Southern Advance: Introduction."

(27) See Michael M. May, "Correspondence: Japan as a Superpower?" International Security, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 182-187; and May, Energy and Security in East Asia (Stanford, Calif.: Institute for International Studies, Stanford University, 1998).

---

(28) Alfred T. Mahan, *The Problem of Asia* (Port Washington, N.Y.: Kennikat Press, 1970), pp. 106-107. On the role of the navy in the bombing of Japan, see Baer, *One Hundred Years of Sea Power*, pp. 262-272. On the British Channel, see Halford J. Mackinder, *Democratic Ideals and Reality* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1981), pp. 55-57.

(29) Jonathan E. Sinton, David G. Fridley, and James Dorian, "China's Energy Future: The Role of Energy in Sustaining Growth," in Joint Economic Committee, United States Congress, ed., *China's Economic Future* (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1997); David Blumenthal and Gary Sasser, "Fuel for the Next Century," *China Business Review* (July-August 1998), pp. 34-38; and Jeffery Logan and William Chandler, "Natural Gas Gains Momentum," *ibid.*, pp. 40-45.

(30) Mackinder, *Democratic Ideals and Reality*, p. 55.

(31) Barry Naughton, "'The Third Front': Defense Industrialization in the Chinese Interior," *China Quarterly*, No. 115 (September 1988), pp. 351-386.

(32) Mackinder, *Democratic Ideals and Reality*, p. 62.

(33) Gray, *The Geopolitics of Super Power*, p. 71.

(34) *Ibid.*, pp. 45, 47.

(35) This paragraph and the next one draw from Richard Overy, *Why the Allies Won* (New York): W.W. Norton, 1995). On maritime power as "facilitator" generally and during World War II, see Colin S. Gray, *The Navy in the Post-Cold War World: The Uses and Value of Strategic Sea Power* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1994), pp. 18-20.

(٣٦) من أجل إعادة تقييم صندوق النقد الدولي لـجمالي الناتج القومي للصين في عام ١٩٩٣ اعتمدنا على طرق تعادل القوة الشرائية انظر :

New York Times, May 20 1993- anrl Far Eastern Economic Review, July 15, 1993. For a particularly generous estimate of Chinese growth, see Charles Wolf, K.C. Yeh, A. Bamezai, D.P. Henry, and Michael Kennedy.

---

Long-Term Economic and Military Trends 1994-2015; The United States and Asia (Santa Monica, Calif.: RAND, 1995).

(37) Economic Report of the President: 1998 (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1998), pp. 216-217.

(38) U.S. statistics are from U.S. Department of the Census, Statistical Abstract of the United States 1997 (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1997), pp. 580-582. On Japan, see May, Energy and Security in East Asia, p. 11.

(٣٩) حول الجوانب الإيجابية والسلبية للثانية القطبية انظر :

Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1973), chap. 8; and Glenn H. Snyder, Alliance Politics (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1997), pp. 346-349.

(٤٠) حول نزعة بكين البراجماتية الاقتصادية انظر :

Barry Naughton, Growing Out of the Plan: Chinese Economic Reform, 1978-1993 (New York: Cambridge University Press, 1995); and Nicholas R. Lardy, Foreign Trade and Economic Reform in China, 1978-1990 (New York: Cambridge University Press, 1992). On the politics of reform, see Joseph Fewsmith, Dilemmas of Economic Reform in China: Political Conflict and Economic Debate (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1994).

(٤١) حول إدارة الصين لبيتها الإقليمية انظر :

Robert S. Ross, "China and the Stability of East Asia," in Ross, East Asia in Transition.

(٤٢) حول التحالف الأمريكي-الياباني انظر :

Mike Mochizuki, ed., Toward a True Alliance: Restructuring U.S.-Japan Security Relations (Washington, D.C.: Brookings, 1997). For an authoritative discussion of the China focus of U.S. policy toward Japan, see Joseph S. Nye, Jr., "An Engaging China Policy" Wall Street Journal, March 13, 1997.

(٤٣) حول مزايا الثانية القطبية في مقابل التعددية القطبية في تطوير نظام أمني انظر :

Waltz, Theory of International Politics, pp. 195-199, 204-209.

---

(٤٤) من أجل مناقشة للأسباب التي من أجلها تفرد الشأنية القطبية إلى توتر عال في القوى الكبرى، بما في ذلك التدخل في العالم الثالث، انظر:

Robert Jervis, *Systems Affects: Complexity in Political and Social Life* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1997), pp. 118-122. See Waltz, *Theory of International Politics*, chap. 8, for the application of bipolar arguments to the Cold War.

(45) See Schweller, *Deadly Imbalances*, chap. 1, on realist and neorealist variables in great power dynamics. For the effect of geography on balance-of-power incentives for offensive or defensive military doctrines, see Barry Posen, *The Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1984), especially pp. 65-71, 78, 237-239. The importance of capabilities and geography for the security dilemma is also discussed in Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma" *World Politics*, Vol. 30, No. 2 (January 1978), pp. 167-215; Stephen Van Evera, "Offense, Defense, and the Causes of War," *International Security*, Vol. 22, No. 4 (Spring 1998), pp. 5-43; and Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Protecting Alliance Patterns in Multipolarity," *International Organization*, Vol. 44, No. 2. (Spring 1990). pp. 137-168. Walter Lippmann argued that the continental interests of China and the maritime interests of the United States do not conflict and that "each can rest in its own element. There is no reason why they should fight." Lippmann, *U.S. War Aims*, p. 103.

(46) This is one of the central themes in Samuel Flagg Bemis, *A Diplomatic History of the United States* (New York: Henry Holt, 1936). See also Spykman, *Geography of the Peace*, pp. 55-57. For American strategy following World War II, see Melvyn P. Leffler, *A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1992).

---

(47) A. Whitney Griswold, *The Far Eastern Policy of the United States* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1938); Dorothy Borg, *The United States and the Far Eastern Crisis of 1933-1938* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1964); Christopher Thome, *The Limits of Foreign Policy: The West, the League of Nations, and the Far Eastern Crisis of 1931-1933* (New York: G.P. Putnam, 1973); Iriye, *Across the Pacific*, chap. 7, pp. 201-204; 216-220; and Barnhart, *Japan Prepares for Total War*, chap. 12.

(٤٨) حول تقييم البنتجون لأهداف وتوقعات تحديث الجيش الصيني انظر :

the 1998 Department of Defense report to Congress Future Military Capabilities and Strategy of the People's Republic of China. For a cross-country analysis of the possession of critical technologies, see Office of the Undersecretary of Defense, Militarily Critical Technologies List, Part I: Weapons Systems Technologies (Washington, D.C.: National Technical Information Service, U.S. Department of Commerce, 1996). For an assessment of China's technological capabilities and prospects, see Bernard D. Cole and Paul H.B. Godwin, "Advanced Military Technology and the PLA: Priorities and Capabilities for the Twenty-first Century," paper prepared for the 1998 American Enterprise Institute conference on the People's Liberation Army, Wye Plantation, Aspen, Maryland, September 11-13, 1998. On the RMA, see Bates Gill and Lortnie Henley, *China and the Revolution in Military Affairs* (Carlisle Barracks, Penn.: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 1996); and Paul Dibb, "The Revolution in Military Affairs and Asian Security," *Survival*, Vol. 39, No. 4 (Winter 1997-98), pp. 93-116. For a more pessimistic account, see Paul Bracken, "America's Maginot Line," *Atlantic Monthly*, December 1998, pp. 85-93.

(٤٩) انظر هذه المناقشات في :

Mackinder, *Democratic Ideals and Reality*; Paul M. Kennedy, *Strategy and Diplomacy 1870-1945* (London: George Allen and Unwin, 1983), chap. 2;

---

Harold Sprout and Margaret Sprout. Foundations of International Politics (New York: D. Van Nostrand, 1962), chap. 10; Sprout and Sprout, Toward a Politics of the Planet Earth (New York: D. Van Nostrand, 1971), pp. 269-276, 296-297; Raymond Aron, Peace and War: A Theory of International Relations (New York: Praeger, 1968), pp. 192-194; Martin Wight, Power Politics, ed. Hedley Bull and Carsten Holbraad (New York: Holmes and Meier, 1978), pp. 76-80; Nicholas John Spykman, America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power (New York: Harcourt Brace, 1942), pp. 31-34; Spykman, The Geography of the Peace, pp. 41-44; and Gray. The Navy in the Post-Cold War World, pp. 14-16.

(٥٠) حول توسيع الأسر الصينية الحاكمة انظر :

John King Fairbank, "A Preliminary Framework," in Fairbank, ed., The Chinese World Order (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968); and Yang Lien-sheng, "Historical Notes on the Chinese World Order," in ibid. On China's maritime ventures, see Jane Kate Leonard, Wei Yi'an and China's Rediscovery of the Maritime World (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1984); and Louise Levathes, When China Ruled the Seas (New York: Simon and Schuster, 1994). On China's continental and maritime traditions, see Bruce Swanson, Eighth Voyage of the Dragon: A History of China's Quest for Sea Power (Annapolis, Md.: Naval Institute Press, 1982), pp. 1-43.

(٥١) حول استراتيجية الصين نحو الجيوش المنغولية انظر :

Alastair Iain Johnston, Cultural Realism, Strategic Culture, and Grand Strategy in Chinese History (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995); and Arthur Waldron, The Great Wall of China: From History to Myth (New York: Cambridge University Press, 1990). On China's long history of managing nomadic tribes, see, for example, Thomas J. Barfield, The Perilous Frontier: Nomadic Empires and China (Cambridge, Mass.: Basil Blackwell, 1989); Joseph F. Fletcher, "China and Central Asia, 1368-1884," in Fairbank, The Chinese World Order; and Waldron. The Great Wall of China.

---

(52) Allen S. Whiting and Sheng Shih-ts'ai, *Sinkiang: Pawn or Pivot* (East Lansing: Michigan State University Press, 1958); Linda Benson and Ingvar Svanberg, *China's Last Nomads: The History and Culture of China's Kazaks* (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1998), chap. 3; and June Teufel Dryer, "The PLA and Regionalism in Xinjiang," *Pacific Review*, Vol. 7, No. 1 (1994), pp. 43-44.

(٥٣) حول العلاقات الصينية-الروسية انظر :

Jennifer Anderson, *The Limits of Sino-Russian Strategic Partnership*, Adelphi Paper No. 315 (London: DBS, 1997); Stephen J. Blank, "Russia and China in Central Asia," in Blank and Alvin Z. Rubinstein, eds., *Imperial Decline: Russia's Changing Role in Asia* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1997); and Blank, "Russia Looks at China," in *ibid.*

(54) See Blank, "Russia and China in Central Asia"; Ross H. Munro, "Central Asia and China," in Michael M. Mandelbaum, ed., *Central Asia and the World: Kazakhstan, Uzbekistan, Tajikistan, Kyrgyzstan, and Turkmenistan* (New York: Council on Foreign Relations, 1994); and Martha Brill Olcott, *Central Asia's New States: Independence, Foreign Policy, and Regional Security* (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 1996), pp. 35, 82, 108-110. On recent instability in Xinjiang, see ITAR-TASS, January 27, 1998, in FBIS, January 29, 1998 (SOV-98-27); Novoye Pokoleniye [New generation], January 22, 1998, in FBIS, January 27, 1998 (SOV-98-25); and Delovaya Nedelya [Business week], January 16, 1998, in FBIS, January 23, 1998 (SOV-98-21). For a discussion of ethnic and religious discontent and instability in Xinjiang since 1949, see Benson and Svanberg, *China's Last Nomads*, chap. 6.

(55) Alfred Thayer Mahan, *Retrospect and Prospect: Studies in International Relations* (London: Sampson, Low, Marston, 1902), quoted in Gray, *The Navy in the Post-Cold War World*, p. 89. See also Lippmann, *U.S. War Aims*, p. 103.

(٥٦) حول مفهوم "أسطول الترف" luxury fleet انظر :

---

Gray. *The Geopolitics of Super Power*, pp. 49, 92-93. On Chinese maritime power-projection capabilities, see Cole and Godwin. "Advanced Military Technology and the PLA."

(٥٧) حول الخبرات البحرية الروسية والسوفيتية انظر:

Mitchell, *A History of Russian and Soviet Sea Power*, chap. 8. pp. 510-515, 557-558; A.J.P. Taylor, *The Struggle for the Mastery of Europe 1848-1918* (New York: Oxford University Press, 1954); Rene Albrecht-Carrie. *A Diplomatic History: Europe since the Congress of Vienna* (New York: Harper and Row, 1973); Baer, *One Hundred Years of Sea Power*, pp. 419-425, 432-434; Michael MccGwire, *Military Objectives in Soviet Foreign Policy* (Washington, D.C.: Brookings, 1987), pp. 179-180, 330-331; and MccGwire, "The Rationale for the Development of Soviet Seapower," in John Baylis and Gerald Segal, eds.. *Soviet Strategy* (London: Croom Helm, 1981), pp. 210-254. Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York: Random House, 1987), pp. 386-387, 510-511, discusses Soviet capabilities in a historical and comparative context. The quotation is from Baer, *One Hundred Years of Sea Power*, p. 421.

(٥٨) حول الاستراتيجية البحرية الألمانية انظر:

Paul M. Kennedy, *Strategy and Diplomacy. 1870-1945*. chap. 5; Kennedy, *The Rise of the Anglo-German Antagonism, 1860-1914* (Atlantic Highlands, N.J.: Ashfield Press, 1987). chap. 20; and Andreas Hillgruber. *Germany and the Two World Wars*, trans. William C. Kirby (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1981), pp. 9-21.

(٥٩) حول المشروعات الصينية المختلفة للاستثمار في الطاقة وخطوط الأنابيب مع دول

وسط آسيا وروسيا انظر:

Xinhua, June 4, 1997, in FBIS, June 4, 1997 (CHI-97-155); Interfax, June 27, 1997, in FBIS, June 30.1997 (SOV-97-178); Interfax, February 18.1998, in FBIS. February 23.1998 (SOV-98-50); and Wen Wei Po, February 18.1998, in FBIS. February 21.1998 (CHI-98-50).

(٦٠) تلك هي الحجة في عمل:

---

Richard Bernstein and Ross H. Munro. *The Coming Conflict with China* (New York: Knopf, 1997).

(٦١) حول دور الصين في المنظمات الإقليمية انظر :

Rosemary Foot, "China in the ASEAN Regional Forum," *Asian Survey*, Vol. 38, No. 5 (May 1998), pp. 425-440; and Alastair Iain Johnston and Paul Evans, "China's Engagement with Multilateral Security Institutions," in Johnston and Ross, *Engaging China*. On APEC, see Jiang Xiaoyan, "Dispute over APEC Development Orientation," *Shijie Zhishi* [World knowledge], No. 21 (November 1, 1994), in FBIS/China, November 9, 1995; Chen Fengying, "Growing APEC Resists U.S. Domination," *Xiandai Guoji Guanxi* [Contemporary international relations], No. 8 (August 20, 1996), in FBIS/China, October 17, 1996; *Voice of Malaysia*, November 15.1995, in FBIS/East Asia, November 9.1995; and *The Star* (Malaysia), November 22, 1995, in FBIS, December 11.1995.

(٦٢) حول تأثير نظم التسلیح على المعضلة الأمنية انظر :

Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma." For the assumption of emulation, see Waltz, *Theory of International Politics*, pp. 93,118. On the relationship between land power and sea power, see also Eugene Gholz, Daryl G. Press, and Harvey M. Sapisky, "Come Home, America: The Strategy of Restraint in the Face of Temptation," *International Security*, Vol. 21, No. 4 (Spring 1997), pp. 19-25; and Gray. *The Geopolitics of Super Power*, pp. 46-47.

(٦٣) حول الشانة القطبية والتواتر في أثناء الحرب الباردة انظر :

Waltz, *Theory of International Politics*, p. 171.

(٦٤) من أجل دراسة متألقة لمدى الصعوبة التي قد يجدها حلف شمال الأطلنطي في مقاومة هجوم سوفيتي انظر :

Richard K. Betts, *Surprise Attack: Lessons for Defense Planning* (Washington, D.C.: Brookings, 1982), chap. 6. Cf., John J. Mearsheimer, "Why the Soviets Can't Win Quickly in Central Europe," *International Security*, Vol. 7, No. 1 (Summer 1982), pp. 3-39. But as Jack Snyder shows,

---

perception is more important than reality in affecting security dilemma dynamics. See Snyder, *The Ideology of the Offensive: Military Decision Making and the Disasters of 1914* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1984), pp. 214-216.

(65) See John Lewis Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Reappraisal of Postwar American National Security Policy* (New York: Oxford University Press, 1982), pp. 167-168; Warner R. Schilling, William T.R. Fox, Catharine M. Kelleher, and Donald J. Puchala, *American Arms and a Changing Europe: Dilemmas of Deterrence and Disarmament* (New York: Columbia University Press, 1973), pp. 4-15; and Jerome H. Kahan, *Security in the Nuclear Age: Developing U.S. Strategic Arms Policy* (Washington, D.C.: Brookings, 1975), pp. 12-13. On arms races, see Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), chap. 3.

(٦٦) حول جزر سبراتلى انظر:

Greg Austin, *China's Ocean Frontier: International Law, Military Force, and National Development* (St. Leonards, Australia: Allen and Unwin, 1998); and Michael G. Gal lagher, "China's Illusory Threat to the South China Sea," *International Security*, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 169-194.

(67) See Lippmann's 1944 observation that China will inevitably dominate its "dependencies in the north" and his realist advice that the United States "should recognize that China will be the center of a third strategic system destined to include the whole of mainland Asia." Lippmann, *U.S. War Aims*, pp. 103, 158.

(68) David M. Lampton, "China and Clinton's America: Have They Learned Anything?" *Asian Survey*, Vol. 37, No. 12 (December 1997), pp. 1099-1118; Robert S. Ross, "The 1996 Taiwan Strait Crisis: Lessons for the United States, China, and Taiwan," *Security Dialogue*, Vol. 28, No. 4 (December 1996), pp. 463-470; and Robert G. Sutter, *U.S. Policy*

---

toward China: An Introduction to the Role of Interest Groups (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 1998), chap. 5. On the strategic significance of Taiwan, it is interesting to note that in 1949 the National Security Council, based on the advice of the Joint Chiefs of Staff, concluded that Taiwan was not a vital interest to the United States. See Thomas J. Christensen, *Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996), p. 106.

(69) Christopher Layne, "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy," *International Security*, Vol. 22, No. 1 (Summer 1997), pp. 86-124; Layne, "Less Is More: Minimal Realism in East Asia," *National Interest*, No. 43 (Spring 1996), pp. 64-78; and Gholz, Press, and Sapolsky, "Come Home, America." For an analysis of the American debate over a post-Cold War foreign policy, see Barry R. Posen and Andrew L. Ross, "Competing Visions of U.S. Grand Strategy," *International Security*, Vol. 21, No. 3 (Winter 1996/97), pp. 5-53.

(70) See, for example, Richard Samuels, *Rich Nation/Strong Army: National Security and the Technological Transformation of Japan* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1994); Michael J. Green, *Arming Japan: Defense Production, Alliance Politics, and the Postwar Search for Autonomy* (New York: Columbia University Press, 1995); Steven Vogel, "The Power behind Spin-Ons: The Military Implications of Japan's Commercial Technology," in Wayne Sandholtz, Michael Borrus, John Zysman, Ken Conca, Jay Stowsky, Steven Vogel, and Steven Weber, eds., *The Highest Stakes: The Economic Foundations of the Next Security System* (New York: Oxford University Press, 1992).

(71) See Schweller, *Deadly Imbalances*, especially chap. 2, on lesser great powers in balancing.

(72) See Overy, *Why the Allies Won*, pp. 25-27, 33-44, 60-62.

---

(73) For a discussion of the benefits of primacy, see Samuel Huntington, "Why International Primacy Matters," *International Security*, Vol. 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 68-83.

(٧٤) من أجل مناقشة إمكانية زعزعة الاستقرار بفضل قضية تايوان وتأثير الدفاع الصاروخى عن المسرح على المعضلة الأمنية والعلاقات الأمريكية-الصينية انظر :

Thomas J. Christensen, "China, the U.S.-Japan Alliance, and the Security Dilemma in East Asia," *International Security*, Vol. 23, No. 4 (Spring 1999), pp. 49-80.

## **الجزء الثالث**

**اختيارات السياسة نحو الصين**



## الفصل الأول

### احتواص الصين أم إشراها؟

#### حساب ردود بكين

ديفيد شامبو

لا شك أن جمهورية الصين الشعبية تحول إلى أحد العناصر التي تشكل السياسة الدولية فيما بعد الحرب الباردة، لكن هناك جدلاً كبيراً حول ما يستلزم ذلك وكيف يجب على العالم أن يتعامل مع صين صاعدة. وصعود الصين وسلوكها مربكان بشكل خاص للولايات المتحدة، لكن بكين تشكل تحديات كبيرة أيضاً لدول آسيوية وأوروبية وكذلك النظم الدولية. ومسألة ما إذا كانت الصين ستشكل تهديداً عسكرياً لغير أنها، وخصوصاً للولايات المتحدة، وتحدياً كلياً للنظام العالمي، أو تحدياً ثقافياً-أيديولوجياً للغرب لا تزال تمثل تساؤلات مفتوحة<sup>(١)</sup>. لكن حجم الصين وقوتها المت坦مية يغيران الآن بالفعل مخططات الأمن الآسيوي والتجارة الدولية وتوازن القوة العالمي.

يدور جدل قوى في الدول الغربية والآسيوية حالياً حول أفضل الطرق للتتعامل مع التنين الذي استيقظ. وقد أدت الحيرة وعدم اليقين حول قدرات ونوايا الصين المستقبلية والجدل حول الخيارات السياسية البديلة إلى إنتاج صناعة منزلية مربحة بين المحللين والأساتذة في الأكاديمية والشركات والبنوك والحكومات ووسائل الإعلام حول العالم. فال محللون يمكن أن يقدروا قوة الصين الاقتصادية والعسكرية بعد عقد أو أكثر من الآن بناء على مواردها المالية والتكنولوجية

والمادية الحالية والمتوقعة. لكن الأصعب في التنبؤ به هو تماست الصين السياسي والاجتماعي الداخلي وكيف ستستخدم بكين قوتها الجديدة؟

هل ستكون الصين قوة ناضجة مشبعة أم قوة محدثة نعمة غير آمنة؟ بل هل ستصبح قوة من أصله؟ هل ستستعرض عضلاتها أم ستضرر هذه العضلات؟ هل ستظل الصين متماسكة أم ستفتك؟ هل سيتطور نظامها في اتجاه الليبرالية أم سيرجع إلى الحكم الاستبدادي؟ هل تسعى بكين إلى الهيمنة الإقليمية أم التعايش السلمي مع جيرانها؟ هل ستلتزم جمهورية الصين الشعبية بالقواعد المؤسسة للمنظمات والنظم الدولية أم ستسعى إلى توسيع وتغيير القواعد والمؤسسات؟ هل قادة الصين يفهمون القواعد ويفollowون منطقتها؟ هل تستطيع الصين أن تفي بالتزاماتها الثانية ومتعددة الأطراف الحالية؟ تلك بعض التساؤلات الملحة التي تثير الجدل الحالي حول الصين وكيف يجب التعامل معها؟

تنقصى هذه المقالة هذه التساؤلات وأخرى مرتبطة من خلال التركيز على عوامل داخلية أساسية سوف تشكل وضع الصين الخارجي في المدى القريب، وكيف سيعامل الفاعلون الداخليون مع البيئة الدولية، والسياسات البديلة التي تتبعها الحكومات الآسيوية والغربية. والحقيقة المركزية هنا هي أن احتواء الصين خيار سياسي خاطئ، لكن أيضًا إن سياسة "الإشراك" وإن كانت مفضلة من وجهة نظر غربية وأسيوية، فلن تكون متبادلة بالكامل من جانب بكين. فلاسباب كثيرة ستتردد الصين في التعامل بإيجابية مع سياسة "الإشراك"، ومع ذلك يظل هذا هو أفضل خيار متاحاً للمجتمع الدولي في الوقت الحاضر.

إن الإشراك engagement في ذاته لا يجب أن يكون هو هدف السياسة. وإنما هو عملية أو وسيلة إلى الهدف النهائي المتمثل في دمج الصين في النظام الدولي الحالي المؤسسي والمعياري والقائم على القواعد. فالإشراك هو الوسيلة والدمج هو الغاية. ونمة عمل كثير لا بد أن يتم لجذب الصين إلى النظم الدولية متعددة الأطراف وغيرها معاييرها في أذهان المسؤولين والمواطنين الصينيين.

والأدلة المقدمة في هذه المقالة تقترح أن مثل هذا الغرس والدمج سيكونان صعبين للغاية في أحسن الأحوال، ومن المحتمل أن يلقيا مقاومة لعدة سنوات قادمة.

يضع القسم التالي الجدل الحالي حول الصين في السياق، فيما تفحص بقية المقالة ثلاثة متغيرات داخلية سوف تقرر توجه الصين الخارجي في المديين من القريب إلى المتوسط. وتختم بربط كل مجموعة من المتغيرات بالردود الصينية الممكنة لسياسات الإشراك أو الاحتواء.

## أ- الجدل حول الصين

منذ نصف قرن تقريباً احتدم الجدل والتكمّن السياسي في الولايات المتحدة حول "من الذي ضيع الصين؟" وعجل به انهيار حكومة شيانغ كاي-شيك Chiang Kai-shek القومية وغزو قوات ماو الشيوعية. فقد أخذ الأميركيون يجدون أنفسهم على فشل جهود أمنهم التبشيرية في "إنقاذ" وتحويل الصين<sup>(١)</sup>.

وفي طيات هذا الجدل كان يمكن "جدل اعتراف" موجز في عامي ١٩٤٩ - ١٩٥٠ حول فوائد قبول جمهورية الصين الشعبية الجديدة والتعامل معها<sup>(٢)</sup>. وسرعان ما طرحت هذه الاعتبارات جانبًا مع اندلاع الحرب الكورية وتدخل القوات الصينية. وقد أدى ذلك إلى عقدين من "الاحتواء" للـ"صين الحمراء" التوسعية، وهي سياسة تقوم على مسلمة معيبة جدًا كلفت الولايات المتحدة حوالي ١٠٠,٠٠٠ قتيل في حربين على آسيا القارية، وخسائر لا تقدر في التبادل التجاري والثقافي مع الصين، واستقطاب في علاقات أمريكا مع آسيا. وفي عام ١٩٧١ استبعد الرئيس نيكسون سياسة الاحتواء لصالح الانفتاح على الصين. كان تفكير نيكسون استراتيجيًا وتكتيكيًا، لكنه اعترف أيضًا بالحمافة التي ارتكبت في محاولة

---

\* راجع حاشية في الفصل السابق حول شيانغ كاي-شيك [المترجم].

احتواء أكبر أمة على الأرض. ومع أن نكسون لم يستخدم المصطلح فقد كان هو المهندس الأصلي لسياسة "إشراك" *engaging* الصين، أي محاولة دمج الجمهورية الشعبية سلمناً في النظام الدولي.

واليوم، وبعد ربع قرن من افتتاح نكسون، يحتم جدل آخر حول السياسة تجاه الصين. ومجدداً استقطب الجدل إلى المدرستين المتنافستين: "الإشراك" في مقابل "الاحتواء"، أو بما يذكرنا بنكسون سياسات "الباب المفتوح" في مقابل "الباب المغلق"<sup>(٤)</sup>. وفي جدل السياسة القائم اليوم ينعكس ميل أمريكا القديم الجديد لأن ترى الصين في سلسلة من الصور المنظرفة<sup>(٥)</sup>. بيد أن ما يغيب عن هذا الجدل في الغالب هو التفكير في ردود الصين الممكنة على هذه السياسات الاستقطابية والتفكير في المتغيرات الداخلية في الصين التي سوف تقرر توجهها الخارجي. وفي حين هيمن أساتذة السياسة الخارجية على الجدل، لم يشترك فيه متخصصو العلاقات الدولية والصحفيون والخبراء في شؤون الصين الداخلية<sup>(٦)</sup>.

إن الجدل الغربي حول المزايا النسبية للإشراك في مقابل الاحتواء يبدو أنه يتعامل مع الصين كأنها كيان ساكن سينكيف فحسب مع آية سياسة قد تتبعها الدول الأخرى. وثمة خاصية أخرى وهي الميل إلى التعامل مع صعود الصين الاقتصادي وقوتها المتتامية على أنها اتجاه غير قابل للرجوع<sup>(٧)</sup>. وكون الصين ستظهر كقوة عظمى في أوائل القرن الحادى والعشرين اكتسب مكانة الحكم التقليدية وأخذ يتكرر بانتظام فى وسائل الإعلام العالمية وكثير من المطبوعات المتخصصة. لكن من الوارد أن تخرج عجلات التحديث الصينى عن القضبان، ولذلك بالطبع لعواقب وخيمة. وحتى إذا استمر النمو دون إعاقة فسوف ينتج عمليات إزاحة اجتماعية وسياسية حادة<sup>(٨)</sup>. علاوة على أن الصين أثبتت قدرتها على عكس المسار والانزلاق بسرعة في نزاع داخلى بسبب القادة المتقلين والمواطنين الانهياريين. وتلك ملاحظة رصينة لا بد أن تكون جزءاً من أي تنبؤ بأن الصين ستكون قوة عالمية في الآلفية القادمة.

ليس ثمة إجماع بين جميع المراقبين بأن الصين على طريق القوة الذي لا رجعة فيه. فالاقتصاديون يلاحظون تشوّهات مالية حادة وإصلاحات نصف منجزة ونوبات تقدم للأمام. ويرى العلماء السياسيون ضعفاً في الدولة وتطايرية في المجتمع. ويلاحظ علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا مجتمعاً معقداً وطبقاً للغاية. ويشير الإنسانيون إلى مزيج انتقائي من القيم والأفكار والبدع تتخلل عامة الناس. ويميز المتخصصون العسكريون نقاط ضعف عديدة وسط التقدم في القوات المسلحة. مؤذى ذلك أن الصين المعقدة جداً تعطى مجموعة من التبؤات حول مستقبل الصين. ومع اقتراب نهاية كل من القرن وعد دينج زياوبنج Deng Xiaoping ليس ثمة نقص في التكهنات. وتقييمات المراقبين المطلعين تتراوح من قوة عظمى اقتصادية وعسكرية توسيعية يقودها الحزب الشيوعي الصيني القومي الشمولي القمعي، إلى مجتمع يمر بعملية تحديث وتحول ديمقراطي تحت حكم الحزب الشيوعي الصيني "الشمولي الناعم"، إلى أمة ممزقة يخترقها الفساد وتزلزلها الصراعات المدنية، إلى الانفجار الممكн والإطاحة بحكم الحزب الشيوعي الصيني. وثمة توليفات أخرى كثيرة من هذه وغيرها من المستقبلات البديلة الأخرى، وكل منها نتائج مختلفة عند متخصصي الصين<sup>(٤)</sup>.

إن سلوك الصين الخارجي سوف يتشكل إلى درجة كبيرة عن طريق المؤسسات الدولية وتوزن القوى الخارج عن سيطرتها. ولذلك يؤيد كثير من متخصصي الصين وممارسي السياسة الخارجية إشراك الصين في أكبر عدد ممكн من النظم الدولية والتعهدات الملزمة بما يقلل من إمكانية السلوك المعرقل من جانبها ويزيد الدمج الناعم للصين في النظام الدولي. وثمة إجماع بين حكومات الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا ورابطة جنوب شرق آسيا وإستراليا وكندا والولايات المتحدة على أن تلك هي الطريقة الحكيمة للتعامل مع صين صاعدة. وتعرف إدارة كلينتون هذه السياسة باسم "الإشراك الشامل". لكن توجد، مع ذلك، اختلافات بين الدول الغربية والآسيوية على الوسائل التي يمكن اتباعها، خاصة فيما

يتعلق باستخدام العقوبات. وتوجد تنويعات مختلفة منها: "الإشراك البناء" و"الإشراك المشروط" و"الإشراك القمعي". وتعتمد الاختلافات على درجة الإجراءات التأديبية المطلوبة لانتهاك الصيني للقوانين الأمريكية وللقواعد والمعايير الدولية<sup>(١٠)</sup>.

ثمة ميزة قوية لحجية الإشراك، وهي أنه يقدم أفضل فرصة لدمج الصين في النظم الدولية القائمة على القواعد مع الحفاظ في نفس الوقت على قنوات مفتوحة للضغط عن طريق المصالح القومية الثانية. وتلك النسخة المعاصرة من سياسة التغيير من خلال التقارب ostpolitik تقوم أيضاً أكبر قوة رفع للتأثير على التطور الداخلي للمجتمع الصيني في اتجاه أكثر ليبرالية وانفتاحاً. ومن المحتمل أن يحدث ارتباط بين لبرلة الصين الداخلية وقدرتها واستعدادها للامتثال للقواعد والمعايير الدولية.

لكن ثمة مدرسة فكرية منافسة تؤيد احتواء الصين. تنظر هذه الأقلية ذات الضجيج إلى الصين بوصفها تهديداً للأمن الإقليمي والنظام الدولي وتدعو إلى تكتيكات توازن القوة بغرض "ردع" أو "احتواء" أو "كبح" الصين<sup>(١١)</sup>. تجادل هذه المدرسة بأن الإشراك يعبر عن تفكير ساذج وحالم وليس أكثر من شكل حديث من الاسترضاء. وينظر أنصار هذه الرؤية إلى الصين ضمناً على أنها قوة صاعدة كلاسيكية ذات نوايا عدوانية لا تختلف عن يابان ما بعد ميجي Meiji أو ألمانيا فيلهيلمين أو النازية أو الاتحاد السوفياتي السابق. ويدفعون بأن الاعتماد المتبادل لا يكفي للتحكم في سلوك الصين وأن مناهج السياسة الواقعية التقليدية القائمة على القوة والضغط مطلوبة لكبح واحتواء الصين.

وعلى كل فإن الجدل الحالى حول إدراة اثبات الصين ضرورى وجاء فى وقته. فالاتصالات الحديثة توفر فرصة نادرة لأن نتعلم من التاريخ وأن نتحسب للتغير العميق المنظر فى النظام资料 العالمى الذى سينتظر عن صعود الصين قبل عقد أو أكثر من حدوثه، وصوغ استراتيجية للتعامل مع هذا الاحتمال. لقد كان السابقون فى القرنين التاسع عشر والعشرين لا تتوافر لهم مثل هذه الفرصة ولذلك دفعوا ثمنا غالينا. أما اليوم فإن المجتمع الدولى يمتلك فرصة لنوقع التغيير فى الصين وصوغ

الأستراتيجيات الكفيلة بدمج الدولة التي تشكل ربع عدد سكان العالم في النظام الدولي سلمنا وبأدئى درجة من الفلاقل.

إن ما يقلق في صعود الصين هو السوابق التاريخية. فال تاريخ والعلم يقتربان بوضوح أن الأمم التي في وضع انتقال اقتصادي تمثل لأن تكون توكيدية على المستوى الخارجي<sup>(١١)</sup>، وأن استيعاب قوة صاعدة في النظام المؤسس ثبت أنه صعب ولا يمر دون فلقل<sup>(١٢)</sup>. كما تشير البحوث الأخيرة لإدوارد مانزفيلد Edward Mansfield وجاك سندر Jack Snyder إلى وجود ارتباط قوى بين الدول التي في حالة انتقال سياسي من النظم الشمولية إلى الديموقراطية من جانب واندلاع الحرب من جانب آخر<sup>(١٣)</sup>. ومع أن هناك تشابهات سياسية واقتصادية معينة بين صعود الصين الحالى وألمانيا فيلهيلمين أو النازية ويابان ما بعد ميجى والاتحاد السوفيتى السابق، مثل الشمولية السياسية القوية والتكتسيع السريع والتحديث العسكري، فإن هناك أيضاً اختلافات مهمة في أصول الحكم التقليدية والتقاليد العسكرية والمؤسسات العلمية تقترح أن الصين قد تكون أكثر اعتدالاً<sup>(١٤)</sup>. لكن حجم الصين الكبير - سكاناً واقتصاداً وقوات مسلحة - مجموعاً مع نزع عنها القومية الحادة وادعاءاتها الوحدوية أعطت للمقارنات التاريخية وجدل السياسات المصاحب لهذا الرواج الكبير اليوم.

واليوم ظهر متغير أساسي ثالث وهو أن النظام الدولي ذاته يمر بمرحلة سيولة واضحة ويجتاز تغيراً شاملأً وعميقاً. فقد جاء صعود الصين في وقت يمر فيه النظام الدولي نفسه في عصر ما بعد الحرب الباردة بتقلبات كبيرة. فامتصاص قوة صاعدة في نظام هرمي وصارم بنائياً يمكن أن يسبب القلاقل لذلك النظام المؤسس. أما النظام العالمي الدينامي الحالى باستقطابه المبuner فقد يثبت أنه أكثر استيعاباً للصين. وعلى الجانب الآخر ففى نظام ما بعد الحرب الباردة تهيمن بقوة على الأجندة الدولية وتوازن قوى القضايا العالمية والنظام متعدية القومية التي تعتبرها الصين مرهقة وتقليله بسبب تأكيدها، أى الصين، على سيادة الدولة الصارمة وعدم التدخل فيما تراه "شئوناً داخلية". وبهذا المعيار سيثبت امتصاص جمهورية الصين الشعبية أنه صعب.

وعلى كل فإن المتغير العالمي الشامل يدعو للقلق على اعتبار نتائج أورجناسكي Organski ودارسين آخرين التي تذهب إلى وجود ارتباط عالٍ بين انتقال النظام العالمي وال الحرب<sup>(١١)</sup>، إذ يخلص أورجناسكي وزملاؤه إلى أن الحقيقة المهمة هي أن الحرب ترتبط إيجابياً بالانتقال من نظام إلى آخر.

أما من يتحدثون [النظام الدولي القائم] هم تلك الأمم الكبيرة القوية والساخطة التي نمت قوتها بعد أن فرض النظام الدولي الحالي نفسه، حيث تجد نخب هذه الدول أن الفوائد الأساسية للنظام الدولي قد تم توزيعها بالفعل. وبذلك توفر شروط الصراع. فالسلام يتهدد عندما يسعى المتحدون إلى تأسيس مكان جديد لأنفسهم في النظام الدولي، مكان يرون أن قوتهم المتآممة تؤهلهم له<sup>(١٢)</sup>.

إن أورجناسكي وكوجلر Kugler لا يمكن أن يصفا الصين المعاصرة بأفضل من ذلك. فالصين اليوم قوة ساحطة وغير راضية عن الوضع الراهن وتسعى إلى تغيير النظام الدولي الحالي ومعايير العلاقات بين الدول. وبكين غير راضية عن الوضع الراهن، وترى أن النظام الدولي "قواعده" وضعيتها الدول الغربية عندما كانت الصين ضعيفة، وتعتقد أن التوزيع الحالي للقوة والموارد متحيز بنائياً لصالح الغرب ضد الصين. وهي لا تزيد فحسب مكاناً على طاولة صنع القواعد في المنظمات الدولية وسماسرة القوة، وإنما تزيد تعديل القواعد والنظام الحالي نفسه. وبكين تزيد تعويضاً مأساتها التاريخية وأخذ ما تعتبره مكانها الشرعي كقوة عالمية. وقبل كل شيء تزيد الصين أن تشتت القوة العالمية، وبشكل خاص تزيد إضعاف القوة الفانقة للولايات المتحدة في الشؤون العالمية. وفي هذا الخصوص تجد بكين تشجيعاً لها في الاتجاهات نحو التعددية القطبية وتشتيت القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة. وهي تجد متعدة في كل خلاف يقع بين اليابان والدول الأوروبية من جانب و Ashton من جانب آخر، وبكين ماهرة في الإيقاع بين الدول. والهدف الأساسي للسياسة الخارجية الصينية اليوم هو أن تضعف التأثير الأمريكي نسبياً ومطلقاً مع حماية ركناها بقوة. وهذا الهدف ينبع من عدد من الاعتبارات التاريخية وأيضاً الطموحات المعاصرة.

ترى الصين أن تصلح توازن القوة في النظام الإقليمي الآسيوي. والتاريخ يقرر أن الصين لا ترى أن تحتل أو تمنص دولاً أخرى في المنطقة (ما عدا تايوان والأراضي التي تدعى الصين في بحر الصين الشرقي والجنوبي)، لكنها بدلاً من ذلك ترى أن تضع نفسها في قمة هرم طبقي جديد للقوة في المنطقة، وهو نظام يشبه "نظام جزية" tribute system حيث توزع فيه الرعاية والحماية على الدول الأخرى في مقابل الاعتراف بتفوق الصين وحساباتها. ودارسو العلاقات الدولية ينظرون إلى ذلك باعتباره نظام هيمنة كلاسيكياً خيراً، على الرغم من التزام الصين بتعريف أكثر فهماً للهيمنة. ليس معنى ذلك أن جمهورية الصين الشعبية غير مستعدة لاستخدام القوة لبلوغ أهدافها في آسيا، فقد فعلت ذلك بتواءر مخيف منذ عام ١٩٤٩ بتلقيين "دروس" تأديبية لهذا الجار أو ذلك، حيث خاضت الصين حروباً حدودية أكثر من أية دولة أخرى على ظهر الكره الأرضية على مدى نصف القرن الأخير. لكن زحف الفرق العسكرية الصينية إلى العاصمة الآسيوية لا يتفق مع أصول الحكم الصينية التقليدية، حتى وإن كان ذلك في استطاعة جيش التحرير الشعبي. فوسائل الصين المفضلة هي أن تناول الاحترام والإجلال من خلال الرعاية والقوة المتفوقة.

ومع نمو قوة الصين الاقتصادية والعسكرية يمكن للمجتمع الدولي أن يتوقع منها أن تفرض تحديات قوية على المعايير والقواعد الحالية للسلوك الدولي. فجمهورية الصين الشعبية سوف تثبت أنها شريك مشاكس وخصم عنيد. وعلى أية حال ففي السنوات القادمة سيشكل العالم الصين أكثر مما تشكل الصين العالم. ومن المؤكد أن الأوضاع الداخلية السكانية والاقتصادية والبيئية والسياسية والعسكرية في الصين سوف تؤثر على المجتمع العالمي بقدر ليس صغير. لكن تأثير الصين العالمي ليس من المحتمل أن يكون تأثير قوة عظمى<sup>(١٨)</sup>. فمن الصعب أن تخيل أن تناول الصين التأثير العالمي للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، فذلك يتطلب توفيقاً اقتصادياً وعسكرياً كبيراً وجاذبية أخلاقية وأيديولوجية.

إن الصين وهي تنمو سيكون هناك ضغط كبير من الخارج لكي تصبح جزءاً من الأبنية الدولية وتتصرف وفقاً للقواعد والمعايير المؤسسة. وسوف يتحدد رد الصين على هذه الضغوط بقوة بسلسلة من العوامل الداخلية. وكما هو الحال مع كل الدول لا يمكن التعرف بسهولة على الروابط السببية المباشرة بين المصادر الداخلية (المدخلات) والسلوك الخارجي (الخرجات). وعوضاً عن ذلك ستكون السياسة الخارجية والسلوك الخارجي للدولة الصينية نتاجاً لمزيج معقد من المتغيرات السياقية والتاريخية والسياسية والمؤسسية والمؤقتة.

وفي الوقت الحاضر تفاعل ثلث مجموعات أساسية من المتغيرات في تشكيل السياسة الخارجية والعلاقات الخارجية الصينية: السياسة الداخلية، وبينها صنع القرار، ورؤى العالم لدى النخبة. تشمل هذه المجموعات على عناصر منفصلة عديدة وتجاوزت التحديد التقليدي لفاعلين الفردبين والمؤسسات التي تشارك في عملية صنع السياسات. غير أن فتح "الصندوق الأسود" لصنع القرار للتعرف على المشاركين المؤثرين ليس إلا جزءاً من القصة. فالأهم من ذلك هو التأثيرات المتعددة التي يجسدها هؤلاء الأفراد والتي تمارس للتأثير عليهم وهم يصنعون القرارات. كثير من هذه التأثيرات معرفية وذاتية وعاطفية وغير شعورية. وكثير منها يتضمن مشورات إدراكية تغربل النخب المشاركة من خلالها المعلومات وتحسب القرارات. وثمة تأثيرات أخرى تمثل قوى جهازية واجتماعية واسعة تشكل الأجندة السياسية العامة والبيئة السياسية التي يجب على السياسيين أن يعلموا فيها. وهناك أيضاً تأثيرات مؤقتة ومحكومة بالموقف. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نفهم كلاً من البيئة الموضوعية والإطار الذاتي الذي فيه تصنع نخب السياسة الخارجية قرار اتها.

## **ب- السياسة الداخلية**

كشأن السياسيين في كل مكان لا يترك السياسيون الصينيون شواغلهم الداخلية وناخبيهم خلف ظهورهم عندما يدخلون اجتماعاً لوضع السياسة الخارجية أو قضايا الأمن القومي. وثمة ثلاثة عناصر من السياسة الداخلية تؤثر بشكل خاص على سلوك الصيني الخارجى: (١) سياسة الخلافة، (٢) والهشاشة الجهازية، (٣) تقويض السيطرة السياسية المركزية إلى فاعلين ووحدات دون قومية.

## **ج- سياسة الخلافة**

في ظل ظروف سياسة الخلافة أو التداول *succession* تصبح مجالات مختلفة من القضايا باروميترات حساسة للمناورة السياسية بين النخبة، وسياسية الأمن الخارجى والقومى من أمثلة هذه المجالات السياسية. فهي توفر فرصاً للمتسابقين على الخلافة لإثبات جدارتهم واختبار قوة شخصيتهم. والمخاطرة لا تكون مجزية عموماً في وقت الغموض السياسي عندما تكون الضغوط قوية من أجل الإجماع والاستقرارية. فالإذعان السياسي يؤكد الولاء والانضباط الحزبى، فيما يكون الانحراف عن المواقف المؤسسة مكلفاً سياسياً. وفي نفس الوقت يمكن لاتخاذ مواقف أو أفعال قوية تناشد العاطفة القومية أن يضيف بالإيجاب إلى رصيد المتسابقين على الخلافة. وفي المقابل فلو فشلت مثل هذه المبادرات فإنها تكافف القائد منصبه. وبذلك تمثل سياسة الخلافة لأن تنتج جوًّا متناقضًا من الحذر والمحافظة من جانب والمخاطرة من جانب آخر. وفي خلافة دينج زياوبنج كانت هناك عناصر من كلا هذين الجانبين.

لقد انخفض الشقاق داخل النخبة كثيراً منذ حملة التطهير التى قام بها الأخوان يانج عام ١٩٩٢<sup>(١٩)</sup>. وخلافة دينج تمت إدارتها حتى الآن بقدر من الشقاق العلنى أقل كثيراً مما حدث فى خلافة ماو. وفي حين تم إقصاء خليفته دينج

الأولين هيو يابنج Zhao Ziyang وزاو زيانج Hu Yaobang بسبب ميلهما للديموقراطية تبنت القيادة في فترة ما بعد تيانمين خطأً متشدداً داخلياً وخارجياً. وقد حاول وريث دينج الثالث يانج زيمين أن يبني مركز قوة في المكتب السياسي للحزب عن طريق ترقية مساعدين مواليين من شنغيه وشاندونج إلى مواقع أساسية، وقد انتقد على ذلك. لكن النقد لم يضعف موقف يانج، وإنما يبدو أن ذلك قوى قبضته لأن من رفاهم أثبتوا أنهم مدبرون أكفاء ( خاصة أعضاء المكتب السياسي للحزب وو بانجو Wu Bangguo وهوانيج جيو Huang Ju). كما متن يانج المكتب العام للجنة المركزية زينج كينجحونج (Zeng Qinghong). احتجاج واستفادة متبادلة<sup>(٢٠)</sup>. ومنافساً يانج الرئيسيان هما رئيس الوزراء لي بینج Li Peng ورئيس مؤتمر الشعب القومي كياو شي Shi Qiao. وقد حاول كل منهما أن يعزز موقفه من خلال السفر للخارج والتدخل في الشئون الخارجية، لكنهما لا يتدخلان في مجالات الأمن القومي والسياسة العسكرية.

لم تكن السياسة الخارجية عموماً مجالاً للتفاوت الفنوى بين النخب المدنية في أثناء خلافة دينج، على الرغم من أنها كانت بين المدنيين والعسكريين<sup>(٢١)</sup>. على أن القادة الصينيين من خلال اتخاذ مواقف متشددة يقدمون أوراق اعتمادهم القومية ويكسبون قدرًا وفيراً من الدعم السياسي الداخلي. ويسعد المحتلون الأجانب صنعاً إن تذكروا أن المواقف الصينية الحادة توجه إلى الداخل أكثر منها إلى الخارج. وبالنسبة للقادة الصينيين ربما تكون هناك فسحة أكبر للتعاون والتسوية في حال غياب سياسة الخلافة، لكن في ظروف الخلافة تستبعد التسوية باعتبارها استسلاماً. وتقدم تنازلات يعرض القادة لتهم التغريب في السيادة، وهو ما يعتبر انتحاراً سياسياً في النظام الصيني. ولا يمكن لسياسي صيني أن يظهر لدينا مع "البيمنة" أو "الإمبريالية" ويتوقع البقاء في السلطة. وقد انفرجت فسحة صغيرة نسبياً لقادة الحزب المدنيين في

قضايا حساسة مثل هونج كونج وتايوان وبحر الصين الجنوبي والضغط من الولايات المتحدة لأن القيادة العليا العسكرية حدثت الخطوط العامة للخيارات السياسية عن طريق تعريف تلك القضايا بأنها تقع في القلب من السيادة الوطنية.

والإرهاب الذي مورس على تايوان عن طريق التدريبات العسكرية الاستفزازية والاختبارات الصاروخية في عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ مثل جيد على ذلك. فقد انتقد كبار ضباط جيش التحرير الشعبي وزير الخارجية كيان كيشين ووزارة الخارجية بـ"اللين في وجه اليمينة" منذ حرب الخليج. وقد لاقى الوزير مزيداً من الحرج عندما منح رئيس تايوان لي تنج-هوى Lee Teng-hui تأشيرة دخول الولايات المتحدة، بعد أن كان قد وعد المكتب السياسي للحزب بأنه حصل من وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر على تأكيدات بأن أمريكا لن تمنح رئيس تايوان التأشيرة. وقد اضطر كيان والقائد الأعلى يانج زيمين أن يوجها النقد لأنفسهما أمام اللجنة العسكرية المركزية<sup>(٢٢)</sup>. انعكس ذلك أيضاً بشكل سلبي على يانج الذي قدم في فبراير ١٩٩٥ مبادرة صلح إلى تايوان مع ما سمي "النقطة الثمان". فعندما ثبت فشل سياسة "الجزرة" التي اتبعها بعد زيارة لي أمريكا لم يكن أمام يانج اختيار غير الرضوخ لسياسة "العصا" فأيد التدريبات الاستفزازية في يونيو ١٩٩٥ ومارس ١٩٩٦ التي دعا لها كبار ضباط جيش التحرير الشعبي.

في هذا الجو القومي المشحون يدير الدبلوماسيون الصينيون العلاقات الثنائية ويجررون التعديلات الضرورية في المفاوضات الدولية في قضايا مختلفة مثل معاهدة منع الانتشار النووي ومعاهدة منع الاختبارات الشاملة والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ونظم الحد من التكنولوجيا الصاروخية وحقوق الملكية الفكرية وتسوية النزاعات حول بحر الصين الجنوبي.

## د- هشاشة النظام

إن الطريقة الثانية التي تؤثر من خلالها السياسة الداخلية على سلوك الصيني الخارجي هي عدم الاستقرار الاجتماعي وعجز النظام السياسي عن تلبية الاحتياجات العامة المتمامية. ومع أن ذلك قد لا يكون له بالضرورة تأثير مباشر على صنع القرار حول السياسة الخارجية فإن القيادة الصينية لا تستطيع بسهولة أن تفصل بينها الداخلية عن علاقاتها الخارجية. وفي الحقيقة ليس هناك هدف للسياسة الخارجية أهم من تسهيل التحديث المستمر وظهور الصين كقوة اقتصادية عالمية إلى جانب المكانة الدولية والأمن القومي. وفي دولة ذات تاريخ طويل من الحكم المطلق والضعف يعد فتح خطوط الاستثمار والانتمان لرأس المال الدولي إنجازاً كبيراً في السياسة الخارجية. وفي الصين أيضاً رفع شعار "إنه الاقتصاد ياباني" (٢٢). Shi jingji , benren

إن الصين عندما اتبعت سياسة الباب المفتوح سعياً وراء التحديث الاقتصادي السريع أدت شفوق اقتصادية-اجتماعية مختلفة إلى نتائج سياسية في علاقات الدولة الخارجية. فالطالب الاقتصادي والاجتماعية والسياسية المكتوبية لم تلبِ بما يكفي من جانب الدولة. وعلى اعتبار رؤية الحزب الشيوعي الصفرية للعلاقات السياسية بين الدولة والمجتمع - بمعنى أن أي مكسب للمجتمع يعتبر خسارة للحزب-الدولة والعكس - فلا تشغّل قنوات رسمية وغير رسمية لتحقيق المصالح. والمجتمع المدني مقوم أو مستحوذ عليه، بينما يتم النظر إلى كل أشكال الاحتجاج بوصفها خروجاً عن الصيف وتحريضاً على الفتنة.

إن الصين تتبع نفس الطريق المعتمد الذي تتبعه دول نامية أخرى، وفيه يبدأ المواطنون عند مستوى معين من النمو الاقتصادي والإشباع الاستهلاكي في المطالبة بتحسين الخدمات الاجتماعية والسياسات العامة. والقلق ليس من الديموقратية وإنما من الجريمة والفساد والرعاية الصحية والتعليم والبيئة وتعويض البطالة وتوصيل الخدمات الاجتماعية الأخرى. والقنوات السياسية لتوصيل هذه

المطالب - أو لتحقيق هذه المصالح عن طريق المنظمات غير الحكومية المدنية أو السياسية - عندما تكون غير متوافرة أو عندما تغلقها الدولة كما هو الحال في الصين فإن الشقة تنسحب بين الدولة والمجتمع ومعها تزداد إمكانية تفجر الوضع.

وحكام الصين منزعجون من "عدم الاستقرار" الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وإلا لما أحكموا السيطرة بدرجة كبيرة على أفرع الجيش الأمن وتعاملوا بقسوة شديدة مع الانحراف الاجتماعي.

إن اقتصاد الصين ما زال في منتصف الطريق بين الخطة والسوق<sup>(٢٤)</sup>. فالأسعار ما زالت تدعم بقوة وتحدد تعسفياً<sup>(٢٥)</sup>. كما يواجه القطاع المصرفي أزمة الإفلاس<sup>(٢٦)</sup>. ومع أن ٧٠٠ مليون مواطن تقريباً ما زالوا يعيشون في مناطق ريفية يعاني القطاع الريفي من بطالة حادة. وقد انتقل أكثر من ٢٠٠ مليون فلاح من الزراعة إلى الصناعات الخفيفة أو انضموا إلى قوافل التزوح الجماعي إلى المدن الساحلية. والحكومات الحضرية لا تتحمل هذا التتفق. والمشكلة الاقتصادية الأكبر أمام الدولة هي المشروعات المملوكة للدولة. فهذا الوحش الاشتراكي يشكل ٥٥٪ تقريباً من ناتج الصين الصناعي ويوظف ما لا يقل عن ٥٠ مليون عامل، لكن ثلثي مصانع الدولة كبيرة ومتوسطة الحجم (١٢,٠٠٠ مصنع) تخسر. وثمة تقدير يذهب إلى أن ٧٠٪ من المصانع لا تستطيع أن تبقى حتى برواتب العمال بانتظام<sup>(٢٧)</sup>. ومعظم الناس الذين يحصلون على رواتب يظلون في البيت بينما تتجدد خطوط الإنتاج بسبب قلة الطلب على السلع غير المطلوبة، وهذا مثال كلاسيكي للبطالة المدقعة. والإبقاء على المشروعات المملوكة للدولة يرهق خزينة الدولة<sup>(٢٨)</sup>. والبطالة الحضرية في تزايد، لكن بسبب خوفها من إضافة ملايين إلى صفوف العاطلين أرجأت الحكومة مراراً اتخاذ أي إجراء بخصوص المصانع المملوكة للدولة.

وسياسيًا ضعفت شرعية الحزب الشيوعي الصيني إلى درجة كبيرة. على الرغم من إصلاحات دينج زياوبنج الاقتصادية الناجحة لم يتعاف الحزب مما أصابه من جراء الثورة الثقافية. ففي السنوات الأخيرة تضاءل احترام السلطة

وخفت الأيديولوجيا الشيوعية. فأصبحت التوجيهات السياسية تهمل أو لا يلتزم بها إلا صورياً. وقد ضمر كثير من الأعضاء القيمة للدولة الليبية: إدارات الدعاية والتنظيم والجبهة المتحدة<sup>(٢٩)</sup>. وقد تراجع التجنيد في الحزب الشيوعي، ولم يعد ينظر إلى عضويته بوصفها باباً إلى النخبة أو طريقاً مضموناً للحرك لأعلى.

ثمة علامة واضحة أخرى على تأكل شرعية الحزب وهي الفساد الرسمي المستشري. فمسئولي الحزب الشيوعي المحليون متورطون حتى الأدقان في "رأسمالية المحسوبية" nomenklatura capitalism المحوري الذي تلعبه الحكومة المحلية في تمويل التنمية<sup>(٣٠)</sup>، فإن هذه المشكلة متقدمة بعمق في الإصلاحات الاقتصادية في الصين، وليس من الوارد أن تخفي نتيجة لحملات الحكومة الدورية ضد الفساد.

إن النسيج الاجتماعي في الصين يتغير. فالجرائم والمخدرات والتهريب والدعارة وغيرها من الرذائل في ازدياد. وثمة جماعات سرية وجماعات إجرامية تعمل على المستويين القومي والعالمي. والاغتراب منتشر بين الشباب، والمنتفعون ذاهلون، وكثير من الأقليات العرقية تغلق من الشوفينية الهانية. والعائلة النووية تتضخى: ارتفع معدل الطلاق ١٠٠% تقريباً بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٤. و"عبادة المال" تهيمن على المجتمع وهناك أزمة في المبادئ الأخلاقية. والتراجع العام في سلطة الدولة والمجتمع الأخلاقي هو أساس المشكلة، لكن تأكل نظام الأمن العام خارج العاصمة وفرص الفساد والتورّات الاجتماعية المتزايدة والوصول المتنامي إلى الأسلحة أسهمت جميعها في المشكلة.

إن قادة الصين وهم يواجهون الضعف الشامل ومجموعة المشكلات الداخلية يبدو أن كثيراً من المشكلات الاجتماعية قد انحسرت مقارنة بالعام الماضي. فقد انخفضت معدلات النمو الاقتصادي والتضخم إلى مستويات مقبولة (١٠% و ١٢% على التوالي) وهو ما جعل بعض الاقتصاديين يستنتاجون أن الصين أدارت "الهبوط

الناجح المطلوب. وتبدو وراثة القيادة أكثر استقرارا منها منذ عام أو اثنين، ونظير علاقات الصين الخارجية قوة في حالات كثيرة.

ومع ذلك فطالما أن المشكلات الاجتماعية والسياسية تضغط على الحكومة الصينية فسوف تؤثر على علاقات الدولة الخارجية. أولاً ستكون قيادة الصين مشغولة بالقضايا الداخلية الملحة. وللصين خصوصيات في ذلك. فلم توجد حكومة في التاريخ كان عليها أن تواجه عمليات الإزاحة الناتجة عن التحدث على هذا النطاق الهائل. ثانياً كان هناك دائماً في الفكر الصيني ارتباط أساسى بين الفوضى الداخلية والضغط الخارجي. وأكثر من ذلك ففي الفكر الصيني التقليدي كان مفهوم الأمن يحظى دائماً بدلالة داخلية أكثر منها خارجية<sup>(٣)</sup>. ومنذ وصولهم إلى السلطة في عام ١٩٤٩ والقادة الشيوعيون الصينيون يخالفون من الفتنة السياسية بسبب القوى الخارجية. فمنذ الأيام التي كان جون فوستر دولز John Foster Dulles يتحدث لأول مرة عن دعم "التطور السلمي للصين الشيوعية" والقادة الصينيون يخالفون من الفتنة الأمريكية<sup>(٤)</sup>. هذا الذعر يتفاقم عندما يكون النظام يواجه اضطراباً داخلياً وتحديات أخرى لحكمه.

ولذلك يسود ميل بين القيادة الصينية للبحث عن "قوى أجنبية معادية" خلف الاضطراب الداخلي أو حتى الانحراف داخل الحزب الشيوعي وشك في أن الدول الأخرى لها مأرب خفية من وراء التعامل مع الصين. ولذلك ينظر القادة الصينيون عادة إلى المطالب الأجنبية بتغيير السلوك الصيني في الداخل - مثل تحسين ظروف حقوق الإنسان أو فرض حقوق الملكية الفكرية - على أنها أدوات للفتنة وليس مقترنات بناءً في ذاتها. وذلك يعزز حساسيات الصين نحو انتهاكات السيادة وتمييزها بين الشئون الداخلية والشئون الخارجية.

وعلى ذلك فإن الصين اليوم تمتلك نظاماً سياسياً يتميز بمؤسسات ضعيفة وآليات سيطرة ضامرة في سياق حكم شمولي. وتمر النخبة الحاكمة بمنعطف جلي كبير وخلاقة سياسية. والنخبة الجديدة تتكون من خليط من أهل النقاء والتكنوقراط

يتبعون حتى الآن سياسات مزايدة incrementalist يقصد بها في المقام الأول الحفاظ على سلطتهم وصيانته النظام الاجتماعي. وهؤلاء يواصلون إصلاح النظام الاقتصادي، لكن منذ عام ١٩٨٩ لم يظهروا دلائل تبيّن عن تبنيهم للإصلاحات السياسية.

إن الحزب الشيوعي الصيني مختلف بالفساد، ويستند إلى مصادر للشرعية آخذة في التآكل، ويحافظ على حكمه من خلال القوة القمعية والمساومة مع أصحاب النفوذ المحليين، ويناشد النزعة القومية المتطرفة. والتناظر بين النظام الحالي والأسر الحاكمة الإمبراطورية البائدة واضح للكثيرين. وعندما يعاني الاقتصاد المزدهر من الانكماش الحتمي وتتجدد مستويات المعيشة ستختفي أكثر أداة إيجابية في ترسانة النظام. فنمو الصين القوى الحالي وصورتها الدولية كاقتصاد هائل يمكن أن يتراجع بسرعة.

وعلى أية حال فإن النظام السياسي الصيني على الرغم من هشاشته ليس على وشك الانفجار<sup>(٣٣)</sup>. فالتحلل عملية تدريجية. وأدوات الدولة أصبحت فاترة قبل أن تصبح بلدية. إن كثيراً من الأسر الحاكمة الصينية دامت عهوداً استبدادية لعدة أجيال، وفي المقابل فإن دولاً كثيرة متقلة بمشكلات أصعب كثيراً من مشكلات الصين. فعلى خلاف كوريا الشمالية تستطيع حكومة الصين أن تنفذ بعض المسؤوليات الاجتماعية وأن توصل النمو الاقتصادي وأن تحمى الأمن القومي. ونئلاً ليست علامات نظام على حافة الانيار. لكنها مع ذلك لا يجب أن تخفي الضعف الشامل في النظام والتحديات العميقة التي تواجهه في المستقبل.

#### ر- تفويض السيطرة المركزية

إن ضمور السلطة السياسية ولامركزية السيطرة في الصين ما بعد ماو أثر على كل جوانب الحكم الصيني، لدرجة أن البعض يجادلون بأنه أثر على علاقات الصين الخارجية<sup>(٣٤)</sup>. وهذا صحيح فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الخارجية

والتبادل العلمي والثقافي وحتى انتقالات الأسلحة، لكن إدارة السياسة الخارجية والأمن القومي ما زالت حكراً على السلطات المركزية في بكين، فليس ثمة شيء من قبيل السياسة الخارجية لمقاطعات شينجيانغ Xinjiang أو شاندونج Shandong. وكذلك المناطق العسكرية الفردية لا تتمتع بالاستقلالية. فمنذ عام ١٩٨٩ أعيدت مركزة بنية القيادة والسيطرة بجيش التحرير الشعبي ثانية لتفليل فرص القادة الإقليميين المتمردين. فقد أزيل التمييز القديم بين وحدات القوة الرئيسية الخاضعة لسيطرة اللجنة العسكرية المركزية ووحدات القوة الإقليمية الخاضعة لسيطرة قادة مناطق عسكرية فردية، وأصبحت آية حركة لقوات أكبر من كتيبة يجب الآن أن تكون بتصديق من اللجنة العسكرية المركزية عن طريق إدارة الأركان العامة لجيش التحرير الشعبي، وفي كل الحالات لا يمكن نقل قوات عبر حدود المناطق العسكرية بدون موافقة اللجنة العسكرية المركزية. وكذلك الوصول إلى الأسلحة والذخيرة أصبح أيضاً مركزياً مرة ثانية إذ يخضع مباشرة للإدارة اللوجستية العامة بجيش التحرير الشعبي.

ولذلك فإن المناقشات حول تأثير "الإقليمية" على السياسة الخارجية والظاهر المفترض لل والاستقلالية العسكرية للصين ليس لها أساس على أرض الواقع. ومع ذلك فإن السلطات الإقليمية وما دون الإقليمية ورجال الأعمال يدخلون في التجارة الخارجية المباشرة ويدخلون أسواق المال الأجنبية ويتعاملون مباشرة مع المستثمرين الأجانب أو وكالات المساعدات الدولية. وكذلك الجامعات المحلية والمؤسسات البحثية والجماعات الثقافية تتبادل الموظفين وتشترك في النشاطات الدولية. من ذلك مثلاً أن الشركات الصينية المرتبطة بالمجمع الصناعي العسكري باعت ونقلت أسلحة ومواد نووية إلى الخارج دون معرفة أو موافقة السلطات العسكرية أو المدنية المركزية.

تشكل كل هذه النشاطات جزءاً من علاقات الصين الخارجية. وهذا يعني أنه عندما تدخل بكين في اتفاقيات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف فإنها في بعض

الأحيان لا تستطيع أن تفرضها في الداخل. كان ذلك هو الحال مع قرصنة البرامج والأقراص المضغوطة وأشرطة الفيديو والسلع الأخرى، وبيع الشركة الحكومية النووية لباكستان مغناطيسات دائرية لتنشيط البلوتونيوم، وتهريب شركات تصدير سلاح كبرى لأسلحة آلية إلى الولايات المتحدة. وتضع السلطات المحلية عوائق غير التعريفة وحواجز أخرى على الوصول إلى السوق وهو ما ينتهك بنود منظمة التجارة العالمية، وتتصدر الشركات الخاصة سلعاً صنعتها عمال السجون. وبعض وحدات الأسطول والحدود متورطة في نشاطات التهريب. وقد وضعت وزارة الفضاء والطيران أقماراً صناعية في المدار في انتهاء للنطاقات المدارية المتفق عليها عالمياً.

وثمة أمثلة أخرى كثيرة للسلوك الخارجي من جانب أفراد ووحدات دون مركزية تتنافى مع توجيهات بكين. ومع مواصلة الصين للتحديث ستواصل القوة الاقتصادية الانتقال من المركز وستتراجع سلطة الدولة المركزية. وفيما يتعلق بعلاقات الصين الخارجية فإن ذلك يعني أن الإذعان الداخلي للاتفاقيات الثنائية والدولية سيكون أقل.

### ز- بيئة صنع القرار

على الرغم من الامرکزية لا يزال معظم سلوك الصين على المسرح العالمي نتاجاً لقرارات محسوبة صنعتها النخب المدنية والعسكرية في بكين. وصنع القرار وبيئتهم المؤسسية مصدر داخلي مهم لسلوك الصين الخارجي.

### س- المؤسسات والأفراد

إن السياسة الخارجية تكون في العادة حكراً على حفنة صغيرة من القيادة والمسؤولين الكبار في وزارة الخارجية، بينما يكون الأمن القومي والسياسة العسكرية مركزين أكثر في اللجنة العسكرية المركزية وإدارة الأركان العامة بجيش

التحرير الشعبي. وهذا التركيز يشتد أكثر في أوقات الخلافة السياسية، عندما تصبح السياسة الخارجية باروميتراً حساساً لتماسك النخبة. وقليلة هي ميادين السياسات في الصين التي تكون مغلقة في وجه التأثيرات المجتمعية أو "المضاربة" من جانب أفرع بيروقراطية أخرى مثل السياسة الخارجية والأمن القومي. وهم عموماً يشكلان نظاماً مغلفاً وغير مفتوح للضغوط المحلية أو الرقابة والمحاسبة من جانب مؤتمر الشعب القومي<sup>(٣٥)</sup>. فأياً كانت كثرة الدوائر الداخلية التي لها مصلحة خاصة في سياسة خارجية معينة فإن المشاورات السياسية لا تشرك إلا عدداً صغيراً نسبياً من المؤسسات والأفراد. إن ذلك ليس مكان الخوض بعمق في الديناميات التنظيمية لجماعات صنع السياسة الخارجية والعسكرية، لكننا سنقدم وصفاً موجزاً لكل منها بالترتيب<sup>(٣٦)</sup>.

على قمة النظام يوجد المكتب السياسي للحزب الشيوعي واللجنة الدائمة للمكتب السياسي. والمكتب السياسي للحزب واللجنة الدائمة هيئات فعل ورد فعل في صوغ السياسة<sup>(٣٧)</sup>. وعملياً تعد اللجنة الدائمة للمكتب السياسي بورة السلطة في الشؤون الخارجية، لكنها تستعين عند الضرورة بأعضاء بعضهم من المكتب السياسي العام للحزب. تضع اللجنة الدائمة للمكتب السياسي "الاتجاه" و"الخط العام" للدبلوماسية الصينية وتحكم في المشكلات الدبلوماسية الكبرى أو النزاعات بين الأفرع البيروقراطية. في عهد سابق كان الرئيس ماو ورئيس الوزراء زهوا إيلاي Zhou Enlai يهيمنان على صنع قرار السياسة الخارجية، لكن في الثمانينيات ظهر تقسيم للعمل بين أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي. هذا التقسيم تم على أساس جغرافي، مع مسؤولية أعضاء مختلفين عن الحقائب الخاصة بدول أو مناطق محددة. ومن غير الواضح ما إذا كان تقسيم العمل الجغرافي لهذا ما زال مطبقاً، إذ يبدو أن رئيس الوزراء لي بینج قد سيطر بشدة على آلية صنع السياسة الخارجية، خاصة السياسة نحو الولايات المتحدة وروسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا. ويأخذ زمام، على ما يبدو، ما زال يشرف على سياسة تايوان من خلال رئاسته للمجموعة القيادية لشئون تايوان، وتأتيه مشاركات كبيرة من لي بینج

والدوائر العسكرية. ولا شك أن ليانج أيضاً تدخلًـا كبيراً في مشاورات السياسة الخارجية والأمن القومي، لكن دوره ليس بارزاً. كما يؤثر عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي ورئيس مؤتمر الشعب القومي كياو شى Qiao Shi أيضاً على عملية السياسة الخارجية، وربما يحتفظ بمسؤولية عامة عن العلاقات مع آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. ويحتفظ كياو أيضاً بمسؤولية الإشراف على عمليات الاستخبارات الخارجية إضافة إلى نشاطات إدارة الاتصال الدولي باللجنة المركزية. ويشرف عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي ونائب رئيس الوزراء زهو رونجي Zhu Rongji على مجال التمويل والتجارة الدولية (بما في ذلك العلاقات مع المنظمات الدولية وهيئات الإقراض) إلى جانب نائب رئيس الوزراء لي Lanqing. ويتحمل عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية الجنرال ليو هوакنج Huaqing المسئولية العامة عن سياسة الدفاع<sup>(٣٨)</sup>.

وعلى ذلك فإن سلطة صنع القرار مرکزة بين أعضاء المكتب السياسي للحزب ولجنته الدائمة مع تقويض المسئولية عن التنفيذ إلى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي. وكل عضو في المكتب السياسي يعرف مجال أو منطقة زملائه، وهو يذعنون عموماً لفرد المسئول. ويانج زيمين وزعير الخارجية كيان كيشين ورئيس الوزراء لي بینج فقط لهم سلطة الكلام في عدد من أمور السياسة الخارجية، في حين أن يانج زيمين وليو هواكنج Liu ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية زهانج زهن Zhang Zhen ووزير الدفاع شى هاوتيان Chi Haotian فقط هم الذين يجوز لهم التعليق على الشؤون العسكرية<sup>(٣٩)</sup>. وعموماً يبدو أن رئيس الوزراء لي بینج يمتلك مسؤولية لا نظير لها عن الإدارة العامة للسياسة الخارجية منذ أن تعفى من التوبة القلبية التي أصابته عام ١٩٩٤. قبل ذلك الوقت كان يمكن لدینج زياوبنج ويانج شانجكون Yang Shangkun باستمرار، لكن مع مرض دینج وإقصاء يانج سياسياً ركز لى السيطرة في يديه<sup>(٤٠)</sup>.

وتحت اللجنة الدائمة للمكتب السياسي وأمانة اللجنة المركزية توجد المجموعة القيادية الصغيرة للشئون الخارجية المركزية<sup>(٤١)</sup>. تلك المجموعة التي أنشئت في عام ١٩٥٨ هي "نقطة التسويق" للقيادة المركزية لتنسيق إدارة الشئون الخارجية. وتوجد مجموعات قيادية مماثلة في مجالات سياسات أخرى وتعمل كآليات أفقية "بين هيئات" صنع السياسة<sup>(٤٢)</sup>. وللمجموعة القيادية الصغيرة للشئون الخارجية المركزية مكتب بموظفين ينسق الأعمال الكتابية مع المكتب العام وأمانة اللجنة المركزية ووزارة الخارجية. وت تكون عضويتها عموماً من كثير من أعضاء المكتب السياسي إضافة إلى مسؤولين من مجلس الدولة وإدارة الأركان العامة للجيش. في الماضي كان الدبلوماسيون المنتقادون يعينون أيضاً أعضاء في هذه المجموعة. ومع أن عضوية المجموعة تتبدل مرنة ومتغيرة فإن ثمة مؤشرات على أنها تتم بحكم المنصب<sup>(٤٣)</sup>. رئيس وزراء مجلس الدولة يكون عادة رئيس المجموعة، مع أنها تضم قيادات من الحزب الشيوعي ومجلس الدولة.

ثمة تقارير تشير إلى أن يانج زيمين استولى على رئاسة المجموعة من رئيس الوزراء لي بينج عندما مرض الأخير عامي ١٩٩٤-١٩٩٣، لكن كل المصادر تتفق الآن على أنه بعد عودة لي إلى العمل استعاد سيطرته<sup>(٤٤)</sup>. وبالطبع فإن يانج زيمين بصفته الرئيس وأمين عام الحزب الشيوعي يكون في الغالب في وضع سلطة التفاوض مباشرة مع القادة الأجانب، لكن بحلول عام ١٩٩٥ أصبحت هيمنة رئيس الوزراء على المجموعة القيادية (وماكينة السياسة الخارجية عموماً) فاقفة<sup>(٤٥)</sup>. ولا يمكن أن لا نقلل بحال من دور وزير الخارجية كيان كيشين في هذه العملية، على اعتبار موقعه القانوني وعضويته في المكتب السياسي للحزب والمجموعة القيادية، لكن من الواضح أيضاً أن كيان له ضعفه السياسي (خاصة أمام جيش التحرير الشعبي).

يمكن للمجموعة القيادية أن تطلب سياسة معينة من مكتب الشئون الخارجية بمجلس الدولة ومركز الدراسات الدولية<sup>(٤٦)</sup>. ويزود المعهد الصيني للعلاقات الدولية

المعاصرة المجموعة القيادية أيضاً بتعييمات بحثية ودراسات سياسية، على الرغم من تبعية هذه المنظمة الكبيرة المعنية بتحليل المعلومات لوزارة أمن الدولة. وفي عام ١٩٩٥ لعبت وزارة أمن الدولة وإدارة الدعاية بالحزب دوراً متمامًا في صوغ سياسة الصين نحو الولايات المتحدة، وقد شكلت هاتان الهيئةتان إلى جانب مماثل جيش التحرير الشعبي ائتلافاً مهيناً في صوغ سياسة متشددة نحو الولايات المتحدة<sup>(٤٧)</sup>.

لقد نفأوت التأثير السياسي للمجموعة القيادية على مر الوقت. فتشير مصادر المقابلات إلى أنه في حياة ماو كانت المجموعة نادراً ما تدعى للجتماع ولم تكن وظيفتها أكثر من هيئة موظفين تنفذ أوامر الرئيس<sup>(٤٨)</sup>. وفي الثمانينيات، خاصة في مدة رئاسة زهاو زيانج Zhao Ziyang للوزراء، قامت المجموعة (مثل المجموعات القيادية الأخرى) على نحو متام بوظيفة استشارية. وفي التسعينيات، وفي ظل رئاسة لي بينج للمجموعة، أصبحت هيئة مشاورات وصنع قرار أكثر فأكثر.

وفي حين تصنع السياسة الخارجية الصينية على أعلى مستويات الحزب-الدولة يبقى لوزارة الخارجية مسؤولية الإدارة اليومية للشئون الخارجية الصينية. وكانت المكانة البيروقراطية لوزارة الخارجية قد نمت في مدة تولى كيان كيشين لوزارة الخارجية. وقد نتج ذلك عن اندماج الصين الأكبر في المجتمع الدولي والمكانة السياسية الكبيرة لوزير الخارجية كيان (رقى إلى المكتب السياسي للحزب عام ١٩٩٢) وعلاقاته الحميمة مع رئيس الوزراء لي بينج. وفي كثير من مجالات السياسات لا تحتاج وزارة الخارجية إلى أن تأخذ أوامرها من المجموعة القيادية أو مستويات أعلى، لكن يبدو أنها تذعن في العلاقات الثنائية الأساسية. وعلى الجانب الآخر تعرضت وزارة الخارجية وكيان في السنوات الأخيرة إلى هجوم حاد من الجيش.

ما سبق يتضح أن السياسة الخارجية للصين تهيمن عليها حفنة من المسؤولين على مستوى المكتب السياسي للحزب. وتتولى اللجنة العسكرية المركزية كلّاً سياسة الأمن القومي والدفاع. وفي أثناء فترة خلافة دينج أصبح صنع القرار مركزياً بدرجة أكبر من المعتاد. إن السيطرة المحكمة على نظام صنع القرار

و انزعاله والنقض النسبى فى الاستخبارات والمعلومات الخارجية التى تتدفق إلى صناع السياسة الكبار تشير إلى أن السياسة الخارجية الصينية تصنع غالبا فى الفراغ، حيث تستبعد الضغوط البيروقراطية وضغط جمادات المصالح وكذلك الخيارات السياسية.

### ش- رؤى العالم

لا يقتصر الأمر بالطبع على الأشخاص الذين يصنعون القرارات، فالآهم من ذلك المنظورات التي يأتى بها هؤلاء الأفراد إلى المداولات السياسية. فشلة عناصر كثيرة من رؤى العالم لدى القيادة الحالية تؤثر على طريقة تفسيرهم للأحداث الدولية وسلوك الدول الأخرى، وتقرر وبالتالي ردود ونشاطات الصين على المسرح العالمي: (١) تنشئة صناع السياسة الأساسيين، (٢) تأثير مظاهرات ومذبحة تيانمين، (٣) النزعة القومية الصينية.

### ص- تنشئة صناع السياسة

إن كثيراً من أعضاء نخبة صنع القرار الرئيسية في الصين ينتمون إلى الجيل الذي تدرب في الاتحاد السوفييتي في الخمسينيات. فيانج زيمين ولی بینج ولیو هو اكچن وزهو رونجي وكیان کیشین ولی لانکنج جميعهم عاشوا ودرسوا في الاتحاد السوفييتي في الخمسينيات. وقد صعد البيروقراطيون الذين تربوا على أيدي الروس إلى القمة في كثير من الوزارات التابعة لمجلس الدولة. وقد كان لهيمنة هذا الجيل الذي تدرب في الاتحاد السوفييتي نتائج مهمة على سياسة الصين الخارجية والدفاعية، من بينها العلاقة الصينية-الروسية القوية التي وصفها يانج زيمين وبورييس يلنسن بـ"الشراكة الاستراتيجية" في أثناء زيارة الأخير للصين في أبريل ١٩٩٥<sup>(٤)</sup>. وهؤلاء القادة لا ينظرون إلى روسيا في الوقت الحاضر على أنها تهدد سلامه

الصين الإقليمية أو الثقافية أو السياسية. وتساعد هذه المجموعة من المدارات في تفسير السهولة النسبية التي تكيفت بها العلاقة الثنائية مع انهيار الاتحاد السوفيتي، والتوسيع غير العادي للروابط منذ ذلك الوقت<sup>(٥٠)</sup>. فقد كانت القيادة الصينية مرتبطة جدًا في جورباتشوف، بينما وجدت في يلتسن رجلًا يمكن أن يجرؤا مشروعات معه<sup>(٥١)</sup>. كما يجدون حلفاء أيضًا في وزير الخارجية الروسي بريماكوف و"الزمرة الأولى أسيوية" التي هيمنت على السياسة الخارجية الروسية<sup>(٥٢)</sup>.

ومنذ الانقلاب الفاشل في موسكو في عام ١٩٩١ نمت العلاقة الصينية- الروسية سريعاً في المجالات العسكرية والدبلوماسية والتجارية والعلمية والتكنولوجية. فتم توقيع أكثر من ١٠٠ اتفاقية ثنائية، وتم ترسيم الحدود المشتركة التي يبلغ طولها ٢٥٨٠ ميلًا إضافة إلى نزعها من السلاح، وتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الأمنية لبناء الثقة، وتنويع العلاقات في كل المجالات. إن جزءاً من هذا التوسيع يستعيد علاقة معلقة إلى المستويات الطبيعية، لكنه تجاوز كل التوقعات. كما يرى قادة الصين أيضًا في موسكو شريكًا راغبًا في وقت تتسم فيه روابط بكين مع واشنطن بالهشاشة والعدائية. ويمكن لجمهورية الصين الشعبية أن تحصل من روسيا على تكنولوجيا وأسلحة حساسة يحظر الغرب بيعها لبكين. من هذه الأسلحة حتى الآن المقاتلات سوخوي-٢٧ (إلى جانب اتفاقية للإنتاج المشترك للمزيد منها) وطائرات النقل إليشين-٧٦ (بعضها يعاد تجهيزها للعمل كناقلات تزويد بالوقود أثناء الطيران) وغواصات هجومية من طراز كيلو وبطاريات صواريخ أرض-جو ابن آي-١ وصواريخ جو-جو آي آي-٨، والتعاون في التكنولوجيا الدفاعية في العديد من المجالات منها الدفاع ضد الصواريخ الباليستية وتقنيات الغواصات النووية والدبابات والمدفعية التقليدية وال Herb المضادة للغواصات<sup>(٥٣)</sup>.

إن التوجه الروسي لهذا الجيل من القادة الصينيين، إضافة إلى السياسة الواقعية، تدفع بكين لتطوير شراكة قوية مع موسكو، بينما كانت خبرة أسلافهم أكثر عداء مع الاتحاد السوفيتي. وعلى عكس ذلك فإن هذا الجيل من القادة

الصينيين أكثر ارتباطاً في الغرب، والولايات المتحدة بشكل خاص. والجيل الذي تدرب في الاتحاد السوفيتي سوف يهيمن على السياسة الصينية لبعض سنوات قادمة. فهؤلاء القادة، الذين يعيش غالبيتهم في العقد السادس من العمر، يشكلون جزءاً كبيراً من المسؤولين على مستوى الوزراء وكبار القادة. وإذا ما تم تطبيق قواعد التقاعد الإلزامي فقد يحدث تغيير مبكر للنخبة، لكن حقيقة أن جيل الثورة الثقافية هو التالي في الترتيب سوف تعيق التقاعد المبكر. وهذا يضع الجيل الذي تدرب في الغرب من النخبة في مكان متاخر في الطابور، حتى لو عادت الغالبية التي اختارت البقاء في الخارج.

إن التنشئة مؤشر مهم للنزوات والميول، لكن في النهاية يعتمد التوجه الخارجي لقيادة الصين على ما يلائم على نحو أفضل سعي الصين للحداثة والاستقلال. فقادة الصين سوف يوجهون أنفسهم نحو أية دولة لا تهدد السيادة أو الأمن الصيني وتساعد في تحديد الصين دون فرض شروط. وتشكل النزعنة القومية والطريقة التي تعلمت بها النخبة أن تفهم تاريخ الصين أهم المتغيرات التي تشكل رؤى العالم لدى النخبة الصينية.

### ضـ- التأثير الدائم لعام ١٩٨٩

إن العنصر الثاني الذي يؤثر على رؤية العالم لدى نخبة الصين الحالية هو خبرة مظاهرات ومذبحة عام ١٩٨٩ والعزلة الدولية وانهيار حكم الأحزاب الشيوعية في كل مكان. فقد تركت هذه الأحداث علامة دائمة في نفسية هذه النخب<sup>(٤)</sup>، ولم تهدا عقلية الحصار الناتجة عن ذلك بالكامل على الرغم من النقاوة الجديدة المستمدّة من عودة الصين إلى المجتمع الدولي وقوتها الاقتصادية المتamمية.

لقد أقفلت أحداث ١٩٨٩ القيادة بإمكانية وقوع "عدم الاستقرار" الاجتماعي، وذلك الحين وهم يذرون من ذلك. كما عززت في أذهانهم أيضاً فرضية أن

"قوى أجنبية معادية" سوف تحاول أن تثير أو تستغل عدم الاستقرار لأغراضها السياسية. ويرى البعض في الولايات المتحدة حكمة معادية على طول الخط لدولتهم. فمنذ ١٩٨٩ وهو يرون حملة منسقة من أجل "التطور السلمي" تقودها الولايات المتحدة<sup>(٥٥)</sup>، وكذلك ميلًا أوسع لعزل واحتواء الصين الصاعدة. وقد عززت أحداث ١٩٨٩ في قادة الصين أيضًا الإحساس بضعف حكمهم، وال الحاجة الماسة إلى الإجماع. فهم يعتقدون أن الانشقاق العلني، كذلك الذي اتضح في ربيع ١٩٨٩، يشعل المعارضة ويشجع القوى الأجنبية على استغلاله. وهم ما زالوا مقتنعين بأنه كان من الصحيح استخدام القوة لقمع المظاهرات، على الرغم من أنهم مقتنعون بنفس القدر بأنه كان يجب استخدام طرق أقل صرامة لمواجهة الشغب إذا أمكن. وقبل كل شيء عززت أحداث ١٩٨٩ في عقولهم الارتباط بين الفتنة الداخلية والخارجية.

#### ط- تأثير النزعة القومية

إن العنصر الثالث، وربما الأهم، في تشكيل رؤى العالم لدى نخبة الصين هو النزعة القومية. تشكك كثير من الكتابات الأخيرة حول الموضوع في كون الصينيين لديهم هوية "قومية"<sup>(٥٦)</sup>. وفي ذلك لاحظ لوتيان باي Lutian Pye بدقة فإن "الصين حضارة تدعى أنها دولة"<sup>(٥٧)</sup>. والوعي القومي في الصين اليوم يستمد من الماضي ويعد بمستقبل تستعيد الصين فيه مجد ومكانة الماضي، وهذا هو ما يطلق عليه ألين وايتينج Allen Whiting "القومية التوكيدية"<sup>(٥٨)</sup>. والنظام الشيوعي الصيني له مصلحة خاصة في اللعب على أوتار تاريخ ضعف الصين أمام الإمبريالية الغربية والأنقسام الإقليمي والمعاهدات المجحفة والاحتلال والتمييز العنصري ضد الصينيين والفووضى الاجتماعية وغير ذلك، وهي الظواهر التي يطلق الحزب عليها مجتمعة اسم "قرن الذل والهوان". ومصلحة الحزب الشيوعي الصيني تستمد من دوره في القضاء عليها في عام ١٩٤٩ وفي السنوات الأولى من الجمهورية الشعبية، وذلك يقع في قلب ادعاء الحزب الأساسي بالشرعية اليوم.

إن لهذه الظواهر أيضاً نتائج على سلوك الصين الخارجي في المستقبل. فأخذ دروس الماضي يتمثل في الحساسية الخاصة للتعديات على السلامة الإقليمية أو السيادة الوطنية. ونمة درس آخر وهو الحذر من التبعية على مصادر التموين الأجنبية. ولذلك سيتم تجنب الدخول في علاقات تلزم الصين بسلوك معين داخلياً. ولذلك أيضاً فعندما تواجه الصين صعوبات في تعاملاتها الدولية اليوم فسرعان ما يعقد إعلام الحزب الشيوعي الصيني مقارنات مع المواجهات السابقة مع الإمبريالية (التي سمى اليوم "الميمنة"). وإنما فالامتعاض المنتشر من الظلم في الماضي والعظمة المفقودة، الذي عززه نصف قرن من الدعاية القومية المكثفة، أنتج تسامحاً ضئيلاً مع النقد من الخارج.

إن الصين وهي تنمو اقتصادياً في السنوات الأخيرة كانت النزعنة القومية تتزايد باطراد هي الأخرى. فغالباً ما يصادف المرء في السنوات الأخيرة محاضرات معادية للأمريكيين وشجاعاً شدداً من جانب المسؤولين والمتقين داخل جماعة السياسة الخارجية في بكين وهو ما أطلق عليه وايتينج "القومية العدوانية"<sup>(٤٩)</sup>.

لكنني بدلاً من ذلك أود أن أصف الحالة النفسية الصينية الحالية بـ"القومية الدافعية". فهي قومية توكيدية في الشكل بينما تقوم في جوهرها على رد الفعل. وهي تبدو واثقة من نفسها، لكنها في الواقع تعكس عدم الأمان. وهي تؤكد على ماضي الصين المجيد، لكن تؤكد أيضاً على التجاوزات ضد ضعف الصين. وهي براغماتية من حين لآخر، وعنيدة في العادة. وهي تمتلك نغمة أخلاقية قوية. وهي لا تبدو متجردة أو إمبريالية في طموحها، لكنها متغطسة في تفردها وبنتها لرؤى وموافقات الآخرين. فهي قومية دافعية تعكس عدم الأمان حول المجتمع ومكانة الصين في العالم. وعلماء النفس من جانبهم سرعن ما أدركوا أن مثل هذه الشجاعة تعبّ عن تعويض مفرط عن أنا غير آمن، ولاحظوا أنه يمكن أن يتسبب في سلوك طائش.

وتؤثر النزعة القومية الصينية المتمامية على التعاملات الخارجية لجمهورية الصين الشعبية في كل المجالات تقريباً. فكلما قويت الصين ستكون الإرادة القومية الشديدة هي موقفها الخارجي. فمن غير المحتمل أن تنتج القوة المتمامية نفحة هادئة وسلوكاً معتدلاً، وإنما يحتمل أن تنتج نزعة دفاعية وتوكيدية زاندة.

### ظـ- التعامل مع الصين: ارتباطات الخارجيــ الداخلي

تعكس هذه المتغيرات الداخلية عدداً من الضغوط على علاقات الصين الخارجية. ومن المستحيل أن تنتهي بدقة بالطريقة التي ستنظر بها هذه المتغيرات وتفاعل داخلياً في الصين، والطريقة التي ستدرك بها على السياسات المختلفة من جانب الدول الأخرى نحو الصين. لكنها تقترب، مع ذلك، سمات معينة ستكون حاضرة وستؤثر على تعامل الصين مع سياسات الاحتواء أو الإشراك.

### عـ- تأثير السياسات الداخلية

إن القيادة الصينية ستكون مشغولة بالقضايا الداخلية المعقدة لبعض الوقت في المستقبل. فمن غير المحتمل أن توضع العلاقات الخارجية على رأس الأجندة السياسية، وحتى عندما يحدث ذلك فسوف يتم النظر إليها في سياق ارتباطها بالاقتصاد المحلي والمجتمع والدولة. وعلى اعتبار الضعف الشامل الذي فصلناه فيما سبق فسوف تمثل القيادة الصينية إلى تفسير كل العلاقات الخارجية من خلال منظور سياسي داخلي: هل تعزز أم تقوض حكم الحزب الشيوعي الصيني؟ هل تقوى الصين أم تضعفها؟

إن أوجه عدم اليقين التي تكتف سياسة الخلافة والتهديدات الخارجية المذكورة لحكم الحزب الشيوعي الصيني يندمجان مع مخاوف النخبة العميقة من

عدم الاستقرار الاجتماعي الداخلي لينجوا نظاماً منعزلاً ومذعوراً ويعتمد على رد الفعل. وبالتالي فلن يستطيع القادة الصينيون أن يأخذوا مبادرات كبيرة على المسرح العالمي وأن يصلوا إلى تسويات مع المطالب الخارجية (خاصة الأمريكية). وسوف يكونون مرتابين جداً في أجندات الدول الغربية والمنظمات الدولية، وسيكونون عموماً شريكاً مشاكساً في التعاملات الدولية. وكل ما تفعله نزعتهم القومية الحادة هو أنها تصلب ظهرهم وتقوى عزيمتهم.

الإشراك: سيتم التعامل ببرية مع سياسة الإشراك الغربية. فالهدف الضمني لسياسة الإشراك المتمثل في تغيير سلوك الصين الدولي والداخلي وفقاً للقواعد والمعايير التي وضعتها الدول والمنظمات الغربية لا يخفى على الصينيين. فالقيادة الصينية ووزارة الخارجية والجيش ومعاهد العلاقات الدولية تشك بقوة في أن الإشراك ليس أكثر شكلًا من "الاحتواء الناعم" أو "التطور السلمي". ولم يكن من قبيل الصدفة أن يسأل يانج زيمين الرئيس كلينتون أثناء لقاء أكتوبر ١٩٩٥ في نيويورك: "هل تحاولون احتواء الصين أم لا؟" وعلى ما يقال فقد كان رد الرئيس كلينتون: "لا، لا، أنا أحارب إشراككم ولا أريد احتوائكم"<sup>(٦٠)</sup>.

وتأتي التعريفات الصينية الصارمة لسيادة الدولة والميول نحو السياسة الواقعية لتجعل النخب الصينية تتزعز أكثر لأن تكون حذرة مع تعددية الأطراف الدولية والاعتماد المتبادل. فالدول أو المؤسسات العالمية التي تتبع الأجندة الكونية universalistic، خاصة تلك التي تستند إلى المبادئ الليبرالية الغربية، غير مقبولة تماماً من جانب الحكومة الصينية. وتفضيل الصين القوى هو أن تتعامل مع الدول القومية ثنائياً أكثر منها مع نظم دولية متعددة الأطراف. وسوف تتعاون الصين فقط عندما يكون من مصالحها القومية أن تفعل ذلك، وليس بسبب الالتزام بالمعايير السلوكية الدولية<sup>(٦١)</sup>. وبكين مسماوم صلب وعند يحمى بشدة إحساسه بالسيادة ومصالحه القومية. ولا تتحنى إلا عندما يكون هناك مقابل جدير مالياً (مثل سياسات الإصلاح التي أخذت في مقابلها قروض البنك وصندوق النقد الدوليين)

أو عندما تكون العقوبات الناتجة عن عدم التسوية أو الامتثال عالية لدرجة غير مقبولة. والحكومة الصينية تتجنب عموماً الارتباطات الملزمة التي تلزم الصين بفرض المعاهدات والاتفاقيات الدولية داخل حدودها.

فبسبب سياساتها الداخلية لن تستطيع الصين أن تبادل سياسة "الإشراك" الغربية، وذلك من ناحية لأن النظام يعتبرها سياسة فتنة، ومن ناحية أخرى لأن تكلفة التكيف مع القواعد والمعايير الدولية باهظة جداً.

الاحتواء: إن من شأن سياسة الاحتواء أن تؤكد شكوك النخبة الصينية حول الفتنة والعداء الغربيين نحو النظام الشيوعي. وسوف تصب سياسة الاحتواء مباشرة ضد الرغبات الغربية في تحسين حالة حقوق الإنسان وتشجيع المجتمع المدني ودعم استقطاب السياسة في الصين. وفي هذه الحالة سوف تضيّع قوة الدفع كلها، ولن يكون لدى الصين حواجز للتعاون في هذه المجالات وغيرها، بل وربما تشعر بحرية التصرف مع الحصانة من العقاب. وكذلك الصين غير المكبوحة من جانب النظام العالمي ستكون أكثر خطراً وضررًا على المصالح الغربية (والآسيوية). فضلاً عن أن الاحتواء لن يكون فعالاً من الناحية العملية، فدول آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية لن تستطيع أن تبني جبهة موحدة لمتابعة سياسة من هذا النوع. وقد أوضحت اليابان ورابطة شعوب جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي بالفعل أنه ليست لهم مصلحة في احتواء الصين<sup>(١٢)</sup>.

وبالتالي فإن سياسة احتواء الصين فاشلة. وهي لا يمكن أن تنفذ بفعالية حتى ولو كانت الولايات المتحدة ت يريد ذلك، وحتى لو نفذت فسوف تستنفذ موارد لا تحصى. وقد حاول الغرب احتواء الصين على مدى عقدين بعد أن وصل الشيوعيون إلى السلطة. وقد أثبتت هذه السياسة فشلاً ذريعاً. ومنذ أن تخلى نيكسون عن سياسة الاحتواء في عام ١٩٧١ قامت الإدارات الأمريكية وحكومات مجموعة السبع الكبار بإشراك الجمهورية الشعبية، وقد حقق ذلك نفعاً كبيراً للصين وللعالم. لقد أثبتت سياسة إشراك الصين وافتتاحها قدرتها على تثبيت الأمن

الآسيوي، بينما كان نسبياً احتواء وعزل الصين تأثير معاكس. وسيكون من الخطير والتهور وانعدام المسؤولية الأخلاقية أن نعود إلى سياسة فاشلة تم التخلص منها منذ ربع قرن.

وسواء في حالة الإشراك أم الاحتواء تكشف السياسات الداخلية الصينية أنه من غير المحتمل أن تكون بكين متعاونة بدرجة كبيرة. لكن هناك، مع ذلك، فرصة أفضل بكثير لانتزاع تعاون صيني متواضع من خلال الإشراك.

## غـ- صنع القرار المركزي

إن طبيعة نظام صنع القرار تؤثر على طريقة تجاوب الصين مع سياسات الإشراك أو الاحتواء الغربية. فالمركزية وتاثير العسكريين يجعلان الفاعلين حساسين لأى ملجم احتواء ويشجعان الميل إلى رؤية سياسة الاحتواء حتى عندما لا تكون موجودة.

كما تعنى الطبيعة المركزية جداً للنظام أن الفروق الدقيقة والمبررات المعقّدة لسياسة الإشراك ربما لا تكون واضحة للقادة الصينيين أو مستساغة من جانبهم. فهم يعانون من تشوش حول المفهوم ككل. فتشير المقابلات مع متخصصي العلاقات الدولية ومتخصصي أمريكا الصينيين إلى حالة حادة من التناقض المعرفي، حيث يعتبر الكثيرون بالإشراك شكلاً آخر من أشكال "التطور السلمي" أو "الاحتواء الناعم". بل تسود بينهم صعوبة حتى في تعريف مصطلح "الإشراك" ونقل معناه إلى اللغة الصينية. فالترجمة الشائعة للإشراك هي *jiechu* التي تعكس الفعل engage [ينازل] (كما في "ينازل العدو") لكن استخدامه الأكثر شيوعاً يعني "الاحتياك"<sup>(١٣)</sup>. وتوضح المقابلات مع المتخصصين الصينيين البارزين في شئون أمريكا أنهم يفهمون جيداً الجدل السياسي الذي أدى إلى سياسة الإشراك، لكنهم مع ذلك مشوشون حول مغزاها ومرتابون في القصد منها. وكما قال أحدهم: "لماذا لا تُشرك أمريكا الصين؟ إننا قوة عظمى"<sup>(١٤)</sup>.

## ف- المدركات

إن رؤية العالم السائدة بين النخب الصينية تؤيد التأثيرات الانعزالية للسياسات الداخلية، وتخلق "غرابيل" كثيرة تُصفى من خلالها المعلومات الخارجية، وتنتج جرعة قوية من النزعة القومية تؤثر على التعاطي السياسي. والتشنة السوفيتية للجيل الحالى من النخبة الصينية الحاكمة وانضباطها الليينى وخبرات أعوام ١٩٨٩-١٩٩١ تجتمع مع سوء الظن فى الاعتماد الدولى المتبدال والأجندة الأجنبية لتنتج نزعة قومية دفاعية قوية فى تعاملات الصين مع العالم الغربى.

والنزعة القومية ستجعل من الصعب على المحاورين الأجانب أن ينزعوا تعاون الصين فى القضايا التى تسبب حساسية تاريخية. والنزعة القومية الصينية المعاصرة ليست واقفة فى نفسها. فهى تستدعي ذكريات المعاملة السيئة على أيدي اليابان والقوى الغربية أثناء "قرن الذل والهوان"، وكثير من التحديات المعاصرة للسياسة الصينية تُصفى من خلال هذا المؤشر التاريخى. وقد كان من المتوقع أن تساعد قوة الصين المتتامة فى التغلب على هذا الإحساس بعدم الأمان والحاجة إلى الدفاع، لكن فى الحقيقة يبدو أنها ألهبته.

كما أن إحسان الصين الصارم بالسيادة الوطنية وسوء الظن المصاحب فى الاعتماد المتبدال وتعديدية الأطراف سوف تثير المخاوف أكثر من الإشراك، ذلك لأن القضايا العابرة للحدود والنظم متعددة الأطراف والاندماج فى النظام الدولى تلعب دوراً رئيسياً فى هذه الاستراتيجية.

## خاتمة الفصل الأول

إن هذه المجموعات الثلاث من المصادر الداخلية يعزز أحدها الآخر وتكشف معاً أنه مهما توفر حسن النية فى السياسة الغربية والآسيوية فسوف يكون من الصعب إشراك الصين فى السنوات القادمة. فالخصائص الانعزالية والدفاعية

للسياسة والنزعة القومية الصينية تقتربان أن الصين ستكون ممانعة وصعبة في إشراكها ودمجها في النظام الدولي القائم. لكن على أية حال ليس ثمة بديل عن المحاولة. فالتكلفة المحتملة لعدم المحاولة باهظة جدًا. ذلك أن قدرة الصين كبيرة بالفعل على عرقلة وزعزعة الأمن الدولي والاقتصاد العالمي والبيئة العالمية والرفاهية الإنسانية. وسيكون من الأفضل بكثير للعالم وللصين إذا أصبح ربع سكان العالم شريكًا متعاونًا في المجتمع الدولي.

---

## هوامش الفصل الأول

(1) See David Shambaugh, "China's Military: Real or Paper Tiger?" *Washington Quarterly*, Vol. 19, No. 1 (Spring 1996), pp. 19-36. The best case for China as a cultural-ideological challenge is made by Samuel Huntington in "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs*, Vol. 72, No. 3 (Summer 1993), pp. 22-49.

(2) من بين الأدبيات الثرية حول المحاولات التبشيرية الأمريكية لإصلاح الصين انظر:

Barbara Tuchman, *Stilwell and the American Experience in China, 1911-1945* (New York: Bantam Books, 1970); James C. Thomson, Jr., *While China Faced West: American Reformers in Nationalist China, 1928-1937* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1969); James C. Thomson, Jr., Peter W. Stanley, and John Curtis Perry, *The American Experience in East Asia* (New York: Harper & Row, 1981); and Michael H. Hunt, *Ideology and U.S. Foreign Policy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1987). For a more contemporary exposition of the American "missionary impulse" toward China, see Richard Madsen, *China and the American Dream: A Moral Inquiry* (Berkeley: University of California Press, 1995).

(3) Nancy Bernkopf Tucker, *Patterns in the Dust: Chinese-American Relations and the Recognition Controversy, 1949-1950* (New York: Columbia University Press, 1983).

(4) تاريخ هذه المجادلات مفصل في:

David Shambaugh, "Patterns of Interaction in Sino-American Relations," in Thomas W. Robinson and David Shambaugh, eds., *Chinese Foreign Policy: Theory and Practice* (Oxford: Oxford University Press, 1994), pp. 197-223; and Nancy Bernkopf Tucker, "China and America, 1941-1991," *Foreign Affairs*, Vol. 70, No. 5 (Winter 1991-92), pp. 75-92.

---

(5) See Harold R. Isaacs, *Scratches on our Minds: American Images of China and India* (New York: John Day, 1958), and T. Christopher Jespersen, *American Images of China, 1931-1949* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1996). For their part, Chinese similarly tend to perceive America in dichotomous images; see David Shambaugh, *Beautiful Imperialist: China Perceives America, 1972-1990* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1991).

(٦) شمة استثناء واضح هو :

Michael D. Swaine, *China: Domestic Change and Foreign Policy* (Santa Monica: RAND National Defense Research Institute, 1995).

(٧) من أمثلة هذا النزوع تحطيل:

William Overholt, *China: The Next Economic Superpower* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1993); and Overholt, "China After Deng," *Foreign Affairs*, Vol. 75, No. 3 (May/June 1996), pp. 63-78. •

(8) See Samuel Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968).

(٩) من بين التكهنات الكثيرة انظر :

Richard Baum, "China After Deng: Ten Scenarios in Search of Reality," *China Quarterly*, No. 145 (March 19%), pp. 153-175; Swaine, *China*; Robert G. Sutler, *China in Transition: Changing Conditions and Implications for U.S. Interests* (Washington, D.C.: CRS Report No. 93-1061 S, 1993 and updated annually); Nicholas Lardy, Kenneth Lieberthal, and David Bachman, *The Future of China* (Seattle: National Bureau of Asian Research, 1992); Yoichi Funabashi et al., *Emerging China in a World of Interdependence* (New York: Trilateral Commission Report, 1994); David Shambaugh, "China's Fragile Future," *World Policy Journal* (Fall 1994), pp. 41-45; Shambaugh, *Political Dynamics in Transitional China; Implications for the United States* (Carlisle Barracks, Perm.: U.S. Army War College National Strategy Institute, 1996); Maria Hsia Chang, "China's Future:

---

Regionalism, Federation, or Disintegration," Studies in Comparative Communism (September 1992), pp. 211-227; Gerald Segal, *China Changes Shape: Regionalism and Foreign Policy*, Adelphi Paper No. 287 (London: International Institute of Strategic Studies [HSS], 1994).

(١٠) إن حجة "الإشراك المشروع" موضحة في:

James Shinn, ed., *Weaving the Net: Conditional Engagement with China* (New York: Council on Foreign Relations, 1996). The case for "constructive engagement" is best articulated in Audrey and Patrick Cronin) "The Realistic Engagement of China," *Washington Quarterly*, Vol. 19, No. 1 (Winter 1996), pp. 141-170. In addition to presenting a comprehensive and thoughtful summary of the debates, the case for "coercive engagement" is offered in Michael J. Mazarr, "The Problems of a Rising Power: Sino-American Relations in the 21st Century," *Korean Journal of Defense Analysis*, Vol. 7, No. 2 (Winter 1995), pp. 7-40. The case for "comprehensive engagement" has been made by many U.S. officials of the Clinton administration, and is well argued in Kenneth Lieberthal, "A New China Strategy," *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 6 (November/December 1995), pp. 35-49.

(11) See, for example, Arthur Waldron, "Deterring China," *Commentary*, Vol. 100, No. 4 (October 1995); Gideon Rachman, "Containing China," *Washington Quarterly*, Vol. 19, No. 1 (Winter 1996), pp. 129-140; Gerald Segal, "East Asia and the 'Constrainment' of China," *International Security*, Vol. 20, No. 4 (Spring 1996), pp. 107-135.

(12) See A.F.K. Organski and Jacek Kugler, *The War Ledger* (Chicago: University of Chicago Press, 1980); Charles Doran and Wes Parsons, "War and the Cycle of Relative Power," *American Political Science Review* (December 1980), pp. 947-965; Nazi! Choucri and Robert C. North, "Lateral Pressure in International Relations: Concept and Theory," in Manus I. Midlarsky, ed.,

---

Handbook of War Studies (Ann Arbor; University of Michigan Press, 1989), pp. 289-326.

(13) See Karl W. Deutsch and J. David Singer, "Multipolar Power Systems and International Stability," *World Politics* (April 1964), pp. 390-406; and J. David Singer et al., *Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820-1965* (Beverly Hills: Sage Publications, 1972).

(14) Edward D. Mansfield and Jack Snyder, "Democratization and the Danger of War," *International Security*, Vol. 20, No. 1 (Summer 1995), pp. 5-38; and Mansfield and Snyder, "Democratization and War," *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 3 (May-June 1995), pp. 79-87.

(15) See John Carver, *Will China Be Another Germany?* (Carlisle Barracks, Penn.: U.S. Army War College National Strategy Institute, 1996).

(16) A.F.K. Organski, *World Politics* (New York: Knopf Publishers, 1958, rev. ed. 1968).

(17) Jacek Kugler and A.F.K. Organski, "The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation," in Midlarsky, *Handbook of War Studies*, p. 174.

(١٨) يقال إن القادة الصينيين صرحو بأن الصين لن تتصرف كقوة عظمى حتى إذا امتلكت شروط ومتطلبات القوة العظمى.

(١٩) كان الرئيس يانج شانجكون Shangkun وأخوه غير الشقيق يانج باينج Baibing جنرالين في جيش التحرير الشعبي وتولى كل منهما مناصب عليا في اللجنة العسكرية المركزية. ترأس يانج باينج أيضاً الإدارة السياسية العامة لجيش التحرير الشعبي. وكان يانج شانجكون رفيق دينج زياوبينج Deng Xiaoping المقرب منذ منتصف الخمسينيات، وهوما الاثنان نظما منبهة تيانمن. وسبب التعجيل بالتخلص منهما بعد مؤتمر الحزب الرابع عشر في أكتوبر ١٩٩٢ كان محاولتهما المزعومة للسيطرة على الهيئة العسكرية من خلال شبكة فتوية موسعة. كما اتهم يانج باينج بالاجتماع سراً عدة مرات للتخطيط للاستيلاء على السلطة بعد موت دينج. اعتبر دينج هذه الاجتماعات غير ناضجة وغير ملائمة وأمر بإبعاد الأخرين يانج. انظر :

Willy Wo-lap Lam, *China After Deng Xiaoping* (Singapore: John Wiley & Sons, 1995); and David Shambaugh, "China's Commander-in-Chief: Jiang

---

Zemin and the PLA," in James Lilley, ed., *China's Military Modernization* (London: Routledge, Kegan Paul, forthcoming).

(20) See Shambaugh, "China's Commander-in-Chief."

(21) See John Garver, "The PLA and Chinese Foreign Policy," in Lilley, *China's Military Modernization*, forthcoming.

(22) Interview with knowledgeable military sources in Beijing, July 16, 1995.

(23) "It's the economy, stupid!"

(24) See Barry Naughton, *Growing Out of the Plan: Chinese Economic Reform, 1978-1993* (New York: Cambridge University Press, 1995); and Andrew G. Walder, ed., *China's Transitional Economy* (Oxford: Oxford University Press, forthcoming 1996).

(٢٥) وصل التضخم ٤٧% في عام ١٩٩٤ لكن أمكن تقليصه من خلال إعادة فرض ضوابط الأسعار على الطريقة الشيوعية القديمة وهو ما أرجأ التقدير الحتمي الذي سوف يصاحب استبعاد معونات الأسعار والصناعات الحكومية.

(26) See Nicholas Lardy, *China's Economic Transformation* (Carlisle Barracks, Perm.: U.S. Army War College National Strategy Institute, 1996).

(27) Citing internal PRC government documents, Willy Wo-lap Lam, "Unrest on the Cards," *South China Morning Post International Weekly*, December 16, 1995, p. 7.

(٢٨) في مايو ١٩٩٥ أعلنت الحكومة الصينية أن المشروعات المملوكة للدولة بلغ مجموع أصولها ٣٠٠ مليار دولار و ٢٠٠ مليار كديون، والتقصير في هذه الديون يمكن أن يتسبب في انهيار النظام المصرفى. وعبء الدين الزراعي لا يقل حدة. يقوم نيكولاوس لاردى Lardy من مؤسسة بروكنجز حالياً بعمل أو دراسة كبيرة حول النظام المصرفى الصيني. لمناقشة الأزمة المرتقبة انظر:

Lardy, *China's Economic Transformation*.

(٢٩) إنها لم تبطل تماماً فسيطرة إدارة الدعاية بالحزب الشيوعي الصيني على أجهزة الإعلام وسيطرة إدارة التنظيم على الموظفين لا تزال شبه كاملة. وللتعرف على فعالية إدارة عمل الجبهة المتحدة يكفي فحص تعامل الحزب الشيوعي الصيني مع هونج كونج. وسيطرة المفروض =

---

= السياسي للحزب ولجان الحزب في الجيش تعد مثلاً آخر للتأثير المستمر للدولة الليبرالية الصينية.  
انظر :

Kenneth Lieberthal, *Governing China* (New York: W.W. Norton, 1995), chapter 7.

(30) See Jean C. Oi, "The Role of the Local State in China's Transitional Economy," *China Quarterly*, No. 144 (December 1995), pp. 1132-1149.

(31) See David Shambaugh, "Growing Strong: China's Challenge to Asian Security," *Survival*, Vol. 36, No. 2 (Summer 1994), pp. 43-59; and Wang Jisi, *Comparing Chinese and American Conceptions of Security*, Working Paper No. 17 (Toronto: North Pacific Cooperative Security Dialogue [NPCSD], 1992).

(32) See David Shambaugh, "Peking's Foreign Policy Conundrum Since Tiananmen: Peaceful Coexistence vs. Peaceful Evolution," *Issues and Studies* (November 1992), pp. 65-85; and Shambaugh, "Patterns of Interaction in Sino-American Relations."

(33) See the exchange between Jack Gladstone ("The Coming Chinese Collapse"); and Huang Yasheng ("Why China Will Not Collapse") in *Foreign Policy*, No. 99 (Summer 1995), pp. 35-68.

(34) Segal, *China Changes Shape: Regionalism and Foreign Policy*.  
(٣٥) إن لجنة الشئون الخارجية التابعة للجنة الدائمة لمؤتمر الشعب القومي لا تتمتع بسلطة صنع القرار وتضم في عضويتها عموماً دبلوماسيين متقاعدين ويقتصر عملها على إقرار المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

(36) See Michael D. Swaine, "The PLA and Chinese National Security Policy: Leaders, Structures, Processes." *China Quarterly*, No. 146 (June 1996), pp. xxx-xxx; Carol Lee Hamrin, "Elite Politics and the Development of China's Foreign Relations (especially "Appendix: Structure of the Foreign Affairs System") in Robinson and Shambaugh, *Chinese Foreign Policy*, pp. 70-114. For a more anecdotal and general account see George Yang, "Mechanisms for Foreign Policy Making and Implementation in the Ministry

---

of Foreign Affairs," in Carol Lee Hamrin and Suisheng Zhao, eds., *Decision Making in Deng's China* (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1995), pp. 91-100.

(٣٧) إن صنع سياسة الدفاع والأمن القومي يتركز في اللجنة العسكرية المركزية. هذا الفضاء السياسي مفصل في:

Swaine, "The Role of the PLA in China's National Security Policy Process."

(38) Liu delegates responsibility for defense intelligence to Vice-Chief of General Staff General Xiong Guangkai.

(٣٩) هذا لا يستبعد أن يقع المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية على الملا أو أن يهدى المحظوظون المدنيون والعسكريون آراء مكتوبة أو في الجلسات الخاصة.

(٤٠) أدى ذلك كما يقال إلى خلاف مع يانج زيمين وكوا شى Qiao Shi لكن ليس ثمة دليل إمبريقي يؤكّد ذلك.

(٤١) ثمة مناقشات أخرى لعمل هذه المجموعة في:

Swaine, "The Role of the PLA in China's National Security Policy Process"; A. Doak Barnett, *The Making of Foreign Policy in China* (Boulder, Colo.: Westview, 1987), p. 44; and Hamrin, "Elite Politics and the Development of China's Foreign Relations: Appendix," pp. 110-112.

(٤٢) إن أهمية نظام المجموعات القيادية في صنع السياسة الصينية لا يمكن المبالغة فيها على الرغم من أن الدارسين لم يكتشفوا أهميتها إلا في السنوات الأخيرة. لمناقشات أكثر حول المجموعات القيادية في عملية السياسة الصينية انظر:

Carol Lee Hamrin, "The Party Leadership System," in David M. Lampton and Kenneth Lieberthal, eds., *Bureaucracy, Politics, and Decision Making in Post-Mao China* (Berkeley: University of California Press, 1992), pp. 95-124; Wei Li, *The Chinese Staff System: A Mechanism for Bureaucratic Control and Integration* (Berkeley: Institute of East Asian Studies, 1994); and Kenneth Lieberthal, *Governing China* (New York: W.W. Norton, 1995), pp. 192-194. Few openly published Chinese sources even mention the role of Leading Groups, but one recently published source identifies 278 Leading Groups since 1949. See Wang Jingsong, *Zhonghua Renmin Gongheguo =*

---

=Zhengfu yu Zhengzhi [Government and Politics of the People's Republic of China] (Beijing: Zhonggong zhongyang dangxiao chubanshe, 1995), p. 378-441.

(٤٣) المجموعة القيادية الصغيرة للشئون الخارجية المركزية تضم إلى جانب أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي رئيس الوزراء ووزير الخارجية ومدير مكتب الشئون الخارجية بمجلس الدولة ومدير اللجنة المركزية لإدارة الارتباط الخارجي ووزير الدفاع أو رئيس الأركان العامة لجيش التحرير الشعبي ووزير التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي ووزير الدولة للأمن وعدداً صغيراً من المستشارين.

(44) Interviews with knowledgeable officials in Beijing (April 1994) and London (November 1994). However, Lieberthal claims in that "as of 1994 Li Peng remained in charge [of the foreign affairs kou]"; Lieberthal, Governing China, p. 193.

(45) Interviews with knowledgeable officials and scholars in Beijing, July 1995; and Swaine, "The Role of the PLA in China's National Security Policy Process."

(٤٦) منذ عام ١٩٩٤ عندما عين نائب وزير الخارجية ليو هواكيو Liu Huaqiu مديرًا لمكتب مجلس الدولة للشئون الخارجية يقال إن هذا المكتب مارس تأثيراً كبيراً في عملية وضع السياسات. ويقال إن ليو يمارس تأثيراً كبيراً على عملية السياسة الخارجية اليوم وأنه النزاع الأيمن لرئيس الوزراء لي بینج في هذا المجال. وقد تراجع تأثير مركز الدراسات الدولية بمجلس الوزراء كثيراً في السنوات الأخيرة بعد موت هوان زيانج Huan Xiang .

(47) Interview with international relations specialist, July 16, 1995, Beijing.

(48) Interview with Lin Ke, Mao's personal secretary (mishu) for foreign affairs, Beijing, April 24, 1994.

(49) Patrick Tyler. "With Eye on U.S., Chinese Welcome Yeltsin's Embrace; Jiang Says Beijing and Moscow Forge a 'Strategic Partnership,'" International Herald Tribune, April 25, 1996; Joseph Kahn, "China, Russia Flaunt New Comradery in an Apparent Warning to the U.S.," Wall Street Journal, April 26, 1996.

---

(٥٠) ثمة مراجعة ممتازة فى:

Lowell Dittmer, "China and Russia: New Beginnings," in Samuel Kim. ed., China and the World, 3rd ed. (Boulder, Colo.: Westview Press, 1995), pp. 94-112.

(٥١) سياسياً واقتصادياً قد يكون القادة الصينيون أكثر ارتياحاً لوجود حكومة شيوعية جديدة لكنهم متزوجون من دعوه لإستعادة الإمبراطورية السوفيتية السابقة وحدودها. ولنفس هذه الأسباب يحذر القادة الصينيون أكثر من القوميين المتطرفين الذين يقودهم فلاديمير زيرينوفسكي Vladimir Zhirinovsky روس ومسئولي صينيين في بكين في يوليو ١٩٩٥ ويناير ١٩٩٦.

(52) See Bilveer Singh, "Russia and East Asia," paper presented at the conference on "Strategic Cultures and Security in East Asia." Ebenhausen, Germany, May 1996.

(53) See Bates Gill and Taeho Kim, China's Arms Acquisitions From Abroad: A Quest for "Superb and Secret Weapons" (Oxford: Oxford University Press, 1995); and Shambaugh, "China's Military: Real or Paper Tiger?"

(54) See, for example, the secret and classified speeches by Chinese Politburo members in Chinese Law & Government (Spring 1992).

(55) See Shambaugh, "Peking's Foreign Policy Conundrum Since Tiananmen: Peaceful Coexistence vs. Peaceful Evolution."

(56) See Lowell Ditrmer and Samuel S. Kim, eds., China's Quest for National Identity (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1993); James Townsend, "Chinese Nationalism," Australian Journal of Chinese Affairs, January 1992, pp. 97-130; John Fitzgerald, "The Nationless State: The Search for a Nation in Modern Chinese Nationalism," ibid., January 1995, pp. 75-104; Lucian W. Pye, "How China's Nationalism Was Shanghaied," ibid., January 1993, pp. 107-133; George T. Crane, "'Special Things in Special Ways': National Economic Identity and China's Special Economic Zones." =

---

=ibid., July 1994, pp. 71-92; and Wang Jisi, Comparing Chinese and American Conceptions of Security.

(57) Lucian W. Pye, "China: Erratic State, Frustrated Society," Foreign Affairs, Vol. 69, No. 4 (Autumn 1990), p. 54.

(58) Allen S. Whiting, "Chinese Nationalism and Foreign Policy After Deng," China Quarterly (June 1995), pp. 295-316.

(٥٩) يميز وابتعد Whiting "القومية التوكيدية" أكثر من ذلك بأنها بوجه عام شكل من رهاب الأجانب، بينما يرى دارسون آخرون علامات "القومية الواقعة" أو "القومية النفعية" في السياسة الخارجية الصينية المعاصرة.

Ibid.; Allen S. Whiting, "Assertive Nationalism in Chinese Foreign Policy," Asian Survey (August 1993), pp. 913-933; Michel Oksenberg, "China's Confident Nahonalism," Foreign Affairs, Vol. 65 (Winter 1986-87), pp. 501-523; Wang Jisi, "Pragmatic Nationalism: China Seeks a New Role in World Affairs," Oxford Internationa} Review, Vol. 6, No. 1 (Winter 1994), pp. 28-30, 51, 64.

(٦٠) المحادثة التي سربتها إدارة كلينتون وردت في:

Thomas Friedman in the New York Times, April 17,1996. The White House Press subsequently confirmed this exchange.

(٦١) يختلف صامويل كيم وأخرون مع هذا الرأي ويجادلون بأن الصين تقبل الاعتماد المتبادل وتبني تعديلاً للأطراف. صحيح أن الصين وقعت الآن على اتفاقيات دولية وتشترك في هيئات دولية أكثر بكثير من أى وقت مضى، لكن ذلك لا يصدّم عدوى كدليل لرأى كيم. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:

Harry Harding, ed., *China's Cooperative Relations* (forthcoming).

(62) See David Shambaugh, *China and Europe, 1949-1995* (London: Contemporary China Institute, School of Oriental & African Studies, 1996); and Shambaugh, "China and Japan Towards the Twenty-first Century: Rivals for Preeminence or Complex Interdependence?" in Christopher Howe, ed., *China and Japan: History, Trends and Prospects* (Oxford: Oxford University Press, 1996).

- 
- (63) Beijing Foreign Languages Institute English Department, ed., Han-Ying Cidian [Chinese-English Dictionary] (Beijing: Commercial Press, 1985), p. 344.
- (64) Interview with member of the Institute of American Studies, Chinese Academy of Social Sciences, July 18, 1995.

## الفصل الثاني

### شرق آسيا وكبح الصين

جيرالد سيجال

إن النمو الاقتصادي الملحوظ في شرق آسيا يعتمد على تعزيز تحديث النظم السياسية والاجتماعية عبر المنطقة. كما يعتمد الاستقرار والنمو أيضاً على تطوير نظام دولي يكبح القوى غير الموافقة على الوضع الراهن وتطوير آليات لإدارة وتسوية الصراعات بلا حروب. ولا شك في أن أهم دولة في شرق آسيا هي الصين: الصين التي لو انهارت إلى فوضى أو كانت عدوانية في المنطقة يمكن أن تدمر ازدهار المنطقة.

هل الأمن الإقليمي في شرق آسيا يصبح مستحيلاً عندما تكون الصين قوية؟ وهل يكون انعدام الأمن الإقليمي متوقعاً بقوة عندما لا تشعر الصين الصاعدة بالأمان حول ما إذا كانت ستستطيع أن تحافظ على صعودها، وحول ما إذا كان الآخرون سيسمحون لها بالصعود؟ كيف يجب على الدول الأخرى أن تتعامل مع الدولة التي ربما تكون قوة التغيير الأكبر الوحيدة في توازن القوى العالمي؟

من المؤسف أن الجدل حول هذه التساؤلات يكون تبسيطياً في الغالب. فمن ناحية تجادل مدرسة "الإشكاك" المهيمنة بأنه يمكن تحديد الصين بوصفها تحدياً للوضع الراهن بإعطائها حوافز تدفعها للانضمام إلى المجتمع الإقليمي والعالمي. وتعتقد مدرسة الإشكاك أنه ليس ثمة حاجة لتفكير من منظور توازن القوة لأن الاستقرار ستتوفره الدول المتلهفة لئلا تفقد مزايا الاعتماد الاقتصادي المتبادل<sup>(1)</sup>.

وَثْمَة مدرسة فكرية أخرى تذهب إلى أن الصين يجب أن "تحتوى". وتجادل مدرسة الاحتواء بأن توازن القوة في شرق آسيا يتحول إلى عدم الاستقرار بشكل خطير<sup>(٢)</sup>.

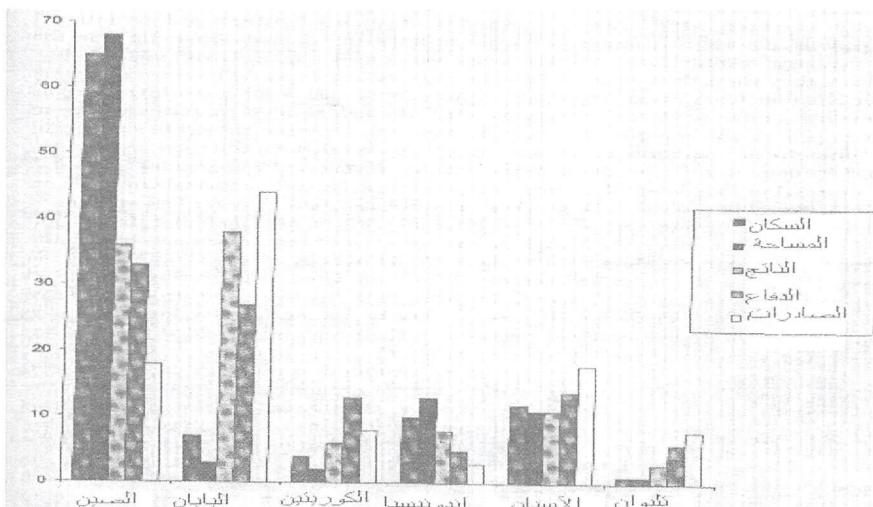
غير أن فكري "الإشراك" و"الاحتواء" من مخلفات زمن الحرب الباردة، ولهذا السبب فقط تعانى فئات تحليل غير كافية للمشكلة الخاصة التي يطرحها التعامل مع الصين الصاعدة. وبدلًا من ذلك تدفع هذه المقالة بأن الإشراك سياسة حيوية أو ضرورية لكنها غير كافية نحو الصين. فالصين قوة قوية وغير راضية عن الوضع الراهن<sup>(٣)</sup>. وتلك الدول التي تتعارض مصالحها مع الصين سوف تدافع عن تلك المصالح بكبح الصين حيثما أمكن. على أن صياغة سياسة "الكبح" constraintment تتطلب تقديرًا لما إذا كان جiran الصين والقوى البعيدة لديهم القوة الكافية لمقاومة الصين. وأنا أجادل بأنهم أقوىاء بالفعل، لكن الأمر يتطلب أيضًا الإرادة لعمل ذلك. والأدلة المقدمة هنا تقترح أن معظم الدول ليس لديها الإرادة لكبح الصين. فنظرية متنامية على الاتجاهات الأخيرة، خاصة الردود على نشاط الصين في بحر الصين الجنوبي، تكشف أن الصين لا تُكبح بسبب المخاوف من أن ذلك قد يدمر الاعتماد الاقتصادي المتبدال المهم للغاية مع شرق آسيا. وأنا هنا أحدد أحذار السياسة التي تشرك الصين من خلال الاعتماد المتبدال بينما لا تُكبح سلوكها غير المرغوب، وأقدم مقتراحات حول إمكانيات نجاح سياسة أكثر كبحًا للصين.

## أ- الصين وشرق آسيا: غرفة التوازن؟

إن تحقيق التوازن مع الصين وكبحها في شرق آسيا قد يبدو للوهلة الأولى مهمة مستحيلة. فالصين تمثل ٦٨٪ من إقليم شرق آسيا وحوالي ٦٥٪ من سكان الإقليم (انظر شكل ١)<sup>(٤)</sup>. وتلك المركبات الأساسية للقوة ثابتة نسبيًا. والمنطقة الأخرى الوحيدة في العالم التي يميل توازن القوة فيها إلى دولة واحدة هي أمريكا الشمالية. وذلك بالطبع في مقابل الحالة الأوروبيّة الأكثر توازنًا<sup>(٥)</sup>.

شكل (١)

دول شرق آسيا من حيث نسب عدد السكان ومساحة الإقليم وإجمالي الناتج المحلي وميزانية الدفاع وال الصادرات



ملحوظة: كل الأرقام تمثل عام ١٩٩٤ ما عدا الصادرات (١٩٩٣)، ومجموعة الآسيان لا تتضمن إندونيسيا، وأرقام الصين تتضمن هونج كونج.

إن انعدام التوازن من حيث المساحة وعدد السكان قائم في شرق آسيا منذ قرون، وربما كان أقلم في شرق آسيا من أي مكان آخر في العالم. وقد تمثلت نتيجة ذلك في نمط غير متوازن عمره قرون في العلاقات الدولية. فحتى قبل وصول الاستعمار الأوروبي (الذى برز بقوة فقط في القرن السابع عشر) كانت الوحدات السياسية نادراً ما ترتبط مع بعضها البعض. وعندما كان هذا الارتباط أو الإشراك يحدث فإن طبيعة توازن القوة كانت تعتمد إلى درجة كبيرة على ما إذا كانت الصين قوية أم لا. فالصين القوية كانت تلقى بظلالها على جيرانها الأصغر. في حين أنه في أوقات ضعف الصين كان الجيران أكثر حرية في إقامة علاقات

مع أجزاء من الصين وكذلك أكثر تحرراً من الضغط الصيني التقليد. وقد نجح بعض جيران الصين، خاصة اليابان وكوريا، في إرساء ثقافات سياسية مستقلة وقوية وصحية، لكنهم كانوا يعرفون أن استقلالهم كان يعتمد إلى درجة كبيرة على بقاء الصين ضعيفة. بينما كانت شعوب جنوب شرق آسيا أقل نجاحاً في بناء كيانات سياسية قوية ودائمة، ولذلك كانت هذه المنطقة تتأثر جداً بأنماط التفاعل التي أرسى في عصر السيطرة الأوروبية وبعد ذلك غشاء الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين. وعندما رفع غشاء الحرب الباردة (وهو ما حدث في شرق آسيا مبكراً جداً عنه في أوروبا) أدركت كل من دول شمال شرق آسيا القوية نسبياً ودول جنوب شرق آسيا الأكثر ضعفاً أن النمط المستقبلي للعلاقات الدولية في منطقتهم كان يعتمد على مدى قوة أو ضعف الصين<sup>(١)</sup>.

لقد أمضت الإمبراطورية الصينية معظم القرن العشرين ممزقة. ففي عام ١٨٥٠ كانت الصين لا تزال، اسمياً، الاقتصاد الأكبر في العالم، لكن مع نهاية القرن التاسع عشر كانت تفقد أراضي على طول حافتها لصالح أجانب طامعين. ومع نهاية القرن العشرين استعادت الصين فقط قليلاً مما فقدته. وبصرف النظر عن الجزر البعيدة عن الشاطئ التي أخذتها تايوان والجزر الواقعة في بحر الصين الجنوبي واستعادة هونج كونج عام ١٩٩٧، لم تتغير حدود الدولة الصينية كثيراً مما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر. وكانت نتيجة ذلك صيناً يقع على كاهلها عبء إعادة توحيد وضم أراضيها.

والصين تستطيع أن تتحمل تبعات هذا العبء لأنها تحولت في القرن التالي من اقتصاد عاجز إلى اقتصاد مزدهر. وكما يشير المؤرخون الاقتصاديون - الجغرافيون فإن نمأة ارتباطاً قوياً بين القوة الاقتصادية وقدرة الإمبراطوريات على تحقيق مطالبهما الإقليمية. لكن نمو الصين الاقتصادي المطرد لا يزال في مرحلة المبكرة. فالصين، كما يوضح جدول (١)، ما زالت بعيدة عن أن تكون قوة مهيمنة في شرق آسيا وفقاً لكثير من مقاييس القوة. صحيح أن قوتها الاقتصادية والعسكرية

النسبة في ازدياد، لكن النمو الاقتصادي المستدام في الصين يبدو ممكناً فقط في نظام سياسي واقتصادي لامركزي<sup>(٧)</sup>. فضلاً عن أن الصين يعوقها أيضاً ضعف القيادة ومشكلات اجتماعية هائلة وهجرة داخلية يقال إنها ما بين ١٠٠ و ١٥٠ مليون شخص<sup>(٨)</sup>. وباختصار فإن الصين أضعف كثيراً مما تبدو للوهلة الأولى.

جدول (١-٨)  
دول شرق آسيا وفقاً للنسبة المئوية لكل دولة

الصادرات ١٩٩٣ (١٩٩٢)	الإنفاق العسكري ١٩٩٤ (١٩٩٢)	الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٤ (١٩٩٢)	المساحة الإجمالية ١٩٩٤ (١٩٩٢)	عدد السكان ٦٥,٢ ٦٨,٣ ١٣,٤ ٢,٧ ٢,٤ ٣,٩ ٠,٧ ٠,٢ ٠,٩ ٣,٧ ٧,٩ ٨,٥ ٠,١ ٤,٠ ٧,٧	الصين و هونج كونج ١٠,٤ ٦,٨ ٣,٩ ٢,٦ ٣,٢ ٢,٤ ٢,٤ ١,٢ ١,٢ ١,١ ٠,٢
(١٧,٦) ١٨,١	(٣٢,٥) ٣٣,٣	(٣٣,٨) ٣٥,٧	٦٨,٣	٦٥,٢	الصين و هونج كونج
(٣,٣) ٣,٣	(٥,٠) ٥,٤	(٨,٠) ٧,٦	١٣,٤	١٠,٤	إندونيسيا
(٤٥,٣) ٤٤,٤	(٢٦,٧) ٢٧,٠	(٣٨,٣) ٣٧,٥	٢,٧	٦,٨	اليابان
(٠,٢) ٠,٣	(١,٤) ١,٣	(٠,٧) ٠,٧	٢,٤	٣,٩	فيتنام
(١,٥) ٠,٩	(٢,٢) ٢,٣	(٢,٣) ٢,١	٢,٢	٢,٦	الفلبين
(٣,٧) ٣,٩	(٦,١) ٤,٥	(٤,٧) ٤,٦	٣,٧	٣,٢	تايلاند
(٧,٩) ٧,٩	(٩,١) ٩,٩	(٥,٨) ٥,٦	٠,٧	٢,٤	كوريا الجنوبية
(٨,٥) ٨,٣	(٦,٣) ٦,٤	(٢,٩) ٢,٨	٠,٢	١,٢	تايوان
(٠,١) ٠,١	(٤,٠) ٣,٢	(٠,٤) ٠,٣	٠,٩	١,٢	كوريا الشمالية
(٤,٠) ٤,٣	(٤,٤) ٣,٣	(٢,١) ٢,١	٢,٤	١,١	ماليزيا
(٧,٧) ٨,٢	(١,٦) ١,٨	(٠,٩) ٠,٨	٠,٠	٠,٢	سنغافورة

SOURCES: International Institute for Strategic Studies, World Bank, IMF. Gross Domestic Product (GDP) and defense spending rates are purchasing-power parity (PPP). Exports are for merchandise and invisibles.

ومع ذلك فلا تزال الصين تشعر بأن لها ادعاءات مشروعية ببعض الأقاليم وبمكانة متمامية في شرق آسيا والعالم ككل. والتحدي الذي يواجه شرق آسيا والعالم هو ما إذا كان يجب أن يسمح للصين بأن تحصل على الأراضي والقدرة والمكانة التي تدعى إليها، أم ما يجب أن تُكبح وهي لا تزال ضعيفة نسبياً.

إن شرق آسيا لا يجب أن يعود "للوراء إلى المستقبل" ولو فقط لأن كثيراً من دول شرق آسيا، خاصة اليابان، أقوى بكثير مما كانت عليه في عصور ما قبل قوم الأوروبيين. فالنظام الدولي اختلف كثيراً هو الآخر. ونمو الصين يعتمد إلى درجة كبيرة على قبولها للاعتماد المتبدل وربما حتى سياسياً مع النظام الدولي، وهذا الانفتاح تضعفه التزعة الوحدوية العدوانية. فرص نمو الصين تعتمد على الدول الأخرى التي توفر للصين أسوافاً للسلع والمواد الأولية والاستثمار الاقتصادي والمعلومات والتكنولوجيا اللازمة للتطوير. وباقتصادياً ذلك يوجد أساس يمكن دول شرق آسيا والعالم ككل من إدارة الصين المت坦مية، لكن يجب أن تكون قوى شرق آسيا مستعدة لاتخاذ الخطوات اللازمة لعمل ذلك.

## بـ- هل ستتوافق منطقة شرق آسيا؟

إن الشروط الموضوعية لموازنة الصين ليست هي نفسها السياسات الواقعية لعمل ذلك. في القرن التاسع عشر كان المفتاح لضمان التوازن ضد خصم قوى يتمثل في إيجاد ما يكفي من المصالح المشتركة لبناء تحالف. لكن تلك الاستراتيجية كانت تتوقف أيضاً على وجود عدد من الدول القوية نسبياً وأن تكون هذه الدول مستعدة لربط مصالحها المشتركة ثم العمل من أجلها. وفي شرق آسيا توجد المصالح المشتركة، بينما تغيب الإرادة لربط هذه المصالح، ناهيك عن العمل من أجل هذه المصالح المشتركة.

إن خطوط الانكسار في شرق آسيا واضحة بما فيه الكفاية. أو لا يوجد في شرق آسيا تشكيلة واسعة من القدرات تجاهه الصين. فكما يوضح جدول (١) وشكل (١) فإن قلة من الدول مؤهلة لأن تكون قوة كبرى، فضلاً عن عدد كبير من القوى المتوسطة أو الأصغر. فدولتان فقط يزيد عدد سكانهما على ١٠٠ مليون شخص (اليابان وإندونيسيا). وإستراليا وروسيا فقط تمتلكان أقاليم واسعة قريبة من مساحة

الصين، لكن عدد سكان كل منها صغير. وروسيا قوة كبرى، لكن فقط بالنسبة لمن ينظر من أوروبا<sup>(٤)</sup>. ظهر روسيا في آسيا ضعيف، خاصة إذا وضعنا في الاعتبارحقيقة أنها، فيما عدا اليابان، كانت آخر من استولى على رقعة كبيرة من أراضي الصين أيام ضعفها. والكوريا لا تزالان مقسمتين، لكن حتى إذا توحدتا ستظل كوريا الموحدة أصغر دولة في شمال شرق آسيا. ودول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا في معظمها قوى متوسطة طامحة، وفي كل الأحوال لا يتجاوز إجمالي ناتجها المحلي مجمعاً ناتجاً إستراليا ونيوزيلندا ملائماً. إن إندونيسيا هي القوة الكبيرة الوحيدة في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا، لكنها الأكثر بعداً عن الصين.

ثانياً تختلف مصالح دول شرق آسيا بالنظر إلى الصين. ففي بعض الحالات يطرح البعض تساؤلات حول ولاء قطاعات كبيرة من السكان من ذوي الأصول الصينية<sup>(٥)</sup>. ونظرًا لأن المواطنين من ذوي الأصول الصينية يشكلون غالبية السكان في سنغافورة براتب الكثيرون في المنطقة من حرص سنغافورة على التعاون الوثيق مع الصين بشروط صينية. وعلى الجانب الآخر يوجد في تايوان أيضًا غالبية عرقية صينية، لكن لأن كثريين منهم هربوا من الاستيلاء الشيوعي على الجزيرة الأم ويئدونون ازدهارهم واستقلالهم الحاليين، فإنهم عموماً أكثر عداً ضد جزيرة الصين. واتجاهات الكوريتين نحو الصين يهيمن عليها فهمهما لتأثير الصين على النزاع حول توحيد كوريا.

وتحدها من بين اللاعبين الكبار لا تؤى اليابان عدداً كبيراً من السكان من ذوي الأصول الصينية، كما تتمتع بمتانة بمقابل من الاستقلال عن الصين والتلاطف معها. وإندونيسيا فيها سكان أكثر قوة من ذوي الأصول الصينية (لكنهم قليلاً عددياً)، لكن قلقها أقل ثباتاً وإن أصبح حاداً في بعض الأحيان من الصين<sup>(٦)</sup>. ومن المتوقع أن يعمل هذان البلدان معاً بشكل وثيق أكثر في التفكير بشأن الصين، لكن عين كل منها على تحديات أخرى. فإندونيسيا كانت تتظر إلى نفسها على اعتبار أنها تلعب دوراً أساسياً في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا أو مرحلة عدم الانحياز، بينما

طلت اليابان مكبلة في تحالف مع الولايات المتحدة وتجد دورها في مرحلة مجموعة السبع الكبرى. ويبدو الأمر تقريراً كما لو أن اليابان بسبب سلوكها في الصين في الثلاثينيات والأربعينيات أخذت تتجنب التفكير ملياً وبجدية حول طرق التعامل مع الصين<sup>(12)</sup>. وإندونيسيا، حتى وقت قريب، لم تكن تنظر إلى الصين بوصفها كابحاً لسلوكها، أي سلوك إندونيسيا.

ونتيجة لهذه المواقف المختلفة نحو الصين، والمصالح المختلفة أيضاً معها، تفاعلت دول شرق آسيا مع الصين بطرق مختلفة جدًا. فوجدت اليابان وكوريما أن ترکزاً علاقاتها التجارية والاستثمارية في المناطق الشمالية الساحلية من الصين. وتركز روسيا أغلب مشروعاتها في شمال شرق الصين، بينما تركز هونج كونج وتايوان على ساحل الصين الجنوبي<sup>(13)</sup>. أما الدول الأكثر بعداً عن الصين فعلاقتها بأقاليم الصين المختلفة أقل تحديداً. فسنغافورة، كشأن كثير من الدول الأوروبية أو "الأنجلوسaxonية" على حافة المحيط الهادئ، تمارس قدرها كبيراً من مشروعاتها على سواحل الصين الوسطى. وبإيجاز هناك علامات على أن الامبراطورية داخل الصين تتعدى في العلاقة المجزأة التي يتطورها العالم الخارجي مع الصين.

كما يتجلّى الاتجاه المجزأ نحو الصين أيضاً في قضايا شرق آسيا الأساسية. فالقلق من انتشار الأسلحة النووية في كوريا الشمالية يؤثر على علاقات الصين مع الدول الأخرى في شمال شرق آسيا، بينما أصواته ضعيفة في جنوب شرق آسيا. في حين أن القلق من السكان من الأصول الصينية يمثل عاملاً في علاقات الصين في جنوب شرق آسيا، بينما ليس له دور في شمال شرق آسيا. وكذلك فإن مفاوضات الصين الصعبة حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو انتهاءها لاتفاقيات حقوق الطبع الدولية تمثل مصلحة رئيسية للدول ذات القطاعات الخدمية الأكثر تطوراً، فيما لا تلعب دوراً كبيراً في علاقات الصين مع جنوب شرق آسيا. وبالتالي يسود ميل واضح لأن تبني الدول رؤى مختلفة للصين وأن تتمكن الصين من اللعب على مثل هذه الاختلافات.

إن الخاصية الثالثة لمنطقة شرق آسيا والناتجة عن تجزئتها بشكل عام هي الغياب النسبي لمؤسسات شرق آسيوية أو حتى إحساس واضح بوجود مجتمع دولي إقليمي<sup>(١٤)</sup>. على أن القدرة على موازنة وكيح الصين لا تعتمد فقط على وجود مثل هذه المؤسسات. ومع ذلك تفهم معظم دول شرق آسيا أنه من مصلحة الصين لا تتتطور مؤسسات كهذه، خاصة في مجال الأمن. فباعتبارها القوة الأقوى والصاعدة يكون من مصلحة الصين أن تتعامل مع جيرانها ثنائياً وأن تسعى إلى تقليل أيه جهود إلى "تدويل" جوانب السياسة الخارجية الذي قد تؤدي إلى تمكين الفاعلين من العمل معًا لموازنة الصين.

بيد أن الصين ليست السبب الرئيسي للتطور البطيء لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC، لكنها عامل مهم على المدى البعيد. أما على المدى الأقصر فقد كانت المشكلة الأساسية تتمثل في التوتر بين من يرغبون في مجموعة شرق آسيوية غير بيضاء<sup>(١٥)</sup> (اقتراح ماليزيا بإنشاء مؤتمر اقتصادي لشرق آسيا EAEC) ومن يرون فوائد في صيغة من منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أكثر افتاحاً على جانبي الهادئ<sup>(١٦)</sup>. ومن المؤكد أن مؤتمراً اقتصادياً لشرق آسيا EAEC سيكون فرصته أقل في أن يظل منفتحاً اقتصادياً وسيكون بالتأكيد أقل قدرة على مقاومة الصين النامية التي أصبحت عام ١٩٩٥ أكبر اقتصاد في المنطقة وفقاً لحسابات البنك الدولي لإجمالي الناتج المحلي بناء على تعادل القوة الشرائية PPP.

إن الطبيعة المؤقتة للغاية للنزعنة الإقليمية في شرق آسيا تتضح أكثر في مجال الأمن. فالمنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا ARF وهو تجمع غير رسمي لدول آسيا والمحيط الهادئ (إضافة إلى الاتحاد الأوروبي) لا يدعى أنه يسعى إلى تشكيل السياسة الأمنية للدول الأعضاء. وحتى أكثر مؤيديه حماسة

---

\* يقصد مستقلة ومنفصلة عن الدول والشعوب الأوروبية البيضاء على حافتي المحيط الهادئ [المترجم].

يعترفون بأن المنتدى لن يبدأ في النظر في أمور تسوية الصراعات لعدة سنوات. أما نقاد هذا المنتدى فيعتبرونه لا يختلف كثيراً عن مأدبة طعام أو نادي غولف لأن الجميع غير مستعدين لتوضيح طبيعة الشاغل الأمني الرئيسي: الصين. وحتى في عملية المسار الثاني غير الحكومي الموازي من مجلس الأمن والتعاون لآسيا والمحيط الهادئ CSCAP استطاعت الصين أن تحول دون عضوية كاملة لتنزانيا. فمن وجهة النظر الصينية يكون من المفيد ألا يكون هناك نظام أمني جماعي أو تعاوني فعال لأنه من المحتم أن يكون مثل هذا النظام موجهاً في المقام الأول لأن يكبح القوة الأكبر<sup>(١١)</sup>. وحسبما عبر مسؤول في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا عن ذلك فإن الصين وجيرانها يعرفون أن دول شرق آسيا إذا لم تعمل معاً فسوف تعمل فرادى بالتأكيد.

### ج- هل الاعتماد المتبادل يكبح الصين؟

يقترح التحليل السابق أن ثمة شروطاً موضوعية ولكن ميلاً ضعيفاً لموازنة وكبح الصين من جانب دول شرق آسيا. وأحد أسباب عدم الرغبة في كبح الصين فرضية أن الصين، كما تذهب مدرسة "الإشراك"، ستكتفي الحاجة إلى الاعتماد الاقتصادي المتبادل. في عامي ١٩٩٣-١٩٩٤ تم اختبار هذا التساؤل تحت سندين سياسة هونج كونج. وكانت الإجابة أن السلوك الصيني كبح إلى حد ما، لكن ذلك كان لسلسلة معقدة وربما فريدة من الأسباب<sup>(١٢)</sup>.

فعندما اقترح الحكم البريطاني الجديد كرس باتن Chris Patten الإصلاحات الديمقراطية في تحد للرغبات الصينية كان رد الصين الأول هو الصياغ والتهديد بعواقب وخيمة، وعلى ما يبدو مع غض النظر عن مصالح الصين الاقتصادية في استقرار هونج كونج. للوهلة الأولى قدمت سياسة الصين دعماً ضئيلاً لفكرة الكبح من خلال الاعتماد المتبادل. لكن سرعان ما اكتشفت

الصين أن التهديد فشل في تخويف شعب هونج كونج ليرفض مقترنات باطن، وكانت بكين غير مستعدة لأن تقدم على تنفيذ معظم تهدياتها المريعة. فتبنت بكين مدخلاً متزرياً وشاركت في الانتخابات المحلية على أمل أنها قد تتمكن من تقويض باطن بطريقة أكثر مكرراً. وعندما أخفقت في تحقيق ذلك في انتخابات المجلس التشريعي في سبتمبر ١٩٩٥ لم ترجع الصين مع ذلك إلى تهدياتها المريعة وإنما حاولت بحذر أن تعزل الحاكم باطن.

إن عضة بكين كانت أقل كثيراً من نباحتها، وذلك جزئياً لأن السياسة نحو هونج كونج لم تعد مجرد مسألة أمر من حكومة مركزية. فكثير من الناس في النظام السياسي والاقتصادي الصيني غير المركزي على نحو متزايد لهم مصلحة في الاستقرار في هونج كونج. وسواء أكان الأمر بسبب "الأمراء الحمر" - الأطفال الأغنياء والأقوياء للقادة الكبار - أو السلطات المحلية في الصين الساحلية الجنوبية فقد تمثلت النتيجة في سياسة صينية أكثر تجزئاً ويراجماتية. وبقدر ما تستمد تلك القوى غير المركزية في الصين بعضاً من قوتها من ارتباطاتها الدولية بقدر ما توفر حالة هونج كونج دليلاً على أن يد الصين قد كفت بسبب الاعتماد المتبادل. وبشكل أدق فإن ذلك كان دليلاً على كيفية كبح الصين عن طريق الاعتماد المتبادل، حتى في وجه المعارضة من الحكومة المركزية.

ومع أن حالة هونج كونج غالباً ما تستبعد على اعتبار تفردها، فمن الصعب للغاية استبعاد أهمية الاختبار الرئيسي الذي تلاها لفكرة أن الصين يمكن أن تُكبح عن طريق الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

#### د- حالة بحر الصين الجنوبي

لم تخف الصين يوماً ادعاءها من أجل استكمال سيادتها في بحر الصين الجنوبي. فمنذ أن خرجمت الصين من بلبلة الثورة الثقافية وهي تسعى بعنادٍ لأن

توسيع سيطرتها على هذه المياه المتنازع عليها<sup>(١٨)</sup>. فقد أصرت الصين على ادعائها القانوني الثابت على المنطقة، على الرغم من أنها لم تبين أبداً الأساس القانوني لسياساتها ولم تحدد الحدود الدقيقة لادعائها. فالصين وقعت، لكنها حتى الآن لم تصادر على، اتفاقية الأمم المتحدة للعام ١٩٨٢ حول قانون البحر. ولم تبد بكين إشارات على أنها سوف تقبل التحكيم الدولي حول ادعائها بالسيادة على كل جزء من إقليم المنطقة. ومانعت الصين في عرض القضية إلى محكمة العدل الدولية، وذلك جزئياً لأن ادعاءاتها ضعيفة مثل كل المدعين الآخرين (تايوان وفيتنام وماليزيا والفلبين وبوروناي)<sup>(١٩)</sup>. وطبقت الصين مبدأ الرف القاري continental shelf في تعريفها لادعاءاتها البحرية في البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي، بينما تطالب ببحر الصين الجنوبي على أساس "الاستخدام والإدارة التاريخيين"<sup>(٢٠)</sup>. بيد أن الصين من الواضح أنها لم يكن لها سيطرة وإدارة وحكم مستمر وفعال لهذه المنطقة كما يطالب المبدأ الأخير. وحتى إذا أمكن تأييد بعض ادعاءات السيادة عن طريق المحكمة فإن المناطق البارزة الصغيرة في البحر لا يبدو أنها مؤهلة قانونياً لتبرير مناطق اقتصادية خاصة على امتداد ٢٠٠ ميل بحري أو أرتفق قارية أكثر امتداداً. فـ ٢٦ معلوماً فقط في مجموعة سيراتلي تكون فوق الماء في حالة المد العالي وأكبرها لا تتجاوز مساحتها نصف كيلو متر مربع. ولم يكن لأى منها أبداً سكان دائمون. وادعاءات الرف القاري من جانب الدول المحيطة بجزر سيراتلي ربما تعتبرها محكمة العدل الدولية أكثر قوة.

ويبدو الأمر، كما يذهب مايكل سوين Michael Swaine من مؤسسة راند، أن الادعاءات الصينية تتعلق بالقوة أكثر مما تتعلق بالقانون<sup>(٢١)</sup>. فمن الواضح أن الصينيين لا يشعرون بأن عليهم أن يقاوضوا مع أى أحد حول هذه القضية. تمتد أبعد نقاط في بحر الصين الجنوبي حوالي ١٨٠٠ كيلو متر من إقليم الصين غير المتنازع عليه على جزيرة هينان وتلمس جزيرة ناتونا (في جنوب بحر الصين الجنوبي) التابعة لإندونيسيا<sup>(٢٢)</sup>. لقد تحركت الصين جنوباً على مراحل، فأخذت

جزر باراسيل Paracel من فيتنام عام ١٩٧٤، وبعد ذلك أقامت مهبطاً جوياً على الجزر يصلح لاستخدام المقاتلات وطائرات النقل. وفي الثمانينات مدت الصين سيطرتها إلى مجموعة جزر سبراتلی الواقعة إلى الجنوب أكثر. وقد وقع أكثر اصطدام ذيوعاً في جزر سبراتلی عام ١٩٨٨ عندما حطمت عدة سفن فيتنامية في اشتباك واحد.

في أوائل التسعينيات كان المدعون الستة المتافسون منهمكين جميعاً في تعزيز مواقفهم والبحث عن تعاقدات مع شركات أجنبية للتنقيب عن النفط والغاز. وفي أغسطس ١٩٩٠ أعلن رئيس الوزراء الصيني لي بينج في سنغافورة أن بلاده مستعدة لتحية مسألة السيادة جانبها وأن تشارك الآخرين في تطوير جزر سبراتلی. لكن سرعان ما اتضح أن الصين لم تكن في الحقيقة تهتم بأى شيء قد "يُدُول" المشكلة ورفضت كل الجهود الجادة عبر المفاوضات متعددة الأطراف<sup>(٢٣)</sup>. فالصين تفضل العلاقات الثنائية حيث يمكنها أن تلتزم منافساً بعد آخر. وفي أكتوبر ١٩٩١ في اجتماع غير رسمي لكن برعاية إندونيسية (وتمويل كندي) للمدعين في جزر سبراتلی انضمت الصين إلى الاتفاق على حل الأمور سلمياً وتقادى العمل أحادى الجانب. وبدا كما لو أن الصين سوف تُكتَبُ عن توسيع سيطرتها في بحر الصين الجنوبي بسبب خوفها من أن تظهر بمظاهر البلطيجي الإقليمي ومن فقدان فوائد الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

وفي فبراير ١٩٩٢ أعلنت الصين "قانون المياه الإقليمية والمناطق المجاورة"، لكنه كان رمزاً سياسياً أكثر منه إجراءً قانونياً في مسعى الادعاءات الإقليمية<sup>(٢٤)</sup>. ففي عام ١٩٩٢ أبدى المسؤولون الصينيون قبولهم لبيان رابطة شعوب جنوب شرق آسيا المكون من خمس نقاط الصادر في ٢٢ يوليو حول بحر الصين الجنوبي، والذي اتفقت بموجبه الدول الموقعة على عدم استخدام القوة لتغيير الوضع الراهن<sup>(٢٥)</sup>. فقد وافقت بكين على ضرورة بحث فرص التطوير المشترك، على الرغم من أن الصين أوضحت أنها لم تتوافق على شيء يقيد حقوقها السيادية

في المنطقة. وقد عقدت مناقشات مختلفة، كان أهمها تحت رعاية إندونيسيا (دولة ليست لها ادعاءات في مجموعة جزر سبراتل)، لكن لم يتم الوصول إلى اتفاقات.

وبحلول عام ١٩٩٤ كانت كل من الصين وفيتنام قد أصبحتا أكثر مهارة في تطوير اتصالات مع الدول والشركات الغربية. فقد بدأت فيتنام في تحديد قواتها المسلحة، بما في ذلك امتلاك طائرات سوخوي-٢٧<sup>(٢٧)</sup>. كما ازدادت جرأة فيتنام في تأكيد حقها في التنقيب عن النفط والغاز، وتزايدت الأدلة على أن هناك احتياطيات قابلة للاستغلال في المنطقة<sup>(٢٨)</sup>. كانت فيتنام قد قررت الانضمام إلى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا (في يوليو ١٩٩٥) وترابع شعورها بأنها منبوذة. وفي أغسطس ١٩٩٤ تزايد قلق الصين من نشاطات فيتنام في التنقيب عن النفط في جزر سبراتل مع شركات أجنبية، وفي عدة حوادث في الصيف والخريف لاحقت قوات فيتنامية مراكب صينية تعمل في المياه الواقعة تحت السيطرة الفيتنامية في جزر سبراتل<sup>(٢٩)</sup>. كان من الواضح أن فيتنام تريد أن تربط مصيرها في بحر الصين الجنوبي بمصير شركات النفط الغربية محاولة بذلك أن تضيف إلى قوتها وتردع الصين. لم تكن تلك سياسة كبح الصين من خلال اعتماد الصين المتبادل مع العالم الخارجي بقدر ما كانت كبحًا للصين من خلال مزيج من الاستخدام المقيد للقوة العسكرية واستخدام الاعتماد المتبادل الفيتنامي مع العالم الخارجي. وقد كان السؤال الذي طرح نفسه هو عن مدى نجاح هذه الاستراتيجية ولما إذا كان الصين يمكن أن تُكبح.

كانت أواخر عام ١٩٩٤ أيضًا فترة وجدت الصين نفسها فيها في صراع أعمق مع الغرب، خاصة الولايات المتحدة، على النزاعات التجارية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. لكن الصين وقعت في هذه المشكلة جزئياً لأنها كانت تشعر بأنها أقل تقييداً من جانب النظام الدولي. فقد ظن بعض المسؤولين الصينيين بشكل خاطئ أن كون الولايات المتحدة توقفت مؤخراً عن ربط التجارة بحقوق الإنسان يعني أن القوى الغربية لن تعود إلى استخدام قضايا السياسة الخارجية لکبح السلوك

الصيني. لكن النزاعات التجارية في أواخر ١٩٩٤ أظهرت أن الصين مستعدة لنزاع أطول وأكثر تعقيداً مع الولايات المتحدة حول القضايا التجارية. كان ذلك وقتاً عصيباً على الصين حيث كان يطلب منها أن تقبل أن تصبح من الآن فصاعداً أكثر تقيداً بالنظام الدولي. كان الصينيون يعون أنهم سرعان ما سيصبحون مستورداً رئيسياً للغذاء والوقود، وبالتالي أكثر اعتماداً على السوق العالمي في مؤمن حيوية<sup>(٢٩)</sup>. ولأنها تبصرت عاقب أن تصبح أكثر اعتماداً على العالم الخارجي اختارت الصين أن تقاوم العملية بأقصى ما تستطيع. وكان قرار شراء ١٠ (وربما حتى حوالي ٢٢) غواصة على الأقل من طراز كيلو من روسيا جزءاً من برنامج أكبر لتحديث القوات البحرية الصينية وتوسيع قدراتها على إظهار القوة<sup>(٣٠)</sup>. ولذلك، في سبتمبر ١٩٩٤، عندما احتجزت القوات المسلحة الفلبينية ٥٥ صياداً صينياً حاولوا إقامة أبنية على إحدى الجزر التي تدعى بها الفلبين شعرت الصين بأن عليها أن ترد. وكما في الماضي عندما استخدمت الصين القوة للدفاع عما اعتبرته مصلحتها القومية وجدت بعدها نفسها مضطورة لأن تضع سياستها بسرعة<sup>(٣١)</sup>.

على الرغم من أن جزر سيراليون في ذاتها ربما لم تكن ذات أهمية كبيرة فقد وفرت اختباراً حقيقياً لما إذا كان يمكن كبح الصين عن طريق الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ومع أنه لم يكن من المفاجئ أن تشعر الصين بأنها محتاجة إلى توصيل رسالة أنها لن تتضامن فاجأت الصين معظم المراقبين بأنها يمكن للمرة الأولى أن تدخل في صراع مع عضو في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا. فقد كانت الحكمة التقليدية في شرق آسيا هي أن الصين لا شك ستواصلأخذ الأراضي التي تدعى بها فيتنام، لكنها لن تتجاوز على أراضي تدعى بها دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا. وكانت الحجة وراء تلك الحكمة أن الصين تحتاج لأن تحافظ بعلاقات طيبة مع دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا لكي تحافظ على تدفق الاستثمار والتكنولوجيا من هذه الدول. فأى استخدام للقوة ضد هذه الدول المؤيدة للغرب تهدد أيضاً العلاقات مع العالم المتقدم ككل. لكن الحكمة التقليدية كانت خاطئة.

ثمة أدلة ضئيلة يمكن أن نعيد عليها بناء عملية صنع القرار في الصين، لكن يبدو من المحتمل أن الميل العام لاستخدام القوة لاستعادة الأراضي التي تدعى بها الصين ليس عليه نزاع في بكين. أما محل النزاع فكان التوقيت والهدف. وبينما أن هذه العملية المحددة قامت بها منطقة جوانزو Guangzhou العسكرية وأسطول جنوب الصين، على الرغم من وجود من كان يعارض مثل هذا العمل في ذلك التوقيت مثل وزارة الخارجية. لكن في وقت انعدام اليقين في سياسة قيادة بكين، وببعض التأثر مع حادثة جزر باراسيل ١٩٧٤ واشتباك ١٩٨٨ مع فيتنام في حزرة سبراتي، كان من الممكن أكثر أن يعمل القادة العسكريون المحليون وفق ما اعتقادوا أنها كانت إجراءات واستراتيجيات قياسية لا تتطلب موافقة رسمية من بكين<sup>(٣٢)</sup>.

عند اختيار المواجهة مع دولة من رابطة شعوب جنوب شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي كانت الصين تقدم على مخاطرة سياسية بإفساد علاقاتها مع رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وإلقاء الخوف في قلب المستثمرين الأجانب. وعلى الجانب الآخر فإن الصين عندما اختارت أضعف عضو في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا - الفلبين - فإنها اختارت أسهل هدف. وأيضاً عندما اختارت الدولة التي طردت القوات الأمريكية من قواعدها اختبرت الصين التوايا الأمريكية أيضاً بأسلوب حذر للغاية. وبناء على ذلك ففي وقت ما من الشهور الثلاثة السابقة على نهاية يناير ١٩٩٥ أرسلت الصين سبع سفن بحرية على الأقل إلى صخور ميستشيف<sup>(٣٣)</sup>. لم تكن تلك المنطقة هي بعد المناطق التي استولت عليها الصين جنوباً، لكنها كانت المرة الأولى التي تستولى فيها على أراضي تدعى بها دولة من رابطة شعوب جنوب شرق آسيا. واعتقلت القوات الصينية صيادي فلبينيين وأقامت أبنيتها على الجزيرة وتركت قوات لحراسة ما توقع كثیر من المحللين أنه سيتحول إلى موقع للبحرية الصينية وربما حتى مهبط للطائرات. أكدت القوات الفلبينية هذا العمل في ٨ فبراير ورأت أنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً رداً على ذلك.

ما مغزى الشقاق حول هذه الصخور؟ كان أوضح تغير في الوضع الراهن هو انتهاء الصين الواضح للتفاهم الذي توصلت إليه دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٢ باستخدام القوة ضد عضو بالرابطة<sup>(٣٤)</sup>. ادعت الصين أنها بذلك كانت تحافظ فقط على حقوقها السيادية، وعلى الأقل من أجل الاستيلاك العام أصرت أنها فحسب شيدت ملاجئ لصيادي السمك. لكن عندما ركزت مصادر الاستخبارات الغربية في النهاية على صخور ميستيشيف اتضح أن الصين أقامت أبنية عسكرية وأن وحدات من جيش التحرير الشعبي تمركزت هناك لمدى طويل. على الرغم من أن المسؤولين الصينيين كانوا يعترفون سرًا للحكومات الغربية أنه كانت هناك بالفعل وحدات من جيش التحرير الشعبي، ظلت الصين تؤكد على الملا أن ما حدث كان عملاً حميدة من صيادي صينيين، وأن استخدام القوة لطرد الصياديين الفلبينيين لا يرقى إلى مستوى الهجوم على عضو في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا. وعلى كل أكدت الصين أن ما فعلته كان شكلاً من الدفاع عن النفس لأن الإقليم ملكي. بل إن بعض الصينيين افترحوا حتى أن الدرس الذي يجب تعلمه هو الحاجة إلى توسيع القوات الصينية بسرعة كبيرة لكي يستولوا على المنطقة بسرعة ويتقادوا بذلك المضايقة السياسية التي سوف تتحملها الصين في النصف الأول من ١٩٩٥<sup>(٣٥)</sup>. كانت الصين تخاطر بوضوح بمواجهة عضو في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وخاطرت أيضاً بتغذية الإحساس لدى العالم ككل بأن الصين ستضحي بالعلاقات الاقتصادية إذا كانت تلك هي الطريقة الوحيدة لتحقيق ادعاءاتها الإقليمية والحصول على موارد طاقة حيوية. وقد كان السؤال الأساسي واختبار مغزى عملية صخور ميستيشيف يعتمد على الطريقة الذي سيرد بها الآخرون على العملية الصينية وما إذا كانت الصين خاطرت بالفعل بفوائد الاعتماد المتبادل.

كان رد الفعل الأولى من دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا هو الصمت المذهل، أو على الأقل أقرب شيء إلى ذلك يمكن للدبلوماسيين أن يفعلوه. فيما

بينهم كان المسؤولون في رابطة شعوب جنوب آسيا غاضبين من الإهانة التي وجهتها لهم الصين. ومن جانبها ونتيجة للغضب بسبب فشلها في الرد أطلقت الفلبين لغصبيها العنوان بتحطيم بعض العلامات الصينية على جزر أخرى من جزر سيراتلي. لكن المدهش جدًا كان غياب أية شكوى رسمية من الرابطة تجاه الصين على خرق تفاصيل ١٩٩٢. أصدرت الدول المختلفة في المنطقة بيانات تأسف فيها على تصاعد التوتر وتدعو جميع الأطراف لتجنب استخدام القوة، وهي بيانات لا ترقى إلى الردع القوي. وخلف الأبواب المغلقة استخلص مسؤولو الرابطة إلى أنهم لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً إزاء النشاط الصيني، وأن التعقل بالتأني كان نصف الشجاعة. ورأوا أنه لا فائدة من إصدار بيانات تدين الصين إذا لم يكونوا يستطيعون أن يساندوا هذه الإدانة. فإذا كانت "حالة فنلندا" Finlandization تصف دولة كانت تضبط سياساتها لأنها تجاور جاراً أقوى من أن تتحداه فقد كانت دول جنوب شرق آسيا في نفس هذه الحالة. وبالطبع كانت نسخة رابطة شعوب جنوب شرق آسيا من "الحالة الفنلندية" استرتيجية من النوع يحقق نفسه: فإذا لم يتم التعبير عن ذلك فلن يطلب من أحد أن يساعد. وإذا لم يساعد أحداً فلن يفعل شيء.

أصدر وزراء خارجية رابطة شعوب جنوب شرق آسيا بياناً عبروا فيه عن القلق من النشاطات الأخيرة، لكنهم لم يحددو المشكلة أو حقيقة أن الصين كانت الدولة التي استولت على المنطقة. وحتى هذه التحركات المحدودة جاءت فقط لأن الفلبين "نظمت مشهداً دبلوماسياً" وطالبت بأن يقال شيء للصين<sup>(٣٦)</sup>. والصين على ما يبدو لم تدفع حتى ثمناً من علاقاتها العامة. وعندما أهانت الصين فيتنام عامي ١٩٧٤ و١٩٨٨ رفع الفيتناميون أصواتهم ضد العدوان الصيني. لكن في ١٩٩٥ كشفت اجتماعات مسؤولي رابطة شعوب جنوب شرق آسيا عن وجود إجماع حول كيفية التعامل مع الصين وتردد واضح عن انتقاد الصين على أعمالها في جزيرة ميستشيف<sup>(٣٧)</sup>. وقد وجدت الصين أنه بإمكانها أن تغلب على أعضاء رابطة شعوب جنوب شرق آسيا أسهل بكثير من تغلبها على فيتنام.

وفي اجتماع مخطط مسبقاً في ٤-٥ أبريل ١٩٩٥ مع مسؤولين صينيين خلف أبواب مغلقة في هانجزو Hangzhou قدم أعضاء رابطة شعوب جنوب شرق آسيا للصينيين تعبيراً موحداً عن القلق من الأعمال الصينية (يشكل غير رسمي على العشاء). و"طلب" من بكين أن توقف تشييد الأبنية العسكرية على الجزر المتنازع عليها<sup>(٢٨)</sup>. وطلب مسؤولو الرابطة بأن تبحث القضية رسمياً في الاجتماع، لكن الصين رفضت، فتراجعوا الرابطة. وحقيقة أن الاجتماع كان روئيناً وسريأً وأن الرسالة سلمت بشكل غير رسمي فحسب على العشاء كان يعني من منظور الصين أنها لن تدفع ثمناً غالياً لأعمالها.

لكن الصين وهي تذلل رابطة شعوب جنوب شرق آسيا ربما تكون قد أيقظت قوى كانت تفضل أن تظل نائمة. فكما أوضحت فيتنام بعد نكسة ١٩٨٨ يمكن للانتصار الصيني أن يحرز المفهورين لصياغة استراتيجية أفضل. وبعد هزيمتها من الصين بحثت فيتنام عن فوائد الاعتماد المتبدال مع شركات النفط الغربية، وحولت نفسها إلى هدف لفرص الكسب للشركات متعددة الجنسيات الغربية وليس هدفاً لإساءة الاستخدام من جانب الحكومات الغربية وبحثت عن الدعم بالانضمام إلى رابطة شعوب جنوب شرق آسيا. وبذا أن استراتيجية الردع الفيتنامية الجديدة جعلت الصين تتجنب مواجهة فيتنام في ١٩٩٥ وأن تبحث عن هدف أضعف وأقل تكلفة.

إن الدول في بؤرة خط التقاطع كانت هي دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا التي وجدت فجأة أن الصين مستعدة لأن تواجههم بشكل مباشر. وقد بدا أن الصين لم تُنجح عن طريق الاعتماد الاقتصادي المتبدال. فال أعمال على شعاب ميستشيف أظهرت أن إشراك الصين لم يكن استراتيجياً كافياً.

## ر- هل تعلم أحد الدرس؟

إن رد الفعل الأولى على أعمال الصين في شعاب ميستشيف والأحداث التالية في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا وخارجها كانت محدودة. لكن في نفس العام حاول الفاعلون الأساسيون أن يقبلوا حقيقة أن أملهم في التأثيرات الكبجية للاعتماد المتبادل كان في غير موضعه. وأصبح لزاماً الآن أن تتخذ اختيارات صعبة. ومع بحث الدول المختلفة عن سياسة بديلة تفرقوا في اتجاهات شتى. وعملياً كانت هناك إشارات على أنه مع أن غالبية الدول لم تكن مستعدة لأن تحاول أن تكبح السلوك الصيني بتنظيم قوة مضادة موازنة أكثر فعالية، فإن مثل هذه الاستراتيجية لو تم تبنيها لربما أثمرت.

ز- الولايات المتحدة الأمريكية: إن السياسة الأمريكية نحو الصين، كما في كثير من الجوانب الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية في السبعينيات، كان يصعب الحكم عليها<sup>(٣٩)</sup>. فقد كان هناك تخبط واضح، ليس أدل عليه من حالة المماطلة من جانب إدارة كلينتون، ثم رفضها في ١٩٩٤، لأن تربط منح الصين مكانة الدولة الأولى بالرعاية تجاريًا بتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان. وعلى الجانب الآخر تبنت نفس هذه الإدارة الأمريكية خطأ أكثر شدداً في القضايا التجارية، بل حتى حررت علاقاتها مع تايوان.

وفي مجال الدفاع اتضح أيضاً وجود عدد مدى من السياسات. فمن جانب استأنفت الولايات المتحدة الأمريكية اتصالاتها العسكرية مع الصين، بما في ذلك زيارات السفن. ومع ذلك فإن المناورات الحربية التي كانت تتم في أكاديميات الدفاع الأمريكية كانت تحرض القوات الأمريكية ضد الصين (سيناريو ٢٠١٠<sup>(٤٠)</sup>). وعندما حدثت مواجهة بين حاملة طائرات أمريكية ووحدات عسكرية صينية في ٢٧-٢٩ أكتوبر ١٩٩٤ بعيداً عن الساحل الصيني اتضح أن بعض الأشخاص المؤثرين على الأقل في وزارة الدفاع كانت تشغلهم الطريقة التي يجب التعامل بها مع القوة العسكرية الصينية الصاعدة<sup>(٤١)</sup>. وبعد الأحداث على شعاب ميستشيف نقل

عن سنانى روث Stanley Roth من مجلس الأمن القومى أنه أظهر تأييده للجيوبو الفلبينية لإيقاف "التدخلات الصينية"، وأخذ المسؤولون الأمريكيون يبحثون عن طرق لتعزيز الروابط الأمنية مع اليابان، وعبر قائد البحرية الجديدة الجنرال تشارلز كرولاك Charles Krulak عن قلقه الشديد من نوايا الصين بعيدة المدى<sup>(٤٢)</sup>.

وعلى الجانب الآخر قال العميد ريتشارد ميك Richard Macke الذى كان وقائد القوات الأمريكية فى المحيط الهادى فى سنغافورة فى مارس ١٩٩٥ أن آسيا والغرب يجب أن يقبلان حقيقة أن الصين ستطرور بحرية حديثة، بما فى ذلك حاملات طائرات، يقصد بها إظهار القوة عبر البحار<sup>(٤٣)</sup>. وفي مايو ١٩٩٥، وفي معرض تفريده لحجج دراسة تفترض أن الصين هى التحدى الرئيسي لتوزن القوة فى آسيا، دفع رئيس الأفراد بالبحرية الأمريكية العميد زلاتوبر Zlatoper بأن الصين يمكن أن تكون جزءاً من استراتيجية دفاعية مشتركة من نوع حرب الخليج للتعامل مع الأزمات الإقليمية<sup>(٤٤)</sup>.

إن الحالة المشوشة للسياسة الأمريكية فى شرق آسيا ونحو الصين ضمنت فى المحتوى المتناقض نوعاً ما للاستراتيجية الأمريكية المعدلة حديثاً لآسيا والمحيط الهادى التى نشرت فى فبراير ١٩٩٥. فقد أوصت الاستراتيجية بمزيد من التركيز على الأصدقاء التقليديين فى المنطقة، لكن يمكن أن نقرأ بين السطور رؤية مؤداها أن الصين هى التحدى الرئيسي لتوزن القوة الإقليمي. ولذلك فإن الاعتماد الأمريكي المتامى على حلفائها يوضح ضمنياً القلق المتزايد من التوايا الصينية<sup>(٤٥)</sup>.

وعملياً ظلت الولايات المتحدة على الهمش بينما كانت الحالة الأمنية تتدحرج. وبعد خمسة أشهر كاملة من حادثة شعب ميستشيف أعلنت الولايات المتحدة فى عجلة بياناً رسمياً بشأن الحادثة. وامتنعت وزارة الخارجية عن ذكر أية دولة بالاسم فى المنطقة بأنها المشكلة الأساسية، وبذلاً من ذلك أصدرت بياناً عاماً يعبر عن "القلق" حول حرية الملاحة<sup>(٤٦)</sup>. لكن العلاقات الصينية-الأمريكية فى ذلك الوقت كانت فى انهايار بسبب منح تأشيرة دخول أمريكا للرئيس التايوانى لكي

ينال درجة فخرية من جامعة كورنيل. وعندما تدهورت العلاقات الصينية-تايوانية لاحقاً لدرجة أن الصين أغلقت الممرات الجوية والبحرية في مضيق تايوان من أجل الإطلاق الصاروخى الاختبارى أصبح واضحاً أن قضية سيراليٌ كانت جزءاً فقط من قلق أوسع بكثير حول نزوع الصين لاستخدام القوة دون خوف نسبياً من إمكانية إفساد الاعتماد الاقتصادي المتبدال في شرق آسيا. وظل من غير الواضح، بل ومن غير اليقيني في المستقبل، ما إذا كان الصين سيكبحها عن مهاجمة تايوان فهمها أن الولايات المتحدة سوف تساعد تايوان على المقاومة. وظلت الولايات المتحدة غير واضحة حول ما إذا كانت ستقدم لتايوان هذه الحماية حفاظاً على توازن القوة، لكن في الوقت الحاضر يبدو أن مثل هذا الرادع غير المؤكد يكبح الصين. وحتى هذه الاستراتيجية المحدودة لم تكن واردة لأولئك الذين قد يسعون إلى مقاومة الصين في بحر الصين الجنوبي.

س- اليابان: كانت اليابان الدولة الإقليمية الأكثر قلقاً في شرق آسيا من الصين. حتى قبل الأحداث على شعب ميستشيف كان المسؤولون اليابانيون يعبرون عن قلق متنام، وإن كان بشكل سري في الغالب، من التوايا الصينية وعزم الولايات المتحدة على ضمان أمن شرق آسيا. فمع تزايد المؤشرات على استعداد الصين لأن تلقى بمقابلها في المنطقة أصبحت اليابان مستعدة لإبداء مخاوفها بشكل أكثر وضوحاً. وحتى في وسط السياسات الداخلية اليابانية الفوضوية والجدل حول ما إذا كان يجب على اليابان أن تتوحد بقوة أكثر مع آسيا أم مع الغرب كان المسؤولون في طوكيو يتحدثون علناً عن الحاجة إلى تبني اتجاه قوى نحو الصين<sup>(٤١)</sup>.

وقد ساعد المسؤولون اليابانيون في دفع الولايات المتحدة في ١٩٩٥ إلى مراجعة استراتيجيتها في آسيا والمحيط الهادئ، وبشكل خاص إلى وضع تأكيد أكبر على العمل مع الحلفاء التقليديين. وقد أوضح المسؤولون الأمريكيون للمسؤولين اليابانيين أن التحديات الأمنية الواردة في التقرير كانت تتجسد في الصين في المقام الأول. وعندما زار رئيس الوزراء الياباني الصين في مايو ١٩٩٥

اقربت اليابان أكثر من الاعتذار الكامل عن سلوكها في زمن الحرب، لكن المحادثات التي سرب معظمها في الصحافة اليابانية كانت قوية في إثارة قضايا أمنية عسيرة كانت اليابان تشعر بأن الصين لا تتصرف فيها بما يدعم المصالح الأمنية الإقليمية والعالمية<sup>(٤٨)</sup>. تمثل رد الفعل الياباني على حادثة شعب ميستشيف في التحذير من جانب المسؤولين اليابانيين، خاصة من حيث القلق الياباني على الحفاظ على المرات البحرية في المنطقة المفتوحة<sup>(٤٩)</sup>. وفي كتابها الأبيض الدفاعي الذي نشر في يونيو عبرت اليابان عن فلقها الواضح من سياسة الصين الأكثر عدوانية في بحر الصين الجنوبي ودعت إلى تحسين جودة القوات اليابانية نتيجة لذلك<sup>(٥٠)</sup>. وفي أغسطس حاولت مقاتلات يابانية، لكن فشلت في، اعترافاً مقاتلات صينية كانت تحلق فوق جزر سنكاكيو المتنازع عليها<sup>(٥١)</sup>.

وعندما اخبرت الصين أجهزتها النووية في مايو ١٩٩٥، بعد تجديد معاهدة منع الانتشار النووي مباشرة، استغلت اليابان الفرصة لأن ترسل للصين تحذيراً أكثر عمومية بأنها إذا أقدمت على عمل ضد جيرانها والمجتمع الدولي فلا بد أن تتوقع عقاباً. وخفضت اليابان منح المساعدات للصين بمقدار رمزي، لكن هذا العمل كان بشكل خاص للإيجابيين الحذرين دائمًا إشارة عالية للقلق الجدي من السلوك الصيني. وفي وقت الذكرى الخمسين لاستسلام اليابان عام ١٩٤٥ دخلت اليابان والصين في تبادل للسباب وأخذت كل واحدة تتهم الأخرى بأنها الخطر الأكبر إلى الاستقرار في المنطقة. وعبر المسؤولون اليابانيون عن القلق المتامى من أن الصين تحاول ممارسة الضغط بأشكال جديدة. وحاوت الصين أن تخبر اليابان بشروطها لتعامل اليابان مع تايوان باعتبارها مضيف قمة ١٩٩٥ لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في أوساكا. وإلى جانب الإحباط المتزايد من إعادة الصين للتقدم في مفاوضات معاهدة حظر الاختبارات النووية الشاملة وجد المسؤولون اليابانيون في الوزارات المختلفة أن الصين صعبة جدًا في التعامل معها<sup>(٥٢)</sup>.

شـ - إستراليا: إن القبيـم الأكـثر تـعمـقاً لـتوازنـ القـوة المـتـغـيرـ فـي آسـيا رـبـما كانـ ذلكـ الذـى جاءـ منـ إسترـالـياـ. فـبـاعتـبارـهاـ مـهـنـدـسـ منـظـمةـ التـعاـونـ الـاقـتصـادـيـ لـدولـ آسـياـ وـالـهـادـيـ APECـ كـانـتـ إـسـترـالـياـ قـلـقةـ مـاـ اـعـتـبرـتـهـ اـنـدـفـاعـاـ عـنـدـاـ فـيـ رـابـطـةـ شـعـوبـ جـنـوبـ شـرـقـ آـسـياـ لـوـضـعـ جـدـولـ أـعـمـالـ آـسـياـ-ـالـمـحـيطـ الـهـادـيـ وـلـإـبعـادـ الدـولـ الـأـنـجـلـوـسـاـكـسـونـيـةـ عـلـىـ حـافـةـ الـهـادـيـ إـلـىـ دـوـارـ أـكـثـرـ هـامـشـيـةـ. وـقـدـ تـحدـثـ الـمـسـئـولـونـ الـإـسـترـالـيـوـنـ عـلـىـ عـلـىـ الـحـاجـةـ إـلـىـ الـانـضـامـ إـلـىـ آـسـياـ، وـهـنـىـ وزـيـرـ الـخـارـجـيـةـ الـإـسـترـالـيـ الصـرـيـحـ عـادـةـ غـارـيـثـ إـيفـانـزـ Gareth~Evansـ كـانـ حـرـيـصـاـ عـلـىـ أـلـاـ يـدـينـ استـيـلاءـ الـصـينـ مـنـ شـعـابـ مـيـسـتـشـيفـ<sup>(٥٣)</sup>ـ. لـكـنـ إـسـترـاتـيـجـيـةـ الـدـافـعـ الـإـسـترـالـيـةـ الـجـدـيـدةـ فـيـ دـيـسـمـبـرـ ١٩٩٤ـ كـانـتـ أـكـثـرـ وـضـوـحـاـ مـنـ تـعـدـيلـ الـإـسـترـاتـيـجـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ ١٩٩٥ـ فـيـ تـحـدـيدـ الـصـينـ بـوـصـفـهـاـ التـحدـىـ الرـئـيـسـيـ لـلـأـمـنـ الـإـقـلـيمـيـ. وـفـىـ عـرـضـ أـكـثـرـ تـقـصـيـلاـ لـلـحـالـةـ أـوـضـعـ مـهـنـدـسـ الـمـرـاجـعـةـ الـإـسـترـالـيـةـ بـوـلـ دـبـ Paul~Dibbـ حـالـةـ الـقـلـقـ بـكـلـمـاتـ أـقـلـ دـبـلـومـاسـيـةـ<sup>(٥٤)</sup>ـ. فـالـمـدـخلـ الـإـسـترـالـيـ كـانـ يـضـمـرـ إـحـسـانـاـ بـأـنـ اـنـفـاثـهـاـ عـلـىـ آـسـياـ رـبـماـ آـسـياـ فـيـنـماـ كـانـ مـنـ الـضـرـورـىـ أـنـ تـعـمـلـ مـعـ إـنـدـونـيـسـيـاـ عـلـىـ وـجـهـ الـخـصـوصـ،ـ شـعـرـ الـإـسـترـالـيـوـنـ عـلـىـ نـحـوـ مـنـتـامـ أـنـ مـعـظـمـ دـوـلـ رـابـطـةـ شـعـوبـ جـنـوبـ شـرـقـ آـسـياـ الـأـخـرىـ كـانـتـ مـعـادـيـةـ بـشـكـلـ خـاصـ لـأـىـ دـوـرـ إـسـترـالـيـ أـكـبـرـ فـيـ آـسـياـ. وـقـدـ وـجـدـ الـإـسـترـالـيـوـنـ أـنـ أـصـدـقـاءـهـمـ الـأـقـرـبـ (ـوـشـرـكـاءـهـمـ التـجـارـيـبـ الـأـكـثـرـ أـهـمـيـةـ)ـ كـانـواـ فـيـ شـمـالـ شـرـقـ آـسـياـ وـأـنـ حـلـيفـهـمـ الـأـقـرـبـ مـاـ زـالـ هوـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـدـهـةـ. وـكـشـأنـ الـأـمـرـيـكـيـيـنـ اـنـتـابـ الـإـسـترـالـيـوـنـ الـقـلـقـ مـنـ أـنـ رـابـطـةـ شـعـوبـ جـنـوبـ شـرـقـ آـسـياـ كـانـتـ تـتـجـرـفـ نـحـوـ إـغـراءـ أـنـ تـكـونـ مـؤـتمـراـ اـقـتصـادـيـاـ لـشـرـقـ آـسـياـ مـعـلـفـاـ فـيـ وـجـهـ الـبـيـضـ،ـ تـكـونـ الـصـينـ فـيـهـاـ أـقـلـ تـقـيـداـ وـأـكـثـرـ قـدـرةـ عـلـىـ وـضـعـ جـدـولـ أـعـمـالـ مـعـادـ لـلـغـرـبـ.ـ وـلـذـلـكـ فـقـىـ دـيـسـمـبـرـ ١٩٩٥ـ عـنـدـمـاـ وـقـعـتـ إـنـدـونـيـسـيـاـ بـشـكـلـ مـفـاجـيـاـ اـنـقـاـقاـ دـفـاعـيـاـ مـعـ إـسـترـالـياـ بـالـتـخـلـىـ لـلـمـرـةـ الـأـوـلـىـ عـنـ مـوـقـعـهـاـ "ـغـيـرـ الـمـنـحـازـ"ـ كـانـتـ هـنـاكـ أـدـلـةـ عـلـىـ أـنـ بـعـضـ الـقـوـىـ الـمـتـوـسـطـةـ فـيـ شـرـقـ آـسـياـ عـلـىـ أـقـلـ كـانـ قـلـقـهـاـ يـزـدـادـ حـدـةـ مـنـ الـصـينـ.

ص - تايوان: من بين دول شرق آسيا كان يفترض دائمًا أن تتخذ تايوان أكثر المواقف حزماً من الصين وذلك دفاعاً عن استقلالها الواقعى. صحيح أن المسؤولين فى تايوان كانوا باستمرار من أقوى الدول في التحذير من نتائج صعود الصين. لكن عندما تحول الانتباه إلى بحر الصين الجنوبي وقعت تايوان بين رغبتها في مقاومة الضغط الصيني ورؤيتها بأن بحر الصين الجنوبي يخص الصين<sup>(٥٦)</sup>. ففي عملية جيش التحرير الشعبي عام ١٩٨٨ في جزر سبراتلی كان المركز العسكري التايواني يقدم المياه العذبة على ما يقال إلى القوات الصينية، وفي ٢٥ مارس ١٩٩٥ أطلقت القوات التايوانية النار على سفن المؤن الفيتامية. وفي أبريل ١٩٩٥ أعلنت تايوان عن عقد اجتماعات مع مسؤولين صينيين حول التعاون في استكشاف النفط في بحر الصين الشرقي والجنوبي، وألغت دورية بحرية في بحر الصين الجنوبي عندما بدا أن التوتر حول شعب ميستشيف يتتصاعد. وفي أغسطس ١٩٩٥ قيل إن عدد الصيادين الصينيين الذين يعملون على المراكب التايوانية كان يرتفع بشدة<sup>(٥٧)</sup>.

إن أصل الأزدواجية التايوانية نحو جزر سبراتلی كان الظigor التدرجى لإحساس أقوى بتعريف الذات. وقد أخذ ذلك انشغال تايوان من جزر سبراتلی ليوجهه إلى الداخل. وبعد رحلة الرئيس لى عام ١٩٩٥ قبل الانتخابات إلى جامعة كورنيل اتخذت العلاقات بين تايوان والصين منعطفاً حاداً إلى الأسوأ. فقد أطلقت بكين صواريخها على مقرية من تايوان ولم تلتقط تايوان دعماً من أي أحد في المنطقة<sup>(٥٨)</sup>. فقد لجأ قادة الصين إلى السياسات القومية المتطرفة، في الغالب بغرض الاستهلاك المحلي، في وقت ضعف القيادة في بكين. وبدا أن الصين لا تغير اهتماماً كبيراً لحقيقة أن أية أزمة في مضيق تايوان قد تعيق تدفق الاستثمار والتجارة عبر المضائق. وكما في حالة سبراتلی أظهرت أزمة تايوان إلى أي مدى يبدو أن الصين لا يكبحها لا توازن القوة ولا منطق الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

ض - رابطة شعوب جنوب شرق آسيا: كانت سياسات دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الأكثر ميوعة. على الرغم من أن ردها الرسمي على أحداث

١٩٩٥ كان يتمثل في تجنب الهجوم العلني على الصين فقد بدا واضحاً أن المسؤولين في الرابطة شعروا بالحاجة لأن يظهروا أنهم يستطيعون أن يكبحوا السلوك الصيني ولو على الأقل بطريقة رمزية. ومع أن ما أنجزوه لم يكن كبيراً، لكنه ربما كان يكفي الإحساس بأن الصين تسمع لهم حتى وإن لم تكون مستعدة لتعديل سلوكها.

وعندما تدهورت علاقات الصين مع الولايات المتحدة بسبب تايوان وساعات علاقات اليابان مع الصين بسبب الاختبارات النووية وجدت الرابطة أن الصين أكثر استعداداً من قبل لأن تستمع للدعوات الموجهة إليها لأن تلتزم سلوكاً جيداً. كانت بكين في حاجة إلى أن تتجنب إثارة عداء الجميع في نفس الوقت<sup>(٥٩)</sup>. قبل اجتماع منتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا الذي عقد في بروناي في الأول من أغسطس ١٩٩٥ أقنع مسؤولو الرابطة الصينيين بأن تتعالى الأقل بتغييرات شكلية في سياستها. وفي أثناء وجوده في بروناي أصر وزير خارجية الصين كيان كيتشين على أن الصين تتمنى بالسيادة على كامل بحر الصين الجنوبي، لكنه أعلن أن الصين مستعدة لأن تسوى النزاعات وفقاً لقانون البحر. كما وافق كيان على أن تُناقش القضية في منتدى متعدد الأطراف مع دول الرابطة. ومع أن شيئاً من ذلك لم يكن جديداً، حيث إن الصين كانت قد وقعت في ١٩٨٢ على اتفاقية قانون البحر وناقشت قضية سبراتل في هانجزو Hangzhou في أبريل ١٩٩٥، فإن هذه النبرة عكست على الأقل الاعتراف بالحاجة إلى تخفيف مخاوف دول الرابطة. ووافقت الصين أيضاً على إتاحة قدر أكبر من الشفافية حول الأمور العسكرية، على الرغم من أن بياناتها الدفاعية المنشورة رسمياً معروفة أنها غير موثوقة<sup>(٦٠)</sup>. وربما كان الأهم من ذلك هو أن الصين بدت مستعدة لتوقيع اتفاقيات مع إندونيسيا لإمداد الغاز من حقل ناتونا بجزر سبراتل الجنوبيّة، ووضعت بذلك حدّاً لادعائها بملكية الجزر، ولو على الأقل في المدى القريب<sup>(٦١)</sup>.

وقد كان السلوك الأكثر تعاوناً من الصين يكشف عن فلقها من التحالف الذي يبني ضدها، وأن دول شرق آسيا إذا ما بدأت تتفق على القلق من الصين وتتصرف معاً وفقاً لذلك فإن بكين ربما تعدل سياساتها. بيد أن إشارات القلق العميق لدى دول الرابطة قبل اجتماع منتدى الرابطة لم تكن متماشة كما كان يجب، لكن دول الرابطة أبدت بالتأكيد أن الصين قد عبرت خطأ مهماً.

ط- الفلبين: كانت الفلبين نتيجة لصدمتها بالعمل الصيني الأولى في يناير ١٩٩٥ أيضاً من بين الدول الأكثر ضجيجاً في التحذير من التهديد الطويل المدى من جانب الصين. إن القوات المسلحة الفلبينية لم تكن في موقف يؤهلهَا وحدها لمواجهة الصين، لكن بعد حادثة شباب ميستيشيف أقرت مانيلا زيادة في الإنفاق العسكري. كما حطمت وحدات من الأسطول الفلبيني سبع علامات صينية على الجزر الأخرى في المياه الإقليمية شرق شباب ميستيشيف، لكنها لم تواجه القوات الصينية التي بقيت على شباب ميستيشيف ولم تتحدى سفن البحرية الصينية العاملة في المياه المتنازع عليها<sup>(١٢)</sup>. واعتقل الأسطول الفلبيني ٦٢ صياداً صينياً جنوب شباب ميستيشيف في ٢٥ مارس ١٩٩٥ ووجه لهم تهمة الحيازة غير الشرعية لأسلحة نارية ومتجرات والدخول غير الشرعي في إقليم واقع تحت سيادة الفلبين<sup>(١٣)</sup>. وفي الشهور التي تلت الحادثة ساد قلق مبالغ فيه بين القيادة الفلبينيين من إمكانية تهديد الصين لجزر الفلبين الأساسية<sup>(١٤)</sup>. وفي نفس الوقت اخترطت الفلبين في دبلوماسية ذكية جداً قصد بها رفع الوعي بين الشركاء في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا حول الحاجة إلى اتخاذ خط أكثر تشدداً تجاه الصين.

وقد وافقت الصين على أن تناقش "قواعد انضباط" مع الفلبين، لكنها رفضت أن تقوم بذلك في لقاءات متعددة الأطراف. ولأن الصين أدركت أن الفلبين كانت تحرز نقاطاً دبلوماسية فقد حذرت من أن يسيء الآخرون فهم نواباً لها، وهي ملاحظة غامضة يمكن أن تغطي عديداً من ردود الفعل الممكنة في المستقبل<sup>(١٥)</sup>. وحذرت تعليقات صينية أخرى الفلبين من أنها "ستتحمل كل النتائج" إذا استمرت "عناد في

مسكلها<sup>(١٦)</sup>. بينما كانت بكين هي التي غيرت مسلكها في اجتماع منتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا ووافقت على الأقل على مناقشة قضية سبراتل في حوار متعدد الأطراف مع أعضاء رابطة شعوب جنوب شرق آسيا، فضلاً عن أشياء أخرى. وللغرابة شرعت الفلبين في تقويض جهودها الجيدة لرفع الوعي حول التهديد الصيني بقبول القاوض حول "نظام الانضباط" ثانيةً مع بكين<sup>(١٧)</sup>. فربما لم يتم تعلم الدرس بعد بالكامل.

ظـ- ماليزيا: بالطبع لم تتجنب دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا فورياً لفكرة المفاوضات متعددة الأطراف حول النزاعات الإقليمية وذلك لوجود كثير من النزاعات العالقة بينهم. وثمة أسباب أخرى كثيرة جعلت دول الرابطة تصم آذانها عن المخاوف الفلبينية. وماليزيا بأفليتها العرقية الصينية الكبيرة كان من المتوقع أن تتخذ موقفاً مشدداً ضد توسيع القوة الصينية. لكن مع تسامي ثقة رئيس الوزراء مهاتير محمد في قدرته على إدارة الغالية الصينية في الداخل فقد سره منهم سعيهم إلى تحقيق مزايا اقتصادية من الروابط التجارية الجديدة مع الصين. كما رأى مهاتير في الصين أيضاً حليفاً كبيراً في معاداته للغرب وفي كفاحه لتطوير المنتدى الاقتصادي لشرق آسيا EAEC ومنع الدول الأنجلوسaxonية عبر المحيط الهادئ. وقد كانت الصين أكثر رغبة في تأييد هذا التطلع وسعيدة وهي تسمع لمهاتير وهو يقول "إننا لم نعد نعتبر الصين تهديداً"<sup>(١٨)</sup>.

عـ- سنغافورة: مع تحول ماليزيا إلى موقف أكثر تعاطفاً من الصين اعتبرت سنغافورة هذا التغيير إثباتاً لميلها الدائم المؤيد للصين. وسنغافورة كدولة صغيرة ذات غالبية عرقية صينية في بحر من غير الصينيين لديها قلق طبيعي حول إمكانية بقائها. وهي لذلك ترحب بالفعل (وإن لم يكن رسمياً) بدرجة من القلق الذي يساور جيرانها في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا حول نوايا الصين. وقد لعبت سنغافورة دوراً خاصاً في مساعدة الصين على التحدث وفي تزويد الصين

بتسهيلات معالجة النفط وتسهيلات أخرى في المنطقة<sup>(٦٩)</sup>. كانت سنغافورة أيضاً إحدى دول الرابطة التي ليس لها نزاعات إقليمية حقيقية أو حتى ممكنة مع الصين. لكن سنغافورة، مع ذلك، تقدر أنها في موقف حرج ويجب أن تحذر من أن لا تبدو متعاطفة أكثر من اللازم مع موقف الصين. ولذلك اقترح رئيس الوزراء جو شوك تونج Goh Chok Tong في بكين أن قوة الصين المتصاعدة وإنفاقها على التسليح ونشاطاتها في بحر الصين الجنوبي "تثير القلق" في المنطقة. على الرغم من أن ذلك كان ردًا متأخرًا فإن سنغافورة شعرت أنها لا تستطيع أن تتحمل أن تُرى صامدة والصين تعتدي على دولة عضو في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا<sup>(٧٠)</sup>.

"غ"- إندونيسيا: ربما كان أهم وأقوى رد من دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا على تحركات الصين في بحر الصين الجنوبي هو ذلك الذي جاء من إندونيسيا. فقد كان الإندونيسيون دوماً قادة رابطة شعوب جنوب شرق آسيا، واستناداً إلى حجمها تفتق إندونيسيا كقوة وسط بين زملائها أعضاء الرابطة. لكن نتيجة لعوامل مختلفة في السياسة الإقليمية فيما بعد الحرب رأت جاكارتا أن من المناسب أن تأخذ مكاناً متأخرًا في الرابطة. لكن الجميع يعرفون أن علاقة إندونيسيا مضطربة مع الصين. فالصين وهي تشق طريقها إلى مجموعة جزر سبراتل، دون أن يكتبها شيء عن مواجهة دولة عضو في الرابطة فليس ثمة ما يمكنها عن مواصلة الانتشار إلى أقصى جنوب بحر الصين الجنوبي. ومع وصول الطموحات الصينية بالفعل إلى جزيرة ناتونا واحتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة (التي يقال إنها الأكبر في العالم) في المنطقة بدأت جاكارتا تستيقظ على التهديد التي سمح لها بأن ينمو بحرية. في ورشة عمل نظمتها إندونيسيا في سورابايا عام ١٩٩٣ لمناقشة الادعاءات الصينية في جزر سبراتل قدمت الصين خريطة توضح إن الإمدادات الجنوبية لادعاءاتها تتضمن حقل غاز ناتونا. عندئذ أدركت إندونيسيا

أنها لم تعد طرفاً محايدها في المناقشات حول بحر الصين الجنوبي. وعند التحضير للمنتدى الإقليمي لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا في يوليو ١٩٩٤ طلبت إندونيسيا من الشركاء في الرابطة تأييد صيغة كان من شأنها أن تقطع الطريق أمام الادعاء الصيني في بحر الصين الجنوبي. لكن شركاء إندونيسيا المفترضين خذلواها مفضلين استغلال المزايا الفورية للعلاقات التجارية الجيدة مع الصين بدلاً من خطر المواجهة<sup>(٧١)</sup>. وقد زاد ذلك من قلق إندونيسيا.

وفي يوليو ١٩٩٤ طلبت جاكارتا من الصين توضيح ما إذا كانت ادعاءاتها الإقليمية تمتد إلى منطقة ناتونا، لكن الصين رفضت أن ترد. وبعد حادثة شباب ميستشيف قررت إندونيسيا أن الصمت يعني أن للصين ادعاءات في حقول الغاز، وفي أبريل ١٩٩٥ بدأت إندونيسيا دوريات جوية في المنطقة المحيطة بناطونا. وقد ظل المسؤولون الإندونيسيون يتربدون في وصف الصين بأنها تهدّد<sup>(٧٢)</sup>، لكن في تغير ملحوظ في النبرة قال قائد القوات المسلحة الإندونيسية في أبريل أنه من الأهمية الخاصة بمكان أن يحدّثوا القوات الجوية الإندونيسية حتى تتمكن من التعامل مع التحدى الصيني في بحر الصين الجنوبي<sup>(٧٣)</sup>. وفيما بعد روى عن وزير الخارجية الإندونيسي على الناس Ali Alatas أنه حصل على توضيح صيني بأن ادعاءات الصين في بحر الصين الجنوبي لا تتضمن حقل غاز ناتونا وأن الصين سوف تطبق قانون الأمم المتحدة لاتفاقية البحر على كامل بحر الصين الجنوبي<sup>(٧٤)</sup>.

"ف"- والصين مجدداً: مع أن مدى تقييد الصين بإعلانها في منتدى رابطة دول جنوب شرق آسيا في أغسطس ١٩٩٥ ما زال غير مؤكّد، فقد شعرت الصين بأن ثمة كبحاً كافياً لها في موجة الاحتجاج وإشارات اليقظة المتباينة في شرق آسيا مما دعاها إلى تلطيف موقفها الدبلوماسي. فالأحداث في مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي لم تظهر دعماً لفكرة أن النزعة التوسعية الصينية سيكبحها الخوف

من الإضرار بالاعتماد الاقتصادي المتبادل، وإنما بدا أن الصين كانت قلقة مما بذله خطوات أولى في بناء تحالف إقليمي ضد الصين. وهنا فهمت الصين أنها يمكن أن تكون هدفاً لتوازن القوة، وأن عليها أن تعدل سياستها وفقاً لذلك.

### خاتمة: بناء استراتيجية للطبع

يضع هذا التحليل أيدينا على بعض الأشياء المهمة ذات الصلة بالتساؤلات الثلاثة الأساسية في الجدل حول الصين.

أولاً ما هي طبيعة الصين التي تتفاعل مع العالم الخارجي؟ من الواضح أن الصين فاعل أكثر تعقيداً بكثير من أي وقت مضى. فالإصلاحات بكل ما فيها من صواب وفساد ضمنت أنه مع كل خصائص الصين الشمولية لم يعد ثمة معنى للحديث عن سياسة خارجية صينية واحدة. فقد كان توقيت وطبيعة النشاط الصيني في بحر الصين الجنوبي خلال عام ١٩٩٥ أكثر تعقيداً بفعل المصالح الاقتصادية الإقليمية والقوات العسكرية الإقليمية داخل الصين. كما تبدلت أيضاً الانقسامات في صنع السياسة في بكين، خاصة في التوترات المتعلقة بتaiwan وحتى العلاقات الصينية-الأمريكية. وبينما أدرك هذه الحقيقة منذ فترة أولئك الذين يقومون بمشروعات اقتصادية مع الصين، فلا يزال من يعملون في العمل الدبلوماسي يتعلمون أن التحدث مع حفنة القادة الصينيين في بكين ليس هو المعنى المؤكّد للسياسة الصينية<sup>(٧٥)</sup>.

ونتيجة لإدراك بكين أن العالم الخارجي يتعلم أن يضع في اعتباره تعقيد الصين الحديثة كان هناك ميل ملحوظ من جانب القادة الصينيين إلى اللجوء إلى النزعة القومية المتطرفة بغرض بناء الوحدة في عصر ما بعد الأيديولوجيا. والصينيون، سواء أكثروا منشقين أم رؤساء الحزب، يؤمنون بمقدولة جيرمي بيرم bliege Geremie Barme بأن "تهديد الأجانب هو الوطنية عينها"<sup>(٧٦)</sup>. ومع ذلك فلا

يزال كثير من الأجانب لا يرون في النزعة القومية الجديدة علامة على ضعف الصين. فلا بد أن نعرف أن الصين قوة كبرى غير مكتملة بها كل أوجه الالقين التي تعلمنا أن نتعاش معها في حالة القوة العظمى غير المكتملة: الاتحاد السوفييتي.

ثانياً هل تعلم الصين أن تتعاش مع كوابح الاعتماد المتبدال؟ يريد المقاولون هنا أن نعتقد أنها كذلك، ويضعون أمام أعيننا توقيع الصين النهائي على معايدة منع الانشار النووي NPT. لكن حتى إذا كانت الصين تتعلم ذلك فإنه لا يحدث إلا تحت ضغط جدي. والصين في ذلك متعلم بطىء يقيناً حريص للغاية على إعادة كتابة الكتب الدراسية. وتصميم الصين على تغيير منظمة التجارة العالمية قبل أن تغير منظمة التجارة العالمية الصين مثالاً على مدى صلابة الصين في القتال رفضنا لكوابح الاعتماد الاقتصادي المتبدال. وسلوك الصين في بحر الصين الجنوبي وعبر مضيق تايوان خلال عام ١٩٩٥ يقترح أيضاً بما أن الصين لا تشعر بأن شمار الاعتماد الاقتصادي المتبدال تكون في خطر عندما تتبع أجندتها الوحدوية أو أنها تبحث عن مكانة دولية أكبر، أو حتى أن ذلك ثمن قصیر المدى لا يساوى شيئاً أمام الصالح الأكبر<sup>(٧٧)</sup>. وبإيجاز فإن الاعتماد الاقتصادي المتبدال لا يبدو أنه يكبح الصين بالقدر الذي يأمله الكثيرون.

ثالثاً هل تتحنى الصين للضغط؟ هل يمكن كبحها؟ مما تجدر ملاحظته تلك الدعوات التي نسمعها كثيراً إلى ضرورة أن نفهم وجهة النظر الصينية لكي ندرك لماذا لا يكون الصينيون مستعدين للانحناء للضغط الخارجي. ويقال لنا إن الصين متفردة وأن الثقافة الاستراتيجية الصينية لا تعمل ببساطة مثل القوى الأخرى. ووفقاً لذلك الفكرة فإن الصين لن تلتزم مطلقاً بقواعد اللعبة التي يحددها المجتمع الدولي أو لن يكبحها توازن القوة.

لكن الأدلة الواردة من شرق آسيا خلال عام ١٩٩٥ تقترح استنتاجاً مركزياً لهذه المقالة وهو أن السلوك الصيني يمكن أن يُلطَّف من خلال الضغط المنسق. فقد كان الخوف من مثل هذا الاتفاق بين القوى هو الذي قاد الصين إلى تليين موقفها في المنتدى الإقليمي لرابطة شعوب جنوب شرق آسيا. وقبل سنوات من ذلك وقعت

الصين على معايدة منع الانتشار النووي لأن المجتمع الدولي واصل الضغط عليها. والصين توقع على اتفاقيات الحد من التسلح، كذلك التي وقعتها مع روسيا، عندما تشعر أنها تتعامل مع خصم قوى وقاس.

إن سياسة الصين ستظل أكثر ليناً فقط إذا تواصل الضغط عليها. فالدرس الذي نتعلمـه من النزاعات التجارية مع الصين هو أنه بمجرد أن يرفع الضغط حتى يعود القادة الصينيون لأن يفعلوا ما يريدون. ولذلك، على سبيل المثال، فإذا أرادت اليابان والدول الأخرى من الصين أن تقبل معايدة منع الاختبارات الشاملة بكمالها فلا بد أن تستمر هذه الدول في إجبار الصين على أن تدفع ثمناً في صورة فقدان المساعدات إذا استمرت في الاختبارات أو أعادت المفاوضات. وإذا كانت إندونيسيا تزيد أن تحافظ على حقوق غاز ناتونا التابعة لها أو تمنع الصين من تهديد جاكارتا بعرض جعل الثمن منخفضاً فإن على إندونيسيا أن تدفع زملاءها في رابطة شعوب جنوب شرق آسيا لمواصلة انتقاد الأعمال الصينية غير المقبولة وأن يفعلوا ذلك بلغة أكثر وضوحاً.

إن التأكيد على الضغط على الصين والشككـ في القدرة الكبـحـية الفورية للاعتماد الاقتصادي المتـبـادـل لا يعني اقتراح أنه من الضروري بدء استراتيجية مواجهة نحو الصين. فالهدف هو دمج الصين في النظام الدولي. ومعظم الناس يودون أن يروا في الصين دولة مستقرة وآمنة ومتعددة ومسالمـة. وللأسف ليس في الصين شيء من ذلك في الوقت الحاضر، وذلك جزئـاً لأنـها لم تقبل بعد الكوابـحـ المـتأـصلةـ في الاعتماد المتـبـادـلـ الحـقـيقـيـ معـ العالمـ الـخـارـجيـ.

والسياسة التي يقصد بها أن تکبحـ الصينـ، شأنـهاـ شأنـ السياسـةـ التيـ أدـارتـ العلاقاتـ معـ الاتحادـ السـوفـيـتيـ، يجبـ أنـ تـخبرـ الصينـ أنـ العالمـ الـخـارـجيـ لهـ مـصالـحـ سـيـداـفعـ عنـهاـ عنـ طـرـيقـ حـواـفـزـ لـالـسلـوكـ الجـيدـ وـرـدـعـ الـسلـوكـ السـيـئـ وـالـعـقـابـ عـنـدـمـاـ يـفـشـلـ الرـدـعـ. وـفـىـ عـامـ ١٩٩٥ـ قـدـمـ لـالـصـينـ فـقـطـ العـنـصـرـ الـأـوـلـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـبـحـرـ الصـينـ الجنـوـبـيـ، وـتـلـمـيـحـاتـ بـالـعـنـصـرـ الـثـانـيـ. وـكـانـتـ نـتـيـجـةـ ذـاكـ صـينـاـ غـيرـ مـكـبـوـحةـ. وـفـىـ نـفـسـ

العام عندما أطلقت الصين الصواريخ في اتجاه تايوان كان هناك رد فعل أكبر، على الرغم من أن تشوش الإشارات ترك الصين حرّة في مواصلة تهديد تايوان. وفي القضايا التجارية في نفس العام أجبرت الصين على تحسين شروط انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لأن الغرب تمسك بقوّة بمطالبه. وعندما واجهت الصين عقاباً على انتهاك اتفاقيات الملكية الفكرية استسلمت للمطالب الأمريكية. مُؤدي ذلك أن كبح الصين يمكن أن ينجح، لكن فقط إذا أدرك جيرانها والقوى البعيدة جغرافياً الحاجة لأن يعملوا بشكل منسق في عقاب ومكافحة الصين، وهو في ذلك يجب أن يستخدموا عناصر من استراتيجية الإشكال وكذلك توازن القوّة.

إن تعلم كيف تُكبح الصين ضرورة لكل القوى الكبرى، لكنه ضرورة ملحة لدول شرق آسيا. وتبدو دول رابطة شعوب جنوب شرق آسيا الأقل استعداداً لذلك المهمة الصعبة. والدولة الأكبر بينها - إندونيسيا - يقع عليها الدور الأهم في تقرير ما إذا كانت رابطة شعوب جنوب شرق آسيا تتطبق عليها حالة فنلندا. واليابان، التي لها هيمنة وإن كان بتركيبة قوّة مختلفة في شمال شرق آسيا، اتضحت لفترة أنها تتعامل بمنطق فنلندا. لكن في السنوات الأخيرة بدأت اليابان تتحرك، في الغالب بدهاء مدهش، للتعامل مع الصين باعتبارها خطراً لا بد أن يكبح ويروض.

على أن المفتاح إلى كبح الصين هو بالطبع الولايات المتحدة. لكن السياسة الأمريكية نحو الصين وشرق آسيا ما زالت غير متماضكة. والمؤشرات بعيدة المدى لا تبدو أفضل كثيراً. وبالطبع لن يكون من المتوقع من الولايات المتحدة أن "تضيع الطوق" في شرق آسيا إلا إذا أرادت دول المنطقة ذلك وساعدتها في تنفيذه. وقد خطت دول شمال شرق آسيا خطوات واسعة في هذا الاتجاه، بينما لم تفعل ذلك دول جنوب شرق آسيا، باستثناء إندونيسيا. وفي الوقت الحاضر فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي توفر أكسيجين الأمن للدول البحريّة في شرق آسيا. لكن من دون نقاش جاد في شرق آسيا والولايات المتحدة حول كيفية كبح الصين فسوف تزداد الشكوك حتماً حول ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل حماية شرق آسيا البحريّة من الاختناق.

---

## هوامش الفصل الثاني

(1) For example see Kishore Mahbubani, "The Pacific Impulse," *Survival*, Vol. 37, No. 1 (Spring 1995); James Richardson, "East Asian Stability," *The National Interest*, No. 38 (Winter 1994-95); Morton Abramowitz, "Pacific Century: Myth or Reality," *Contemporary Southeast Asia*, Vol. 15, No. 3 (December 1993). Some of the engagement school is struggling with ways to add a dose of realism. See the notion of "conditional engagement" and "virtual alliances" as discussed in a study program on China currently underway in the Council on Foreign Relations. I am grateful to Jim Shinn of the Council for an opportunity to see the work in progress.

(2) Paul Dibb, *Towards a New Balance of Power in Asia*, Adelphi Paper No. 295 (London: International Institute for Strategic Studies [IISS]/Oxford University Press, May 1995). See related arguments in Richard K. Berts, "Wealth, Power and Instability: East Asia and the United States after the Cold War," *International Security*, VoL 18, No. 3 (Winter 1993-94); Aaron Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multi-polar Asia," *ibid.*; and Barry Buzan and Gerald Segal, "Rethinking East Asian Security," *Survival*, Vol. 36 No. 2 (Summer 1994). These issues have become a trendy and sometimes vibrant focus of debate. See, e.g., Shannon Selin, *Asia-Pacific Arms Buildup*, Working Paper No. 6 (Vancouver: University of British Columbia, Institute of International Relations (1994); Andrew Mack and Pauline Kerr, "The Evolving Security Discussions in the Asia-Pacific," *The Washington Quarterly*, Vol. 18, No. 1 (1995); and Jonathan Pollack, "Sources of Instability and Conflict in Northeast Asia," *Arms Control Today*, November 1994.

(3) Gerald Segal, *China Changes Shape*, Adelphi Paper No. 287 (London: IBS/Oxford University Press, March 1994). On the optimist side see William Overholt, *The Rise of China* (New York: Norton, 1993); and most

---

recently, Jim Rohwer, *Asia Rising* (New York: Simon & Schuster, 1995). For a range of academic views see Thomas Robinson and David Shambaugh, eds., *Chinese foreign Policy* (Oxford: The Clarendon Press, 1994).

(4) Figure 1 and Table 1 were produced by Digby Waller, the Defence Economist at the International Institute for Strategic Studies.

(٥) ربما نتيجة لكون المسرح الأوروبي يبدو قابلاً وحساساً جدًا لتوازنات معقدة ولكون ذلك لا ينطاعم مع شرق آسيا حظيت التوازنات الأوروبية بانتباه تحليلي كبير ولا تزال توازنات شرق آسيا منطقة تحليلية بكر. انظر :

Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon & Schuster, 1994); Richard Rosecrance, "A New Concert of Powers," *Foreign Affairs*, Vol. 71, No. 2 (Spring 1992), pp. 64-82; Coral Bell, *The Post-Soviet World* (Canberra: Strategic and Defence Studies Centre, 1992); John Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War," *International Security*, Vol. 15, No. 1 (Summer 1990), pp. 5-56. See also William Pfaff, *The Wrath of Nations* (New York: Simon & Schuster, 1993).

(6) Gerald Segal, *Rethinking the Pacific* (Oxford: The Clarendon Press, 1990).

(٧) من أجل عملية ومشكلات المركزية الصينية انظر :

David Goodman and Gerald Segal, eds., *China Deconstructs* (London: Routledge, 1994).

(8) Paul Smith, "The Strategic Implications of Chinese Emigration," *Survival*, Vol. 36, No. 2 (Summer 1994).

(9) Michael Bradshaw, *The Economic Effects of Soviet Dissolution* (London: Royal Institute of International Affairs, 1993); and Bradshaw, *Siberia in a Time of Change*, No. 2171 (London: Economist Intelligence Unit, 1992). See also Andre Voskressenski, "Current Concepts of Sino-Russian Relations and Frontier Problems in Russia and China," *Central Asian Survey*, Vol. 13, No. 3 (1994); and Gerald Segal, *The Soviet Union and the Pacific* (London: Unwin Hyman for the Royal Institute of International Affairs, 1990).

---

(10) Tun Huxley, *Insecurity in the ASEAN Region* (London: Royal United Services Institute, 1993); and Amitav Acharya, *A New Regional Order in South-East Asia*, Adelphi Paper No. 279 (London: IISS/Oxford University Press, May 1993). See also Michael Leifer, *ASEAN and the Security of Southeast Asia* (London: Routledge, 1989).

(11) Michael Leifer, *Indonesia's Foreign Policy* (London: Allen and Unwin for the Royal Institute of International Affairs, 1983).

(12) Kenichiro Sasae, *Rethinking Japan-U.S. Relations*, Adelphi Paper No. 292 (London: IISS/Oxford University Press, December 1994).

(13) Goodman and Segal, *China Deconstructs*, on different regions.

(14) David Dewitt, "Common, Comprehensive and Cooperative Security," *The Pacific Review*, Vol. 7, No. 1 (1994); and Paul Evans, "Building Security," *The Pacific Review*, Vol. 7 No. 2 (1994).

(15) "ASEAN and Regional Security," *Strategic Survey 1994-1995* (London: IISS/Oxford University Press, 1995).

(١٦) حول بعض اعراض التفكير الصيني غير الرسمي انظر:

the Kyodo report of a high-level Chinese policy document reportedly opposed to regional security schemes. January 29, 1995, in British Broadcasting Corporation (BBC), Summary of World Broadcasts (SWB), Far East (FE/) 2216/G1. See also Huang Fan-zhang, "East Asian Economics: Development, Cooperation Prospects, and China's Strategy" in Barbara Bundy, et al., eds., *The Future of the Pacific Rim* (London: Praeger, 1994). A good Western analysis appears in Bonnie Glaser and Banning Garrett, "Multilateral Security in the Asia-Pacific Region and its Impact on China's Interests: Views from Beijing," *Contemporary Southeast Asia*, Vol. 16 No. 1 (June 1994). The author is also grateful for insights from Susan Shirk based on her "track two" dialogue with the Chinese on these issues. See also Denny Roy, "Hegemon on the Horizon? China's Threat to East Asian Security," *International Security*, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994); John Carver, "China's Push Through the South China Sea," *The China Quarterly*.

---

December 1992; Harry Harding, "A Chinese Colossus." *Journal of Strategic Studies*, Vol. 18, No. 3 (September 1995).

(17) See a wide-ranging discussion in the UK House of Commons Foreign Affairs Committee in *Relations Between the UK and China in the Period up to and Beyond 1997* (London: HMSO, March 1994). See also Percy Cradock, *Experiences of China* (London: John Murray, 1994); and Gerald Segal, "A Clearer Fate for Hong Kong," *The World Today*, February 1994.

(18) 18. Lo Chi-kin, *China's Policy Towards Territorial Disputes* (London: Routledge, 1989); Mark Valencia, *China and the South China Sea*, Adelphi Paper No. 297 (London; USS/Oxford University Press, July 1995); Michael Gallagher, "China's Illusory Threat to the South China Sea," *International Security*, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994).

(19) Valencia, *China and the South China Sea*; and Mark Valencia with Jon M. Van Dyke and Noel Ludwig, "The Solution for the Spratly Islands Ought to Look Like This," *International Herald Tribune*, October 10, 1995.

(20) In June 1995, in the midst of a new period of anxiety in Southeast Asia about the South China Sea, Chinese archaeologists claimed to have found porcelain fragments there dating back to the Song Dynasty (960-1279). Xinhua (China's News Agency) on June 13, 1994, in SWB FE/2332/G7.

(21) Michael Swaine quoted in *Far Eastern Economic Review*, April 13, 1995, p. 25. For a classic example of the Chinese line of argument see the interview with a Chinese State oceanographic official in *Wen Wei Po*, April 17, 1995, in SWB FE/2284/G1-3. See also *Ta Kung Pao*, February 26, 1995, in SWB FE/2241/G1-2.

(٢٢) من أجل تحليل متأن للقضايا القانونية انظر :

Daniel Dzurek, "China Occupies Mischief Reef in Latest Spratly Gambit," *International Boundary Research Unit Boundary and Security Bulletin* (London), April 1995, pp. 65-71.

(٢٣) كانت تلك لازمة ثابتة لدى الصينيين. انظر :

Xinhua, May 11, 1995, in SWB FE/2301/G1.

---

(24) Michael Leifer, "Chinese Economic Reform and Security Policy: The South China Sea Connection," *Survival*, Vol. 37 No. 2 (Summer 1995); and Esmond Smith, "China's Aspirations in the Spratly Islands," *Contemporary Southeast Asia*, Vol. 16, No. 3 (December 1994).

(25) *The Straits Times* (Singapore), July 31, 1992.

(26) *Jane's Defence Weekly*, May 20, 1995, p. 3; *Flight*, May 24, 1995, p. 24.

(27) Michael Richardson, "Strategic Signpost for Asia" in *Asia-Pacific Defence Reporter Annual Reference Edition*, Vol. 21, No. 6-7 (December 1994-January 1995), pp. 49-51. See also Ho Limpeng, "The Spratly Islands: Asian Flashpoint," *Navy International*, September 1994, pp. 257-259. On oil finds see *International Herald Tribune*, May 25, 1995.

(28) *Xinhua*, October 17, 1994, in SWB FE/2130/G/2; and *South China Morning Post International Weekly*, August 27, 1994, p. 6. See also Mark Valencia, "Dancing with the Chinese Dragon" in *Trends*, August 27, 1994; and *Far Eastern Economic Review*, October 13, 1994, p. 29.

(٢٩) كشفت التقارير في عام ١٩٩٤ أن الصين أصبحت مستوردة نفط صاف في نوفمبر ١٩٩٤. وقد اتضح أن هذه التقديرات متسرعة. ففي الربع الأول من عام ١٩٩٥ كانت صادرات النفط الصينية ٤ ملايين طن من ٤,٢ مليون طن في نفس الوقت من العام السابق. انظر:

Reuters, May 8, 1995. Estimates suggest China will need to import 100m tonnes by 2010. See Valencia, *China and the South China Sea*. On China's food dependence see a report by The Worldwatch Institute cited in "Malthus Goes East," *The Economist*, August 12, 1995. In that context, it is significant that whereas the Spratly islands have proven to be rich in marine resources, oil has not yet been found in major quantities. The Natuna gas field in the south of the region is the world's largest. See GMA-7 Television (Philippines), June 18, 1995, in SWB FE/2335/B/4; and *World Resources 1994-95* (Oxford: Oxford University Press, 1994).

(30) *Janes Defence Weekly*, March 18, 1995, p. 3. More generally see Jun Zhan, "China Goes to the Blue Water," *Journal of Strategic Studies*, Vol. 17, No. 3 (September 1994).

---

(31) The pattern of Chinese action in such circumstances is discussed in Gerald Segal, *Defending China* (Oxford: Oxford University Press, 1985).

(٣٢) هذا موضوع صعب وأنا مدين في ذلك لآراء بول جودين. لبعض النظارات الإضافية انظر:

Kuang Chiao Ching (Hong Kong) No. 271 (April 16, 1995) in SWB FE/2301/G/1-3. See also the view of Admiral Lanxade who was in China in the relevant months, in Cols Bleus (Paris), May 6, 1995.

(٣٣) أطلقت البحرية البريطانية هذا الاسم الملائم "صخور الأذى" Mischief reef على تلك الجزر الواقعة على بعد أكثر من ١١٠٠ كيلو متر من هainan وأقل من ٢٤٠ كيلو متر من الساحل الجنوبي لجزيرة بولين الفلبينية.

(٣٤) إن أولئك الذين يسعون إلى التقليل من أهمية حادثة صخور ميستشيف ينبهون إلى أن الصين لم تستخدم القوة بالشكل الذي فعلته في الصدام مع فيتنام في عام ١٩٨٨ الذي خلف قتلى. لكن من المؤكد أن الصين استخدمت القوة لطرد الصياديين الفلبينيين وبعد ذلك وضعت قوات بحرية على تلك الصخور لردع أي هجوم مضاد.

(35) *China News Digest*, April 26, 1995; and *Xinhua* on April 20, 1995, in SWB FE/2284/G/1; and *Kuang China Ching* (Hong Kong) No. 271 (April 16, 1995), in SWB FE/2301/G/1-3.

(36) *Far Eastern Economic Review*, April 6, 1995.

(37) *International Herald Tribune*, April 21, 1995.

(38) *Philippines GMA-7 Television*, April 10, 1995, in SWB FE/2276/B1. See also *Far Eastern Economic Review*, April 20, 1995, p. 12.

(39) Harry Harding, "Asia Policy to the Brink" in *Foreign Policy*, No. 96 (Fall 1994).

(40) *Defense News*, January 30, 1995, pp. 1, 26.

(41) *International Herald Tribune*, December 15, 1994.

(42) Associated Press, April 2, 1995; *International Herald Tribune*, June 23, 1995; *Far Eastern Economic Review*, September 28, 1995, p. 32.

(43) *International Herald Tribune*, March 8, 1995; Richard C Macke, "A Commander in Chief Looks at East Asia," *Joint Forces Quarterly*, Spring 1995, esp. pp. 12-13.

---

(44) Reuters, May 3, 1995, referring to Dibb, Toward a New Balance of Power in Asia.

(45) U.S. Security Strategy for the East Asia-Pacific (Washington, D.C.: Office of International Security Affairs, Department of Defense, February 1994). See also William Perry speech to China's National Defense University in Beijing on October 18, 1994, in Defense News, Vol. 9, No. 81 (1994).

(46) Reuters, May 10, 1995; and Korea Times, May 15, 1995.

(47) These points are in part based on discussions at a closed seminar at the UK Foreign Office in March 1995. See also "A Question of Balance," The Economist, April 22, 1995.

(48) UPI, May 1, 1995. See various reports on the visit in SWB FE/2295/G/1-6.

(49) Agence France Presse from Tokyo, March 8, 1995; and International Herald Tribune, April 4, 1995.

(50) Reuters, June 30, 1995; South China Morning Post Weekly, July 8, 1995, p. 9.

(51) China News Digest, August 30, 1995.

(٥٢) من أجل أدلة حول هذه القضايا في المجال العام انظر :

Xinhua, July 3, 1995, in SWB FE/2347/G/1; Kyodo, August 30, 1995, in SWB FE/2396/E/1; Liu Jiayong, "Distorting History will Misguide Japan," Contemporary International Relations, Vol. 5, No. 9 (September 1995); Kyodo on pro-Taiwan forces in Daily Yomiuri, September 22, 1995; and Ryuichi Otsuka on the test ban in the Daily Yomiuri, September 21, 1995.

(٥٣) كان غاريث إيفانز في ماليزيا في ذلك الوقت. انظر :

Malaysian Television on February 17, 1995, in SWB FE/2232/B/2.

(54) Dibb, Towards a New Balance of Power.

---

(55) Gareth Evans on March 20, 1995, reported by Reuters from Sydney on March 20, 1995. On the defense White Paper, see Far Eastern Economic Review, December 15, 1994, pp. 18-20.

(56) Various reports in mid-April 1995 from Taiwanese media in SWB FE/2276/F1; and Far Eastern Economic Review, April 13, 1995, p. 29.

(٥٧) فى عام ١٩٩٤ أبحر حولى ٢١٠٠ صياد صينى على قوارب صيد تايوانية.

International Herald Tribune, April 5, 1995; The Economist, April 29, 1995. On fishing boats, see China News Digest, August 30, 1995.

(58) "Tensions Across the Taiwan Strait," China News Analysis, No. 1543 (September 15, 1995).

(٥٩) من أجل التصريح الصينى الرسمى انظر :

Xinhua, August 1, 1995, in SWB FE/2371/G/5; and Wen Wei Po on August 1 in SWB FE/2372/G/1.

(٦٠) نشرت الصين بياناً أبيض حول الحد من التسلح في نوفمبر ١٩٩٥ أوضح أنه من منظور الصين ليس ثمة حاجة لأن تصبح أكثر شفافية، وأنها فحسب يجب أن تتعاظم بانها كذلك.

See the text in Xinhua on November 16, 1995, in SWB FE/2463/S1/1-10.

(61) Kyodo, August 1, 1995, in SWB FE/2372/S1/1 for the ARF statement. Also Financial Times, July 31, 1995; Business Times (Singapore), August 2, 1995; The Economist, August 5, 1995; International Herald Tribune, August 4; and ibid., October 7, 1995. For further details on the ARF see PacNet, No.

29 (August 18, 1995); PacNet, No. 31 (September 1, 1995).

(62) Philippines GMA-7 Television on April 24, 1995, in SWB FE/2287/B/1.

(63) Philippines GMA-7 Television on April 11, 1995, in SWB FE/2277/B/3.

(64) UP!, April 19, 1995.

(65) Reuters, May 10, 1995; Xinhua, May 16, 1995, in SWB FE/2306/G1.

- 
- (66) Ta Kung Poo, May 17, 1995, in SWB FE/2310/G/1-2.
- (67) Xinhua on August 11, 1995, in SWB FE/2381/G/9; GMA-7 Television (Philippines) on August 9 and Xinhua on August 9, both in SWB FE/2379/B/3. See also Financial Times, August 11, 1995.
- (68) Financial Times, February 10, 1993.
- (69) For example as reported by Reuters on January 6, 1995.
- (70) Dow Jones News Service, May 15, 1995; Reuters, May 14, 1995.
- (71) Far Eastern Economic Review, August 11, 1994, p. 18.
- (72) Far Eastern Economic Review, April 27, 1995, p. 28.
- (73) Suara Karya newspaper (in Indonesian) on April 11, 1995, in SWB FE/2277/B2-3. See also tough comments by the armed forces commander cited by Reuters on May 31, 1995.
- (74) Antara (Jakarta) newsgency, on July 21, 1995, in SWB FE/2363/B/1-2.
- (75) Michael Swaine, China: Domestic Change and Foreign Policy (Santa Monica: RAND, 1995); Susan Shirk, The Political Logic of Economic Reform in China (Berkeley: University of California Press, 1993); Richard Yang and Gerald Segal, eds., Chinese Economic Reform and Defence Policy (London: Routledge, forthcoming 1996).
- (76) Geremie Barme, "To Screw Foreigners is Patriotic," China Journal, No. 34 (July 1995); and Allen Whiting, "Chinese Nationalism and Foreign Policy After Deng," China Quarterly, Summer 1995. For an earlier version of the argument see Michel Oksenberg, "China's Confident Nationalism," Foreign Affairs, Vol. 65, No. 3 (Winter 1986-87).
- (77) مما تجدر ملاحظته أن الصين في عام ١٩٩٥ صدمت أولئك الذين يؤيدون فكرة منطقة التنمية في نير ميكون وأولئك الذين كانوا يعتقدون أن الصين تتعلم أن تلعب وفقاً لقواعد الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وذلك من خلال التقليل المفاجئ والحاد لتدفقات المياه إلى الدلتا.
- انظر :

The Economist, November 18, 1995.

## الفصل الثالث

### قراءات أخرى

إن الأديبيات وفيرة حول مضمون ونتائج قوة الصين المتمامية. وقد اخترنا لك بعض الكتب والمقالات الحديثة حول الموضوعات التي عالجها الكتاب. وعند تحديد هذه الاختيارات قررنا التأكيد على المصادر الحديثة المكتوبة باللغة الإنجليزية التي يسهل الوصول إليها. ونحن لم نضمن في هذه القراءات المصادر المكتوبة باللغة الصينية أو الوثائق الحكومية من الولايات المتحدة أو الدول الأخرى. هذه المواد مهمة جدًا، لكنها من التنويع والكثرة بما يجعل من الصعب إدراجها هنا. ويجب أن ينتبه القارئ أيضًا إلى أن مجلات مثل *China Quarterly* [الصين الفصلية] و *Asian Survey* [المسح الآسيوي] و *Contemporary China* [مجلة الصين المعاصرة] تحتوى على مقالات ذات صلة أكثر بكثير مما أدرج هنا.

#### أ- مراجعات عامة لسياسة الصين الخارجية وموقعها الدولي:

Christensen, Thomas J. "Chinese Realpolitik." *Foreign Affairs*, Vol. 75, No. 5 (September/October 1996), pp. 37-52.

Johnston, Alastair Iain. *Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995.

Kim, Samuel, ed. *China and the World : Chinese Foreign Policy Faces the New Millennium*. Boulder, Colo.: Wesrview Press, 1998.

Lampton, David, ed. *The Making of Chinese Foreign and Security Policy in the Era of Reform*. Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2000.

Nathan, Andrew J., and Robert S. Ross. *The Great Wall and the Empty Fortress: China's Search for Security*. New York: Norton, 1997.

Waldron, Arthur. "After Deng the Deluge: China's Next Leap Forward." *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 3 (September/October 1995), pp. 148-153.

#### ب- تقييم الصين. القدرات والتواجد:

Allen, Kenneth W., Glenn Krumel, and Jonathan D. Pollack. *China's Air Force Enters the Twenty-first Century*. Santa Monica: RAND, 1995.

Bernstein, Richard, and Ross H. Munro. *The Coming Conflict with China*. New York: Knopf, 1997.

Gallagher, Michael G. "China's Illusory Threat to the South China Sea." *International Security*, Vol. 19, No. 1 (Summer 1994), pp. 169-194.

Gill, Bates, and Michael O'Hanlon. "China's Hollow Military." *The National Interest*, No. 56 (Summer 1999), pp. 55-62.

Godwin, Paul H.B. "From Continent to Periphery: PLA Doctrine, Strategy, and Capabilities Toward 2000." *China Quarterly*, No. 146 (June 1996), pp. 464-487.

Kristof, Nicholas D. "The Rise of China." *Foreign Affairs*, Vol. 72, No. 5 (November/December 1993), pp. 59-74.

Lampton, David. "Think Again: China." *Foreign Policy*, No. 110 (Spring 1998), pp. 13-27.

Lilley, James, and Carl Ford. "China's Military: A Second Opinion." *The National Interest*,

No. 57 (Fall 1999), pp. 71-77. Mulvenon, James C., and Richard H. Yang. *The People's Liberation Army in the Information Age*. Santa Monica: RAND, 1999. Pillsbury, Michael, ed..

*Chinese Views of Future Warfare*. Washington, D.C.: National Defense University Press, 1997. Ross, Robert S. "Beijing as a Conservative Power." *Foreign Affairs*, Vol. 76, No. 2

(March/April 1997), pp. 33-44. Segal, Gerald. "Does China Matter?" *Foreign Affairs*, Vol. 78, No. 5 (September/October 1999), pp. 24-36. Shambaugh, David. "China's Military: Real or Paper Tiger?" *Washington Quarterly*, Vol.

19, No. 2 (Spring 1996), pp. 19-36. Shambaugh, David, and

Richard H. Yang, eds. *China's Military in Transition*. Oxford: Clarendon Press, 1997.

"ج" - مستقبل الصين الاقتصادي :

Economy, Elizabeth. "Reforming China." *Survival*, Vol. 41, No. 3 (Autumn 1999), pp. 21-

42. Lardy, Nicholas. *China's Unfinished Economic Revolution*. Washington, D.C.: Brookings

Institution, 1998. World Bank. *China 2020: Development Challenges in the New Century*. Washington, D.C.:

World Bank, 1997.

"د" - السياسات الداخلية في الصين :

Goldstone, Jack. "The Coming Chinese Collapse." *Foreign Policy*, No. 99 (Summer 1995),

pp. 35-52. Huang, Yasheng. "Why China Will Not Collapse." *Foreign Policy*, No. 99 (Summer 1995),

pp. 54-68.

Lieberthal, Kenneth. *Governing China*. New York: Norton, 1995. Pei, Minxin. "Is China Democratizing?" *Foreign Affairs*, Vol. 77, No. 1 (January/February

1998), pp. 68-82. Pei, Minxin. "Will China Become Another Indonesia?" *foreign Policy*, No. 116 (Fall 1999),

pp. 94-109. Segal, Gerald. *China Changes Shape: Regionalism and Foreign Policy*. Adelphi Paper No.

287. London: International Institute for Strategic Studies/Brassey's, 1994.

#### ر - النزعة القومية الصينية:

Oksenberg, Michael. "China's Confident Nationalism," *Foreign Affairs*, Vol. 65, No. 3

(Winter 1986-87), pp. 501-523. Sautman, Barry. "Racial Nationalism and China's External Behavior." *World Affairs*, Vol.

160, No. 2 (Fall 1997), pp. 78-95. Unger, Jonathan, ed. *Chinese Nationalism*. Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1996.

Whiting, Allen S. "Chinese Nationalism and Foreign Policy after Deng." *China Quarterly*, No. 142 (June 1995), pp. 295-316.

#### ز - الصين والأمن الإقليمي في شرق آسيا:

Berts, Richard K. "Wealth, Power, and Instability." *International Security*, Vol. 18, No. 3

(Winter 1993/94), pp. 34-77.

Feigenbaum, Evan A. "China's Military Posture and the New Economic Geopolitics." *Survival*, Vol. 41, No. 2 (Summer 1999), pp. 71-88.

Friedberg, Aaron L. "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia." *International Security*, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 5-33.

Nye, Joseph S. "China's Re-emergence and the Future of the Asia-Pacific." *Survival*, Vol. 39, No. 4 (Winter 1997/98), pp. 65-79.

"س" - الرؤى الصينية للمنطقة والعالم :

Deng, Yong and Feiling Wang, eds., *In the Eyes of the Dragon: China Views the World and*

*Sino-American Relations*. Boulder, Colo.: Rowman and Littlefield, 1999.

Garrett, Banning, and Bonnie Glaser. "Chinese Apprehensions about Revitalization of

the U.S.-Japan Alliance." *Asian Survey*, Vol. 37, No. 4 (April 1997), pp. 383-402.

Li, Rex. "Partners or Rivals? Chinese Perceptions of Japan's Security Strategy." *Journal*

*of Strategic Studies*, Vol 22, No. 4 (December 1999), pp. 1-25.

Shambaugh, David. *Beautiful Imperialist: China Perceives America, 1972-1990*. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1991.

Whiting, Allen S. *China Eyes Japan*. Berkeley: University of California Press, 1989.

"ش"- تايوان:

Garver, John W. *Face-Off: China, the United States, and Taiwan's Democratization*. Seattle:

University of Washington Press, 1997. Lee, Bernice. *The Security Implications of the New Taiwan*. Adelphi Paper, No. 331. Oxford:

International Institute for Strategic Studies/Oxford University Press, 1999. Roy, Denny. "Tensions in the Taiwan Strait." *Survival*, Vol. 42, No. 1 (Spring 2000), pp. 76-96.

"ص"- السياسات نحو الصين الصاعدة:

Gill, Bates. "Limited Engagement." *Foreign Affairs*, Vol. 78, No. 4 (July/August 1999), pp. 65-76.

Johnston, Alastair Iain, and Robert S. Ross, eds., *Engaging*

*China: The Management of an Emerging Power.* London: Routledge, 1999.

Lieberthal, Kenneth. "A New China Strategy." *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 6 (November/December 1995), pp. 35-49.

Perry, William J., and Ashton B. Carter, *The Content of U.S. Engagement with China*. Stanford, Calif, and Cambridge, Mass.: Center for International Security and Coop-

eration, Stanford University, and Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard University, 1998.

Shambaugh, David. "Sino-American Strategic Relations: From Partners to Competitors." *Survival*, Vol. 42, No. 1 (Spring 2000), pp. 97-115.

Shinn, James, ed. *Weaving the Net: Conditional Engagement with China* (New York: Council on Foreign Relations, 1996).

Vogel, Ezra, ed. *Living with China*. New York: Norton, 1997.

Waldron, Arthur. "Deterring China." *Commentary*, Vol. 100, No. 4 (October 1994), pp. 17-21.

المؤلفون:

### إريكا ستريكر دونز Erica Strecker Dawns

باحثة في سبيله للحصول على درجة الدكتوراه من قسم السياسة بجامعة برنستون ، وأنتجت لمؤسسة راند RAND عدداً من الأعمال حول قضايا الأمن الصيني. فيليب سى سوندرز Phillip C. Saunders باحث فى سبيله للحصول على درجة الدكتوراه من مدرسة درو ويلسون للعلاقات العامة والدولية بجامعة برنستون ، وأنتج عدداً من الأعمال حول القضايا الآسيوية لصالح القوات الجوية الأمريكية ومؤسسة راند ومجلس العلاقات الخارجية ، وفي الوقت الحالى يكمل أطروحة دكتوراه حول الأولويات فى السياسة الأمريكية نحو الصين منذ أحداث ميدان تيانمین .

### أفيرى جولدشتاين Aver Goldstein

يعمل أستاذًا مساعدًا للعلوم السياسية ومدير مركز كريستوفر برويفن للسياسة الدولية بجامعة بنسلفانيا. وهو مؤلف From Bandwagon to Balance-of-Power Politics: Structural Constraints and Politics in China, (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1991) 1949-1978 ويقوم حالياً بإجراء دراسة بعنوان: Security in a Changing World: China,

Britain, France, and the Enduring Legacy of the Nuclear Revolution.

### توماس كريستنسن Thomas j. Christensen

أستاذ مساعد العلوم السياسية وعضو برنامج الدراسات الأمنية بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا. من مؤلفاته Useful Adversaries: Grand Strategy, Domestic Mobilization, and Sino-American Conflict, 1947-1958 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996).

### جون ويلسون لويس John Wilson Lewis

وزو ليتاي Xue Litai عضوان في مركز الأمن والتعاون الدوليين بجامعة ستانفورد واشتراكا في تأليف عدد من الدراسات حول البرامج العسكرية الصينية .

### جيرالد سيجال Gerald Segal

عضو المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ومدير برنامج آسيا والمحيط الهادى بمجلس البحث الاقتصادي والاجتماعية والرئيس المعاون للمجلس الأوروبي للتعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادى .

### ديفيد شامبو David Shambaugh

أستاذ العلوم السياسية والشئون الدولية ومدير مركز كاستون سيجور لدراسات شرق آسيا بجامعة جورج واشنطن.

شامبو هو محرر مجلة دراسات شمال شرق آسيا والمحرر السابق لمجلة الصين الفصلية .

### Robert S. Ross

أستاذ العلوم السياسية بكلية بوسطن وزميل مركز جون كينج فيربانك لبحوث شرق آسيا بجامعة هارفارد . من أحدث مؤلفاته كتاب Great Wall and Empty Fortress: China's Search for Security (coauthor) and (New York: Negotiating Cooperation: U.S-China Relations, 1969-1989 (Stanford, Calif.: W.W. Norton, 1997) وكتاب Stanford University press, 1995).

### سين لين - جونز Sean M. Lynn-jones

هو محرر مجلة الأمن الدولي International Security . له عدد من الكتب المؤلفة والمحررة. وما له علاقة بمنطقنا، ينهى لين - جونز حاليا، بالاشتراك مع كريستوفر لاين Christopher Layne كتاباً بعنوان "هل ينبغي على أمريكا أن تنشر الديمقراطية؟" يقدمان فيه الرؤى المتعارضة حول ما إذا كان يجب على الولايات المتحدة أن تشجع الديمقراطية في الدول الأخرى .

المترجم في سطور:

دكتور مصطفى محمد عبدالله قاسم

- باحث السياسات التربوية بالمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.
- حاصل على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية (تخصص أصول التربية) في موضوع التعليم والتحديث الثقافي المدرسة وثقافتها بين التكرر والتجدد الثقافيين.
- حاصل على درجة الماجستير في التربية (التخصيص أصول التربية) في موضوع التعليم والتحديث السياسي "رؤية مقترنة لتعزيز التربية المدنية في التعليم الثانوى في مصر".
- نشر له عدد من الدراسات والمقالات في التربية والثقافة. في عدد من الدوريات.
- نشر له المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب، ضمن سلسلة عالم المعرفة، كتاباً مترجماً بعنوان: "التاريخ الاجتماعى للوسائل: من غتبرج إلى الإنترت"، عدد ٣١٥، مايو ٢٠٠٥.
- صدر له كتاب مؤلف بعنوان "التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٦، وطبع نفس الكتاب ضمن سلسلة مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨.
- له عدد من الكتب المؤلفة والمترجمة والدراسات تحت النشر.
- البريد الإلكتروني: [mkassem2003@hotmail.com](mailto:mkassem2003@hotmail.com)

**السيد يسین:**

- أستاذ علم الاجتماع السياسي ومستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- صدر له العديد من المؤلفات من أهمها: "الشخصية العربية بين مفهوم الذات وصورة الآخر"، و "الوعي التاريخي والثورة الكونية"، و "الزمن العربي والمستقبل العالمي"، و "العولمة والطريق الثالث"، و "تشريح العقل الإسرائيلي"، و "العالمية والعولمة"، و "الحوار الحضاري في عصر العولمة"، و "الإمبراطورية الكونية"، و "المعلوماتية وحضارة العولمة".
- حصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية ١٩٩٦ .
- حصل على جائزة مبارك في العلوم الاجتماعية ٢٠٠٧ .

التصحيح اللغوي : ياسر مكي  
الإشراف الفنى : حسن كامل